

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القول فى القياس وما يتصل به

اعلم أن أحكام الشرع مأخوذة من وجهين : وجه سمع ، ووجه معقول .

فأما السمع فعلى ثلاثة أضرب : كتاب ، سنة ، وإجماع .

وقد استوفينا ^(١) شرح أقسامها وأحكامها .

وأما ^(٢) المعقول فالقياس .

وقد قيل : إن القياس على ضربين : عقلى ، وشرعى .

فالقياس العقلى ما استعمل فى أصول الديانات .

والقياس الشرعى ما استعمل فى فروع الديانات : ومعنى ذلك ماورد

(به) ^(٣) التعبد فى الأحكام .

[مسألة فى القياس العقلى ^(٤)]

وقد ذكر كثير من أصحابنا فى ابتداء الكلام فى القياس مسألة فى

القياس العقلى ، وذكروا الخلاف فى هذه المسألة بين الأصوليين وبين عامة

المجتهدين ^(٥) أهل الرواية وأهل السلامة من الفقهاء .

(١) فى (ف) « استقصينا »

(٢) فى (س) « فأما »

(٣) سقط من (ف)

(٤) زيادة من عمل المحقق .

(٥) فى (ج) « المحدثين » .

فالأصوليون من المتكلمين وسائر من تبعهم أثبتوا القياس العقلي وأمروا به ، وزعموا أن معرفته ^(١) أهم الأشياء ، وزعموا في حده : أنه رد غائب الى شاهد ليستدل به عليه ^(٢)

وأما أهل الرواية وعامة أئمة الحديث وكثير من الفقهاء فاختاروا ^(٣) السلامة في هذا الباب ، وسلكوا (طريق السلف) ^(٤) ونهوا عن ملابسة الكلام ، وطلبوا ^(٥) الحق بطريقه ، وزعموا ^(٦) أنه علم محدث ، وفن مخترع بعد انصرام زمن الصحابة والتابعين ، وأنكروا قول أهل الكلام في أن أول ما يجب على الإنسان النظر .

وقالوا: إن أول ما يجب على الإنسان هو معرفة الله تعالى على ماورد به الأخبار ، ولو قال الكافر : أمهلوني لأنظر وأبحث ، فإنه لايمهل ولاينظر ، ولكن يقال له : أسلم في الحال ، وإلا فانت معروض على السيف . ولاعرف في هذا خلافاً بين الفقهاء . (وقد ^(٧) نص عليه ابن سريج . وقد ذكرنا (هذه المسألة) ^(٨) في كتاب الانتصار لأصحاب *

(١) في (ف) « معرفة »

(٢) انظر المسألة في اللمع وشرحه للشيرازي ج٢ ص ٧٥٧ . والإيهاج شرح المنهاج لابن السبكي ج٣ ص ٣١ .

(٣) في (ف) « اختاروا » بدون الفاء

(٤) في (ف) « طريقة السلامة »

(٥) في (ج) « وطلب »

(٦) مراده أنهم اعتقدوه علماً محدثاً ... ، ولم يرد « بزعموا » معناها الشائع الذي هو الادعاء بلاعلم ، وقد تأتي « زعم » للظن الغالب .

(٧) سقط من (ج) و(ف)

* بداية (١٨٦ : ب / ف)

(٨) ما بين القوسين سقط من (ج) و(ف)

* بداية (/ ٣٦ ج)

الحديث، واخترنا طريقة السلف وما كانوا عليه في هذا الباب ، ونقلنا عن عامة الأئمة ما يوافق ما اخترناه ، وذكرنا أيضاً أننا لاننكر من النظر بقدر^(١) ما أذن^(٢) فيه الشرع على ما يوافق الكتاب والسنة .^(٣) وهذا الكتاب إنما قصرناه^(٤) على محض أصول الفقه ، وليس هذه المسألة من باب أصول الفقه ، فلا معنى لذكرها فيها .

رجعنا إلى الكلام في القياس الشرعي ، فنقول قبل أن نشرع في إثباته : إن إثبات الشيء إنما يكون بعد معرفة معناه . فنذكر^(٥) أولاً الكلام فيما أخذ منه القياس من حيث اللغة ، ثم نذكر حده . أما الكلام فيما أخذ منه القياس ، فنقول :

القياس في اللغة^(٦) - في قول بعضهم - مأخوذ من الإصابة ، من قولهم : قست الشيء ، إذا أصبته . فَسُمِيَ القياس قياساً ؛ لأن القائس^(٧) يصيب به الحكم .

وقال بعضهم : إنه مأخوذ في اللغة من المماثلة ، من قولهم : هذا

(١) في (ف) « يقدر » بالمتناة التحتية .

(٢) في (ج) « يأذن »

(٣) انظر المذاهب في القياس العقلي في البرهان ج ٢ ص ٧٥٠، ٧٥٧ والتبصرة للشيرازي ص ٤١٦-٤١٨ والإبهاج للسبكي ج ٣ ص ٣١ وشرح العقيدة الطحاوية ص ١٣ .

(٤) في (ج) « كسرناه »

(٥) في (ف) « نذكر »

(٦) انظر معنى القياس لغة في القاموس ج ٢ ص ٢٥٣ والصحاح ج ٣ ص ٩٦٧ والمصباح المنير ص ٧١٦ وليس فيها جميعها أن القياس مأخوذ من الإصابة كما حكى المصنف بل ذكروا أنه بمعنى التقدير والمساواة .

(٧) في (ج) « القَيَّاس »

قياس هذا : أي مثله . وسُمِّيَ القياس قياساً ؛ لأنه الجمع بين المتماثلين في الحكم .

وأما حد القياس ^(١) فقال بعضهم : هو حمل معلوم على معلوم في إيجاب بعض أحكامه بأمر يجمع بينهما .

وقال بعضهم : حمل شيء على شيء في بعض أحكامه بوجه من الشبه .

وهذان منقولان عن المتكلمين ^(٢) .

والفقهاء قالوا : حمل فرع على أصل في بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما ^(٣) وقد بسط بعضهم هذا الحد فقال : القياس طلب أحكام الفروع المسكوت عنها من الأصول المنصوص عليها بالعلل المستنبطة من معانيها ؛ ليلحق كل فرع بأصله حتى يشركه في حكمه لاستوائهما في المعنى ، والجمع بينهما بالعلة .

ذكره ^(٤) على هذا الوجه القاضي أبو الحسن الماوردي ^(٥) .

وقال بعض المتقدمين : هو اعتبار الشيء بغيره ^(٦) .

(١) أي تعريفه في اصطلاح الأصوليين

(٢) أما الأول فهو قريب من تعريف أبي بكر الباقلاني . وأما الثاني فهو تعريف عبد الجبار

ابن أحمد المعتزلي . انظر البرهان ج٢ ص ٧٤٥ والإحكام للآمدي ج٣ ص ١٦٩ والمعتمد ج٢ ص ٦٩٧ .

(٣) انظر مثل هذا التعريف في شفاء الغليل ص ١٨ والعدة ج١ ص ١٧٤ والتمهيد ج٤ / ١ وروضة الناظر ج٣ ص ٧٩٧ .

(٤) في (ف) و(ج) «ذكر»

(٥) سبقت ترجمته ج١ ص ٥١ . وانظر كلامه المشار إليه في أدب القاضي ج١ ص ٥٥٥

(٦) ممن أورد هذا التعريف القاضي أبو يعلى في العدة ج١ ص ١٧٤

وقال بعضهم : هو موازنة الشيء بالشيء ^(١) .
وحكوا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه لما سئل عن ميقات
أهل المشرق قال : ^(٢) ما حياله من المواقيت ؟ قالوا : قرن . فقال : قيسوا
به ^(٣) » يعنى اعتبروا به .
وهذان الحدان فيهما إجمال ؛ لأنهما لا يعبران عن صفة القياس فى
أحكام الشريعة ، والمقصود هاهنا هو العبارة عن القياس فى (الأحكام
الشرعية) ^(٤) ، وهو على التفسير الذى ذكرناه . وقد يقول القائل :
قست الأرض ، معناه ذرعتها بمقياس مهين للذرع . وبينى * وبين فلان
قيس رمح أى قدر معتبر بقدر رمح .
والحد الصحيح (ما ذكرناه فيما سبق) ^(٥) .
(وقال بعضهم : إن القياس هو الأمانة على الحكم .
وهذا لا يطرد ؛ ألا ترى أن زوال الشمس أمانة على دخول الوقت
وليس بقياس ؟) ^(٦) .

-
- (١) ذكره أيضاً القاضى أبو يعلى فى العدة ج١ ص ١٧٤
(٢) فى (جـ) « فقيل » وفى (فـ) « فقال » والمثبت هو الصحيح .
(٣) أثر عمر فى توقيت ذات عرق أخرجه البخارى فى صحيحه بلفظ « .. قال : فانظروا
حذوها من طريقكم » وليس فيه « قيسوا به » انظر صحيح البخارى مع الفتح
ج ٣ ص ٣٧٩ باب ذات عرق لأهل العراق .
(٤) فى (فـ) « الأحكام الشرعية »
* بداية (٣٨ / جـ)
(٥) فى (جـ) « ماسبق » ومراد المصنف بما سبق ما ذكره قبل قليل من التعريف الذى حكاه
عن الفقهاء ، وبسطه الماوردى .
(٦) ما بين القوسين سقط من (فـ)

وقد قال بعضهم : إن القياس فعل القائس .
وليس هذا بشيء ؛ لأنه لو كان صحيحاً لوجب أن يقال : كل فعل
يفعله القائس من القيام والقيود والمشي قياس . وهذا لا يقوله أحد .
فإن قال قائل : ما قولكم في الاجتهاد ، وهل هو والقياس واحد ؟
قيل : نقول : أولاً – إن الاجتهاد مأخوذ من إجهاد^(١) النفس وكدها
في طلب المراد^(٢) ، كما أخذ جهاد العدو من إجهاد النفس في قهره .
وهل هو والقياس واحد (أو هما)^(٣) مختلفان* ؟
اختلفوا فيه ، فقال أبو علي بن أبي هريرة^(٤) : إن الاجتهاد والقياس
واحد ، ونسبه إلى الشافعي ، فقال : أشار إليه في كتاب الرسالة .^(٥)

(١) في (ج) « جهد »

(٢) في (ج) و(س) زيادة « به »

(٣) في (ف) « وهما »

* بداية (١٨٧: ف)

(٤) سبقت ترجمته ج١ ص ١٢٧

(٥) ممن حكى هذا القول عن ابن أبي هريرة أبو الحسن الماوردي في كتاب أدب القاضي
ج١ ص ٤٨٩ وأنكره عليه حيث قال : زعم ابن أبي هريرة أن الاجتهاد هو القياس
ونسبه إلى الشافعي من كلام اشتبه عليه في الرسالة ، والذي قال الشافعي في هذا
الكتاب « إن معنى الاجتهاد معنى القياس » يريد به أن كل واحد منهما يتوصل به إلى
حكم غير منصوص عليه . ١هـ . وعبارة الشافعي المشار إليها في الرسالة هي
قوله « قال : فما القياس ؟ أهو الاجتهاد ، أم هما مفترقان ؟ قلت : هما اسمان لمعنى
واحد ، قال فما جماعهما ؟ قلت : كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم ، أو على سبيل
الحق فيه دلالة موجودة ، وعليه إذا كان فيه حكم اتباعه ، وإذا لم يكن فيه بعينه
طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالإجتهاد ، والاجتهاد القياس » انظر الرسالة
ص ٤٧٧ .

وأما الذى عليه جمهور الفقهاء فهو ^(١) أن الإجتهد غير القياس .
وهو أعم (منه) ^(٢) ؛ لأن القياس يفتقر إلى الاجتهاد ، وهو من
مقدماته / وليس * الاجتهاد بمفتقر إلى القياس .
واختلفوا فى حده ^(٣) :

فقال بعضهم : هو بذل المجهود فى طلب الحق بقياس وغيره .
والقياس ضرب من ضروب الاجتهاد ، وهو أخص منه .
وقال بعضهم : الاجتهاد هو طلب الصواب بالأمارات الدالة عليه
والقياس هو الجمع بين الفرع والأصل .
والحد الأول حسن جداً .

وقيل : إنه يدخل فى باب الاجتهاد حمل المطلق على المقيد
وترتيب العام على الخاص ، وأمثال ذلك ، وليس شئ من هذا بقياس .
فإن قال قائل : ما قولكم فى الاستدلال ، هل هو قياس أم لا ؟
قلنا : لا .

(وقد قيل : إن) ^(٤) الاستدلال طلب الحكم ^(٥) بمعانى
النصوص .

وقيل : استخراج الحق وتمييزه من الباطل .

(١) فى جميع النسخ « هو »

(٢) سقط من (ف)

* بديهة (١١٦ ب / س)

(٣) أي حد الاجتهاد ، وانظر المحصول ٢ / ٣ / ٧ والإحكام للآمدى ٢٠٤ / ٣ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٥) فى (ف) « الحق »

وقيل : كل ما استخرج به الحق حتى يمتاز به من الباطل (١) . وقد حُكي عن الشافعي رحمة الله عليه أنه سمى القياس استدلالاً ؛ لأنه (محض نظر) (٢) .

فإن قال قائل : ما قولكم في الأمانة ، هل (٣) هي قياس ؟ قيل له : الأمانة من حيث اللغة هي العلامة .

وقال بعضهم : الأمانة هي التي النظر الصحيح فيها يؤدي إلى الظن (٤) .

واعلم أن الأمانة قد تكون قياساً (وقد) (٥) تكون غير * قياس . وللأمانة تقسيمات ، وستأتي من بعد .

(١) انظر تعريف الاستدلال في البرهان ج٢ ص ١١٣ والإحكام للآمدي ج٤ ص ١٠٤ وجمع الجوامع وشرحه للمحلي بحاشية العطار ج٢ ص ٣٨٢ .

(٢) في (ج) و(ف) « فحص ونظر »

(٣) في (س) « وهل »

(٤) انظر تعريف الأمانة في العدة ج١ ص ١٣٥ والتعريفات للجرجاني ص ٣٦ .

(٥) سقط من (ج) و(س)

* بداية (٣٩/ج)

[حجية القياس ^(١)]

وحين عرفنا القياس وحدّه ، فنتكلم الآن فى إثبات ^(٢) كونه دليلاً ^(٣) .

مسألة

ذهب اكثر ^(٤) الأمة من الصحابة والتابعين وجمهور الفقهاء (والمتكلمين) ^(٥) إلى أن القياس الشرعى أصل من أصول الشرع ويستدل به على ^(٦) الأحكام التى لم يرد بها السمع .
وذهبت طائفة إلى إبطال القياس ، وقالوا : لا يجوز أن يستدل به على حكم فى فرع . وهذا قول ابراهيم النظام ^(٧) ومن تبعه (من المتكلمين) ^(٨) وهو قول داود بن على ^(٩) ومن تبعه من أهل الظاهر

(١) هذا العنوان زياة من عمل المحقق .

(٢) فى (ف) « بيان »

(٣) انظر المذاهب فى حجية القياس وأدلتها ومناقشتها فى شرح اللمع للشيرازي ج٢ ص ٧٦٠ ، وأدب القاضى للماوردى ج١ ص ٥٥٧ ، والبرهان ج٢ ص ٧٤٩ وما بعدها . والعدة ج٣ ص ١٢٧٣-١٣١٣ ، والإحكام للآمدى ج٤ ص ٥-٤٧ ، وتقويم الأدلة للدبوسى ج١ ص ١٦١ وما بعدها ، وفوائح الرحموت ج٢ ص ٣١٠-٣١١ وما بعدها ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٨٥ . والمعتمد ج٢ ص ٧٢٤-٧٥٣ .

(٤) فى (ج) و(ف) « كافة »

(٥) سقط من (ف)

(٦) فى (ف) « عن »

(٧) سبقت ترجمته ج١ ص ٢٤٠

(٨) سقط من (ف)

(٩) سبقت ترجمته ج١ ص ٢٤٠

والقاساني^(١) والمغربى^(٢) والنهرانى^(٣) ، وهو قول الشيعة أيضاً .
واختلف هؤلاء فى طريق نفيه :

فقال بعضهم : إن التعبد بالقياس قبيح من حيث العقل^(٤)
فإنما^(٥) بطل القياس لأن العقل مانع منه ، ولو لم يمنع منه جاز أن يرد
الشرع به .

وقال بعضهم : لا يقبح من حيث العقل ، ولكن الشرع منع منه
ولو ورد به كان جائزاً^(٦) . وقال بعضهم : إنما بطل القياس لضعف البيان
الحاصل به . وقال بعضهم : إنما بطل لأن التكليفات مصالح ، والمصالح
لا يعلمها إلا الله عزوجل . وهذا قول النظام . وقال بعضهم : إنما بطل لأنه
لو كان حجة لكان^(٧) ضرورة ، ولا ضرورة فى كون القياس حجة .

-
- (١) فى (س) «والقاشان» بالشين المعجمه . وقد سبقت ترجمته ج ص
(٢) لم أجد - بعد البحث - ترجمة لفقيه أصولى بهذه النسبة فى عصر المؤلف فما
قبله ، إلا أن هناك شخصاً معروفاً بهذه النسبة «المغربى» هو الحسين بن على بن
الحسين أبو القاسم الوزير الشيعى ، كان أديباً بليغاً شديد الذكاء والدهاء والفتنة .
له مصنفات أكثرها فى الشعر والأدب . وله كتاب «مختصر إصلاح المنطق» ولد سنة
(٣٧٠) وتوفى سنة (٤١٨) فلعله هو ، لاسيما أنه شيعى ، وهذا المذهب ينسبه
كثير من الأصوليين إلى الشيعة الإمامية ، انظر ترجمته فى وفيات الأعيان ١/١٥٥
ولسان الميزان ٢/٣٠١ وشذرات الذهب ٣/٢١٠ والأعلام للزكلى ٢/٢٤٥ .
(٣) فى (ج) و(س) «النهرانى» والمعروف فى كتب الأصوليين ما أثبتناه بالواو . وهو
المعافى بن زكريا أبو الفرج الجيرى ، تفقه على مذهب ابن جرير الطبرى . ولد سنة
(٣٠٥) وتوفى سنة (٣٩٠) . انظر شذرات الذهب ٣/١٣٤ واللباب ٣/٣٣٧ .

(٤) فى (ف) «الفعل»

(٥) فى (ف) «وإنما»

(٦) مابين القوسين سقط من (ج) و(س) .

(٧) فى (ج) و(ف) «كان» بدون اللام .

وإذا عرف هذا فنقدم أولاً مسألة بيان حسن التعبد بالقياس عقلاً وأنه ^(١) لمانع من حيث العقل ، ثم نذكر ورود التعبد [به] ^(٢) من حيث السمع .
ونقدم شبههم في الفصلين .

[شبه المانعين من التعبد بالقياس] ^(٣)

احتج من قال : إن التعبد بالقياس لا يجوز* من حيث العقل
قال : لأن الشرعيات مصالح ، والمصالح لاتعلم إلا بالنصوص ، (فأما
بالأمارات المفيدة للظنون فلا تُعرف ؛ لأنها ربما أخطأت) ^(٤) وربما أصابت
ولايجوز أن يتعبد ^(٥) الحكيم في المصالح بما يجوز أن يخطئ المصالح .
وأيضاً فإن القياس فعلنا ، ولايجوز أن يتوصل إلى المصالح بفعلنا
ببينة أنه لو جاز الحكم في الشرعيات بالظنون عن أمارات لجاز أن يُخبر أن
زيداً في الدار ، إذا دلت الأمانة على كونه فيها . وحين لم يجز ^(٦) دل أن
القول بالظن باطل .

(١) في (ف) « ولأنه »

(٢) زيادة من عمل المحقق .

(٣) هذا العنوان زيادة من عمل المحقق .

* بداية (١٨٧ : ب / ف)

(٤) ما بين القوسين سقط من (س)

(٥) في (س) و (ف) « نعيد »

(٦) في (ف) « نخبر » بدل « يجز »

قالوا : ولأن جَلَى الأحكام الشرعية لا يعرف إلا بالنصوص فلم يجز إثبات خفيها إلا بالنصوص ^(١) أيضاً ؛ لأن ما علم جليها بطريق ، فَخَفِيَّه لا يعلم ^(٢) إلا بذلك الطريق ، كالمدركات ، لا يعلم جليها وخفيها إلا بالإدراك ^(٣) .

قالوا : ولأنه لو كانت * للشرعيات علل لكانت كالعلل العقلية في استحالة انفكاكها من أحكامها في كل حال . ألا ترى أن الحركة لما كانت علة تحرك الجسم استحالة وجود الحركة وليس الجسم بمتحرك ؟ وإذا لم تنفك من أحكامها كان في ذلك ثبوت الأحكام الشرعية قبل الشرع .

قالوا : ولأن العقل كالنص في أنه يدل على حكم الحادثة ، فكما لا يجوز أن يتعبدنا الله تعالى بالقياس المخالف للنص المعين ، لا يجوز أن يتعبدنا بقياس يخالف (حكم) ^(٤) العقل ، وكل حادثة فلها حكم في العقل فإذا لا يجوز التعبد فيها بالقياس .

قالوا : ولأن القياس لو كان صحيحاً لكان حجة مع النص ، كالخبر حجة مع الكتاب . وحين لم يكن حجة مع النص ، دل أنه ليس بحجة أصلاً .

قالوا : ولأن أحكام الشرع لو كانت معلولة ^(٥) وجب أن يكون

(١) في (ف) « بالنص »

(٢) في (ف) « نعلم » بالنون .

(٣) في (ف) « بإدراك »

* بداية (٣٩ / ج)

(٤) سقط من (جـ) و (س)

(٥) في (س) و (ف) « معلومة »

جميعها معلولة ^(١) كما كان جميعها (حجه) ^(٢) مشروعة . ولما أخرج بعضها من التعليل إجماعاً دل أن كلها خارج ؛ لأن صيغة السمع في جميعها على السواء .

هذا بعض شبههم من حيث المعقول .

وسنبين ما يدعون من السمع المانع منه ، ويدخل في ذلك تقرير ما ذكرناه من قبل :

وتعلقوا بقوله تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ ^(٣) فأخبر الله تعالى أن الكتاب كاف . فمن لم يكتف به إلا بالقياس فقد خالف . و(قد) ^(٤) قال تعالى ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ^(٥) والقياس الذي نستنبطه نحن * من آرائنا ليس مما أنزل الله تعالى ، بل ذلك مما ولّده رأينا ، وإنما المنزل كتاب الله وسنة رسوله ، فإنه عليه السلام ما كان ينطق عن الهوى ، وإنما ^(٦) كان ينطق عن الوحي . وقال سبحانه وتعالى في صفة كتابه ﴿ تَبَيَّنَ لَكُلِّ شَيْءٍ ﴾ ^(٧) وقال ﴿ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ ^(٨) فأخبر أن

(١) في (س) « معلومة »

(٢) سقط من (س) و(ف)

(٣) الآية (٥١) من سورة العنكبوت

(٤) سقط من (ف)

(٥) الآية (٤٤) من سورة المائدة

* بداية (١١٧ : أ/س)

(٦) في (ف) « إنما » بدون الواو

(٧) الآية (٨٩) من سورة النحل

(٨) الآية (٥٩) من سورة الأنعام

الكل بيانه فى كتاب اله عزوجل . إما فى نصه ، أو (فى) ^(١) إشارته أو اقتضائه أو دلالته ، فإن لم يوجد فالإبقاء على الأصل الثابت * من وجود أو عدم ، فإن ذلك فى كتاب الله تعالى . قال الله تعالى ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ ^(٢) الآية ، فالله تعالى أمر بالاحتجاج بعدم نزول التحريم فى كتاب الله تعالى لثبوت الإباحة الأصلية . وقد ذكرنا هذا من قبل ، فيصير على هذا كل الأحكام من * رطب ويابس بيانه موجوداً فى كتاب الله تعالى ، فيبقى الرأى مستعملاً (لُتَعْرِف) ^(٣) الحكمة التى فيها علم المصلحة عاقبة ، وهى مما لا يوقف عليها بالرأى بالإجماع ^(٤) ؛ لأن المصلحة فى أداء ماشرعه تعالى من الأحكام هى ^(٥) النجاة فى الآخرة ، وبالأراء لاتدرك مصالح الآخرة . وإنما تدرك بها ^(٦) المصالح العاجلة التى يوقف عليها بالحواس والتجارب ، فيعرف نظائرها بالقياس .

وتعلقوا أيضاً بقوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ^(٧)

(١) سقط من (ج) و(س)

* بداية (١٨٨ : ١ / ف)

(٢) الآية (١٤٥) من سورة الأنعام

* بداية (٤١ / ج)

(٣) فى (ف) «ليعرف»

(٤) سقط من (ج) و(س) وهى فى (ف) «والإجماع» وما أثبتناه من التقويم ج١

ص ١٧٠

(٥) فى (ج) و(س) «هو»

(٦) فى (ف) «به»

(٧) الآية (٣٦) من سورة الإسراء .

وقال ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ ^(١) والقياس لا يفيد العلم فيكون قولاً باطلاً ^(٢) . وأما خبر الواحد فأصله كلام النبي ﷺ وهو يوجب العلم يقيناً، وإنما دخل الشك والاحتمال في الانتقال إلينا ، فلا يبطل أصل الخبر بهذا الاحتمال ، وكان هذا بمنزلة النص المؤول بالرأى من كتاب الله تعالى على بعض ما يقتضيه لسان العرب ، فإنه حجة ، ولا يوجب العلم ؛ لأنه في أصله موجب . وأما القياس [فهو] ^(٣) في الأصل محتمل ، فلا يصير حجة مع الاحتمال .

قالوا : وليس يدخل على هذا تَعَرُّفُ جهة الكعبة ^(٤) ، وبيان قدر مهر المثل وقيمة المستهلك ، حيث تتعرف ^(٥) هذه الأشياء بالرأى ؛ لأن معرفة جهات البلدان من مصالح الدنيا ومما يوقف عليه بالحواس وكذلك قيمة الشيء تعرف بمعرفة النظائر ، وطريق العلم بها حس البصر وهذا كما أن الله تعالى أخبرنا بإهلاك كثير ممن مضى من الأمم ، وأمرنا بالاعتبار بها ، وذلك يكون بالرأى ؛ لأن المقصود من ذلك معرفة هلاك مثله بمثل ذنبه ، وتلك المعرفة إما (بحس العين) ^(٦) أو بحس الأذن ، وكان الاحتراز من مثل سببه من مصالح الدنيا ، وحلَّ ذلك محل الاحتراز عن تناول ما يتلفه ^(٧) مما وُقِفَ على تلف مثله بتناوله ، ومثل الاحتراز عن

(١) الآية (١٧١) من سورة النساء .

(٢) في (ج) و(س) «بغير علم»

(٣) زيادة من المحقق

(٤) في (ف) «القبلة»

(٥) في (ف) و(س) «يتعرف»

(٦) في (س) «أن يحس بالعين»

(٧) في (س) «ينقله»

سيف يقع عليه لعلمه بقطعه ، فلم تكن معرفة هذه الأشياء من أحكام الشرع .

قالوا : فالله تعالى قد أكرم الآدمي بالرأى ، لكن ليستدرك به مصالح عاجلة ؛ ليبقى إلى حينه المضروب له بتدبيره ، وجعل طريق استدراكه الوقوف على نظير ما علمه سبباً من خير أو شر ، فكان الرأى حجة للآدمي فى أمثال هذا ، فأما الشريعة فما شرعت إلا لأمر الآخرة وتلك المصالح بنيت على خلاف مصالح الدنيا ، فلا يكون الرأى فيها حجة ولأنا* متى لم نصل ^(١) إلى تلك ^(٢) المصالح بحواسنا - وهى طريق العلم لنا فى الأصل - لم نقف على نظائرها بالرأى .

ولا يلزمنا ^(٣) وجوب التأمل (بالرأى) ^(٤) فى معانى النصوص ؛ لأن معانيها (لغة من) ^(٥) أمور الدنيا ، (وهى) ^(٦) مما يوقف عليه ^(٧) بحاسة السمع من أهلها ، ولم يكن هذا من الشريعة فى شئ ^(٨) ، فإنها كانت قبل الشرع وإنما* أنكرنا استنباط المعنى الذى يتعلق (به) ^(٩) حكم

* بداية (/ ٤٢ ج)

(١) فى (س) « نتصل »

(٢) فى (س) « مثل »

(٣) فى (س) « ولا يكون منا »

(٤) سقط من (ف)

(٥) فى (ج) و (س) « أحد » بدلاً من « لغة من »

(٦) سقط من (ج) و (س)

(٧) فى (ف) « عليها »

(٨) فى (ف) زيادة « فإن قيل » والصحيح حذفها

* بداية (١٨٨ ب / ف)

(٩) فى (ج) و (س) « بها »

الشرع؛ فإنه من أمور الآخرة فثبوت الحكم على ما ثبت ^(١) من حظر أو إباحة حق الله تعالى، وليس هو من معاني اللسان ^(٢) في شيء . قالوا: فتحمل الآيات الواردة بالأمر بالتفكير والاعتبار على هذا القبيل ، وتحمل النصوص التي نهت عن العمل بالرأى ، وألزمت اتباع الوحي على أحكام الشرع ، وعلى هذا تحمل مشاورة النبي ﷺ أصحابه ، فإن الله تعالى أمره (بها) ^(٣) في تدبير الحرب ، وقد شاورهم فيها . والوقوف على جهة الغلبة ^(٤) من مصالح الدين ، وما هو بحكم شرعي ، والنبي ﷺ ما شاور أحدا في حكم من أحكام الشرع بحال .

هذه الكلمات من الأمة ^(٥) المذكورة ، كلمات ذكرها القاضي أبوزيد في كتابه ^(٦) حجة لهم ^(٧) .

رجعنا إلى ما ذكره عامة الأصوليين لنفاة القياس من الدلائل الشرعية في المنع منه :

(و) ^(٨) تعلقوا من الكتاب سوى ما ذكرناه بقوله تعالى ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ ^(٩) ولم يقل إلى القياس
فردوه

(١) في (س) « يثبت »

(٢) في (س) « التبيان »

(٣) سقط من (س)

(٤) في (س) « القبلة » والمثبت من (ج) و(ف) وهو مطابق لبعض نسخ التقويم

(٥) في (ف) « الآية » بدل « الأمة »

(٦) انظر تقويم الأدلة ج١ ص ١٦٦-١٧٤ .

(٧) في (ج) و(س) « فلم »

(٨) سقط من (ج) و(س)

(٩) الآية (٥٩) من سورة النساء

فتضمنت الآية نفيه . وقال سبحانه وتعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ
 أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ (١)
 والقياس مفترى . وقال تعالى ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ
 فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ ءَلِلَّهِ أَذْنٌ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ (٢)
 (والقياس يُحِلُّ وَيُحَرِّمُ) (٣) فصار مفترياً على الله تعالى .

وتعلقوا بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ
 وَرَسُولِهِ﴾ (٤) والقول بالقياس تقدم بين يدى الله ورسوله .

وتعلقوا بالأخبار : منها ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي
 الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال « إِنْ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَقْبِضَ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا
 يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ ، وَلَكِنْ يَقْبِضَ الْعِلْمَ (بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ) (٥) ، فَإِذَا لَمْ
 يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جَهَالًا (فَسُئِلُوا) (٦) فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ ،
 فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا » (٧) والفتوى بالرأى فتوى بغير علم ؛ لأن الظن لا* يكون
 علماً بحال .

(١) الآية (١١٦) من سورة النحل

* بداية (١١٧ : ب / س)

(٢) الآية (٥٩) من سورة يونس

(٣) فى (ج) و(س) «والمقاييس تحل وتحرم»

(٤) الآية (١) من سورة الحجرات

(٥) ما بين القوسين سقط من (س)

(٦) سقط من (ج) و(س)

(٧) حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فى قبض العلم أخرجه البخارى ومسلم

وغيرهما . انظر البخارى مع الفتوح ، باب كيف يقبض العلم ج١ ص ١٩٤ . ومسلم

بشرح النووى ج٦ ص ٢٢٣ .

* بداية (٤٣ / ج)

وروى واثلة بن الأسقع^(١) رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لم يزل أمر بنى إسرائيل مستقيماً حتى حدث فيهم أبناء السبايا ، فأفتوا برأيهم ، فضلوا وأضلوا »^(٢) وروى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال : « تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله ، وبرهة بسنة رسول الله ، وبرهة بالرأى ، فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا »^(٣) وروى عوف^(٤) بن مالك الأشجعي^(٥) رضى الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال « تفترق أمتى على بضع وسبعين فرقة أضرها على أمتى (قوم)^(٦) » يقيسون الأمور بآرائهم فيحللون الحرام ويحرمون الحلال »^(٧) وروى أبو الدرداء رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال : « الحلال ما أحل الله والحرام ما حرم الله ، وما سكت

(١) سبقت ترجمته ج٢ ص ٤٩٣

(٢) هذا الحديث لم أجده في مظانه عن واثلة بن الأسقع . ولكن أخرج الخطيب البغدادي بسنده نحوه في « الفقيه والمتفقه » ج١ ص ١٨٠ عن عروة بن الزبير عن عائشة مرفوعاً . وأخرج نحوه أيضاً ابن عبد البر موقوفاً على الزبير تارة ومن قول عروة تارة أخرى . انظر جامع بيان العلم وفضله ج٢ ص ١٦٦ وص ١٦٨ .

(٣) أخرجه ابن عبد البر بسنده في جامع بيان العلم وفضله ج٢ ص ١٦٣ وأخرجه الخطيب في « الفقيه والمتفقه » ج١ ص ١٧٩ .

(٤) في (ف) « عود »

(٥) هو الصحابي الجليل عوف بن مالك الأشجعي الغطفاني ، من الشجعان الرؤساء ، أول مشاهده في الإسلام خبير ، وكانت معه راية « أشجع » يوم الفتح . نزل حمص وسكن دمشق . له سبعة وستون حديثاً . انظر الإصابة ت ٦١٠٣ والاستيعاب بهامش الإصابة ج٣ ص ١٣١ .

(٦) سقط من (ف)

(٧) أخرجه الطبراني في الكبير ج ١٠ ص ٧٩ . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ج١ ص ١٧٩ : رجاله رجال الصحيح . وأخرجه أيضاً ابن عبد البر في جامع بيان العلم ج٢ ص ١٦٣ . والخطيب البغدادي في « الفقيه والمتفقه » ج١ ص ١٨١ .

عنه فهو عفو»^(١).

وأما الآثار عن الصحابة

فتعلقوا^(٢) فيها بما روى عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه قال: «أى سماء تظلنى ، وأى أرض تُقلنى إذا قلت فى كتاب الله برأى^(٣)». وعن عمر * رضى الله عنه أنه قال «إياكم وأصحاب الرأى فإنهم أعداء السنن ، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها ، وثقلت عليهم السنن أن يعوها ، فقالوا برأىهم فضلوا وأضلوا»^(٤) وعن على رضى الله عنه «لو كان الدين بالرأى لكان باطن الخف أحق بالمسح من ظاهره»^(٥) وعن ابن عمر رضى الله عنه أنه قال «اتهموا الرأى على الدين ؛ فإن الرأى منّا

(١) حديث «الحلال ما أحله الله...» أخرجه البزار عن أبي الدرداء رضى الله عنه مرفوعاً ، وقال : سنده صالح ، وأخرجه الحاكم فى المستدرک . ولفظه فيهما « ما أحل الله فى كتابه فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو ، فاقبلوا من الله عافيته... » وأخرجه الترمذى وابن ماجه من حديث سلمان رضى الله مرفوعاً بلفظ قريب من هذا ، وقال الترمذى : غريب ، لانعرفه إلا من هذا الوجه .

وأخرجه أبو داود عن ابن عباس موقوفاً ، وسكت عنه .
انظر جامع الترمذى مع تحفة الأحوذى ، باب ماجاء فى لبس الفراء ج٥ ص ٣٩٦ وسنن ابن ماجه ، كتاب الأطعمة ، باب (٦٠) وأبو داود ، كتاب الأطعمة ج٣ ص ٣٥٤ .
وفتح البارى كتاب الاعتصام بالسنة ، باب مايكره من كثرة المسائل ج١٣ ص ٢٢٦ .

(٢) فى جميع النسخ « تعلقوا » بدون الفاء

(٣) أخرجه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ج٢ ص ٦٤ وذكره ابن القيم بسنده فى إعلام الموقعين ج١ ص ٤٥ وفيه زيادة « أو بما لا أعلم » .

(٤) أخرجه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ج٢ ص ١٦٤ ، ١٦٥ والخطيب فى الفقيه والمتفقه ج١ ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٥) انظر سنن أبى داود ، كتاب الطهارة ، باب كيف المسح ج١ ص ٤٢ . وتلخيص الحبير ج١ ص ٢٨٢ .

تكلف وظن ، وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً»^(١) وعن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال « إن عملتم فى دينكم بالقياس أحللتهم كثيراً مما حرم الله تعالى ، وحرمتهم كثيراً مما أحل الله »^(٢) .

وأما الآثار عن التابعين: فروى^(٣) عن ابن سيرين^(٤) أنه قال « أول من قاس إبليس ، وما عبدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس »^(٥) وقال الشعبي^(٦) « ما حدثوك عن أصحاب محمد ﷺ (فخذ به)^(٧) وما أخبروك به عن رأيهم فאלقه فى الحش » وفى رواية « قُبِلَ عليه »^(٨) (وقال

(١) لم أجده عن ابن عمر بهذا اللفظ ، ولكن ذكر ابن عبد البر بسنده عن عمر رضى الله عنه أنه قال « أيها الناس : إن الرأى إنما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيباً ؛ لأن الله كان يريه ، وإنما هو منا الظن والتكلف » جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٦٤

(٢) أخرجه الخطيب فى « الفقيه والمتفقه » ج ١ ص ١٨٢

(٣) فى جميع النسخ « روى » بدون الفاء

(٤) سبقت ترجمته ج ١ ص ٥٨

(٥) أخرجه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ج ٢ / ٩٣ وذكره ابن القيم عن الطحاوى بسنده عن ابن سيرين . إعلام الموقعين ١ / ٢٤٥

(٦) سبقت ترجمته ج ٢ ص ٣١٩

(٧) غير واضحة فى (ف)

(٨) أخرج الخطيب فى « الفقيه والمتفقه » ج ١ ص ١٨٣ جملة آثار بأسانيدھا عن الشعبي فى ذم الرأى منها قوله « إياكم والمقايسة ، والذى نفسى بيده لئن أخذتم بالمقاييس لتحلن الحرام ، ولتحرمن الحلال ، ولكن ما يبلغكم عن أصحاب رسول الله ﷺ فاعملوا به »

ولم يذكر اللفظ الذى أورده المصنف . وكذلك ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٧ وابن القيم فى إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٥٤-٢٥٧ نقل عدة آثار عن الشعبي ولم يذكر هذا اللفظ . وكذلك ابن حزم فى الإحكام .

فعل فى القياس لا يكنى^(١) . وعن مسروق قال « لا أقيس شيئاً ، إني^(٢) أخاف أن تزل قدم بعد ثبوتها »^(٣) وفى هذا المعنى عن التابعين ومن بعدهم كثير^(٤) ، وذكرنا أكثر من ذلك فى كتاب الانتصار .

واستدل النظام^(٥) ، فقال : إن الله تعالى دلنا بوضع الشريعة على أنه منعنا من القياس ؛ فإنه تعالى فرق بين المتفقيّن ، وجمع بين المتفرقين^(٦) ، فأباح النظر إلى الأمة (الحسنة)^(٧) ، وحرّم النظر إلى شعر الحرة وإن* كانت شوهاء ، وأيضاً أباح النظر إلى وجه الحرة ، وحرّم النظر إلى شعرها مع اتفاقهما فى معنى الشهوة ، وربما يكون هيج الشهوة عند النظر إلى الوجه أكثر منه عند النظر إلى الشعر ، وأوجب الغسل من المنى دون البول . وحرّم الصلاة بالحيض دون الاستحاضة . وأوجب على الحائض قضاء الصوم دون الصلاة ، ببيّنة أن القياس ليس (إلا)^(٨) تشبيه الشيء بالشيء ، وقد زعمتم أن التفريق بين المتشابهين^(٩) لا يجوز ، وقد وجد التفريق بينهما فى غير موضع من أحكام الشرع ، بدليل هذه الصور^(١٠)

(١) ما بين القوسين سقط من (ف) ، ولعل « فعل » الواردة فى هذه الجملة هى « فَبِلْ » .

(٢) فى (ف) « إنما »

(٣) جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٦٧ ، و« الفقيه والمتفقه » ج ١ ص ١٨٣ ، وإعلام الموقعين ج ١ ص ٢٥٧ .

(٤) فى (جـ) « كثرة » وفى (س) « كثيرة »

(٥) انظر المعتمد ج ٢ ص ٧٤٦ .

(٦) فى (ف) « المتفرقين »

(٧) سقط من (ف)

* بداية (٤٤ / جـ)

(٨) سقط من (س)

(٩) فى (جـ) و(س) « المشتبهين »

(١٠) فى (ف) و(س) « الصورة »

بل قد ترك الشرع الأولى عند النظر فى المعانى ،بدليل أن المنى نجاسته دون نجاسة البول ، وأوجب (١) بخروجه الغسل ،وأوجب بخروج البول الوضوء خاصة . وأيضاً ، فإن الله تعالى أوجب الحد على من رمى محصناً بالزنا ولم يوجب على من رمى إنساناً بالكفر والشرك شيئاً ، والكفر فوق الزنا بيينة (٢) أن الله تعالى جعل أحكام الشرع متباينة كمقادير العبادات والعقوبات والكفارات ، ولم يشترعها نظائر؛ ليبين لنا أن الشرع باب لا مدخل للرأى فيه .

قالوا : ولأنه مامن فرع إلا ويشبه أصليين متضادى الحكم ، وذلك يقتضى حكيمين (متضادين) (٣) فى محل واحد على (٤) وفق الشبه وهذا باطل ؛ فإذا القول بالشبه باطل .

قالوا : ولأن الإنسان لو قال لو كي له : اعتق عبدي سالماً لأنه أسود أو بزيغاً لأنه أبيض لم يجز أن يعتق فى الأول كل عبد له أسود ، ولا فى الثانى كل عبد له أبيض .

واحتج أبو زيد لهم أيضاً .

فقال : (٥) إن أصل الشرع من أحكام الله تعالى فى الإيجاب والاستنباط والإحلال والتحريم وهى كلها خالص حق الله تعالى؛ لأنها

(١) فى (ج) و (س) « فأوجب »

(٢) فى (س) « بينته »

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى (س) « وعلى » بزيادة الواو

(٥) انظر تقويم الأدلة ج ١ ص ١٨٠ وما بعدها .

حدود دينية ، وحق الله تعالى ما^(١) ينبغي أن يثبت لإلحجة فاصلة*
موجبة للعلم قطعاً ؛ لأن الله تعالى لا يشتبه عليه حق ، والرأي لا يوصلنا
إلى ما عند الله تعالى .

قال : وأما أخبار الرسول ﷺ فإنها^(٢) غير مختلفة ، وهى فى
أصلها موجبة للعلم وإنما اختلفت الرواية ، على ما سبق .

قالوا :^(٣) ولأن فى معنا^(٤) (من)^(٥) القياس أمرين^(٦) بهما قوام
الدين ونجاة المؤمنين ، فإنما متى حُجِرْنَا عن القياس أُلْزِمْنَا^(٧) المحافظة على
النصوص والتبحر فى معانى اللسان ، وفى المحافظة على النصوص إظهار
قالب الشريعة كما شرعه^(٨) وفى التبحر فى معانى اللسان إثبات حياة
القلب^(٩) فتموت* البدع بظهور القلب ، ويسقط الهوى عند حياة
القلب ، وهذا لأن القلب لا يحيا إلا باستعمال الفكر فى معانى النصوص
ومعانيها جملة وافرة ، لاتنزف بأول رأى وأول الفكر ، وقد تفنى الأعمار
ومعانى النصوص (تبقى)^(١٠) غير مستدركة . فثبت أن فى ترك القياس

(١) فى (ف) «لا»

* بداية (١٨٩: ب/ف) وبداية (١١٨: أ/س)

(٢) فى (ف) «فهى»

(٣) هذا مما حكاه عنهم أيضاً أبو زيد الدبوسى فى التقويم ج١ ص ١٨١، ١٨٢ .

(٤) فى (ف) «معنا»

(٥) سقط من (ف)

(٦) فى (ج) و(س) «أمران»

(٧) فى (ج) و(س) «لزمنا» وفى (ف) «لزمنا» والمثبت من التقويم .

(٨) هكذا فى جميع النسخ ، وفى التقويم «شرع» بدل «شرعه»

(٩) فى (ج) و(س) «القلب» والمثبت من (ف) وهو المطابق لما فى التقويم .

* بداية (٤٥ / ج)

(١٠) سقط من (س)

موت البدع وسقوط الهوى ، فبموت البدع تمام أمر الدين ، ويسقوط ^(١) الهوى استقامة العمل ، وفيهما الفوز والنجاة للناس .

فهذا الذى ذكرنا احتجاج نفاة القياس ، وسنجيب [عنه] ^(٢) بحول الله تعالى ، ونبتدئ بإثبات كونه دليلاً لله تعالى فى أحكام الشرع من حيث المعقول ، ومن حيث السمع ، وإنما نذكر من حيث العقل على طريق الرد عليهم ، والمعتمد هو السمع .

[أدلة الجمهور المثبتين للقياس ^(٣)]

وأما دلائلنا فى إثبات القياس – ندل ^(٤) أولاً ، ونبين أن العقل يدل على التعبد به .

فنقول : إن مرادنا بقولنا إن العقل يدل على ذلك هو أننا إذا غلب على ظننا بأمانة شرعية علة حكم الأصل ثم علمنا بالعقل أو بالحس ثبوتها فى شىء آخر ، فإن العقل يدل على قياس ذلك الشىء على ذلك الأصل بتلك العلة .

أما جواز قيام أمانة شرعية على علة حكم الأصل فهو أننا إذا علمنا أن قبح شرب الخمر يحصل عند شدتها ، وينتفى عند انتفاء شدتها كان ذلك

(١) فى (ج) و (س) « وموت »

(٢) زيادة من عمل المحقق

(٣) هذا العنوان زيادة من عمل المحقق

(٤) هكذا فى (ج) و (س) ولعلها « نستدل » وفى (ف) « قال »

(أمانة) (١) تقتضى (٢) الظن بكون (٣) شدتها علة تحريمها ، ومعلوم أن الشدة ثابتة فى النبذ . وإنما قلنا «إن العقل يدل على قياس النبذ على الخمر» ؛ لأن العقل يدل على قبح ما ظننا فيه أمانة المضرة ، وأمانة المضرة (٤) (أمانة) (٥) التحريم . ألا ترى أن العقل يقتضى قبح الجلوس تحت حائط مائل ، لعلمنا بثبوت أمانة المضرة ؟

فإن قيل : كيف يجوز القطع على قبح ما وجدت فيه أمانة التحريم والمضرة مع أن الأمانة تخطئ وتصيب ؟
قيل له : كما يجب مثله فى أمانة المضرة الحاصلة فى القيام تحت حائط مائل .

فإن قيل : العقل إذا انفرد يقتضى إباحة شرب النبذ ؛ فلم يجز الانصراف عنه لأمانة .

قيل له : هذا موجود فى الجلوس تحت حائط مائل ؛ لأن العقل يقتضى إباحة الجلوس فى الأصل ، فيجب أن لا ينتقل عن هذه الإباحة لأمانة يجوز أن تخطئ وتصيب .

(فإن قيل : إنما يحسن الجلوس بشرط أن لا يكون فيه أمانة* المضرة .
قيل : وإنما حسن بالعقل شرب النبذ بشرط أن لا يكون فيه أمانة

(١) سقط من (ف)

(٢) فى (ف) يقتضى

(٣) فى (ج) و(س) «لكون»

(٤) فى (ف) «الضرر وأمانة الضرر»

(٥) سقط من (ف)

* بداية (٤٦ / ج)

التحريم والمضرة ؛ ولا فرق بينهما . (١) .

هذا دليل المتكلمين من المعتزلة ، ذكرناه على ما أورده أبو الحسن (٢)
البصري (٣) .

والأولى أن نذكر دليل العقل على وجه لا يؤدي إلى مذهب من
مذاهبهم ، فنقول : قد ثبت القول بحجج العقول في مواضعها ، فعلى
هذا نقول : إن من قضية العقل أن كل شيئين مشتبهين فحكمهما من
حيث اشتبهوا واحد* ، ولولا أن الأمر في العقول كذلك لم يكن لنا سبيل
إلى التمييز بين المتضادين ، ولا عرفنا صادقاً من كاذب ، ولا محقاً من
مبطل ، ولا كاملاً من ناقص ، ولا قصيراً من طويل ، ولذهب علم الخواص
وبطلت فائدته .

وذكر الله الأمثال في كتابه ، وضرب الشبه بين المثال والممثل به .
وجرت عادة أهل العقل استعمالها في كلامهم وابتدائها في
مخاطبتهم ، وجمعوا بالمعنى بين الشيء وغيره ، وألحقوا حكمه بحكمه

(١) ما بين القوسين جاء في (ف) هكذا « فإن قيل : إنما حسن الجلوس بشرط أن لا يكون
فيه أمارة التحريم والمضرة ، فلا فرق بينهما » وفيه سقط ظاهر .

(٢) في (ف) « الحسن » وهو خطأ ظاهر .

وأبو الحسن البصري هو محمد بن الطيب ، أحد أئمة المعتزلة ولد بالبصرة ، ونشأ بها
ثم سكن بغداد ، وكانت له حلقة كبيرة بها ، يقرئ فيها مذهب المعتزلة ، له مصنفات
عدة في أصول الفقه وغيره ، منها « المعتمد » و « تصفح الأدلة » وكتاب في الإمامة
وأصول الدين . توفي ببغداد سنة ست وثلاثين وأربعمائة ٤٣٦ هـ .

انظر ترجمته في وفيات الأعيان ج ١ ص ٧٨٢ وشذرات الذهب ٣ / ٢٥٩ وطبقات
الأصوليين للمراغي ١ / ٢٣٣ .

(٣) انظر المعتمد ج ٢ ص ٧٠٧ ، ٧٠٨ .

* بداية (١٩٠ : أ / ف)

وهو كقول القائل : « أينما أتوجه ألق سعداً »^(١) وهو مثل مشهور من أمثال العرب، وهو لرجل من بني سعد ، رأى من قومه جفاء^(٢) ، وسوء جوار، فرحل عنهم ، وانتقل إلى قوم آخرين، فرأى منهم مثل ذلك ، فأرسل هذه الكلمة مثلاً، وذلك أن القوم الذين صار إليهم لما كان معاناهم في جواره معنى بني سعد [جعلهم]^(٣) منهم^(٤) ، وألحقهم^(٥) في الحكم (بهم)^(٦) ، وأجرى سنتهم^(٧) عليهم ، وهو معنى قوله « كل (الناس)^(٨) بنو سعد ، وبنو سعد قومي » وعلى هذا يقال « خزيم الناعم » إذا وصفوه بالترفه والنعمة . « وما فلان إلا سحبان^(٩) وائل » أو « ماهو إلا قس إباد » إذا وصفوه بالبيان والفصاحة ، ويقال « مافلان إلا كليب بن وائل »^(١٠) إذا وصفوه بالعز والمنعة ، و« مافلان إلا قارون » إذا وصفوه بالثروة، وأمثال هذه تكثر.

وعلى هذا المعنى قيل للرجل الشجاع أسد* ، وللبليد (حمار)^(١١)

(١) انظر « الأمثال » لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ١٤٧ فقد ذكره وقال : وكان المفضل

يحدث أن المثل للأضبط بن قريع السعدى وذلك أنه كان سيد قومه . . . الخ

(٢) فى (ف) « هذه الحكمة »

(٣) فى جميع النسخ « جعله » وما أثبتناه هو الصحيح المناسب لسياق الكلام

(٤) فى (س) « بينهم »

(٥) فى (ف) « وألحقه »

(٦) سقط من (س)

(٧) فى (س) « بينهم » بدل « سنتهم »

(٨) سقط من (ف)

(٩) فى (ف) زيادة « بن »

(١٠) انظر الأمثال لأبي عبيد ص ٣٦٢ . ونص المثل فيه « أعز من كليب وائل »

* بداية (١٨ : ب / س)

(١١) سقط من (س)

وللدنيئ كلب . وكان متمم بن نويرة^(١) بعدما فجع بأخيه مالك بن نويرة وهو^(٢) الذى قتله خالد بن الوليد لا يرى قبراً إلا بكى، فعوتب على صنيعه ، فقال :

وقالوا أتبكي كل قبر رأيته * لقبر ثوى بين اللوى والدكادك
فقلت لهم : إن الأسى يبعث الأسى * دعونى فهذا كله قبر مالك^(٣)
فهذا * أعرابى من بنى يربوع ، لا يعرف مذاهب الفقهاء فى القياس ولا طريقهم فى الاعتبار ، وإنما جرى (فى)^(٤) ذلك على حكم أرشده إليه عقله ، وسجية هداه إليها^(٥) طبعه ، حين رأى الشبه (جمع)^(٦) بين الكل فى معنى واحد .

وأمثال هذا تكثر ، فثبت أن الأمر فى العقول الصحيحة على ماقلناه من أن كل مشتبهين فحكمهما من حيث اشتبها واحد ، وصح أن المعانى

(١) هو متمم بن نويرة بن جمرة بن شداد اليربوعى التميمي . أبو نهشل صحابى وشاعر فحل ، من أشرف قومه ، اشتهر فى الجاهلية والإسلام ، وكان قصيراً أعور . اشتهر شعره فى رثائه أخيه مالك . سكن المدينة فى أيام عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وتزوج بها امرأة لم ترض أخلاقه لشدة حزنه على أخيه . توفى نحو سنة ٣٠ هـ . له ترجمة فى الإصابة رقم ٧٧١٩ وانظر الاعلام للزركلجى ج ٥ ص ٢٧٤ وقد ذكر لترجمته عدداً من المراجع .

(٢) فى (ف) « وهذا »

(٣) انظر مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعى ص ١٢٥ . لا بتسام الصفار .

* بداية (٤٧ / ج)

(٤) سقط من (ف)

(٥) فى (ج) و (س) « إليه »

(٦) سقط من (ف)

أدلة ، وأنها متى وجدت متفقة أوجبت اتفاق الأحكام^(١) ، ومهما كانت مختلفة أوجبت اختلافها .^(٢)

بينة (أنه)^(٣) إذا كان النظام ومن اتبعة يتبعون أدلة العقل في العقلیات ، وبه يستدلون على إثبات الصانع ، وعلى حدث العالم ، إلى سائر ما هو معروف ، فوجب^(٤) أن لا يمتنعوا من ذلك في أحكام الشرع وفي فروع السمعیات ، فإنه إذا استقل شيء بأعظم الأمرين كان قمناً أن يستقل بأيسرهما ، وإذا جاز أن يتعبدنا الله به في أصول الدين ، جاز أن يتعبدنا [به]^(٥) ويجعله دليلاً في فروعه .

فإن قيل : القياس في العقلیات لا يتغير ، ولا يوجد فيه التفريق بين المشتبهات ، وقد وجد ذلك في السمعیات على ما سبق بيانه .

والجواب : أن الأصول التي يقع إليها رد الفروع في الشرعیات لا تتغير أيضاً ؛ لأن الله تعالى * قد أكمل الدين ، وبيّن الناسخ والمنسوخ واستقرت الشريعة قرارها ، فالسمعی والعقلی فيما تنازعنا فيه بمثابة واحدة . وأما التفريق بين المشتبهات فغير جائز عندنا أن يقع التفريق بينهما^(٦) من الوجه الذي يتعلق به الحكم منهما^(٧) ، وإن جاز أن يقع

(١) في (ف) « الحكم »

(٢) في (ف) « اختلافه »

(٣) سقط من (ج) و (س)

(٤) في (س) « يوجب »

(٥) سقط من جميع النسخ ، وزدناه لاستقامة الكلام .

* بداية (١٩٠ : ب / ف)

(٦) هكذا في جميع النسخ بالثنية مع أن لفظ المشتبهات قبله جمع . ولكنه يصح على تقدير كل مشتبهين .

(٧) في (ج) « فيها » وفي (س) « فيهما »

ذلك من سائر الوجوه، وإنما المعتبر في الجمع والفرق ^(١) على النكتة ^(٢) التي هي مناط الحكم ورباطه ، دون ماسواه .

• وأما المسائل التي ذكروها من التفريق الموجود بين المشتبهين فالنص فرق بين المني والبول (والحيض والاستحاضة ، والحرّة والأمة ، وقد يمكن أن يوجد معنى الوفاق بين المني والبول) ^(٣) من وجه ، وموضع الخلاف من وجه ، وذلك أن المني والبول (من حيث) ^(٤) كانا خارجين من مخرج واحد جاءت الشريعة فيهما بإيجاب الطهارة ، ف وقعت ^(٥) التسوية بينهما في نوع الواجب ولم ^(٦) يقع التفريق بينهما في أن يجعل في أحدهما الطهارة بالماء وفي الآخر الكفارة ^(٧) بالماء * .

وأما موضع الافتراق فهو أن أحدهما وهو البول من حيث كان يكثر خروجه من بدن الإنسان ، وتدوم البلوى والحنة فيه ورد الشرع بتخفيف الطهارة عن صاحبه ؛ لئلا يشق عليه ولا يلحقه الضرر المجحف ، وأما المني فإن خروجه من بدن الإنسان نادر، وإنما هو في الفرط والحين . فلما لم تكثر البلوى فيه ، وكان خروجه في العادة بالشهوة واللذة التي تشيع في جميع البدن لم يكن في إيجاب الاغتسال ضرر فادح ورد الشرع بأعم ^(٨)

(١) في (ج) و (س) « التفريق »

(٢) في (س) « الثلاثة » بدل « النكتة »

(٣) ما بين القوسين سقط من (س)

(٤) سقط من (ج) و (س)

(٥) في (ف) « فوجب » بدل « ف وقعت »

(٦) في (ج) و (س) « فلم » بدل « ولم »

(٧) في (ف) « الطهارة »

* بداية (٤٨ / ج)

(٨) في (س) « بماعم »

الطهارتين وأسبغهما .

وأما الأمر في وجه المرأة وشعرها . قلنا : الأصل أن بدن المرأة كله عورة ، وأن عليها ^(١) الستر وترك التبرج ، إلا أن موضع الوجه منها موضع الحاجة والضرورة ؛ لأن إثبات عينها والمعرفة بها عند المعاملات لا يقع إلا برؤية الوجه ، وأيضاً فإن مصلحتها في أسباب معاملتها لا تكمل ^(٢) إلا بذلك . وأما الشعر فلا ضرورة في إبرازه ^(٣) بحال (من الأحوال) ^(٤) فصار كسائر بدننها .

وإن تعلقوا بالحرمة والأمة في الشعر ، وصورة الحرمة الشوهاء والأمة الحسناء . فيقال لهم : إن القياس يقتضى الجمع بين الشيئين في الحكم واختلافهما إذا اشتركا أو افترقا في علته ، لافى صورته ، فبينوا أولاً أن شعر الأمة والحرمة اشتركا في علة التحريم أو الإباحة ^(٥) حتى يكون ورود الشرع بالتفرقة بينهما وروداً بما يمنع القياس .

قال النظام : غرضي بما أوردته الإبانة ^(٦) (عن) ^(٧) أن الشريعة قد شهدت بإبطال أماراتكم ؛ لأن الشريعة لو حرمت النظر إلى شعر الحرمة ^(٨) ولم تذكر الأمة قلتم : إنما حرم ذلك خوف الفتنة ، وذلك قائم في شعر

(١) في (ج) « عليه »

(٢) في (س) و (ف) « يكمل » وغير منقوطة في (ج)

(٣) في (ج) و (س) « إبرازها »

(٤) سقط من (ف)

(٥) في (ف) « والإباحة »

(٦) في (س) « الأمانة »

(٧) سقط من (ج) و (س)

(٨) في (ج) و (س) « المرأة »

الأمة الحسناء فوجب أن يحرم النظر إليه . وهذا من أقوى أماراتكم فى القياس ، فإذا شهدت الشريعة بإبطاله صح قولنا أن وضع الشرع مانع من القياس . قال النظام : وتبين بهذا الفرق بين القياس العقلى والقياس الشرعى ؛ فإن الأحكام العقلية لا تتفق مع التباين فى العلل العقلية ولا تختلف مع الاتفاق فى العلل .

ونحن نقول : إن شعر الأمة وشعر الحرة خارج على ماقلناه من اعتبار الحاجة ؛ فإن الجارية سلعة تباع وتشتري ، وبالناس حاجة إلى النظر* إلى وجهها وشعرها عند المعاملات* فأعرض الشرع عن خوف الفتنة لوقوع الحاجة ، بخلاف الحرة ؛ فإن الأصل أنها عورة ، فالشرع حرم النظر على الإطلاق ، حسناء كانت أو شوهاء حسماً للباب ، وسداً له ، وزيادة احتياط للأمر .

وأما وجوب قضاء الصوم* على الحائض وسقوط قضاء الصلاة ففيه إجماع . وعلى أنه ليس بمستنكر (وقوع)^(١) الفرقان بين الصلاة والصوم ألا ترى أن المسافر يدع الصوم أصلاً ، ولا يجوز له ترك الصلاة ، وإنما (للسفر تأثير)^(٢) فى إثبات القصر؟ ثم نقول : إن الصوم ليس مما يتكرر فى دوام الأوقات كالصلاة ، وإنما هو فى السنة شهر واحد ، وربما يمر عليها الشهر كله ولا تحيض فيه ، فلم يكن فى إلزامها الصوم كبير^(٣) مشقة

* بداية (١٩١: أ/ب)

* بداية (٤٩: ج)

* بداية (١١٩: س)

(١) سقط من (ج) و(س)

(٢) فى (ج) «السفر تأثير» وفى (ف) «السفر تأثيره»

(٣) فى (س) «كثير» فى الموضعين

ولاكبير مضرة ، وأما (١) الصلاة لو كلفت قضاءها لأيام حيضها لحقها حرج ظاهر ومشقة شديدة، فرفع الله القضاء عنها ، رفقاَ بها، وتخفيفاً عنها .

وأما القذف بالزنا والقذف بالكفر فالفرق بينهما ظاهر ؛ لأن المقصود من إيجاب الحد نفي العار عن المذوف ، والكفر قد ينتفى عنه بقولٍ يبيده، فيَسَلَم من عاره ، والزنا لا يمكنه أن ينفيه عن نفسه بالقول، فلم يكن بد من إيجاب الحد (لينتفى منه) (٢) عاره وسُبَّته ، ببينة أن الكافر يفعل الكفر تديناً ، فلا يتعير به ، بخلاف الزنا ، فإن المرء يفعل مستقبحاً له فليزمه العار العظيم من النسبة إليه .

ويمكن الجواب عن هذه الشبهة بجواب جدلي ، يدفع (٣) السؤال من أصله فيقال : إنه ليس فيما قاله سوى أنه أَرانا أمثال أماراتنا وقد نفت الشريعة أحكامها ، وذلك لا يمنع من كونها أمانة ؛ لأنه ليس من شرط الأمانة أن تدل هي وأمثالها على حكمها على كل حال ، بل قد تخرم (٤) دلالتها ولا تخرج عن كونها أمانة . ألا ترى أن الغيم الرطب أمانة في الشتاء على المطر ، ثم قد نجد غيماً أرطب من كل غيم في صميم الشتاء ويتخلف المطر ، ولا يدل ذلك على خروج الغيم الرطب عن كونه أمانة؟ وكذلك وقوف مركب القاضي على باب الأمير أمانة على كونه عند الأمير ثم قد يوجد مركب القاضي على باب الأمير، وليس القاضي هناك، ولا يدل ذلك على خروج ما ذكرناه عن كونه أمانة .

(١) في (ف) « أما » بدون الواو

(٢) في (س) « لينتفى فيه »

(٣) في (جـ) و (س) « يندفع »

(٤) في (جـ) و (س) « تخرج »

(ونقول : قولكم : الشرع جمع بين المختلفين ، وفرق بين المتفقين كلام باطل ؛ لأن ذلك يو جب إحالة القياس فى العقلیات ؛ لأن العقل جمع بين المتضادين فى حكم واحد ، كاجتماع السواد والبياض فى الحاجة إلى محل ، وجمع بين مختلفين غير متضادين فى الحكم ، كاجتماع الأعراض والأجسام فى الافتقار إلى محدث)^(١) وأمثال هذا تكثر . وإذا كان مثل هذا يوجد فلا تخرج أماراتنا* على الأحكام من كونها أمارات لها لوجود^(٢) أمثاله والأحكام مختلفة عنها ، وهذا لأنه يجوز أن يفرق الله بين الأصول فى الأحكام ، فيجعل بعضها عقيماً لا يثمر فرعاً ، وبعضها مثمر^(٣) ، يستدل بمعانيها^(٤) على فروعها وثمارها .

وعلى أنا نزيد لما ذكرنا من أصل الطريقة تقريراً ليتبين به الكلام زيادة بيان : وهو أنه^(٥) لو لم يكن لأحكام الشرع معانٍ تجرى فى جميع ما وجدت* فيه تلك المعانى لم تكن تتعدى مواضعها التى وقعت فيها والأعيان التى خرجت عليها ، ولم يجز أن يشارك عمرو الذى لم يحكم له أو عليه بها زيد الذى حكم له أو عليه ، ولما اتفقوا على أن فى رجم ماعز دليلاً على رجم غيره إذا زنا ، وفى بيع عبد مدبرٍ دليلاً^(٦) على جواز بيع

(١) ما بين القوسين من قوله « ونقول » إلى « محدث » سقط من (جـ) و (س)

* بداية (٥٠ / جـ)

(٢) فى (ف) « لوجودنا »

(٣) فى (جـ) و (س) « مثمرة » وهو صحيح أيضاً ، لكن ما أثبتناه من (ف) هو الأنسب لمقابلة ما فى الجملة السابقة .

(٤) فى (جـ) و (س) « بمافيها »

(٥) فى (س) « وبفواته » بدل « وهو أنه »

* بداية (١٩١ / ف)

(٦) فى جميع النسخ « دليل » بالرفع .

(عبد) ^(١) مدبرٍ غيره ، وفى قوله عليه السلام لفاطمة بنت أبى حبيش «إذا أقبلت الحضية فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت فاغتسلى وصلى» ^(٢) دليلاً ^(٣) على أن غيرها من النساء يكنَّ ^(٤) أمثالها ^(٥) فى هذا الحكم وفى قوله عليه السلام لهندي : «خذى مايكفيك وولدىك بالمعروف» ^(٦) دليلاً ^(٧) على غيرها ، وفى قوله عليه السلام للأعرابي حين قال له : هل عليّ غيرهن ؟ «قال : لا إلا أن تطوَّع» ^(٨) دليلاً ^(٩) على سقوط ماوراءها عن كافة الناس : وقد روى عن النبى ﷺ أنه خرج مرة وفى يده ذهب وحرير

(١) سقط من (ج) و(ف)

(٢) انظر صحيح البخاري مع الفتح كتاب الوضوء باب غسل الدم جـ ١ ص ٣٣١ وكتاب الحيض / باب إقبال الحيض وإدباره جـ ١ ص ٤٢٠ ، وصحيح مسلم بشرح النووي جـ ٤ ص ١٦

(٣) فى جميع النسخ «دليل» بالرفع ، والصحيح ما أثبتناه ؛ لأن المصنف يستدل باتفاق العلماء على أن أمثال المذكورين فى هذه الوقائع كلها فى حكم المذكورين ، وأنه ليس خاصاً بمن ذكر .

قالوا وفى قوله «وفى عبد مدبر..» والجمل التى بعدها عاطفة ، فيكون لفظ «دليل» فيها اسم أن ، وهو منصوب .

(٤) فى (ج) و(س) «يكونوا»

(٥) فى (ج) «مثالها» وفى (س) «مثلها»

(٦) انظر صحيح البخاري مع الفتح «كتاب النفقات» جـ ٩ ص ٥٠٧ ومسلم مع شرح النووي جـ ١٠ ص ٧ .

(٧) فى جميع النسخ «دليل» بالرفع

(٨) انظر البخاري مع الفتح «كتاب الإيمان / باب الزكاة من الإسلام» جـ ١ ص ١٠٦ و«كتاب الصوم / باب وجوب صوم رمضان» جـ ٤ ص ١٠٢

ومسلم مع شرح النووي جـ ١ ص ١٦٦ وسنن أبى داود «كتاب الصلاة» جـ ١ ص ١٠٦ .

(٩) فى جميع النسخ «دليل» بالرفع

فقال « هذان حلال ^(١) لإناث أمتى حرام على ذكورهم » ^(٢) وإنما وقعت الإشارة منه في ذلك القول إلى ما في يده منهما ، ثم كان الحكم متعدياً إلى جميع الجنس منهما ^(٣) . فثبت أن المعانى فى الأحكام معتبرة ، وأنها إلى كل عين ^(٤) وجدت فيها متعدية . وهم يقولون : إنما أثبتنا هذه ^(٥) الأحكام التى ذكرتموها فى حق غير من ورد فيهم بدليل آخر . فيجوز أن يكون ذلك الدليل هو الإجماع ، ويجوز أن يكون ذلك الدليل قوله ﷺ « خطابى للواحد خطابى للجماعة » ^(٦)

وقالوا أيضاً (إن) ^(٧) الكلام فى العلل الظنية ، وكون الزنا مع الإحصان علة الرجم علة مقطوع بها ، وكذا فى سائر ما قلتم . والاعتماد على ما سبق .

طريقة ثانية فى إثبات القياس - نقول ^(٨) : الضرورة داعية إلى وجوب القياس ؛ لأن النصوص متناهية ، والحوادث غير متناهية ، ولا بد أن *

(١) فى (ج) و(س) « حلالان »

(٢) انظر شرح معانى الآثار للطحاوى « كتاب الكراهية / باب لبس الحرير ٤ / ٢٥٠ وسنن ابن ماجه « كتاب اللباس » ٢ / ١١٨٩ وفى سنن أبى داود ج٤ / ٥٠ ولم يذكر « حلال لإنائهم »

(٣) فى (س) « فيهما »

(٤) فى (س) « حين »

(٥) فى (س) « لهذه »

(٦) هذا الحديث بهذا اللفظ غير صحيح . انظر كشف الخفاء للعجلونى ١ / ٤٣٦ ، ٤٣٧ والأسرار المرفوعة فى الأحاديث الموضوعة لعلى القارى ص ١٨٨ .

(٧) سقط من (ف)

(٨) فى (ج) « هو أن » وفى (س) « هو قول »

* بداية (٥١ ج)

يكون لله تعالى في كل حادثة حكم ، إما تحريم ^(١) أو تحليل ، فإذا كانت النصوص قاصرة عن تناول جميع الحوادث وكان التكليف واقعاً بمعرفة الأحكام لم ^(٢) يكن لنا طريق (نتوصل به إلى معرفتها إلا القياس ^(٣)).
ألا ترى أننا إذا تركنا القياس تعطلت أحكام الحوادث ؟ فصح قولنا : إن الضرورة داعية إلى استعمال القياس ، والأصل أن الأسباب والمعاون ^(٤) التي بها يتوصل إلى الشيء المأمور به في معنى المأمور به والمنطوق بذكره فيكون الأمر الوارد بالجملة منظوياً عليها ، وإنما يقع السكوت عنها ^(٥) اختصاراً* للكلام ، واعتماداً على فهم المخاطب ، وهذا كالقبلة (لماً) ^(٦) أمرنا باستقبالها في حال الغيبة كان الاستدلال بالعلامات الموصلة إليها لازماً لنا .

ومعلوم أن من استؤجر لإيصال كتاب إلى موضع كان عليه فعل ما يوصله (إليه) ^(٧) من سيرٍ وقطع مسافة ، ومن استأجر أجيلاً ليخبز له خبزاً فقد انتظم ذلك إيقاد النار ، وتسجير التّنور ، وإن لم يجر ذكره في لفظ الإجارة ، كذلك هاهنا ، إذا لم يصل إلى معرفة أحكام الحوادث إلا بالقياس وجب عليه استعمال القياس كما لزمنا حكم الحادثة ، يدل عليه

(١) في (ج) ، (س) « بتحريم » بزيادة الباء .

(٢) في (ج) و (س) « ولم » بزيادة الواو

(٣) في (ج) و (س) « يتوصل إلى معرفتها إلا بالقياس »

(٤) في (س) « والتعاون »

(٥) في (ج) و (س) « عليها »

* بداية (١١٩ : ب / س)

(٦) سقط من (ف)

(٧) سقط من (ج) و (س)

أنا إذا سلكننا هذا الطريق وصلنا به إلى الائتثار، وإذا عدلنا عنه لم نصل إليه * فعلمنا ^(١) أنه الواجب .

وقد أمرنا ^(٢) بنفقة الزوجات ، وتقويم المتلفات ، وأروش الجنايات ولم يرد بتقديرها توقيف ، ولا يجوز أن نكلف ^(٣) معرفة مالا سبيل لنا إلى معرفته ، فعلم أن طريقها الاجتهاد ، واستعمال الأسباب الموصلة إليها .

فإن قيل : لضرورة ؛ لأن العلة قد أزيلت ^(٤) بما تدل عليه ^(٥) قضايا العقول في الحوادث على ما ذكرنا ^(٦) في حجتهم .

(قيل) ^(٧) قد بينا من قبل أن العقل لا يدل على شيء بنفسه لاتقبيح ^(٨) ولا تحسين ، ولا إيجاب ولا حظر ، وقد ذكرنا في هذا الباب ^(٩) ما فيه غنية ، وعلى أن الدلائل ^(١٠) من حيث العقول متعارضة ؛ لأن قول من يزعم أن العقل يدل على إباحة الأشياء في الأصل يعارضه قول من يزعم أنه يدل على الحظر ، وبإزائهما ^(١١) قول من يقول بالتوقف .

* بداية (١٩٢ : أ / ف)

(١) في (ف) « فقلنا »

(٢) في (جـ) و (س) « أجزنا »

(٣) في ٠ (س) « يكلف » بالثناة التحتية

(٤) في (س) « أرغبت » وفي (ف) « أرتحت »

(٥) في (ف) « عليها »

(٦) في (جـ) و (س) « ذكر »

(٧) سقط من (ف)

(٨) في (س) « ولا » بزيادة الواو

(٩) في (س) « الكتاب »

(١٠) في (ف) « الدليل »

(١١) في (ف) « وبإزائهما »

فإذا تعارضت هذه الأقوال فعلى أيها يُعتمد ؟

ثم يقال لهم : مذهبتم إليه من الرجوع إلى دلائل العقول مخالف لفعل النبي ﷺ ؛ فإنه عليه السلام كان يقف في الأمور التي لا يجد فيها نصاً ، ولا يردّها إلى الإباحة بقضية العقل * ، وكذلك الصحابة ، كانوا يقيسون الأحكام بأدلة الشرع .

ويقال لهم أيضاً : إنا قد وجدنا في الشرع مسائل (١) وأحكاماً لا يتصور الحكم فيها على قضايا العقول ؛ لأن ما قالوه إنما يتصور في الأشياء التي اختلفوا في تحليلها وتحريمها ، فنقول أصلها (٢) على قضية العقل في إثبات الإباحة . وإذا وقع التنازع في أمر العقود والفسوخ ، وإلزام كل واحد من المتعاقدين تسليم ما يلزمه منها ، وإسقاط ما يسقط ، كيف يحمل أمثال هذا على قضية العقل ؟ وكذلك في باب الأنكحة ، فلا ندري (٣) كيف يتمشى هذا الأصل الذي زعموه (٤) ؟

فإن قالوا : يستصحب الحال فيما لا دليل فيه .

قلنا : استصحب الحال في العقود مع الاختلاف متعذر (٥) متناقض ؛ لأنه مامن حكم يستصحب (في حالة) (٦) لإثباته إلا ويعارضه ما يوجب نفيه . ألا ترى أنه إذا وقع الاختلاف في فسخ النكاح بالعيب

* بداية (٥٢ / ج)

(١) (ف) « مسائل »

(٢) في (ف) « أحملها »

(٣) في (ف) « يدري »

(٤) في (س) « يزعموه »

(٥) في (س) « متعدد »

(٦) في (ج) و (س) « فيه » بدل « في حالة »

فالاستصحاب من أحد الجانبين يوجب الفسخ ، والاستصحاب من الجانب الآخر يمنع الفسخ ؟ وكذلك إذا اشترى جارية ثيباً^(١) ووطئها ثم اطلع على عيب بها وأراد ردها . فإن^(٢) الاستصحاب فى أحد الجانبين يوجب الرد ، وفى الجانب الآخر يمنع الرد . فثبت أن الضرورة التى ادعيناها متحققة قطعاً .

والذى قالوه [أخيراً]^(٣) من كلامهم أن الفكر فى معانى النصوص وإشارات وقضاياها يغنى^(٤) عن القياس . مجرد دعوى ، ونحن نعلم بطريق القطع وجود حوادث لاتدل عليها النصوص بوجه ما ، ألا ترى أنا وجدنا حوادث اختلف الصحابة فيها ، وقال كل واحد بخلاف ما قال صاحبه ولم يحتج^(٥) أحد منهم على الآخر بنص ولا بمعنى نص ؟ ولو كانت النصوص تتناول جميع الحوادث لاحتجوا بها .

وإن رجعوا إلى قضية العقل ، فقد سبق إبطاله . وعلى أن تناول العقل حكم الحادثة إنما يقتضى إثبات حكمه فيها ويغنى [عما]^(٦) سواء إذا لم ينقل عن العقل دليل شرعى ، فعليهم * أن يثبتوا^(٧) أن القياس ليس بدليل شرعى يوجب الانتقال عن قضية العقل ، هذا إذا كان القياس غير

(١) فى (ف) « ثيبة »

(٢) فى (ج) و(س) « كان »

(٣) فى جميع النسخ « خيراً » والصحيح ما أثبتناه .

(٤) فى (س) « تغنى » بالمثناة الفوقية .

(٥) فى (ج) و(س) زيادة « به » بعد « يحتج »

(٦) فى جميع النسخ « عن » والصحيح ما أثبتناه

* بداية (١٩٢ : ب / ف)

(٧) فى (ج) غير منقوط . وفى (س) « يبينوا »

مطابق لحكم العقل ، وأما إذا كان مطابقاً له فما المانع أن يدل هو على حكم الحادثة مع العقل ، (كما)^(١) يدل العقل على الحادثة مع خبر الواحد ! فبطل ماقلوه من كل وجه * .

طريقة الثالثة في إثبات القياس : وهو التمسك بإجماع الصحابة وذلك أنهم اختلفوا في أمور^(٢) من أمور الدين ، فصار كل واحد منهم إلى نوع من القياس ، فلم ينكر صاحبه ذلك منه ، مع إنكاره عليه قضية حكمه ، كمسألة الجد ، والمشتركة ، وميراث ذوى الأرحام ؛ فإن الاختلاف^(٣) بينهم في هذه المسائل مشهور ، واحتجاجهم^(٤) فيها من طريق القياس مذكور ، كقول ابن عباس لزيد « أتجعل ابن ابن ابناً ولا تجعل أبا^(٥) الأب أباً » وتشبيهه^(٦) زيد (مثلاً^(٧)) بالرأى فى مسألة الإخوة مع الجد ، وذلك مثال غصن الشجرة وجدول النهر . ورؤى قريب من ذلك فى هذه المسألة عن على^(٨) .

(١) سقط من (س)

* بداية (٥٣ / ج)

(٢) فى (ف) «أمر»

(٣) فى (ف) «الخلاف»

(٤) فى (جـ) و(س) «احتجاجاتهم»

(٥) فى (س) «ابن»

(٦) فى (جـ) و(س) «وشبه»

(٧) سقط من (س)

(٨) اختلاف الصحابة فى ميراث الجد مع الإخوة مشهور ، قال الشوكانى « وقد اختلف الصحابة فى الجد اختلافاً طويلاً ، ففى البخارى تعليقاً : يروى عن على وعمر وزيد بن ثابت وابن مسعود فى الجد قضايا مختلفة ، وقد ذكر البيهقى فى ذلك أثراً كثيرة » انظر نيل الأوطار ج٦ ص ٦٩ وانظر البخارى وشرحه فتح البارى ج١ ص ١٨-٢٣ حيث ذكر الحافظ ابن حجر تلك الآثار وتكلم عن أسانيدھا .

وكقول من حاج عمر في توريث الأخ للأب والأم مع الإخوة للأم في مسألة المشتركة : هب أن أبانا كان حماراً ، ألسنا بنى أم واحدة ! فرجع عمر إلى قول (١) التشريك لما نبهه هذا الرجل على موضع المساواة في السبب (٢) الذى يستحق به * الإرث (٣) .

وروى أن أبابكر رضى الله عنه ورث أم الأم ، ولم يورث أم الأب فقال له عبدالرحمن بن سهل (٤) رجل من الأنصار ، وقد شهد بدرا : لقد ورثت امرأة لو كانت هي الميتة لم يرثها ، وتركت امرأة لو كانت هي الميتة ورثها . فأشرك عند ذلك أبو بكر رضى الله عنه بينهما في السدس (٥) .

واتفقت الصحابة على الزيادة في حد الشارب ، وقالوا : إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى ، وحد المفترى ثمانون (٦) ثم

(١) سقط من (ج) و(ف)

(٢) فى (ج) و(س) «النسب»

*بداية (١٢٠: أ/س)

(٣) مسألة المشتركة هي إذا ماتت امرأة عن زوج وأم وإخوة لأم وإخوة أشقاء . وقد كان رأى عمر رضى الله عنه كما ذكر المصنف .

(٤) هو الصحابى عبدالرحمن بن سهل الانصارى ، روى عنه محمد بن كعب القرظى وقيل هو روى عن القرظى زمن عثمان . شهد أحداً والمشاهد . وهو الذى نُهشَ فأمر النبى ﷺ برفيقته . انظر الإصابة ج٢ ص ٣٩٤ والاستيعاب ج٢ ص ٤١٢ .

(٥) فى جميع النسخ «بالسدس» وخبر تشريك أبى بكر للجذتين فى السدس أخرجه مالك فى الموطأ ج٢ ص ٥٤ من حديث القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق ، وهو منقطع ؛ لأن القاسم لم يدرك جده أبابكر . ورواه الدارقطنى من طريق ابن عيينه انظر نيل الأوطار ج٦ ص ٦٨ . قال الحافظ : ورجاله ثقات مع إرساله . الإصابة ج٢ ص ٣٩٤ .

(٦) هذا اثر أخرجه مالك فى الموطأ ٣/ ٥٥ أن عمر استشار فى الخمر يشربها الرجل =

قالوا : هو رأى رأيناه بعد رسول الله ﷺ ، وأوجبوا فيه الدية ^(١) إذا تلف بالضرب ^(٢) .

واختلفوا في أم الولد ، فقال على : اجتمع رأيي ورأى عمر أن لا يُبعن ثم رأيت أن يبعن ^(٣) .

وكتب عمر رضى الله عنه إلى أبى موسى (الأشعري) ^(٤) كتاباً فى تعليم القضاء « الفهم الفهم فيما يتخالج فى صدرك مما ليس فى كتاب الله ^(٥) والسنة ، اعرف ^(٦) الأشباه والأمثال ، ثم قس الأمور ، وراجع الحق إذا علمته ، فإن الرجوع إلى الحق أولى من التماسى فى الباطل ^(٧) » وعن

= فقال له على بن أبى طالب « نرى أن تجلده ثمانين؛ فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى » أو كما قال ، فجلد عمر فى الخمر ثمانين . وانظر تلخيص الحبير ج٤ ص ١٤٢ .

(١) فى (س) «الذمة»

(٢) أخرج البخارى فى باب الضرب بالجريد والنعال من كتاب الحدود عن على رضى الله عنه قال « ماكنت لأقيم حداً على أحد فيموت فأجد فى نفسى ، إلا صاحب الخمر فإنه لومات وديته ، وذلك أن رسول الله ﷺ لم يسنه » . صحيح البخارى مع الفتح ج٢ ص ١٢٦ .

(٣) فى (ف) «بيعهن»

والأثر أخرجه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ج٢ ص ٧٤ والبيهقى فى السنن الكبرى ج١٠ ص ٣٤٨ وعبد الرزاق فى المصنف ج٧ ص ٢٩١ . وانظر تلخيص الحبير ج٤ ص ٤٠٣ .

(٤) سقط من (ج) و(س)

(٥) فى (ف) «الكتاب»

(٦) فى (ف) «واعرف» بزيادة الواو

(٧) هذا جزء من كتاب عمر رضى الله عنه المشهور إلى أبى موسى الأشعري . ومن أخرج الأثر الخطيب فى : الفقيه والمتفقه ج١ ص ٢٠٠ والدارقطنى فى سننه ج٤ ص ٢٠٦ وأورده ابن القيم فى إعلام الموقعين ج١ ص ٨٥ وشرحه شرحاً مطولاً ، وقال عنه =

ابن مسعود رضى الله عنه فى قصة بروع بنت واشق^(١) «أقول فيها برأى
فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأ فمَنى ومن الشيطان : (أرى)^(٢)
لها مثل مهر نسائها ، لاوكس ولاشطط^(٣) ». وعن عمر رضى الله عنه أنه
قال : (إنى)^(٤) رأيت فى الجد رأياً فاتبعونى . فقال^(٥) له مسروق أو
غيره : (إن)^(٦) تتبع رأيك * فرأيك رشد ، وإن تتبع رأى من قبلك (فنعم
ذا رأى كان)^(٧) .

= « وهذا كتاب جليل ، تلقاه العلماء بالقبول ، وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة
والحاكم والمفتى أحوج شىء إليه ، وإلى تأمله والتفقه فيه . »

(١) هي بروع بنت واشق الرواسية الكلابية ، صحابية ، كانت زوجة هلال بن مرة . انظر
ترجمتها فى الإستيعاب ج٤ / ١٧٩٥ . الإصابة ج٨ / ٢٩ .

(٢) سقط من (ف)

(٣) هذا الخبر أخرجه أبو داود فى سننه فى كتاب النكاح ج٢ ص ٢٣٧ أن عبد الله بن
مسعود أتى فى رجل تزوج امرأة ، فمات عنها ، ولم يدخل بها ، ولم يفرض لها
الصداق ، فقال : أقول فيها - وذكر نحو ما ذكره المصنف - فقام ناس من أشجع
فقالوا : يا ابن مسعود نحن نشهد أن رسول الله ﷺ قضاها فىنا فى بروع بنت واشق
كما قضيت . قال : ففرح عبد الله فرحاً شديداً حين وافق قضاؤه قضاء رسول
الله ﷺ . ١٠ هـ

وبهذا يظهر أن قضاء ابن مسعود كان فى واقعة شبيهة بقصة بروع ، وأنه لم يكن
يعلم بقضاء رسول الله فيها حين قضائه واجتهاده .

(٤) سقط من (س)

(٥) فى (ف) «وقال»

(٦) سقط من (س)

* بداية (٥٤/ج)

(٧) ما بين القوسين ورد فى (ج) و(س) «يعنى أبابكر ، فنعم ذا رأى أو غيره كان »
وفى (ف) «فنعم ذا رأى - يعنى أبابكر أو غيره كان » والأثر أخرجه عبد الرزاق
والدارمى والحاكم والبيهقى . انظر تخريج أحاديث اللمع للصديقي ص ٢٧٩-٢٨٠

وقال (على) ^(١) في قصة بروع بالرأى : حسبها الميراث ، لامهر لها ^(٢) . وقال ابن مسعود في دم بين اثنين عفا أحدهما : أرى هذا أحيا بعض النفس « قال عمر » وأنا ^(٣) أرى ذلك ^(٤) .

واختلفوا أيضاً في مسألة الحرام ، فقال أبو بكر وعمر رضي الله عنهما : هو يمين . وقال على كرم الله وجهه : هو طلاق ثلاث . وقال ابن مسعود رضي الله عنه : هو طلقة واحدة * . وقال ابن عباس رحمة الله عليه : هوظهار ^(٥) .

واختلفوا أيضاً في مسألة المخيرة . وخلافهم في ذلك معروف في اختيارها نفسها أو اختيارها زوجها . قال زاذان ^(٦) « عن على رضي الله عنه : سألتني عمر رضي الله عنه عن المخيرة ، فقلت : إن اختارت زوجها فهي واحدة ، وزوجها أحق بها ، وإن اختارت نفسها فهي واحدة بئنة .

(١) سقط من (ف)

(٢) ممن حكاه عنه ابن قدامة في المغنى ج١٠ ص ١٤٩ وذكره الشوكاني في نيل الأوطار ج٦ ص ٤٩٥ وقال : ورد ذلك بأنه لم يثبت عنه من وجه صحيح .

(٣) في (ج) و(س) « فإني »

(٤) لم أجد هذا الأثر باللفظ المذكور إلا أن عبدالرزاق في المصنف ١٠/١٣ . أخرج نحوه في المعنى .

* بداية (١٩٣ : أ/ف)

(٥) انظر مذاهب الصحابة وغيرهم في المسألة في إعلام الموقعين ج٣ ص ٦٤-٧٢ فقد ذكر فيها خمسة عشر مذهباً ، ونيل الأوطار ج٦ ص ٢٩٦-٢٩٩

(٦) زاذان هو أبو عبد الله الكندي بالولاء الكوفي البزار ، من التابعين . روى عن عمر وعلى وابن مسعود وغيرهم ، وروى عنه المنهال بن عمرو وعطاء بن السائب . قال عنه الحافظ ابن حجر « صدوق ، يرسل ، وفيه شيعية » توفي سنة ٨٢هـ . انظر ترجمته في تقريب التهذيب ج١ ص ٢٥٦ وتهذيب التهذيب ج٣ ص ٣٠٢ .

فقال : ليس كذلك ، ولكن إن اختارت نفسها فهي واحدة ، وهو أحق بها ، وإن اختارت زوجها فلا شيء ، فتابعته على ذلك ، فلما خلع الأمر إلىَّ عُدْتُ إلى ما كنت أرى . فقلنا له : لأمر جامعته فيه أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه ، وتركت له رأيك أحب إلينا من رأى تفردت به . فضحك وقال : أما إنه أرسل إلى زيد بن ثابت فخالفنى وإياه ، وقال : إن اختارت زوجها فهي واحدة ، وهو أحق بها ، وإن اختارت نفسها فهي ثلاث^(١) .

وهم فى هذه المسائل^(٢) رجعوا إلى مجرد الرأى ؛ لأنهم لابد أن يكونوا قالوا عن طريق ؛ إذ لا يجوز أن يكونوا قالوا ما قالوا جزافاً (نحن)^(٣) نعلم أنهم لم يقولوا عن نص ، فدل أنهم قالوا عن قياس . وتتبع هذا يطول ، والأمر فى هذا أشهر من أن يحتاج معه إلى إكثار . وعلى هذا المنهاج كان أمر^(٤) التابعين فى المحاجة والمقايسة ، ولم يصح عن أحد منهم فى ذلك إنكار وخلاف ، وهو ميراث الأمة إلى زماننا .

فإن قالوا : يحتمل أنهم قالوا ما قالوا عن نص^(٥) .

ثم يقولون : تعلقتم فيما صرتم إليه بالإجماع^(٦) وأنتم لا تنقلون فيه لفظاً جامعاً مانعاً حتى يكون [رجوعكم]^(٧) إليه فيما تأتون وتذرون

(١) هذا الأثر أخرجه ابن أبى شيبه فى مصنفه فى كتاب الطلاق ج٥ ص ٥٩ ، وأخرجه البيهقى فى السنن ج٧ / ٣٤٥ .

(٢) فى (ج) و(س) «المسألة»

(٣) سقط من (ج) و(س)

(٤) فى (ج) و(س) «أثر»

(٥) هكذا فى جميع النسخ . أورد هذا الاعتراض ، ولم يذكر الجواب عليه ، مباشرة وإنما ذكر جوابه بعد ذكر الاعتراض على دليل الإجماع الذى جاء بعده .

(٦) فى (ج) و(س) «فى الإجماع» بدل «بالإجماع»

(٧) فى جميع النسخ «مرجوعكم» والصحيح ما أثبتناه

وتصححون وتبطلون . والأقاصيص المتفرقة لاضبط لها ، فكيف انضبط لكم ما يفسد منها وما يصح . ذكر هذا (السؤال)^(١) الشيخ (الإمام)^(٢) أبو المعالي على هذا اللفظ . وذكر أن هذا سؤال مشكل^(٣) .

والجواب : أن دعوى النص محال ؛ لأنه لا يتصور من جهة العادات في عدد كثير^(٤) يهتمون بنقل كلام من يعظمونه حتى ينقلوا مالا* يتعلق به حكم شرعى أن يهملوا إظهار ما اشتدت (إليه)^(٥) الحاجة مما يتعلق به حكم شرعى ، ووقع فيه^(٦) الاختلاف .

ويفارق هذا ترك نقل ما أجمعوا عليه لأجله ؛ فإنه يجوز ؛ لأن الإجماع حجة ، وقد أغنى عن الخبر ، وليس كذلك إذا وقع الاختلاف ووقعت الحاجة إلى الحاجة بالنص ، فلا يتصور أن يكتموا الخبر إن كان هناك خبر .

، وأما كلامهم الثانى ،^(٧) فقد حكم المورد له^(٨) أنه سؤال مشكل . ولا أدرى (كيف)^(٩) وجه الإشكال فى (هذا)^(١٠) السؤال ، وهذه الآثار

(١) سقط من (ج) (س)

(٢) سقط من (ف)

(٣) انظر البرهان ج ٢ ص ٧٧٩ ، ٧٨٠ .

(٤) فى (ف) « كبير »

* بداية (٥٥ / ج)

(٥) سقط من (ج) و (س)

(٦) فى (ج) و (س) « فيها »

(٧) يعنى ما ذكره لهم إمام الحرمين من قولهم : إن التعلق بالإجماع لإثبات القياس ليس فيه نقل لفظ منضبط عن الصحابة .. إنما هو مجرد أقاصيص متفرقة ... الخ

(٨) فى (ج) « المورد »

(٩) سقط من (ف)

(١٠) سقط من (ج) و (س)

صرحت بالمصير إلى الرأي من الصحابة بالانضباط فيما اتفقوا عليه ، وقد دلت هذه الآثار (على أنهم اتفقوا)^(١) على أنهم قالوا ما قالوه عن الرأي .
فإن قالوا : لم يحك عنهم إلا اختلاف^(٢) الأقوال في هذه [المسائل]^(٣) ، ولم ينقل عنهم تصريح بعلة^(٤) .

قلنا : قد ذكرنا ، ونقلنا محاجتهم بضرب الأمثلة . وعلى أن التنبيه منهم على العلة والقياس قد وجد ، [ونعين]^(٥) مسألة واحدة ، فنقول في مسألة الحرام : من قال منهم : إنه طلاق ثلاث فقال : مُطْلَقُ التحريم يقتضى غاية التحريم . ومن * جعله طلقة واحدة اعتبر أقل ما ثبت . ومن جعله إبلاءً اعتبر أن الزوج قد * منع^(٦) نفسه بهذا القول من وطئها . ومن جعله ظهاراً أجراه (مجرى ذلك)^(٧) من قَبْلَ تقييد^(٨) التحريم بلفظ ليس بلفظ طلاق ولا إبلاء . وإذا كان هذا الذى (ذكرناه)^(٩) ممكناً ولم

(١) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٢) فى (جـ) و (س) « الاختلاف »

(٣) فى جمع النسخ « المسألة » بدل « المسائل » وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما سيأتي بعده من سياق الكلام ، والمقصود المسائل التى اختلف فيها الصحابة ، واجتهدوا فيها بالرأى والقياس ، ولم ينكر أحد منهم الاستدلال بالقياس ، مع اختلافهم فى احكام تلك المسائل .

(٤) فى (س) « علة » بدون الباء .

(٥) فى (س) « وتعين » وفى (ف) « ولعين » وفى (جـ) « نعر » بدون نقط .

* بداية (١٢٠ : أ / س)

* بداية (١٩٣ : ب / ف)

(٦) فى (س) « يمنع »

(٧) فى (جـ) و (س) « مجراه »

(٨) فى (جـ) « أنه يقيد » وفى (س) « أن يفيد »

(٩) سقط من (س)

يكن ^(١) ذُكِرَ نص، ولأنهم قالوا بغير طريق، وجب ^(٢) القطع على أنهم أرادوا ما ذكرناه أو ما يجرى مجراه . وأيضاً فإن الناس (قد) ^(٣) يقتصرون على الفتوى فى كلامهم ، ويعلم السامع الوجه الدال على الفتوى من نفس الفتوى . و(قد) ^(٤) قال بعضهم : إنهم قالوا فى مسائل المواريث ما قالوه بصلح ، أو بأقل ما يجب .

وهذا ليس بشيء ؛ لأن المنقول فى مسألة ^(٥) المواريث إثبات الإرث ونفيه ، وتقديره فى بعض المواضع ، فكيف يتصور الصلح على هذا ؟ وقولهم : إنهم أوجبوا أقل ما قيل باطل ؛ لأنه لم يتقدم اختلافهم أقوال هم قالوا بأقلها ولا تفقوا على قول حتى يقال : إنه أقل ما قيل ، بل قالوا أقاويل متباينة ، بعضها يخالف البعض .

ونجيب ^(٦) هنا عما نقلوه عن الصحابة والتابعين من ذم الرأي [فنقول] ^(٧) إنما (قالوا ما) ^(٨) قالوه* فى رأى الفاسد الذى لاتعلق له بأصل من الأصول، أو قالوا ذلك فى القياس الذى يخالف ^(٩) النص . ألا

(١) فى (ج) و(ف) « يمكن »

(٢) فى (ج) و(س) « فوجب »

(٣) سقط من (س)

(٤) سقط من (ف)

(٥) هكذا فى جميع النسخ « مسألة ، والأولى « مسائل لأن المختلف فيه من المواريث جمع وليس مسألة واحدة .

(٦) فى (ف) « وثبت »

(٧) فى جميع النسخ « قلنا »

(٨) ما بين القوسين سقط من (ف)

* بداية (٥٦ / ج)

(٩) فى (ف) « بخلاف »

ترى أن علياً رضى الله عنه قال حين قال : لو كان الدين بالرأى « ولكنى رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر قدميه » ؟

والدليل على أن المراد منهم بما قالوه أحد هذين الوجهين أنه ثبت عنهم القول بالقياس واعتبار الأشباه ^(١) والأمثال على ما ذكرناه .

وعلى ما ذكرنا نؤول قول التابعين . ألا ترى أن ابن سيرين قال : أول ^(٢) من قاس إبليس . وإنما أراد به القياس الفاسد دون الصحيح . ببينة أن إبليس كان قد اعترض بالقياس على النص . وما كان من القياس كذلك فإننا لانجوزه ، ولانعمل به . وكذلك قوله : ماعبدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس . يريد به المقاييس الفاسدة . وقد ورد النهى الصريح فى الكتاب عن السجود لهما ، وذلك قوله عز وجل ﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ^(٣) وكذلك الذى حكوه عن الشعبى إنما هو فى القياس الخالى عن أدلة الأصول ، وقد كان ظهر فى آخر زمان التابعين قوم يُقدّمون الرأى على السنن ، فإنما أراد ذلك وكل ^(٤) مانقل من أمثال هذا يكثر .

وقد حمل جميع مانقل من ذم الرأى من الصحابة والتابعين على الرأى قبل طلب السنن . وعندنا : يجب طلب حكم الحادثة (من الكتاب أولاً ، ثم من السنة) ^(٥) ثم يصير إلى القياس . وكذلك الجواب عن الأخبار التى تعلقوا بها عن النبى ﷺ .

(١) فى (س) . « الأشياء »

(٢) فى (س) « بأول وفى (ف) ناول »

(٣) الآية (٣٧) من سورة فصلت .

(٤) فى (ج) و (س) « وكذلك » .

(٥) ما بين القوسين ورد بدلاً عنه فى (ف) مانصه « من السنة أولاً »

وعلى أنه ليس فى تلك الأخبار خبر ثابت غير خبر عبدالله بن عمرو فى قبض العلم، فأما سائر الأخبار فلا يعرف ، ولانقل فى كتاب يوثق به فلا يجوز التعويل عليها .

فإن^(١) قالوا : اعتمدتم على إجماع الصحابة ، ولم يوجد إجماع الصحابة ؛ لأنكم (نقلتم مانقلتم)^(٢) عن نفر يسير ، فأين الإجماع ؟
قلنا : (قد)^(٣) نقلنا عن وجوههم ، ولم ينقل عن أحد^(٤) منهم خلاف ذلك ، وقد بينا أن القول المنتشر إذا لم يظهر له مخالف يكون إجماعاً ، فكيف فى * هذه الأقوال (الكثيرة)^(٥) المنتشرة ؟

فإن قالوا : إنما تركوا إنكاره لأنه كان صغيرة ، وإنما ينكر الكبائر .
قلنا : كما يجب إنكار الكبائر ، يجب إنكار الصغائر^(٦) ، وعلى أنابينا أنه لم تجر العادة فيما هذا سبيله أن يظهر الخلاف * من أصحاب رسول الله ﷺ فى^(٧) شىء ونعلم^(٨) أنهم قالوا ما قالوا عن الرأى ويكون^(٩) منكراً ثم تطبق الجماعة على ترك إنكاره . ألا ترى أنه لما ظهر

(١) فى (س) « بل » بدل « فإن قالوا »

(٢) فى (س) « فعلتم ما فعلتم »

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى (ف) « واحد »

* بداية (١٩٣ : أ / ف)

(٥) سقط من (ف)

(٦) فى (ج) و (س) « الصغيرة »

* بداية (٥٧ : ج)

(٧) فى (ف) « على »

(٨) فى (س) « ويعلم »

(٩) فى (ف) « فيكون »

بينهم الاختلاف والتنازع كيف أنكر بعضهم على بعض حتى صاروا إلى
التحارب والتقاتل ؟

واعلم أن الاحتجاج بإجماع الصحابة دليل فى غاية الاعتماد، وهو
مما (١) يقطع العذر ، ويزيح الشبهة ، فليكن به التمسك .

طريقة رابعة :وهي الاستدلال بالكتاب والسنة .

قال الله تعالى :﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴾ (٢) وقال تعالى ﴿ وَلَوْ
رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ
مِنْهُمْ ﴾ (٣) فأمر بالاعتبار والاستنباط . والاعتبار اعتبار الشئ بغيره ، وإجراء
حكمه عليه يقال : اعتبر هذا بمقداره . (٤) وقال ابن عباس رضى الله عنه
فى الأسنان : « اعتبر حكمها بالأصابع » (٥) . فى أن ديته متساوية .
وقولهم : إن فى هذا لعبرة . معناه أن فيه ما يقتضى حمل غيره عليه .

وأما الاستنباط فهو (٦) (استخراج المعنى) (٧) المودع من النص حتى
يبرز ويظهر .

فإن قيل : الاعتبار (هو) (٨) الاتعاظ والانزجار ، وليس بمعنى

(١) فى (س) « ما »

(٢) الآية (٢) من سورة الحشر .

(٣) الآية (٣٨) من سورة النساء .

(٤) فى (جـ) و (س) « بهذا »

(٥) انظر سنن البيهقى ، كتاب الديات ، باب الأسنان كلها سواء جـ ص ٩٠ ، ومصنف

عبدالرزاق ، كتاب العقول جـ ص ٣٤٥ .

(٦) فى جميع النسخ (هو) بدون الفاء .

(٧) فى (جـ) و (س) « الاستخراج للمعنى »

(٨) سقط من (ف)

القياس الذي تدعونه . وقيل : إن الاعتبار لا يدل على معرفة الشيء بغيره إنما هو تدبر^(١) الشيء نفسه . ببينة أنه لا يقال للقائس^(٢) معتبر لالساناً ولاعادة . وإنما (الذي)^(٣) يعرف من *^(٤) معنى المعتبر هو الاتعاظ والتفكر في نفس الشيء .

والجواب : أن وزن الاعتبار إفتعال من العبرة ، والعبرة أصلها في اللغة المثال ، (ومن هذا)^(٥) يقال : أخذ السلطان العشر على عبدة العام الماضي . أي على مثاله ، ومن هذا تعبير الموازين والمكاييل إنما هو تمثيل بعضها ببعض ، وتسويتها على مثال واحد .

ومنه تعبير الرؤيا ، وهو تمثيلها^(٦) بأمور تطابق^(٧) معانيها معاني الرؤيا ، وقيل : هو تعديتها^(٨) ونقلها من ظواهرها إلى بواطن معانيها من قولك : عبرت النهر ، أي صرت من أحد العبرين إلى الأخرى . والعبر الشاطئ ، فثبت بما قلناه أن الاعتبار هو إجراء الشيء على مثال غيره . وبطل بهذا ما زعموه أنه^(٩) معرفة الشيء نفسه ، والتفكر فيه .

(١) في (س) «يريد» وفي (ف) «تبين»

(٢) في (س) «للقائس»

(٣) سقط من (ج) و(س)

(٤) سقط من (ف)

* بداية (١٢٠ : ب/س)

(٥) في (ف) «ومنها»

(٦) في (س) «تمثيلها»

(٧) في (ف) «مطابق»

(٨) في (س) «بعدها»

(٩) في (ج) و(س) «أن»

وأما حملهم على الاتعاظ والانزجار ، (فليس بصحيح ؛ لأنه يقال :
اعتبر ليتعظ وينزجر فجعل الاتعاظ والانزجار)^(١) غاية الاعتبار .
فعلمنا أن معناهما مختلف * ، (وقد)^(٢) قال الشاعر في الاعتبار :
فاعتبر^(٣) الأرض بأسمائها واعتبر^(٤) الصاحب بالصاحب .
وظهر بهذا أن الاعتبار هو ما قدمناه من اعتبار الشيء بغيره وإجراء
حكمه عليه^(٥) .

فإن قيل : لو كان المراد ما ذكرتم من الأمر بالقياس لحسن التصريح به
وهو أن يقول ﴿ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٦) فقيسوا
الأرز على البر . وهذا التصريح يكون فاسداً عند كل عاقل ، فدل أنه ليس
هو المراد .

قالوا : وأما الاستنباط المذكور في القرآن ، فهو استخراج الشيء من
كونه باطناً ليظهر . فنحمله^(٧) على الاستدلال بمعانى النصوص وقد *
يقال لمن^(٨) استدل على الشيء بما يخفى فى النصوص قد استنبط هذا
الحكم من هذا النص .

(١) ما بين القوسين سقط من (ف)

* بداية (٨٥ / ج)

(٢) سقط من (ج) و (س)

(٣) فى (ف) « واعتبر »

(٤) لم أجد شيئاً عن قائله بعد البحث .

(٥) انظر الصحاح ج ٢ ص ٧٣٢ والمصباح المنير ص ٥٣٢

(٦) الآية (٢) من سورة الحشر .

(٧) فى (س) « فبحمله »

* بداية (١٩٤ : ١ / ف)

(٨) فى (س) « إن »

والجواب : أما الأول فإنما لا يجوز ما قالوه ؛ لأنه اقتصار على ما (لا) ^(١) تعلّق له بالكلام في ظاهره ، فلم يحسن لهذا . لكن حسن مع هذا قوله فاعتبروا ؛ وإن اشتمل على ما يتعلق بالكلام المتقدم ^(٢) وعلى ما لا يتعلق به . ألا ترى أن النبي ﷺ لو سئل عمن ابتلع حصاة في شهر رمضان لم يحسن أن يقول : من جامع فعليه الكفارة ، (ويحسن أن يقول : ^(٣)) من أفطر فعليه الكفارة . وإذا قال ذلك دخل فيه من جامع ومن بلع الحصاة .

وقد اعترض على الآية ، فقليل : إن قوله تعالى ﴿ فَاعْتَبِرُوا ﴾ ليس على العموم ؛ لأنه لا يجب ما قلتموه ^(٤) في كل موضع ، وإذا لم يجب في كل موضع فنحن نقول : توجب ^(٥) الاعتبار بالتفكير ^(٦) في معاني النصوص .

فهذا رجوع إلى ما سبق . والجواب ما قدمنا ^(٧) وأما الاستنباط ، فالاستدلال به أيضاً صحيح ، والذي قالوه من حمله على الاستدلال بمعاني النصوص . قلنا : الذي قلتموه استنباط ، (و) ^(٨) القياس الذي اختلفنا فيه من

(١) سقط من (س)

(٢) في (ج) و(س) «الأول»

(٣) في (ف) «ويقول»

(٤) في (ج) و(س) «قلتم»

(٥) في (ج) ، و(س) «موجب»

(٦) في (ج) و(ف) «بالفكر» .

(٧) في (س) «ما قلنا»

(٨) الواو سقط من (س)

وجوه الاستنباط أيضاً، فيكون الاستنباط المذكور مشتملاً على الكل .
 وفى الباب آيات كثيرة ، وأحسن ما يستدل به هاتان الآيتان .
 وأما السنة فحديث معاذ أن النبي ﷺ لما بعثه إلى اليمن قاضياً قال
 له « بم تحكم ؟ قال : بكتاب الله . قال : فإن لم تجد فى كتاب الله ؟
 قال : فبسنة^(١) رسول الله . قال : فإن لم تجد فى سنة رسول الله ؟
 قال : اجتهد رأيي ، (لألو)^(٢) قال : الحمد لله (الذى)^(٣) وفق
 رسول* رسوله لما يرضى الله ورسوله .^(٤) » وهذا نص إن ثبت .
 وهم يقولون (إن)^(٥) هذا خبر واحد ، لا يثبت به مثل هذا الأصل .
 وقد قال الأصحاب : هو خبر واحد ، (و)^(٦) لكن تلقته الأمة
 بالقبول فصار دليلاً مقطوعاً به .
 وتعلقوا أيضاً ، بما روى أن النبي ﷺ قال لعمر حين سألته عن قبلة

(١) فى (س) « بسنة » بدون الفاء

(٢) سقط من (جـ) و (س)

(٣) سقط من (س)

* بداية (٥٩ / جـ)

(٤) حديث معاذ هذا مشهور متداول عند الأصوليين يستدل به جمهورهم على حجية
 القياس ، وهو من حيث السند فيه مقال عند المحدثين ، ولكن شهرته ، وتلقيه
 بالقبول عند الأكثر تدل على ثبوت معناه وصحته ، كما قال الخطيب البغدادي .
 وقد أخرجه أبو داود فى سننه فى باب اجتهد الرأى فى القضاء جـ ٣ ص ٣٠٣ .
 والترمذى فى كتاب الأحكام جـ ٤ ص ٦٩ وابن عبد البر فى جامع بيان العلم جـ ٢
 ص ٦٩ والخطيب فى الفقيه والمتفقه جـ ١ ص ١٨٨ ، ١٨٩ . وانظر إعلام الموقعين جـ ١
 ص ٢٠٢ .

(٥) سقط من (جـ) و (س)

(٦) الواو سقط من (جـ) و (س)

الصائم «أرأيت لو تظمضت كان يضرك؟ قال : لا، قال : ففيم إذا»^(١)
فجعل القبلة بغير إنزال قياساً على المضمضة بغير ازدراد . والخبر أيضاً خبر
واحد ، مثل الأول .

ويدل عليه قوله ﷺ للثعمية «أرأيت لو كان على أبيك دين
فقضيته»^(٢) أكان^(٣) يقبل منك؟ قالت : بلى . قال : فدين الله أحق (أن
يقضى)^(٤) (٥).

وقال النبي ﷺ في الهرة «إنها ليست بنجسة ؛ إنها من الطوافين
عليكم والطوافات»^(٦) فقد علل^(٧) بعلّة مؤثرة وهي التطواف^(٨)

(١) حديث عمر في القبلة للصائم أخرجه أبو داود ج٢ ص ٣١١ وابن خزيمة في صحيحه
ج٣ ص ٢٤٥ وغيرهما

(٢) في (ف) و (س) «فقضيته» بياءين

(٣) في (ج) و (س) «كان» بدون الهمزة

(٤) سقط من (ج) و (س)

(٥) حديث الثعمية أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن ، وليس فيه «أرأيت
لو كان على أبيك دين فقضته . الخ» قال ابن كثير في تحفة الطالب ص ٣٨٤ بعد
أن ساق الحديث بمثل ما ذكره المصنف قال « وحديث الثعمية رواه أهل الكتب
السته ولم أره في شيء منها بهذا السياق » وعلى هذا فحديث الثعمية ليس فيه
دليل على جواز القياس ، والحديث الذي يصلح دليلاً على ذلك هو حديث الجهنية
كما يرويه البخاري في كتاب الحج . باب الحج والتذرع عن الميت ج٤ ص ٦٤ ففيه
لفظ «أرأيت لو كان على أمك دين ... الخ»

(٦) حديث طهارة سؤر الهرة أخرجه أبو داود في السنن ج١ ص ١٩ ، ومالك في الموطأ

ج١ ص ٤٥ ، وابن خزيمة في صحيحة ج١ ص ٥٥ . وانظر شرح السنه للبخاري ج٢

ص ٦٩ وفيها جميعاً «ليست بنجس» لا كما هو موجود في نسخ الكتاب

(٧) في (ف) «علله»

(٨) في (ج) و (س) «التطاف»

(علينا) ^(١)، والعلة ضرورة الطواف ، وتعذر الاحتراز .
وقال ﷺ في دم الاستحاضة «إنه ^(٢)دم عرق » .ولهذا الذى ذكرناه
أمثال سواء ، فاقترضنا على هذا القدر . وفيما نقلنا من (هذه) ^(٣) الأخبار
تعليم استعمال القياس .
(وقد) ^(٤) تعلق الأصحاب أيضاً بالاجتهاد فى القبلة ، وقالوا : قد
تعبدنا الله تعالى بالاستدلال بالأمارات على جهة القبلة إذا اشتبه ^(٥) علينا
أمرها ، وأن ^(٦) نصلى إلى الجهة التى ظننا أن القبلة فيها . وهذا تعبد
بالاستدلال بالأمارات* ، فدل ذلك على حسنها .
واعترضوا على هذا ، وقالوا : من الناس من (قال : لايجوز) ^(٧)
الاجتهاد فى طلب القبلة ، ومن اشتبهت عليه القبلة صلى إلى الجهات
كلها .
قلنا : لانسلم ، وإن سلمنا فالأمارات الدالة على القبلة أمارات
عقلية* لاسمعية ، ونحن إنما ^(٨) منعنا الأمارات المظنونة فى الحوادث
الشرعية ، ولسنا نمنع العمل بالأمارات العقلية ^(٩) .

-
- (١) سقط من (س)
(٢) فى (ف) «إنها»
(٣) سقط من (ف)
(٤) سقط من (ج) و (س)
(٥) فى (ف) «استبهم»
(٦) فى (س) «أن» بدون الواو . وفى (ف) «ونصلى» بدون أن
* بداية (١٩٥ :م/ف)
(٧) فى (ف) «لايجوز» بدون «قال»
* بداية (١٢١ :ب/س)
(٨) فى (س) «إن»
(٩) هكذا فى جميع النسخ . والعبارة من قوله «واعترضوا ... الخ هنا» فيها =

وفى المسألة دلائل كثيرة ذكرها الأصحاب وغيرهم ، لكن الاعتماد على الدلائل ^(١) الأولى والثانى والثالث ، (وأسد الدلائل) ^(٢) وأحسنها (إجماع الصحابة) ^(٣) .

وأما التعلق بما ذكرنا من دلائل الكتاب والسنة فلا بأس بها لتكثر الدلائل ، فأما الاعتماد عليها ابتداء فلا يصح ؛ لأن الأخبار آحاد . وليس فى ^(٤) نص القرآن ما يدل على جواز القياس ، ولكن ^(٥) إن وجد يوجد من طريق الاستدلال . ولا بد من دليل * (قطعى) ^(٦) فى إثبات القياس والظاهر المحتمل لا يحتج به فى (إثبات) ^(٧) القطعيات ، فالأولى ^(٨) ما ذكرنا .

= نوع اضطراب . وسببه - فيما أظن - يرجع إلى أن هذا الكلام مأخوذ من المعتمد بنوع تصرف . أو أن سقطاً حصل فى نسخ الكتاب التى بين أيدينا .

ونص مافى المعتمد ما يأتى « ... الجواب : أن من المخالفين من لا يجوز الاجتهاد فى القبلة ، ويوجب على من اشتبهت عليه القبلة الصلاة إلى جميع الجهات ، فلا يسلم هذا الموضع ، ومنهم من يوجب الاجتهاد فى القبلة ، وله أن يقول : إن الأمارات على القبلة ، أمارات عقيلة لاسمعية ، ولست أمتنع من كوننا متعبدين بما ذكرتم فى القبلة ولكننى أمتنع من كوننا متعبدين فى الحوادث الشرعية بالاستدلال بالآمارات المظنونة الشرعية ، وبالعمل بحسبها ... الخ » المعتمد جـ ٢ ص ٧٤٢ .

(١) فى (جـ) و (س) « الدليل »

(٢) فى (فـ) « وأمثلها » بدلا من « وأسد الدلائل »

(٣) فى (سـ) « الاجتهاد وإجماع الصحابة »

(٤) فى (جـ) و (سـ) « من »

(٥) فى (جـ) و (سـ) « لكن » بدون الواو

* بداية (٦٠ / جـ)

(٦) فى (جـ) « قطع » وفى (سـ) « قاطع »

(٧) سقط من (جـ) و (سـ)

(٨) فى (سـ) « فالقول »

فأما الجواب عن كلماتهم^(١) :

أما قولهم : إن الشرعيات مصالح .

قلنا : قد أجبنا عن هذا فى مواضع ، وبيننا أن القول بالصلاح والأصلح قول باطل ، وزعم لا يمكن تمشيته . ثم يقال لهم : ولم لا يجوز معرفة المصالح بالظنون ؟ ويجوز أن يكون الفعل مصلحة إذا فعلناه ونحن على صفةٍ ، وإذا فعلناه على غير تلك الصفة لا يكون مصلحة لنا ، فلا يمنع أن يكون فعلنا الفعل ونحن نظن شبه الفرع بالأصل هو المصلحة ، وإذا لم ننظر^(٢) حتى نظن شبهه به أو بغيره فاتتنا^(٣) المصلحة . يدل عليه أنا إذا دللنا على أن الله تعالى قد تعبدنا بالقياس ، فإذا تعبدنا الله تعالى بذلك علمنا بتعبده أن المصلحة أن نفعل^(٤) بحسب ظننا .

وقولهم : إن المصالح لا يتوصل إليها بالآراء والأمارات .

قلنا : ولم ؟ (وهذا)^(٥) لأن الأمارات التى تستند^(٦) إلى النصوص يستدرك^(٧) بها المصالح ؛ لأنها بمنزلة النصوص ، (ومن)^(٨) قال : لا يستدرك . نقول^(٩) له : ليس بيدك إلا مجرد الدعوى .

(١) هذا ما وعد به فى ص ٢٥ .

(٢) فى (ف) « ينظر »

(٣) فى (س) « فأما »

(٤) فى (ف) « يفعل » بالمشناة التحتية

(٥) فى (ف) « هذا » بدون الواو

(٦) فى (س) « يستدل »

(٧) فى (ف) « لنستدرك »

(٨) فى (س) « ولأن من »

(٩) فى (جـ) و (ف) « يقول »

ويقال لهم أيضاً: إن المصالح تستدرك^(١) بالنصوص ، لكن منها ما يستدرك بنص ظاهر جلى ، وبعضها يستدرك بنص خفى فيفتقر^(٢) إلى الاستدلال حتى يعلم المراد منه ، والقياس من هذا القبيل ، وهذا كما قلنا: إن الأقيسة لما استندت إلى النصوص صارت بمنزلة النصوص .

فأما قولهم : إن الجلى من الأحكام^(٣) الشرعية لا يعرف إلا بنص فكذلك^(٤) الخفى منها .

(قلنا)^(٥): ولم ينبغى أن يكون كذلك ؟ أليس ماعدا الشرعيات يعلم جليّه بالإدراك (والضرورة ، ويعلم خفيه بالاستدلال دون الإدراك)^(٦) وجلى الشرعيات يعلم بالنصوص الظاهرة ، وخفيها يعلم بنص خفى ، وكثير الزعفران الواقع فى الماء يعلم بالإدراك ، وخفيه يعلم بخبر من شاهد^(٧) وقوعه فيه .

فإن قالوا : إن ذلك يستند إلى المشاهدة .

قلنا : وكذلك أحكام الفروع استندت إلى الأحكام الثابتة بالنصوص .

جواب آخر : أن جميع الشرعيات تعلم^(٨) عندنا بالنص ، ولكن

(١) فى (ف) « يستدرك » بالمثلثة التحتية

(٢) فى (جـ) و (س) « يفتقر » بدون الفاء

(٣) فى (ف) « أحكام »

(٤) فى (جـ) و (س) « فذلك »

(٥) سقط من (س)

(٦) ما بين القوسين سقط من (س)

(٧) فى (جـ) و (س) « يشاهد »

(٨) فى (ف) « يعلم » بالمثلثة التحتية

بعضها يعلم بظاهر (النص)،^(١) وبعضها يعلم بالاستدلال بالنص*
وما علم بالقياس هو مثل ما علم بطريق الاستدلال .

، وأما قولهم : إن هذه العلة توجد غير موجبة ، وهى قبل الشرع
فلو كانت موجبة لم تنفك^(٢) عن موجبها ، كالعلل العقلية* .

قلنا : العلة العقلية موجبة لأعيانها ، فكانت^(٣) لازمة لمعلولها
والعلل الشرعية موجبة بالشرع ، فصارت طائفة^(٤) على معلولها ، فلهذا
افترقا ؛ وهذا لأن الشرائع مصالح ، ويجوز أن يكون الشيء مصلحة فى
زمان دون زمان ، ولهذا اختلفت^(٥) شرائع الأنبياء عليهم السلام ، فصح
نسخها ، فيجوز أن (لا)^(٦) تكون هذه العلة موجبة قبل الشرع ؛ لأنه
لا يكون مصلحة قبل الشرع ، وأما بعد الشرع فتكون^(٧) موجبة ؛ لأنها
مصلحة بعد الشرع . هذا جواب المتكلمين .

والأولى أن نقول :^(٨) إنا قد بينا أن العقل بعينه لا يوجب شيئاً
فلا يتصور هذا السؤال على هذا القول ، وإن تمسكوا بالحسيات (قلنا)^(٩)

(١) سقط من (ف)

* بداية (١٩٥ : ب/ف)

(٢) فى (ج) « ينقل » فى (س) « شك »

* بداية (٦١ / ج)

(٣) فى (ف) « وكانت »

(٤) فى (ف) « طائفة »

(٥) فى (ف) « اختلف »

(٦) سقط من (ج) و (س)

(٧) فى جميع النسخ « تكون » بدون الفاء

(٨) هنا كلمة « لنا » زائدة فى (س)

(٩) سقط من (ج) و (س)

لَمْ جمعتم بين الحسية والشرعية من غير جامع ؟ وأيضاً (فإن عنوا أن المحرك يحرك) ^(١) الجسم ، وذلك إنما وجب أن يكون الجسم معه متحركاً؛ لأن كون الجسم ذا تحرك هو معنى كونه متحركاً ، فالقول : إن فيه حركة وليس بمتحرك مناقضة .

وأما قولهم : إن الحكيم لا يقتصر على أدنى البيانين مع قدرته على أعلاهما .

قلنا : فى هذا الكلام تسليم أن القياس بيان ، ولا يمتنع ^(٢) أن تكون ^(٣) فيه مصلحة زائدة وإن كان أدون بياناً من غيره ، ولو ^(٤) وجب التعبد بأعلى وجوه البيان لوجب تعريفنا الأحكام كلها بالكتاب أو بالضرورة ، أو كان ينبغى أن يقع الاختصار على النصوص الجليلة المتواترة دون الآحاد؛ لأنها أعلى بياناً من الخفية .

وأما قولهم : لو كان القياس حجة لكانت مع ^(٥) النص .

قلنا : ولم ؟ وما قلتم دعوى ، وعلى أنهم إن قالوا : إنه يكون حجة مع النص على حكم الأصل فكذلك نقول ^(٦) يكون ^(٧) الخبر دلالة (و) ^(٨) القياس أيضاً دلالة مطابقة له .

(١) فى (ف) « فإن عنوا الحركة تحرك »

(٢) فى (س) « يمنع » بدل « يمتنع »

(٣) فى (س) « يكون »

(٤) فى (جـ) و (س) « فلو »

(٥) فى (جـ) و (س) « من »

(٦) فى (ف) « يقول »

(٧) فى (ف) « يكون »

(٨) سقط من (س)

فإن قالوا : مع النص على خلاف حكمه فى الفرع .
فقد بينا (القول فى)^(١) ذلك فى الخبر الوارد بخلاف قياس
الأصول . وعلى أنه لا يمتنع أن يكون حجة* إذا انفرد ، وإذا عارضه النص
كان النص أولى منه كما أن خبر الواحد حجة إذا انفرد ، وإذا اجتمع مع
الخبر المتواتر أو مع نص القرآن كان أولى منه .

وأما تعلقهم بالآيات التى ذكروها فليس فى شىء منها دليل على
ماقالوه . ويقال لهم : لِمَ قلتم^(٢) : إن الحكم بالقياس حكم بخلاف ما
أنزل الله تعالى أو تقدم* بين يدى الله ورسوله . أوفيه اتباع مالمس لنا
علم به ؟ فإن الدلائل القطعية قد قامت على صحة القياس ، وهو فى
الحقيقة رد الفعل إلى أصله^(٣) من الكتاب والسنة ، فالحكم^(٤) به حكم بما
أنزل الله عزوجل ، ورد إلى الله والرسول ، واتباع مالمنا به علم . (لأن
القياس صار دليلا بطريق موجب للعلم^(٥) ، وكذلك قوله ﴿تَبَيَّنَّا لَكُلِّ
شَيْءٍ﴾^(٦) وقوله تعالى ﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِى كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾^(٧)
معناه (إما)^(٨) على الجملة أو التفصيل . وليس المراد منه على التفصيل

(١) سقط من (ف)

*بداية (١٢٢: أ/س)

(٢) فى (س) «زعمتم»

* بداية ٦٢ /ج)

(٣) فى (ج) و (س) «أصل»

(٤) فى (ف) «والحكم»

(٥) فى (س) «العلم»

(٦) مابين القوسين سقط من (ف) والآية (٨٩) من سورة النحل .

(٧) الآية (٥٩) من سورة الأنعام

(٨) سقط من (ج) و (س)

لأن كثيراً من الأشياء التي * لا تعد (ولا تحدد)^(١) لم يتناولها الكتاب على التفصيل ، فدل أن المراد من ذلك^(٢) إما على هذه الجهة أو على تلك الجهة . والكتاب^(٣) وإن لم يشتمل على بيان القياس على التفصيل ، فقد اشتمل على بيانه بالإجمال^(٤) ، ببينة أنه قد وجدت أشياء كثيرة صارت مبينة بالسنة ، وليس لها في الكتاب ذكر ، ولكن لما دل الكتاب على الأخذ بقول الرسول ﷺ ، ودل أنه لا ينطق عن الهوى جعل كأن بيانه كان بالكتاب . كذلك هاهنا لمادل الكتاب والسنة على أن القياس دليل الله (و)^(٥) كان رد القياس إلى أصول تثبت^(٦) بالكتاب والسنة صار مادل عليه القياس كأن الكتاب والسنة دلا عليه .

فإن قيل : إن استقام هذا لكم في سائر ما أوردناه فما قولكم في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾^(٧) ومعلوم أن القياس دليل ظني ؟ فإن قلتم : إن وجوب العمل به كان بدليل قطعي . فهذا لا يزيل الإشكال ؛ لأن القياس لما كان ظناً^(٨) فيستحيل أن ينتج الظن علماً

* بداية (١٩٦ : ١ / ف)

(١) في (ف) « لم تجد »

(٢) في (ف) « تلك »

(٣) في (ف) زيادة « والسنة » والصواب حذفها ، لأن الكلام عن الكتاب وحده في هذا الموضع .

(٤) في (ف) « بالأحمل »

(٥) في (جـ) و (س) « أو »

(٦) في (ف) « ثبت »

(٧) الآية (٣٦) من سورة الإسراء

(٨) في (ف) « ظنياً »

قطعيّاً^(١) وقولكم : إن القياس يفيد العلم بوجوب العمل (طمع)^(٢) محال .

قلنا : الأقيسة لاتفيد العلم بوجوب العمل بأعيانها ، وإنما يقع العلم بوجوب العمل^(٣) بالدلائل القطعية التى أقمناها عند وجود الأقيسة ، وإذا قررنا على هذا الوجه سقط هذ السؤال . وعلى أن الشرع قد ورد باتباع كثير من الظنيات ، بدليل أن الحكام إنما يفصلون الأحكام بالشهادات المقامة فى مجالسهم ، وهى دلائل ظنية لاقطعية ، وكذلك الأمارات المرجوع إليها فى القبله ظنية لاقطعية ، وكذلك فى تقويم المتلفات وأروش الجنایات ، وكذلك التدابير فى الحروب (يجوز الرجوع إليها والاعتماد عليها ومعلوم* أن الرأى فى الحروب)^(٤) والتدابير التى تقع بين الناس ليس يفيد علماً قطعيّاً ، ومازال الناس من قديم الدهر إلى حديثه ، ومن أولهم إلى آخرهم ، ومن سلفهم إلى خلفهم يرجعون إلى غالب الظنون ويعتمدون عليها . وإذا حصرنا الأمور فى المتيقنات ، وحملنا الناس على مايفيدهم العلم الحقيقى بالأشياء فسد مابه قيام أمورهم ، وانسد^(٥) (طريق)^(٦) مابه تقوم أكثر مصالحهم . والإنسان يبعث الواحد (فى أمرٍ ما

(١) فى (ج) و (س) « قطعاً »

(٢) سقط من (س)

(٣) فى (ف) و (س) « العلم »

* بداية (/ ٦٣ ج)

(٤) ما بين القوسين سقط م (س)

(٥) فى (ج) و (س) « وأفسد »

(٦) سقط من (ف)

أو يرسله^(١) رسولا في شيء ، فيعتمد على تبليغه وفعله لما أرسله فيه .
ويسمع من الانسان الخبر في إباحة شيء أو (في)^(٢) تحريمه أو طهارته أو
نجاسته فيؤمر بالأخذ بقوله . وقد كان النبي ﷺ يبعث الواحد في الأمور
ويعتمد على ما يخبره به ، وكان ذلك رجوعاً إلى غالب الظن ، وأمثال هذا
قد ذكرنا في مسألة الخبر الواحد فالقياس عندنا بمثابة ذلك .

وقولهم : إن الاحتمال في الأخبار^(٤) في طرقها ، لافي الأقوال
المنقولة ، بل الأقوال المنقولة نص في المعاني التي اشتملت عليها .
قلنا : إذا تمكن^(٥) الاحتمال في الطريق لم يقع * لنا العلم
بصدور^(٦) ذلك القول عن النبي ﷺ ، بل كانت نهاية مافي الباب وجود
غلبة الظن ومع ذلك وجب الاعتماد عليه ، والرجوع إليه ، فكذلك^(٧)
أمر القياس يكون كذلك .

يدل عليه أن الله تعالى سمي هذا الدين نوراً وشرحاً للصدور فقال
تعالى ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾^(٨)

(١) في (ف) « في أمرما ويرسله » وفي (س) « في أمره ويرسله »

(٢) سقط من (ج) و (س)

(٣) في (ف) « وقد »

(٤) في (ج) و (س) « الآخر » بدل « الأخبار »

(٥) في (ج) التاء غير منقوطة ، وفي (ف) « يمكن »

* بداية (١٩٦ : ب / ف)

(٦) في (س) و (ف) « بصدور »

(٧) في (ج) و (س) « وكذلك »

(٨) الآية (٢٢) من سورة الزمر

ومعلوم أن القلب بصره بالغائب كبصر^(١) العين بالحاضر ، ومعقول القلب بالرأى كمرأى^(٢) العين بالبصر ، وإنا^(٣) نعلم أن الإنسان يكون حرجاً صدره فى حكم من الأحكام ، فإذا تأمل فيه ، وعرف معناه ، ينشرح (صدره)^(٤) بمعرفة معناه ، ويطمئن إليه قلبه . ويدخله النور والضياء والفسحة ، وهذا لأن الإنسان إذا قلّد الحاكى (فى شىء - وإن كان الحاكى)^(٥) صادقاً - لقى فى قلبه بعض الحرج ، ولم ينشرح صدره كل الانشراح ، فإذا عقل معنى الحكم تم انشراح صدره وانفساحه .

والجملة: إن فى قبول أقوال^(٦) صاحب الشرع على ما جاء بها^(٧) حُسْنُ الطاعة والانقياد لله عزوجل ، وفى المصير إلى القياس وطلب المعانى من الأصول الواردة طمأنينة القلوب^(٨) وانشراحها ، لوقوعها على حججها ومعانيها المعقولة* (منها)^(٩) وما زال طلب طمأنينة القلوب حسناً منذ قال إبراهيم عليه السلام مجيباً لقوله تعالى ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنِ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾^(١٠) ولهذا لهج الناس بطلب المعانى فى

(١) فى (ف) «كبيرة»

(٢) فى (ف) «كرى»

(٣) ف (ف) «إنا»

(٤) سقط من (س)

(٥) ما بين القوسين سقط من (س)

(٦) فى (ف) «فعل»

(٧) فى (ف) «به»

(٨) فى (ف) «القلب»

* بداية (٦٤ / ج) وبداية (١٢٢ ب / س)

(٩) سقط من (ف)

(١٠) الآية (٢٦٠) من سورة البقرة

الأشياء وسلوكوا طريق ذلك فى مصالح دنياهم ، كذلك صح ذلك أيضاً فى مصالح دينهم .

والذى^(١) فرقوا بين ما يرجع إلى مصالح الدنيا ومصالح الدين . ففرق باطل ، والرجوع^(٢) إلى رأى وغالب الظن (جائز)^(٣) فى الموضوعين وهذا لأن الفوز والنجاة^(٤) للعبد من الله تعالى وبإيجابه ، غير أن هذه الطاعات والشرائع المشروعة أمارات وعلامات لنيل تلك السعادة^(٥) ويجوز أن يجعل معنى يغلب عليه ظنه علامة لنيل الفوز والسعادة ، وليس هذا بمستنكر فى عقل ولا شرع .

وأما قولهم : إن أحكام الشرع مختلفة ، فدل اختلافها^(٦) أنها غير معلولة^(٧) .

قلنا : من الأحكام ما تعقل^(٨) معانيها ، ومنها ما لا تعقل^(٩) معانيها ، ونحن إنما نستجيز القياس فيما تعقل^(١٠) معانيها ، ولا نستجيز فيما لا تعقل^(١١) معانيها .

(١) فى (ف) « والذين »

(٢) فى (جـ) و (س) « والرأى »

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى (ف) زيادة « جائز »

(٥) فى (جـ) و (س) « السعادات »

(٦) فى (س) « اختلافهما »

(٧) فى (س) « معلومة »

(٨) فى (س) و (ف) بالمشناة التحتية . وفى (جـ) غير منقوط

(٩) فى (س) « يعقل »

(١٠) فى (جـ) و (ف) غير منقوط

(١١) فى (س) و (ف) بالمشناة التحتية ، وفى (جـ) غير منقوط

ووجه انقسام الشرع إلى هذين القسمين هو أن بعضها لا تعقل ^(١)
 معانيها ^(٢) ليتحقق الإسلام لأمر الله عز وجل ، وبعضها يعقل
 معناها ^(٣)؛ ليتم شرح الصدر بتعليل ما يعقل معناه .
 وأما قولهم : إن حجج الله تعالى تكون موجبة قطعاً .
 قلنا : هذا الأصل غير مسلم في العمليات ؛ فإن خبر الواحد
 (حجة) ^(٤) في العمل وهو حجة من حجج الله تعالى من حيث العمل
 به ، وإن لم يكن مقتضياً موجبه على وجه القطع والبتات . ولا فرق بين الخبر
 والعلة ؛ لأنه كما يحتمل تعليل المعلل للغلط ، كذلك الرواية تحتمل الغلط .
 وأما قولهم ^(٥) : إنه مامن فرع إلا* ويشبه أصليين مختلفين .
 قلنا : هذا ممنوع ، ومن أين قلتم إن كل فرع يشبه أصليين متضادى
 الحكم ؟ (ثم ولئن سلمنا أنه يوجد الفرع الذى له شبه بأصليين متضادى
 الحكم ^(٦)) لكن الله تعالى قد جعل لنا طريقاً إلى قوة شبهه بأحد
 الأصلين ، فينبغى أن يراجع المجتهد النظر (أو يبالغ فى النظر ^(٧)) ابتداءً
 حتى يظهر له ذلك . وقد قال بعض القائسين ^(٨) : إنه يجوز أن يكون حكم

(١) فى (س) و(ف) «يعقل» ، وفى (ج) غير منقوط

(٢) فى (ف) «معانية»

(٣) فى (ف) «معناه»

(٤) سقط من (س)

(٥) فى (ج) و(س) «قولكم»

* بداية (١٩٧ : ١/ ف)

(٦) مابين القوسين سقط من (س)

(٧) مابين القوسين سقط من (ج) و(س)

(٨) فى (ف) «القياسين»

الله فى الفرع هو التخير ، فإذا اعتدل الشبهان عند المجتهد فىكون المجتهد مخيراً ، يلحقه بأى الأصلين شاء .

فأما كلامهم الأخير .

قلنا : نحن إنما نجوز المصير إلى الاجتهاد بعد^(١) طلب الحكم فى الكتاب والسنة ، فإذا أعوزه* ذلك حينئذ يصير إلى القياس .

فالذى قالوا : إن حصر أحكام الحوادث على معانى النصوص يتضمن الاستحاث على الاستكثار من الأخبار والفكر فى معانيها ، وفى ذلك إماتة^(٢) البدع وإسقاط الهوى .

قلنا : نحن إنما نأمره (أولاً بطلب)^(٣) أحكام الحوادث فى النصوص فإذا لم (يجد فيها)^(٤) حينئذ ينتقل^(٥) إلى المعنى . وعلى أنا (قد بينا)^(٦) أن فى الأمر بطلب المعانى انشراح الصدر وانفساحه وطمأنينة القلب وإصابة زيادة النور الداخلى عليه من قبول أحكام الله على طمأنينة القلب مع قبوله على الطوع والانقياد ، وقد ابتلى الله عباده بطلب المعانى مرة لتشرح صدورهم ، وتضىء قلوبهم ، وبمجرد القبول والاستسلام مرة ليظهر إعطاؤهم المقادة واستسلامهم لأمر خالقهم وبارئهم^(٧) ، فيستعمل

(١) فى (ف) «وبعد» بزيادة الواو

* بداية (٦٥/ج)

(٢) فى (ف) «أمانة»

(٣) فى (س) «ولانطلبه»

(٤) فى (س) «نجد منها»

(٥) فى (س) «ننتقل» بنونين

(٦) فى (ف) «قدمنا»

(٧) فى (ج) و (س) «ويأمر بهم»

عقله مرة بطلب المعنى ليظهر له قدر نعمة الله بما أعطاه النفاذ فى الأمور ومعرفة (حَكَمَ الله)^(١) ومعانيه الغامضة التى هى أمارات أحكامه وشرعه فيقابلها بالشكر ، وينقاد ويستسلم مرة ، ويحبس عقله من توثبه على الأمور ، ويصرفه عن عتوّه^(٢) وتجاوزته عن حده المحدود له ؛ ليظهر حسن عبوديته وخضوعه وانقياده لمعبوده . فهذا^(٣) باب عظيم ، و(فيه)^(٤) حكمة بالغة ، وتصريف من الرب للعباد ، وابتلاء منه^(٥) لهم^(٦) ؛ ليظهر خفى أمرهم ومكنون سرهم ، ويتميز الخبيث من الطيب فيهلك من هلك عن بينة ، ويحى من حي عن بينة ، فالله تعالى للعباد بالمرصاد، وهو المستعان .

فإن قيل : أليس لو قال الإنسان لغيره « اعتق سالماً عبدى لأنه أسود لم يجز أن يعتق كل عبد له أسود » .
الجواب : أنا نقول : أولاً (لوورد الشرع)^(٧) بمثل هذا وقال^(٨) :
 اعتقوا فلاناً ؛ لأنه أسود . وجب إعتاق كل عبد أسود . فأما^(٩) فى أمر العباد .

(١) فى (س) « حكمة الله » وفى (ف) « الله وحكم الله »

(٢) فى (جـ) و (س) « غيره »

(٣) فى (ف) « وهذا »

(٤) سقط من (ف)

(٥) فى (جـ) و (س) « منهم »

(٦) (س) « له »

(٧) فى (ف) « لور وع » هكذا حروف مقطعة غير مفهومة »

(٨) فى (ف) « فقال »

(٩) فى (س) « وأما »

قلنا : هذا دليل عليكم ؛ لأن الإنسان إذا قال : أعتقت ^(١) عبيدي لأنه أسود ؛ (فإن كل ^(٢) عاقل يناقضه إذا لم يعتق غيره من عبيده السود، إلا أن يكون قد عرف من قصده أنه أعتقه لأنه أسود) ^(٣) مع شرط آخر لا يوجد في غيره . وكذلك إذا قال لو كي له : اعتق عبيدي سالماً لأنه أسود . قال له العقلاء : فعبدك الآخر أسود ، فلم خصصت هذا بالعتق ؟ (إلا) * ^(٤) أنه لا يجوز لو كي له الإقدام على إعتاق كل عبد * أسود (له) ^(٥) لأن الشرع منع من ذلك إلا بصريح القول . (ولأن الموكل لما جاز عليه البدوات ^(٦) والمناقضات لم يجز الإقدام على إتلاف ماله إلا بصريح القول) ^(٧) ألا ترى أن الموكل لو قال هذا القول وأمر وكيله بالقياس لم يكن للوكيل أيضاً إعتاق كل عبيده السود ؟ وخرج على هذا أمر الشارع ^(٨) ؛ لأنه لا يجوز عليه البدوات والمناقضات ، ولأنه لو أمر بالقياس

(١) في (ف) «اعتق»

(٢) في (ج) «كان»

(٣) ما بين القوسين سقط من (س)

* بداية (١٩٧: ب/ف)

(٤) سقط من (ف)

* بداية (٦٦: ج)

(٥) سقط من (ف)

(٦) جمع من «بدا» له في الأمر ، أي نشأ له فيه رأي . يقال : فلان ذو بدوات . انظر

القاموس ج٢ ص ٣٠٤ فصل الباء ، باب الواو

(٧) ما بين القوسين سقط من (ج) و (س)

(٨) في (ج) و (س) «الشرع»

صريحاً أجمعوا (على) ^(١) أنه يجوز للمخاطب القياس . فثبت * الفرق بينهما من كل وجه .

فهذا وجه الكلام فى هذه المسألة ، وقد طالت جداً ، لكن هذه المسألة أصل عظيم ، فلم يكن بد من الكلام فيها على الإشباع والاستقصاء ؛ لئلا يدخلها وهم كاذب من الإزراء بالقائسين والراجعين إلى الظنون .

والله الموفق للصواب ، والمرشد إلى الحق بمنه وفضله .
وإذا عرفنا جواز القياس فى الفروع ، وتعرف الأحكام من قبله ؛ فأول ما نبداً به بعد ثبوت جواز القياس الكلام فىمن يجوز له الاجتهاد والقياس وإنما ^(٢) يقع الكلام فى النبى ﷺ وفى الصحابة إذا اجتهدوا بحضرته .

(١) سقط من (ج) و (س)

* بداية (١٢٣ : أ / س)

(٢) هكذا فى جميع النسخ . ولعل المراد « وأول »

مسألة

[حكم الاجتهاد للنبي ﷺ وللصحابه بحضرته]^(١)

ذكر أصحابنا أنه كان يجوز للنبي ﷺ أن يجتهد في الحوادث
(و)^(٢) يستعمل القياس ، ويحكم به^(٣) .
وكذلك ذكروا أنه يجوز الاجتهاد من الصحابة بحضرة
النبي ﷺ^(٤) .

ومن أصحابنا من قال : ما كان يجوز للنبي ﷺ ذلك ، ولا كان يجوز
ذلك لأحد (من)^(٥) الصحابة بحضرته . وعلى هذين القولين اختلف
أصحاب أبي حنيفة أيضاً .

قال أبو زيد : والقصد عندنا أنه لم يكن له العمل بالرأى ابتداء حتى
ينقطع طمعه عن الوحي فيما ابتلى به ،^(٦) ثم كان له العمل برأيه بعد
ذلك^(٧) .

(١) مابين المعقوفين زيادة من عمل المحقق

(٢) الواو سقط من (س)

(٣) انظر المسألة في البرهان ج٢ ص ١٣٥٦ ، والمعتمد ج٢ ص ٧١٩ ، والمستصفي
ج٤ ص ١٩ ، والعدة ج٥ ص ١٥٧٨ ، والتمهيد ج٣ ص ٤١٢ ، ٤١٦ ، وكشف
الأسرار على أصول البزدوى ج٣ ص ٣٨٦ والإحكام للآمدي ج٤ ص ١٤٣ .

(٤) انظر البرهان ج٢ ص ١٣٥٦ ، والمعتمد ج٢ ص ٧٢٢ ، والمستصفي ج٤ ص ٢٢ ، والعدة
ج٥ ص ١٥٩٠ والتمهيد ج٣ ص ٤٢٢ ، ٤٢٣ والإحكام للآمدي ج٤ ص ١٥٢ .

(٥) سقط من (ج) و (س)

(٦) في (ج) «فيه»

(٧) انظر تقويم الأدلة ص ٩٦ ب مخطوط

واستدل من أبي جواز ذلك بقوله تعالى ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ
 إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(١) فدل أنه لا يحكم إلا عن^(٢) وحى .
 ويدل عليه قوله تعالى ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ
 نَفْسِي﴾^(٣) . ولأنه^(٤) كان عليه السلام يُسأل عن أشياء فيتوقف^(٥)
 فيها إلى أن يرد النص كالظهار واللعان وغير ذلك ، ولو^(٦) جاز
 الاجتهاد لم يكن للتوقف^(٧) معنى .

والمعتمد لهم : أن النبي ﷺ إذا أثبت الحكم بالاجتهاد كان للعالم
 أن يخالفه ، ثم إذا خالفه فيكون للعامى التخير^(٨) فى الاستفتاء . وهذا
 أمر قبيح ، لا يقول به أحد .

وأيضاً : لوجوّزنا (له)^(٩) الاجتهاد لوجب القطع على أن العلة التى
 استخرجها هى علة الحكم ، ولا قطع* مع الاجتهاد ، وإذا لم يقطع جازت
 مخالفته (وكونه نبياً مانع من مخالفته)^(١٠) ، ببينة أن الأمة أجمعت

(١) الآية (٤، ٣) من سورة النجم

(٢) فى (ف) «على»

(٣) الآية (١٥) من سورة يونس

(٤) فى (ف) «لأنه» بدون الواو

(٥) فى (ف) «ويتوقف»

(٦) فى (س) «فلو»

(٧) فى (ف) «للانتظار»

(٨) فى (س) «التخير»

(٩) سقط من (س)

* بداية (٦٧ / ج)

(١٠) مابين القوسين سقط من (ف)

(على) ^(١) أن من استحل ^(٢) مخالفة النبي ﷺ يصير كافراً ، فإذا جوزنا له الاجتهاد لم يمكن ^(٣) تكفير من خالفه في الحكم . لأن الاجتهاد طريقه الظن ؛ فلا يجوز أن يكفر من يخالفه ^(٤) (فيه) ، ^(٥) فثبت أن الاجتهاد ممتنع أصلاً ؛ وهذا لأن المجتهد لا يؤمن عليه الغلط ، فكيف تحرم مخالفة من لا يؤمن عليه الغلط ؛ ألا ترى أن الرأي في الحروب لما لم يؤمن عليه الغلط (فيه) ^(٦) كيف جازت ^(٧) مخالفته ؟ فإن النبي عليه السلام أراد النزول في منزل يوم بدر ، فقال له الحباب بن المنذر * : رأيٌ رأيته أم وحى ؟ فقال « بل رأيٌ رأيته » فقال : بل الرأي أن ننزل في موضع كذا ^(٨) . وأراد النبي ﷺ أن يعطى يوم الأحزاب قوماً من الكفار شطر ثمار المدينة لينصرفوا ، فقال الأنصار : رأيٌ رأيته أم وحى ؟ فقال « بل رأيٌ رأيته » فقالوا : لانعطهم إلا السيف ، والله ما كانوا (يطمعون في) ^(٩) ذلك في الجاهلية إلا بشري أو بقري ، فكيف وقد أعزنا الله تعالى

(١) سقط من (ج) و (س)

(٢) في (ج) و (س) و «استعمد»

(٣) في (س) و (ف) «يكن»

(٤) في (ف) «مخالفة» بدلاً من «من يخالفه»

(٥) سقط من (ف)

(٦) سقط من (س)

(٧) في (ف) «جاز»

* بداية (١٩٨: أ/ف)

(٨) انظر سيرة ابن هشام ج٢ ص ١٩٢

(٩) في جميع النسخ «يطعمون» واسقطت «في» من (ف) والصحيح ما أثبتناه ، كما

في سيرة ابن هشام .

بالإسلام^(١) .

ولما دخل المدينة نهاهم عن تأبير النخل ، ففسدت^(٢) ثمارها ذلك العام ، فأمرهم بالتأبير ، وقال « أنتم أعلم بأمر دنياكم (وأنا أعلم بأمر دينكم)^(٣) »

قالوا : ولأنه لاضرورة له ﷺ إلى الرأى لأن الوحي له مستوقع واستعمال الرأى لايجوز إلا عن ضرورة . ببينة أن الدين فى الأصل لله تعالى ، فلايجوز شرعه برأى لا يؤمننا عن^(٤) الغلط إلا عن ضرورة ولا ضروره لصاحب الوحي . وهذا كتحرى القبله ، لايجوز إلا لمن بعد عن الكعبة ، فأما من قرب منها فلا ضرورة له . كذلك هاهنا ، يكون الأمر كذلك .

(١) انظر سيرة ابن هشام ج٣ ص ١٣٣

(٢) فى (ج) و (ف) « ففسد » بدون التاء

(٣) قوله « وأنا أعلم بأمر دينكم » سقط من (ف)

والحديث رواه مسلم فى صحيحه من حديث أنس رضى الله عنه « أن النبى ﷺ مر بقوم يُلَقِّحون ، فقال : لو لم تفعلوا الصلح . قال : فخرج شيعاً ، فمربهم ، فقال : مالنخلكم ؟ قالوا : قلت كذا وكذا ، قال : أنتم أعلم بأمر دنياكم »

وليس فيه « وأنا أعلم بأمر دينكم » لكن روى مسلم من حديث طلحة رضى الله عنه ، وفيه « ولكن إذا حدثكم عن الله شيئاً فخذوا به ، فإننى لن أكذب على الله عزوجل » كما رواه من حديث رافع بن خديج ، وفيه « إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشئ من دينكم فخذوا به ، وإذا أمرتكم بشئ من رأى ، فإنما أنا بشر » انظر مسلم بشرح النووي ، كتاب الفضائل ، باب وجوب امتثال ما قاله ﷺ شرعاً ، دون ما ذكره من معاش الدنيا على سبيل الرأى . ج٥ ص ١١٦ .

(٤) فى (س) « على »

قالوا : وأما الأمر بالمشاورة فكان من أمور الدنيا ، ونحن إنما (لا) (١)
نُجَوِّز الاجتهاد في أمور الدين ، فأما في أمور الدنيا فهو جائز . وعلى أنه
عليه السلام أمر بمشاورتهم تطييباً لنفوسهم ، لا أخذاً برأيهم .
[ودليل (٢) من قال : إنه لا يجوز للصحابة أن يجتهدوا بحضرة
النبي ﷺ .

هو أن الحكم بالاجتهاد حكم بغالب الظن ، فلا يجوز مع إمكان
الرجوع إلى النص ، وقد كان يمكنهم الرجوع إلى نص النبي ﷺ ، فصار
اجتهادهم في هذا الموضع كاجتهاد علماء الأمة في موضع النص .
وأما دليلنا (٣) :

فنتعلق أولاً بقوله تعالى ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴾ (٤) وهذا
على العموم . ويدل عليه قوله تعالى ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ (٥) فلو لم
يجزلهم الحكم بالرأى لم يؤمر بالمشاورة ؛ لأن الذي ينال بالمشاورة محض
الرأى .

وقولهم : إنه أراد بذلك في أمور الدنيا .

(١) « لا » سقط من (ف)

(٢) في جميع النسخ « واستدل » والمستقيم مع السياق ما أثبتناه .

(٣) انظر أدلة الجمهور على جواز الاجتهاد (للنبي ﷺ) في : شرح اللمع للشيرازي

ج٢ ص ١٠٩١ ، وأدب القاضي للماوردي ج١ ص ٤٤٨ ، والمعتمد ج٢ ص ٧٦١ .

والبرهان ج٢ ص ١٣٥٦ ، والمستصفى ج٤ ص ٢٢ ، والعدة ج٥ ص ١٥٧٨

والإحكام للآمدي ج٤ ص ١٤٣ .

* بداية (٦٧ / ج)

(٤) الآية (٢) من سورة الحشر .

(٥) الآية (١٥٩) من سورة آل عمران .

قلنا : قد كان النبي ﷺ يشاورهم في أمور الدين ، بدليل المفاداة يوم بدر^(١) ، والمفاداة حكم شرعى ، وقد شاورهم* فى ذلك ، واختلاف أبى بكر وعمر رضى الله عنهما فى ذلك معروف مشهور .

وقد روي أن خولة^(٢) سألت النبي ﷺ عن ظهار زوجها (منها)^(٣) فقال « ماأراك إلا وقد حرمت عليه » فقالت : أشتكى إلى الله عزوجل فأنزل الله تعالى آية الظهار^(٤) .

ويدل عليه أن النبي ﷺ (شاور الصحابة فى أمر الأذان ، فاختلفوا عليه ، ثم إن عبدالله بن زيد رأى الرؤيا على ما عُرِف .^(٥)

وقد روينا أن النبي ﷺ (^(٦) قال لعمر رضى الله عنه حين سأله عن القبلة للصائم « أرايت لو تضمضت »^(٧) .

وفى حديث الخثعمية (قال)^(٨) « أرايت لو كان على أبيك

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ج١٢ ص ٨٦ ، وتفسير ابن كثير ج٣ ص ٣٤٣
* بداية (١٢٣ : ب / س)

(٢) هى خولة بنت ثعلبة ، صاحبة قصة المجادلة حين ظاهر منها زوجها أوس بن الصامت فجاءت إلى الرسول ﷺ تشتكى وتجادل ، فأنزل الله الآيات من أول سورة المجادلة .
انظر ترجمتها فى الاستيعاب ج٤ ص ١٨٣٠-١٨٣٢ .

(٣) سقط من (س)

(٤) انظر تفسير ابن كثير ج٦ ص ٥٧٣ ، ٥٧٤ واسباب النزول للسيوطى ٢١١ .

(٥) قصة مشروعية الأذان ، ورؤيا عبدالله بن زيد فيه . أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والحاكم وابن خزيمة وابن حبان والبيهقى وابن ماجه . انظر منتقى الأخبار وشرحه نيل الأوطار ج٢ ص ٤٠-٤٤

(٦) ما بين القوسين سقط من (ج) و (س)

(٧) حديث عمر فى القبلة للصائم سبق تخريجه ص ٥٨ .

(٨) سقط من (ف)

دَيْن»^(١) وقال تعالى ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لَمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾^(٢) وقد كان أذن لهم بالرأى.^(٣)

ويدل على ما ذكرناه قصة داود وسليمان صلوات الله عليهما - على ما ذكر الله عز وجل (من خبرهما)^(٤) وهو قوله تعالى ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ﴾^(٥) الآية . وقال تعالى ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾* وكانا حكما بالاجتهاد.

وهذا كله بمعنى^(٦)، وهو أنه كما يجوز في المعقول أن يكون من مصلحتنا أن نعمل بالاجتهاد بالأمانة تدل عليه مرة ونعمل بالنص مرة إذا وجد ، كذلك جاز مثله في النبي ﷺ ، وليس يحيل العقل ذلك في النبي ﷺ ويصححه فينا ، كما لا يصححه في زيد ويمنع منه في عمرو ؛ ولهذا يجب عليه وعلينا أن نعمل باجتهادنا في^(٧) مضار الدنيا ومنافعها.

وإذا ثبت أن العقل لا يمنع من التسوية^(٨) بين النبي ﷺ وبين الأمة

(١) حديث الخثعمية سبق تخريجه ص ٥٨ .

(٢) الآية (٤٣) من سورة التوبة

(٣) انظر تفسير ابن كثير ج٣ ص ٤٠٥

(٤) سقط من (ف)

(٥) الآية (٧٨) من سورة الأنبياء

* بديهة (١٩٨ : ب/ف)

(٦) (ج) «لعمري»

(٧) في (ج) و (س) «من»

(٨) في (ف) زيادة «بيننا»

ولم يرد شرع يفرق بينه ﷺ وبيننا صارت (١) الدلائل مستمرة على عمومها (٢).

واستدل من جواز الاجتهاد للصحابة بمحضر النبي ﷺ :

بما روى أن النبي ﷺ أمر سَعْدًا أن يحكم في أمر بني قريظة والرسول ﷺ حاضر (٣).

وروى أن النبي ﷺ أمر عمرو بن العاص أن يحكم بين نفسين على أنه إن أصاب فله عشر حسنات . فقال : يا رسول الله . أأجتهد وأنت حاضر ؟ قال : نعم (٤).

ولأنه إذا جاز الاجتهاد في غيبة النبي ﷺ - وخطؤه لا يستدرك - فلأن يجوز بحضرة النبي ﷺ - ولو أخطأ يستدركه النبي ﷺ * - أولى وأحرى .

وأما الجواب عما ذكره .

قلنا : أما قوله تعالى ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (٥) فلا دليل من هذه الآية في موضع الخلاف ؛ لأن الآية نزلت في شأن القرآن ، ولأن الهوى عبارة عن هوى النفس الباطل ، لاعتن الرأي

(١) في (ج) و (س) «فصارت»

(٢) في (ج) و (س) «عمرها»

(٣) أخرجه البخاري : كتاب مناقب الأنصار ، باب مناقب سعد بن معاذ ج٧ ص ١٢٢ ومسلم : كتاب الجهاد والسير ج١٢ ص ٩٢ .

(٤) أخرجه الإمام أحمد . انظر المسند ج٤ ص ٢٠٥ مع منتخب كنز العمال . وانظر فتح الباري ج١٣ ص ٣١٩ ، ومجمع الزوائد ج٤ ص ١٩٥

* بداية (٦٩ / ج)

(٥) الآيتان (٣) و (٤) من سورة النجم

الصواب عن عقل ونظر في أصول الشرع .

وأما قولهم : إن النبي ﷺ قد توقف في أشياء . قلنا : إن كان قد توقف في مواضع ، فقد اجتهد في مواضع - على ماسبق - وعلى أنه كان يجوز له أن يجتهد فيما له أصل من الكتاب ، فيحمل غيره عليه ، فأما ما لأصل له فلا سبيل إلى الاجتهاد فيه .

فأما الذي اعتمدوه من قولهم : إنه لو جاز الاجتهاد له لجاز لغيره مخالفته .

قلنا : نحن نقول : يجوز له ﷺ الاجتهاد ، وأما مخالفة غيره له فحرام^(١) .

فإن قيل : كيف تحرم^(٢) مخالفة قول صدر عن الاجتهاد ، ويمنع مجتهد آخر عن الاجتهاد فيه ! بينته أنه لا يتصور أن يحرم على غيره المخالفة إلا بعد أن يكون الدليل قطعياً . (وإذا لم يكن الدليل)^(٣) للنبي ﷺ في نفسه قطعياً ، كيف يكون في حق غيره قطعياً ؟^(٤) .

قلنا : بلى ، قد (يجوز صدر)^(٥) القول عن اجتهاد ، (و)^(٦) لكن تحرم على غيره المخالفة لكونه نبياً في نفسه ، وإنما تحرم^(٧) المخالفة - وإن كان صدر عن الاجتهاد - لأنه عليه السلام كان معصوماً عن الخطأ في الأحكام

(١) في جميع النسخ « حرام » بدون الفاء

(٢) في (س) « يحرم »

(٣) سقط من (ف)

(٤) ما بين القوسين سقط من (س)

(٥) سقط من (ج) و (س)

(٦) الواو سقطت من (ف)

(٧) في (ج) « حرم » وفي (س) « حرمت »

فإذا كان معصوماً عن الخطأ ، محروساً عن الزلل ، كان (ما يصدر)^(١) عنه محكوماً بصحته ، مقطوعاً بذلك ، فلذلك حرمت المخالفة ، ومن استحل (ذلك)^(٢) كفر . ويجوز أن يصدر الحكم عن الاجتهاد ثم ينضم إليه ما يوجب القطع بالصحة ، ويتضمن تحريم المخالفة ، بدليل الإجماع الصادر عن الاجتهاد .

وأما قولهم : هل^(٣) نقطع على العلة التي استخرجها أنها علة الحكم؟

قلنا : نحن * نقطع بذلك ؛ لأنه واجب علينا اتباعه . وهو لا يقطع بذلك ؛ لأنه مجتهد ؛ ولأننا نعلم أنها علة الحكم قطعاً لما قام لنا من الدليل أنه معصوم عن الخطأ .

وأما قولهم : إن الاجتهاد بحضرتة حكم بالظن مع إمكان التوصل إلى العلم .

قلنا : إذا اجتهد (بحضرتة)^(٤) وأقره ﷺ على ذلك فقد وقع (العلم لنا)^(٥) بذلك ؛ لأنه إن أخطأ يمنعه منه .^(٦) *

(١) فى (ف) « مصدوراً »

(٢) سقط من (ف)

(٣) فى (س) « هذا »

* بداية (١٩٩ : أ / ف)

(٤) سقط من (ف)

(٥) فى (ف) « لنا بحضرتة العلم »

(٦) فى (ج) و (س) « من ذلك »

* بداية (٧٠ : ج)

(و) (١) على أنه يجوز الحكم (٢) بالظن مع إمكان العلم ، بدليل أنه يجوز الحكم بخبر (٣) الواحد مع (٤) إمكان الرجوع إلى قول جماعة يقع العلم (٥) بخبرهم . والله أعلم .

(وقد) (٦) بينا اختلافهم في جواز الاجتهاد بحضرة النبي ﷺ ، وقد قال بعضهم : (يجوز) (٧) إذا أذن النبي ﷺ (له) (٨) في ذلك .

والأولى أن يقال : إنه لا يجوز لمن حضر النبي ﷺ أن يجتهد قبل سؤال رسول الله ﷺ ، كما لا يجوز الآن (٩) (للمجتهد) (١٠) أن يجتهد قبل * طلب النص (و) (١١) كما لا يجوز للسالك (١٢) في برية مخوفة أن يعمل على رأيه مع تمكنه من سؤال من يخبره عن الطريق عن علم .

وإذا سأل النبي ﷺ يجوز أن يكله النبي ﷺ إلى إجهاده ، وليس

(١) الواو سقط من (ف)

(٢) في (ج) و (س) « أن يحكم »

(٣) في (ج) و (س) « بالخبر »

(٤) في (ف) « من »

(٥) في (ف) « الخبر »

(٦) سقط من (س)

(٧) سقط من (ف)

(٨) سقط من (ف)

(٩) في جميع النسخ « إلا أن »

(١٠) سقط من (ج) و (س)

* بداية (١٢٤: أ/س)

(١١) الواو سقط من (ف)

(١٢) في (ف) « لنسالك »

من ذلك مانع ، لامن حيث العقل ، ولامن حيث الشرع .

فصل

[فيما يجوز فيه استعمال القياس] ^(١)

وإذا عرفنا من يجوز له القياس ، فالكلام بعد ذلك فيما يجوز فيه استعمال القياس .

اعلم أن التعبد في جميع الشرعيات بالنصوص جائز، ومن الممكن أن ينص الله تعالى على صفات المسائل في الجملة ، فيدخل تفاصيلها فيها ويغنى بالنصوص على صفات المسائل، فيجوز ^(٢) أن ينص على جريان الربا في كل مطعموم ، فيدخل في ذلك أنواع المطعومات ، وينص على تحريم كل مسكر ، فيدخل فيه الخمر والنبيذ وكل ما يشبهه .

وأما التعبد في جميعها بالقياس فلا يصح ؛ لأن القياس حمل فرع على أصل بنوع شبه بينهما . فإذا لم يكن أصل فكيف يتصور القياس؟ ببينة أنه ^(٣) قياس الشيء على نفسه ، وذلك ^(٤) لا يجوز .

وإذا علم أنه لا يجوز إثبات جميع الأحكام الشرعية بالقياس فنقول :

(١) ما بين المعقوفين زيادة من عمل المحقق .

(٢) في جميع النسخ «يجوز» بدون الفاء

(٣) في (ج) و (س) «أن»

(٤) في (ج) و (س) «وهذا»

ليس [القياس يختص] ^(١) بشيء دون شيء من الأحكام بعد أن لا يكون (جميعها ثابتاً) ^(٢) بالقياس ، فعلى هذا قال الأصحاب : تثبت جميع الأحكام الشرعية بالقياس . على (معنى) ^(٣) أنه لا يتخصص بشيء دون شيء ، بل يجوز أن يستعمل القياس في كل حكم من أحكام الشرع . ويتفرع على (هذا) ^(٤) المسألة المعروفة مع أصحاب أبي حنيفة ، وهي مسألة استعمال القياس في الحدود والكفارات . وفي المقادير كلام على ماسنين إن شاء الله تعالى .

مسألة

يجوز إثبات الكفارات والحدود بالقياس على مذهب الشافعي رحمة الله عليه ^(٥) .

وعند أصحاب أبي حنيفة لا يجوز ^(٦) .

قال ^(٧) أبو الحسن الكرخي ^(٨) : لا يجوز تعليل الحدود *

(١) في (جـ) و (س) «للقصاص تخصيص» وفي (ف) «القياس تخصيص»

(٢) في (ف) «جميعها ثابت» .

(٣) سقط من (س)

(٤) في (ف) «هذه»

(٥) انظر مذهب الشافعي والجمهور في المسألة في : البرهان جـ ٢ ص ٨٩٥ ، والتبصرة

ص ٤٤٠ ، والعدة جـ ٤ ص ١٤٠٩ ، والأحكام للآمدي جـ ٤ ص ٥٤ .

(٦) انظر مذهب الحنيفة في تيسير التحرير جـ ٤ ص ١٠٣ وفواتح الرحموت جـ ٢ ص ٣١٧

والمعتمد جـ ٢ ص ٧٩٤-٧٩٥

(٧) في (ف) «وقال» بزيادة الواو

(٨) في (جـ) و (س) «الكوفي» وقد سبقت ترجمة الكرخي جـ ١ ص ١٥٥ .

* بداية (٧١ / جـ)

ولا الكفارات ولا العبادات ^(١) . ولهذا منع من قطع النباش بالقياس ، ومنع من إيجاب الحد على اللوطى ^(٢) بالقياس ، ومنع من إيجاب الكفارة فى قتل العمء بالقياس . قال : ولا فرق بين الكفارات الجارية مجرى العقوبات (وبين ما لا يجرى مجرى العقوبات) ^(٣) ومنع * أيضاً من إثبات النصب بالقياس ؛ (ولهذا الأصل لم يوجب) ^(٤) الزكاة فى الفصلان وصغار الغنم ^(٥) .

وقد منعوا أيضاً ثبوت كثير من هذا بخبر الواحد . ومنعوا أيضاً من استعمال القياس فى المقادير .

والأصح على مذهبنا جواز القياس فى المقادير أيضاً ومنع أبو الحسن الكرخى أيضاً أن يعلل مارخص فيه لنوع مساهلة (كأجرة الحمام وقطعة الشارب) ^(٦) والاستصناع فيما جرت العادة ^(٧) مثل الخفاف (والكاعب) ^(٨) والأوانى وغير ذلك .

(١) ينظر مذهب الكرخى فى المعتمد ج ٢ ص ٧٩٤ ، فقد ساق المصنف كلامه بنصه تقريباً .

(٢) فى (جـ) و (س) « اللوطى »

(٣) ما بين القوسين سقط من (س)

* بداية (١٩٩ : ب / ف)

(٤) فى (جـ) و (س) « قال : ولهذا الأصل لا تجب »

(٥) هذا قول الإمام أبى حنيفة ومحمد بن الحسن . وهو مبنى على أن المقادير لا يدخلها

القياس ، كما قال المصنف انظر الهداية مع شرحها فتح القدير ج ٢ ص ١٨٦ ، ١٨٨ .

وانظر المعتمد ج ٢ ص ٧٩٥ حيث نسبته للكرخى .

(٦) فى (ف) كأجرة الحمام وقص الشارب .

(٧) فى (جـ) و (س) زيادة « على أصولهم »

(٨) سقط من (ف)

وقد تتبع الشافعى رحمة الله عليه مذاهبهم ، وأبان أنهم لم يفوا بشيء مماذكروه ، ونورد كلام الشافعى رضى الله عنه على وجهه .

قال الشافعى رحمة الله عليه : أما الحدود فقد كثرت أقيستكم فيها حتى تعديتموها إلى الاستحسان ، وهو فى مسألة شهود الزوايا ^(١) فإنهم ^(٢) أوجبوا الحد فى تلك المسألة ، ونصّوا ^(٣) أنه استحسان ^(٤)

وأما الكفارات فقد قاسوا الإفطار بالأكل فيها على الإفطار بالوقاع ^(٥) وقد قاسوا قتل الصيد ناسياً على قتله عامداً ^(٦) . مع تقييد النص بالعمد فى قوله تعالى ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ ﴾ ^(٧) وأما المقدرات فقد قاسوا فيها ، ومما أفحشوا فى ^(٨) ذلك

(١) فى (س) « الزويا » وفى (ف) « الزنا »

ومسألة شهود الزوايا هى إذا شهد أربعة شهود على رجل أنه زنا بإمرأة فى بيت صغير ثم إن كل واحد منهم ذكر زواية من البيت غير ما ذكره الآخرون ، فعند الحنفية : تقبل شهادتهم ، وتحذ المرأة والرجل استحساناً ، والقياس أنهما لا يحدان ؛ لأنه لم تكمل شهادة أربعة على فعل واحد . وهو قول زفر من الحنفية ومذهب مالك والشافعى . انظر شرح فتح القدير ج ٥ ص ٢٨٦ .

(٢) فى (س) « وإنهم »

(٣) فى (جـ) و (س) « وقضوا »

(٤) المرجع السابق

(٥) انظر مذهب الحنفية فى المسألة الفقهية فى الهداية ج ٢ ص ٣٣٨ . وهم يرون أن أصل إيجاب الكفارة كان بسبب الجنابة على الصيام سواء أكان وقاعاً أو غيره . وانظر أصول السرخسى ج ١ ص ٢٤٤ وج ٢ ص ١٦٣ .

(٦) انظر الهداية مع شرحه فتح القدير ج ٣ ص ٧١

(٧) الآية (٩٤) من سورة المائدة

(٨) فى (جـ) و (س) « من »

(تقديرهم) ^(١) عدد الدلاء عند وقوع الفأرة في البئر . ثم أدخلوا تقديرًا على تقدير فقدروا للحمامة غير تقدير العصفور والفأرة، وقدروا للدجاجة غير تقدير الحمامة ، وقدروا الحوض بالعشر ^(٢) في العشر .

وأما الرخص فقد قاسوا فيها ، وتناهاوا في البعد ، فإن الاقتصار على الأحجار في الاستجمار ^(٣) من أظهر الرخص ، ثم اعتقدوا أن كل نجاسة نادرة أو معتادة مقيسة على الأثر اللاصق بمحل ^(٤) النجو ، فانتهاوا ^(٥) في ذلك إلى نفي إيجاب استعمال الأحجار، مع قطع كل منصف بأن الذين عاصروا رسول الله ﷺ فهموا هذا التخفيف منه في هذا الموضع المخصوص لشدة البلوى فيه ، وكانوا على تحرزهم في سائر النجاسات* على الثياب والأبدان . ^(٦) ثم قال الشافعي رحمة الله عليه « من شنيع ما ذكره في الرخص إتباعهم لها على خلاف وضع الشرع فيها ، فإنها مثبتة تخفيفاً وإعانة على ما يعانيه المرء في سفره من كثرة اشتغاله ، فثبتوها في سفر المعصية ، فهذا الذي ذكره يزيدونه ^(٧) على القياس ، إذ القياس تقرير المنصوص عليه قراره ، وإلحاق غيره به ، وهذا قلب الموضوع المنصوص في

(١) سقط من (ف)

(٢) في (ج) و (س) « بالعكس »

(٣) في (ج) و (س) « الاستجماء »

(٤) في (س) « محل » بدون الباء

(٥) في (ج) و (س) « وانتهاوا »

* بداية (٧٢ / ج)

(٦) هكذا ساق إمام الحرمين هذا الكلام بنصه . انظر البرهان ج٢ ص ٨٩٦-٨٩٧ .

(٧) في (س) « يريد وهو »

الرخص بالكلية» (١)

قلت (٢) : والمناقضات للقوم* طبيعة لا يمكن نزعها منهم بحيلة (٣)، ومامن (٤) أصل لهم فى الأصول وفى الفروع إلا ولهم فى ذلك من أصولهم لفروعهم مناقض . وهذا لأن القوم لم يبنوا فروعهم على أصول صحيحة ، وإنما وضعوا المسائل على أشياء تراءت لهم ، ثم تراءت لهم غيرها فى مسائل أمثال المسائل الأولية ، فحكموا بغير تلك الاحكام وراموا الفروق بالخيالات ، وهيهات ثم هيهات ، ما أبعدهم عن ذلك ، فإن الآراء مستعصية على من (٥) لم يسندوها إلى أصول صحيحة . ومن أراد عد مناقضاتهم جاوز* الألو (والأولوف) ، (٦) وبلغ مبلغاً ينتهى دونه الحد والعد ، ولولا أنا آثرنا إثبات المسائل فى الأصول والفروع بالمعانى وإلّا جمعنا من ذلك ما يتحير معه الناظر ، ويتعجب منه المناظر ، ولو صرفنا إليه طرفاً من العناية لم يعدمه طالبه . رجعنا إلى «الكلام فى أصل المسألة وحجة من أبى ذلك ، (و)» (٧) من اطلقه .

(١) انظر البرهان ج٢ ص ٨٩٧

(٢) فى (ف) «قال الإمام رحمه الله تعالى» وهو صحيح والمقصود به إمام الحرمين فالنص منقول عنه بتصرف .

* بداية (١٣٤ : ب/س)

(٣) هنا زيادة «ما» فى (ج) و (س)

(٤) فى (س) «ولافى» بدل «ومامن»

(٥) فى (ف) «ما»

* بداية (٢٠٠ : أ/ف)

(٦) سقط من (س)

(٧) الواو سقط من (ف)

احتج من منع دخول القياس في الحدود والكفارات ، وقال : الحد
شرع للردع والزجر عن المعاصي ، والكفارة وضعت لتكفير الإثم ، وما يقع
به الردع عن المعاصي ، ويتعلق به التكفير عن المآثم لا يعلمه إلا الله
عز وجل ؛ لأن الإنسان . (١) (قد) يرتدع بالقليل من العقوبة ، وقد لا يرتدع
بالكثير ، فمقدار ما يقع به الردع لا يتصور أن يعلمه إلا الله عز وجل
(وكذلك في الكفارة ، فإن قدر الإثم لا يعرفه إلا الله) (٢) وكذلك ما يكفر
الإثم ، لا يعلمه إلا الله تعالى .

وربما عبروا عن هذا وقالوا (٣) : (إن) (٤) وجوب الحدود
(والكفارات) (٥) مصالح للعباد ، والمصلحة لا تثبت بالقياس .

وأيضاً فإن الحدود والكفارات تختلف بحسب المآثم ، والمآثم
لا تعرف بالقياس . وكذلك المقادير مشروعة على مقادير معلومة لمصلحة
العباد ، وقد بينا أنه لا مدخل للقياس في معرفة المصالح* .

قالوا : ولأن القياس موضع شبهة ؛ لأنه إلحاق فرع بأشبه الأصلين
فيبقى الأصل الآخر شبهة ، والحدود تسقط بالشبهات ، فلا يجوز إيجابها
بدليل لا يخلو عن الشبهة .

(١) سقط من (ج) و (س)

(٢) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٣) في (ج) و (س) « فقالوا »

(٤) سقط من (ج) و (س)

(٥) سقط من (ف)

* بداية (٧٣ / ج)

وأما دليلنا فهو ^(١) أن القياس ^(٢) دليل الله تعالى ، ودليل الله تعالى يجوز أن تثبت به الحدود والكفارات ، دليله الكتاب والسنة .
ويقال أيضاً : إثبات حكم شرعى بدليل من دلائل الله تعالى ، فجاز كما لو كان الحكم سوى الحدود والكفارات .

والقياس على خبر الواحد قياس معتمد ؛ لأن كل واحد من الدليلين لا يفيد إلا قوة الظن ، فإذا جاز إثبات هذه الأحكام (بخبر الواحد جاز) ^(٣) بالقياس .

(والحرف المعتمد : أن الدلائل التى قامت على صحة القياس ^(٤) قد قامت على الإطلاق من غير تخصيص موضع دون موضع ، فصار القياس صحيحاً استعماله فى كل موضع إلا أن ^(٥) يمنع منه مانع ، ولا مانع فى الحدود والكفارات .

فإننا قالوا ^(٦) : وجد مانع . قلنا : بينوا . فإن تعلقوا بالشبهة التى ذكرتها ^(٧) أخيراً فى كلامهم ، وزعموا أن ما يسقط ^(٨) بالشبهة لا يجوز إثباته بدليل مظنون ؛ لأن الظان معترف ببقاء إمكان ما وراء ظنه ، فوجب أن يحصل الدرء بذلك الإمكان .

(١) فى جميع النسخ « هو »

(٢) فى (س) زيادة « هو »

(٣) ما بين القوسين سقط من (س)

(٤) ما بين القوسين سقط من (س)

(٥) فى (س) « أنه »

(٦) فى (ف) « قيل »

(٧) فى (ف) « ذكروها »

(٨) فى (ف) « سقط »

فنقول على هذا : إن خبر الواحد داخل على هذا ، فإنه لا يفيد إلا الظن ، ومع ذلك يجوز إثبات الحدود والكفارات به .

وأيضاً فإنهم لم يمنعوا من استعمال القياس فى القصاص ، والقصاص يندرى^(١) بالشبهة^(٢) قطعاً .

ويدل عليه أن الحدود تثبت بالشهود عند الحكام ، وشهادتهم لاتفيد إلا الظن ، ومع ذلك جاز إيجاب الحد بها ، وكذلك الكفارة فسقط ما قالوه .

ثم (إن)^(٣) المعتمد من الجواب :^(٤) هو أن وجوب العمل بالقياس ليس بمظنون ، وقد ذكرنا هذا من * قبل ، ونعنى بهذا أنا جعلنا القياس حجة بالدلائل القطعية ، لا بدلائل مظنونة .

وأما تعلقهم بقولهم : إن الحد للزجر عن المعصية ، والكفارة لتغطية المآثم ، وهذا لا يهتدى إليه القياس .

قلنا : ولم قلتم إنه لا يهتدى (إليه القياس)^(٥) ؟ بل القياس يهتدى إلى كل ما يمكن استخراج معنى مؤثر منه . ومسألتنا من هذا الباب ؛ لأن المسألة مصورة فى مثل هذا الموضع .

ونظيره أن يُستخرج معنى من الزنا فى إيجاب الحد* ، فيقاس عليه

(١) فى (س) «يدراً»

(٢) فى (ف) «بالشبهات»

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى (س) «الجواز»

* بداية (٢٠٠ ب/ف)

(٥) ما بين القوسين سقط من (ج) و (س)

* بداية (٧٤ ج)

اللواط . وأيضاً يُستخرج معنى من السارق فيقاس عليه النباش .
وكذلك فى الكفارات ، يقاس العمد ^(١) على الخطأ فى القتل
ويقاس الغموس على اليمين فى المستقبل فى إيجاب الكفارة ، وكذلك
تقاس كفارة الظهار على كفارة القتل فى شرط الإيمان . وإنما صح القياس
فى هذه المواضع لأننا علمنا معانى صحيحة فى (هذه الأصول) ^(٢) فصح
قياس الفروع عليها بذلك ^(٣) .
[وهم قد عملوا] ^(٤) مثل هذا فى قياس الأكل على الوطء فى إيجاب
كفارة الفطر .

فإن قيل : هل يصح إثبات حد ^(٥) مبتدأ بالقياس أو كفارة مبتدأة؟
قلنا : لا طريق يوصل القياس إلى إثبات حد مبتدأ ، وكذلك لا طريق يوصل
إلى * إثبات كفارة مبتدأة بالقياس ، ولو كان الطريق يصح إثباته من جهته
لصح إثباته ، وأما فى المسائل التى ذكرناها فالقياس يمكن ، فوجب
استعماله .

وعلى هذا نقول ^(٦) فى المقادير إذا عرف معناها ، وثبت تأثيرها
يجوز القياس عليها .

(١) فى (ف) «العمل»

(٢) فى (ج) و (س) «هذا الأصل»

(٣) فى (س) و (ف) «بتلك»

(٤) فى جميع النسخ «وقد عملوا هم» وهو صحيح على لغة ضعيفة . والأصح ما
أثبتناه .

(٥) فى (ج) و (س) «الحد»

* بداية (١٢٥: أ/س)

(٦) فى (ف) «القول»

وعلى أنا^(١) قد بينا أن كثيراً من أصحابنا قالوا : إن إثبات الأسامي
التي تبني عليها الأحكام في الشرع يجوز بالقياس .

وقد بينا هذا من قبل^(٢) .

وقد ذكر أبو زيد فصلاً يرجع إلى هذا الأصل . قال^(٣) : وأما

(فصل)^(٤) تعدى الحكم ففصل عظيم الفقه ، عزيز الوجود ، ومثاله فيما
لو قال الشافعي رحمة الله عليه : إن كفارة اليمين تجب بالغموس قياساً
على المعقودة ؛ لأنه يمين بالله مقصودة . قال^(٥) : وهذا التعليل لم
يقع^(٦) لتعدية حكم المعقودة إليها ، بل لتعدية إثم اليمين الثابت لغة
وبيان ذلك أنا أجمعنا أن كفارة اليمين لا تجب بغير^(٧) اليمين ، واختلفنا
في يمين الغموس أنها يمين حقيقة ، أو يمين تسمية مجازاً ، كبيع الحر وغيره
فقلنا : إنها ليست بيمين حقيقة ، بل إنما تسمى يميناً على طريق المجاز
ولا تجب كفارة اليمين بما ليست بيمين . قال^(٨) : ولا يجوز إثبات اسم
اليمين - وهو اسم لغوى - بالقياس الشرعي ، بل يجب تعرّفه من طريق
لسان العرب ، فيقال إن اليمين عقد على الخبر لتحقيق الصدق منه وضعاً
وشرعاً ، فلا يكون محله إلا الخبر المحتمل للصدق ، فأما (الخبر الذي)^(٩)

(١) في (ج) و (س) «هذا»

(٢) ج ص

(٣) انظر تقويم الأدلة ج١ ص ٢٩١

(٤) سقط من (ف)

(٥) يعني أبو زيد . انظر المرجع السابق ص ٢٩٢

(٦) في (س) «لا»

(٧) في (ج) «لغير» وفي (س) «كغير»

(٨) يعني أبو زيد . انظر التقويم ج١ ص ٢٩٢

(٩) في (ف) «ما» بدل «الخبر الذي»

لايحتمل الصدق بحال فلا يكون محلاً لليمين ، كالبيع ^(١) شرع لتمليك المال ، فما ليس بمال لا يكون محلاً له * . قال : وكذلك ^(٢) أبطل أبو حنيفة قياس اللواط ^(٣) على الزنا في إيجاب الحد ؛ لأن حد الزنا لا يجب إلا بالزنا ، فيكون التعليل واقعاً لإثبات الاسم (ولايجوز إثبات الاسم ^(٤)) اللغوى بالقياس - قال : ^(٥) وكذلك لايجوز تحريم المثلث الشديد بالقياس على الخمر من طريق إثبات اسم الخمر (له) ^(٦) بالقياس ؛ لأن (اسم) ^(٧) الخمر اسم لغوى . قال ^(٨) : وليس إيجاب الكفارة بالأكل * (إيجاباً بالقياس) ^(٩) والكفارة ليست كفارة جماع ، إنما هي كفارة إفطار والأكل والشرب والجماع من حيث إيجاب الفطر باب واحد ؛ لما ذكرنا (أن الصوم إنما يتأدى) ^(١٠) بالكف عن اقتضاء الشهوتين ^(١١) والفطر

(١) فى (جـ) و (س) زيادة « لما » وسياق الكلام هنا يقتضى إسقاطها كما فى (ف) وقد وردت العبارة فى التقويم هكذا « كالبيع لما شرع لتمليك المال لم يكن الحر محلاً »

* بداية (٧٥ / جـ)

(٢) فى (ف) « ولذلك »

(٣) فى (جـ) و (س) « اللواط » وكذلك فى التقويم

(٤) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٥) تقويم الأدلة جـ ١ ص ٢٩٥

(٦) سقط من (س)

(٧) سقط من (ف)

(٨) انظر تقويم الأدلة جـ ١ ص ٢٩٨

* بداية (٢٠١ : ١ / ف)

(٩) فى (ف) « إلحاقاً بالجماع بالقياس »

(١٠) فى (ف) « أن الكفارة إنما تتأدى »

(١١) فى (جـ) و (س) « الشهوة » وما أثبتناه من (ف) وهو المطابق لما فى التقويم .

بالاقتضاء يقع من حيث انعدم الكف بفعل منه ، فكان الباب واحداً ، وإنما تختلف أسماء مايقع به الفطر . كالقتل (باب واحد) ^(١) بأى آلة قُتل ^(٢) المقتول إذا استوت الآلات فى إيجاب ما يكون قتلاً .

(قال) ^(٣) : وأما إيجاب الكفارة بجماع الميتة والبهيمة فيإيجاب ^(٤) بالقياس ؛ لأنه ليس هذا الفعل والأفعال التى ذكرناها من باب اقتضاء الشهوة واحداً ^(٥) ؛ لأن المحل غير مشتهى طبعاً ، فكان ^(٦) بمنزلة الاستمناء بالكف أو الإدخال فى شق جدار أو شق إلية ، وإنما سمي هذا الفعل جماعاً مجازاً ، لأجل (وجود) ^(٧) مايشبه الجماع صورة . وإذا ثبت أنه ليس هذا الفعل ووطء البهيمة باباً واحداً ، فلو وجب الحد بوطء البهيمة أو الميتة لوجب بالقياس . وقد بينا أن اسم الجماع فى هذا الفعل ^(٨) ساقط ، وإثبات الاسم اللغوي بالقياس ساقط .

قال : وكذلك قلنا : لايجب القطع على النباش ؛ لأن القطع فى السرقة حدٌ ، والنص ورد باسم السرقة ، وعُدم الاسم فى النباش ؛ لأن

(١) سقط من (ف)

(٢) فى (ف) زيادة « به » وإسقاطها أولى ، كما فى التقويم .

(٣) سقط من (س) والقائل أبو زيد الدبوسى : انظر تقويم الأدلة ج١ ص ٢٩٩ وعبارته

« وقلنا : إن إيجاب الكفارة بجماع الميتة والبهيمة ... الخ .

(٤) فى جميع النسخ « إيجاب » بدون الفاء .

(٥) فى (س) « واحد » بالرفع .

(٦) فى (ف) « وكان »

(٧) سقط من (ف)

(٨) فى (جـ) و(س) « الفصل »

السرقه (اسم) ^(١) للأخذ مسارقاً عين ^(٢) صاحبه ، وهذا لا يتصور فى الكفن فإن صاحبه ميت ، وقد سقط القياس الشرعى لإثبات الاسم ولا قطع بالإجماع بدون اسم السرقه .

وهذا لأن الأسماء ضربان : حقيقة ، ومجاز .

وسبب الحقيقة وضع الواضع ، وهذا لا يعرف إلا بالسمع .

وسبب المجاز استعارة العرب الاسم لاسم آخر بطريق ، ولا يعرف طريق استعمالهم اللغة بالشرعية والنظر فى أصولها ، بل يعرف بالنظر فى كلام العرب .

قال ^(٣) : ومن هذه الجملة الكلام فى أن الفاظ الطلاق هل تصلح ^(٤) كناية عن العتاق ^(٥) أو لا * ؟ ولفظ التملك هل يصلح كناية عن النكاح أو لا ؟

قال ^(٦) : ومن هذه الجملة تعليلهم الرقبة الواجبة فى القتل وقياسهم ^(٧) الظهار عليها بعله أنه تحرير ^(٨) فى تكفير . وإنما لم يجر القياس فى هذه الصورة ، لأن زيادة الوصف بمنزلة زيادة القدر ، فصار

(١) سقط من (ج) و(س)

(٢) فى (ف) «عن»

(٣) انظر تقويم الأدلة ج٢ ص ٣٠٢ .

(٤) فى (ج) «تصح» .

(٥) فى (ف) «العتق» والمثبت مطابق لما فى التقويم .

* بداية (ج) ٧٦/

(٦) انظر تقويم الأدلة ج١ ص ٣٠٥ .

(٧) فى (ج) و(س) «قياس»

(٨) فى (ف) «يجب»

[تعرضاً] ^(١) للحكم الثابت نصاً، فامتنع ، ألا ترى أنه لا تجوز الزيادة على صوم ستين يوماً ، ولا إطعام ^(٢) ستين مسكيناً ؟

قال ^(٣) : وعلى هذا تُخَرَّجُ ^(٤) مسألة رد شهادة القاذق ، وإن ^(٥) تاب ، فإننا نقول : إن حده الجلد وتحريم قبول الشهادة . وقد دل نص الآية على هذا . فإذا ^(٦) عللتم لإخراج رد الشهادة من كونه حداً ، وتعلقتم ^(٧) بالفسق ، فقد تعرضتم للحكم * الثابت (نصاً) ^(٨) بالتنقيص ، وهو تنقيص ^(٩) حد القذف عما أوجبه النص ، ^(١٠) فلم يجز إثباته بالقياس .

قال ^(١١) : وعلى هذا لا يقبل القياس في إيجاب التملك في الإطعام للكفارة ؛ لأن الخلاف وقع في قدر الواجب بنص التكفير ، فقلنا : إنه الإطعام بلا قيد التملك ، وقلتم إنه واجب بهذا القيد . ^(١٢) فصار هذا

(١) في جميع النسخ « تعريضاً » وكذا في بعض نسخ تقويم الأدلة ، وفي بعضها الآخر « تعرضاً » كما أثبتته محقق الكتاب . انظر ج ١ ص ٣٠٧ من التقويم .

(٢) في (س) « لإطعام »

(٣) انظر التقويم ج ١ ص ٣٠٨ .

(٤) في (ف) « تخريج » وفي (س) « يخرج مخرج »

(٥) في (ف) « وإذا »

(٦) في (جـ) و (س) « فإن »

(٧) في (جـ) و (س) « وتعليقه »

* بداية (١٢٥ : ب / س)

(٨) في (ف) « أيضاً »

(٩) في (س) « أن ينتقص »

(١٠) في (جـ) و (س) « الشرع »

(١١) انظر التقويم ج ٢ ص ٣١٠ .

(١٢) في (س) « العقد »

مثل زيادة * الإيمان^(١) في الرقة المطلقة في الظهار .

قال ^(٢) : وعلى هذا قول من قال : إن الحرمة بين المتلاعنين بلعان الزوج من هذا القبيل ؛ لأن اللعان واجب بالرمي ^(٣) بنص الله تعالى ، وهي شهادات مؤكدة بالإيمان ، مزكاة باللعنة ، محرمة للاجتماع بعد ^(٤) التلاعن منهما ^(٥) بالسنة ، وهي قوله ﷺ « المتلاعنان لا يجتمعان أبداً » ^(٦) فكان ^(٧) إيجاب الحرمة بلعان الزوج وحده زيادة في الحكم .

قال ^(٨) والحرف في هذه المسائل ^(٩) كلها أن التعليل (يصح) بتعدية حكم النص إلى الفرع من غير تعرض للحكم نصاً بوجه ما

(١) في (س) « الأثمان »

* بداية (٢٠١ : ب / ف)

(٢) انظر التقويم ج١ ص ٣١٠ .

(٣) في (س) « بالزنا » بدل « بالرمي »

(٤) في (س) « يعدو »

(٥) في (ف) « منها »

(٦) انظر صحيح البخارى مع الفتح ج٨ ص ٤٤٨ وليس بهذا اللفظ ، بل فيه « .. ثم

قال : يارسول الله ، إن حبستها فقد ظلمتها . فطلقها ، فكانت سنة لمن كان

بعدهما من المتلاعنين » وصحيح مسلم بشرح النووي ج١٠ ص ١١٩ كتاب اللعان

أما لفظ المصنف فقد رواه الدار قطنى من حديث ابن عباس وسهل بن سعد مرفوعاً

كما رواه أبو داود من حديث سهل بن سعد ، وفيه « فمضت السنة بعد في

المتلاعنين أن يفرق بينهما ، ثم لا يجتمعان أبداً »

وروى الدار قطنى عن على وابن مسعود نحوه ، انظر سنن أبى داود ج٢

ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ والمتنقى مع شرحه نيل الأوطار ج٦ ص ٣٠٤ .

(٧) في (ف) « وكان »

(٨) انظر التقويم ج١ ص ٣٢١ .

(٩) في (س) « المسألة »

حتى لا يؤدي إلى تغييره ، وإثبات زيادة فيه أو نقصان منه .
قال (١) : ومن جنس ما ذكرنا أن المنصوصات لا يقاس بعضها على بعض ، فمتى وجدنا في الفرع نصاً يمكننا العمل به من غير أن نقيسه على أصل آخر يكون قياس ذلك الفرع على غيره فاسداً . وعلى هذا لا يجوز قياس قتل العمد على قتل الخطأ في الكفارة . ولا يجوز أيضاً قياس قتل المسلم في دار الحرب قبل الهجرة إلينا على المسلمين في دارنا في إيجاب الضمان . وكذلك لا يجوز (قياس المحصر على المتمتع (٢) في إيجاب الصوم بدلاً عن الهدي عند العدم . وكذلك لا يجوز (٤)) قياس المطلقة التي لها مهر (٥) مسمى على التي طُلِّقَتْ قبل الدخول بلا فرض مهر (في) (٦) إيجاب المتعة ؛ لأن هذه الحوادث * كلها منصوص عليها ، فلم يجز قياس بعضها على بعض .

(١) سقط من (ف)

(٢) انظر تقويم الأدلة ج ١ ص ٣٣٠

(٣) في ٠ (ف) «الممتع»

(٤) ما بين القوسين سقط من (ج) و(س) .

(٥) في (ج) و(س) «لامهر لها» بدل «لها مهر»

(٦) سقط من (ف)

* بداية (٧٧/ج)

فصل

وقد قال أبو زيد : إن [شروط]^(١) القياس أربعة^(٢) :
أحدها - أن لا يكون الأصل مخصوصاً بحكمه بنص آخر .
والثاني - أن لا يكون معدولاً به عن القياس .
والثالث - أن يتعدى الحكم الشرعي بالنص بعينه إلى فرع هو نظيره
ولانص فيه .
والرابع - أن يبقى الحكم فى الأصل المعلول بعد التعليل على ما كان
قبل التعليل .
أما الأول ؛ فلأنه متى ثبت اختصاص الحكم بنص آخر لم يجرى إبطال
الخصوصية الثابتة بالنص الآخر بالقياس ؛ لأن القياس ليس بحجة معارضة
للنص .
وأما الثانى ؛ فلأن حكم النص متى ثبت على وجه يردُّه القياس
الشرعي لكنه ترك لمعارضة^(٣) النص إياه ومجيئه بخلافه لم يجرى إثباته فى
الفرع بالقياس ، كالنص إذا جاء نافياً للحكم لم يجرى إثباته (به)^(٤) .
وأما الثالث - فلأن المقايضة هى المحاذاة بين الشيئين فلا يتصور ثبوتها
فى شىء واحد ، ومتى لم يتعد الحكم إلى فرع بقى الأصل وحده

(١) فى جميع النسخ « شرط » بالافراد . وعبارة التقويم « وجملة شروط القياس الصحيح
أربعة .. »

(٢) انظر تقويم الأدلة ج ١ ص ٢٦٠

(٣) فى (ج) و (س) « بمعارضة »

(٤) سقط من (ج) و (س) .

فلا يكون النظر لإثبات الحكم فيه مقايسة ، ويتبين أن محل المقايسة (حادثان) ^(١) (يسوى) ^(٢) بينهما بالمقايسة .

وأما الرابع - فلأن النص فوق القياس ، فلم يجز استعمال القياس ليغير حكمه بوجه ؛ ولأن الرأي مشروعٌ حجةٌ بعد النص ، فلم يبق حجة حيث يثبت فيه النص .

قال : ومثال الأول - أن الله تبارك وتعالى شرط العدد في جميع الشهادات . وثبت بالنص قبول شهادة خزيمة بن ثابت ^(٣) وحده ، وكان مخصوصاً بذلك وقد * اشتهر بين ^(٤) الصحابة بهذه الفضيلة ، فلا يجوز إبطال هذا التخصيص بالتعليل .

وكذلك حل للنبي ﷺ تسع نسوة إكراماً له ، فلا يجوز تعليله . وكذلك ^(٥) ثبت بالنص أن البيع يقتضى محلاً مملوكاً معلوماً مقدرواً على تسليمه ، وجُوزَ السَّلَمُ ^(٦) في الدين بالنص ، وجاء النص بشرطه بالأجل ، ^(٧) فلا يجوز إبطال التخصيص بالتعليل .

ثم قال ^(٨) : وقد قال الشافعي رحمة الله عليه : لما صح نكاح

(١) في (س) «حادثان»

(٢) في (ج) و(ف) «سوى» وفي التقويم «ليسوى»

(٣) سبقت ترجمته وتخريج الحديث في شهادته ج١ صص ٤٧٨

* بداية (٢٠٢: ١/ف)

(٤) في (ف) «من»

(٥) في (ف) «ولهذا»

(٦) في (ف) «التسليم»

(٧) في (س) «لأجل»

(٨) انظر تقويم الأدلة ج١ ص ٢٧٥ .

النبي ﷺ بلفظ الهبة على سبيل الخصوص بقوله تعالى ﴿ خَالِصَةً لِّكَ ﴾ (١) بطل (٢) التعليل . قال (٣) وقلنا : (بل التخصيص) (٤) في سلامة البضع بغير عوض ، وفي اختصاصه في المرأة (بأن) (٥) لاتحل (لأحد) (٦) بعده ، وهذا فيما يكون على طريق الكرامة ، فأما* الاختصاص بلفظ الهبة مع سهولة ذكر لفظ النكاح فلا (٧) كرامة فيه .

وكذلك المنافع ، جعلت أموالاً كالأعيان في التجارات ، ولم تجعل كذلك عندنا في الإلتاف والغصب ، فصار كون مالية المنافع معادلة مالية (٨) الأعيان مخصوصة بالتجارات عندنا ؛ (٩) لأن الأصل فيها أن ماليتها دون مالية الأعيان (بدرجات) ؛ (١٠) لأن المنافع أعراض لاتبقى زمانين ، والأعيان جواهر تبقى أزمنة ، وتفاوت ما بين الجوهر والعرض بحيث لا يخفى .

وكذلك ما يبقى وما لا يبقى ، إلا أن الشرع سوَّى بينهما في

(١) الآية (٥٠) من سورة الأحزاب .

(٢) في (س) « بعلل »

(٣) انظر التقويم ج ١ ص ٢٧٦

(٤) في (س) « بالتخصيص »

(٥) سقط من (س)

(٦) سقط من (س)

※ بداية (٧٨ / ج)

(٧) في (ج) و (س) « ولا »

(٨) في (ج) و (س) « للمالية »

(٩) في (ف) « وعندنا » بزيادة الواو ، والصحيح ما أثبتناه ، وهو المطابق لما في التقويم .

(١٠) سقط من (س)

التجارات لحاجة الناس إلى المنافع حسب حاجتهم إلى الأعيان لإقامة المصالح ، ويتعذر وصول المحتاج إلى المنافع إلا بمال هو* عين ، وهذه الصورة غير ثابتة في الإتلاف ؛ لأنه منهي عنها ، والسبيل في ذلك أن لا توجد ، فلم تلتحق المنافع في حق الإتلاف بالأعيان .

قال : (١) وكذلك جواز بيع المنفعة قبل الوجود والملك ثابت لضرورة أنها لا تبقى موجودة ، فلا يمكن بناء البيع على الوجود ، وهذه الضرورة معدومة في الأعيان ، فصار حكمها مخصوصاً بموضع الضرورة . فهذه أمثلة الشرط الأول .

قال (٢) : وأما أمثلة الشرط الثاني ، وهو (٣) ما كان معدولاً به عن القياس ، فهو كأكل الناس في الصوم ، فأنه معدول به عن القياس وذلك لأن فيه بقاء القرية مع وجود ما يضاد ركنه ؛ (فإن ركنه الكف ، والأكل سواء كان ناسياً أو عامداً يضاد ركنه (٤)) ، فصار الحكم بأنه مؤدٍ صومه مع عدم الركن - وهو الكف - معدولاً به عن القياس .

فلم يجز قياس المكروه والمخطئ عليه ، ولا قياس الصلاة والحج على الصوم . وأما بقاء الصوم مع الجماع ناسياً ولانص فيه فإنما (٥) كان لأن الجماع من جنس الأكل من حيث تفويت الأداء ، والصوم (٦) تأدية

* بداية (١٢٦ : أ/س)

(١) انظر تقويم الأدلة ج١ ص ٢٨١ .

(٢) انظر تقويم الأدلة ج١ ص ٢٨٢ .

(٣) في جميع النسخ « هو » بدون الواو .

(٤) ما بين القوسين سقط من (س)

(٥) في جميع النسخ « إنما » بدون الفاء .

(٦) في (ج) و(س) « فالصوم »

بالكف عن قضاء ^(١) شهوتي بطنه وفرجه ، وذهاب الصوم عند استيفائهما بطريق (فوت) ^(٢) الأداء الذى هو ركن العبادة [فكانا] ^(٣) جنساً واحداً ، وإن اختلف الاسمان ^(٤) فالأكل والشرب (جنس) ^(٥) واحد فى * حق الإفطار، وإن اختلف ^(٦) الاسمان .

وحز الرقبة وشق البطن جنس واحد فى أنهما قتل، وإن اختلف الاسمان .

وإذا ثبت أنهما جنس واحد فكان حكمها واحداً ، مثل الأمثلة التى بيّناها .

قال ^(٧) : فإن قلت : إن الأكل خطأ وناسياً جنس واحد فى أن الأكل ماقصد الفطر بأكله .

فلا يصح هذا ؛ لأن الناسى ليس عدم فطره لأنه لم يقصد الفطر ؛ لأن الفطر وإن لم يوجد قصده منه ، ولكن إثبات أداء الصوم بلا أداء محال

(١) فى (جـ) و (س) « اقتضاء »

(٢) سقط من (ف)

(٣) فى (ف) « وكانا » وفى (جـ) و (س) « فكان »

(٤) ورد فى (س) بعد هذه العبارة الآتية :

« فخر الرقبة ، وشق البطن ، جنس واحد فى الإفطار ، وإن اختلف الاسمان »
وهى زائدة وفيها خطأ ظاهر .

(٥) سقط من (ف)

* بداية ٢٠٢ / ب (ف)

(٦) من قوله : « اختلف الاسمان » إلى قوله « وجد علل أكثر الأحداث » ص ١١٨ وهو ما يقارب لوحتين من نسخة (ف) سقط من النسخة المذكورة .

(٧) انظر تقويم الأدلة ج ١ ص ٢٨٤ .

والناسى وإن لم يقصد الفطر ، ولكنه بأكله فاته أداء الصوم ، فلم يتصور إثبات أدائه الصوم بلا أداء إلا بنص يصرفنا عن هذا المعقول ، وذلك قوله عليه السلام « إن الله أطعمك وسقاك » ^(١) أي هو الذي ألقى عليك النسيان حتى أكلت .

وهذا لا يوجد فى المخطئ ؛ لأن الخطأ جاء من قبل الصائم بأن قصد المضمضة فسبق الماء إلى حلقه ، أو من جهة المكروه . ومايجئ من قبل صاحب الحق لا يكون على مثاله مايجئ من قبل غيره .

والنسيان من قبل الله ، وهو صاحب الحق فى الصوم . وفى المكروه والخطئ إنما وجد ما وجد من قبل المؤدى للحق .

ألا ترى أن الصوم يسقط بالمرض ؛ لأنه من قبل الله ، ولا يسقط بمنع الصائم ^(٢) عن اصل الصوم ؟

قال ^(٣) : ومن هذا القبيل قياس من ذبح وترك التسمية عامداً على من ترك ناسياً ؛ لأن التسمية شرط الحل . وإنما أحللنا ذبح من ترك ناسياً بالحديث . على معنى أنا جعلناه مسمى حكماً بخلاف القياس ، فلم يعجز قياس المتعمد لترك التسمية عليه .

قال ^(٤) : وكذلك حديث الأعرابى أن النبى عليه السلام قال له :

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الصيام ، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً . ج٤ ص ١٥٥ ، ومسلم مع شرح النووى ج٨ ص ٣٥ . وأبو داود ج٢ ص ٣١٥ والترمذى مع تحفة الأحوذى ج٣ ص ٤١١ .

(٢) أى بمنع المكروه للمكروه عن الصوم . وعبارة التقويم « بمنع المكروه عن أصل الصوم » ص ٢٨٥ .

(٣) انظر تقويم الأدلة ج١ ص ٢٨٦ .

(٤) انظر تقويم الأدلة ج١ ص ٢٨٩ .

«كُلُّهُ أَنْتَ وَعِيَالُكَ» (١) فَعُدَّ الْأَعْرَابِيُّ مَخْصُوصاً بِالنَّصِّ ، فَلَمْ يَحْتَمَلْ
هَذَا الْحُكْمَ التَّعْلِيلَ .

فهذه أمثلة الشرط الثاني .

وأما أمثلة الشرط الثالث ، قال (٢) : فهذا أغمض الوجوه فقهاً
وأعمها نفعاً .

قال : ولهذا الشرط نقول : إن الحكم المعلول لابد أن يكون شرعياً
لألغويّاً ، ولهذا نقول : إن من علل بالرأى لأجل استعمال ألفاظ الطلاق في
باب العتاق يكون باطلاً ؛ لأن الاستعمال باب من باب اللغة ، لا ينال إلا
بالتأمل في باب اللغة ، وهذا لأن الأسماء ضربان : حقيقة ، ومجاز .

وسبب الحقيقة وضع الواضع ، وهو لا يعرف إلا بالسمع وسبب المجاز
استعارة العرب الاسم لاسم بطريق يثبت لساناً لهم ، ولا يعرف طريق
استعمالهم اللغة بالشرعية والنظر في أصولها ، بل يعرف* بالنظر في كلام
العرب واستعمالهم لذلك .

قال (٣) : ومن تكلم في أمثال هذا بطريق القياس الشرعي فلا يكون
ذلك إلا بقلّة النظر فيما هم [فيه] (٤) .

(٤١) انظر البخارى ، باب إذا جامع فى رمضان ، ولم يكن له شىء فتصدق عليه فليكفر
ج٤ ص ١٦٣ ، وباب المجامع فى رمضان هل يطعم أهله من الكفارة . ج٤ ص ١٧٣ .
ومسلم ج٧ ص ٢٢٤ ، وأبو داود ج٢ ص ٣١٣ ، والترمذى ٤١٥-٤١٧ .

(٢) التقويم ج١ ص ٢٩١ وعبارته « وأما فصل تعدى الحكم ففصل عظيم الفقه عزيز
الوجود .. الخ .

* بداية (٨٠ / ج)

(٣) التقويم ج١ ص ٣٠٤

(٤) سقط من جميع النسخ ، وأثبتناه من التقويم

وذكر الأمثلة التي بينّاها من قبل في يمين الغموس واللواطة ومسألة النبيذ ، إلى ماسواها على ماسبق .

قال (١): وقد ظن مخالفونا أنا تعرضنا لحكم النص بقولنا : إن حقوق الله المالية تتأدى بالقيمة من حيث إن النص عيّن مالا باسمه والتعليل يؤدى إلى إبطال التعيين ، وبقولنا : إن الصدقات يجوز صرفها إلى صنف واحد ، من حيث إن الله تعالى جعل هذه الأصناف مستحقين للصدقات ، وأنتم بالتعليل أبطلتم الاستحقاق .

وبقولنا : إن عين لفظ التكبير فى تحريم الصلاة [وعين الماء لإزالة النجاسة غير لازم] (٢) من حيث إن النص عيّن التكبير للتحريم ، وعيّن الماء لإزالة النجاسة ، وأنتم بالتعليل تبطلون التعيين .

قال أبو زيد (٣) هذا* الظن فى هذه المسائل من المخالفين باطل ؛ لأن الاختلاف بيننا وبينهم فى هذه المسائل وقع فى معرفة حكم النص : أما مسألة القيم . قال : نحن بالتعليل لم نغيّر الواجب لله ، فالواجب لله تعالى شاة من النصاب قبل التعليل وبعده لا يتغيّر ، غير أنا نقول : ما يجب لله تعالى يجب (٤) الإخراج إليه ، كالصلاة وكحقوق سائر المستحقين ، ولا يجب الإخراج إلى غير المستحق إلا بدليل آخر ، فعلمنا قطعاً أن الصرف إلى الفقير وجب بأمر صاحب الحق ، وهو الله تعالى ، فأمر

(١) المرجع السابق ج١ ص ٣١٦

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من المحقق ليتسقيم الكلام ، ولعلها سقطت من النسخ .

(٣) تقويم الأدلة ج١ ص ٣١٩ ، ٣٢٠

* بداية ١٢٦ ب / (س)

(٤) فى (س) «يخرج»

الله تعالى بالصرف إليهم بأرزاقهم التي استحقوها من عطاء الله وفضله فصاروا مصارف لما وجب لله تعالى ، يتأدى بالصرف إليهم ، لامستحقين وهم مصارف بأجمعهم قبل التعليل وبعده ، وإنما حقهم في إرزاقهم بجنس المال ، وبصرفهم الزكاة إذا قبضوها بحقهم ، وإذا كان كذلك صارت هذه الأموال الواجبة بأسمائها في الزكوات صالحة لقضاء حق [هؤلاء]^(١) في رزقهم بها، لأنها صارت واجبة لهم ، وهي بعد التعليل صالحة كما قبل التعليل ، فما تعرضنا بالتعليل للحكم بالتغيير ، بل عديناه إلى غير المنصوص عليه .

قال : وكذلك أركان الصلاة ، أفعال أعضاء البدن ، ومن جملة الأعضاء اللسان [فكان الركن فعلاً منه يسمى ذكراً وثناء]^(٢) والتكبيرة صالحة لأداء هذا* الحكم، وبعد التعليل بقي صالح عينا، كما كان من قبل .

قال : وكذلك الواجب في الغسل تطهير الثوب بإزالة النجاسة عنه* لا [استعمال]^(٣) الماء ، والماء آلة صالحة للإزالة ، وبعد التعليل بقي صالحاً كذلك . وهذا كما أمرنا الشرع بالاستنجاء بثلاثة أحجار ، وحجر واحد له ثلاثة أحرف يقوم مقامها، لأن الواجب إزالة النجاسة عن الموضع لاستعمال الحجر لنفسه^(٤) ، فلم تصر الحجارة مستحقة الاستعمال ، بل صار آلة بالنص^(٥) ، وبعد التعليل بقي الحجر آلة كما كان من قبل .

(١) في الأصل « الفقير » وما أثبتناه هو الأصح

(٢) في النسختين « فكان الركن منه فعل اسم ذكر أو ثناء » والمثبت من التقويم ص ٣٣١

* بداية (٨١ / ج)

(٣) في النسختين « للاستعمال » بزيادة اللام ، والمثبت من التقويم ج ١ ص ٣٢٢ .

(٤) في النسختين « لنفسها » والمثبت من التقويم .

(٥) في النسختين « النص » بدون الباء . وما أثبتناه من التقويم

ومن هذا القبيل أنا متى اختلفنا فى صوم يوم النحر ، أهو صوم أم لا؟
وبيع الربا ، هل هو مشروع أم لا؟ لم يجز التكلم فيها^(١) بالقياس الشرعى
لأن الخلاف ثابت فى معرفة حكم النهى أنه بأي قدر يعمل ، والنهى لغة
كالأمر ، فلا يعرف حكمه بالقياس الشرعى .

وكذلك [متى]^(٢) اختلفنا فى حكم النكاح المملوك للرجل على
المرأة أنه فى حكم العين أو المنفعة ؟ لم يجز إثباته بالقياس ؛ لأنه ملك
عرف ثبوته شرعاً بخلاف القياس ؛ لأن المرأة بعينها وأجزائها ومنافعها
لنفسها بعد العقد ، كما كانت من قبل ، فكان^(٣) إثبات الملك عليها من
غير إمكان الإشارة إلى شىء منها شرعاً حكم معدول به عن القياس ، فلا
يعرف بالقياس على ملك ثابت بالقياس ، وكان بمنزلة إباحة الميتة عند
الضرورة عن إباحة الذكية ، وهذا لأن النكاح عقد تمليك يخالف سائر
التملكات ؛ لأن سائر التملكيات ما شرعت إلا فى الأموال التى خلقت
محلاً للملك الآدمى . وهذا الملك شرع فى الحرة التى خلقت مالكة ، لا محلاً
للملك . ولاتبين فى الملك أكثر من أن يكون أحدهما محلاً للملك
والآخر لا يكون كذلك .

قال^(٤) : ومن هذا قولهم : إن البائن لا تقطع الرجعة ، قياساً على

(١) هكذا فى النسختين مع أنه لم يذكر قبل الضمير إلا مسألتى صوم يوم النحر وبيع
الربا ، وفى التقويم ذكر مسألة ثالثة ، وذكر الضمير بلفظ « فيها » وهو عندئذٍ صحيح .

(٢) ساقط من النسختين وفى التقويم « وكذلك متى اختلفنا » وفى بعض نسخه « إذا
.. » وكلاهما صحيح .

(٣) فى النسختين « وكان » بالواو والمثبت من التقويم .

(٤) التقويم ج٢ ص ٣٢٩

الطلاق المطلق ؛ لأنه طلاق بلا عوض .

فهذا قياس فاسد ؛ لأن الخلاف بيننا وبينهم أن صفة البينونة مملوكة للرجل بالنكاح أولا ؟ عندنا مملوكة صفة للطلاق ، وعندهم لا . وهذا الحكم وهو أنه غير مملوك له غير ثابت فى الأصل ؛ لأنه سكت عن الإباحة القاطعة لأنه لم يملكها .

وكذلك الإجارة ، لا يجوز قياسها على البيع فى إيجاب ملك المنفعة فى الحال ؛ لأن ^(١) محل الملك قائم فى البيع ، قابل للملك ، فلم يتأخر والملك فى باب الإجارة معدوم ، غير متصور ملكه * قبل وجوده .

ومن [هذا] ^(٢) قولهم : إن المعتدة من طلاق بائن لا يلحقها الطلاق لأنها بائنة ، فأشبهت منقضية العدة ^(٣) .

لأن الخلاف بيننا وبينهم أنها هل تبقى محلا للطلاق بالعدة عن النكاح أولا ؟ وقد عدت العلة فى الأصل المعلل ^(٤) .

وكذلك قولهم : إن إسلام الهروى فى الهروى جائز ؛ لأنهما ثوبان كما لو أسلم المروى فى الهروى ؛ لأن الخلاف بيننا فى أن الجنس هل هو علة لتحريم النساء أولا ؟ وقد عدم الجنس فى الأصل المعلول ، فكان التعليل لغير ما وقع فيه الخلاف .

قال ^(٥) : وكذلك إذا اختلفنا فى حكم الرهن أنه قد ثبت للمرتهن

(١) فى (س) «لأنه»

* بداية (١٤٣/جـ)

(٢) سقط من النسختين ، وما أثبتناه من التقويم .

(٣) فى (س) «العدة»

(٤) فى (س) «للمعلل»

(٥) تقويم الأدلة ج ١ ص ٣٢٦ .

فى حكم يد الاستيفاء الحقيقى، أو حق بيع بالدين واليد شرط لتتميم السبب عاملاً ، كاليد فى الهبة ، تتم الهبة بها ، ثم حكمها إيجاب الملك للموهوب ؟ فإذا اختلفنا فى هذا لم يكن إثباته بالقياس ؛ لأن العقود ليست بنظائر ، وكل عقد شرع ووضع لمقصود على حدة شرعاً ولغة فلا يعرف حكمه بالقياس على غيره ، بل بالتأمل به ، كما لاتعرف معانى اللغات بالقياس* الشرعى . قال : والتأمل يوجب ماقلناه ؛ لأنه شرع وثيقة لما لصاحب الدين من حق الاستيفاء ، دون تأكيد الوجوب ؛ لأن الوجوب يختص بالذم ، والاستيفاء بالمال ، وهو مشروع فى الملك الصالح للاستيفاء من ماليته ومعناه ، فعلم أنه مشروع وثيقة بجانب الاستيفاء ، والاستيفاء مخصوص بحكمة ، وهى أنه لامتجدد له بالاستيفاء إلا اليد ، فأما الملك فكان ثابتاً من قبل ، ويزاد وثيقة يد فى حكم اليد الحقيقية كالكفالة لما كانت وثيقة بجانب الوجوب ازداد بها شغل ذمة هو فى حكم الذمة الأصلية من غير تَغْيِيرٍ وقع بالأصل ، كذاها هنا .

قال : وأما الشرط الرابع^(١) : وهو^(٢) أن يبقى الحكم فى الأصل المعلول بعد التعليل على ماكان قبل التعليل ، فمثاله ماقلنا : الماء إنما طَهَّرَ الثوب النجس ؛ لأنه مزيل لماهو نجاسة جاورت^(٣) الثوب ، والخل بمنزلته^(٤) ، يتعدى الحكم إليه ، وهو إيجاب الطهارة ، كما قلنا : إن الماء

* بداية (١٢٧ : أ/س)

(١) تقويم الأدلة ج١ ص ٣٣٤ وعبارته « وأما الفصل الرابع فمثاله ماقلنا : إن الماء إنما طَهَّرَ الثوب النجس ... الخ .

(٢) فى (س) « هو » بدون الواو . وفى (ج) غير مقروء .

(٣) فى (ج) غير مقروء ، وفى (س) « جاوزت » بالزى المعجمة .

(٤) فى (ج) و(س) « بمنزلة » وما أثبتناه من « التقويم »

طهور لأعضاء المحدث في حق الصلاة ، دون الخل ، لأن هذه الطهارة لم تجب بإزالة النجاسة ، بل باسم الماء الذي عرف طهوراً في حقها بالنص ، فلم يتعد إلى الخل ، وتعليلنا بالإزالة لم يوجب ^(١) قصر الحكم على العلة في النص ، بل * وجب الحكم بالطهارة عند استعمال الماء المنصوص عليه ، كما قبل التعليل ، ووجب ^(٢) في الفرع بالعلة ؛ ليعلم أن التعليل ليس إلا لتعدية الحكم إلى ما لانص فيه ، وأنه لغو اعتباره مع النص ، سواء كان النص في الفرع أو الأصل المعلول .

ثم سأل سؤلاً ، فقال ^(٣) : فإن قيل : أليس عللتم خبر الربا بالكيل ، وخصصتم به القليل ، والنص جاء باسم الحنطة بالحنطة من غير تخصيص ، فلم يبق حكم النص في المعلول بعد التعليل على ما كان قبل التعليل ؟

وأجاب ، وقال : النص جاء بحنطة هي مثل بمثل كيل بكيل لابحنطة مطلقة ؛ لأن قوله « كيلا بكيل » تفسير لما ذكرنا من الحنطة بالحنطة ، والقليل لا يتصف بالكيل .

قال ^(٤) : وكثير من الإشكالات تزول بالمحافظة على ما قلنا ، وهو أن النص ، وإن علل بعلة صحيحة ، فالحكم في الأصل المعلول لا يجب بالعلة بل بالنص كما قبل العلة ، فيثبت مع انعدام العلة باسم النص على ما سبق

(١) في (س) «توجب»

* بداية (٨٣/ج)

(٢) في (س) «وجب» بواو واحدة .

(٣) تقويم الأدلة ج١ ص ٣٣٥

(٤) المرجع السابق

ولا يكون هذا قدحاً في العلة لجواز^(١) بقاء حكم العلة مع انعدامها بعلة أخرى ، فكذاك^(٢) جاز بقيام النص .

قال^(٣) : والممتنع^(٤) الفاسد ما قاله الشافعي : إن الربا معلول بالطعم ، والربا في النص [فضل ذات يقدر بالكيل]^(٥) ؛ لأنه عليه السلام قال « الحنطة بالحنطة مثلاً يمثل كيلاً بكيل ، والفضل ربا »^(٦) والفضل بعد المساواة كيلاً بكيل لا يكون إلا بفضل أحدهما على الآخر بكيله أو نقصانه عن كيله . وأما بعلة الطعم فيحرم فضل من حيث الذات والصورة لأنه معدى إلى ما لا يكال ، فلا يتصور فيه فضل ذات بقدر الكيل ، فعلى هذا لم يتعد إلى الفرع حكم النص بعينه ، بل تعدى إليه غير حكم النص وهذا فاسد بلا خلاف .

هذا الذي قلناه سرد كلام أبي زيد في تقويم الأدلة ، وسمى هذا

(١) في (ج) « يجوز »

(٢) في (س) « ولذلك »

(٣) تقويم الأدلة ج ١ ص ٣٣٦

(٤) في (س) « والسمع »

(٥) في (ج) « بقدر الكيل » وفي (س) « بتقدير الكيل » وما أثبتناه من التقويم

ص ٣٣٦ وفي بعض نسخه كما في (ج)

(٦) يشير بذلك إلى ما رواه مسلم وأصحاب السنن من حديث عبادة بن الصامت رضي

الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير

بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد ، فإذا اختلفت هذه

الأصناف فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يداً بيد . وفي بعض رواياته « فمن زاد أو

استزاد فقد أربى » انظر صحيح مسلم ج ١ ص ١٤ ، ١٥ وجامع الترمذي ج ٤

ص ٤٣٩ باب ما جاء أن الحنطة مثلاً بمثل . وسنن أبي داود ج ٣ ص ٢٤٨ .

الباب باب شروط القياس^(١) ، ذكرناه في هذا الموضع ؛ لأنه اتصل بما ذكره من بيان محل القياس ومايجوز استعماله فيه .

وقال في آخر الباب : إن النظر في شروط صحة التعليل باب عزيز الوجود ، كثير الفقه ، فإن من وفق للنظر في هذه الشروط ، وسير العلل بها ، وجد أكثر علل الأحداث^(٢) . [هباء]^(٣)

فصل

واعلم أن هذا الفصل^(٤) الذي ذكرناه^(٥) من كلام أبي زيد^(٦) اشتمل على مسائل من الأصول معروفة*
منها - أن العلة التي لاتتعدى^(٧) هل تكون^(٨) علة صحيحة أولا؟ وهل التعدية شرط صحة^(٩) العلة (أولا)^(١٠)؟

(١) تقويم الأدلة ج١ ص ٢٦٠ ومابعدها .

(٢) إلى هنا ينتهى السقط من (ف) الذى بدأ من قوله « اختلف الاسمان » ص ١٠٨ .

(٣) سقط من جميع النسخ ، والمثبت من التقويم ص ٣٣٥ .

(٤) سقط من (ف)

(٥) فى (ف) « ذكرنا » بدون الهاء .

(٦) سقط من (ج)

* بداية (٨٤ / ج)

(٧) فى (ف) « يتعدى » بالمشناه التحتية ، وفى (ج) غير منقوط .

(٨) فى (ف) « يكون » بالمشناه التحتية ، وفى (ج) غير منقوط .

(٩) فى (ج) « شريطة لصحة » وفى (س) « شرطاً لصحة »

(١٠) سقط من (ج)

ومنها - أن الأصل الثابت بخلاف قياس الأصول هل يجوز القياس
[عليه] ^(١) أولاً؟

ومنها - أن تعليل الأصل هل يوجب أن يكون الحكم ثابتاً في
الأصل بالنص والعلة جميعاً؟ وهل يدل ثبوت الحكم في موضع لا توجد
فيه العلة (على فساد العلة أولاً) ^(٢)؟

وإذا فرغنا ^(٣) من هذه المسائل نشير إلى طرفٍ من الجواب عما قاله .

[ضابط مايجرى فيه القياس وما لايجرى فيه من الأحكام الشرعية] ^(٤)

وقبل الشروع في هذه المسألة نقول : إنا ^(٥) وإن ذكرنا أن استعمال
القياس في الحدود والكفارات والمقادير جائز ، خلاف مايقول الخصم
ولكن مع هذا لاننكر أن يوجد في الشرع ما لايعلل ^(٦) ، ويلتحق بمحض
التعبد الذي ينحسم سلوك سبيل القياس فيه ، وعلى هذا فلا بد من علامة
وأمانة يعرف بها القسم الذي يجرى فيه التعليل من القسم الذي لايجرى
فيه التعليل ، وهذا عويص عسر ، لكن مع هذا نقول : كل حكم يمكن ^(٧)

(١) في جميع النسخ «عليها»

(٢) ما بين القوسين سقط من (ج) و(س)

(٣) في (ف) «عرفنا»

(٤) ما بين المعوقين زيادة من عمل المحقق

(٥) في (ف) «وإنا» بزيادة واو العطف .

(٦) في (ف) «يتعلل»

(٧) في (ج) و(س) «يجوز»

أن يستنبط منه معنى مخيل من كتاب أو نص سنة أو إجماع فإنه يعلل ومالا يصح فيه مثل هذا فإنه لا يعلل ، سواء أكان من الحدود أو الكفارات أو المقادير أو الرخص .

ثم قد ينقسم المُعَلَّلُ أقساماً :

فقسم يعلل جملته وتفصيله وهو كل ما يمكن إبداء^(١) معنى في أصله وفرعه .

وقسم يعلل جملته ، ولا يعلل تفاصيله ، لعدم اطراد التعليل في التفاصيل .

ومنها قسم آخر لا* يعلل جملته ، لكن بعد ثبوت جملته يعلل تفاصيله ، كالكتابة والإجارة وفروع تحمل العاقلة .

وقد يوجد قسم لا يجرى التعليل في جملته ولا تفصيله ، مثل الصلاة وما تشتمل عليه من القيام والقعود والركوع والسجود وغير ذلك وربما يدخل في هذا القسم الزكوات ومقادير الأنصبة والأوقاص .

وقد قيل أيضاً : إنه لا مجال للقياس في الأحداث وتفصيلها والوضوء وتفصيله ، بل يُتَّبَعُ محض النص .

وقد قيل : إن الوضوء معقول (المعنى)^(٢) فإنه مشعر بالتنظيف والتنقية .

وقيل : إن الصلاة يعقل منها الخشوع والاستكانة والابتهاال للمعبود .

(١) في (ف) « أبدأ »

* بداية (١٢٧ : ب / س)

(٢) سقط من (س)

وأما الشهادة فقد قالوا (إن) ^(١) أصلها معقول المعنى ، وهو الثقة وحصول غلبة الظن ، والمقصود من مزيد العدد زيادة الثقة . ومما * يعقل في الشهادة أيضاً : أن شهادة النساء لا تقبل ؛ لما غلب عليهن من الذهول والغفلة ونقصان العقل ، فأصول هذه المعانى (معلومة) ، ^(٢) ولكن لاسبيل إلى طرد التعليل فى التفصيلات .

وأما ^(٣) أصل عقود المعاملات فمعقوله ^(٤) المعنى ، إلا أن الشرع أثبت فيها أنواعاً من التعبدات يلزم اتباعها ، ولا يجوز تجاوزها وتعديها* ولهذا نقول : من اشترى شاة من قطيع من الغنم على أنه بالخيار يأخذ أيها شاء ، والبائع بالخيار يعطى أيها شاء ، لا يجوز (هذا العقد) ، ^(٥) وإن كنا لانعقل فيه معنى فاسداً . وبهذا يتبين أن المعنى الذى اعتمده أصحاب أبى حنيفة فى أن الجهالة إنما تفسد العقد ^(٦) لأنها مؤدية إلى المنازعة باطل فإن هذه الجهالة لا تؤدى إلى هذا ، ومع ذلك ^(٧) لم يجز العقد . وكذلك إذا قال : بعثك عبدى بمبايع به فلان أمس ، وكانا جاهلين بمبلغ الثمن ، فإنه يكون باطلاً .

(١) سقط من (ف)

* بداية (٨٥ / جـ)

(٢) سقط من (س)

(٣) فى (س) « ولنا »

(٤) فى جميع النسخ « معقولة » بدون الفاء

* بداية (٢٠٣ / أ ف)

(٥) سقط من (ف)

(٦) فى (س) و (ف) « العقل » باللام .

(٧) فى (ف) « هذا »

وكذلك إذا قال : بعثك هذا الثوب بزنة هذه السنجة ^(١) ، وأشار إلى سنجة مجهولة القدر ، بطل البيع ، ^(٢) ولا منازعة في مثل هذا العقد .

وللشارع تعبدات يلزم اتباعها في المعاملات ، كما يلزم في العبادات فلا تسقط تلك التعبدات (بإسقاط العباد) ^(٣) ذلك ، وإن ^(٤) كانت المعاملات أصلها جارياً في حقوق العباد ؛ لأن المعاملات وإن كانت من حقوق العباد ، لكن يلزمهم اتباع الأوامر فيها ؛ لأن الله تعالى أعلم بمصالحهم ؛ ولأن ^(٥) أوامره كلها من حدود الدين ، ولا يجوز الإخلال بها بوجه ما ، (وأين وجدت) ^(٦) الأوامر والتكليفات صارت حدود الدين وكانت متبعة ، لا يجوز تركها (بحال) ^(٧) .

ومن جنس ما ذكرنا ^(٨) التذكية ؛ فإن الذبح معقول المعنى لما فيه من تطيب اللحم ، (وتمييز الخبيث من الطيب ، وإزالة الخبث عن المحل) ^(٩) ، ثم اختص بذابح مخصوص ومحل مخصوص تعبداً . وكذا التوضيحية

(١) السَّنْجَة : سَنْجَة الميزان اسم معرَّب والجمع سَنَجَات ، مثل سجدة وسجدات وسَنَجٌ أيضاً ، مثل قَصْعة وقَصْع . المصباح المنير ص ٣٩٥ .

(٢) في (جـ) و (س) « العقد »

(٣) سقط من (س)

(٤) في (ف) « فإن »

(٥) في (ف) « لأن » بدون الواو .

(٦) في (س) « وأين وجوب » ، وفي (ف) « وإن وجدت »

(٧) سقط من (ف)

(٨) في (س) « تركنا »

(٩) في (ف) « وإزالة الخبث من الطيب ورفع الخبث من المحل »

اختصت بأجناسٍ مخصوصةٍ ووقتٍ مخصوص .
والتفريعات على ماقلناه فى المسائل تكثر ، وقد ذكر الاصحاب
أمثلتها فى الخلافات ، وربما يأتى بعض ذلك من بعد .
وأما المسائل التى وعدنا بذكرها ^(١) ، فنبتدئ بمسألة العلة إذا كانت
غير متعدية .

(١) فى جميع النسخ « ذكرها » بدون الباء .

مسألة

[فى العلة القاصرة]^(١)

يجوز تعليل الأصل بعلة لا تتعداه عندنا ، وتكون * علة صحيحة^(٢) .

وقال أصحاب أبى حنيفة هى باطلة . وقد ذهب إليه بعض أصحابنا . وبين المتكلمين فى ذلك خلاف ، فذهب أبو عبدالله البصرى إلى إبطالها . وأما عبدالجبار بن أحمد وحزبه فصحبوها^(٣) .

واستدل من قال ببطلانها : وذلك^(٤) لأن هذا تعليل غير مفيد فيكون باطلاً ، وإنما قلنا غير مفيد ، لأن فائدة التعليل ليس إلا التعدية فإن حكم الأصل ثابت بالنص ، فصار تعليل الأصل بحكم الأصل

(١) ما بين المعقوفين زيادة من عمل المحقق .

* بداية (٨٦/ج)

(٢) انظر المذاهب فى العلة القاصرة وأدلتها فى : شرح اللمع للشيرازي ج٢ ص ٨٤١ البرهان ج٢ ص ١٠٨١ - ١٠٨٨ واحكام الآمدى ج٣ ص ٢٠٠ والمستصفى ج٣ ص ٧٣١ والمعتمد ج٢ ص ١٠٨ والمحصل ٢/٢/٤٢٣ واصول السرخى ج٢ ص ١٥٨ وكشف الأسرار ٣/٣٨٩ وتيسير التحرير ج٤ ص ٥ والعدة ج٤ ص ١٣٧٩ والتمهيد ج٤ ص ٦١ . ومحل النزاع هو العلة المستنبطة ، وقد أشار إليه المصنف أثناء استدلاله للمذهب الذى يرجحه ، وهو صحة التعليل بها انظر ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٣) فى (ف) « يصحبونها »

(٤) هكذا فى جميع النسخ .

مستغنى عنه بالنص ، فلافائدة للتعليل فى الأصل ، ولا فرع له حتى تظهر فائدته فيه ، فثبت أن هذا تعليل غير مفيد ، ومالافائدة فيه يكون عبثاً والعبث حرام . يدل عليه أن مالافائدة فيه لايجوز أن ينصب الله عليه أمانة ، فإذا كانت العلة قاصرة علمنا أن الله تعالى لم ينصب عليها أمانة ومالا أمانة عليه لايجوز أن يكون علة . هذا حجة أبى عبدالله البصري .

وقد قال أيضاً : إن العلة الشرعية أمانة ، والأمانة^(١) كالدلالة فى أنها كاشفة عن شئ ، ولايتصور دلالة و(لا)^(٢) أمانة لا^(٣) تكشف^(٤) عن شئ ، والعلل^(٥) تكشف عن الأحكام . والعلة القاصرة لا تكشف عن * حكم فى أصل ولا فى فرع ، فلم تكن أمانة ولادلالة^(٦) .

واحتج أبو زيد فى هذه المسألة^(٧) : بأن التعليل إنما يصار إليه ليكون حجة زائدة بعد النص ، وحجج الله تعالى إنما تكون حججاً لإيجاب العلم ، أو لإيجاب العمل ، (والتعليل بالرأى لا يكون موجباً علماً وإنما صير إليه لفائدة العمل)^(٨) ، فإذا لم تتعد لم تغد عملاً^(٩) (فيما لم

(١) فى (جـ) و(س) «والامارات» ، وفى (ف) «ولاأمانة»

(٢) سقط من (جـ) و(س)

(٣) فى (س) «إلا»

(٤) فى (جـ) و(س) «تتكشف»

(٥) فى (ف) «والتعليل»

* بداية (٢٠٣: ب/ ف)

(٦) فى (جـ) و(س) «علة» وانظر هذا الاستدلال فى المعتمدة جـ ٢ ص ٨٠١

(٧) انظر تقويم الأدلة جـ ١ ص ٣٦٧-٣٦٩ .

(٨) مابين القوسين سقط من (س)

(٩) فى (ف) «علماً»

يتناوله النص (^(١)) ولافيما تناوله النص ؛ أما فيما لم ^(٢) يتناوله النص فلائنه لافرع له ، وأما فيما تناوله النص ؛ فلأن النص فوق التعليل ، وإذا ثبت بالنص لم يثبت بالتعليل .

فإن قلتم ثبت بالنص والعلة جميعاً . لم * يصح ، لأن التعليل لا يصح لتغيير حكم النص ، فكيف يصح لإبطاله ! وهذا الذى قلتم يتضمن إبطال حكم النص ؛ لأن الحكم كان ثابتاً بالنص على الاستقلال ^(٣) ، فبطل ثبوته على هذا الوجه ، حيث صار ثابتاً به وبغيره .

قالوا : وإن ^(٤) لم يتضمن الإبطال فلا بد أنه يتضمن التغيير ولا يجوز تغيير حكم النص المعلول بعلمته ^(٥) ، وإذا لم يتغير بقى الأول بعينه ، وهو ثبوت الحكم بالنص ، وقصره عليه .

قال : وهذه الفائدة حاصلة متى * لم يعلل النص ، وعلق الحكم بعينه . ولأن ^(٦) هذا التعليل لا يوجب الحصر ؛ لأن تعليل النص بعلة خاصة لا يمنع التعليل بأخرى (عامة ، كما يجوز التعليل بعلمتين متعدتين ، ^(٧) إحداهما أكثر تعدياً من الأخرى) ^(٨) .

(١) فى (س) « فيها ولم يتناوله النص »

(٢) فى (ج) و(س) « لا »

* بداية (١٢٨ : أ / س)

(٣) فى (س) « الاستدلال »

(٤) فى (ف) « وإذا »

(٥) فى (ج) و(س) « بغلبة الظن »

* بداية (٨٧ / ج)

(٦) فى (س) « وإن » بدون اللام .

(٧) « متعدتين » سقط من (ف)

(٨) « مابين القوسين سقط من (س) »

يدل عليه : أن عدم العلة لا يوجب عدم حكمها ، على ماسنين ، فإذا لم توجب (العدم لم توجب) ^(١) قصر الحكم على النص .
قالوا : ولا يجوز أن يقال : (إن) ^(٢) فائدته معرفة الحكمة من المشروع . لأن معرفة الحكمة لاتفيد عملا ، وقد بينا أن التعليل للعمل .
ولأن الحكمة لاتكون سبب الحكم ^(٣) .
وأما حجتنا فنقول ^(٤) : إن الدليل الذى دل على صحة التعليل ^(٥) لم يخص موضعاً دون موضع ، والأصل أن كلما ^(٦) يمكن تعليله صح تعليله .

ولأن الدليل (قد) ^(٧) قام على العلة ، والتعدى ثانى ^(٨) صحة العلة لأن صحة العلة بدليلها ، وقد وجد الدليل من التأثير على ماعرف فى مسألة تعليل الربا فى الدراهم والدنانير بالثمانية ، وهذا لأن (هذه) ^(٩) المسألة مصورة فى علة تكون على هذا الوجه . وقد عبر بعضهم ^(١٠) عن هذا ، وقال : العلة مستجمعة لشرائطها إخاله ومناسبة

(١) مابين القوسين سقط من (ف)

(٢) سقط من (ف)

(٣) إلى هنا ينتهى ماحكاه عن أبى زيد الدبوسي بتصرف فى هذه المسألة

(٤) فى جميع النسخ « نقول » بدون الفاء

(٥) فى (ف) « العلة » بدل « التعليل »

(٦) فى (ف) « أنما » بدل « أن كلما »

(٧) سقط من (ف)

(٨) فى (س) « يأتي »

(٩) سقط من (ف)

(١٠) هوامام الحرمين كما فى البرهان ٢ / ١٠٨١

وسلامة عن الاعتراضات ومعارضات^(١) النصوص ، وهى على مساق
العلل الصحيحة ، وليس فيها إلا اقتصارها وانحصارها على محل النص
وحقيقة هذا تؤول إلى أن النص يوافق^(٢) مضمون العلة ويطابقها^(٣)
وهذا بأن يؤكد العلة ويشهد على صحتها أولى من أن يدل على
فسادها^(٤) .

وقد استدل عبد الجبار فى هذه المسألة^(٥) ، وقال : إن العلة
(الشرعية)^(٦) إذا دلت عليها الأمانة غلب على ظننا وجه المصلحة وإن لم
تتعد ؛ لأن وجوه المصالح^(٧) قد تخص نوعاً واحداً ، وقد تتعداه ، كما
نقول فى أوجه القبح والحسن كلها . يدل عليه : أن حقيقة كلام الخصم
هو أن صحة العلة موقوفة على أن (يختار الناس الخلاف *)^(٨) فى الفرع
حتى يتعدى إليه فيعمل ، وهذا أمر مستشنع مستقبح .

فأما دلائلهم فمجموع كلامهم يؤول إلى أن هذا التعليل لا يفيد .
قلنا : نقول أولاً - إن المستنبط للعلة طالب لها ، وهو فى حال

(١) فى (ف) « فى معارضات »

(٢) فى (جـ) و (س) « وافق »

(٣) فى (س) « ومعانيها »

(٤) إلى هنا انتهى ما حكاه عن إمام الحرمين - بتصرف - فى هذا الموضع .

(٥) ذكر أبو الحسين البصرى فى المعتمد جـ ٢ ص ٨٠٢ هـ هذا الدليل ولم ينسبه إلى شخص

بعينه

(٦) سقط من (ف)

(٧) فى (ف) « المصلحة »

* بداية (٢٠٤ : ١ / ف)

(٨) فى (ف) « يجتاز الانسان إلى الخلاف » والمثبت موافق لما فى المعتمد جـ ٢ ص ٨٠٢ .

الاستنباط لا يدري ماعلة الحكم ، وهل هي متعددة أولاً ؟ حتى يقال له لا تتكلف هذا البحث ^(١) والطلب ، وإنما يعلم أن العلة التي يبحث عنها لا تتعدى بعد استيفاء* الطلب .

ونقول أيضاً : أجمعنا على أن النص لو ورد بمثل هذه العلة تكون صحيحة ، ولوجاز أن يكون الطلب لها عبثاً لأنها ليست بطريق إلى الحكم لافي أصل ولا في فرع لكان النص عليها عبثاً .
وقوله : إن النص يغني عن القياس .

قلنا : وقوع الغنى عن الشيء لا يفسده ، ألا ترى (أنه قد يستغنى) ^(٢) بالقرآن في بعض الأحكام عن أخبار الآحاد وعن القياس ولا يوجب ذلك فسادهما ^(٤) .

فإن قيل : خبر الواحد يمكن أن يكون طريقاً إلى الحكم الذي دل عليه القرآن . ولا يمكن أن تكون العلة القاصرة طريقاً إلى حكم ^(٥) أصلاً .
قلنا : إنما تكلمنا بهذا على قولكم : إن النص مغني عن التعليل فيفسد ، وهذا الكلام الذي ذكرتم الآن ^(٦) هو الرجوع إلى ما قلتم : إنه غير مفيد . وقد أجبتنا عن هذا .

(١) في (س) « التجوز » بدل « البحث »

* بداية (٨٨ / ج)

(٢) سقط من (ف)

(٣) في (ج) و (س) « أنا قد نستغنى »

(٤) في (ج) و (س) « فسادها »

(٥) في (ف) « الحكم »

(٦) في (س) « لأنه »

(ونجيب) ^(١) بجواب آخر : وهو أن العلم ^(٢) بعلة الحكم فائدة
لأننا إذا علمنا ذلك أوظننا صرنا ^(٣) عالمين أو ظانين بمالم نكن عالمين به
مما تتشوف النفس إلى معرفته ، ولا يمتنع أن يكون لنا في ظن ذلك مصلحة .
وفائدة أخرى : وهى أن نمتنع من قياس فرع على هذا الأصل .

وقولهم : إن هذا يوجد بمجرد النص .
قلنا : لا ؛ وذلك لأن مجرد النص لا يمنع ^(٤) من القياس عليه ، لأنه
يجوز أن يعلل بوصف آخر يتعدى ^(٥) ، فيقاس به فرع من الفروع عليه ،
فإذا علمنا أن ما لا يتعدى هو العلة - لأن الدليل دل عليه رفضنا ماعدا ذلك
الوصف ، فلم نقس على ذلك الأصل شيئاً (أصلاً) ^(٦) .

وأما قولهم : إن عدم العلة لا يوجب عدم حكمها .
قلنا : هذا لا يرد على ما قلنا ؛ لأن صورة الخلاف فى تعليل الدراهم
والدنانير بالثمانية ، (وإذا عللنا بالثمانية) ^(٧) ولم يكن له فرع فلا بد أن
ينحصر الحكم فى محل النص ، ولا يجرى فى غيره ، فيفيد التعليل على
ما سبق .

وأما قولهم : إن العلة لابد أن تكون كاشفة عن شىء .

(١) سقط من (ج) و (س)

(٢) فى (ف) « اللغة »

(٣) فى (ج) و (س) « فصرنا »

(٤) فى (ف) « يمتنع »

(٥) فى (ف) « متعدى »

(٦) سقط من (ف)

(٧) سقط من (ج) و (س)

قلنا : يبطل ^(١) بالعلة المنصوصة إذا كانت قاصرة ، تكون علة صحيحة ، ولا تكشف عن شيء ، وعلى أن قولهم : إن شرط صحة العلة أن تكون كاشفة عن شيء .

(قلنا) ^(٢) : إن عنيتم أنها تكشف عن الحكم فهو نفس الخلاف وإن قلتم : تكشف عن معنى الحكم وحكمته ^(٣) فقد كشفت ، ويجوز أن يتعلق به مصلحة .

وأما قولهم : إن العلة دليلٌ عامِلٌ* ، فلا بد له من عمل .

قلنا : هذا هو الكلام الأول ، وهو أن هذا تعليلٌ* غير مفيد . وعلى أنا قد بينا فائدة هذا التعليل ، وإذا ثبتت فائدته ثبت عمله ، ويجوز أن يقال : إن الحكم ثبت بالنص والعلة جميعاً .

وقولهم : إن هذا تغيير حكم النص .

قلنا* : ليس فيه تغيير أصلاً ؛ لأن الحكم على ما سبق من غير تغيير

وتبديل .

وقولهم : إنه لا يضاف إلى النص .

قلنا : يضاف ، فيقال : النص مفيد لهذا الحكم ، والعلة مفيدة له . ويجوز أن يتوالا دليلان على حكم واحد ولا تغيير ؛ لأن النص يدل (على

(١) في (ف) «يبطله»

(٢) سقط من (ج) و(س)

(٣) في (ف) «وعلته»

* بداية (١٢٨ : ب/س)

* بداية (٨٩ / ج)

* بداية (٢٠٤ : ب/ف)

تعلق^(١) الحكم بالنص ، ولا يدل على (عدم)^(٢) تعلقه بدليل آخر .
وهذا كالحكم يثبت بالكتاب وبخبر الواحد ، فإنه يجوز ، ولا يقال : إن
ثبوته بخبر الواحد يغير^(٣) حكم الكتاب ، بل لا يعرف تغيير^(٤) بهذا .

مسألة

[في القياس على أصل ورد مخالفاً لسائر الأصول]^(٥)

يجوز القياس على أصل يخالف في نفسه الأصول ،^(٦) بعد أن
يكون ذلك (الأصل)^(٧) ورد به الشرع ، ودل عليه الدليل .
والمحكى عن أصحاب أبي حنيفة أنهم لم يجوزوا هذا القياس .
وقد ذكر الكرخي ومنع من جوازه إلا بإحدى خلال [ثلاث]^(٨)

(١) في (ف) « على ما يعلق »

(٢) سقط من (ج) و (س)

(٣) في (س) « تغيير »

(٤) في (ف) « تغير »

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من عمل المحقق .

(٦) انظر المستصفى ج٣ ص ٦٧٥-٦٨٤ وفيه تفصيل وتحرير حسن جداً ، وإحكام
الآمدي ج٣ ص ١٨٠ ، والابهاج للسبكي ج٣ ص ١٥٩-١٦١ ، والعدة
ج٣ ص ١٣٩٧ ، وأصول السرخسي ج٢ ص ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣

(٧) سقط من (ج) و (س)

(٨) في جميع النسخ « ثلاثة » وانظر مذهب الكرخي في كشف الاسرار ج٣ ص ٥٦٢
والإبهاج ج٣ ص ١٥٩ ، والمعتمد ج٢ ص ٧٩١

إحداها^(١) - أن يكون ماورد^(٢) بخلاف الأصول قد نُص على علته ، نحو ما روى عن النبي ﷺ أنه علل طهارة سؤر الهرة «إنها من الطوافين عليكم والطوافات» .

وقال : إن^(٣) النص على العلة كالتصريح بوجوب القياس عليه^(٤) .
[والثانية]^(٥) أن تكون الأمة مجمعة على تعليل ماورد به الخبر وإن اختلفوا في علته .

[والثالثة]^(٦) : أن يكون الحكم الذى ورد به الخبر موافقاً للقياس على بعض الأصول ، وإن كان مخالفاً للقياس على (أصول أخرى)^(٧) كالخبر الواحد بالتحالف فى المتبايعين إذا [اختلفا]^(٨) فإنه يخالف قياس الأصول ، ويقاس عليه الإجازات ؛ لأنه يوافق بعض الأصول وهو أن ما يملك على الغير فالقول قوله فيه فى أنه (فى)^(٩) أى شئ ملك عليه .
(و)^(١٠) قالوا : إذا كان فى الشرع أصل يبيح القياس وأصل يحظره

(١) فى (جـ) و (ف) «احديها» وفى (س) «احدها»

(٢) فى (جـ) و (س) زيادة «به»

(٣) فى (جـ) و (س) «لان»

(٤) فى (ف) «عنه»

(٥) فى جميع النسخ «والثانى»

(٦) فى جميع النسخ «والثالث»

(٧) فى (ف) «بعض الأصول» بدل «أصول أخرى»

(٨) فى (جـ) و (ف) «تبايعا» وفى (س) «تبايعامعاً» . وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما فى المعتمد جـ ٢ ص ٧٩١ ، وكلام المصنف موجود فيه بنصه تقريباً .

(٩) سقط من (ف)

(١٠) الواو سقط من (س)

وكان الأصل جواز القياس وجب القياس .
وقالوا أيضاً : يجوز القياس على الأصل المخصوص إذا كان لم يفصل
أحد بينه وبين المخصوص ، فيكون حكمه على ماخص من جملة القياس .
مثل جماع الناسى وأكل الناسى .

وقال محمد بن شجاع الثلجى ^(١) من أصحابهم : إذا كان الخبر
الوارد ^(٢) بخلافه قياس الأصول غير * مقطوع به لم يجوز القياس عليه . ^(٣)
اقتضى قوله هذا أنه إذا كان الخبر مقطوعاً به جاز القياس عليه .
وقد قال أصحاب أبى حنيفة : إن مثال الذى يمنع من القياس عليه
انتقاض الرضوء بالهقهة فى الصلاة ، وجواز التوضئ بنبيذ التمر ، وجواز
البناء ^(٤) على الصلاة فيما إذا سبقه الحدث .

وذكروا أمثلة سوى هذا ^(٥) ، وذهبوا فى تصحيح ماصاروا إليه إلى
(أن) ^(٦) إثبات الشيء لا يصح مع وجود ماينافيه ، (فإذا كان كذلك كان
القياس مانعاً مماورد به الأثر فلم يجوز استعمال القياس فيه ؛ لأنه يكون
استعمالاً للقياس مع وجود ماينافيه) ^(٧) بيينة أنه إذا جاز القياس على هذا

(١) فى (ج) و (س) « البلخى » بالوحدة التحتية والخاء . والصحيح ما أثبتناه من

(ف) وقد سبقت ترجمته

(٢) فى (ف) « الواحد »

* بداية (٩٠ / ج)

(٣) انظر كشف الأسرار ج ٣ ص ٥٦٢ ، والمعتمد ج ٢ ص ٧٩١

(٤) فى (ف) « النبات »

(٥) انظر اصول السرخسى ج ٢ ص ١٥٣ ، ١٥٥ وكشف الأسرار ج ٣ ص ٥٥٨

(٦) سقط من (ف)

(٧) ما بين القوسين سقط من (ف)

الأصل لم يكن فرق بين هذا الأصل وبين سائر الأصول ، فكان يخرج حينئذ من كونه مخصوصاً من جملة القياس .

قالوا: وليس كما إذا ورد النص معللاً ؛ لأنه إذا كان معللاً يصير كل ما وجدت فيه تلك العلة كالمنصوص عليه ، وكأن النبي ﷺ قد أمرنا أن نقيس عليه كل ما شاركه في العلة ، فصار نصه عليه من قياس الأصول .

(قالوا وكذلك إذا حصل ^(١) إجماع القائسين على جواز القياس عليه يكون إجماعهم أولى من قياس الأصول) ^(٢)

وكذلك إذا كان شيئاً لا يفصل أحد بينه وبين المخصوص ، فإن الحكم* في أحدهما يكون حكماً في الآخر.

واحتج أبو بكر الرازي ^(٣) لهم ، وقال : إن القياس لما ثبت وجوب القول به ^(٤) وجب أن يكون حكمه ثابتاً في جميع الأحوال حتى يخصه دليل ، فيسقط ^(٥) حينئذ حكم القياس في الموضع المخصوص ويبقى حكمه فيما عدا المخصوص على ما كان عليه . وهذا معنى قول فقهاءهم إن القياس على الأصل المخصوص من القياس لا ينفك (عن قياس يعارضه ، وذلك قياس الأصل ، والقياس إذا لم ينفك) ^(٦) عن أصل يعارضه

(١) « حصل » سقط من (س)

(٢) ما بين القوسين سقط من (ف)

* بداية (٢٠٥: أ/ف)

(٣) سبقت ترجمته ج ١ ص ١٥٥

(٤) في (ف) « وجب القول به »

(٥) في (ف) « يسقط » بدون الفاء وفي (ج) و (س) « فسقط » وما أثبتناه يتضح المعنى ، ويستقيم الكلام .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ف)

يكون ساقطاً ؛ لأن من شرطه انفكاكه عن المعارض ؛ لأن معارضة الدليل بالدليل ^(١) (توجب التوقف في العمل) ^(٢)

قال أبو زيد في هذه المسألة : حكم النص إذا ثبت على وجه يرده القياس الشرعي لكنه ^(٣) ترك بمعارضة ^(٤) النص إياه ومجيئه ^(٥) بخلافه لم يجز إثبات ذلك الحكم في فرع بالقياس عليه ؛ لأن القياس جاء نافياً لهذا الحكم ، فلم يجز إثباته ، كالنص إذا جاء نافياً (لحكم) ^(٦) لم يجز إثباته به ^(٧) .

وأما دليلنا : فهو أن ماورد به الخبر أصل ، يجب العمل به ، فجاز أن يستنبط منه معنى ويقاس عليه ، دليله إذا لم يكن مخالفاً للأصول .
والمعتمد أن ماورد به الخبر صار أصلاً بنفسه ^(٨) فالقياس * عليه (يكون) ^(٩) كالقياس على سائر الأصول . فقد تعارض قياسان ، قياس على هذا الأصل ، وقياس على سائر الأصول ، فكما يجوز أحدهما ، يجوز

(١) كلمه « بالدليل » ساقطة من (س)

(٢) ما بين القوسين في (ف) « موجبة لوقفه عن العمل » وانظر استدلالهم في كشف الأسرار ج٣ ص ٥٦٢

(٣) في (ج) و (س) « إليه » بدل « لكنه »

(٤) في (ج) و (س) « معارضة » بدل « بمعارضة »

(٥) في (ج) و (س) « ويجب » بدل « ومجيئه »

(٦) سقط من (ج) و (س)

(٧) انظر كلام أبي زيد في تقويم الأدلة ج١ ص ٢٦٢

(٨) في (ج) و (س) « في نفسه »

* بداية (١٢٩: أ/س)

(٩) سقط من (ج) و (س)

(الأخر)^(١) ثم على المجتهد أن يرجح أحد القياسين على صاحبه ، ويجوز أن يرجح القياس على سائر الأصول على القياس (على)^(٢) هذا الأصل إذا كان هذا الأصل ثبت^(٣) لا بدليل مقطوع به ؛ لأن القياس على ما طريقه (يفيد العلم أولى من القياس على ما طريقه^(٤) يفيد^(٥)) الظن . فأما إذا كان هذا الأصل [ثبت بدليل مقطوع به^(٦) فقد صح القياس عليه ولا ترجيح بما قلنا؛ لأن الكل ثبت بدليل يفيد العلم ، فنطلب (الترجيح بدليل آخر ؛ وهذا لأن أصول^(٧) الشرع كلها سمعية ، فعلى هذا لافرق بين هذا)^(٨) الأصل وبين سائر الأصول ، ويكون القياس على الكل واحدا^(٩) .

وقد قال الشافعي رحمة الله عليه في بعض كتبه ملزماً إليهم على هذا الأصل الذي ذكره ، وهو أن المعدول عن^(١٠) القياس لا يقاس عليه غيره . قال : قد زعمتم أن القهقهة في الصلاة تنقض الوضوء ، واعتقدتم أن هذا معدول به عن القياس ، ثم زعمتم أنها تبطل

(١) سقط من (جـ) و (س)

(٢) سقط من (جـ) و (س)

(٣) في (س) «يثبت»

(٤) «طريقه» سقط من (ف)

(٥) ما بين القوسين سقط من (س)

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من المحقق ليستقيم الكلام ، ويصح المعنى . والظاهر أنه سقط سهواً من النساخ .

(٧) «أصول» سقط من (جـ)

(٨) ما بين القوسين سقط من (س)

(٩) في جميع النسخ «واحد» وانظر هذا الاستدلال في المعتمد جـ ٢ ص ٧٩٢

(١٠) في (جـ) و (س) «من»

صلاة (ذات) ^(١) ركوع وسجود، ولا تبطل صلاة الجنازة. ولا ينقذ لكم فرق معنوى، ولكنكم اعتمدتم قصة ^(٢) جرت فى صلاة من الصلوات الخمس ^(٣)، ورأيتم أن تقتصروا على مورد النص، ثم قلتم: إن القهقهة تبطل صلاة النفل، وإن لم تجر القصة فى النفل، فليت شعرى ما الذى ^(٤) عنّ لكم فى التخصيص من وجه والإلحاق من وجه ^(٥).

وقال أيضاً فى مساق هذا الكلام: اعتمدتم فى التوضئ (بنيذ التمر على الخبر، وقد جرى الخبر فى الوضوء، فما اعتبرتم الغسل به، ولم تعتبروا الغسل بنيذ الزبيب بنيذ التمر مع اشتمال كلام رسول الله ﷺ) ^(٦) - لوصح الحديث - على التنبيه (على ذلك) ^(٧)، فإنه عليه السلام قال «ثمره طيبة، وماء طهور» ^(٨) ^(٩) وهذا فى الزبيب يوجد فيقال: زبيب طيب، (وماء طهور) ^(١٠).

(١) سقط من (ج) و (س)

(٢) فى (ج) و (س) «فى قصة»

(٣) يشير بذلك إلى حديث «من كان منكم قهقه فليعد الوضوء والصلاة...» وله روايات كثيرة مضطربة مرسله ومسندة تعقبها الحافظ ابن حجر فى كتاب «الدراية فى تخريج أحاديث الهداية ج ١ / ٣٤-٣٧ وانظر نصب الراية ج ١ ص ٤٨.

(٤) فى (ج) و (س) «وما»

(٥) حكى ذلك بنصه تقريباً إمام الحرمين فى البرهان ٢ / ٨٩٧

(٦) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٧) ساقطة من (ج)، وفى (س) مصححة فى الهامش بلفظ «عليه»

(٨) انظر البرهان ٢ / ٨٩٨، ٨٩٩.

(٩) هذا جزء من حديث ابن مسعود ليلة الجن. رواه أبو داود والترمذى فى سننهما، والإمام أحمد. وهو ضعيف.

(١٠) ما بين القوسين سقط من (ج) و (س)

وقد قال (بعضهم)^(١) محتجاً لنا في هذه المسألة : إنه إذا كان * عموم (الكتاب)^(٢) لا يمنع من قياس (يستعمل)^(٣) في تخصيصٍ ، فإن يكون القياس على العموم (لا يمنع من القياس على أصل آخر)^(٤) مخالف للعموم أولى ؛ لأن العموم^(٥) أقوى من القياس عليه ، فإذا كان العموم نفسه لا يمنع من قياس على * أصلٍ - وإن أدى إلى تخصيصه - فوجود القياس على ما ثبت بالعموم أو بأصلٍ من الأصول كيف يمنع من القياس على أصل آخر وإن أدى إلى تخصيص الأصول ! .

أما الجواب عن دلائلهم :

فقولهم : إنه إثبات الشيء مع وجود ما ينافيه .

(قلنا)^(٦) : ولم ؟

قالوا : لأن القياس على الأصول يمانع القياس على ماورد بخلاف الأصول .

قلنا : (هلاً)^(٧) كان القياس على ماورد (على خلاف

(١) سقط من (ج) و(س) ولعله يقصد «بعضهم» أبي إسحاق الشيرازي ، فقد استدل في التبصرة ص ٤٤٨ بقريب من هذا الاستدلال

* بداية (٩٢ / جـ)

(٢) سقط من (ج) و(س)

(٣) سقط من (ف)

(٤) كلمة آخر ساقطة من (ف)

(٥) ما بين القوسين سقط من (س)

* بداية (٢٠٥ : ب / ف)

(٦) سقط من (ج) و(س)

(٧) سقط من (ج) و(س)

الأصول^(١) يمانع القياس على الأصول؟

قالوا: إذا كان القياس على ما يخالف الأصول يمتنع أن يدل أمانة على علة الحكم .

قلنا : هذه^(٢) دعوى لاديل عليها ، وإذا جاز أن يدل على علة هذا (القياس)^(٣) النص ، جاز أن يدل عليه دلالة غير^(٤) النص .

فإن قيل : ماورد بخلاف قياس الأصول (وإن كان ورد بطريق يفيد العلم ، وصار أصلاً ، لكن لا يجوز أن يكون في القوة مثل القياس على سائر الأصول .

قلنا : وهذا دعوى أيضاً ، وما أنكرتم أن يكون الخبر الوارد بخلاف قياس الأصول^(٥) قد غير^(٦) الحكم عما كان عليه من قبل ؛ لأنه لما كان ثبت بطريق معلوم صار أصلاً في نفسه ، فلا يمتنع أن يقع التنبيه على علته^(٧) (ويكون التنبيه على علته)^(٨) أقوى من التنبيه على علة مطلوبة في^(٩) سائر الأصول .

ثم يقال لهم : أليس قد جاز أن يدل عليها النص ، وهو أقوى

(١) في (جـ) و (س) « بخلاف قياس الأصول »

(٢) في (جـ) و (س) « هذا »

(٣) سقط من (س)

(٤) في (س) « بخير »

(٥) ما بين القوسين من قوله « وإن كان » إلى قوله « الأصول » سقط من (س)

(٦) في (ف) « عزب »

(٧) في (ف) « علة »

(٨) ما بين القوسين سقط من (جـ)

(٩) في (ف) « من »

وأظهر من علة الأصول؟^(١) فلم لا يجوز أن يدل عليها دليل آخر ويكون أقوى من دليل علة الأصول؟

وأما قولهم: إن القياس (إذا كان دليل الله، وجب أن يثبت حكمه في جميع الأحوال حتى يخصه دليل).

قلنا: إذا كان القياس دليل الله عز وجل، فالقياس الذي وجد على الأصل المخصوص قياساً أيضاً، فوجب أن يكون دليل الله تعالى. فإن رجعوا وقالوا: إن القياس على سائر الأصول يمنع من هذا القياس.

فقد أجبنا عن هذا، وقلنا: إنه^(٢) ليس هذا القول بأولى من قول من يقول: إن القياس على هذا الأصل يمنع من القياس على سائر الأصول. وقولهم: إن القياس^(٣) على الأصل المخصوص، لا ينفك عن أصل^(٤) يعارضه.

قلنا: هذا قول المتفكّه الذين* لا تميز لهم، فليس لهم من الدرك^(٥) ما يعرفون به الصحيح من السقيم، ويميزون به الخبيث من الطيب؛ وإلا فوجود المعارض لا يمنع صحة القياس. لكن يقال للمستدل:

(١) في (ج) و(س) «النص»

(٢) في (ج) «إن»

(٣) ما بين القوسين من قوله «إذا كان دليل الله» إلى قوله «إن القياس» سقط من (س)

(٤) في (ج) و(س) «قياس»

* بداية (٩٣/ج)

(٥) في (س) «الاراك»

والدرك بفتح الحاء، وقد تُسَكَّنَ الراء: هو اسم من «أدركت الشيء» إذا طَلَبْتَهُ فلحقته، وهو لحوق معنوى. انظر المصباح ص ٢٦١.

صر إلى الترجيح ، وإلى تقديم إحدى العلتين على الأخرى بنوع دليل .
وأما الذى قاله أبو زيد فليس بشيء ؛ لأن القياس على سائر الأصول
ليس يمنع من القياس على هذا الأصل ، لكن يعارضه ، ثم لا بد من طلب
الترجيح - على ماسبق - وليس إثبات هذا الفرع بالقياس إثبات شيء
بالقياس يمنعه القياس ، بل الدليل الذى دل على كون القياس صحيحاً
مُطلقاً لهذا القياس ، مصحح إياه ؛ لأن ذلك الدليل لم يخص أصلاً دون
أصل ولا مانع ، فجاز القياس من غير تخصيص .

وما ينحسم^(١) به القول فى هذه المسألة : أن التعليل قد يمتنع بنص
الشارع على وجوب الاختصار ، وإن * كان لولا النص لأمكن التعليل ، وهو
كقوله تعالى ﴿ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ
الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) وقال عليه السلام « وإنما أحلت لى ساعة من نهار ، ثم
عادت حرمتها كيوم خلق الله السموات والأرض »^(٣)
وقال لأبى بردة بن نيار-^(٤) وقد جاء بجذعٍ من معز - « تجزئك

(١) فى (ج) و(س) « يتحتم » وفى البرهان ٢ / ٩٠١ « نختم » وما ذكره المصنف هنا إلى
قوله « والمتبع فى منعة امتناعه ، وعدم تأتيه » مأخوذ منه بنصه .
* بداية (٢٠٦: أ)

(٢) الآية (٥٠) من سورة الاحزاب

(٣) هذا جزء من حديث أبى شريح العدوى رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ أخرجه
البخارى فى كتاب جزاء الصيد . باب لا يعضد شجر الحرم ج٤ ص ٤١ . ومن حديث
ابن عباس مرفوعاً فى باب لا ينفر صيد الحرم . وباب لا يحل القتال بمكة ج٤ ص ٤٦ .

وأخرجه مسلم من حديث ابن عباس وأبى هريرة وأبى شريح ج٩ ص ١٢٣-١٣٠

(٤) هو الصحابي الجليل هانىئ بن نيار بن عمر الأنصارى ، خال البراء بن عازب رضى الله
عنهما ، شهد مع رسول الله ﷺ بدرأ ومابعدا ، وتوفى سنة ٤٢ هـ .

انظر ترجمته فى الإصابة ج٣ ص ٥٩٦

ولا تجزئ عن أحدٍ بعدك » (١) .

فمهما منعنا نصًّا عن القياس امتنعنا . وكذلك لو فرض إجماع على هذا النحو ، وهو كالاتفاق على أن المريض لا يقصر وإن ساوى المسافر فى الفطر .

فإذا لم يكن منعٌ من هذه الجهات فالمتبع فى جواز القياس إمكانه على الشرائط التى ذكرناها من قبل ، والمتبع فى منعه امتناعه وعدم تأتية . وقد قال الشافعى رضى الله عنه فى بعض * كتبه « ولا يقاس على المخصوص » (٢) ويجوز أن يؤوَّل فيقال : إنه أراد هذا فى الموضع الذى لا يمكن القياس عليه .

والأصل فيما يجوز القياس عليه وما لا يجوز أن ينظر إلى المخصوص ويمتنح ، فإن كان يتعدى (معناه) (٣) قيس (٤) عليه غيره ، كقياس الخنزير على الكلب فى حكم الولوغ ، وقياس خف الحديد والخشب على

(١) أخرجه البخاري فى كتاب الأضاحى ج ١٠ ص ١٢ ، ١٣ ومسلم فى كتاب الأضاحى

ج ١٣ ص ١١٢-١١٥

* بداية (١٢٩ : ب / س)

(٢) فى الرسالة ص ٥٤٥ قال : فما الخبر الذى لا يقاس عليه ؟

قلت : ما كان لله فيه حكم منصوص ، ثم كانت لرسول الله ﷺ سنة تخفيف فى بعض الفرض دون بعض - عمل بالرخصة فيما رخص فيه رسول الله ، دون ماسواها ولم يقس ماسواها عليها ، وهكذا ما كان لرسول الله من حكم عام بشئ ثم سن فيه سنة تفارق حكم العام »

ثم مثَّل بفرض غسل الرجلين فى الوضوء مع مشروعية المسح على الخفين . والنهى عن بيع المزبانة مع الترخيص فى العرايا .

(٣) سقط من (جـ) و(س)

(٤) فى (جـ) و(س) « فليس »

خف الأدم في المسح عليه . وإن لم يوجد في المخصوص وصف^(١) يمكن القياس عليه (لا يقاس عليه) ، كالجنين ، لا يقاس عليه الشخص الملفوف في الثوب ؛ لأنه لا يعرف معنى في الجنين فيقاس* به الملفوف عليه . والله أعلم .

فصل

[ما ثبت به الحكم في الأصل المعلن]^(٢)

واعلم أن الفصل الأخير الذي أشار إليه^(٤) بما مرجوعه إلى مسألة إزالة النجاسة بغير الماء من المائعات ، وهو قوله : إن الأصل إذا علل ثبت الحكم في الفرع بالعلة وفي الأصل بالنص . وقوله : إن الأصل لا يتغير عما كان عليه ، والتعليل لا يتعرض له أصلاً .
فهذا فصل لم أر أحداً من أصحابنا أو رده^(٥) . ويجوز أن نسلم له

(١) في (ف) « وجه »

(٢) ما بين القوسين سقط من (ف)

※ بداية (٩٤ / ج)

(٣) زيادة من عمل المحقق .

(٤) يعني أبا زيد الدبوسي عندما تكلم عن شروط القياس ، وذكر منها الشرط الرابع وهو أن يبقى الحكم في الأصل بعد التعليل على ما كان قبل التعليل . ص ٢٦١ ثم فصله كما في ص ٢٩١ ، ٣٣٥ من التقويم .

(٥) انظر مسألة اشتراط عدم رجوع العلة على أصلها بالتغيير في الاحكام ج ٣ ص ٢٢٦ وأصول السرخسي ج ٢ ص ١٥٠ ، ١٦٥ وكشف الأسرار ج ٣ ص ٥٤٨ ، ٥٥٢ =

ذلك ، ويجوز أن نخالف فيقال : إن التعدية بالعلة لا تتصور إلا بعد ثبوت العلة في الأصل المنصوص عليه وتحققها فيه ، ألا ترى أن الأشياء الستة ^(١) لما عللت لم يكن بد من ثبوت الطعم عندنا والكيل عندكم في الأصل ، ثم تعدية كل واحد على اختلاف المذهبين في الفروع ؟ وأقل ما في العلة أنها أمارات على الأحكام ، فإذا علل الأصل فلا بد أن تصير أماراً عليه ، ثم يتعدى ، فتصير أماراً على الأحكام في الفروع ، وإذا ثبت أن الوجود لا بد منه في الأصل فنقول بعد هذا : يجوز أن يقال (على ما زعموا . ويجوز أن يقال ^(٢)) إن الحكم في الأصل ثبت بالنص للمعنى الذي تناوله التعليل وتصير العلة كالمنصوص عليها . وقد ورد النص في مواضع دالاً على الحكم مع ذكر المعنى ، فأما في الفروع فيكون ثبوته بمحض المعنى ، وهذا جائز وروده ، مستقيم وجهه .

وأما في مسألة إزالة النجاسات فعندنا إنما بطل ^(٣) التعليل ^(٤) (بالإزالة) ^(٥) (في تلك المسألة ؛ لأننا بينا أنه لا بد من وجود العلة في

= وشرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٨٠ ، ٨٢ . ومسألة ثبوت الحكم في الأصل أهو بالنص والعلة أو بالنص فقط في المستصفى ج ٢ ص ٣٤٦ ، والإحكام للآمدى ج ٣ ص ٢٢٨ وتيسير التحرير ج ٣ ص ٢٩٤ ، وشرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ٢٩٣ . وانظر شفاء الغليل ص ٥٣٧ .

(١) يعنى الواردة في حديث عبادة بن الصامت في النهي عن الربا وهى : الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح . وقد سبق تخريجه .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ج) و(س)

(٣) فى (ف) « يعلل »

(٤) فى (س) « التعدية »

(٥) سقط من (ف)

الأصل ثم التعدية ، وإذا عللنا للطهارة بالإزالة فلا شك أن طهارة الحدث تناولها النص ، ولم توجد فيها الإزالة ؛ لأنه لا شيء يزال ، فبطل التعليل* بالإزالة^(١) ، وإذا بطل لم تقبل التعدية .

وقد ذكر بعض أصحابنا^(٢) فصلاً في هذه المسألة ، أعنى^(٣) مسألة النجاسة ، وأودعه أصول الفقه الذى صنفه فقال : الذى ذهب إليه جماهير العلماء - مع التزام القياس والقول به - أن طهارة الحدث ليست بمعقولة المعنى . وذهب أبو حنيفة ومتبعوه إلى أن إزالة النجاسة معقولة المعنى وبنوا على هذا الفرق بين طهارة الحدث إذا تعين الماء وبين إزالة النجاسة فإن الغرض منها رفع عينها ، واستئصال أثرها ، فإذا (رفع ذلك بأى مائع كان)^(٤) وقع موقعه .

قال : واضطرب* متبعوا الشافعى فى ذلك ، فذهب بعض المتأخرين إلى أن طهارة الحدث معقولة المعنى ، والغرض منها النظافة والتنقى عن الادران والأوساخ ، وأوضحوا ذلك بتخييل يبتدره من يكتفى بظواهر الأمور ، فقالوا : الأعضاء الظاهرة ، وهى الوجه واليدان إلى المرفقين والقدمان وبعض الساق فى المهن والتصرفات تبدو وتظهر ، ويصادفها

* بداية (٢٠٦ : ب / ف)

(١) ما بين القوسين من قوله « فى تلك المسألة » إلى قوله « بالإزالة » سقط من (س)

(٢) يعنى به أبى المعالى الجوينى . انظر البرهان ج ٢ ص ٩١١ .

(٣) فى (ج) و (س) « يعنى »

(٤) ما بين القوسين سقط من (س)

* بداية (٩٥ / ج)

(الغبرات وغيرها) ^(١) فورده ^(٢) الشرع بغسل هذه الأعضاء في مظان مخصوصة ومواقيت معلومة ، ومحاسن الشريعة تؤول في نهاياتها إلى أمثال ذلك ، والرأس مستور بالعمامة غالباً ، وقد تبدو الناصية والمقاديم من المستروح إلى تنحية ^(٣) عمامته إلى هامته ، فلما كان ذلك أبعد اكتفى بالمسح فيه .

وعضد هؤلاء مذكروه بقوله تعالى في سياق آية الوضوء ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ ^(٤) ولا مسلك في (نصب) ^(٥) المظنونات إلى إثبات العلل أوقع وأنجح من إيماء الشارع إلى التعليل . وقوله تعالى ﴿ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ ظاهر في التعليل بما ذكرناه . وأوروده ^(٦) هؤلاء على أنفسهم في هذا المعنى التيمم ، وأجابوا عنه وقالوا : إن التيمم أقيم بدلا غير مقصود في نفسه .

ومن أمعن النظر ووفاه حقه تبين له أن الغرض في إقامة التيمم مقام الوضوء إدامة الدربة في إقامة وظيفة الطهارة ^(٧) ؛ فإن الأسفار كثيرة الوقوع في أطوار الناس ، وإعواز الماء فيه ليس بالنادر ، فلو أقام الرجل الصلاة من غيره طهارة ^(٨) ولا بدل عنها مرتت نفسه على إقامة الصلوات من غير

(١) في (س) «التراب وغيره»

(٢) في (ف) «فورود»

(٣) في (ج) و(س) «بتنحية»

(٤) الآية (٦) من سورة المائدة

(٥) سقط من (ج) و(س)

(٦) في (ج) و(س) «وأوردوا هؤلاء»

(٧) في (ج) و(س) «الصلاة»

(٨) في (ج) و(س) «بدون الطهارة» بدل «من غير طهارة»

طهارات ، والنفس ماعودتها تتعود ، فقد تفضى النفس إلى ركونها إلى هواها وانصرافها عن مراسم التكليف ومغزاه. (١)

ويُسأل على (٢) هذا ، فيقال : لو كان المعنى هذا لوجب أن يقال : لو (٣) توضاً وأسبغ وضوءه ، ثم عمد إلى تراب فتعفر به أو تطلى بالطين وحب أن ينتقض وضوءه ؛ فإنه إذا وجب الوضوء لتوقع الغبار فلأن يجب (بتحققه أولى) (٤) .

وقد أجابوا عن هذا ، وقالوا : إن الأصول إذا تمهدت على قواعدها واسترسلت على حكم العرف المطرد فيها ، فلا التفات إلى ما يندر ويشذ ويقل في الناس من يتطلى ويتضمخ بالقاذورات فلا* يعتبر هذا النادر الفارد . فإن قال قائل : ما بال الوضوء يختص (وجوبه) (٥) بوقوع الحدث وقد* أجمع العلماء في الشرع أن* الأحداث موجبة للوضوء ، وليست ملطخة لأعضاء الوضوء .

وقد أجابوا عن هذا ، فقالوا : غاية هذا السؤال خروج وقت الوضوء

(١) في (جـ) «ومغزاه» ، وفي (س) «وتقواها»

(٢) في (س) و(ف) «عن» بدل «على»

(٣) في (ف) «إذا»

(٤) ما بين القوسين سقط من (جـ) وفي (س) «بحصوله يقيناً» من غير لفظ «أولى»

* بداية (٩٦ / جـ)

(٥) سقط من (ف)

* بداية (١٣٠ : أ / س)

* بداية (٢٠٧ : أ / ف)

عن كونه معقول المعنى ، وهذا لا ينافي كون^(١) أصله معقولاً^(٢) .
 (قال الامام جمال الاسلام رحمه الله)^(٣) : وعندى أن هذا التعليل
 وتكلف الأسئلة (عليه)^(٤) ، ثم تكلف الجواب عنها شيء عظيم .
 والأصح أنه لا يتمشى تعليل صحيح فى إيجاب الوضوء ، بل الأصح أنه
 تعبد محض ، وتكليف من الله عزوجل لعباده من غير أن يتطرق إليه
 تعليل . ولئن أمكن على البعد وجه من المعنى (لذلك)^(٥) ، فإذا لم يمكن
 تمشيته وطرده على المعنى المذكور فالأولى الإعراض عنه ، والنظر فيما
 سواه .

(١) فى (س) « لمن »

(٢) هذا منتهى مانقله بتصرف يسير عن إمام الحرمين فى هذه المسألة . انظر البرهان جـ ٢
 ص ٩١١-٩١٦ .

(٣) المقصود به المؤلف ، وهذه العبارة التى بين القوسين سقطت من (ج) و (س) ويظهر
 أنها أدخلت فى صلب الكتاب من بعض تلاميذ المصنف ، أو من بعض النساخ
 للفصل بين كلام إمام الحرمين وكلام المصنف .

(٤) سقط من (ف)

(٥) سقط من (ف)

فصل

[أقسام قياس المعنى ^(١) من حيث الجلاء والخفاء ^(٢)]

إذا عرفنا من يجوز له القياس ، ومايجوز فيه القياس ، فنقول :
لاشك أن القياس (نظر شرعى لإثبات حكم شرعى . وقد ينقسم ^(٣)
النظر الشرعى أقساماً ^(٤) فنقول :
القياس ^(٥) على ضروب . وقد جعلها (الشيخ أبو العباس ^(٦))
ابن سريج ثمانية أقسام ^(٧) .
ومن أصحابنا من زاد على ذلك .
ومجموع ذلك وجهان : جلى واضح ^(٨) وخفى غامض .

(١) قيدنا هنا بقياس المعنى ، لأن المصنف نص عليه في ص ١٥٥ ، وسيذكر فيما بعد أقسام قياس الشبه .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من عمل المحقق .

(٣) فى (ف) « إذا عرف » بدلاً من « وقد ينقسم » .

(٤) فى (جـ) « انقساماً »

(٥) ما بين القوسين من قوله « نظر شرعى » إلى قوله « القياس » سقط من (س) .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ف) .

(٧) لم أجد لابن سريج كتاباً ذكر فيه ذلك . إلا أن الزركشى حكاه عنه أيضاً ولكن نقلاً

عن المصنف . انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٣٦ . وانظر أقسام القياس فى أدب القاضى

للماوردي ج ١ ص ٥٨٦ ، وشرح اللمع ج ٢ ص ٧٩٩ ، والملخص فى الجدل للشيرازى

ج ١ ص ٧٦

(٨) فى (ف) « على ظاهرة » بدلاً من « جلى واضح »

فالجلي الواضح - ما يعلم من غير معاناة فكر .
والخفى الغامض - ما لا يتبين إلا بإعمال الفكر والروية ^(١) .
والجلي الواضح على ضربين :

أحدهما ^(٢) المتناهي في الجلاء ، حتى لا يجوز ورود الشرع في
الفرع بخلافه ، مثل قوله تعالى ﴿ فَلَاتَقُلْ لَهُمَا أَفٌ وَلَا تَنْهَرُهُمَا ﴾ ^(٣)
وكقوله تعالى ﴿ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴾ ^(٤) وكقوله تعالى ﴿ وَمَنْ
أَهْلَ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدَّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ
لَا يُؤَدَّهُ إِلَيْكَ ﴾ ^(٥) وكقوله تعالى ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ .
وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ ^(٦) ونحو هذا ، فإنه لا يجوز في
المعقول أن يرد الشرع بتحريم التأفيف للوالدين ، وإباحة شتمهما وضربهما
وفي تجويز ذلك إبطال النص من أصله .

وغير جائز (أيضاً) ^(٧) أن لا يملكوا من قطمير ويملكوا مافوق ذلك .
ولا أن يوفوا ثواب (الذرة) ، ^(٨) ويحرموا مافوق ذلك .
والضرب الثاني من القياس الجلي (ماكان) ^(٩) دون هذا في

(١) في (ج) و (س) « روية وتفكر » بدلا من « الفكر والروية »

(٢) سقط من (ف) .

(٣) الآية (٢٣) من سورة الإسراء .

(٤) الآية (١٣) من سورة فاطر .

(٥) الآية (٧٥) من سورة آل عمران .

(٦) الآيتان (٧ ، ٨) من سورة الزلزلة .

(٧) سقط من (ف)

(٨) سقط من (ج)

(٩) سقط من (ف)

الوضوح والجللاء، (وكان) ^(١) بحيث يجوز ^(٢) ورود الشرع فى الفرع بخلاف ما فى الأصل ومثال* ذلك قوله عليه السلام «لا يقضى القاضى وهو غضبان» ^(٣) ومعلوم بأوائل النظر أن ما ساوى الغضب من جوعٍ مفرطٍ وألمٍ مزعجٍ ^(٤)، ونومٍ مذهلٍ، بمنزلة الغضب فى المنع من القضاء .

وأبعد من هذا تعليل ما كان من نحو قوله عليه السلام «من أعتق شركاً له فى عبد، فإن كان موسراً قُومَ عليه قيمة عدل» ^(٥) فعلم أن الجارية بمنزلة العبد ، لتساويهما فى الرق، وجاز مع ذلك أن يرد الشرع بالمخالفة بين الغضب والألم فى القضاء ، وبين العبد والجارية فى التقويم .

ومن الناس من زعم أن هذا ليس بقياس ، ولكنه من معقول الكلام، وفحوى الخطاب ، وإلى هذا ذهب الكرخى ومن تبعه من أصحاب أبى حنيفة ^(٦) . وذكره عبد الجبار الهمداني ^(٧) .

(١) سقط من (ج) و(س)

(٢) فى (س) «يرد»

* بداية (٩٧ / ج)

(٣) أخرجه البخارى فى صحيحه من حديث أبى بكره رضى الله عنه فى كتاب الأحكام باب لا يقضى القاضى أو يفتى وهو غضبان ج١٣ ص ١٣٦ وأخرجه مسلم ج١٢ ص ١٥ وغيرهما .

(٤) فى (س) «متوجع»

(٥) انظر البخارى كتاب الشركة باب الشركة فى الرقيق ج٥ ص ١٣٧ ، ومسلم كتاب العتق ج١٠ ص ١٣٥ ، وغيرهما .

(٦) انظر اصول السرخسى ج١ ص ٢٤١ ومابعداها، وأصول البزدوى مع كشف الاسرار ج٢ ص ٤١٢ ومابعداها .

(٧) انظر شرح العمدة ج٢ ص ٢١٣، ٢١٤ .

قالوا : وإنما قلنا ذلك لأن القياس (لا يدركه) ^(١) من ليس بقائس وهذا يستدركه من ليس * بقائس ، ويشترك في استدراكه الخاص والعام ولو كان قياساً لاختص به أهل النظر والاجتهاد .

ولأنه لو كان ما ذكرتموه ^(٢) من هذا قياساً احتاج إلى أصل وفرع وعلة ، ولما جاز أن يكون الفرع أقوى من أصله ، وقد علم كل أحد أن المعقول من قوله ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌ﴾ أن الضرب والشتم أشد في المنع والتحریم من التأفیف .

والأصح أن ذلك ثابت من جهة القياس ؛ لأن غير المذكور لما ^(٣) علم بالمذكور على طريق الاعتبار فقد حصل معنى القياس ؛ وهذا لأن (تحريم) ^(٤) الشتم والضرب غير معقول من اللفظ ؛ لأنه لو عقل باللفظ لكان اللفظ موضوعاً للمنع ^(٥) من الضرب والشتم ، إما في اللغة ، وإما في العرف ، ومن البين أنه غير موضوع للمنع من الضرب والشتم في اللغة وكذلك في العرف ؛ لأن الناس لا يتعارفون هذا الاسم لذلك المعنى فصار المنع من الضرب والشتم باعتبارهما بالتأفیف المنصوص عليه .

وبيان هذا - أن الإنسان إذا سمع قول الله عزوجل ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌ﴾ إلى قوله ﴿وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ علم أن هذا الكلام خرج

(١) سقط من (ج) و(س)

* بداية (٢٠٧: ب/ف)

(٢) في (ف) «ذكروه» بدل «ذكرتموه»

(٣) في (ج) و(س) «لا»

(٤) سقط من (ج) و(س)

(٥) في (ج) و(س) «لجميع»

مخرج الأمر بالإعظام لهما مع ماتقرر فى (العقل) ^(١) والشرع من وجوب تعظيمهما . وإذا علم هذا ، علم أن الله تعالى إنما نهى عن التأفيف لأنه ينافى التعظيم ؛ ولأنه إنما يفعل هذا لقصد الاستخفاف ، فعلم أنه إنما نهى عن التأفيف لكونه أذىً ، ويعلم ^(٢) أن الحكيم لا ينهى عن الشيء (لعلة) ^(٣) ويرخص فيما ^(٤) فيه تلك العلة وزيادة ، بل يكون ذلك بالحظر والتحريم أولى . فثبت ما قلنا ، وهو أن هذا من باب علم غير المذكور من المذكور بطريق الاعتبار ، فيكون بطريق القياس . ولا ينكر سهولة (مأخذه وقرب مسلكه لهذا) ^(٥) إلا أن هذا لا يخرج عن كونه على طريق القياس ؛ لأن مراتب القياس قد تتفاوت فى الجلاء والخفاء ، كما تتفاوت مراتب النصوص ، فمن ذلك ما يدرك بأول ما يقرع السمع ، ومن ذلك ما يحتاج إلى تأمل وتفكر ، وهذا الاختلاف لا يخرج ذلك عن كونه نصاً وإنما يتميز النص من غير النص ، بأن النص ما كان مدكوراً باسمه والقياس ملاحظاً له فى الاسم ، وإنما أدرك بمعناه ^(٦) .

وأما الذى قالوه : إن هذا لو كان قياساً لكان * يحتاج إلى فرع وأصل وعلة . (قلنا) ^(٧) : قد وجدناها ؛ لأن التأفيف أصل ، والضرب

(١) سقط من (ف)

(٢) فى (ج) و(س) «ونعلم»

(٣) سقط من (س)

(٤) فى (ف) «ما» بدل «فيما»

(٥) فى (ج) و(ف) «مأخذ وقرب مسلك لهذا»

(٦) فى (س) و(ف) «معناه»

* بداية (١٣٠ : ب/س)

(٧) سقط من (ف)

والشتم فرع ، و(معنى)^(١) الأذى علة .
وأما قولهم^(٢) : إن غير القائس^(٣) يعرف ذلك ، أو هذا مما يشترك
فى معرفته الخاص والعام .

قلنا : قد حققنا معنى القياس على ما سبق ، وهذا لأن هذا القياس
فى نهاية الجلاء والانكشاف ، فلأجل هذا اشترك فى معرفته الخاص والعام
ونقول : إنه لا يعلم تحريم الشتم والضرب بهذا الخطاب إلا بالمقدمات التى
قلناها ، إلا أن هذه المقدمات لا تحتاج إلى غامض فحصى ؛ (فإن كثيراً)^(٤)
من ذلك يعلمه المكلف قبل الخطاب ، مثل قولنا إن* الحكيم^(٥)
لا يرخص فيما فيه علة المنع^(٦) وزيادة . ومثل قولنا : إن التعظيم مناف
للأذى والاستخفاف . وبعض ما قلناه (إنما يعلمه)^(٧) الإنسان مقترناً
بالخطاب ، وذلك كقولنا : إن هذا الخطاب خرج مخرج التعظيم ، فإذا
كملت هذه المعانى لكل أحد جاز أن يُسمى كل أحد قائساً ؛ لأن كونه
قائساً يتبع^(٨) هذه الأشياء ، فإذا وجدت كان قائساً ، (عالماً كان

(١) سقط من (ف)

(٢) فى (ف) « قوله »

(٣) فى (ف) « القياس »

(٤) فى (جـ) و(س) « وإن كان كثيراً »

* بداية (٢٠٨ : أ / ف)

(٥) فى (س) « الحكم »

(٦) فى (جـ) و(س) « المعنى »

(٧) فى (جـ) و(س) « يعلمه » بدون إنما ، وفى (ف) « إنما يعلم » بدون الهاء .

(٨) فى (ف) « يمنع »

أوغير عالم) (١) .

وأما قولهم (٢) : إن الفرع لا يجوز أن يزيد بيانه على الأصل .

قلنا (٣) : الأغلب هذا الذى قلتم ، وغير ممتنع أن يوجد فى بعض المواضع بخلاف هذا ، كما تقول : الروم أعقل من الزنج ، والترك أشد بأساً من الهند . وقد يوجد الواحد من الزنج أعقل . وقد يوجد الواحد من الهند* أشد بأساً ، وإنما يطرد الأمر على ماقلوه إذا كانت الدلالة واقعة (٤) / بالأكثر على الأقل . فأما إذا وقعت بالأقل على الأكثر فإن الفرع يصير فى التقدير أقوى من الأصل .

وهذا كما نقول فى الكفارة فى القتل العمد ، فإنه أقوى فى الوجوب من الكفارة فى القتل الخطأ ، وإن (كان) (٥) الخطأ هو الأصل ؛ لأن النص تناوله .

وكما أن من يخرج الحنطة فى صدقة الفطر وقوته الشعير ، فإنه يكون ذلك أقوى فى وجه الجواز من إخراج الشعير - وإن كان الأصل هو الشعير لمن قوته الشعير .

فإن قيل : لو علم ماقلتم بالقياس الجلى ، يجوز أن لا يعلم ذلك

(١) فى (س) « كان عالماً أو غير عالم » ، وفى (ف) « كان عالماً كان غير عالم » مع طمس بين كان الأخيرة وغير بمقدار حرف ولعله « أو »

(٢) فى (جـ) و (س) « قولكم »

(٣) فى (جـ) و (س) « وإنما » بدلاً من « قلنا »

* بداية (٩٩ / جـ)

(٤) فى (ف) الكلمة مطموسة .

(٥) سقط من (س)

العاقل إذا منعه الله تعالى من القياس الشرعى .
قلنا : لو منعنا الشرع (من)^(١) النظر فى المعانى أصلاً لم نعلم ذلك .

فإن قيل : قوله تعالى ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ فإن ماقتضاه اللفظ من الذرتين فما فوقهما إنما هو قضية الاسم ، لا قضية المعنى ؛ لأنه ذرة وذرة إلى أكثر من (ذلك) .

قلنا : قد^(٢) يكون ذرة ونصف ذرة ، فلا يمكن التعلق بالاسم . وهذا الذى قلناه^(٣) غاية ما يمكن أن يقال فى هذه المسألة .

لكن الخلاف فى هذه المسألة خلاف لفظى ، وليس فيها فائدة معنوية ، وبعد أن وافقونا^(٤) فى المعنى الذى قلناه ، فلانبالى أن يسمى ذلك قياساً أولاً يُسمى ، وإنما بالغنا^(٥) فى إثبات الذى ادعيناه - مع أنه ليس للخلاف فيه فائدة معنوية - نصرة^(٦) للشافعى ؛ فإنه قد نص فى موضع أنه قياس مع وصفه بالجلاء والظهور^(٧) .

وقد قيل : إن القياس الجلى ثلاثة أقسام^(٨) :

(١) سقط من (ف)

(٢) سقط من (ج)

(٣) ما بين القوسين من قوله « ذلك قلنا » إلى قوله « الذى قلناه » سقط من (س)

(٤) فى (س) « وافقنا »

(٥) فى (ج) و (س) « العنا »

(٦) فى (س) « نص »

(٧) انظر رساله ص ٥١٣

(٨) قسمه بهذا التقسيم القفال الشاشى والماوردى والشيرازى . انظر أدب القاضى

للماوردى ج ١ ص ٥٨٧ واللمع بشرحه ج ٢ ص ٨٠١ ، والبحر المحيط ج ٥ ص ٣٧ .

أولها : ما عرف من ظاهر النص بغير^(١) استدلال ، ولا يجوز أن يرد التعبد به بخلاف أصله . وقد بينا مثال ذلك .^(٢) .

والقسم الثاني : ما عرف معناه بظاهر النص من غير استدلال ، لكن يجوز أن يرد التعبد فيه بخلاف أصله . مثل النهي عن التضحية بالعوراء البين عورها ، والعرجاء البين عرجها^(٣) ، (فكانت العمياء قياساً على العوراء والقطعاء قياساً على العرجاء)^(٤) وإن جاز أن يرد التعبد بتحريم العوراء والعرجاء ، وإباحة العمياء والقطعاء .

ومثل هذا (أيضاً)^(٥) نَهْيُ المحرم أن يلبس ثوباً مسسه الورس والزعفران^(٦) ، فكان الكافور والمسك قياساً على الزعفران والورس وإن* جاز أن يرد التعبد بتحريم الورس والزعفران (وإباحة المسك والكافور)^(٧)

(١) فى (ف) « بعد »

(٢) مثل قياس ضرب الوالدين على التأفيف فى التحريم .

(٣) يشير بذلك إلى مارواه الإمام أحمد وأصحاب السنن عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « أربع لا تجوز فى الأضاحى : العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها ، والعرجاء البين عرجها والكسير التى لا تنقى . » انظر منتقى الأخبار مع شرحه نيل الأوطار ج ٥ ص ١٣٢

(٤) ما بين القوسين سقط من (س)

(٥) سقط من (ج) و (س)

(٦) يشير بذلك إلى مارواه البخارى ومسلم والإمام أحمد وأصحاب السنن من حديث ابن عمر رضى الله عنهما فيما يجتنبه المحرم من اللباس .

انظر البخارى مع الفتح ج ٣ ص ٤٠١ ، ومسلم بشرح النووى ج ٨ ص ٧٢ . ونيل الأوطار ج ٥ ص ٣ .

* بداية (١٠٠ / ج) بداية (٢٠٨ : ب / ف)

(٧) ما بين القوسين سقط من (ج) و (س)

القسم الثالث : ماعرف معناه (من ظاهر النص) ^(١) باستدلال
 ظاهر فعرف ^(٢) بمبادئ النظر ، مثل قوله تعالى في زنا الإمام ﴿ فَإِنْ أَتَيْنَ
 بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ ^(٣) فجعل
 حدهن نصف حد الحرائر ، ولم يكن المعنى إلا نقصهن بالرق ، وكان
 العبيد قياساً عليهن ^(٤) في تنصيف الحد إذا زنوا ، لنقصهم بالرق .

ومثاله أيضاً قوله عليه السلام « من أعتق شركاً له في عبد »
 كما بينا . ^(٥) ومثاله أيضاً قوله تعالى ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ
 فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ ^(٦) فكان معنى نهيه تعالى عن البيع
 أنه شاغل عن الجمعة ، فصار عقود المناكح والإيجارات و (سائر) ^(٧)
 المعاملات والصنائع منها (عنها) ^(٨) قياساً على البيع ؛ لأنها ^(٩) شاغلة
 عن حضور الجمعة .

وأما القياس الخفي : فهو ما خفى معناه ، فلم يعرف إلا
 بالاستدلال .

(١) ما بين القوسين سقط من (س)

(٢) في (س) « يعرف »

(٣) الآية (٢٥) من سورة النساء .

(٤) في (ج) و (س) « عليهم »

(٥) انظر ص ١٥٢

(٦) الآية (٩) من سورة الجمعة .

(٧) سقط من (ج) و (س)

(٨) سقط من (ج) و (س)

(٩) في (ف) « لأنه »

وهو على ثلاثة أقسام^(١) :

أحدها : ما كان معناه لائحاً باستدلال متفق عليه . مثل قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ ﴾^(٢) فكانت عمات الآباء والأمهات محرمات .^(٣) قياساً على الحالات ، لاشتراكهن فى الرحم (المحرم)^(٤) .

ومثل قوله تعالى فى نفقة الولد فى صغره ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾^(٥) فكانت نفقة الوالد فى [حال] عجزه عند كبره قياساً على نفقة الولد بعجزه لصغره ، لاشتراكهما فى البعضية . والمعنى فى هذا لائح لتردده بين الجلى والخفى . وهو فى أقسام الخفى بمنزلة القسم الأول من أقسام الجلى

والقسم الثانى : ما كان معناه غامضاً ؛ لتقابل المعنيين ، أو لتقابل المعانى . مثل تعليل الربا فى البر المنصوص عليه ، إما بالطعم أو بالكيل أو القوت^(٦) ولا بد * من ترجيح أحد هذه المعانى على الآخر من طريق المعنى الذى يكون دالاً على (التحريم)^(٧) .

(١) قسمه بهذا التقسيم الماوردى والرويانى والشيرازى . انظر : أدب القاضى ج١ ص ٥٨٧ ، واللمع بشرحه ج٢ ص ٨٠٤ ، والبحر المحيط ج٥ ص ٣٩ .

(٢) الآية (٢٣) من سورة النساء .

(٣) فى (ف) « محرماً »

(٤) سقط من (ج) و (س)

(٥) الآية (٦) من سورة الطلاق .

(٦) على اختلاف المذاهب فى ذلك ، كما هو معروف .

* بداية (١٣١ : أ / س)

(٧) سقط من (ج) و (س)

والقسم الثالث : ما كان شبيهاً يحتاج نصه ومعناه إلى الاستدلال .
ومثاله ما روى أن النبي ﷺ قضى أن الخراج بالضمان ^(١) . فعلم
بالاستدلال أن الخراج هو المنفعة وأن الضمان هو ضمان المبيع بالثمن . ثم
الكلام في تلك ^(٢) المنفعة أنها عبارة عن ماذا؟ يعرف ^(٣) في مسائل
الفقه .

فهذه ^(٤) ثلاثة أقسام من أقسام القياس الخفي .
واعلم أنا إنما ذكرنا قياس المعنى * ، فأما قياس الشبه فله باب يذكر
فيه، ولا بد (فيه) ^(٥) من زيادة شرح لتحصل معرفة الصحيح من ذلك
والفاسد ، وسيأتي ^(٦) بمشيئة الله تعالى وعونه .

(١) سبق تخريجه ج ١ ص ٣٩٤

(٢) في (س) «ملك»

(٣) في (ج) و(س) «فعر»

(٤) في (ف) «وهذه»

* بداية (١٠١/ج)

(٥) سقط من (ف)

(٦) انظر ص ٢٥٢ وما بعدها

فصل

في أقسام طرق العلل الشرعية^(١)

اعلم أن للعلل الشرعية طرقاً كثيرة في الشرع ، وقد يكون ذلك من جهة اللفظ ، وقد يكون من جهة (الاستنباط .

فأما الطريق من جهة اللفظ فقد يكون من (^(٢) جهة الصريح وقد يكون من جهة التنبيه ^(٣) .

فأما الصريح فمثل قول القائل : أوجبت عليك كذا لعله كذا ، ومثل قوله : أوجبت عليك كذا ، لأنه كذا ، أو لأجل كذا ، أو لكيلا يكون كذا ، وهذا دون الأول في التصريح .

(وروى عن النبي ﷺ أنه * قال (^(٤) » إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ لِأَجْلِ الدَّافَةِ » ^(٥) وقال تعالى ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ ^(٦) .

(١) المراد بها ما تثبت به العلة ، وتسمى أيضا مسالك العلة .

انظر : شرح اللمع للشيرازي ج ٢ ص ٨٥٠ والمعتد ج ٢ ص ٧٧٥ والبرهان

ج ٢ ص ٨٠٢ ، والمستصفي ج ٣ ص ٥٩٠ وما بعدها ، وتيسير التحرير ج ٤ ص ٣٨ .

وروضة الناظر ج ٣ ص ٨٣٥ ، والبحر المحيط ج ٥ ص ١٨٤ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (جـ) و (س)

(٣) في (جـ) و (س) « الشبه »

* بداية (٢٠٩ : أ / ف)

(٤) في (جـ) و (س) « ويدل عليه ما روى أن النبي عليه السلام قال : «

(٥) انظر صحيح مسلم ج ١٣ ص ١٣١ .

(٦) الآية (٧) من سورة الحشر .

وأما الالفاظ المنبهة على العلة فضرروب :

منها - قوله عليه السلام فى المحرم الذى وقصت به ناقته « لاتخمروا رأسه ، ولاتقربوه طيبا ؛ فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا »^(١) وهذا من باب تعليق الحكم على علته بلفظ الفاء ، وقد دخل الفاء على العلة والحكم متقدم ، وقد يدخل الفاء^(٢) على الحكم والعلة متقدمة ، مثل قوله تعالى ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(٣) ومثل قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾^(٤) وقال تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهَاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ ﴾^(٥) فهذا دليل^(٦) على أن العلة فى قيام وليه بالإملاء (هو أنه)^(٧) لا يستطيع أن يمل (هو)^(٨) .
ومن هذا الضرب ما روي أن النبى ﷺ سهى فسجد^(٩) وزنا ما عزر

(١) الحديث أخرجه البخارى عن ابن عباس مرفوعاً فى كتاب جزاء الصيد ج٤ ص ٦٣ ، ٦٤ ، وأخرجه مسلم من حديث ابن عباس كذلك فى كتاب الحج . باب ما يفعل بالمحرم إذا مات ج٨ ص ١٢٦ .

(٢) فى (جـ) و (س) « أيضاً » بدلاً من « الفاء »

(٣) الآية (٣٨) من سورة المائدة .

(٤) الآية (٦) من سورة المائدة .

(٥) الآية (٢٨٢) من سورة البقرة .

(٦) فى (جـ) و (س) « يدل » بدلاً من « دليل »

(٧) فى (جـ) و (س) « وأنه »

(٨) سقط من (جـ) و (س)

(٩) فى (ف) « وسجد » والحديث قد سبق تخريجه ج١ ص ٣٩٣

فرجمه النبي ﷺ (١) .

ومن ضرور التنبيه أن يُسأل النبي ﷺ عن حكم شيء ، ويذكر
السائل صفة ذلك الشيء مما يجوز كونها (٢) علة مؤثرة في ذلك الحكم
فيجيب النبي ﷺ عند سماع تلك (٣) الصفة، فيدل أن العلة تلك الصفة .
ومثال هذا قول القائل للنبي ﷺ : واقعت أهلي في نهار رمضان .
وقول النبي ﷺ في الجواب « اعتق رقبة » (٤) وقد يكون هذا في لفظ
الإفطار إن ثبت عن النبي ﷺ . (٥) .
ومن ضرور (٦) التنبيه أن لا يكون لذكر الوصف فائدة لو لم
يكن * علة .

فمن ذلك أن يكون الوصف مذكوراً بلفظ إن ، كما روى أن
النبي ﷺ امتنع من الدخول على قوم عندهم كلب ، ف قيل له : إنك تدخل
على آل فلان ، وعندهم هرة ، فقال « إنها ليست بنجسة ؛ إنها من
الطوافين عليكم والطوافات » (٧) فلولم يكن لكونها من الطوافين
تأثير (٨) في طهارتها لم يكن لذكره عقيب حكمه بطهارتها فائدة .

(١) سبق تخريجه ج١ ص ٣٧٧

(٢) في (ف) « كونه »

(٣) في (ج) « ذلك »

(٤) سبق تخريجه ج٣ ص ٤٥٤

(٥) سبق تخريجه ج٣ ص ٤٥٤

(٦) في (ج) و(س) « ومن صورة »

* بداية (١٠٢ / ج)

(٧) سبق تخريجه ج٤ ص ٥٨

(٨) في (ج) و(س) « تأثيراً » بالنصب .

(ومن ذلك أن يوصف المحكوم فيه بصفة) ^(١) قد كان يمكن الإخلال بتركها ، فعلم أنها ما ذكرت إلا لأنها علة . وذلك مثل قوله ﷺ « تمر طيبة وماء طهور » ^(٢) .

ومن ضروب ^(٣) التنبيه قوله عليه السلام حين سئل عن بيع الرطب بالتمر ، فقال « أينقص إذا جف ؟ قيل : نعم . قال : فلا إذا » ^(٤) .
فلولم يكن نقصانه عند اليبس علة للمنع من البيع لم يكن لذكره معنى .

ومن التنبيه ^(٥) أيضاً قوله ﷺ لعمر رضي الله عنه وقد سألته عن قبله الصائم « أ رأيت لو تمضمضت بماء ثم مججته » ^(٦) فعلم أنه إنما لم يفسد الصوم بالقبلة والمضمضة لأنه لم يحصل ما يتبعهما من الإنزال والأزدراء .

ومن ضروب التنبيه ^(٧) قوله عليه السلام « لا يرث قاتل » ^(٨) وقوله عليه السلام « لا يقضى القاضى » ^(٩) الخبر .

(١) فى (جـ) و (س) « ومن ذلك أن يوصف فيه بصفة المحكوم »

(٢) سبق تخريجه جـ ٤ ص ١٣٨

(٣) فى (جـ) و (س) « صورة »

(٤) سبق تخريجه جـ ١ ص ٣٩٦

(٥) فى (س) « السنة »

(٦) سبق تخريجه جـ ٤ ص ١٤٩

(٧) فى (س) « السنة »

(٨) سبق تخريجه جـ ١ ص ٣٦٥

(٩) سبق تخريجه جـ ٤ ص ١٥٢

ووجه التنبيه ^(١) أنه لما تقدم بيان إرث الورثة ، فلما قال : لا يرث القاتل مفرقاً بينه وبين جميع الورثة ، علم أن القتل علة في منع الإرث وكذلك في اللفظ الثاني ، لما تقدم أمر القاضى بأن* يقضى ، فإذا منع من أن يقضى وهو غضبان علم أن الغضب علة في المنع (منه) ^(٢) .

ومن ضروب التنبيه ^(٣) قوله ﷺ « فَإِذَا اخْتَلَفَ الْجَنَسَانِ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ يَدًا بِيَدٍ » ^(٤) فلما قال هذا بعد نهيه عن بيع البر (بالبر) ^(٥) متفاضلاً دل أن اختلاف الجنس هو العلة في جواز البيع . ومن ذلك قوله تعالى ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ ^(٦) فدل أن تعقيد اليمين علة المؤاخذة . ومن ضروب التنبيه - قوله عليه السلام « للفراس ثلاثة أسهم وللراجل سهم ^(٧) » (فإذا استأنف) ^(٨) أحد الشيئين ^(٩) بذكر صفة من

(١) فى (س) « الشبه »

* بداية (٢٠٩ : ب / ف)

(٢) سقط من (ج) و (س)

(٣) فى (س) « السنة »

(٤) مسلم ج ١١ ص ١٥

(٥) سقط من (ف)

(٦) الآية (٨٩) من سورة المائدة

(٧) اخرج البخارى من حديث عبدالله بن عمر رضى الله عنهما قال « قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهماً . . » البخارى مع الفتح كتاب المغازى ج ٧ ص ٤٧٤ ، واخرجه مسلم فى كتاب الجهاد . باب كيفية قسمة الغنيمة ج ١٢ ص ٨٣ باللفظ السابق . وأما باللفظ الذى ذكره المصنف فقد أخرجه الدرامى فى سننه ج ٢ ص ٢٢٥

(٨) فى (ج) و (س) « فاستأنف » بدون « إذا »

(٩) فى (ف) « السبين »

الصفات بعد (١) ذكر الآخر ، وتلك الصفة يجوز أن تؤثر في الحكم دل أنها (٢) علة * .

ومن ضروب التنبيه قوله تعالى ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ (٣) (مآ) (٤) أوجب علينا السعي ، ثم نهى عن البيع المانع من السعي ، علمنا أنه إنما نهانا عنه لأنه (٥) مانع من الواجب .

واعلم أن هذه الوجوه ذكرها المتكلمون * من الأصوليين (٦) والكلام على ذلك مجال (٧) ، ونحن إذا بينا العلل الصحيحة ، (٨) ووجوه تأثيرها في الأحكام عُرِفَ عند ذلك صحيح العلل من فاسدها .

وعلى الجملة لا بأس بذكر هذه الضروب ؛ لأن هذه العلل علل من النصوص ، وطلب الفوائد من النصوص واجب ، فإذا أمكن استفادة علة من نص صاحب الشرع فلا مترك لها ، كما أنه إذا أمكن استفادة حكم منه فلا معرض عنه . وقد ذكرنا في مسألة علة الربا (أنا علمنا) (٩) كون الطعم

(١) في (ف) «فقد»

(٢) في جميع النسخ «أنه» والأصح ما أثبتناه لعود الضمير إلى الصفة .

* بداية (١٠٣ / ج)

(٣) الآية (٩) من سورة الجمعة

(٤) سقط من (ج) و(س)

(٥) في (س) زيادة «لا» ووجودها مخل بالمعنى المراد .

* بداية (١٣١ : ب / س)

(٦) انظر المعتمد ج ٢ ص ٧٧٥-٧٨٣ .

(٧) هكذا في (ف) بالمعجمة ، وفي (ج) و(س) بالمهملة

(٨) في (ج) «الصحيح» بدلاً من «الصحيحة»

(٩) في (ج) «إنما علمنا» ، وفي (ف) «أنا علمنا»

علة بالنص ، وجعلنا ذلك أحد فوائد النص ، (وذكرنا أن بيان التأثير غير واجب علينا بعد أن ثبت لنا كونه علة [إحدى] ^(١) فوائد النص ؛) ^(٢) لأن طلب الفوائد لمَّا وجب - وكان كون الطعم علة إحدى ^(٣) فوائده - سقط عنا بيان تأثيره .

وهذه طريقة حسنة ، (قد سلكتها) ^(٤) في الخلافات ، ولا بأس بالاعتماد عليها .

وإن اخترنا بيان التأثير ، (فقد ذكرنا أن التأثير) ^(٥) في الطعم وبلغنا غاية الإمكان . وكلتا الطريقتين حسنتان معتمدتان ، ومن الله العون .

(١) في النسختين « أحد »

(٢) ما بين القوسين سقط من (س)

(٣) في (ج) و (س) « أحد »

(٤) في (ف) « ذكرناها » بدون « قد »

(٥) ما بين القوسين سقط من (ج) و (س)

فصل

[فى أركان القياس الشرعى]^(١)

إذا عرفنا أقسام القياس ، رجعنا إلى بيان مايشتمل عليه القياس فنقول : إن القياس يشتمل على أربعة أشياء .

على الأصل والفرع والعلة والحكم .

ونمثل مثلاً ليعرف هذه الأشياء الأربعة ، فنقول :

إذا قسنا الأرز على البر فى جريان الربا ، أو النبيذ على الخمر فى التحريم ، فالأصل هو البر أو الخمر ، والفرع هو الأرز أو النبيذ والعلة^(٢) (هو) الطعم أو الشدة ، والحكم جريان الربا ، ويقال : حرمة العقد^(٣) فى الأول وحرمة الشرب فى الثانى .

قال أبو زيد^(٤) : لا بد للقياس من أصول تعلل ،^(٥) (وهى)^(٦)

شهود الله تعالى على أحكامه فيما لانص فيها ، ولا بد من وصف جامع بين الأصل والفرع ، وهو الشهادة ، ولا بد من قائس ، وهو طالب معرفة الحكم

(١) مابين المعقوفين زيادة من عمل المحقق .

(٢) سقط من (ف)

(٣) فى (ف) « الفضل »

(٤) انظر تقويم الأدلة ص ٣٨٢ .

(٥) فى (س) « بعلى » بالوحدة التحتية .

(٦) فى (ف) « وهم »

المحتاج إليه (بشهادة) ^(١) الجامع بين الأصل والفرع ، ولا بد من حكم ^(٢) يثبت لديه ليحكم به، وهو القلب ، ولا بد من مشهود* به، وهو* الحكم المطلوب ، ولا بد من صلاح الشاهد للشهادة، كما في شهود المعاملات صلاحهم للشهادة بالحرية والعقل والبلوغ ، كذلك الأصل يجب أن يكون صالحاً للتعليل ، ولا بد من اعتبار الوصف صالحاً ، كما يعتبر لفظ الشاهد ولا بد من اعتبار العدالة ، كما في الشاهد . والعدالة هاهنا هو التأثير، ولا بد من مشهود عليه ، وهو البدن (واللسان) ^(٣) فاللسان يلزمه الإقرار بحكم تلك الشهادة ، والبدن يلزمه العمل به ، وهذا إذا حاج ^(٤) نفسه ، فأما إذا حاج غيره ، فمثال المتناظرين مثال المتخاصمين في حقوق الناس فالجيب ^(٥) بمنزلة المدعى ، والسائل بمنزلة المنكر ، والقياس شهادة، والأصل شاهد، والجيب مستشهد ، والحكم مشهود به ، والسائل بلسانه وبدنه مشهود عليه ، والقلب (منه) ^(٦) حاكم عليه ، وتأثير

(١) في (ف) «شهادة»

(٢) هنا زيادة «حكيم» في (جـ) و(س) وهي غير موجودة في التقويم الذي أخذ منه المصنف كلام أبي زيد هذا . انظر التقويم ص ٣٨٢ .

※ بداية (٢١٠:أ/ف)

※ بداية (١٠٤/جـ)

(٣) سقط من (جـ) وهو ساقط من التقويم أيضاً انظر التقويم ص ٣٨٣ وكلام أبي زيد يقتضى إثباته .

(٤) في (س) «احتاج»

(٥) هنا زيادة « في حقوق الناس » في (ف) وهي ساقطة من (جـ) و(س) ومن تقويم الأدلة . وإسقاطها هو الصحيح .

(٦) سقط من (جـ) و(س)

الوصف عدالة ظاهرة. (١)

وهذا الذى ذكره هذا الرجل تلکف شديد ، وليس يليق بالمحققين وقد أدخل (٢) فى أثناء هذه التفاصيل ما لا يمكن تحقيق معناه على انفراده وقد نقلته على ما أورده. (٣) قال : وقد خالفنا الشافعي رحمة الله عليه فى بعض ما ذكرنا ، على ما نذكر فى تفاصيل هذه الجملة (٤) . وما ذكرنا (٥) من الأشياء الأربعة كاف (٦) فى معرفة ما يشتمل عليه القياس ؛ لأن القياس إلحاق فرع (٧) مجهول (٨) بأصل معلوم لحكم مطلوب بعلّة جامعة . والمثال ما بينا أن البر أصل ، والأرز فرع ، والطعم علّة ، والربا حكم . ولا بد أن يفرد لهذه الأشياء الأربعة لكل واحد منها فصلاً .

(١) نهاية كلام أبى زيد فى هذه الفقرة

(٢) فى (ج) و (س) « دخل »

(٣) فى (ج) و (س) « أورد »

(٤) تقويم الأدلة ص ٣٨٤

(٥) فى (ج) و (س) « ذكرنا » بدون « وما »

(٦) فى (ج) و (س) « كان »

(٧) سقط من (ج) و (س)

(٨) أى مجهول الحكم

[فصل : فى الأصل]^(١)

أما فصل الأصل فنقول : اعلم أن الأصل يستعمله الفقهاء فى امرين^(٢) :

[١] فى أصول الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع

فيقولون : هى^(٣) الأصل ، وما سوى ذلك من القياس ودليل الخطاب ، وفحوى الخطاب معقول الأصل

[٢] ويستعملون اسم الأصل فى الشيء الذى يقاس عليه كالخمر أصل النبيذ ، والبر أصل الأرز .

وحد الأصل : ما عرف حكمه بنفسه ، أو ما عرف به حكم غيره .
ومن مثبتى القياس من جوز أن يكون القياس بغير أصل ، وهذا قول من خلط الاجتهاد بالقياس .

والصحيح أنه لا بد له^(٤) من أصل ؛ لأن (الفروع لا تتفرع)^(٥) إلا

(١) زيادة من عمل المحقق

(٢) انظر كلام الأصوليين والفقهاء فى معنى الأصل : شرح اللمع للشيرازى ج٢ ص ٨٢٤ والإحكام للأمدى ج٣ ص ١٧٤ والتحصيل للأرموى ج٢ ص ١٥٧ والإبهاج ج٣ ص ٣٧ وتيسير التحرير ج٣ ص ١٧٤ والعدة ج١ ص ١٧٥ وشرح الكوكب المنير ج٤ ص ١٤ والحدود للباجى ص ٧٠ وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ٢٠٨ والمعتمد ج٢ ص ٧٠٠ .

(٣) فى (جـ) و (س) « هو »

(٤) سقط من (س)

(٥) فى (جـ) و (ف) « الفرع لا يتفرع »

عن أصول ؛ لوقوع الفرق بين الأصول الفروع .
والأصل ضربان : معلول ، وغير معلول
فأما غير المعلول* : فما لا^(١) يعقل معناه ، كأعداد الركعات
واختصاص الصيام بشهر رمضان ، وغير ذلك .
وقد سبق بيان بعضه^(٢) .

وأما المعلول – فهو ماعقل معناه . وهو ضربان : متعدٍ . وغير متعدٍ
فأما غير المتعدى – فهو ماعدم معناه في غيره ، فوقف حكمه على نصه
كتعليل الذهب والفضة أنهما أثمان ، فلهذا^(٣) لا يوجد معناه في
غيرهما ، فوقف الحكم (عليهما)^(٤) .

وعند أبي حنيفة وأصحابه لا تكون غير المتعدية علة بحال .
وقد سبق الكلام في هذه* المسألة .^(٥)
وقد قال (أبو زيد)^(٦) في تقويم الأدلة^(٧) في العبارة عن الخلاف

* بداية (١٠٥ / ج)

(١) في (ف) « لم »

(٢) في (ف) « هذه القصة » بدلاً من « بعضه » وانظر ما سبق في ص ١٢٠ وما بعدها .

(٣) في (ج) و (س) « فهذا »

(٤) سقط من (ج) و (س) ، وفي (ف) « عليها »

* بداية (١٣٢ : أ / س)

(٥) في (ف) « الفصل » وانظر المسألة في ص ١٢٤ وما بعدها .

(٦) سقط من (ج) و (س)

(٧) انظر التقويم ص ٣٤٧

فى هذه المسألة : قال علماؤنا* : حكم العلة تعدية (حكم) ^(١) النص
(المعلل) ^(٢) إلى فرع لانص فيه ، وقال أصحاب الشافعى : حكم العلة
تعلق حكم النص بالوصف الذى (يتبين علة) ^(٣) .

قال : فعلى هذا : ^(٤) العلة إذا لم تكن متعدية ، كانت فاسدة .
قال : فأما الذين قالوا : إن حكم العلة هو تعلق الحكم بها ^(٥) فقد
شبهوا هذه العلل بالعلة العقلية ؛ فإنها لاتعرف عللاً إلا بتعلق أحكامها
بها ، فكذلك العلل الشرعية إذا كانت منقولة عن الشارع .

قال : والجواب عن هذا - وهو الطريق فى المسألة - أن النص لايجوز
تعليله بعلة تُغَيِّر حكم النص بنفسه ^(٦) ، وإذا كان كذلك وجب أن يبقى
الحكم بعد التعليل على ماكان قبل التعليل ، وهو أن يكون وجوبه مضافاً
إلى النص دون العلة ؛ فإنك متى قصدت الإضافة إلى العلة كنت قد غيرت
حكم النص عما كان قبل التعليل ؛ ولأن العلة لما لم تشرع حجة إلا بعد
النص ، صارت لغواً مع النص ، وإذا صارت لغواً لم يجز تعليق الحكم بها .
وإذا ثبت هذا تبين بهذا أن حكم العلة التعدية لاغير .

ونظيره من العقود الحوالة ، مالها حكم سوى التحويل من ذمة إلى

* بداية (٢١٠ : ب / ف)

(١) سقط من (ف)

(٢) سقط من (س)

(٣) فى (ج) و (س) « يبنى عليه فوقف »

(٤) أى على قول علماء الحنفية . انظر التقييم ص ٣٤٧ .

(٥) فى (ف) « به »

(٦) فى (ج) و (س) « فى نفسه »

ذمة (١) .

ونحن قد أجبننا عن هذا ، وبيننا صحة مثل هذه العلة ، وذكرنا فائدتها ، فلامعنى للإعادة (٢) .

والحرف لنا : أن التعليل عندنا إذا أفاد حُكْمَ بصحته ، فيكون لتعديه الحكم تارة ، ويكون لقَصْرِ الحكم على المنصوص (٣) عليه تارة . وقد سبق بيان هذا (٤) .
رجعنا إلى ما كنا فيه .

وأما [المعلول] (٥) المتعدى* بوجود معناه في غيره كتعليل البر والشعير (بالطعم) (٦) والكيل الموجود في غير البر والشعير (٧) فهو أصل في نفسه ، وأصل لغيره ، فيجوز مثل هذا (أن يكون) (٨) أصلاً للقياس ، وسواء أجمع القائسون على تعليله (أو اختلفوا) .
وقال بعض القائسين : لا يكون أصلاً حتى يتفق القائسون على

(١) انظر تقويم الأدلة ص ٣٤٨-٣٥١

(٢) انظر ص ١٢٤ ومابعدھا .

(٣) في (جـ) و(س) «الخصوص»

(٤) ص ١٣٠ .

(٥) في جميع النسخ «التعليل» والمثبت هو الصحيح ؛ لأن هذا أحد نوعي الأصل
المعلول الذين ذكرهما في ص ١٧٣

* بداية (١٠٦ / جـ)

(٦) في (ف) «في الطعم»

(٧) مابين القوسين سقط من (جـ) و(س)

(٨) سقط من (جـ) و(س)

تعليله (١).

وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما - أنه لوروعي انعقاد الإجماع على تعليله لبطل القياس لأن نفاة القياس ممتنعون من تعليل الأحكام .

والثاني - أنه لو روعي انعقاد الإجماع على تعليله لروعي انعقاد الإجماع على علته ، ولو روعي هذا لما استقر قياس إلا بإجماع ، وهذا مدفوع^(٢) بالإجماع .

والجملة أن عندنا كل أصل^(٣) يوجد معناه في غيره جاز القياس عليه، سواء كان ماورد به النص مجمعاً على تعليله أو مختلفاً فيه . وكذلك سواء كان موافقاً لقياس الأصول أو مخالفاً . وكلا الفصلين^(٤) قد سبق^(٥) .

وهذا الذي قلناه في الأصل الذي عرف بالنص .

فأما ما عرف بالإجماع فحكمه حكم ثابت بالنص في جواز القياس عليه ، على التفصيل الذي قلناه في النص . ومن أصحابنا من قال : لا يجوز القياس عليه ما لم يعرف النص الذي أجمعوا لأجله^(٦) .

(١) ما بين القوسين من قوله « أو اختلفوا » سقط من (ف)

(٢) في (جـ) و (س) « مرفوع »

(٣) في (جـ) « أحد » ، وفي (س) معلق عليها بالهامش « لعله هكذا شيء »

(٤) في (ف) « الأصلين »

(٥) ص ١٢٠ ، ١٣٢

(٦) ذكر الرزكشي في البحر أن ابن السمعاني حكى هذا القول عن بعض أصحابهم =

وهذا غير صحيح ؛ لأن الإجماع أصل فى إثبات الأحكام كالنص
فإذا جاز القياس على ما ثبت بالنص ، جاز على ما ثبت بالإجماع .
وأما ما ثبت بالقياس على غيره فهل يجوز أن يستنبط منه معنى
غير المعنى الذى قيس به (على غيره) ،^(١) ويقاس عليه غيره ؟
اختلف أصحابنا فى ذلك ^(٢) .

والصحيح أنه لا يجوز ؛ لأنه إثبات حكم فى الفرع بغير علة
الأصل ^(٣) ، وذلك لا يجوز .

ومثال هذا* أنا نقيس الأرز على البر بعله الطعم ، فلو استخرج من
الأرز معنى لا يوجد فى البر وقيس عليه غيره فى الربا ، فهذا (محل
اختلاف) ^(٤) الأصحاب . وقد ذكرنا أن الصحيح أنه لا يجوز ؛ لأن علة
جريان (الربا) ^(٥) فى الأرز الطعم ، فلو استخرج منه معنى سوى الطعم
وقيس عليه غيره ، أدى إلى ما ذكرنا ، وهو ^(٦) إثبات حكم فى الفرع بغير
علة الأصل ؛ وهذا لأن الفرع ما شارك أصله فى علة حكمه ، فإذا لم يشارك
لم يكن فرعاً .

= الشافعية . ولم يذكر له مرجعاً غيره ، انظر البحر المحيظ ج ٥ ص ١٨٥ .

(١) سقط من (س)

(٢) انظر إحكام الآمدى ج ٣ ص ١٧٨ - ١٨٠ والمستصفى ج ٣ ص ٦٧١ ، والتحصيل
ج ٢ ص ٢٤٦ والإبهاج ج ٣ ص ١٥٦ .

(٣) فى (ف) «لأصل»

* بداية (٢١١: أ/ ف)

(٤) فى (ف) «محال لاختلاف»

(٥) سقط من (ج) و(س)

(٦) فى (س) «وهذا»

وأما إذا قاس الأرز على البر بعلقة الطعم . ثم قاس الذرة على الأرز*
بعلة الطعم ، فهذا (لا) ^(١) معنى له ؛ لأن الذرة والأرز جميعاً فرعان للبر
فإذا جعل الذرة فرعاً للأرز لم يكن هذا أولى [من أن] ^(٢) يجعل الأرز فرعاً
للذرة، وإذا لم يكن أحدهما أولى من الآخر وجب أن يكونا جميعاً فرعين للبر .
فإن قال قائل : ما قولكم في الأصل في حكم الربا، أهو النص أم هو
البر؟

قلنا : قد اختلف الفقهاء والمتكلمون في هذا ^(٣) .

قال بعضهم : الخبر هو الأصل للبر ولكل مطعوم ومكيل ؛ لأن
الحكم مأخوذ منه ، فصار أصل الكل ^(٤) هو الخبر .
(**وقال بعضهم :** الأصل هو البر ؛ لأن القياس وقع عليه ، وهذا لأنه
هو المعلوم . ^(٥))

وقال بعضهم : الأصل هو الحكم المعلل لثبوت الربا ؛ لأنه المطلوب
في الفرع ، فكان هو الأصل في الفرع .
والصحيح هو المذهب الثاني . وتامه أن الخبر* (أصل) ^(٦) للبر

* بداية (١٠٧ / جـ)

(١) سقط من (س)

(٢) في جميع النسخ « بأن » والصحيح ما أثبتناه .

(٣) سبقت الإشارة إلى هذا في ص ١٤٤ وانظر الهامش في تلك الصفحة لمعرفة المراجع

لأقوال الأصوليين في المسألة .

(٤) في جميع النسخ « الكيل » والصحيح ما أثبتناه .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ف)

* بداية (١٣٢ : ب / س)

(٦) سقط من (س)

والبر أصل لكل ما يقاس عليه ، وهذا ظاهر حسن ، فليعتمد عليه .

وإذا عرفنا هذه الأصول التي يقاس عليها ، فنقول :

مالا يثبت من الأصول بأحد هذه الطرق ، (أو كان ثبت) ^(١) ثم نسخ فلا يجوز القياس عليه ؛ لأن الفرع إنما يجعل فرعاً لأصل ثابت ، فإذا كان الأصل غير ثابت لم يجز إثبات الفرع من جهته .

وقال أبو زيد في هذا الفصل ^(٢) : مذهب علمائنا أن الأصول كلها معلولة ، ولا يجب العمل بما جعل علة من أوصاف الأصل إلا بدليل يُميز به بينه ^(٣) وبين غيره من الأوصاف ، ومع وجود هذا أيضاً لا يجب العمل (بها) ^(٤) إلا بدليل يدل على كون الأصل شاهداً للحال .

وحكى عن الشافعي : أن الأول يجب ، وهو (الدليل) ^(٥) الذي يميز الوصف الذي هو علة من غيره ، ولا يجب أكثر من هذا .

واستدل فيما اختاره وفسره ، وقال : ومع هذا الذي ذكره الشافعي يحتاج إلى دليل يدل على كون ^(٦) الأصل شاهداً يعمل بشهادته ؛ لأن الأصول وإن كانت معلولة في الأصل بالدلائل الموجبة للقياس ، فقد احتمل واحد بعينه من بين الجملة أن لا يكون معلولاً ، وقد وجد - بالإجماع -

(١) في (ج) « وإن كان ثبت » وفي (س) « وإذا كان يثبت »

(٢) تقويم الأدلة ج ١ ص ٣٧٨ ٣٨٨ ، ٣٩٢ وما بعدها .

(٣) في (ف) « بين علته »

(٤) سقط من (ج) و(س)

(٥) سقط من (ف)

(٦) في (ج) « كون » بدون « على » ، وفي (س) « لكون » باللام .

نصوص غير معلولة ، فلا يكون حجة على الفرع مع قيام هذا الاحتمال حتى يقوم دليل يدل على كونه شاهداً للحال ، كالرجل المجهول الحال إذا شهد قبلت شهادته ، وإذا طعن الخصم في حرите في الحال أو غير ذلك لم (يصير) (١) حجة * عليه ، بكونه (٢) حراً في الأصل إلا بدليل يوجب حرته في الحال ؛ لأن حرية الأصل تحتمل التغير بعارضٍ ، فلم يكن حجة على غيره (مع الاحتمال) (٣) .

فإن قيل : أليس أن النبي ﷺ كان قدوة أمته فيما كان له وعليه ، وقد احتمل أن يكون مخصوصاً ، ومع ذلك صار فعله حجة على غيره؟ وأجاب * ، وقال : إن الحجة في الاقتداء به كونه نبياً ، وماختلف الحال في كونه مقتدى به ؛ (لأنه مقتدى به) (٤) على كل حال ، والخصوص ثبت بدليله في بعض أحواله وأفعاله ، فبقى الباقي على عمومته ، كالنص إذا خص منه شيء فإن الباقي يبقى على عمومته ، وأماها هنا (فإن) (٥) النص المعلول هو الشاهد بعلته ، وقد احتمل في نفسه ألا يكون معلولاً بعارض كالشاهد هو حجة بشادته ، واحتمل أن لا يكون حجة بعارض رقي أو غيره وإذا احتمل على هذا الوجه فلا بد من دليل .

(١) في (ف) « لم يصير »

* بداية (١٠٨ / ج)

(٢) في (ف) « لكونه »

(٣) في (ف) « بحال »

* بداية (٢١١ : ب / ف)

(٤) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٥) سقط من (ج) و (س)

قال : ومثال هذا أنا متى عللنا حرمة الفضل في الذهب بالذهب بكونه موزوناً احتجنا إلى بيان أنه معلول بهذا الوصف بدليلٍ موجب له غير الدلائل المصححة للقياس .

وذكر في هذا فصلاً طويلاً ، ^(١) اقتصرنا على هذا القدر .

واعلم أن هذا الذي ذكره ليس بشرطٍ بعد أن يظهر تأثير الوصف فمتى ظهر التأثير للوصف الذي جعل علة ، وامتاز بالتأثير على غيره من الأوصاف وقع الاكتفاء بذلك .

وأما قولهم : إنه يحتمل ألا يكون هذا الأصل معللاً ، ويحتمل أن يكون معللاً .

قلنا : ما استوى الاحتمالان ؛ (لأن) ^(٢) الأصل الذي نعرفه في الشرع أن كل أصل أمكن تعليله جاز إلا أن يمنع مانع من تعليله .

يدل عليه أن الدلائل التي دلت على صحة القياس ^(٣) دلت على تعليل (كل أصل) ^(٤) ؛ لأن الدلائل لاتخصيص ^(٥) فيها ، فإن عرض عارض دليل أنه لا يعلل أصل من الأصول لا يجب التوقف في سائر الأصول . ألا ترى أن العموم حجة ، وقد تخص بعض العمومات ثم [إن تخصيص] ^(٦) بعض العمومات لا يدل على أنه يجب التوقف في كل عموم

(١) انظر تقويم الأدلة ص ٣٨٧-٣٩٢ .

(٢) سقط من (ج) و(س)

(٣) في (ف) «التعليل»

(٤) في (س) «أى أصل كان»

(٥) في (ج) و(ف) «تخصص» بدون الياء .

(٦) في جميع النسخ «بأن خص» والمثبت هو الصحيح .

حتى يدل الدليل أنه غير مخصوص ؟
وأظهر ^(١) من هذا أمر النبي ﷺ ، فإن الخصوصية في حقه محتملة
ومع ذلك لا يعتبر هذا الإحتمال ، بل اعتبر الأصل المعهود وهو* أنه قدوة
إلا أن يقوم الدليل على خلاف ذلك في موضع .

وقولهم : إنه لاخلاف ^(٢) في كونه مقتدى به ، وهذا الوصف فيه
لايحتمل غيره ، وفي مسألتنا وجد الاحتمال في هذا الأصل أنه (معلول
أو) ^(٣) غير معلول .

قلنا : نعم ، (لاخلاف) ^(٤) أنه مقتدى به في الجملة ، وكذلك
(لااحتمال) ^(٥) عند (الاطلاق في كونه) ^(٦) قدوة ، فأما في كل شيء
بعينه فيحتمل أنه مخصوص به ، ويحتمل أنه غير مخصوص به ، فلأفرق
بين الفصلين بوجه ما .

ومن ^(٧) هذا الأصل نقول : إن تحريم الخمر معلول ، وهم يقولون
(إنه) ^(٨) ليس بمعلول ، ويطالبون بإقامة الدليل أنه معلول ، ونحن نقول :

(١) في (س) « وهذا »

* بداية (١٠٩ / ج)

(٢) في (ج) و (س) « لااختلاف »

(٣) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٤) في (ف) « لااختلاف »

(٥) في (ف) « الاحتمال »

(٦) في (ج) و (ف) « إطلاق كونه »

(٧) في (ج) و (س) « وعن »

(٨) سقط من (ج) و (س)

(إن) ^(١) الدلائل التي دلت على صحة القياس لم تخص محلاً دون محل وكل أصل أمكن تعليله بعلّة مؤثرة وجب تعليله ، والتأثير في تعليل الخمر بالشدة في نهاية القوة ، يدل أنها المحرمة .

[فصل في الفرع] ^(٢)

وإذا (عرفنا وفرغنا) ^(٣) [من] ^(٤) هذا الفصل ^(٥) ، نذكر الفصل الثاني ^(٦) وهو الكلام في فروع القياس .
فالفرع في القياس : ما ألحق بأصل أخذ حكمه منه ^(٧) .
وقد يكون الفرع على نوعين
فرع معنى معقول ^(٨) ، وفرع شبه متماثل

(١) سقط من (ف)

(٢) مابين المعقوفين زيادة من عمل المحقق .

(٣) في (ج) و(س) « وإذا فرغنا وفرغنا »

(٤) في جميع النسخ « عن »

(٥) في (ف) « الأصل »

(٦) في (ج) و(س) « الآخر »

(٧) انظر تعريف الفرع في القياس : شرح اللمع ج٢ ص ٨٤٦ والمعتد ج٢ ص ٧٠٣

والإحكام للآمدى ج٣ ص ٣٧ ، ٣٨ وتيسير التحرير ج٣ ص ٢٧٦ ، والعدة ج١

ص ١٧٥ وشرح العضد ج٢ ص ٢٠٨ وشرح الكوكب المنير ج٤ ص ١٥

(٨) في (ف) « معلول »

وقد أنكر بعض القائسين أن يكون* (المشبه لأصله) ^(١) فرعاً
 له) ^(٢) في حكمه فأبطل* فرع الشبه ، وأثبت فرع المعنى ، ولم يجعل
 الفروع إلا مشاركت الأصول في المعاني دون الأشباه .
 وعكس هذا آخرون ، وأثبتوا فرع الشبه ، وأنكروا فرع المعنى .
 وذهب الألكثرون إلى تصحيح كليهما ^(٣) ، وأثبتوا فرع المعنى وفرع
 الشبه ^(٤) .

وسنبين الصحيح من ذلك :

واعلم أن ^(٥) الذى يلزم فى فرع المعنى ^(٦) أن يكون مشاركاً لأصله
 فى المعنى الذى جعل علة الحكم ، وأما اختلافهما فيما عدا ذلك من
 المعانى فلا يؤثر ، فقد تكون الصلاة أصلاً للحج فى أحكام ورد النص عليها

* بداية (٢١٢/أ/ف)

(١) فى (ج) « المشبه له أصله » وفى (س) « المشبه له لأصله »

(٢) سقط من (ف)

* بداية (١٣٣: أ/س)

(٣) فى (ج) و(س) « كلامهم »

(٤) انظر المذاهب فى تقسيم القياس إلى قياس معنى وقياس شبه : البرهان ج٢ ص ٨٧٠

والإبهاج ج٣ ص ٦٦-٧١ وتيسير التحرير ج٤ ص ٥٣ وإحكام الآمدي ج٣ ص ٣٧١

وروضة الناظر ج٣ ص ٨٦٨ .

(٥) فى (ج) و(س) زيادة « هذا » بعد « أن »

(٦) انظر شروط الفرع فى القياس : المستصفى ج٣ ص ٦٨٥ ، وإحكام الآمدي

ج٣ ص ٢٣٠ والإبهاج ج٣ ص ١٦٢-١٦٤ ، وروضة الناظر ج٣ ص ٨٨٥ ، وفوائج

الرحموت ج٢ ص ٢٥٧ ، شرح اللمع ج٢ ص ٧٩١-٧٩٨ . وشرح الكوكب المنير

ج٤ ص ١٠٥-١١٢ ، وشرح العضد ج٢ ص ٢٣٣ .

فى الصلاة لاشتراكهما فى معانى تلك الأحكام ، وإن اختلفا فىما عدا (ذلك من المعانى) ،^(١) وكذلك الحج مع الصلاة .

والذى يلزم فى ^(٢) فرع الشبه ان يجتمع الأصل والفرع فى أكثر الأشباه وأغلبها وأقواها ، ولا يلزم أن يجتمعا فى جميع الشبه ، لأنه يكون هو ، ولا يكون فىهما فرع ولا أصل .

وقد ذكروا مثال (ذلك) ^(٣) إلحاق العبد* بالأمة فى تنصيف الحد وإلحاق الجواميس بالبقر فى الزكاة .

وقد يكون الشبه فى صورة الذات ، وقد يكون الشبه فى حكم الذات . والأمثلة التى قلناها فى العبيد والأحرار والبقر والجواميس ، بيان للشبه فى صورة الذات .

وأما الأمثلة للشبه فى حكم الذات ، فكإلحاق الوطاء بالشبهة بالوطء فى النكاح لاشتباههما فى الأحكام . وكذلك إلحاق المكاتب بالحر .

وأما العبد فى تملك المال فإن ألحق بالحر فى ثبوت ملكه (فبقياس الشبه) ^(٤) فى حكم ^(٥) الذات .

وليس يمتنع أن يجمع بين الشبيهين فى الصورة والحكم ، فيحكم بكل واحد منهما فى موضعه بما يقتضيه .

(١) فى (ج) و(س) « تلك من المعانى »

(٢) فى (ف) « من »

(٣) سقط من (ج) و(س)

* بداية (١١٠ / ج)

(٤) فى (ج) و(س) « كالقياس بالشبه »

(٥) فى (ج) و(س) « صورة »

ثم إذا عرف (معنى) ^(١) فرع المعنى وفرع الشبه يكونان [مشاركين] ^(٢) لأصليهما فى صفة الحكم المطلوب بهما من وجوب وإسقاط ، وتحليل وتحريم ، وإن ^(٣) اختلفا فى طريق الحكم بالمعنى والشبه فيكون فى الأصل معلوماً وفى الفرع مظنوناً . وسيان ^(٤) فى ذلك فرع المعنى وفرع الشبه .

[فصل فى العلة] ^(٥)

وحين فرغنا من هذا [الفصل] ^(٦) وهو بيان الفرع . فنذكر بعده الفصل الثالث (وهو القول فى علة القياس) ^(٧) ، وفيه الكلام الكثير ، وقد وقع فيه الخطب العظيم . ولا بد أن نعتنى ^(٨) فى ذلك زيادة اعتناء ليظهر ماهو الحق من ذلك بعون الله تعالى وتوفيقه .
واعلم أن العلة ^(٩) مأخوذة فى اللغة ^(١٠) من العلة التى هى المرض

(١) سقط من (ج) و (س)

(٢) فى جميع النسخ « متشاركين »

(٣) فى (ج) و (س) « فإن »

(٤) فى (ف) « وسيأتى »

(٥) زيادة من عمل المحقق .

(٦) فى جميع النسخ « الأصل » وما أثبتناه هو المناسب لسياق كلام المصنف قبله وبعده .

(٧) مابين القوسين سقط من (ج) وفى (س) بدلاً منه « فى العلة »

(٨) فى (ف) « نعتبر »

(٩) فى (ف) « اللغة »

(١٠) انظر معنى العلة لغة فى الصحاح ج ٣ ص ١٠٨٢ والقاموس المحيط ج ٣ ص ٢١

فصل العين باب اللام . والمصباح المنير ص ٥٨٣ .

لأن لهذه ^(١) العلة تأثيرها ^(٢) فى الحكم كتأثير العلة فى ذات المريض .
وقيل : سميت العلة علة لأنها ناقلة حكم ^(٣) الأصل إلى الفرع
كالانتقال بالعلة من الصحة إلى المرض .
والأول أحسن ؛ لأننا بيّنا أن غير المتعدية من العلل ^(٤) تكون علة
(صحيحة) ^(٥) .

وقيل : العلة مأخوذة من العَلَل بعد النهل ، وهو معاودة شرب الماء
مرة بعد مرة ؛ لأن المجتهد فى استخراجها يعاود النظر بعد النظر .
وأما حد العلة ^(٦) فقد قالوا : إنها الصفة الجالبة للحكم .
وقيل : إنها المعنى * المثير ^(٧) (للحكم) ^(٨) .
واعلم أن علة الحكم شرط ^(٩) فى صحة القياس ليجمع بها بين

(١) فى (ج) و (س) « هذه » بدون اللام .

(٢) فى (ف) غير واضحة

(٣) فى جميع النسخ « بحكم »

(٤) فى (ف) « العلة »

(٥) سقط من (ف)

(٦) المراد تعريف العلة فى اصطلاح الأصوليين . وانظر تعريفاتهم لها فى العدة جـ ١

ص ١٧٥ وروضة الناظر جـ ٢ ص ٢٤٥ وإحكام الآمدى جـ ٣ ص ١٨٦ والإبهاج جـ ٣

ص ٣٩ والبحر المحيظ جـ ٥ ص ٢٤٥ وتيسير التحرير جـ ٣ ص ٣٠٢

* بداية (٢١٢ : ب / ف)

(٧) فى (س) « المستتر »

(٨) سقط من (ج) و (س)

(٩) وصف المصنف العلة هنا بأنها شرط فى القياس ليرد على القائلين بصحة القياس بدون

العلة . وليس المقصود بالشرط مايقابل الركن . فالعلة ركن فى القياس عند المصنف

كغيره من جمهور الأصوليين ، كما سينص على ذلك بعد قليل .

الأصل والفرع ^(١) .

وذهب بعض القائسين من أصحاب أبى حنيفة وغيرهم الى * أن القياس يصح بغير علة ، إذا لاح بعض الشبه .

احتجاجاً ^(٢) بأن الصحابة حين قاسوا لم يعللوا ، وإنما شبهوا فجمعوا بين الشيء والشيء بمجرد الشبه ^(٣) ، من غير تعليل ، مثل ما فعلوا فى الجد والإخوة وغير ذلك .

وذهب جمهور القائسين من الفقهاء والمتكلمين إلى أن العلة لابد منها فى القياس ، وهى ^(٤) ركن القياس ، ولا يقوم القياس إلا بها .

والدليل على ذلك : أنه لا يخلو إما أن يرد الفرع إلى الأصل بسبب جامع بينهما أو بغير سبب ، ولا يجوز أن يكون بغير سبب ؛ لأنه لا يكون رده إلى أصل (بأولى) ^(٥) من رده إلى غيره ، فلا يتعين الأصل .

وإن كان بسبب فلا بد أن يكون ذلك السبب متعيناً ؛ لأن السبب (المجهول لا يكون سبباً ، فلم يبق إلا أن يكون بسبب معين ، ثم ذلك السبب المعين ^(٦)) عندنا فى الجمع هو العلة ، (فإن) ^(٧) سموه علة فقد

(١) انظر بحث العلة فى المعتمد ج ٢ ص ٧٧٢ ، والتبصرة ص ٤٥٨ ، واللمع مع نزهة المشتاق ص ٥٩ ، وإحكام الامدى ج ٣ ص ٢٧١ ، والإيهاج ج ٣ ص ٦٦ .

* بداية (١١١ / ج)

(٢) فى (ج) و (س) « واحتجا »

(٣) فى (ف) « التشبيه »

(٤) فى (ج) و (ف) « وهو »

(٥) سقط من (ج) و (س)

(٦) ما بين القوسين سقط من (س) ، وكلمة « المعين » ساقطة من (ج) .

(٧) سقط من (ج)

وقع الاتفاق ، وإن لم يسموه علة - مع الاتفاق على ^(١) أنه لا بد من جامع - فالنزاع فى الاسم مع الاتفاق فى المعنى مُطَرَحٌ .

وأما الصحابة فقد عللوا تارة ، وأرسلوا الشبه أخرى .

قال على رضى الله عنه فى حد الخمر : إنه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى ، وحد المفتري ثمانون . ^(٣)
فقد ذكر التعليل .

وقالت الصحابة لأبى بكر رضى الله عنهم : رضيك رسول الله لديننا ، فرضيناك لدينانا . ^(٤)

وأما إذا أرسلوا إرسالا فهو تنبيه على القياس ، (وليس بقياس .
وإذا ثبت أنه لا بد من العلة فى صحة القياس) ^(٥) فنقدم مسألة الطرد وكلام الفقهاء فى ذلك .

(١) فى (جـ) «لأنه» وفى (ف) «فى أنه»

(٢) فى (س) «الحد»

(٣) سبق تخريجه ج ٤ ص ٤٣

(٤) انظر الطبقات لابن سعد ١٨٣/٣ وإعلام الموقعين ج ١ ص ٢٣٠ وأخرج النسائى وأبو يعلى والحاكم وصححه عن ابن مسعود قال : لما قبض رسول الله ﷺ قالت الأنصار : منا أمير ، ومنكم أمير ، فأتاهم عمر ، فقال يامعشر الأنصار أأستم تعلمون أن رسول الله ﷺ قد أمرَ أبا بكر أن يؤم الناس ؟ فأيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالت الأنصار : نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر . تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٦٨ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (س) .

مسألة

[الكلام فى الطرد]^(١)

اعلم أن الطرد ليس بحجة ، والتمسك به باطل .

وهو الذى لايناسب الحكم ، ولايشعر به .

وكذلك الاطراد ،^(٢) لا^(٣) يكون دليل صحة العلة* . وبالع

القاضى أبو بكر محمد بن الطيب^(٤) فى التغليظ على من يعتقد ربط حكم الله تعالى به .

وقال بعض أصحابنا وطائفة من أصحاب أبى حنيفة : إنه حجة .

ذكره الشيخ أبو إسحاق فى التبصرة عن أبى بكر الصيرفى^(٥) .

وسمى أبو زيد الذين يجعلون الطرد حجة والاطراد دليلا على صحة

(١) مابين المعقوفين زيادة من عمل المحقق .

(٢) الطرد عند الأصوليين هو الذى لايناسب الحكم ولايشعر به . والاطراد هو دوران

الحكم مع الوصف المناسب بحيث كلما وجد الوصف ، وجد الحكم ، وقد يكون

معه العكس : وهو انتفاء الحكم عند انتفاء الوصف ويسمى حينئذ الدوران . انظر

تعريف كل منهما والمذاهب فى اعتبارهما لاثبات العلة فى : البرهان جـ ٢

ص ٨٣٥ ، ٧٨٨ . والإيهاج جـ ٣ ص ٧٨ ، والبحر المحيط جـ ٢ ص ٢٤٨ ، وشفاء الغليل

ص ٢٦٦ ، ٣٠٩ ومابعدها .

(٣) فى (جـ) و(س) «ولا»

* بداية (١٣٣) ب/س

(٤) سبقت ترجمته جـ ١ ص ٨٣

(٥) سبقت ترجمته جـ ١ ص ١٢٩ . وانظر ماحكاه الشيرازى عنه فى التبصرة ص ٤٦٠

العلة حشوية أهل القياس . قال : ولا يعد هؤلاء من جملة الفقهاء^(١) .
واحتج من قال إن الطرد حجة (بالأدلة التي دلت)^(٢) على أن
القياس حجة ، وقالوا : (إنها لم تَخُصْ)^(٣) وصفاً دون وصف ؛ وهذا لأن
علل الشرع أمارات على الأحكام ، وليست من قبيل^(٤) العلل^(٥)
العقلية ، فصح تعليقها بالصور ، وتصير تلك الصور أمارات (على)^(٦)
الأحكام ، كالنصوص التي ترد في الأحكام ولا تعقل معانيها ، فهذه العلل
مثل تلك النصوص في الأحكام .

واستدل من قال إن الاطراد دليل (صحة العلة ، قال : لأن عدم
الاطراد دليل على)^(٧) فساد العلة ، فالاطراد^(٨) (يكون)^(٩) دليل صحة
العلة .

ولأن^(١٠) الاطراد والجريان هو الاستمرار على الأصول من * غير أن
يردها أصل ، وهذا شهادة من الأصول لها بالصحة ، فوجب أن يُحكَم

(١) تقويم الأدلة ج ٢ ص ٤٠٦

(٢) في (س) « بالاطراد الذى دل »

(٣) في (س) « إنه لم يخص »

(٤) في (ف) « قبل »

(٥) في (جـ) و (س) « العلة »

(٦) سقط من (س) ، وفي (جـ) « للاحكام » بدلاً من « على الاحكام »

(٧) ما بين القوسين سقط من (س)

(٨) في (س) « والاطراد » بالواو .

(٩) سقط من (ف)

(١٠) في (جـ) و (س) « لأن » بدون الواو .

* بداية (٢١٣ : ١ / ف)

بصحتها . ببينة ^(١) أنها إذا اطردت فقد عدم مايجب ^(٢) فسادها
فوجب أن يحكم بصحتها ؛ لأنه ليس بين الصحة والفساد واسطة .
وأما دليلنا في أن الطرد ليس بحجة فهو أنا اتفقنا على أن
الاحتكام ^(٣) على الشرع باطل ؛ ألا ترى أنه لو احتكم المحتكم من غير
ذكر علة أصلاً يكون ^(٤) قوله باطلا ؟

وصفة المحتكم على الشرع أن لا يكون لقوله الذى يقوله طريق معلوم
ولامظنون ، ونحن نعلم قطعاً أن أحكام الشرع مرتبطة إما بطريق علمى أو
ظنى مستند ^(٥) إلى سبب ، وإذا خلا عن هذين الطريقين يصير مجرد
احتكام (على) ^(٦) الشرع من قائله .

والدليل على أن الظن لا بد من استناده ^(٧) إلى سبب حتى يعمل به :
أن العلميات فى الشرع لا بد من استنادها إلى طريق يوجب العلم
فالظنيات لا بد من استنادها إلى سبب يفيد الظن .

ولأن من ادعى (بظن) ^(٨) أن وراء هذا الجبل المٌطل علينا (جيشاً
عظيماً أو بحراً أو سباعاً) ^(٩) أو غير ذلك من الأشياء ، فإنه لا بد من

(١) فى (س) « بينت »

(٢) فى (س) « يوجد »

(٣) فى (جـ) و (س) « الأحكام »

(٤) فى (ف) « فيكون »

(٥) فى (ف) « ويستند »

(٦) سقط من (جـ) ، وفى (س) « فى »

(٧) فى (ف) « إشارة » بدل « استناده »

(٨) فى (جـ) و (س) « أنه يظن »

(٩) فى (جـ) و (س) « جيش عظيم أو بحر أو سباع » كلها بالرفع .

استنادها إلى أسباب ؛ فإنه إذا لم ترتبط بسبب كان في ظنه (مهوساً وفي)^(١) قوله هاذياً ، فثبت أن الظن لا بدله من السبب ليعمل به ^(٢) .
والطرد لا يفيد علماً ولا ظناً ؛ لأن الحكم الذي ربط به إثباتاً لوربط به
نقياً لم يترجح في مسلك ^(٣) الظن أحدهما على صاحبه ^(٤) ، فبطل
التعلق به .

فإن قيل : سلامته عن النقض تفيد غلبة الظن في كونه علماً على
الحكم .

قلنا : هذا الذي قلت هو طرد الطارد وهذا* ، الطارد مطالب
بتصحيح علته ، وطرده (لعلته لا يكون) ^(٥) دليلاً على صحة علته ، فإن
فعله لا يكون دليل صحة قوله . ثم هذا المعترض يقول : إين ^(٦) الاطراد
في محل النزاع ، وعندى أنه لا اطراد ؟

فإن قال المعلن : قد اطرده في غير محل النزاع .

يقال له : جريانه في غير محل النزاع لا يوجب اطراده في هذا الموضع
الذي يقع فيه النزاع ؛ وهذا لأن الطارد منازع في طرده فكيف يستدل

(١) في (س) « فهو ساد في »

(٢) في (ف) « عليه »

(٣) في (جـ) و (س) « مسك »

(٤) في (س) « ظنه » بدل « صاحبه »

* بداية (١١٣ / جـ)

(٥) في (س) « لعينه فإنه لا يكون »

(٦) في (ف) « إن »

باطراده ، وإنما غاية دعواه أنه يقول : (إن) ^(١) الدليل على صحة طردى (دعوى) ^(٢) اطراده فى صورة النزاع .

قال القاضى أبو بكر : (لو كان) ^(٣) التمسك بالطرد (حجة) ^(٤) لما عجز عنه أحد من طبقات الخلق ، ولما كان فى ^(٥) اشتراط استجماع أوصاف المجتهدين معنى .

ثم قال : فإن زعم زاعم أن شرط الطرد أن يسلم عن العوارض والمبطلات ، ولا يهتدى إلى ذلك إلا عالم .

[يقال] ^(٦) كيف لا يهتدى بأن يذكر علة ويطردها أين وجدت؟

قال : وإذا انتهى التصرف فى الشرع إلى هذا المنتهى كان ذلك استهزاء بقواعد الدين ، واستهانة بضبطها ، وتطريقاً لكل قائل أن يقول ما يريد ، ويحكم بما يشاء ^(٧)

ولهذا (المعنى) ^(٨) صرف علماء الشرع سعيهم إلى البحث عن المعانى الخيِّلة المؤثرة . ببينة أنا جعلنا إجماع الصحابة هو الدليل الأقوى فى

(١) سقط من (ج) و(س)

(٢) سقط من (ج) و(س)

(٣) فى (ف) «لوجاز»

(٤) سقط من (ف)

(٥) فى (ف) «من»

(٦) فى جميع النسخ «قال» والصحيح ما أثبتناه ؛ لأنه جواب على زعم ذلك الزاعم الذى ذكر قبله . وعبارة البرهان «قيل له : ليطرد العامى ، ثم يراجع العالم ..»

(٧) انظر كلام الباقلانى فى البرهان ج٢ ص ٧٩٣ .

(٨) سقط من (ف)

صحة القياس ، ولم يرو عن أحد منهم أنه تعلق بطرد لايناسب الحكم ولايؤثر فيه ، وإنما نظروا في (١) الأقيسة من * حيث المعانى ، وسلكوا طريق المرشد والمصالح التى تشير إلى محاسن الشريعة ، ولو كان الطرد قياساً صحيحاً لما عطلوه ، ولما أهملوه ، ولما تركوا الاعتلال به .

وكذلك سائر الأئمة المقتدى بهم من بعدهم .

وضرب الحلیمی (٢) لذلك مثلاً فقال : من رأى دخاناً ثائراً فظن أن وراءه حريقاً ، كان مصيباً فى ظنه ، ومن رأى غباراً ثم ظن أن وراءه حريقاً كان مختلفاً (٣) فى ظنه . نعم ، لو ظن أن وراءه عسكرياً (أو سرحاً) (٤) كان مصيباً (٥).

ونقول أيضاً : إنا قد بينا أن العلة هى الصفة الجالبة للحكم . ويجوز أن يقال : إن العلة هى (الصفة) (٦) المتقضية للحكم . فأما إذا لم يعتبر وجود ما يقتضى الحكم أو وجود ما * يجلب الحكم فى الصفة التى جعلت علة لم تكن هذه الصفة بأن تجعل علة بأولى من غيرها من الصفات ؛ فإن

(١) فى (ف) «إلى»

* بداية (٢١٣: ب/ف)

(٢) سبقت ترجمته ج٣ ص ٤٠٠

(٣) فى (ج) «محيلاً» وفى (س) «مخيلاً» والمثبت من (ف) وعبارة إمام الحرمين «... لم يكن ماجاء به علماً على ما أنبأ عنه» البرهان ٢/ ٧٩٤ .

(٤) فى (ج) و(س) «وسرح»

(٥) حكاه عن الحلیمی إمام الحرمين فى البرهان ج٢ ص ٧٩٤ مع اختلاف فى بعض ألفاظه .

(٦) سقط من (ف)

* بداية (١٣٤: أ/س)

للأصل صفات كثيرة ، [وقد جعلت إحداها] ^(١) علة ، فلا بد أن يكون لها* اختصاص أو مناسبة بالحكم الذى جعلت الصفة علة له ، حتى تكون جالبة له أو مقتضية إياه . وهذا لأن التغيرات الاتفاقية قد تقع كثيراً فلا يقع الفرق بين التغير الاتفاقى وبين التغير بالعلة إلا بما ذكرناه من وجود اختصاص أو مناسبة بين العلة والحكم .

فإن قال قائل : إن المناسبة والاختصاص فى أنه يوجد الحكم لوجود العلة ويعدم بعدمها ، أو المناسبة بالاطراد .

فقد أجبنا عن هذا من قبل ^(٢) . ويدل عليه أن دوران الحكم معه وجوداً وعدمًا لا يدل على الصحة ؛ لأن الحكم كما يدور وجوده مع العلة يدور مع الشرط ، ألا ترى أن من قال لعبده « أنت حر إن كلمت زيداً » دار وجود العتق مع الكلام كما دار مع قوله « أنت حر » ^(٣) ؟ وهو ^(٤) علة فدل على أن هذا القدر لا يصلح أن يستدل به على صحة العلة .
وسيعود الكلام فى هذا من بعد ^(٥) فإن كثيراً من أصحابنا جعلوا الاطراد والانعكاس دليلاً .

(١) فى (ج) و (س) « جعل أحدها » وفى (ف) « جعل إحديهما والصحيح ما أثبتناه .

* بداية (١١٤ / ج)

(٢) ص ١٩٠

(٣) فى (س) زيادة « إن كلمت زيداً » وإثباتها غير صحيح ؛ لما فيه من ذكر الشرط وهو خلاف المقصود من الاستدلال .

(٤) فى (س) « وهذا »

(٥) ص ٢٣٠ وما بعدها

وأما الجوا على الذى ذكره :^(١)

أما تعلقهم بالأدلة التى دلت على صحة القياس .

قلنا : هذا الكلام دليل عليكم ؛ لأن الأدلة التى دلت على صحة القياس (إنما دلت على القياس)^(٢) على الأصول ، وهذا القياس يوجد ببعض الأوصاف ، ثم البعض عن البعض لا يمتاز إلا بدلالة أخرى .

ألا ترى أن نصوص القرآن دلت أن الأمة شهداء فى الأصل ، ولم تدل أن كل لفظ منهم شهادة ، بل دلت أنه توجد منهم الشهادة ، وذلك يحصل ببعض الألفاظ ، ولا يتميز ذلك عن غيره إلا بدليل .

ولأن كل وصف لوصلح علة - والأوصاف محسوسة مسموعة - لَشَرَكَ السامعون وأهل اللغة كلهم الفقهاء فى المقاييسات^(٣) . ولَمَّا اختص القياس بالفقهاء علمنا أن المقاييسة مَبْنِيَّةٌ عَلَى معانٍ تُفْقَهُ ، لا على أوصاف رأسامى تسمع .

وقد ذكرنا هذا من قبل بلفظ آخر .

وأما قولهم : إن علل الشرع أمارات ، وليست بموجبات .

قلنا : لا نسلم هذا الأصل على الإطلاق ؛ فإن الفقهاء وإن كانوا يطلقون هذا ، ولكن معنى ذلك أنها لا توجب بذواتها شيئاً ، بل بجعل الشارع إياها موجبة ، وإن لم تكن بنفسها موجبة ، بل * صارت بالشرع .

(١) أي أصحاب الطرد

(٢) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٣) فى (ف) « المناسبات »

* بداية (١١٥ / ج) وبداية (٢١٤ / ف)

[و] ^(١) لا يمتنع أن يقوم الدليل على أن القياس إذا احتاج [فى] ^(٢) صحته إلى علة فلا بد أن تكون العلة مناسبة ^(٣) للحكم، مؤثرة فيه، مقتضية إياه. وقد دللنا على أنه لا بد من ذلك ^(٤).

فإن قيل : ما قولكم فى الشرع إذا نصب الطرد علماً ، هل يجوز أولاً ^(٥) ؟

قلنا : يجوز .

قالوا : إذا جاز من الشارع جاز من المعلل .

قلنا : هو وإن جاز من الشارع لكنه لا يكون علة ، بل ^(٦) تعريف للحكم أو تحديد له ، ولو ^(٧) ذكر الشرع الحكم من غير علة له قوبل بالقبول ، فإذا ذكره وذكر علماً عليه قبل وصدق أيضاً ، وهذا لأن الشرع له التحكم علينا كما يشاء ، وليس ^(٨) لنا التحكم على الشرع كما شئنا . ^(٩) ، فتبين الفرق قطعاً .

وباقى ما ذكره ليس بشئ ينبغى الاشتغال به ، وفيما ذكرناه من قبل جواب عنه .

(١) سقط من جميع النسخ . وأضفناه لربط الكلام ببعضه ببعض .

(٢) سقط من جميع النسخ ، وأضفناه ليستقيم الكلام .

(٣) فى (س) « مباينة »

(٤) ص ١٨٨ .

(٥) فى (ف) « أم بدل « أو »

(٦) فى (ف) « لكنه »

(٧) فى (س) « وكم » وفى الهامش تصحيح بقوله « لعله هكذا : وإذا ذكر الشرع إلخ »

(٨) فى (ف) « ولكن » وهو خطأ واضح

(٩) فى (س) « بيننا »

وقد ذكر القاضي أبو الطيب أن الاطراد زيادة دعوى (على دعوى)^(١) والدعوى لا تثبت بزيادة الدعوى .

قال : ولأن القياس الفاسد قد يطرّد ، ولو كان الاطراد دليل صحة العلة لم يقم هذا الدليل^(٢) على الأقيسة الفاسدة^(٣) المطرّدة مثل قول من يقول فى إزالة النجاسات بغير الماء : مائع^(٤) لا تبنى عليه القناطر ولا يصطاد منه السمك ، فأشبه الدهن (والمرق).^(٥) ومثل من يقول فى الكلب : إنه كلب ، فيكون نجساً ، كالكلب الميت . ومثل من يقول فى مس الذكر : مس ذكره ، فصار كما لو مس وبال . ومثل من يقول فى وطء الثيب : شرّع فى نافذٍ ، فصار كما لو مشى فى شارع ، أو أدخل ما يدخل فى المدخل ، فصار كما لو أخرج رأسه من الروزنة^(٦) ، أو أدخل رجله فى الخف .

ومثل من يقول فى القهقهة : اصطكاك الأجرام العلوية (فلا ينقض)^(٧) الطهارة ، كالرعد ، ولا يلزم الضراط ؛ لأنه اصطكاك الأجرام السفلية .

(١) سقط من (ف)

(٢) فى (ف) زيادة « إلا »

(٣) فى (ج) و (س) زيادة « فالأقيسة الفاسدة »

(٤) فى (س) « المائع »

(٥) سقط من (ف)

(٦) الرُّوزَنَةُ : الكُوَّةُ ، انظر القاموس ج٤ ص ٢٢٩ فصل الرءاء ، باب النون .

(٧) فى (ج) و (س) « فوجب أن لا ينقض »

قال القاضي ^(١) : وهذا مع سخفه ينتقض بما لو صفع امرأته وصفته .

(قال) ^(٢) وقد قال قوم من أصحاب أبي حنيفة في مس الذكر : إنه مس آلة الحرث فأشبهه إذا مس الفدان ^(٣) .

وقال : معلق منكوس ، فأشبهه الدبوس .

وقال في السعى بين الصفا والمروة : إنه سعى بين جبلين فلا* يكون ركناً في الحج ، كالسعى بين جبلين بنياسبور أو غيرها من البلاد ^(٤) .

وهذه حكايات سخيفة ، والاشتغال بأمثالها هزو ولعب بالدين . ولولا أن هذا الإمام أوردها ^(٥) لم نوردها .

وأيضاً فإن المتأمل يتأمل هذه السخيفات التي لا يمكن مناقضتها بشيء ، ويطردها صاحبها طرداً ، ويعرف أن سائر الطرود ^(٦) على مثالها وبمثابتها ، واللعب والضحك ليس من باب الدين في شيء .

(١) هو أبو الطيب الطبري . فما زال المصنف مستمراً في حكاية قوله .

(٢) سقط من (ف)

(٣) الفدان : كَسَحَابٍ وَشَدَّادٍ . الثور أو الثوران يقرن للحرث بينهما أو هو آلة الثورين . انظر القاموس ، فصل الفاء ، باب النون ج٤ ص ١٥٧ .

* بداية (١١٦ / ج)

(٤) حكاية الزركشي في البحر ج٥ ص ٢٤٩ نقلاً عن المصنف ، ولم يذكر مصدراً غيره إلا ما نقله عن البغوي في تعليقه حكاية عن القاضي الحسين من تعريف الطرد ومثل له ببعض ما حكاها القاضي الطبري عن بعض الشافعية والحنفية .

(٥) في (ف) زيادة « ولا »

(٦) في (ف) « الطرد »

وقولهم : إنه لا يوجد دليل يفسده .
قلنا : عدم تأثيره ومناسبته للحكم دليل (على) ^(١) فساد* .
يدل عليه أن من ادعى النبوة وقال : الدليل على صحة دعواي عدم
ما يفسدها . (فإنه) ^(٢) لا يسمع منه ذلك ، (ولا يلتفت إليه) ^(٣) .
وكذلك كل من يدعى صحة شيء بهذا الوجه .
فثبت أن ما قالوه باطل . والله العاصم عنه .

(١) سقط من (ج) و (س)

* بداية (١٣٤ ب / س)

(٢) سقط من (ف)

(٣) سقط من (ف)

فصل

[فى المركبات ^(١)]

ويدخل فى هذا الفصل (القول) ^(٢) فى المركبات .
اعلم أنه ذكر أبو زيد باباً* فى أقسام الطرديات ^(٣) ، وقال :
الطرديات الفاسدة أربعة أنواع ^(٤) :
نوع منها ^(٥) يعرف فسادها ببداية العقول ، من غير تأمل فى
الأصول ، كقولهم فى قراءة الفاتحة فرض فى الصلاة « إن ^(٦) الصلاة عبادة
ذات أركان مختلفة ، لها تحليل وتحريم ، فوجب أن يكون من أركانها ذو
عدد سبع . دليله الحج »
ومثل قولهم : « إن السبع أحد عددى صوم التمتع ؛ فوجب أن لا تجوز
الصلاة إذا قرأ دونها . دليله الثلاث » ^(٧) .

(١) مابين المعقوفين زيادة من عمل المحقق .

(٢) فى (ج) و(س) « ذكر » بدلا من « القول »

* بداية (٢١٤ ب / ف)

(٣) فى (ج) و(س) « الطرد »

(٤) انظر تقويم الأدلة ج ٢ ص ٦٦٦ ومابعدا .

(٥) فى (س) زيادة « ما »

(٦) فى (س) « لأن »

(٧) أى أنه كما لا يقوم صوم الثلاثة - فى التمتع - مقام السبعة ، كذلك لا يقوم شىء من

أركان الصلاة مقام الفاتحة ذات السبع آيات .

وكقولهم : إن الوطاء فعل ينطلق مرة ، وينغلق ^(١) أخرى ،
فلاتثبت به الرجعة ، كالقبلة . ^(٢)

وقال : سمعت بعض شيوخنا يحتج لإبطال النية في الوضوء بأن
الوضوء فرض عين ، يقام في أعضائه ، فلاتكون النية شرطاً لأدائه .
دليله قطع اليد قصاصاً أو في السرقة .

وهذه علل يعرف فسادها ببدهائ العقول ؛ لأنه لامشابهة بين الأصول
في هذه العلل ^(٣) وبين فروعها ، وهذا الضرب لا يوجد له نظير من كلام
السلف ، ولكنه شيء أحدثه حشوية أهل الطرد .

قال : والنوع الثاني : رد فرع إلى أصل لا يكاد الأصل ^(٤) يمتاز عن
الفرع إلا بضم ماهو علة الحكم إليه . نحو قولهم : إن مس الذكر حدثٌ
كما لو مسَّ وبال ، فإنه لازيادة فيما جعله أصلاً إلا البول ؛ لأنه حدث
بالإجماع* ، وقد عدم ذلك في الفرع ، فسقط اعتباره لإيجاب الحكم في
الفرع ، فلا يبقى بعده إلا المس المختلف فيه .

وكذلك قولهم في إعتاق المكاتب عن الكفارة : إنه إعتاق مكاتب
(عن الكفارة ، فصار كما لو أدى ^(٥) بعض البذل ^(٦) . لأنه لازيادة في

(١) في (ج) و (س) « ويتعلق »

(٢) في (ج) و (س) « كالقتل » وكذا في تقويم الأدلة . والصحيح ما أثبتناه من (ف) .

(٣) في (ف) « الأصول »

(٤) في (ف) « الفرع »

* بداية (١١٧ / ج)

(٥) في (ف) « رأى »

(٦) في (ف) « الدلائل »

الأصل إلا أخذ بعض البدل) ^(١) وإنه علة مانعة من التكفير ، وقد عدت في الفرع ، فتبقى ^(٢) العبرة لما وراء هذه الزيادة ، وهو أنه إعتاق مكاتب وهذا مختلف فيه .

وكذلك قولهم في شراء الأب : لا يكون تكفيراً ، (قياساً على مالو حلف) ^(٣) بعته إن اشتراه . ولا زيادة في الأصل إلا اليمين بعته ، وهو علة مانعة من التكفير بنية توجد عند الشرط عندنا ، وقد عدم هذا في الفرع ، وليس وراء هذا إلا شراء الأب . وهذا مختلف فيه ^(٤) .

قال : وأما النوع الثالث – فرد فرع إلى أصل بوصف مختلف في كونه علة ، وظهر ذلك من العلماء ؛ لأنه لما ظهر الاختلاف فيه حل محل الحكم المختلف فيه ، ووجب نقل الكلام إليه .

كقولهم : إن الكتابة الحالة (فاسدة ؛ لأنها كتابة) ^(٥) لا تمنع التكفير عن العتق ، فتكون ^(٦) فاسدة ، كالكتابة على القيمة .

فالخلاف ظاهر بيننا وبينهم في الكتابة الصحيحة أنها هل تمنع الإعتاق عن الكفارة أو لا؟ (فَلَمْ يَصِرْ) ^(٧) عدم المنع دليلاً علينا في فساد الكتابة .

(١) مابين القوسين من قوله « عن الكفارة » إلى قوله « البدل » سقط من (س)

(٢) في (جـ) غير منقوط ، وفي (س) « فيبقى » وفي (ف) « فبقى »

(٣) في (ف) « كما لو حلف »

(٤) تقويم الأدلة ص ٦٦٨ - ٦٧٠

(٥) مابين القوسين سقط من (ف)

(٦) في (ف) « وكانت »

(٧) في (ف) « فَلَمْ يَصِرْ »

ومن ذلك قولهم : إن الأخ يجوز إعتاقه عن الكفارة (فلا يعتق بسبب القربة . دليله ابن العم ^(١) .

وهذا فاسد ؛ لأن الأب عندنا يجوز إعتاقه عن الكفارة ^(٢) ويعتق بالقربة . وعنده لما عتق بالقربة لم يجز عن الكفارة .

ومن ذلك قولهم : إن رهن المشاع باطل ؛ لأنه رهن لا يمنع الانتفاع به .

ومن هذا الجنس يكثر .

قال : والنوع الرابع تعليل* بعدم الوصف . كقول الشافعي : النكاح ليس بمال ، فلا يثبت بشهادة الرجال مع النساء ، كالحدود . وهذا فاسد ؛ لأن العدم لا يوجب حكماً ، وهذه العلة تذكر للإيجاب (والعلة تُوجد) ^(٣) ولا تُعدم .

وكذلك قولهم : إن الأخ لا يعتق على الأخ ، لأنه لابعضية بينهما . وكذلك قولهم : إن المرض لا يبيح التحلل ؛ (لأن المرض) ^(٤) معنى لا يفارق الحال بالإحلال ، فأشبهه الضلال ^(٥) .

(١) فى (ج) « قياساً على ابن العم »

(٢) ما بين القوسين من قوله « فلا يعتق » إلى قوله « عن الكفارة » سقط من (س) وقوله

« يجوز إعتاقه عن الكفارة » فى (ف) « يجوز إعتاقه عن الكتابة »

* بداية (١٢٥ : أ / ف)

(٣) فى (ج) و (س) « والعلة توجب »

(٤) فى (ج) و (س) « لأنه »

(٥) أى ضلال الطريق إلى مكة للمحرم بالحج أو العمرة .

وكذلك قولهم : المبتوتة*^(١) لا يلحقها الطلاق ؛لأنه لانكاح بينهما وإسلام الشيء فى جنسه لا يجوز ؛لأنه لا يجمعهما صفة الطعم والشمية .
واعلم أنى ^(٢) ذكرت ماأورده على طريق الاختصار ^(٣) .
ونحن نقول فى الأنواع الثلاثة التى قدمها : (هى) ^(٤) علل فاسدة (لما ذكر .

وللأصحاب) ^(٥) كلام فى المركبات ،وهى التى ذكرها ^(٦) فى النوع الثالث .

وقد رأيت من الأئمة فى العصر الذى أدركته من شغف بأمثال هذا وقد ملأ كتبه من ذلك ^(٧) .

ومن أمثال ذلك (ماقاله) ^(٨) بعض أصحابنا ^(٩) فى النكاح بغير ولى : أنثى ، فلاتزوج نفسها . دليله إذا كانت بنت خمس عشرة سنة والخصم يعتقد فى الأصل أنها صغيرة ، فتكون علة المعلل مبنية ^(١٠) على

* بداية (١١٨ / ج) .

(١) فى (ف) «المبثوثة»

(٢) فى (ف) زيادة «ما» بعد «أنى»

(٣) انظر كلام أبى زيد فى تقويم الأدلة ص ٦٦٦-٦٧٤

(٤) سقط من (ف)

(٥) فى (ف) «كما ذكروا للأصحاب»

(٦) فى (ج) و(س) «ذكرناها»

(٧) فى (ج) و(س) «بذلك»

(٨) فى (ج) «ماقال» ، وفى (س) «قال»

(٩) انظر هذه الأمثلة فى البرهان ج٢ ص ١١٠٠ - ١١٠٩

(١٠) فى (ج) و(س) «مقيسة»

الصغيرة عند الخصم ، ولابد من كون الأصل متفقاً عليه ، ولو اعتقد الخصم أنها كبيرة لكانت ^(١) تزوج نفسها - والخلاف واقع في الكبيرة .
وطائفة من الجدلين يصححون هذا ، ويقولون : ^(٢) الحكم متفق عليه في الأصل ، والمعلل علل بالأنوثة ، وهو ^(٣) تعليل صحيح وقاس ^(٤) على (أصل مسلم) ^(٥) ، (فَتَشَعَّبُ) ^(٦) المذاهب واختلافها ليس يضر .

ومثل هذا التعليل والدليل لا يرضى به محقق ؛ لأن المخالف يقول : بنت (خمس عشرة سنة) ^(٧) - فيما أذهب ^(٨) إليه - صغيرة ، ولو كانت كذلك فالقياس عليها باطل ؛ فإنه ^(٩) لو قال ابتداءً : أنثى فلا تزوج نفسها كالصغيرة ، يكون قياساً فاسداً ؛ لأن المعلل ذكر الأنوثة والصغر في الأصل ، والصغر ^(١٠) على حياله ^(١١) مانع* من العقد، بدليل الغلام

(١) في (ج) و(س) « فكانت »

(٢) في (ج) و(س) « يقولون » بدون الواو

(٣) في (ف) « وهى »

(٤) في (ف) « فقاس »

(٥) في (س) « الأصل منكم »

(٦) في (س) « بتشعب »

(٧) في (ج) « خمسة عشر سنة » وفي (س) « خمسة عشرة » وفي (ف) « خمس

عشرة » بحذف لفظ « سنة »

(٨) في (س) « ذهب »

(٩) في (س) « فلأنه »

(١٠) في (س) « والصغير »

(١١) في (س) و(ف) « حاله »

* بداية (١٣٥ : ١ / س)

(الصغير)^(١) ، فقد ضمنت إلى ^(٢) الأنوثة في الأصل صفة مستقلة بالحكم المطلوب ، فيكون مثاله مايقول القائل في مس الذكر : مس ذكره فينتقض وضوءه ، كما لو مس وبال . فيصير التعليل باطلاً ؛ لأن ^(٣) قياس الفرع على الأصل إنما يجوز بعلّة الحكم في الأصل ، فأما بغير ^(٤) علة الحكم في الأصل فيكون باطلاً .

قالوا : وهذا ^(٥) إذا كانت بنت (خمس عشرة سنة) ^(٦) صغيرة على مانقول نحن ، فأما إذا كانت كبيرة على مايقولون ، فعندنا : يجوز لها أن تزوج نفسها ، والتقدير لا يخلو من هذين ، فالعلة مترددة بين منع الحكم في الأصل على تقدير ، وبين سقوط العلة على تقدير ، فلم تصح .

صورة* أخرى من التركيب الذي قاله الأصحاب : وهو قولهم في

البكر البالغة : بكر فيجبرها ^(٧) أبوها ، كبنت (خمس عشرة سنة) ^(٨) وهذا أمثل من الأول ؛ فإن بنت خمس عشرة سنة إن ثبت صغرها فالقياس على البكر الصغيرة جائز ؛ لأن الصغر بمجردده على مذهب الشافعي

(١) سقط من (ف)

(٢) في (س) «إليه»

(٣) في (س) «أن»

(٤) في (ف) «تغيير»

(٥) في (ج) و(س) «وهذه»

(٦) في (ج) «خمس عشرة سنة» ، وفي (س) «خمس عشر سنة»

* بداية (١١٩ / ج)

(٧) في (س) «فيخيرها»

(٨) في (ج) «خمس عشرة سنة» ، وفي (س) «خمس عشرة»

لايستقل بإفادة الإجماع ؛ بدليل الثيب (١) الصغيرة .

فإن قال الخصم : ظني أن بنت خمس عشرة صغيرة ، وإن كانت كبيرة لايجبرها أبوها على النكاح . فهذا كلام صحيح ، غير أن هذه * الصورة تنفصل عن الصورة الأولى ؛ لأن في الصورة الأولى تبطل العلة على تقدير الصغر والبلوغ جميعاً ، وفي الصورة الثانية لا تبطل على تقدير الصغر ، لكن يتوجه على تقدير الكبر منع^(٢) من الخصم ، ويضطر المعلن إلى رد القياس إلى الصغيرة البكر ، فيلغوا تعيين (بنت)^(٣) خمس عشرة سنة .

وأما (٤) التركيب في الوصف فمثاله ما قال (بعض)^(٥) أصحابنا في قتل المسلم بالذمي^(٦) : من لا يستوجب القصاص بقتل شخص بالثقل لا يستوجه بقلته بالسيف ، كالأب في حق ابنه .

وهذا أيضاً فاسد ؛ لأن الخصم يقول : إن الثقل ليس بآلة للقتل والقتل به لا يكون عمداً محضاً - على ما عرف من مذهبهم - فإن كان الأمر على ما قلنا فقد قست العمد على غير العمد ، وإن كان الأمر على ما قلتم : إنه عمد محض يوجب القود . فأنتم بين منع وبطلان^(٧) .

(١) في (س) « البنت »

* بداية (٢١٥ : ب / ف)

(٢) في (س) « يمنع »

(٣) سقط من (ف)

(٤) في (ف) « فأما »

(٥) سقط من (ف)

(٦) انظر البرهان ج ٢ ص ١١٠٣

(٧) في (ف) « وإطلاق »

وقد قال بعض أصحابنا فى مسألة الثمار التى لم تؤبر وتبعيتها للأشجار فى مطلق التسمية ^(١) : ما يستحقه الشفيع من الشجرة يدخل تحت تسميتها ، كالأغصان ^(٢) . وهذا فيه معنى حسن ، وهو أن الشفعة فى وضعها لاتتعلق بالمنقولات ، فأشعر (ثبوت أخذها للشفيع) ^(٣) بكونها معدودة من أجزاء الشجرة ملحقه بها .

فإن قال الخصم : سبب أخذها قطع ضرار مداخلة المشتري ولذلك ^(٤) أثبتنا أخذ الثمار المؤبرة للشفيع .

فالجواب أن يقال : الحكم المطلوب ثابت ، والمناسبة كما قلناها بينة ^(٥) ، وتسويتكم بين (الثمر) ^(٦) المؤبر (وغير المؤبر) ^(٧) لاتقدح فى هذا .

ومثال هذا أيضاً ما يقوله أصحابنا فى مسألة قتل الحر بالعبد من قياس النفس على الطرف ^(٨) .

ويقول الخصم : هذا تركيب ؛ لأن مذهبن أن * طرف العبد لا يكون

(١) انظر البرهان ج ٢ ص ١١٠٤

(٢) فى (ف) « بالأغصان »

(٣) فى (س) « ثبوت أحدهما للشفيع » ، وفى (ف) « ثبوت أحد الشفيع »

(٤) فى (ف) « وكذلك »

(٥) فى (ف) « بين »

(٦) سقط من (ف)

(٧) سقط من (ف)

(٨) فى (ج) و (س) « الاطراف » وانظر المثال فى البرهان ج ٢ ص ١١٠٥

* بداية (١٢٠ / ج)

محلاً للقصاص (بخلاف طرف الحر، فلا يمنع هذا من هجمة القياس)^(١) له وعليه بحال . (ولهذا لا أقطع طرف العبد بطرف العبد ، ولا طرف العبد بطرف الحر . وهذا السؤال يوهى هذه الطريقة التى اعتمدها المشايخ)^(٢) غير أنا إذا صححنا التعلق بالشبه على ماسنين فهذا أقوى شبه ، وقد تأيد هذا الشبه بكون الأطراف محلاً للقصاص فى الجملة ، مثل ماتكون النفوس محلاً للقصاص ، ولم يتوجه منع . وهذا من قوة الشبه كأنه مناقضة من الخصم .

فإن ناقض الخصم مناقضة ثانية ، ومنع كون طرف العبد محلاً للقصاص بخلاف طرف الحر . فلا يمنع هذا من صحة القياس مع قوة الشبه على مازعمنا . والتخبط لهم فى قطع الأطراف عن النفوس عظيم ، والفرق الذى يذكرونه (فى تنزيل)^(٣) الأطراف منزلة الأموال فرق بعيد مرامه عويص تصحيحه ، سهل إبطاله .

والجملة فى التركيبات أنه لا يتعلق بها محقق وطالب لمعنى ، وإنما التعلق بها (من باب أرباب الصور ، وبابه)^(٤) من لم يشم رائحة الفقه . وعزيز على أهل الدين أن (يسمعوا)^(٥) بناء أحكام البارى عز اسمه على مثل هذه التعليقات التى هى شبه الخرافات عند مقابلتها بالعلل المعنوية والقواعد العقلية التى تشهد لها أصول الشرع ، وتقوم بتصحيحها قوانين

(١) مابين القوسين سقط من (ف)

(٢) مابين القوسين سقط من (ف)

(٣) فى (س) « لتنزيل »

(٤) مابين القوسين هكذا فى (ف) وغير واضح فى (جـ) و (س)

(٥) سقط من (س)

الملة ، وتناضل دونها براهين معانى الكتاب والسنة ، فلا ينبغي للفقهاء أن يشتغل بمثل هذه الأشياء ؛ فإنه تضييع للوقت ، وحيد عن مسالك الفقه وترك لسبيل السلف الصالح ، وجرأة^(١) على أحكام الله تعالى ، وجر المعلنين إلى التلاعب* بالدين ؛ فإنه إذا دخل فى أمثال هذا ، وسهل على نفسه (سبيله)^(٢) ينجر شيئاً فشيئاً إلى أمثال ما حكيناه من العلل السخيفة ، ثم حينئذ ينسلخ عن الفقه أصلاً ، ويصير ضحكة عند المحققين ومعدوداً من جملة الهاذين المنحرفين ، ونسأل الله تعالى أن يعصمنا من أشباه ذلك وأمثاله بمنه وطوله .

وقد ذكر جماعة من أصحابنا جواباً عن الأصل المركب ، وسموه التعدية^(٣) ولست أرى فى ذلك معنى ، غير* أنا نذكر صورة لئلا يخلو الكتاب عن ذكر ذلك .

إذا^(٤) قال المعلن فى مسألة النكاح بلاولى : أنثى فلا تزوج نفسها* كبنت خمس عشرة سنة . فيقول المعارض : المعنى فى الأصل أنها صغيرة ، وأعدى ذلك إلى منع استقلالها بالتصرفات . فإذا قال المعلن :

(١) فى (س) «جرأة»

* بداية (١٣٥) : ب/س

(٢) سقط من (ف)

(٣) حكاه عنهم إمام الحرمين ، وعبارته «ثم ضرى أهل الزمان بفن من الكلام يسمونه

التعدية ، وهو عرى عن التحصيل ... الخ» البرهان ٢ / ١١٠٦ .

* بداية (١٢١) / جـ

(٤) فى (جـ) و(ف) «لو» وما أثبتناه من (س) وهو مطابق لما فى البرهان .

* بداية (٢١٦) / فـ

دعواك ^(١) الصغر ممنوعة ^(٢) ، فيقول المعارض : كذلك الأنوثة ليست علة ، وقد ادعيت أنها علة ، فقد ادعيت علة وعديتها إلى فروعك وأدعيت علةً وعديت ^(٣) إلى فروعى ، فاستوى القدمان ^(٤) ، وآل الكلام إلى التزامك بإبطال علتى ، أو ترجيح علتك على علتى .

وأجابوا عن هذا ، وقالوا : معناها ^(٥) مسلم الوجود ، وهو الأنوثة وإنما المنازعة لكم فى كونها علة ، وأما الذى ادعيت علة فلا أسلم وجوده فإن اشتغلت ^(٦) بإثبات وجوده ^(٧) منتقلا إلى علة أخرى ، فالانتقال ممنوع ، لاسبيل إليه ، ويستوى فيه السائل والمسؤول .

وقد سلكوا أيضاً فى إبطال التعدية مسلماً آخر . وهو أن يقول ^(٨) : لو ثبت معنك لقلت به ضمّاً إلى معنای ؛ فإن الحكم الواحد لا يمنع ثبوته بعلتين .

وهذا قد لايجرى فى بعض المركبات . فإننا ^(٩) إذا قلنا فى البكر البالغة : بكر فتجبر على النكاح ، كما ذكرناه فى بنت خمس عشرة سنة .

(١) فى (ف) « دعوى »

(٢) فى (ف) « ممنوع »

(٣) فى (ف) « وأعديتها »

(٤) فى (س) « العدمان »

(٥) فى (س) « معنى ما »

(٦) فى (س) « اسلمت »

(٧) فى (س) « وجود » بدون الهاء

(٨) فى (س) « يقال »

(٩) فى (ف) « فأما »

فإذا ذكر المعدى الصغر ، لم يمكننا أن نُقدّر الصغر علة في الإيجار ^(١)
فإن الثيب ^(٢) الصغيرة لاتجبر على النكاح عندنا .

قال الأستاذ أبو إسحاق : سبيل المركّب إذا عورض بالتعدية أن يقول :
معناى عندك دعوى غير مثبتة ^(٣) بما تثبت بمثله معانى الأصول ، أو ^(٤)
قد يثبت بدليله ؟ فإن قلت : لم يقم عليه دليل ، فلست معللاً بعدُ
ولامقيماً مستمسكاً في محل النزاع ، فمعارضتك إياي بالتعدية غير
[متجهة] ^(٥) ، وإن اعترفت بكون معناى ثابتاً فمعناك الذى أبديته ليس
مناقضاً لمعناى ، وإنما تقدح ^(٦) المعارضة إذا جرت مناقضة في المقتضى .
وهذا الذى ذكرناه أورده الأصحاب ، نقلته على ما أورده ^(٧) .

وعندى أن الاشتغال بأمثال هذا تضييع للوقت العزيز ، وإهمال
للعمر النفيس . وأمثال هذه التعليقات لايجوز أن تكون معتصم الفتاوى
والأحكام ، ولا مناطاً لشرائع (هذا) ^(٨) الدين الرفيع ، وهذا وأمثاله تعمية
على المستدئين ، وإيقاعهم فى الأغلوطات ، وحيد بهم ^(٩) عن *

(١) فى (ج) « الاخبار » ، وفى (س) « الأخذ »

(٢) فى (س) « البنت »

(٣) فى (س) « مبنية »

(٤) فى (ج) و(س) « إذ » وفى البرهان « أم »

(٥) فى (س) « صحته » ، وفى (ف) « متجه »

(٦) فى (س) « تقدر » ، وفى (ج) « تقدم » ، وفى (ف) « يقدر » والمثبت من البرهان

١١٠٩ / ٢

(٧) فى (ج) و(س) « أورد » وانظر البرهان ج ٢ ص ١١٠٠ - ١١٠٩

(٨) سقط من (ف)

(٩) فى (ج) و(س) « وصدلهم »

* بداية (١٢٢ / ج)

(سنن) (١) الرشد ومسالك الحق .

وقد كانت أنواع هذا طريقاً مسلوكة من قبل ، يجرى النظر على سننها ، ويجادلون ويناطحون عليها ، غير أن زماننا (هذا) (٢) الذي نحن فيه قد غلب عليه معانى الفقه ، وقد جرى الفقهاء فيه على مسلك واحد ، فتناظموا فى سلك واحد ، يطلبون الفقه المحض والحق * الصريح وقد تناهت معانى الفقه إلى نهاية أظن أن ليس بعدها مبلغ الحق لطالب ولعلها قاربت فى الوضوح الدلائل العقلية التى يدعيها المتكلمون فى أصول الدين ، فالنزول عن تلك المعانى إلى مثل هذه الصور زلة فى الدين وضلة فى العقل ، والله العاصم بمنه . نعم .

وقد ذكر أبو زيد من أقسام الطرديات مسألة شهادة رجل (٣) وأمرأتين فى النكاح ، وتعليل الشافعى (٤) فيها بأن النكاح ليس بمال وذكر لهذا أمثلة (٥) .

والعجب أنه ينقم منا هذا ، وقد سلكوا مثل هذا المسلك .

قال محمد بن الحسن : لاضمان فى إتلاف ملك النكاح ؛ لأنه ليس بمال . وذكر أنه لاقم فى اللؤلؤ ، لأنه لم (يوجب عليه) (٦) (بخيل

(١) سقط من (س) ، وفى (ج) «سبل»

(٢) سقط من (ف)

* بداية (٢١٦ : ب / ف)

(٣) فى (ج) و(س) «رجلين»

(٤) فى (س) «السامع»

(٥) انظر تقويم الأدلة ج ٢ ص ٦٧٣ ، ٣٧٤

(٦) فى (ج) «توقف عليها المسلمون» ، وفى (س) «يوقف عليه المسلمون»

ولاركاب^(١) . وقال فى الصائم يأكل الحصة^(٢) : لا كفارة عليه ؛ لأنه ليس بطعام . وقال فى ولد المغصوب^(٣) : إنه أمانة ؛ لأنه لم يغصبه^(٤) . وقال أبو حنيفة فى العقارات^(٥) : إنها لاتضمن ؛ لأنه لم ينقلها . (وذكر أمثال هذا على أصوله) .^(٦) [وقد]^(٧) اعتذر عن هذه المسائل وقال^(٨) : إنما قال محمد بن الحسن ماقال فى هذه المسائل على سبيل الاستدلال ، لاعلى سبيل التعليل . ووجه ذلك أن حكم العلة لابد أن ينعدم^(٩) إذا عدمت العلة ، كما كان معدوماً قبل العلة ، وقال : هذه المسائل من هذا ، وإنما أبينا إضافة العدم إلى عدم العلة واجباً به ؛ لأن العدم لا يقبل الإضافة ، وإذا^(١٠) بطلت الإضافة لم يكن علة ، وإنما يبقى الحكم عند عدم العلة بعلة أخرى ، وأما الاستدلال بعدم العلة على عدم الحكم فصحيح إذا لم توجد علة أخرى تقوم بذلك الحكم .

(١) سقط من (ج) و(س)

(٢) فى (ج) و(س) « النواة » وما أثبتناه من (ف) مطابق لما فى التقويم

(٣) فى (ف) « الغصب » وكذلك فى التقويم .

(٤) انظر هذه المسائل الثلاث المنقولة عن محمد بن الحسن فى تقويم الأدلة ج ٢

ص ٦٧٤، ٦٧٥

(٥) فى (ج) و(س) « الصعارات »

(٦) مابين القوسين سقط من (ف) وانظر هذه المسائل فى تقويم الأدلة ج ٢

ص ٦٧٤-٦٧٥ فقد ذكرها فى سياق الجواب على الاعتراض الوارد عليها .

(٧) زدناها ليتصل الكلام .

(٨) يعنى أبازيد . انظر تقويم الأدلة ج ٢ ص ٦٧٦

(٩) فى (ف) « يتقدم »

(١٠) فى (ج) و(س) « فإذا »

قال^(١): فمتى اختلفنا فى ضمان الغصب لم يجب بدونه، وكذلك إذا وقع الاختلاف فى ضمان ما هو مال ، لم يجب فيما ليس بمال ؛ (لأن الضمان شرطه الماثلة فلم يجب)*^(٢) ، وإذا كان الضمان مالاً والمتلف ليس بمال ، تزول الماثلة .

وذكر فى كل مسألة مما ذكرنا شيئاً من هذا الجنس . (قال):^(٣) وأما فى (مسألة)^(٤) الشهادة فالخصم يحتاج إلى أن يثبت أن شهادة النساء متعلقة بصحتها بالمال ، لتنعدم بعدمه ، ويحتاج إلى أن يذكر أن العتق من حكم البعضية لا غير حتى ينعدم بانعدام البعضية ، وعلى أن غاية ما فى الباب أن ماتعلق بالبعضية ينعدم بعدم البعضية* ، إلا أن عندنا فى مسألة (الأخ)^(٥) إذا ملك أخاه لا يقع ماتعلق بالبعضية ، وإنما يقع (ماتعلق)^(٦) بالمحرمية .

والجواب : أنا فى هذه المسألة لانعلق الحكم بمجرد العدم ، وقد ذكرنا معنى فى المال يوجب سهولة شأنه وجريان المسامحة من الشرع فيه (فى الحجة ، وذكرنا فى النكاح معنى يشعر باستقصاء الشرع فيه)^(٧)

(١) انظر المرجع السابق

* بداية (١٢٣ / ج)

(٢) ما بين القوسين ورد فى (ف) بعبارة «لأن الضمان بشرط الماثلة يجب»

(٣) سقط من (ف) والصحيح إثباتها ، فالكلام ما يزال محكياً عن أبى زيد .

(٤) سقط من (ف)

* بداية (١٣٦: ١/س)

(٥) سقط من (ف)

(٦) سقط من (س)

(٧) ما بين القوسين سقط من (س)

وأنه^(١) يحتاج إلى اعتبار القوة في الحجة مالا يحتاج إليه المال .
وقول الشافعي «إنه ليس بمال» وقعت به الإشارة إلى ما ذكرناه .
وكذلك ذكرنا في البعضية معنى يفيد العتق . وعلى أنا سلكنا
طريقة مبينة^(٢) في مسألة شراء الأخ (أخاه)^(٣) : أنه لا يعتق ، ويستمر
ملكه . وذكرنا أن الأصل في الأب والأخ وغيرهما انتفاء العتق (إنما
العتق)^(٤) وقع * في جانب الأب معدولا عن الأصل المعهود بعله المجازاة
وهذا لا يوجد في الأخ . فإبطالنا المعنى الذي ذكر من الجانبين . (وقد منا
نحو)^(٥) هذه الطريقة في كتاب الاصطلاح^(٦) فليكن الاعتماد عليه .
قد انتهى الكلام في الطرد وما يتبعه . وحين فرغنا من الكلام فيه
رجعنا إلى ما كنا فيه في الأصل ، وهو الكلام في علة القياس .

(١) في (ف) «وإنما»

(٢) في (ف) «متينه» ، وفي (ج) غير منقوطة

(٣) سقط من (س)

(٤) سقط من (س)

* بداية (٢١٧: ١/ف)

(٥) في (ج) «وقد قمنا نحن» وفي (س) «وقد أقمنا نحن»

(٦) الاصطلاح كتاب للمؤلف في الفروع الفقهية الخلافية . وقد سبق التعريف به في أول الكتاب .

فصل

[فى لزوم الاستدلال على صحة العلة]^(١)

قال المحققون من أصحابنا : إن العلة لابد من الدليل^(٢) على صحتها؛ لأن العلة شرعية كما أن الحكم شرعى ، فكما لابد من الدلالة^(٣) على الحكم لابد من الدلالة على العلة .

وقد قالوا : إذا ثبت حكم متفق عليه ، وادعى المستنبط^(٤) أنه معلل بمعنى أبداه ، فهو مطالب بتصحيح دعواه فى الأصل .

(وقد)^(٥) ذكر بعض أهل الجدل أنه لاتسوغ هذه المطالبة ، لكن على المعارض أن يبطل معناه الذى ذكره إن كان عنده مبطل^(٦) له .

وهذا ليس بشئ ، والصحيح هو الأول .

وذلك لأننا قد ذكرنا * فساد الطرد ، وذكرنا بطلان التحكم فى الدين . ولابد من علة منتصبة^(٧) للحكم ، مناسبة له ، مغلبة فى الظنون

(١) مابين المعقوفين زيادة من المحقق .

(٢) فى (ف) « الدلائل »

(٣) فى (جـ) و (س) « الدليل »

(٤) فى (س) « البسط » ، وفى (جـ) غير منقوط ورسمها « السط »

(٥) سقط من (ف)

(٦) فى (جـ) و (س) « مبطلا »

* بداية (١٢٤ / جـ)

(٧) فى (ف) « مقتضية »

أنها المثيرة لهذا الحكم ، فإذا ادعى أنه أصابها ، فهو مطالب بإبدائها ^(١) فإذا اقتصر على مجرد ^(٢) الدعوى كانت دعواه العلة بمنزلة دعواه ^(٣) الحكم .

ببَيِّنَةٍ ^(٤) أن المعلن يدعى كـون هذا الوصف علة ، ولا بد (للمدعى) ^(٥) من إقامة البرهان على الدعوى .

فإن قال : لا يلزمني إقامة البرهان ، فهو إذاً متحكم ^(٦) على الشرع بعلته ، ^(٧) فهو كتحكمه بالحكم .

فإن قال هذا المعلن : إن الصحابة نصبوا أعلاماً على الأحكام ، (فأنا أيضاً نصبت علماً) ^(٨) .

(قلنا له : من أين لك أن الذى نصبت من جنس مانصبوه؟) ^(٩) فبين ذلك ، وبرهن عليه .

فإن قال : الدليل على صحة العلة عجز المعترض عن الاعتراض .

قلنا : ومن أين قلت إن عجز المعترض يدل على صحة العلة ؟

(١) فى (ف) « بإبدائها »

(٢) فى (ف) « محض »

(٣) فى (جـ) و (س) زيادة « محض »

(٤) فى (س) « بينته »

(٥) سقط من (ف)

(٦) فى (س) « يتحكم »

(٧) فى (س) « فعليه »

(٨) فى (ف) « فإننا أيضاً نصب من جنس مانصبوه »

(٩) سقط من (ف)

فالسائل مسترشد مستهد^(١) ، يطلب دليل صحة العلة لينقاد لقضيتها ، والأصل أن إقامة الدليل على المدعين .

ولو قال المدعى عليه للمدعى : الدليل على أنى محق عجزك عن إقامة البينة . هل يسمع هذا ؟ وهل تسقط عنه اليمين ؟ فهذا هوس^(٢) وقد يقع العجز عن الطعن فى الباطل لعدم آله^(٣) ، وكم من حق مستور خفي فى العالم ، وكم من باطل ظاهر مجهور به .
وإذا ثبت أنه لا بد من الدليل على صحة العلة .
(وقد قال القاضى أبو الطيب : الدليل على صحة العلة^(٤)) من أربعة^(٥) طرق .

أحدها - لفظ صاحب الشرع بنصه أو ظاهره أو تنبيهه^(٦) .

والثانى - إجماع الأمة .

والثالث - التأثير .

والرابع - شهادة الأصول .

فأما لفظ صاحب الشرع فقد يكون فى الكتاب ، وقد يكون فى السنة .

(١) فى (س) « مهتدى »

(٢) فى (ف) « هوبين »

(٣) هكذا فى جميع النسخ « آله » ولعل المراد : انعدام آلة الطعن عند المناظر . أى عدم القدرة على إظهار سبب الطعن .

(٤) ما بين القوسين سقط من (س)

(٥) فى (ف) « أربع » والمثبت من (ج) و (س) وهو مناسب لما بعده من التفصيل .

(٦) فى (ج) غير واضحة . وفى (س) « بنهيه » ، وفى (ف) « شبهه » والصحيح ما أثبتناه

أما في الكتاب فمثل قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾ ^(١) وهذه عبارة عن الإسكار الذي ^(٢) يُحدث هذا الأشياء التي ذكرها الله تعالى .

وقال سبحانه وتعالى ﴿ كَى لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ ^(٣) . وقال تعالى ﴿ وَءَاتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا ﴾ ^(٤) ثم قال ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ * إِلَى بَعْضٍ ﴾ ^(٥) والإفضاء اسم للوطء، وقال ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ * فَلْيَسْتَأْذِنُوا ﴾ ^(٦) وذكر أمثال هذا . وقد ذكرنا بعض ذلك من قبل .

وذكر من أمثال هذا (في السنة) ^(٧) قوله عليه السلام « أينقص الرطب إذا جف » ^(٨) وقوله عليه السلام « لا يحل دم امرئ مسلم إلا

(١) الآية (٩١) من سورة المائدة

(٢) في (س) « والتي »

(٣) الآية (٧) من سورة الحشر

(٤) الآية (٢٠) من سورة النساء

* بداية (٢١٧ : ب / ف)

(٥) الآية (٢١) من سورة النساء

* بداية (١٢٥ : ج)

(٦) الآية (٥٩) من سورة النور

(٧) في (ف) « والتنبية »

(٨) سبق تخريجه ج ١ ص ٣٩٦

باحدى ثلاث»^(١) وقوله^(٢) «نهى عن بيع مالهم يقبض»^(٣) وقوله عليه السلام «إنها من الطوافين عليكم»^(٤) وقوله «إنما هو دم عرق»^(٥) وفى بعض الروايات (قال)^(٦) لبريرة «ملكيت بضعتك فاختارى»^(٧) .
وقد ذكرنا من قبل نظائر لهذا^(٨) .

قال : وأما الإجماع فهو دليل مقطوع به ، فما أجمعوا عليه من حُكْمٍ أو علة وجب المصير إليه .
ومثاله قوله ﷺ «لا يقضى القاضى وهو غضبان»^(٩) وأجمعوا أن

(١) هذا جزء من حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه مرفوعاً أخرجه مسلم، باب مباح من دم المسلم ج١ ص ١١٤ ، والترمذى ج٤ ص ٦٥٧ ، قال : وفى الباب عن عثمان وعائشة وابن عباس . حديث ابن مسعود حسن صحيح .

(٢) أى قول الصحابى

(٣) الحديث بلفظ نهى رسول ﷺ أخرجه البخارى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال «أما الذى نهى عنه ﷺ فهو الطعام أن يباع حتى يقبض» وأخرج أبو داود وابن حبان وصححه عن زيد بن ثابت «نهى رسول الله ﷺ أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم وأخرج أبو داود عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ نهى أن يبيع أحد طعاماً اشتراه حتى يستوفيه» انظر البخارى مع الفتح ، كتاب البيوع ، باب بيع الطعام قبل أن يقبض ج٤ ص ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، وأبو داود ج٣ ص ٢٨١، ٢٨٢ ، وانظر تلخيص الحبير ج٣ ص ٥٩

(٤) سبق تخريجه ج٤ ص ٥٨

(٥) سبق تخريجه ج٤ ص ٣٦

(٦) سقط من (ج) و(س)

(٧) أخرجه الدارقطنى فى السنن ، كتاب النكاح ج٣ ص ٢٩٠ . وانظر تلخيص الحبير ج٣ ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ونصب الراية ج٣ ص ٢٠٤ .

(٨) انظر ص ١٦٢

(٩) سبق تخريجه ج٤ ص ١٥٢

النهي عن ذلك لأن الغضب يشغل قلبه ، ويغير طبعه ، ويمنعه من التوفر على الاجتهاد .

وكذلك (على مثاله قوله تعالى) ^(١) ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ ^(٢)

قال : وأما التأثير :

فهو أن يوجد الحكم بوجود العلة ، ويعدم بعدمها .
وذكر نظائر لهذا : منها الشدة في الخمر ، يثبت التحريم عند وجودها ويزول بزوالها . وكذلك ^(٣) الرق في علة نقصان الحد ، يوجد النقصان بوجوده ، ويكمل بزاوله .

وذكر * مسائل من أمثال هذا ، وأورد كلاماً طويلاً فيما يوجد ^(٤) تأثيره من هذا الجنس ، وفيما لا يوجد تأثيره من هذا الجنس .
وبيان [أن] ^(٥) هذا يدل على صحة العلة ، أنه يفضي إلى غلبة الظن ؛ لأنه ^(٦) إذا رأى الحكم يدور مع الشيء وجوداً وعدماً غلب على ظنه أن هذا الشيء هو الأمانة على ذلك الحكم ، وإذا وجد عند وجوده ولم يعدم عند عدمه لم توجد غلبة الظن .

(١) في (ج) « على مثال قوله عليه السلام » ، وفي (ف) « على مثال قوله تعالى »

(٢) الآية (٩) من سورة الجمعة

(٣) في (ج) و (س) « فكذلك »

* بداية (١١٣٦ / س)

(٤) في (ف) « وجد »

(٥) زيادة من المحقق ليستقيم الكلام .

(٦) في (س) « أنه »

قال : وأما شهادة الأصول – فمثل قولنا : لا تجب الزكاة فى إناث الخيل ؛ لأنه لا تجب فى ذكرورها .

فالأصول شاهدة لهذا ؛ لأنها مبنية على التسوية بين الذكور والإناث (فى وجوب)^(١) الزكاة وسقوطها .

(قال)^(٢) : وهذا طريق مفضى إلى غلبة الظن ؛ لأن الإنسان إذا علم أن فلاناً إذا أعطى بناته شيئاً يعطى بنيه مثلها^(٣) ، فإذا سمع أنه أعطى البنات غلب على ظنه إعطاء البنين مثلها . فثبت أن شهادة الأصول دليل صحة العلة من هذا الوجه .

قال : ومن نظير ما ذكرناه قول المعلن : من صح طلاقه صح ظهاره* وكذلك (قوله)^(٤) : من لزمه العشر لزمه ربع العشر . فى مسألة زكاة الصبى . وكذلك قوله : ما حرم فيه النساء حرم فيه التفرق قبل التقابض . وأمثال هذا تكثر ، فالأصول^(٥) تشهد لصحة هذا التعليل . وهذا الذى ذكرناه مجموع كلامه^(٦) .

واعلم أن إقامة الدليل على صحة العلة فصل مشكل . وقد اختلف الأصوليون فى ذلك اختلافاً عظيماً .

(١) فى (ج) و (س) « ووجوب »

(٢) سقط من (ف)

(٣) فى (س) « مثله » وكلاهما صحيح .

* بداية (١٢٦ / ج)

(٤) سقط من (ج) و (س)

(٥) فى (ج) و (س) « والأصول »

(٦) يعنى القاضى أبا الطيب الطبرى

وإن وجدنا من الأصول (المعمودة) ^(١) في الشرع وهي الكتاب والسنة والإجماع نوع دليل على صحة العلة من نص أو تنبيه ^(٢) أو إشارة أو مفهوم صرنا ^(٣) إلى ذلك ، واستدللنا بذلك على صحتها ، وقدّمنا ذلك على غيره مما يدل على صحة العلة ، إذ النص (دليله) ^(٤) مقدم على كل دليل عندنا .

فإن قال قائل : فإنكم* لم تقولوا بهذه الدعوى .

فإن النبي ﷺ قال في دم الاستحاضة « **فإنه دم عرق انفجر** » ^(٥) وقال عليه السلام لبيرة « **ملكيت بضعتك فاختارى** » وقال عليه السلام في أخبار الربا « **كيلاً بكيّل** » ^(٦) (وقال) ^(٧) : « **وزناً بوزن** » والأول يدل أن سيلان الدم وخروجه من الباطن إلى الظاهر علة انتقاض الوضوء . والثاني (يدل) ^(٨) أن ملكها نفسها بالحرية علة ثبوت الخيار . والثالث يدل أن الكيل هو العلة . ولم تقولوا بشيء من ذلك .

والجواب ^(٩) : أن هذه الألفاظ لها معانٍ غير ما ظننتموها ، وتعرف

(١) سقط من (ف)

(٢) فى (س) « أوسنة » وهو خطأ ظاهر

(٣) فى (س) « صرفنا »

(٤) فى (جـ) و (س) « ودليله » بزيادة الواو

* بداية (٢١٨ : ١ / ف)

(٥) سبق تخريجه ج ٤ ص ٣٦

(٦) سبق تخريجه ج ٤ ص ١٦٦

(٧) سقط من (جـ) و (س)

(٨) سقط من (س)

(٩) فى (جـ) و (س) « الجواب » بدون الواو

بمخارج الألفاظ والتأمل فيها .

أما اللفظ الأول فقد كان اشتبه على السائلة أن الدم الذى تراه
ماحكمه ، وكانت تظن أن ذلك دم الحيض ، فذكر الرسول ﷺ هذا اللفظ
ليميز بين دم الحيض ودم الاستحاضة ، فإن دم الحيض دم يرقيه الرحم
ويخرج من جوفه فى زمان مخصوص تعتاد ^(١) النساء (ذلك لمعنى عائد
إلى) ^(٢) أصل ^(٣) (بنيتهن وخلقتهن) ^(٤) ، وأما دم الاستحاضة فدم
ينفصل من العرق ^(٥) ، لامن الرحم وإرخائه لذلك ، وإن كان فى الظاهر
ينفصل من المحل الذى ينفصل منه دم [الحيض] ^(٦) فكانت الإشارة منه
ﷺ واقعة إلى هذا .

وعلى أن قوله ﷺ « انفجر » كلمة زائدة ، لا يعرف ثبوتها ^(٧) .
وأما الذى رواه ^(٨) من قوله ﷺ « ملكت بضعتك فاختارى » فعلى
هذا الوجه لا يعرف هذا الخبر . وعلى أنه يقال لهم : هل تقولون إنها
ملكتم نفسها* بالعتق ، حتى تصير كامراً لازوج لها ؟ فإنها هى التى
تملك نفسها على الإطلاق ، ويعلم قطعاً أنها لم تملك نفسها كذلك ،

(١) فى (س) « معتاد »

(٢) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٣) فى (ف) « بأصل »

(٤) فى (س) « نفسهن وخلقهن »

(٥) فى (ج) و (س) « العروق »

(٦) فى جميع النسخ « الاستحاضة » وما أثبتناه هو الصحيح بدلالة سياق الكلام .

(٧) انظر تخريج الحديث فيما سبق .

(٨) فى (ف) « رود »

* بداية (١٢٧ / ج)

فلا بد من تأويل ، وتأويله ملكت الفسخ لتملكى نفسك فاخترارى ، ثم قام الدليل أن زوجها كان عبداً ، وأن ملكها الفسخ كان فى هذه الصورة .
وأما قوله عليه السلام « كيلاً بكيل » فهو منه عليه السلام إشارة إلى علة الخلاص عن الربا . وقد بينا فى مسائل الفروع أن قوله عليه السلام « لاتبيعوا الطعام بالطعام »^(١) (يدل)^(٢) ذكر الطعام أن الطعم علة .
وقوله عليه السلام « الثيب أحق بنفسها من وليها »^(٣) يدل أن الثيابة علة .

وقوله عليه السلام « من باع نخلاً مؤبرة فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع »^(٤) دليل^(٥) أن التأبير علة فى كون الثمرة للبائع . وقوله تعالى ﴿ وَإِنْ كُنْ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾^(٦) يدل أن الحمل علة . وقوله تعالى ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾^(٧) يدل أن السرقة علة . وقوله تعالى ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾^(٨) يدل أن الزنا علة ، وقوله عليه السلام فى النهى عن بيع الطعام قبل القبض يدل على أن عدم القبض علة

(١) أخرج الإمام مسلم فى صحيحه من حديث معمر بن عبد الله رضى الله عنه أنه قال : كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول : الطعام بالطعام مثلاً بمثل « صحيح مسلم باب الربا ج ١١ ص ٢٠

(٢) سقط من (س)

(٣) مسلم : كتاب النكاح ، وأبو داود ج ١ ص ٤٨٤ وغيرهما

(٤) سبق تخريجه ج ١ ص ٢٩

(٥) فى (ج) و (س) « دليله »

(٦) الآية (٦) من سورة الطلاق

(٧) الآية (٣٨) من سورة المائدة

(٨) الآية (٢) من سورة النور

وأمثال هذا توجد كثيراً .

وأما قوله عليه الصلاة والسلام فى (بيع) ^(١) الرطب «أينقص إذا جف» فنص فى التعليل به . وقوله «أينقص إذا جف» تقرير وليس باستفهام . مثل قوله تعالى ﴿وَمَاتِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ ^(٢) ومعنى الخبر : إذا علمت أنه ينقص الرطب إذا جف فلا يجوز البيع إذا .
ومن التنبيه على العلة (أيضاً) ^(٣) قوله عليه السلام «العينان وكاء السة...» ^(٤) (الخبر) ^(٥) . فيكون دليلاً أن زوال الاستمساك علة لانتقاض الوضوء .

(١) سقط من (ف)

(٢) الآية (١٧) من سورة طه

(٣) سقط من (ف)

(٤) أخرجه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث على رضى الله عنه مرفوعاً .

وأخرجه الإمام أحمد والدارقطنى من حديث معاوية مرفوعاً كذلك .

انظر منتقى الأخبار وشرحه نيل الأوطار ج١ ص ٢٢٧، ٢٢٨ وتلخيص الحبير

ج١ ص ٢٠٨

(٥) سقط من (ف)

فصل

[فى الاستدلال على العلة بالطرد والعكس] ^(١)

وأما إذا أعوز الدليل من هذا الوجه ولم * يكن بد من إقامة الدليل فقد جعل بعض أصحابنا * مجرد الاطراد والجري دليلاً . وقد أبطلنا ذلك ^(٢) .

وذكر ^(٣) كثير من أصحابنا و (بعض) ^(٤) أصحاب أبى حنيفة أن الاطراد والانعكاس ^(٥) دليل على صحة العلة . وهو أن يوجد الحكم بوجود وصف زائد ، ويزول بزواله ، فيدل أن لذلك ^(٦) الوصف من التأثير فى (ذلك) ^(٧) الحكم مالىس لغيره .

واستدل من قال : إن هذا دليل (على) ^(٨) صحة العلة : بأن العلل

(١) ما بين المعقوفين زياد من المحقق

* بداية (١٣٧ : ١ / س)

(٢) انظر ص ١٩٠ ، ١٩٢

(٣) فى (ج) و (س) « وذهب »

(٤) سقط من (ف)

(٥) وهو ما يسمى بالدوران . انظر المذاهب وأدلتها فى البرهان ج ٢ ص ٨٥٣ ، وشفاء

الغليل ص ٢٦٦ ، والإيهاج ج ٣ ص ٧٢ ، والمعتمد ج ٢ ص ٧٨٤ ، وتيسير التحرير ج ٤

ص ٤٩

(٦) فى (س) « ذلك » بدون اللام .

(٧) سقط من (ف) .

(٨) سقط من (ج) و (ف) .

الشرعية علل ظنية وليس* لها عمل إلا إفادة غلبة الظن ، ونحن نعلم قطعاً أن الحكم إذا وجد بوجود وصف ، وانتفى بعدمه ، غلب على الظن أنه العلة .

وهو كالشدة في الخمر ؛ فإنه يوجد التحريم بوجودها ، وينعدم بعدمها فدل (١) أنها (٢) العلة .

قالوا : ومن أنكر أن هذا يفيد غلبة الظن (فقد عاند) (٣) .
بينة (٤) أن مثل هذا يُعتمد عليه في المؤثرات العقلية ، فكيف لا يعتمد عليه في المؤثرات الشرعية . وإذا ثبت وجود غلبة الظن ، ولم يبطل كونه علة بمسلك من المسالك ، ثبت كونه علة ، وأفاد الحكم الذي بنى عليه .
وقد قيل : إن الحكم إذا ربط بالطرد والعكس فهو في العكس أبين من جهة أن الطارد في محل النزاع (مدعى للاطراد) (٥) ، وهو منازع فيه لامحالة ، وأما الانعكاس فهو متفق عليه لأن الانعدام عند (عدم) (٦) الوصف متفق عليه .

واعلم أن الاستدلال (بهذا) (٧) الدليل في نهاية الأشكال ؛ لأننا

* بداية (١٢٨ / ج)

(١) في جميع النسخ « دل » بدون الفاء .

(٢) في (س) « أن »

(٣) في (ج) و (س) « فهو معاند »

(٤) في (س) « بينته »

(٥) في (ج) « مدعى للاطراد » ، وفي (ف) « مدعى الاطراد »

(٦) سقط من (ج) و (س)

(٧) في (ج) و (س) « بدليل »

بيننا أن الاطراد ليس بدليل على صحة العلة ، وهو ^(١) شيء يلزم المعلل بكل حال ، حتى إذا لم يطرده والتزم ماينقضه ^(٢) بطلت علته ، على ماسنبين من بعد .

ويقال للحنفى إذا قال : إن علة جريان الربا (هى) ^(٣) الكيل : لم قلت إن الكيل علة ؟ [فإن] ^(٤) قال : لأنها علة مطرودة . يقال (له) ^(٥) لم قلت : إنها مطردة ؟ [فإن] ^(٦) قال : لأنى أتبعها الحكم أين وجد الكيل . فيقال له : هذا باتفاق بينى وبينك ^(٧) (أولا) ^(٨) ؟ فإن قال : باتفاق . لم يسلم له ذلك ، وإن قال : لاتفاق ، ولكنى ^(٩) أطرده العلة وأتبع (الحكم الكيل) ^(١٠) أين وجد . يقال ^(١١) له : أيسوغ لك ذلك ؟ (فإن قال : لا . كفى الخصم شغله ، وإن قال : نعم . يقال له : ولم ساغ لك هذا ؟ فإن قال : لأنها علة الحكم) ^(١٢) يقال له : ولم قلت إنها علة

(١) فى (ف) «وهى»

(٢) فى (س) «يقترضه»

(٣) سقط من (ف)

(٤) سقط من جميع النسخ والصحيح إثباته

(٥) سقط من (ج) و(ف)

(٦) سقط من جميع النسخ والصحيح إثباته

(٧) فى (ج) «منى ومنك» ، وفى (س) «منا ومنك»

(٨) سقط من (ج) و(ف)

(٩) فى (ج) و(س) «لكن انى»

(١٠) فى (ج) و(س) «الكيل الحكم»

(١١) فى (ف) «فيقال»

(١٢) ما بين القوسين سقط من (س) وفى موضعه «فإن قال نعم لأنه علة الحكم»

الحكم ؟ فيعود إلى مابَيَّنَّا من قبل ، فهو يستدل على صحة العلة بالجريان ويستدل على صحة الجريان بالعلة ، وهذا فاسد .

فإن قال : ساغ لى لأنها (غير منتقضة)^(١) يقال [له]^(٢) معنى قولك (غير منتقضة)^(٣) أنك علقت الحكم بها فى كل موضع وُجِدَتْ فيه العلة فكأنك قلت : إنما ساغ لى تعليق الحكم بها لأنى علقت الحكم [بها]^(٤) أين وجدت . فإن قال^(٥) : إنما ساغ لى تعليق الحكم * أين وجدت ؛ لأنه لم يمنع من ذلك نص ولا إجماع . يقال له : ولم إذا لم يمنع من ذلك نص ولا إجماع وجب تعليق الحكم بها ، وما أنكرت أن يكون هاهنا مانع (غير ماذكرت ؛ لأن وجوه الفساد تكثر به)^(٦) ؟

فإن قال^(٧) : ليس هاهنا وجه فساد . يقال (له)^(٨) : أُيْعِدُ^(٩) فى وجوه الفساد فقد الدلالة على صحتها ؟ فإن قال : (نعم . قيل : قَدْ ل على صحتها ، واترك حديث الجريان والاطراد . وإن قال)^(١٠)

(١) فى (س) « غير مقتضية »

(٢) زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

(٣) فى (س) « غير مقتضية »

(٤) زيادة من المحقق يقتضيها سياق الكلام

(٥) فى (جـ) و (س) « قيل »

* بداية (١٢٩ / جـ)

(٦) فى (س) « غيره ذكرت بأن وجود الفساد يكثر »

(٧) فى (س) « قيل »

(٨) سقط من (ف)

(٩) فى (س) « العلة »

(١٠) مابين القوسين سقط من (س)

لأبعد ذلك من وجوه الفساد (رجع الأمر إلى ما سبق) ^(١) ، وهو أن مدعى ^(٢) صحة العلة لابطاله من إقامة الدليل على صحتها .

فإن قال : ما لا يوجد فيه وجه من وجوه الفساد فهو صحيح .

قلنا : قد بينا (أن * عدم الدليل على الصحة وجه الفساد ^(٣)) وعلى أنك إذا لم تدل على وجه الصحة فيجوز أن يكون فيه وجه فاسد وأنت لاتشعر ، ولأن ^(٤) الفساد كما لا يثبت إلا بدليل الفساد ، فالصحة لاتثبت إلا بدليل الصحة .

ولأن العدم لا يدل على شيء مابصحة ولافساد .

فإن قال : لو لم تكن العلة صحيحة لأعلمنا الله تعالى ذلك .

قيل له : يكفى فى النفى فقد ^(٥) دليل الإثبات ، ولايكفى فى الإثبات فقد ^(٦) دليل النفى . ألا ترى أنا ننفى صلاة سادسة ، لفقد الدليل على وجوبها ، ولانوجبها لفقد الدليل على نفيها ؟ فلاتثبت الصحة هاهنا لفقد دليل الفساد ؛ و(هذا) ^(٧) لأن الأصل نفى صلاة سادسة فلاننتقل عنه إلا بدليل ، (كذلك الأصل أننا غير معتقدين لصحة العلة ، فلاننتقل

(١) فى (س) « إذا رجع إلى موالى ما سبق »

(٢) فى (س) « يدعى »

* بداية (٢١٩ : أ / ف)

(٣) فى (ف) « أن هذا عدم الدليل على الصحة والفساد »

(٤) فى (ف) « لأن » بدون الواو .

(٥) فى (س) « قصد »

(٦) فى (س) « فيه »

(٧) سقط من (س)

عنه إلا بدليل (١)

فإن قالوا : عَجَزَ الخصم عن افسادها يدل على صحتها .

قيل : الخصم قد يعجز عن إفساد الفاسد .

فإن قيل : أليس أن المعجزة إنما صارت حجة لعدم مايعارضها ؟

فقد صار عدم المعارضة دليلاً على صحة المعجزة ، (٢) فكذلك

هاهنا، عدم المعارض يصير دليلاً لصحة العلة .

قلنا : المعجزة (٣) إنما كانت (٤) حجة لابما قلتم ، ولكن بوقوعها

خارجاً عن معتاد قدرة البشر إلا أن الكفار تعنتوا وقالوا : هي (٥) في

مقدور البشر . ف قيل لهم : اثبتوا بمثلها ؛ لينقطع تعنتهم ، ثم إذا انقطع

تعنتهم لعجزهم فالحجة (٦) صحتها بما بينا .

وقد كان سبق بعض هذا الكلام ، (٧) غير أننا ذكرنا (٨) في هذا

الموضع على وجه السؤال والجواب ما بين أن الجريان والطرْد ليس بدليل

لصحة * العلة ، (وإذا لم يكن الاطراد دليلاً لصحة العلة) (٩) فكذلك

(١) ما بين القوسين سقط من (س)

(٢) في (ف) « صحته » بدل « صحة المعجزة »

(٣) في (ف) « العجز »

(٤) في جميع النسخ « كان » ، والصحيح ما أثبتناه

(٥) في (س) و (ف) « هو »

(٦) في (س) « لايحجة »

(٧) انظر ص ١٩٢ ومابعداها

(٨) في (س) « ذكرناه »

* بداية (١٣٠ / ج)

(٩) ما بين القوسين سقط من (ف)

العكس بل هذا أبعد ؛ لأن الاطراد يلزم المعلل ، والانعكاس ليس بشرط لصحة العلة عند أكثر الأصوليين ، فإذا ^(١) كان الاطراد الذى هو شرط العلة لا يدل على صحة العلة ، فالانعكاس - الذى ليس بشرط لصحتها- ^(٢) لأن (لا) ^(٣) يكون دليلاً أولى .

ومن جعل ماذكرناه دليلاً يجيب عن هذا ويقول ^(٤) : إن مجموع الأمرين يفيد * غلبة الظن فى انتصاب الشيء علماً على الحكم ، ومن زعم أنه لا يفيد لابد أن يُنسب إلى العناد ، وإن سلم فالقائس غايته إظهار علم على الحكم بجهة تفضى إلى غلبة الظن ^(٥) .

وعندى أن الإشكال لا يزول بهذا ، ويدخل على مذكروا فصل الشرط الذى قدمنا ، فإنه يوجد عند وجوده ويعدم عند عدمه ، وليس بعلة . ومن يقول إنه علة ولا يفرق بين الشرط والعلة فهو مجازف .
ولأن الشيء قد يوجد (عند) ^(٦) الشيء ^(٧) اتفاقاً ، وينعدم عند عدمه اتفاقاً ولا يدل على أنه علة .

(١) فى (ف) « فإن »

(٢) فى (ج) « لصحة » ، وساقطة من (ف)

(٣) سقط من (ج)

(٤) فى (ف) « فيقول »

* بداية (١٣٧ : ب / س)

(٥) هذا استدلال الإمام الحرمين . انظر البرهان ج-٢ ص ٨٤٠ ، ٨٤١

(٦) سقط من (ج)

(٧) فى (س) « النفى »

[إثبات العلة بالمناسبة والإخالة] ^(١)

وقد حكى الشيخ ^(٢) أبو المعالي عن الأستاذ أبي إسحاق أن الدليل على صحة علة الأصل ^(٣) إنما يكون بتقرير ^(٤) إخالته ومناسبته للحكم مع سلامته من العوارض والمبطلات ، ومطابقته الأصول .

وعبر عن هذا ^(٥) فقال : وأنا أقرب في ذلك قولاً فأقول : إذا ثبت حكم في الأصل ، و(قد) ^(٦) كان يلوح ^(٧) في سبيل الظن استناد ذلك الحكم إلى أمر ، ولم يُناقض ذلك الأمر بشيء ، فهذا هو الضبط الأقصى الذى ليس عليه مزيد ، فإذا أشعر الحكم فى ظن الناظر بمقتضى [استناداً] ^(٨) إليه * ، فذلك المعنى هو المظنون علماً وعلة لاقتضاء الحكم .

ثم سأل ^(٩) على هذا سؤالاً فقال : فإن قيل : الإخالة مع السلامة هى الدالة ^(١٠) على صحة القياس إذاً ، لما اعتمدتم عليه من إجماع

(١) زيادة من عمل المحقق .

(٢) فى (ف) « الامام »

(٣) فى (ف) « العلة » بدل « علة الأصل »

(٤) فى (جـ) و(س) « بتقدير » بالدال

(٥) يعنى إمام الحرمين

(٦) سقط من (ف)

(٧) فى (جـ) « بلوع » وفى (س) « بلوغ »

(٨) فى جميع النسخ « إسناداً » وما أثبتناه من البرهان جـ ٢ ص ٨٠٤

* بداية (٢١٩ : ب / ف)

(٩) فى (س) « يقال »

(١٠) فى (س) « الدلالة »

الصحابة .

قلنا : إذا ثبتت الإخالة ، ولاحت المناسبة ، واندفعت المبطلات^(١) التحق ذلك بمسالك نظر الصحابة . فالدليل على القياس إجماعهم ، لكن إجماعهم هو على مثل هذا القياس .

ثم سأل سؤالاً ثانياً فقال : المآخذ على هذا الوجه محصورة ، والوقائع غير محصورة ، فكيف يستند مالا نهاية له إلى المتناهي ؟ وقال : إن هذا السؤال عسر جداً^(٢) .

(قال الامام جمال الإسلام)^(٣) : وعندي هذا السؤال ليس يدخل على فصل الإخالة ، وإنما هو * إشكال - إن كان - فى مسألة القياس أنه حجة أولا ؟ وليس يتصور فرع يقع إلا ويستند ذلك إلى أصل مناسب له ويكون معنى الأصل مؤثراً فيه .

[السبر والتقسيم]^(٤)

وقد ذكر بعض الأصوليين فى الدليل على صحة العلة طريق السبر والتقسيم . وهو أن يبحث الناظر عن المعانى فى الأصل ، ويتتبعها واحداً

(١) فى (جـ) و (س) « المطالبات » والمثبت من (ف) مطابق لما فى البرهان

(٢) انظر البرهان جـ ٢ ص ٨٠٤ ، ٨٠٥

(٣) مابين القوسين سقط من (جـ) و (س) والمراد به المؤلف ويظهر أنه من كلام بعض تلاميذه ، أو من زيادات بعض النساخ .

* بداية (١٣١ / جـ)

(٤) مابين المعقوفين زيادة من عمل المحقق

واحداً ، ويبين خروج آحادها عن الصلاح للتعليل به إلا واحداً يرضاه .
واعلم أن هذا الفصل اختلف فيه أهل الأصول ، وهو أن القائس ^(١)
إذا خالفه قائس آخر فى علة الأصل ، فأبطل هذا القائس علة خصمه ، هل
تصح علته ؟

فبعضهم قال : يدل ذلك على صحة العلة ؛ مثل الحنفى يبطل علة
(الطعم أو الشفعوى يبطل علة) ^(٢) الكيل تصح بذلك علته التى يدعيها
لأن القائلين بالقياس اتفقوا على أن إحدى العلتين صحيحة والأخرى
باطلة ، فإذا ابطلت إحدى العلتين ، صحت الأخرى ضرورة .

وهذا الوجه فى تصحيح العلة ضعيف ؛ لأن البطلان ضد الصحة
فكيف يكون دليل الصحة ؟ ولأن الصحة لاتدل على الصحة مع تجانسهما
فكيف يدل البطلان على الصحة مع تضادهما ؟

وهذا لأنه يجوز أن تكون العلتان جميعاً فاسدتين ، ويكون الصحيح
(علة ثالثة) ، ^(٣) ويجوز أن لا يكون المنصوص عليه معلولاً بعلة ما .
وأيضاً فإن العلم ببطلان إحدى العلتين لا يدل على صحة العلة الأخرى ؛ إذ
توهم البطلان قائم فى العلة ^(٤) الأخرى .

ولأن شرط صحة العلة أن تكون مخيلاً مقتضياً للحكم الذى نيظ
به ، [وإن بطلان] ^(٥) العلة الأخرى لا يثبت هذا المعنى لهذه العلة .

(١) فى (جـ) و (س) « القياس »

(٢) مابين القوسين سقط من (ف)

(٣) فى (ف) « العلة الثالثة »

(٤) فى (س) « اللغة »

(٥) فى جميع النسخ « ويأن بطلت » والصحيح ما أثبتناه

وقولهم : إنهم اتفقوا على أن إحدى علتين صحيحة .
قلنا : ليس على هذا الوجه ، بل كل فريق يقول : علتى صحيحة
وعلة الخصم باطلة . [وإن ^(١)] بطلت علتة لا يعترف بصحة علة الخصم
لأنه مقيم على اعتقاد بطلان علة الخصم ، سواء صحت علتة أو بطلت .
فإن قيل : قد اتفقوا أن هذا الأصل معلول ، وإذا اتفقوا أنه معلول فلا بد أنه
إذا بطلت إحدى علتين (تصح العلة الأخرى) ^(٢) .

قلنا : إنما اتفقوا على أن الأصل معلول بعلة صحيحة لو وجدت ^(٣)
فإذا لم نجد علة صحيحة لا يكون معلولاً (أصلاً) ^(٤) ويقول * : [إن] ^(٥)
بطلت علتى ، ولم يدل البطلان على صحة علتك بقيت علتى باطلة ^(٦)
وعلتك غير مدلول على صحتها ، فيكون الأصل من قبيل ماهو (غير) ^(٧)
معلول إلا أن تأتي بعلة ، وتدل على صحتها .

وذكر أبو زيد عن بعضهم أن العلة المخيلة ما يوقع فى القلب خيال
صحتها * ^(٨) ، وذلك بالملائمة والصلاحية . وتفسير الملائمة أن تكون

(١) فى جميع النسخ « وبأن »

(٢) فى (ف) « صحت الأخرى »

(٣) فى (ف) زيادة « قال »

(٤) سقط من (ف)

* بداية (١٣٢ / ج)

(٥) فى جميع النسخ « بأن » ، والصحيح ما أثبتناه

(٦) فى (ف) « صحيحة »

(٧) سقط من (ف)

* بداية (٢٢٠ : أ / ف)

(٨) فى (ج) و (ف) « الصحة » وسقط من (س) وفى حاشيتها جاء مانصه « صحتها . =

على وفق ما جاء به الشرع من المقاييس المنقولة عن السلف وعن الصحابة^(١).

قال : وعلمائنا قالوا : ما لم يقم الدليل على أن الوصف ملائم لا يقبل التعليل ، ولا يلتفت إليه ، وإذا صار ملائماً لا يعمل به إلا بالعدالة^(٢) ، وذلك بكونه مؤثراً في ذلك الحكم ، كالشاهد لا بد أن يأتي بلفظ الشهادة ؛ لأنه الملائم للشهادة ، ولا بد بعد ذلك من التعديل والتعديل هناك مثل التأثير هاهنا ، فإن عمل قبل التأثير [لا]^(٣) يصح ، وإن عمل قبل الملائمة لا يصح ، كالشهادة لو* عمل القاضى بها بلا لفظ الشهادة لا يصح^(٤).

واستدل^(٥) في أن الإخالة ما يوقع في القلب خيال الصحة ؛ لأن العلة ما يغير الحكم ، كعلة المريض تُغير وصفه ، والمغير لا بد أن يكون لتغييره أثر ؛ لأن ما لا يُحس^(٦) لا يعرف ثبوته إلا بآثار محسوسة ، فما لا

= لعله هكذا وقد ذكر بعد أن لفظ صحتها ساقط والله أعلم » والظاهر صحة هذا التعليق

(١) انظر تقويم الأدلة ج ٢ ص ٤٠١ ، ٤٠٢

(٢) في (ف) « بسبب العدالة »

(٣) زيادة من المحقق تقتضيها صحة المعنى المراد

* بداية (١١٣٨ / س)

(٤) انظر تقويم الأدلة ج ٢ ص ٤٠٣ ، ٤٠٤

(٥) هكذا في النسخ التي بين أيدينا ، وظاهره أن المستدل بذلك هو أبو زيد وليس

كذلك ، بل إن أبا زيد أورده دليلاً للقائلين : إن الوصف يكون علة إذا كان مخيلاً

(٦) في (س) « يحسن » بالتون بعد السين .

أثر له لا يكون علة . ثم هذا الأثر ليس مما يحس ^(١) ، لكنه مما يعقل فيجب الرجوع إلى القلب ، و(شهادة) ^(٢) (تحكيمه ، كما قيل في أمر القبلة إذا اشتبه ، ولم يبق عليها دليل يحس وجب الرجوع إلى القلب وشهادته) ^(٣) ، فإذا شهد القلب بصحته قبلت الشهادة . وقد قال النبي ﷺ «الإثم ^(٤) ماحاك في قلبك ، وإن أفتاك الناس» ^(٥) .

والاعتراض على هذا الفصل ^(٦) : هو أن الإخالة بما يقع في القلب تكون حجة [على من] ^(٧) تقع في قلبه ، ولا تكون حجة على غيره . وكذلك في أمر القبلة إذا اختلفت الجهات بجماعة لا يكون قول بعضهم حجة على البعض .

قال : ولأن كل معلل يمكنه أن يقول قد وقع في قلبي خيال الصحة

(١) في (س) « يحسن »

(٢) سقط من (ج)

(٣) ما بين القوسين سقط من (س)

(٤) في (ج) و (س) « الإثم »

(٥) انظر تقويم الأدلة ج ٢ ص ٤١٨ ، ٤٢٢ وما ذكره من الحديث ورد في حديث وابصة بن معبد الأسدي رضي الله عنه أنه جاء إلى النبي ﷺ يسأله عن البر والإثم ، فقال له عليه الصلاة والسلام « استفت قلبك يا وابصة - ثلاثاً - البر ما اطمأنت إليه النفس واطمأنت إليه القلب ، والإثم ماحاك في النفس وتردد في الصدر . وإن أفتاك الناس وأفتوك » أخرجه الدارمي في سننه ج ٢ ص ٦٤٦ واحمد في المسند ج ٤ ص ٢٢٧-٢٢٨ ، وقد أخرج مسلم والترمذي من حديث النواس بن سمعان بلفظ « البر حسن الخلق والإثم ماحاك في صدرك ، وكرهت أن يطلع عليه الناس » مسلم بشرح النووي ج ١ ص ١١٠ وتحفة الأحوذى ج ٧ ص ٦٤

(٦) هذا الاعتراض من أبي زيد الدبوسي . انظر تقويم الأدلة ج ٢ ص ٤٣٢

(٧) زيادة من المحقق تقتضيها صحة المعنى المراد ، كما يقتضيها السياق .

فيصير قوله معارضاً لقول صاحبه . فبطل دعوى الإخالة بهذا الوجه .
 وذكر أبو زيد أن الطريق الصحيح في تصحيح العلل أن يكون
 الوصف ملائماً للحكم ، ويستدل على الملائمة بدليل يمكن الوقوف*
 (عليه ببيان) ^(١) التمثيل، وهو أن يبين ^(٢) عمل مثل ذلك الوصف في
 أصول الشرع، وهذا لأن الوصف مع صلاحه وملائمته للحكم يحتمل أن
 (لا) ^(٣) يكون علة ، فلا بد من دليل عليه ، ولادليل عليه سوى
 الاستشهاد بأصل (صحيح) ^(٤) ثابت ، لَتَرْجُحَ ^(٥) جهة الصواب على
 جهة الغلط . وذكر على هذا مسألة الإفطار بالأكل ، وأنه يوجب الكفارة .
 والعلة أنه إفطار كامل ، والإستشهاد عليه (بالوطء) . وذكر مسألة السلم
 الحال ، وأن المفسد له هو العجز عن التسليم ، والاستشهاد ^(٦)
 (عليه) ^(٧) بكل عقد يوجد فيه العجز عن تسليم المبيع . وذكر مسألة
 حرمة المصاهرة ، وأن علة إثباتها البعضية . والاستشهاد عليه بالوطء
 الحلال والوطء بالشبهة ^(٨) .

وذكر هو وغيره ممن ينصر طريقته كلاماً طويلاً في الأصول التي

* بداية (١٣٣ / ج)

(١) في (س) « به بيان » وفي (ف) « عليه بيان » .

(٢) في (ف) « يبنى »

(٣) سقط من (س)

(٤) سقط من (ج) و (س)

(٥) في (ج) « لترجح » ، وفي (ف) « لترجيح »

(٦) ما بين القوسين سقط من (س)

(٧) سقط من (ف)

(٨) انظر التقويم ص ٤٣٣ ، ٦٢٣ ، ٢٧٩ ، ٦٦٢

صنفوها ، فحصلتُ منه هذا القدر ، وهو الذى يفهم ويقع فى القلب من التطويل العظيم فى كلامه . وجعل يردد هذا الحرف وهو أن ما لا يحس يعرف بأثره ، فتعرف صحة العلة ببيان أثرها ، واستشهد بالشهادة فى عامة كلامه فى هذا الفصل ، وقال : عدالة الشاهد إنما تثبت بأثر دينه فى* منعه من ارتكاب ما اعتقده حراماً بدينه ، فيستدل به على منعه من الكذب الذى هو حرام فى دينه ، فكذلك عدالة (١) الوصف الذى هو بمنزلة الشاهد على الحكم إنما تعرف (بأثره فى) (٢) إيجاد مثل هذا الحكم فى موضع آخر بالإجماع ليصير الأثر الموجود دليلاً على نظيره ، ويكون استدلالاً بوجود معلوم ، لابعدم ، ولا بشيء لا يطلع عليه ، ولا تجوز الحاجة به .

وهذا إنما يقوله على من يجعل دليله فى صحة العلة عدم (٣) قيام الدليل على فساده (٤) ويقول : من يتعلق بذلك الدليل على صحة العلة متعلق بمحض العدم .

قال : ولأنا ذكرنا أن الحكم كما يوجد مع العلة ويطرد معها فكذلك يوجد مع الشرط ، ويطرد معه ، فلا بد من دليل آخر يميز بين الشرط والعلة . وذلك فى بيان الأثر ، وأنه لا أثر للشرط فى إيجاب الحكم ، وللعلة أثر (٥) .

* بداية (٢٢٠ : ب / ف)

(١) فى (ج) و (س) « إخالة » والمثبت من (ف) مطابق لما فى التقويم ٤٣٥ .

(٢) فى (س) « تأثيره من »

(٣) فى (ج) و (س) « عند »

(٤) أى على فساد الوصف المعلن به .

(٥) تقويم الأدلة ج ٢ ص ٤٣٥

فهذا الذى ذكرت (هو) ^(١) قدر ما وجدت من كلام المحققين فى بيان الدليل على صحة العلة .

واعلم أن الاشتغال بدليل الاطراد بمجردده لا معنى له ، وكذلك بدليل الاطراد والانعكاس ، وإن كان * هذا أمثل من الأول وأوقع فى القلب ولأصحابنا العراقيين شغف عظيم بهذا ، ولعل بعضهم يقول : لادليل فوق هذا ^(٢) ولكن الاعتراض الذى قلناه اعتراض واقع .

وأما الاستدلال بشواهد الأصول فضعيف أيضاً ، وكثرة الشواهد لا يكون (منها دليل كثير) ^(٣) ؛ وهذا لأن الوصف هو المقتضى للحكم فلا بد من بيان معنى فى الوصف يدل على الاقتضاء حتى تصح العلة .
وأما إبطال علة الخصم ، وطلب تصحيح العلة بهذا الطريق فضعيف أيضاً بما قدمنا ^(٤) .

فلم يبق فى الدليل على صحة العلة سوى الإخالة والمناسبة .
وقد ذكر ^(٥) أبو الحسين ^(٦) البصرى فى أصوله أن مما يدل على صحة العلة أن يكون الوصف مؤثراً فى قبيل ^(٧) ذلك الحكم ؛ لأن العلة ما يؤثّر

(١) سقط من (ف)

* بداية (١٣٤ / ج)

(٢) انظر البرهان ج٢ ص ٨٣٥ فيما ينقله عن أهل الجدل . وعن القاضى أبى الطيب الطبرى .

(٣) فى (ج) « كـر دليل » غير منقوطة . ولعلها « كبير » وفى (س) « كثير دليل »

(٤) ص ٢٣٩

(٥) فى (ج) و(س) « دل »

(٦) (ف) « أبو الحسن » وما أثبتناه هو الصحيح .

(٧) فى (س) « قبَل »

فى الحكم ، فمالا يؤثر لايكون علة . قال : وهذا كالبلوغ ، مؤثر فى رفع الحجر عن المال ، فكان أولى أن يكون علة فى رفع الحجر فى (١) النكاح (من الشيوبة ؛ لأن الشيوبة لا تؤثر فى جنس هذا الحكم الذى هو رفع الحجر) (٢) .

واعلم أنا بينّا تأثير الثيابة فى مسائل الخلاف فى الفروع ، وأوردنا مافيه الكفاية ، ورجحنا اعتبار الثيابة على اعتبار الصغر ، فتركنا (٣) إيراد ذلك فى هذا الموضع .

واعلم أن مجموع ما يتحصل من معنى الإخالة والمناسبة هو أن يقال : دليل صحة العلة وجود وصف مناسب للحكم مخيل مؤثر فى إثباته متى عرض الوصف على قواعد الشرع وقوانينه وأصوله .

فإذا وجد الوصف بهذا الحد عُرِفَتْ (٤) صحته . وهذا أمر لا يتم بالمكابرات والمعاندات* ، وإنما يعرف ذلك بعرضه (على أصول الشرع وقواعده) (٥) .

وبيان هذا فى الشدة المسكرة ؛ فإننا نقول : إنها العلة فى تحريم الخمر ونقيس النبيذ على الخمر بهذا الوصف ، وهذا وصف مناسب للحكم

(١) فى (س) و(ف) «عن» وما أثبتناه من (ج) مطابق لما فى المعتمد .

(٢) ما بين القوسين سقط من (س) ، وانظر كلام أبى الحسين البصرى فى المعتمد ج٢ ص ٧٨٤ .

(٣) فى (ف) «وتركنا»

(٤) فى جميع النسخ «عرف»

* بداية (١٣٨ : ب/س)

(٥) فى (ج) و(س) «على من عرف أصل الشرع وقواعده»

مخيل مؤثر فى إثباته ، ونعنى بالتأثير إشعاره فى القلوب وقبولها لذلك الحكم بتلك العلة ووجود شاهد* الأصل على ذلك .

وكذلك الطعم ، مشعر بالتحريم بالوجه الذى ذكرناه فى كتاب الاصطلام^(١) . وقد أبى بعض أصحابنا^(٢) وجود معنى فى الطعم يؤثر فى الحكم ويشعر (به)^(٣) وجعل يلوذ بالخبر . واللياذ بالخبر - وإن كان حسناً - (لكننا ندعى)^(٤) أن علة الربا (علة)^(٥) مستنبطة* ، لا منصوص عليها . وقد استنبط الشافعى علة الطعم ، واستنبط أبو حنيفة علة الكيل فلا بد من إقامة الدليل على تصحيحها^(٦) من حيث الإخالة والمناسبة . وفى هذا خطب^(٧) عظيم ، ولا يمكن إقامة الدليل عليه إلا بعد معرفة حكم النص ، ولابد من الإعراض عن الترجيحات ؛ لأن الحاجة ماسة إلى إقامة الدليل على تصحيح العلة ، فلامعنى للاشتغال بالترجيح . وعندنا أن الكيل علة فاسدة ، ليس^(٨) لها مناسبة لحكم النص بوجه ما .

* بداية (٢٢١ : ف)

(١) انظر الاصطلام

(٢) هو إمام الحرمين . انظر البرهان ج ٢ ص ٨٢١ - ٨٢٦

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى (س) « لكن يدعى »

(٥) سقط من (ج) و (س)

* بداية (١٣٥ / ج)

(٦) فى (ف) « تصحيحه »

(٧) هكذا فى جميع النسخ ، ولعل الأصح « خبط »

(٨) فى (ف) « وليس » بزيادة الواو

وأما الطعم فهو المخيل المشعر بثبوت حكم النص ، فذكر الترجيح في مثل هذا يبعد ، فدل أنه لا بد من ذكر دليل في نفس الطعم ، وأنه علة وقد أوردنا وحققنا ^(١) . وليس هذا الكتاب لمسائل ^(٢) الفروع ، وإنما هو لمسائل الأصول .

وعلى الأصل الذى أوردنا مسألة [البيع الفاسد] ^(٣) ؟ فإن الفساد مشعر بانتفاء الحكم . وفي مسائل النكاح بغير ولى : الأنوثة مشعرة بانتفاء ^(٤) الولاية للمرأة فى الأنكحة . والبكارة مشعرة بثبوت الإيجاب ^(٥) وأمثال هذا تكثر . فهذا هو (الأصل) ، ^(٦) وعلى أمثال هذه العلل ينبغى أن يقع الاعتماد ، ومن الله المعونة والتوفيق بجمه .

وحين وصلنا إلى هذا الموضع فنقول : قد بينا أن الاطراد ليس بدليل لصحة العلة ، ولكنه شرط لصحة العلة ، وسيأتى هذا من بعد ^(٧) . فأما الانعكاس فليس بشرط ، ونذكر هذه المسألة فى (هذا) ^(٨) الموضع .

(١) يظهر أن هنا سقطاً ، ونقدره بـ « ذلك فى كتابنا كذا » أو نحو ذلك مما درج عليه المصنف .

(٢) فى (ف) « المسائل »

(٣) فى جميع النسخ « بيع الفاسد »

(٤) فى (ف) « ببقا »

(٥) فى (جـ) و (س) « الاخبار »

(٦) فى (ف) « الأصول »

(٧) يشير إلى ماسيدكره فى مسألة تخصيص العلة ص ٣١١ وما بعدها .

(٨) سقط من (س)

مسألة

[القول فى اشتراط الانعكاس لصحة العلة] (١)

اعلم أن الانعكاس ليس بشرط لصحة العلة فى قول أكثر الأصحاب .
وهو قول جمهور من انتمى (٢) إلى الأصول من الفقهاء . وهو أيضا قول
بعض المتكلمين .

وذهب (بعض) (٣) أصحابنا إلى أن الانعكاس شرط ، فإذا ثبت
الحكم بوجود العلة ، ولم يرتفع بارتفاعها بطلت العلة . وهو قول بعض
المعتزلة (٤) .

وتعلق من ذهب إلى هذا (٥) بالعلل العقلية (٦) ، وقال : العلل
الشرعية وإن كانت مظنونة ، ولكن ينبغى أن تكون على مضاهاة العلل
العقلية إلا فى كون إحدهما (٧) معلومة ، والأخرى مظنونة . ثم العلل

(١) مابين المعقوفين زيادة من عمل المحقق .

(٢) فى (س) « انتهى »

(٣) سقط من (ج)

(٤) انظر المسألة فى : البرهان ج٢ ص ٨٤٢ وإحكام الأمدى ج٣ ص ٢١٦ ، والبحر المحيط

ج٥ ص ١٤٢ ، والمعتمد ج٢ ص ٢٨٤ ، وتيسير التحرير ج٤ ص ٢٢ ، والعدة ج٤

ص ١٣٩٥ .

(٥) فى (ج) و (س) زيادة « الموضع »

(٦) فى (س) « العامة »

(٧) فى (ج) و (س) « إحد مهما » وفى (س) « أحدهما »

العقلية يجب انعكاسها ، كذلك العلل الشرعية ^(١) .

ولأن العلل الشرعية إنما تفيد الحكم لأنها تفيد غلبة الظن ، فإذا وجد الحكم بوجود* الوصف ، ولم ينعدم بعدمه لم يفد غلبة الظن ، فلا يبقى حجة .

وأما دليلنا ، فنقول : العلة منصوبة للإثبات ، فلاتدل على النفي وكذلك إذا نصبت للنفي لاتدل على الإثبات .

فنقول : علة منصوبة ، فلا يطلب منها إلا التأثير في ذلك الحكم كالعلة المنصوص عليها ، لا يطلب منها إلا إثبات الحكم الذى تناوله النص وهذا لأن المقصود من التعليل إثبات الحكم دون نفيه ، فلا يعمل فى النفي لأن العلة إنما تعمل فيما قصد بالعلة .

ونقول أيضاً : إن العكس لو كان شرطاً لكان لا (يقتل إلا قاتل) ^(٢) من حيث كان القتل ^(٣) علة قتل القاتل ، أولاً يقتل إلا مرتد ، فإذا كان الحكم الثابت بعلة يطرد مع ارتفاعها لوجود علة أخرى تخلفها عند ارتفاعها ، دل ذلك أن الانعكاس ليس بشرط .

فإن قالوا : إن القتل قصاصاً قد انعدم بعدم القتل ، وكذلك القتل بالردة انعدم بعدم الردة ، وإنما يقتل بعلة أخرى .

قلنا : (فإذا كان وجوب القتل بعلة القتل من حيث انعدام وجوب

(١) فى (جـ) و (س) « السمعية »

* بداية (١٣٦ / جـ)

(٢) فى (س) « يقبل إلا قبل »

(٣) فى (س) « العقد »

القتل عند عدم القتل^(١) فإذا وجدت علة أخرى للقتل ، فينبغي أن نحكم بتعارض ما يوجب القتل وما لا يوجب القتل ، ويسقط القتل .

ولأن الدليل الشرعى دليل مثل الدليل العقلى ، ثم الدليل العقلى يجوز أن يدل على وجود الحكم فى الموضع الذى وجد فيه الحكم ، ثم ينعلم ويثبت الحكم بدليل آخر ، فكذلك (الدليل)^(٢) الشرعى يجوز (أيضاً)^(٣) أن يكون كذلك ، بل هذا أولى ؛ لأن الدليل العقلى (قد)^(٤) صار دليلاً بنفسه والدليل الشرعى إنما صار دليلاً بجعل جاعلٍ فإذا لم يكن هذا شرطاً فى الدليل العقلى ففى الدليل الشرعى أولى .

وقد ظهر بهذا الجواب عما تعلقوا به ، وقد ظهر أن الذى قالوه لا يشترط فى الدليل العقلى .

وفى الحسيات أيضاً ، ليس كل من نصب علماً على إثبات شيء ينبغى أن ينصب علماً على ضده .

وأما قولهم «إن قوة الظن تذهب بعدم الانعكاس» فدعوى لادليل عليها ، وعلى أننا بينا أن الدليل على صحة العلة الإخالة* والمناسبة ، وذلك قائم وإن لم ينعكس . وهذا هو الدليل المعتمد ؛ وإذا بقى الدليل على صحة العلة* بقيت العلة مفيدة لحكمها ، ثم إذا انعدمت العلة

(١) ما بين القوسين سقط من (س)

(٢) سقط من (س)

(٣) سقط من (ج) و(س)

(٤) سقط من (ج) و(س)

* بداية (١٣٩ : أ/س)

* بداية (١٣٧ / ج)

فيجوز أن يقوم دليل آخر على بقاء الحكم ، ويجوز أن لا يدل دليل فينتفى لعدم الدليل .

ويقال أيضا : إن العلة الشرعية أمانة ، فيجوز أن يدل على الحكم الواحد أمارتان ، أيهما وجدت دلت عليه ، فيأخذى الأمارتين - وإن انعدمت - بقى الحكم بالأمانة الأخرى ، ولم يدل ذلك ^(١) على أن الأمانة الأخرى ^(٢) لم تكن صحيحة . والله أعلم .

فصل

[فى قياس الشبه] ^(٣)

قد فرغنا من ذكر قياس المعنى . وهذا قياس الشبه . وقد اختلف العلماء ^(٤) فى كونه حجة فى الأحكام أو ليس بحجة .

(١) فى (ج) و (س) « دليل »

(٢) (ج) و (س) « الأولى »

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من عمل المحقق .

(٤) فى (ج) و (س) « الفقهاء »

وقد اختلف الأصوليون فى المراد بقياس الشبه ثم فى كونه حجة ، فمنهم من فسره « بماتردد فيه الفرع بين أصلين ، ووجد فيه المناط الموجود فى كل واحد من الأصلين إلا أنه يشبه أحدهما فى أوصاف هى أكثر من الأوصاف التى بها مشابهته للأصل الآخر ، فإلحاقه بما كان أكثر مشابهة هو الشبه » ومنهم من فسره بما عرف المناط فيه قطعاً ، غير أنه يفتقر فى آحاد الصور إلى تحقيقه .

=

مسألة : [المذاهب فى حجىة قىاس الشبه]^(١)

اعلم أن ظاهر مذهب الشافعى رحمه الله أنه حجة .

وقد أشار إلى الاحتجاج به فى مواضع من كتبه ، وأقرب شىء فى ذلك قوله فى إيجاب النية فى الوضوء كالتيمم « طهارتان فكيف يفترقان »^(٢) وتابعه أكثر الأصحاب على ذلك غير أبى اسحاق المروزى^(٣) فإنه روى عنه أنه قال : ليس بحجة .

وقال الشافعى فى أدب القاضى^(٤) : القياس قياسان :

أحدهما - (ما)^(٥) كان فى معنى الأصل . والآخر أن يشبه

= ومنهم من فسره بما اجتمع فيه مناطان مختلفان ، لاعلى سبيل الكمال ، إلا أن أحدهما أغلب من الآخر ، فالحكم بالأغلب حكم بالشبه .

ومنهم من فسره بقياس الدلالة .

ومنهم من فسره بما يوهم المناسبة من غير اطلاع عليها .

انظر شرح اللمع للشيرازى ج٢ ص ٨١٢ ، وأدب القاضى للماوردى ج١ ص ٦٠٠ والبرهان ج٢ ص ٨٥٩ والعدة ج٢ ص ١٣٢٥ والمعتمد ج٢ ص ٨٤٢ والإحكام للآمدى ج٣ ص ٣٧١ وج٤ ص ٥ . والبحر المحيط ج٥ ص ٤٠-٤٥ ، وتيسير التحرير ج٤ ص ٥٣ .

(١) مابىن المعقوفىن زىادة من عمل المحقق .

(٢) ذكر هذا أبو اسحاق الشيرازى فى شرح اللمع ج٢ ص ٨١٢ . وأشار إليه النووى فى

المجموع ج١ ص ٣٣٣

(٣) سبق ترجمته ج٢ ص ١٥٢

(٤) فى (س) « القضاء » والمثبت من (ج) و (ف) وهو الصحيح ، لأن المصنف يحكى

كلام الشافعى كما هو فى كتاب أدب القاضى للماوردى . ونص الماوردى هكذا « قال

الشافعى : والقياس قياسان ...

انظر أدب القاضى للماوردى ج١ ص ٦٦٠

(٥) سقط من (ج) و (س)

الشيء الشيء من أصل ، ويشبه من أصل (غيره) (١) .
 (ثم) (٢) قال : (٣) وموضع الصواب عندنا في ذلك أن ينظر : إن
 أشبه أحدهما في خصلتين وأشبه* الآخر في خصلة ألحقته بالذي أشبه
 في خصلتين (٤) .
 قال بعض أصحابنا : إن قوله هذا يدل على أنه حكم بكثرة الأشباه
 من غير أن يجعلها علة للحكم .
 وقال بعضهم : إنما حكم بترجيح إحدى العلتين في الفرع بكثرة
 الشبه .
 وقال كثير من أصحاب أبي حنيفة : إن قياس الشبه ليس بحجة .
 وإليه ذهب من ادعى التحقيق منهم ، وصار إليه القاضي أبو زيد
 ومن تبعه (٥) .
 وذهب إلى هذا القول أيضا (القاضي) (٦) أبو بكر والاستاذ
 أبو منصور البغدادي (٧) .

(١) سقط من (س) ، وفي (ف) «غيرهم»
 والعبرة في أدب القاضي «والثاني أن يشبه الشيء من الأصل ، ويشبه الشيء من
 أصل غيره...» ج١ ص ٦٦٠

(٢) سقط من (ف)

(٣) أي الشافعي . فهذا تكملة كلامه كما حكاه الماوردي

* بداية (٢٢٢: أ/ف)

(٤) هذا نهاية ما حكاه الماوردي عن الشافعي . وانظر الرسالة ص ٢١٧ ف ٥٩٢

وص ٤٧٩ ف ١٣٣٤

(٥) انظر تقويم الأدلة ج ٢ ص ٤٠٦ وتيسير التحرير ج ٤ ص ٥٣

(٦) سقط من (ج) و(س)

(٧) سبقت ترجمته ج ٢ ص ٤٨٩

ثم اعلم أن الشبه ضربان :

أحدهما - فى الأحكام . والثانى - فى الصورة .

فأما الشبه فى الأحكام فقد ذهب (عامة) ^(١) أصحابنا إلى جواز التعليل به كوطء الشبهة ، مردود إلى النكاح فى سقوط الحد ووجوب المهر، لشبهه بالوطء فى النكاح فى الأحكام .

وأما الشبه فى الصورة فكقياس الخيل على البغال والحمير فى سقوط الزكاة بصورة الشبه ، أو كقياس الخيل على البغال* والحمير فى حرمة اللحم ، كقول القائل : ذو حافر أهلى .

وقد جعل بعضهم مثل هذا القياس حجة ؛ لأن الشبه قد وجد . قال : وإذا جاز أن يعلل الأصل بصفة من ذاته ، جاز أن يعلل بصورة ^(٢) من صفاته . ولأن العلل أمارات ، فيجوز أن يكون الشبه فى الصورة أمانة على الحكم ^(٣) كما يجوز أن [يكون] ^(٤) الشبه فى المعنى أو فى الحكم أمانة على الحكم .

وهذا ليس بصحيح . (إنما الصحيح) ^(٥) أن مجرد الشبه فى الصورة لايجوز التعليل به ؛ لأن التعليل : ماكان له ^(٦) تأثير فى الحكم ، بأن يفيد

(١) سقط من (ج) و(س)

* بداية (١٣٨ / ج)

(٢) فى (ج) و(س) « بصفة »

(٣) فى (س) زيادة « الصحيح »

(٤) إضافة من المحقق ليستقيم الكلام .

(٥) فى (ف) « والصحيح »

(٦) فى (ج) « لها » ، وسقط من (س)

قوة (فى) ^(١) الظن ، ليحكم بها ، والشبه فى الصورة لاتأثير له فى الحكم وليس هو مما يفيد قوة فى ^(٢) الظن حتى يوجب حكماً .

وقد استدل من قال إن قياس الشبه ليس بحجة : بأن المشابهة فى الأوصاف لاتوجب المساواة ^(٣) فى الأحكام ؛ فإن جميع المحرمات يشابه بعضها بعضاً فى الأوصاف ، وتختلف فى الأحكام .

ولأن المشابهة فيما لايتعلق به الحكم لاتوجب المشاركة ^(٤) فى الحكم ؛ لأن العلة هى الجالبة للحكم ، فما ^(٥) لايتعلق به الحكم لايجلب الحكم .

ولأن من جعل الشبه حجة لايفلح إما أن يجعل المشابهة ^(٦) فى جميع الأوصاف حجة ، أو يجعل المشابهة فى بعض الأوصاف حجة .

فإن جعل المشابهة فى جميع الأوصاف حجة ، فهذا لايجوز ، وإن جعل المشابهة فى بعض الأوصاف (حجة) ^(٧) ، فإذا لم يكن لذلك الوصف تأثير فى الحكم فليس بأن يجعل المشابهة فى ذلك الوصف علة للمشابهة فى الحكم بأولى (من أن) ^(٨) يجعل المفارقة فى غيرها من الأوصاف علة للمفارقة فى الحكم .

(١) سقط من (ف)

(٢) سقط من (ف)

(٣) فى (ف) « المشابهة »

(٤) فى (ف) « المشابهة »

(٥) فى (س) « فيما »

(٦) فى (ف) زيادة « بهذا »

(٧) سقط من (س)

(٨) فى (جـ) و (س) « بأن »

قالوا : وأما المكاتب فنحن لانقول : ألحق بالأحرار لمشابهة
[الأحرار]^(١) فإن العبد يشبه الأحرار في معانٍ كثيرة ، ومع ذلك لا يلحق
بالأحرار . وكذلك الدواب ، تشبه بنى آدم في صفات جمّة ^(٢) ، ولا تلحق
بهذا الشبه بنى آدم ، ولكن المكاتب حُرِّدَ أثبتت له بحكم عقد الكتابة
ورقيق رقبة ، (فلحرية يده) ^(٣) يستحق ما يستحقه الحر بيده ، ولِرق رقبته
لا يستحق برقبته ما يستحقه * الحر برقبته .

والصحيح أنه يثبت له أحكام الأحرار بالكتابة نظراً له ، ليصل إلى
الحرية ، مع بقاء الرق على الكمال .

وقد قال أيضاً من يرد قياس الشبه : إن مجرد الشبه صورةً أو حكماً
لا يشعر بمناسبة بين * العلة والحكم ، (فأشبه مجرد الطرد ، وإن زعم
المعلل وجود مناسبة فليُبيّن . ببينة أنه إذا علل بحكم لإفادة * حكم
فالحكم لا يدل على الحكم) ^(٤) ؛ لجواز افتراق المحلين في الحكم .

وبيانه : أن من قاس الوضع على التيمم في إيجاب النية بقوله
« طهارة » (فليس في قوله « طهارة » ما يؤثر في إيجاب النية) ، ^(٥) ويجوز

(١) في جميع النسخ « بالأحرار » بزيادة الباء ، والأصح ما أثبتناه .

(٢) في (ف) « خمس

(٣) في (س) « فلحرمة هذه »

* بداية (٢٢٢ : ب / ف)

* بداية (١٣٩ : ج)

* بداية (١٣٩ : ب / س)

(٤) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٥) ما بين القوسين سقط من (س)

افتراق الوضوء والتيمم فى حكم النية وغيرها .

فلا يدل نفس وجوب النية فى التيمم على وجوبها فى الوضوء ، فلا بد من (بيان) ^(١) اجتماعهما فى المعنى الذى يوجب نية الفعل إذا تصف بكونه طهارة ، حتى إذا اجتمع الفعلان فى وصف الطهارة يجتمعان فى الحكم .

وعلى هذا من علل فى منع قتل الحر بالعبد : (بقوله « قصاص » ^(٢)) وقاس على الطرف .

فيقال (له) ^(٣) : نفس قوله : « قصاص » لا يدل على امتناع الجريان . ويجوز أن يفترق ^(٤) الحكم بين النفس والطرف ، (وقد افترقا فى مواضع كثيرة ، فلا بد من بيان المعنى الذى ينتفى به القصاص فى الطرف فيجمع بين النفس والطرف ^(٥)) فى ذلك المعنى ليجتمعا فى حكم النفى . وأمثال هذا تكثر جدا . يدل عليه أنه ليس الشبه إلا اشتراك الشيئين فى وجه من الوجوه . وإن اشتركا فى وجه من الوجوه افترقا فى كثير من الوجوه . ومن اكتفى بمجرد اشتراك فى الشبه بوجه ما ، يعارضُ بمجرد افتراق (فى) ^(٦) الشبه بوجه ما ، أو بوجوه شتى ؛ لأن وجوه الافتراق فى الأشياء أظهر من وجوه الاجتماع ، فدل أن قياس الشبه بنفسه

(١) سقط من (ف)

(٢) فى (ف) « يقول قصاصاً » .

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى (ف) « يمتنع »

(٥) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٦) سقط من (ف)

لا يكون حجة .

ويقولون أيضا : قولك : إن الفرع كالأصل فى الحكم . أبعلم تقول هذا أم ^(١) بظن ؟ أولا بعلم ولا بظن ؟

فإن قلت : بعلم . فأين العلم ؟ وإن قلت : بظن . فأين الظن ؟ وهذا لأن العلم والظن لا بد لهما من مستند ، فاذا ذكر المستند حتى يصح قولك : إنه بعلم أو بظن ، وإلا فهو هذيان . وإن قلت « لا بعلم ولا بظن » فحكم الله (لا يجوز أن يثبت) ^(٢) بالجزاف .

وإن قلت « تشابههما فى وجه يُغلب على الظن تشابههما فى الحكم » فهذا دعوى بمجرد ^(٣) ، فإن ^(٤) كانت المشابهة فى وجه تفيد ^(٥) ظناً ، فالمفارقة فى سائر الوجوه تبطل الظن ، وتشوش على الظان ظنه .

وقالوا أيضا : إن الأصل فى القياس هم * الصحابة . والمنقول عن ^(٦) الصحابة النظر إلى المصالح والعلل المعنوية ، فأما مجرد الشبه فلم ينقل عنهم بوجه ما .

وأما دليل من جعل قياس الشبه حجة . فنذكر أولاً الفرق بين قياس المعنى وقياس الشبه والطرء .

(١) فى (ف) « أو » بدل « أم »

(٢) فى (ف) « لا يثبت »

(٣) فى (جـ) و (س) « مجرد »

(٤) فى (جـ) و (س) « وإن »

(٥) فى (س) « يعقد »

* بداية (١٤٠ / جـ)

(٦) فى (جـ) و (ف) « من »

ويمكن أن يقال على الإطلاق : قياس المعنى تحقيق ، وقياس الشبه
تقريب ، وقياس الطرد تحكم .

ونقول : إن قياس المعنى : ما يناسب الحكم ويستدعيه ويؤثر فيه
ويقتضيه ، وهو كتعليق^(١) التخفيف بما يوجب التخفيف ، وتعليق
العقوبات بالجنايات ، وتعليق وجوب الحق بالإيجابات ، وأمثلة هذا أكثر .
وأما الطرد فعلى عكس هذا ؛ فإنه تعليق الحكم بمعنى لا يناسب
الحكم ولا يشعر به ولا يقتضيه . وقد سبق بيان هذين جميعاً ، والكلام
فيهما .

وأما قياس الشبه * فلا بد أن يكون في فرع يتجاذبه^(٢) أصلان
فيلحق بأحدهما بنوع شبه مُقَرَّب^(٣) ، من غير تعرض لبيان المعنى ، ونعني
بالمُقَرَّب : شبهاً^(٤) يقرب الفرع من الأصل في الحكم المطلوب .
ويجوز أن يقال : قياسٌ يشعر باجتماع في حكم من غير بيان
(المعنى)^(٥)

وقد استدل من جعله حجة بأن الشرع ورد باعتبار (الشبه في جزاء
الصيد ، وباعتبار الأشباه في العدالة والفسق ، يعني بذلك اعتبار)^(٦)

(١) في (ف) « تعليق » بدون الكاف

* بداية (٢٢٣ : أ / ف)

(٢) في (ج) و (س) « تجاذبه »

(٣) في (ف) « يقرب »

(٤) في (ج) « شبه » وسقط من (س)

(٥) سقط من (ج) و (س)

(٦) ما بين القوسين سقط من (ج) و (س)

السداد فى القول بالسداد فى الأفعال ، وكذلك ^(١) عدم السداد فى القول بعدم ^(٢) السداد فى الأفعال .

وكذلك ورد الشرع باعتبار الأشباه فى القيافة .

وأيضاً فإن القياس ليس إلا تمثيل الشئ بالشئ وتشبيهه به .
والشئ إنما يمثل بما يشابهه ويجانسه ، فيجب إلحاق الشئ بما يشابهه
ويجانسه ، جرياً على هذا الأصل .

يدل عليه أن التساوى فى الذوات والأوصاف يوجب التساوى فى
الأحكام ؛ فإن المستويين ذاتاً ووصفاً يستويان فى الحكم [لتحقق] ^(٣)
التساوى . ألا ترى أن المكاتب يلحق بالأحرار فى كثير من الأشياء ؟ وليس
ذلك إلا باعتبار مجرد الشبه .

والمعتمد من الدليل : أنا أجمعنا أن قياس المعنى حجة ، ولا موجب
لكونه حجة إلا أنه يفيد قوة الظن و ^(٤) يخيل فى القلب أنه متعلق بذلك
المعنى ، فإن طريق (حصول) ^(٥) العلم القطعى مسدود مردوم ، ومثل هذا
المسلك يوجد فى قياس الشبه ، ولا يعرف هذا إلا ببيان المثال .
(فمثاله) ^(٦) قول * القائل فى الوضوء أنه تجب فيه النية : إنه طهارة

(١) فى (جـ) « ولذا » ، وفى (س) « وكذا »

(٢) فى (ف) « بعدد »

(٣) فى جميع النسخ « لتحقيق »

(٤) فى جميع النسخ « أو »

(٥) سقط من (ف)

(٦) فى (ف) « هذا »

* بداية (١٤١ / جـ)

(عن) (١) حدث فتجب فيها النية ، كالتيتم . أو يقول فى مسألة المضمضة والاستنشاق أنهما لايجبان فى الغسل من الجنابة : إنه غسل حُكْمِيٌّ ، فلايتعدى من الظاهر إلى داخل الفم والأنف ، كغسل الميت . وكذلك قول القائل فى زكاة الصبى : زكاة فتجب على الصبى كزكاة الفطر . ويقول فى مسألة تبويت النية : صوم فرض ، فلايتأدى بنية من النهار ، كالقضاء . ويقول فى نفى القصاص عن الحر يقتل العبد : قصاصٌ ، كالطرف . وأمثال هذا لاتُعد ، ولاتحصى كثرة . فنقول فى هذه الأقيسة : إن هذه أقيسة* (٢) مغلبة للظن مفيدة قوته فى كون الحكم على ما نصب له المعلن ؛ فإنه يغلب على ظن كل عاقل شبيهة (٣) الوضوء بالتيتم ، وشبيهة الغسل بالغسل والزكاة بالزكاة والصوم بالصوم ، والقصاص بالقصاص .

ومن قال : إن هذا لايفيد غلبة الظن ، فلا شك أنه معاند . ونقول فى قول الشافعى فى الوضوء والتيتم (٤) «طهارتان ، فكيف يفترقان » لمن يأبى هذا القياس : أيغلب على ظنك كون الوضوء مثل التيمم؟ وأن كل واحد منهما طهارة عن حدث لايعقل معناه، وقد غلب التعبد على كل واحد منهما؟ فإن قال : نعم . فهذا هو الذى قصدناه من

(١) سقط من (ف)

* بداية (١٤٠ : أ/س)

(٢) فى (ف) «الأقيسة»

(٣) فى (س) «تشبيه»

(٤) فى (ج) و(س) زيادة «أنهما»

وجود غلبة الظن ، وهو أيضا معنى شَبَّهَ التقريب الذى أدعينا، وإن قال : لا يغلب على ظنى . فلا شك أنه معاند . (ولهذا الذى قلناه عسر الفرق بين الموضوع والتيمم على المفرق بينهما)^(١) ولهذا* سوى الأوزاعى^(٢) - وهو أحد أئمة الدنيا - بينهما فى نفى وجوب النية^(٣) . وعلى هذا جملة ما ذكرنا من المسائل .

وكذلك قول القائل فى مسألة ظهار الذمى « من صح طلاقه صح ظهاره » فهذا (شبه)^(٤) مفيد لقوة الظن ، مقرب لحكم الفرع إلى^(٥) حكم الأصل فى الذى نصب له [من]^(٦) العلة ؛ لأن كل واحد منهما يملك بملك النكاح^(٧) ، وكل واحد منهما يحرم البضع ، مع كون الزوج مالكا للبضع متمكنا من التصرف فيه بالتحريم على وجه ينفرد بإثباته .

وما يؤيد ما ذكرناه من التعلق بقياس الشبه : أن القياس إنما أطلقه الشرع فى أصل الأحكام لضرورة الحاجة ؛ فإننا قد ذكرنا* أن النصوص متناهية ، والحوادث غير متناهية ، ولله تعالى فى كل حادثة حكم ، فلو لم

(١) مابين القوسين سقط من (س)

* بداية (٢٢٣ : ب / ف)

(٢) سبقت ترجمته ج ٢ ص ٣٤٨

(٣) انظر المغنى ج ١ ص ٣٢٩ .

(٤) سقط من (ف)

(٥) فى (ف) « من »

(٦) سقط من جميع النسخ .

(٧) فى (ج) و (س) « فى النكاح » بدل « بملك النكاح »

* بداية (١٤٢ / ج)

يجز القياس أدى إلى (التوقف فى)^(١) كثير من الأحكام المطلوبة إقامتها بين الناس .

وإذا عرف هذا الأصل ، فنقول : لابد من وضع الأقيسة على وجه يسهل طلبها ووجودها ؛ لتيسير بناء الأحكام عليها (ولا ينسد)^(٢) باب البحث على العلماء فيها ، وإذا^(٣) قلنا : إن القياس الصحيح هو قياس المعنى ، فهذا – وإن وجد فى كثير من الأحكام والأصول – ولكن ليس مما يسهل وجوده^(٤) ؛ (فإننا نعلم أن كثيراً من أصول الشرع يخلو عن المعانى ، خصوصاً فى العبادات وهيئاتها ، والسياسات ومقاديرها ، وكذلك شرائط المناكحات والمعاملات . ثم تلك الأصول لها فروع ، وتلك الفروع تتجاذبها أشباه . وإذا كانت المعانى تُعوز فى الأصول ، فكيف يسهل وجودها)^(٥) فى الفروع ؟ فلم يكن بد من استعمال القياس ، لكن مع الحيد عن طريقة الطرد ؛ لأن غلبة الظنون لابد منها ، ولا ضرورة فى استعمال مجرد الطرد الذى لا يفيد ظناً أصلاً ، فجعلنا غلبة الأشباه والقياس المنسوب من^(٦) هذه الجهة ، مع وجود ما يقرب فى الظن الحاق الفرع بذلك الأصل وجعله فى سلكه ، وضمه إلى مسلكه حجة .

ثم ظهور القرب^(٧) يكون بخصلة واحدة ، وهو عسر الفرق على

(١) فى (ج) و (س) « وقوف »

(٢) فى (س) « ولا ينسد » ، وفى (ف) « ولا يستد »

(٣) فى (ف) « فإذا »

(٤) فى جميع النسخ « وجودها »

(٥) ما بين القوسين من قوله « فإننا نعلم » إلى قوله « وجودها » سقط من (س) .

(٦) فى (ف) « فى »

(٧) فى (ف) « الفرق »

الفارق .

ألا ترى كيف عسر الفرق على الفارق بين الوضوء والتيمم ، (وزكاة المال)^(١) وزكاة الرأس ،^(٢) وصدقة الماشية وصدقة النبات ، وكذلك الفرق بين القصاص^(٣) فى الطرف والقصاص^(٣) فى النفس .
وَيَعْتَزِدُ هذا الكلام بالأصل المعهود وهو : أن الأقيسة الشرعية أمارات وعلامات ، وليست بموجبات .

وفى الأمارات والعلامات من سهولة المأخذ ما لا يوجد فى الموجبات .
والقول الجامع : أن التأثير لا بد منه ، إلا أن التأثير قد يكون بمعنى
وقد يكون بغلبة شبه ؛ فإنه رب شبه أقوى من شبه آخر ، وأولى بتعليق الحكم به ؛ لقوة أمارته . والشبه قد يعارضه شبه آخر ، فربما (يظهر فضل قوة أحدهما على الآخر ، وربما يخفى . ويجوز أن يرجع الشبهان^(٤) إلى أصل واحد ، ويجوز^(٥)) أن يرجعا إلى أصليين فلا بد من قوة نظر المجتهدين* فى هذه المواضع . وهذا كالعبد يشبه الحر من حيث إنه آدمى مكلف ، ويشبه الأموال والسلع من حيث إنه مملوك . والجص يشبه البر من حيث إنه مكيل ، ويفارقه من حيث إنه ليس بمأكول . وعلى عكس ذلك الرمان والسفرجل يشبه البر من حيث إنه مأكول ، ويفارقه من حيث إنه

(١) سقط من (ف) .

(٢) أى صدقة الفطر .

(٣) فى (س) « القياس » فى الموضعين .

(٤) فى (ف) « الشبهات » بالمشنة الفوقيه .

(٥) مابين القوسين سقط من (س) .

* بداية (١٤٣ / ج) وبداية (٢٤٤ : أ / ف)

ليس بمكيّل (وأما الأرز فهو يشبه البر من حيث إنه مأكول مكيّل)^(١) وكذلك الذرة وما يشبه ذلك .

وقد قال القاضي أبو حامد المروزي^(٢) في أصوله : إنا لانعنى بقياس الشبه أن يشبه الشيء بالشيء (من وجه)^(٣) أو أكثر من وجه (لأنه ليس في العالم شيء إلا وهو يشبه شيئاً آخر من وجه أو أكثر من وجه)^(٤) لكن نعنى أن لا يوجد شيء أشبه به منه . ومثال هذا لا يوجد شيء أشبه من الوضوء بالتيمم ، وكذلك في الزكاة والزكاة ، وكذلك القصاص في الطرف والنفس^(٥) فإنه لا يوجد شيء أشبه (من القصاص في الطرف بالقصاص في النفس ، أو على العكس ، وهذا)^(٦) لأن إلحاق الشيء بنظائره وإدخاله في سلكه أصل عظيم ، فإذا لم يوجد شيء أشبه^(٧) به منه لم يكن بد من إلحاقه به .

وهذا الذي قاله القاضي أبو حامد تقريب حسن ، وهو عائد إلى ما ذكرناه .

واعلم أن هذا الذي ذكرناه نهاية ما يمكن إيراده^(٨) في كون قياس

(١) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٢) سبقت ترجمته ج ١ ص ١٢٩

(٣) في (ف) « بوجه »

(٤) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٥) في (س) « والبعض »

(٦) في (ف) « عكس هذا » بدل « العكس وهذا »

(٧) ما بين القوسين من قوله « من القصاص » إلى قوله « أشبه » سقط من (س) .

(٨) في (جـ) و (س) « قلناه نهاية ما قلناه »

الشبه حجة . والذي ذكره الخصوم ^(١) فى نفي قياس الشبه كلمات مخيلة (حسنة) ^(٢) .

والأولى أن يقال : إن من يتحرى طلب الحق وطلب إبراز معنى مناسب للحكم فينبغى أن يشتغل بذلك ، ويبذل غاية مجهوده . وعندى أن من طلب ذلك ، فلا بد أن يجده إلا فى أفرادٍ من المسائل ، وردت بها النصوص ^(٣) ، واتفقت الأمة على تعريبها من المعانى ، فأما عامة الأحكام فالشارع الحكيم ^(٤) لم يخلها من المعانى المؤثرة فى * تلك الأحكام ، وإن أعوز المجتهد وجود المعنى فحينئذٍ ينبغى أن يرجع إلى قياس الشبه على الطريقة التى قدمناها ، فلا بأس بذلك ، وغير مستبعد ^(٥) من الشرع أن ينبه بحكم على حكم ، ويمثل شيئاً بشيء إما (معنى) ^(٦) أو حكماً أو غلبة شبه كسائر الوجوه . والله أعلم بالصواب .

وقد ذكر الأصحاب على * ماذكرناه أمثلة كثيرة ، ولا حاجة إلى الاشتغال بكثرة الأمثلة ، بعد أن تبين أصل الكلام .

(١) فى (ف) « ذكره » بدل « ذكره الخصوم »

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ج) و (س) « نصوص » .

(٤) فى (ف) « للحكم » .

* بداية (١٤٠ : ب / س)

(٥) فى (س) « مستفيد »

(٦) سقط من (س) .

* بداية (١٤٤ / ج)

فصل

[فى التعليل بالأسماء] (١)

وأما إذا جعل الاسم علة للحكم (٢) ، فقد قال الأصحاب : إن الاسم على ضربين : اسم اشتقاق . واسم لقب .

فأما الاسم المشتق ، فعلى ضربين :

أحدهما - مشتق من فعل كالضارب والقاتل ، اشتق من الضرب والقتل ، فيجوز أن يجعل هذا الاسم علة معنى فى قياس المعنى ؛ لأن الأفعال يجوز أن تكون عللاً للأحكام (٣) .

والضرب الثانى - أن يكون مشتقاً من صفة ، كالأبيض والأسود مشتق من البياض والسواد ، فهذا الاسم من علل الأشباه الصورية ، فمن جعل (شبه) (٤) الصورة حجة قال : يجوز أن يجعل هذا علة وحجة ، وقد قال النبى ﷺ فى الكلاب « فاقتلوا منها كل أسود بهيم » (فجعل السواد) (٥) علماً على إباحة القتل .

(١) ما بين المعقوفين زيادة من عمل المحقق .

(٢) انظر المعتمد ج ٢ ص ٧٨٩ والبحر المحيط ج ٥ ص ١٦١ والتبصرة ص ٤٥٤ والعدة ج ٤ ص ١٣٤١ .

(٣) فى (ف) « فى الأحكام »

(٤) سقط من (س)

(٥) فى (س) « فَجُعِلَ » بضم الجيم وكسر العين وحذف لفظ السواد .

وأما^(١) اسم اللقب ، فعلى [ضربين] ^(٢)

أحدهما - مستعار كقولنا زيد وعمرو ، ولا يدخله حقيقة ولا مجاز لأنه قد ينقل اسم زيد إلى عمرو ، واسم عمرو إلى زيد* ، فلا يجوز التعليل بهذا الاسم ؛ لعدم لزومه ، وجواز انتقاله ، وإنما يوضع موضع الإشارة ، وليست الإشارة بعلة^(٣) . كذلك الاسم (المغاير)^(٤) القائم مقامها .

الضرب الثانى^(٥) : اسم لازم ، كالرجل والمرأة والبعير والفرس .

فقد ذكر الأصحاب فى هذا وجهين :

منهم من جوز التعليل به . ومنهم من لم يجوز (التعليل به)^(٦) .

والصحيح عندى أنه لا يجوز التعليل بالأسمى بحال ؛ لأنها تشبه الطرود . وأما الأسمى المشتقة ، فالتعليل بموضوع الاشتقاق ، لا بنفس الاسم . والله أعلم

(١) فى (ج) و (س) «أما» بدون الواو ،

(٢) فى جميع النسخ « وجهين » والأصح ما أثبتناه .

* بداية (٢٢٤ : ب / ف)

(٣) فى (س) «فعله»

(٤) سقط من (ج) و (ف) ولعل صحته « الظاهر »

(٥) فى (ف) « الوجه »

(٦) سقط من (ج) و (س)

[الفصل الرابع بيان الحكم]^(١)

(وإذ قد)^(٢) فرغنا من بيان العلة ، وقد اشتمل (هذا الفصل)^(٣) على ما يحتاج إليه الفقيه ، ولا يستغنى عنه بحال ، فنذكر بعد هذا الكلام في الفصل الرابع ، وهو بيان الحكم .
فالحكم : هو ما تعلق بالعلة من التحليل والتحريم والإيجاب والإسقاط^(٤) .

وهو على ضربين :

مصرح (به)^(٥) . ومبهم .

فالمصرح (به)^(٥) أن يقول : فجاز أن يجب كذا ، أو يقول : فوجب أن يجب كذا . وما أشبه هذا .
والمبهم أن يقول : فأشبه كذا .
فمن الناس من يقول : (إن ذلك لا يصح ؛ لأنه حكم مبهم .
ومنهم من يقول)^(٦) : إنه يصح . وهو الأصح عند الجدليين ؛ لأن

(١) هذا العنوان زيادة من عمل المحقق .

(٢) في (س) و(ف) «وإذا» بدون «قد»

(٣) في (ج) «هذا الاسم ، وفي (س) «الاسم» بدون هذا .

(٤) هذا تعريف للحكم من حيث تعلقه بالعلة ، ومن حيث هو ركن من أركان القياس

وانظر اللمع بشرحه للشيرازي ج٢ ص ٨٤٧ ، والمستصفى ج٣ ص ٦٨٩ وروضة الناظر

ج٣ ص ٨٨٣ والإحكام للآمدى ج٣ ص ١٧٩ وتيسير التحرير ج٣ ص ٢٧٨ ومسلم

الثبوت وشرحه ج٢ ص ٢٥٠ والبحر المحييط ج٥ ص ٨١ .

(٥) سقط من (س) في الموضعين .

(٦) ما بين القوسين سقط من (س)

المراد به فأشبهه كذا* فى الحكم الذى وقع السؤال عنه ، وذلك شىء معلوم بين ^(١) السائل والمسؤول ، فيجوز أن يمسك عن بيانه اكتفاء بالعلم ^(٢) الموجود بينهما .

ومنها ^(٣) أن يعلق عليها التسوية بين حكمين ، كقولنا فى إيجاب النية فى الوضوء : طهارة ، فيستوى ^(٤) جامدها ومائعها فى النية ، كإزالة النجاسة .

فمن أصحابنا من قال : إن هذا لا يصح ؛ لأنه يريد التسوية بين المائع والجامد فى الأصل فى إسقاط النية ، وفى الفرع فى إيجاب النية ، وهما حكمان متضادان ، والقياس أن يُستقى حكم الشىء من نظيره (لا من) ^(٥) ضده .

ومنهم من قال : إن ذلك صحيح . وهو الأصح ؛ لأن حكم ^(٦) العلة هو التسوية بين المائع والجامد فى النية ، والتسوية بين المائع والجامد فى النية موجودة ^(٧) فى الأصل ، فصح القياس عليه ، وإنما يظهر الاختلاف فى التفصيل ، وليس ذلك بحكم علة ^(٨) حتى يصير فيه الاختلاف .

* بداية (١٤٥ / ج)

(١) فى (ج) و (س) « من »

(٢) فى (ج) و (ف) « بالمعلوم » وفى اللمع مع شرحها نزهة المشتاق . « بالعرف »

(٣) أى من أحكام العلة .

(٤) فى (ف) « فاستوى »

(٥) فى (ج) « لأن »

(٦) فى (س) « أحكام »

(٧) فى (ج) و (س) « موجود »

(٨) فى (س) « عليه » وفى (ف) « عليه »

ومن حكم العلة أيضاً أن يذكر التأثير ، فيقول في مسألة السواك للصائم : تطهير يتعلق بالفم من غير النجاسة ، فوجب أن يكون للصوم تأثير^(١) فيه . دليله المضمضة .

فهذا التعليل^(٢) لهذا الحكم صحيح ؛ لأن تأثير الصوم في المضمضة صحيح موجود ، وهو منع المبالغة ، فصح إثبات تأثيره في الفرع ، وذلك بالمنع منه بعد الزوال . واختلافهما في كيفية التأثير لا يمنع من التعليل لأصل التأثير ؛ لأن الغرض إثبات أصل التأثير .

إلى هذا الموضع ذكره في التبصرة^(٣) . وهذه فصول عراقية ، ليس [في]^(٤) بحثها كثير معنى ، غير أن كتب الجدل والأصول تزين بأمثال هذا من غير أن يعود بفائدة فقهية .

واعلم أن في بيان حكم العلة مسألة خلافية ، ذكرناها^(٥) من قبل وهي أن (من)^(٦) مذهب أصحاب أبي حنيفة أن حكم العلة ثبوت حكم الأصل في الفرع بمعنى الأصل ، وفي الحقيقة ثبوت مثل حكم الأصل بمثل معنى الأصل .

(١) في (ج) و (س) « تأثيراً »

(٢) في (ف) « تعليل » بدون ال .

(٣) لم أجده في التبصرة المطبوعة بتحقيق الدكتور محمد حسن هيتو ، ولكنه موجود في اللمع بالنص تقريباً . انظر اللمع مع شرحها نزهة المشتاق ص ٧٠٣ .

(٤) سقط من جميع النسخ .

(٥) في (ج) و (س) « ذكرها » والصحيح ما أثبتناه من (ف) ؛ لأن المصنف ذكر في آخر هذه الفقرة الموضع الذي أحال عليه وهو الخلاف في العلة القاصرة .

(٦) سقط من (ف)

وعندنا : حكم العلة تعلق حكم الأصل (١) بها ، ثم إن وجدت تلك العلة فى موضع آخر ثبت مثل (٢) ذلك الحكم فى ذلك الموضع ، وإلا فلا يثبت . وهذا الخلاف هو الذى ذكرناه من قبل أن العلة القاصرة تكون علةً صحيحة* ، وعندهم لا تكون (علة) (٣) صحيحة (٤) .

ثم اعلم أنه كما يجرى الاختلاف فى الحكم ، [يجرى] (٥) الخلاف أيضاً فى علة الحكم . كاختلافهم فى الإسلام ، هل هو علة العصمة أولاً (٦) ؟

وكذلك الاستيلاء على مال* الغير: عندنا* علة للضمان وعندهم ليس بعلة .

وقد يجرى الخلاف فى صفة العلة (٧) ، وهو علة وجوب الزكاة . فعندنا : ملك النصاب علة لوجوب الزكاة من غير اعتبار صفة الغنى (٨) ، وعندهم ملك النصاب المغنى علة .

(١) ما بين القوسين سقط من (ج) و(س)

(٢) فى (س) « يثبت قبل »

* بداية (٢٢٥ : أ / ف)

(٣) سقط من (ج) و(س)

(٤) انظر ص ١٢٤

(٥) فى جميع النسخ « فيجرى »

(٦) فى (ف) « أم »

* بداية (١٤٦ : ج)

* بداية (١٤١ : أ / س)

(٧) فى (س) « القبلة »

(٨) فى (س) « المغنى » وفى (ف) « المعنى »

وقد يوجد الاختلاف فى الشرط . وهو مثل الخلاف فى الشهادة فى النكاح .

فعدنا هو شرط . وعند مالك : ليس بشرط ^(١) .
وعلى هذا اختلافهم فى عدالة الشهود فى النكاح .
قال أبو زيد فى تقويم الأدلة : جملة أقسام ما يختلف فيه الفقهاء من الشرعيات أربعة أنواع ^(٢) :

- [١] الاختلاف فى الموجب للحكم أو صفته أهو ^(٣) مشروع أم لا .
 - [٢] أو فى شرط العلة أو صفتها .
 - [٣] أو فى حكم من الأحكام أو صفته .
 - [٤] أو فى حكم مشروع معلوم بوصفٍ بلامنازعة فى محلٍ ، هل هو مقصور عليه ، أو هو متعدٍ عنه إلى غيره .
- قال : والقياس لم يشرع حجة إلا لهذا النوع ، لما ذكرنا أنه لاحكم له غير التعدية ، والتعدية لاتتصور إلا فى هذا القسم الرابع ، ففسد فيما عدا هذا القسم ؛ لانعدام حكمه ؛ ولأنه لم يصادف محله ، فمحله أصل فيه حكم مشروع ليتمكن التعدية . [فما] ^(٤) ليس بموجود لا يمكن تعديته .

(١) الشافعية يشترطون الإشهاد لصحة عقد النكاح ، كما ذكر المصنف ، أما المالكية فلا يشترطونه لصحة العقد ، بل هو عندهم واجب مستقل ، ويندب عند العقد ، وإنما يجب عند البناء . فلو عقد بلا إشهاد صح العقد ، لكن لو بنا بها من غير إشهاد فسخه الحاكم . انظر مغنى المحتاج ج ٣ ص ١٤٤ وحاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢١٦

(٢) انظر تقويم الأدلة ج ١ ص ٣٥٢ وما بعدها .

(٣) فى (ج) و (س) « أنه »

(٤) فى جميع النسخ « فيما » وما أثبتناه هو الصحيح ، كما فى بعض نسخ التقويم ، وأثبتته محققه . انظر التقويم ج ١ ص ٣٥٣ .

كالحوالة ، حيث لا دَينُ تلغو .

ولأن الخلاف متى حصل فى الموجب للحكم أو شرطه أو (فى) ^(١) نفس الحكم ، فقد وقع الاختلاف فى أصل الشرع أكان ^(٢) أم لم يكن وهذا لا يهتدى إليه قياس ، لأنه ليس إلينا نصب الأحكام (الشرعية) ^(٣) ولا رفعها بالرأى ، ولا نصب أسبابها ، لأن فى نصب الأسباب نصب الأحكام ، ولا شرطها ؛ لأن فى نصب الشروط المانعة رفع الأحكام ، فإذا لم يكن إلينا ذلك بالرأى بطل تعليل مدعيها ؛ لأنه يعلل ^(٤) لنصب الشرع . وبطل تعليل المنكر أيضاً ؛ لأن المنكر يقول : لم يشرع أصلاً ، ومالم يشرع (لا يكون) ^(٥) حكماً شرعياً حتى يمكن إثباته بالقياس ، وإنما يثبت بالقياس قسم واحد ، وهو شئ يثبت فى محل بالشرع ^(٦) فيستعمل القياس لتعديته .

ثم ذكر الأقسام ، فقال :

أما قسم الموجب فنحو اختلافنا فى الجنس بانفراده هل هو علة محرمة ^(٧) للنساء ^(٨) أولاً ؟ وهذا ^(٩) مما لا يجوز فيه التكلم بالقياس

(١) سقط من (ف)

(٢) فى (س) «كان»

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى (ج) و(س) زيادة «النصب»

(٥) فى (ف) «لم يكن»

(٦) فى (ف) «الشرع» بدون الباء .

(٧) فى (ف) «بمحرمة»

(٨) فى (س) «للبنات»

(٩) فى (س) «ويقدر»

بل (يجب) ^(١) على مدعيها * إقامة الدلائل على صحة مادعاه ، من نص أو دلالة نص أو إشارته أو اقتضائه ؛ لأن الثابت بذلك ثابت بالنص لا بالقياس ، وعلى المنكر الامتناع ؛ لعدم الدليل ، كما نقول فيمن ادعى أن الوتر فرض : عمل زائد على الخمس ، وأنكره آخر . لم يكن على المنكر إلا التمسك بعدم قيام الدليل ، ولزم المدعى إقامة الدليل سوى القياس ، وكان بمنزلة من ادعى أن فرض الفجر أربع ركعات ، وأنكره الآخر .

وكذلك إذا اختلفنا أن السفر هو (سبب) ^(٢) مسقط لشطر الصلاة أم لا ؟ لم يستقم ^(٣) التكلم فيها بالقياس ، بل الذى يدعيه مسقطاً يلزمه ^(٤) إثباته .

وإنما يظهر الفقه فى هذه المسائل بآء فساد أدلة الخصم (لأنه لا يمكنه) ^(٥) إفسادها إلا (بفقه طرق) ^(٦) الأدلة حتى * يعلم بها (أن الأدلة جائزة) ^(٧) وليست بعادلة .

(١) سقط من (ف)

* بداية (١٤٧ / ج)

(٢) سقط من (ف)

(٣) فى (ف) « يصح »

(٤) فى (ج) « يلزم »

(٥) فى (ف) « لآلانه يمكنه »

(٦) فى (س) « بفقه بطرق » ، وفى (ف) « لفقد طرق »

* بداية (٢٢٥ : ب / ف)

(٧) هكذا فى جميع النسخ « أن الأدلة جائزة » وفى التقويم جاءت الجملة « أن هذه الأدلة

جائره » بإثبات اسم الإشارة « هذه » وبإلراء المهملة بدل الزاى فى جائزة » وكلاهما له

=

وجه صحيح .

قال : وكذلك (إذا وقع) ^(١) الخلاف فى الحربى يسلم، أىكون إسلامه سبباً موجباً لجعل نفسه وماله مضمونين قبل الإحراز بدارنا أم لا؟ فهذا لايعرف بالقياس .
وكذلك الخلاف أن العقل قبل الشرع ، أهو حجة قاطعة لعذر الكفار؟

وأما صفته : فنحو اختلافنا فى المال الذى (هو) ^(٢) سبب الزكاة أهو سبب بصفة ^(٣) النماء أم دون نماء .
واليمين بالله سبب الكفارة بصفة ^(٤) أنها مقصودة ، أو معقودة .
وقتل النفس بغير حق سبب الكفارة بصفة الحرمة (وحدها) ^(٥) ، أو بصفة الإباحة مع الحرمة .
والإفطار سبب الكفارة باسم الجماع ، أو باسم اقتضاء إحدى الشهوتين .
وهذا لأن وصف الشئ منه ، فماله يمكن أصله مما يثبت بالقياس لم يكن وصفه كذلك من قبيل ما يثبت به .

= أما عبارة نسخ الكتاب فالمراد أنه بفقہ طرق الأدلة يتمكن المستدل من معرفة الثابت منها على وجهه الصحيح من المعدول به عن وجهته وحقيقته ، وأما عبارة التقويم فالمراد أنه بفقہ طرق الأدلة يستطيع المجتهد العلم بأن أدلة الخصم جائره ومائله عن الصواب ، وليست سائره على منهج الإستقامة والاعتدال .

(١) سقط من (ج) و(س)

(٢) سقط من (ف)

(٣) فى (ج) و(س) « لصفة »

(٤) فى (ف) « بسبب »

(٥) سقط من (ف)

قال : وأما أصل الشرط - فنحو الاختلاف فى شهود النكاح ، أنهم شرط أم لا ؟ وكذلك الولى .

فأما ثبوت الولاية للمرأة على نفسها فمما ^(١) يعرف قياساً ؛ لأننا وجدنا الولاية ^(٢) حكماً ثابتاً مع البلوغ والحرية فى أصل مجمع عليه ^(٣) فصح القياس لتعديته إلى المرأة .

وكذلك إذا اختلفنا فى الزكاة ^(٤) أن التسمية هل هى ^(٥) شرط فيها أو ^(٦) لا ؟ لم يجز التكلم فيها بالقياس .

وكذا إذا ^(٧) قلنا : إن شرط نفوذ الطلاق من جانبها النكاح أو العدة عنه ، وقال خصمنا : العدة ليست بشرط النفوذ وبالعدة وحدها لاتصير محلاً .

وكذلك * ^(٨) إذا اختلفنا فى البلوغ عن عقل أهو شرط لوجوب حقوق الله تعالى التى تحتل النسخ والتبديل ، كالصلاة والزكاة والصوم

(١) فى (ج) و(س) «مما» بدون الفاء .

(٢) فى (س) «الثبوت معنى فى الولاية» وفى (ج) و(ف) «الثبوت يعنى الولاية» وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما فى تقويم الأدلة .

(٣) فى (ج) و(س) «فيه» وفى بعض نسخ التقويم زيادة «وهو الرجل»

(٤) فى (س) و(ف) «الزكاة»

(٥) «هل هى» ساقطة من نسخ التقويم .

(٦) فى (ف) «أم»

(٧) سقط من (ف)

* بداية (١٤٨ / ج)

(٨) فى (ج) «ولذلك»

والكفارات ولزوم الإحرام ، وكذلك وجوب العقوبات كحرمان الإرث^(١) بالقتل ، والحدود ، لم يكن للقياس فيه^(٢) مدخل .

وكذلك إذا اختلفنا فى البلوغ بعد العقل ، أهو شرط لصحة أداء ما لا يحتمل النسخ ، وهو الإسلام ، أولا ؟
ثم سأل على نفسه سؤالاً فقال :

فإن قيل أليس* اختلفنا فى الطعام بالطعام أن القبض فى المجلس هل هو شرط فى بيع أحدهما بالآخر أو^(٣) لا ؟ وتكلم بالقياس فيها ؟
فأجاب وقال : البقاء على الصحة بلا شرط القبض حكم ثبت فى أصل منصوص عليه (من البيوع)^(٤) وهو بيع العبد بالدراهم ، وكل ماعدا الطعام (بالطعام)^(٥) من السلع ، فصحت التعدية بالتعليل إلى الفرع المختلف فيه مالم يمنعنا منه نص بخلافه ، فيجب على مدعى الفساد لوجود النص إقامة النص .

قال : ولا يلزم على هذا استعمال القياس فى منع شرط التسمية فى الزكاة^(٦) بالقياس على الناسى ؛ لأننا^(٧) أحللنا زكاة تارك التسمية ناسياً على أنه فى حكم المسمى بدليل النص ، كما يجوز صوم الآكل ناسياً على

(١) فى (جـ) و (س) « الأب »

(٢) فى (جـ) و (س) « فيها »

* بداية (١٤١ : ب / س)

(٣) فى (ف) « أم »

(٤) فى (جـ) « من البلوغ » ، وفى (س) « عن البلوغ »

(٥) سقط من (ف)

(٦) فى (ف) « الزكاة »

(٧) فى (ف) زيادة « إذا »

أنه فى حكم من لم يأكل بدليل النص ، (ثم) ^(١) لا يجوز أن يقاس عليه إذا ترك التسمية عمداً ، أو أكل فى الصوم عمداً ؛ لأنه معدول به عن القياس .

قال : فبهذا يظهر بيان الفقه فى طرق القياس .

وأما صفة الشرط - فكشهود النكاح ^(٢) أنهم (رجال) ^(٣) أو رجال ونساء. وصفة طهارة الصلاة ، أهى ^(٤) مرتبة أم غير مرتبة ، أو ^(٥) بصفة الموالاة ، أو ليست بصفة الموالاة ؟

قال : وأما الحكم - فنحو اختلافنا فى الركعة الواحدة ، مشروعة صلاة أولاً ؟ والأربع مشروعة على المسافر* (أولاً؟) ^(٦) والمسح على الخف مشروع أو لا؟ وصوم بعض اليوم مشروع أو لا ؟ وكذا اختلافهم فى القراءة هل تسقط بالافتداء أولاً ؟

والصوم ، هل يسقط بالجنون أو لا ؟

ثم سأل سؤالاً ، فقال : فإن قيل : اختلفنا فى صوم يوم النحر مشروع أم لا ، وتكلم فيه بالقياس . فأجاب ، وقال : لا كذلك ، فإن كون اليوم سبباً لصيرورة الصوم مشروعاً ثابت أصلاً ، ووقع [الاختلاف] ^(٧) فى

(١) سقط من (س)

(٢) فى (ج) و(س) زيادة «إلا»

(٣) فى (ج) و(س) زيادة «أو نساء»

(٤) فى (ج) و(س) «وهى»

(٥) فى (ج) و(س) «أم»

* بداية ٢٢٦: أ/ ف)

(٦) سقط من (ف)

(٧) سقط من جميع النسخ ، وأثبتناه من التقويم .

انتساخه أنه يوم عيد ، فأنكرناه ^(١) ، (لا أنا) ^(٢) أثبتنا * كون اليوم سبباً بالقياس .

وأما وصف الحكم – فنحو اتفاقنا (على أن) ^(٣) القراءة مشروعة في الشفع الثاني ، واختلفنا أنها فرض أو لا ، واتفقنا أنها فرض في الأول واختلفنا أنها فاتحة أو لا ، واتفقنا ^(٤) أن من حكم النكاح أن يملك الرجل طلاق امرأته ، واختلفنا في وصفه ، أنه يملكه ^(٥) مباحاً والكراهة بعارض ^(٦) أو يملكه مكروها والإباحة بعارض ^(٧) ، وهو مذهبنا على ما بينا في موضعه . ^(٨) وكذلك يملك الطلاق مبيناً قصداً إليه عندنا . وعنده لا يملك . فهذا لا يعرف بالقياس ؛ فإننا لانجده ^(٩) بعينه أصلاً آخر لنعديه إلى الفرع .

وكذلك إذا اختلفنا في ملك النكاح في حق المتعة ، أهو خاص للرجل على المرأة ، أو هو مشترك بين الزوجين ؟ لا يعرف بالقياس ؛ لأنه غير موجود في أصل آخر لنعديه إليه ، بل يعرف بالاستدلال بما ثبت

(١) في (س) «فأنكرناه»

(٢) في (س) «ولأنا» ، وفي (ف) «لأنا»

* بداية (١٤٩ / ج)

(٣) سقط من (س)

(٤) في (ج) و(س) «واختلفنا»

(٥) في (س) «يملكها» وفي (ف) «يملك»

(٦) في (س) «تعارض»

(٧) في (س) «تعارض»

(٨) ذكر ذلك في كتابه الأسرار في باب الطلاق ج٢ / ٢١٧ / ب مخطوط .

(٩) هكذا في جميع النسخ ، وكذلك في نسخ التقويم . ولعل الأصح « نجد له »

بالنصوص .

وكذلك إذا اختلفنا فى حكم خبر الربا ، وهو قوله « والفضل ربا » أنه فضل ذات الحنطة ، أو فضل كيل . لم يجز إثباته بالعلة ؛ لما قلنا .

وكذلك إذا اختلفنا فى حكم الرهن الثابت للمرتهن إذا تم العقد بالتسليم إليه ، أهو ^(١) فى حكم يد الاستيفاء الذى ^(٢) يتم بالتسليم إليه أم هو حق بيع بالدين إذا تم العقد باليد ، كما يتم عقد الهبة باليد وحكمه وقوع الملك للموهوب له ؟ وهذا لا يجوز إثباته بالقياس ؛ لأننا لانجد حكم الرهن فى عقد آخر لنعديه إليه بالقياس ، وكذلك لا يجوز نفى هذا بالقياس لأن الانتفاء من حيث لم يكن لا يكون حكماً شرعياً ليتمكن تعديته إلى غيره بالقياس على ما ذكرنا .

(وكذلك إذا اختلفنا فى وجوب المهر بالنكاح بلا تسمية . لم يكن للقياس فيه مدخل ؛ لأننا لانجده فى غيره لنعديه إليه) ^(٣) .

وكذلك إذا اختلفنا فى وجوب المتعة بعد الطلاق بعد ^(٤) الدخول لأننا إنما اختلفنا فى ذلك لاختلافنا فى المتعة ، أو جب أصله على نفى وحشة الطلاق ، أم عوضاً عن ملك النكاح واجباً بالعقد مقام الساقط بالطلاق ؟ فهذا (لا يمكن اثباته) ^(٥) بالقياس .

(١) فى (ج) و (س) « أنه يدل »

(٢) فى (ف) « التى »

(٣) ما بين القوسين سقط من (ج) و (س)

(٤) فى (ف) « وبعد »

(٥) فى (ف) « لا يعرف » بدل « لا يمكن إثباته »

وهذا لأن أحكام الشرع بصفاتها لا تثبت ابتداءً إلا بالشرع ، فلا يمكن معرفتها مشروعة بصفاتها إلا بالنظر فى النصوص حسب (١) المعانى التى تثبت بالأسمى العربية ، فلا (٢) يمكن معرفتها إلا بالنظر فى كلام العرب والتعرف من قبلهم .

وأما القسم الرابع (٣) - فنحو قولنا : إن المسح فى * الوضوء لا يسن تثليثه لأنه مسح قياساً على مسح الخف . فهذا يمكن إثباته بالقياس ؛ لأننا وجدنا مسحاً فى الوضوء ، وله فرض وسنة ، ووجدنا حكم إقامة سنته بإفراده ، لا (٤) بتثليثه ، فعديناه إلى الفرع .

وكذلك قولهم : الرأس عضو من أعضاء الوضوء فليسن تثليث وظيفته (٥) قياساً على الوجه .

فهذان القياسان فى محليهما ، فيجب طلب الفساد بطريق آخر . وكذلك قولنا : صوم رمضان صوم عين ، فيتأدى بنية الصوم * كالنفل فى غير رمضان . وقولهم : إنه صوم فرض ، فيشترط فيه نية الفرض ، كالقضاء .

(١) فى (ف) «من حيث»

(٢) فى (س) و(ف) «لا» بدون الفاء

(٣) هذا من كلام أبى زيد . والمراد به القسم الرابع من الأقسام الأربعة التى يختلف فيها الفقهاء ، وهو الحكم المشروع المعلوم بوصف بلا منازعة فى محل ، فيختلف فيه هل هو مقصور على محله ، أو هو متعد عنه إلى غيره .

* بداية (١٥٠ / ج)

(٤) فى (س) «ولا»

(٥) فى (ف) «وصيفته»

* بداية (٢٢٦ : ب / ف)

وكذلك قولنا : المديون لازكاة عليه ؛ لأن الصدقة تحل له ، فلا تجب عليه الزكاة كالمكاتب . وقولهم : إن ملكه كامل ، فتلزمه الزكاة كغير^(١) المديون .

فهذا الذي ذكرناه سياق كلامه^(٢) .

واعلم* أن أصلنا الذي (نعرفه ويعرفه)^(٣) الأصوليون ، أن كل ما يمكن إثباته بالقياس يثبت (بالقياس)^(٤) من غير تخصيص . وفي هذه المسائل التي ذكرناها^(٥) في بعضها ما يمكن إثباته بالقياس ، (وفي بعضها ما لا يمكن إثباته بالقياس)^(٦) ، وعلينا فيها أن نعرضها على الأصل الذي قدمناه ، فما^(٧) لا يمكن إثباته بالقياس وافقناه على زعمه ، وما يمكن إثباته بالقياس أثبتناه ، وإن رغم أنف من رغم ، والله المعين على طلب الحق والهادى والمرشد إلى الصواب .

(١) في (ف) « لغير »

(٢) يعنى أبا زيد الدبوسى . انظر تقويم الأدلة ج ١ ص ٣٥٢ - ٣٨٠

* بداية (١٤٢ : أ / س)

(٣) في (ف) « معرفة » بدل « نعرفه ويعرفه »

(٤) سقط من (ج) و (س)

(٥) في (ج) و (س) « ذكرنا »

(٦) ما بين القوسين سقط من (ج) و (س)

(٧) في (ج) و (س) « فيما »

فصل

[فى مايتطرق إليه التعليل من وجه ويتقاعد من وجه]^(١)

وقد ذكر بعض متأخرى أصحابنا^(٢) فصلاً يتصل بهذا الذى ذكرناه، أحببت إيرادها فى هذا الموضع ، وأذكر مايعتمد (عليه)^(٣) من ذلك . قال^(٤) : قال الخائضون فى هذا الفن : رب أصل يتطرق إليه التعليل من وجه ، ويتقاعد من وجه ، ونذكر من ذلك مثالا أو مثالين : فمن ذلك اختصاص القطع بالنصاب^(٥) وهذا على الجملة متعلق^(٦) بأمر ظاهر ؛ فإن^(٧) الناس لا يهجمون على ما يوجب التغرير بالأرواح ، (ولا يخاطرون)^(٨) بالمهج بسبب^(٩) التافه الوخ^(١٠) الحقيقير، وإن فعل ذلك إنسان ، فإنما يغرر بمال نفيس . وتشهد له القواعد التى

(١) ما بين المعقوفين زيادة من عمل المحقق .

(٢) هو إمام الحرمين . انظر البرهان ج ٢ ص ٩١٩ - ٩٢٠

(٣) سقط من (ج) و (س)

(٤) فى جميع النسخ « وقال » بزيادة الواو . وحذفها أولى .

(٥) يعنى فى السرقة ، وفى البرهان « النفيس » بدل « النصاب »

(٦) فى (ج) و (س) « تعلق » وفى البرهان « معلل »

(٧) فى (س) « لأن »

(٨) فى (ف) « ويخاطر »

(٩) فى (س) « بالسبب »

(١٠) لعله القليل . كما فى هامش البرهان ص ٩١٩

تستحث (الطباع) ^(١) على الهجوم على الفواحش فيها ، وانتصبت ^(٢) الحدود مزجرة ^(٣) عنها .

وأما المحرمات التي لأميل للطباع إليها فلم ^(٤) يرد الشرع في المنع منها بالحدود ، فوقع الاكتفاء فيها بمجرد النهي مع الوعيد بالعذاب الشديد* في الآخرة .

ثم قال هولاء : إن القياس وإن اقتضى الفصل في الجملة بين التافة والنفيس ، ولكن مبلغ النفيس لا يعرف بالقياس ، وكان ذلك موكولاً إلى الشرع ، ونصاب السرقة منصوص عليه .

وأما أمثلة ذلك النصاب في الأموال الزكائية ^(٥) ، فالأقيسة ^(٦) قد ترشد إلى اختصاص وجوب الإرفاق بالأموال المحتملة لذلك ، المتهيئة لارتفاق مالكةا ^(٧) ، ليكون الإرفاق بمقابلة الاستمكان من الارتفاق . ثم القدر الواجب لايهتدى إليه الرأي ، فاتبع الشرع .

والدليل على أن الرأي لايهتدى إلى ماقلناه أن الهمم تختلف (في

(١) في (جـ) « الطباع » ، وسقط من (س)

(٢) في (جـ) و (ف) « وانتصب »

(٣) في (ف) « مزدجرة » وفي البرهان « مزحزحة » وأشار محققه إلى أنها في بعض نسخه « مزجرة »

(٤) في جميع النسخ « لم » بدون الفاء .

* بداية (١٥١ / جـ)

(٥) في (س) « الزكائية »

(٦) في (ف) « والأقيسة » كما هو في البرهان .

(٧) في (ف) « مالكة »

التمييز بين النفيس والخسيس)، ^(١) فالفقير ^(٢) قد يستعظم الفليس (والفلسين)، ^(٣) والملك لا يستكثر القناطير المقنطرة .

(وكذا هذا) ^(٤) في النُصب ، فإن القانع بالبلاغ قد يجتزئ بالارتفاع بما ينقص عن ^(٥) النصاب ، وذو البسطة والسعة لا يرفقه العشرون و ^(٦) المائتان ، فلا بد من الرجوع إلى الشرع ، ويكون هو المتبع (أبداً) ^(٧) لا غير .

ثم قال ^(٨) : نحن نقسم أصول الشريعة خمسة أقسام : أحدها - ما يعقل معناه ، وهو أصل ، ويؤول المعنى المعقول منه ^(٩) إلى أمر ضروري لا بد منه .

وهذا مثل القصاص ؛ فإنه معلل بتحقيق العصمة في الدماء المحقونة ^(١٠) ، والزجر عن التهجم عليها ، فإذا وضح للناظر المستنبط ذلك

(١) ما بين القوسين ورد في موضعه من (ف) « الخسيس والنفيس »

(٢) في (ف) « الففقر »

(٣) سقط من (ج) و (س)

(٤) هكذا في (ج) و (س) وفي (ف) « وكذلك هذا » عبارة البرهان « وهذا ينسحب على النصب »

(٥) في (س) « عند »

(٦) في جميع النسخ « بل » بدل « و » والصحيح ما أثبتناه كما في البرهان ، وفي الكلام إشارة إلى نصاب النقيدين .

(٧) سقط من (ج) و (س)

(٨) البرهان ج ٢ ص ٩٢٣

(٩) في (ف) « فيه » بدل « منه »

(١٠) في (ف) « المحترمة »

فى أصل القصاص ^(١) تصرف فيه ، وعدّاه إلى حيث يتحقق أصل هذا المعنى فيه ، وهذا هو الذى يسهل تعليل أصله .

ويلتحق به تصحيح البيع ؛ فإن الناس * لولم يتبادلوا ما بأيديهم لجر ذلك إلى ضرورة ظاهرة ، فمستند البيع إذاً آيل ^(٢) إلى الضرورة الراجعة إلى النوع والجملة .

ثم قد تمهد فى الشريعة : أن الأصول إذا ثبتت ^(٣) قواعدها ، فالنظر إلى تحقيق معناها فى آحاد النوع ربما ^(٤) يعسر فيُعَرَض عنه .
قال : فهذا ^(٥) ضرب من الضرور الخمسة ^(٦) .

وعندى - أن تعليل إيجاب القصاص بما ذكر من حكمة وجوب القصاص ، وتعليل تجويز ^(٧) البيع بما ذكر من حكمة تجويز البيع بعيد جداً وإنما السبب لوجوب القصاص هو القتل ، والقتل مخيل فى إيجاب القتل بعد أن تأيد بالشرع والنص عليه . وكون ^(٨) الإنسان * مالكاً للشيء

(١) فى (س) «القياس»

* بداية (٢٢٧: أ/ف)

(٢) فى (ج) و(س) «آيلة» ، وفى (ف) «دائل» وما أثبتناه موافق لما فى البرهان ص ٩٢٣

(٣) فى (س) «ثبت» ، وفى (ف) «تمهدت»

(٤) فى (ج) و(س) «وربما» بزيادة الواو

(٥) فى (ف) «وهذا»

(٦) هنا منتهى كلام إمام الحرمين فى هذه الفقرة .

(٧) فى (ف) «عقود»

(٨) فى (س) «وبكون»

* بداية (١٥٢: ج)

مخيل مؤثر (فى جواز) ^(١) تمليكه من غيره ، وقد تأيد بنص الشارع أيضا . نعم يجوز أن يقال : وجب القصاص بسبب القتل ، وجاز التملك منه بسبب ملكه (للمحل) ^(٢) ، لحكمة الزجر أو لحكمة دفع حاجات الناس . فأما تعليل أصل وجوب القصاص بالزجر ، أو ^(٣) تعليل أصل جواز البيع بالحاجة فبعيد ؛ وهذا لأن الأحكام فى الشرع بأسبابها ، لا بحكمها وفوائدها . فكان البيع لفائدة البيع . والتعليل غير ، وإظهار الفوائد غير . ونحن نعلم قطعاً أن الشرائع لفوائد وحكم لكن لانقول : إنها معللة بها وهذا كالعبادات ، لاتعلل بعلّة الثواب وإن ^(٤) كانت واجبة لفائدة ^(٥) الثواب ، والأنكحة لاتعلل بعلّة حصول النسل فى العالم ، وإن كانت مشروعة لفائدة النسل ، وكذلك ^(٦) الحدود واجبة لفائدة (الزجر الحاصل) ^(٧) بها ، ولاتعلل بها ، والقصاص من جملة ذلك .

قال ^(٨) : والضرب الثانى - ماتعلق به الحاجة ^(٩) العامة ، ولاينتهى إلى حد الضرورة ، وهذا مثل الإجارة ، فإنها مبنية على مسيس الحاجة إلى المساكن مع قصور اليد عن ملكها ، وضنة ملاكها ببذلها على سبيل

(١) فى (ف) «جواز»

(٢) سقط من (ج) و(س)

(٣) فى (ف) «أم»

(٤) فى (ف) «إن»

(٥) فى (ج) و(ف) «لفوائد»

(٦) فى (ج) و(س) «فكذلك»

(٧) فى (ج) و(س) «المزاجر الحاصلة»

(٨) يعنى إمام الحرمين

(٩) فى (ج) و(س) «حاجة» بدون ال

العارية . فهذه حاجة ظاهرة ، غير بالغة مبلغ الضرورة ، ولكن حاجة الجنس قد تبلغ مبلغ ضرورة الشخص الواحد ، من جهة أن الكافة لومنعوا عما تظهر الحاجة فيه للجنس لنال آحاد الجنس ضرر* لامحالة ، يبلغ مبلغ الضرورة في حق الواحد ، وقد يزيد أثر ذلك في الضرر الراجع إلى الجنس على ما ينال الآحاد بالنسبة إلى الجنس (١) .

وعندى : أن المنافع (أموال) (٢) ، وقد قام الدليل على ذلك فالإجارة فيها (٣) كالبيع في الأعيان ، وقد بينا ذلك في خلافيات الفروع . قال : والضرب الثالث - ما لا يتعلق بضرورة حاقة ، ولا حاجة عامة ولكنه قد يلوح منه غرض في جلب مكرمة أو نفى نقيض لها (٤) (ويجوز أن يلتحق بهذا الجنس طهارة الحدث ، وإزالة الخبث . وإن أحببنا (٥)) عبرنا (٦) عن هذا ، وقلنا : ملاح ووضح النذب إليه تصريحاً كالتنظيف (٧) فإذا ربط الرابط أصلاً (كلياً به) (٨) تلويحاً ، كان ذلك في الدرجة الأخيرة والرتبة الثانية البعيدة في المقاييس (٩) ، وجرى وضع التلويح فيه ، مع

* بداية (١٤٢ : ب / س)

(١) انظر البرهان ج ٢ ص ٩٢٤

(٢) سقط من (ج) و(س)

(٣) في (س) «منها» وفي (ج) غير منقوطة .

(٤) في (ف) «نقيص بها» بدل «نقيض لها»

(٥) ما بين القوسين سقط من (س)

(٦) في (س) «غيرنا»

(٧) في (ف) «كالتنظيف»

(٨) في (س) «كلياته»

(٩) في (ف) «القياس»

الامتناع عن التصريح* ، [وضع^(١)] حمل المكلفين على مضمونه مع الاعتضاد بالدواعي الجبلية ، كما سبق تقرير هذا فى المسالك السابقة والصور المثلة (المخيلة)^(٢) .

وهذه العبارات كلها تكلف صعب^(٣) وحمل الطبع على ما بالمرء غنية (عنه)^(٤) ولا أرى وراءها كثير معنى ، والطهارات كلها تعبدات وإن عللت بالتنظيف* فينبغى أن يكون على الندب لاعلى الإيجاب (وأما عامة العبادات وتوابعها ، فتكليفات)^(٥) لا يعقل معناها إلا القيام^(٦) بالعبادة المحضة لله تعالى .

قال : والضرب الرابع - مالا يستند إلى حاجة وضرورة^(٧) ، وتحصيل المقصود فيه مندوب إليه تصريحاً ابتداءً ، وفى المسلك الثابت فى تحصيله خروج عن قياس كلى . وبهذه المرتبة يتميز هذا الضرب عن الضرب الثالث .

وبيان ذلك بالمثال : إن الغرض فى الكتابة تحصيل العتق ، وهو

* بداية (١٥٣ / ج)

(١) فى جميع النسخ (مع) وكذل فى بعض نسخ البرهان . والمثبت هو الصحيح كما اختاره محقق البرهان .

(٢) سقط من (ج) و(س) وانظر كلام إمام الحرمين فى البرهان ج٢ ص ٩٢٥

(٣) هذا تعقب من المصنف على كلام إمام الحرمين فى الضرب الثالث .

(٤) سقط من (ج) و(س)

* بداية (٢٢٧ : ب / ف)

(٥) فى (ج) و(س) « وإما غاية العبادات وتوابعها تكليفات »

(٦) فى (س) « بالقيام »

(٧) فى (س) « ضرورة » بدون العطف .

مندوب إليه ، والكتابة المنتهضة سبباً في تحصيل العتق تتضمن أموراً خارجة عن الأقيسة الكلية ، كمعاملة السيد عبده ، وكمقابلة ملكه بملكه . والطهارات قصارها إثبات التسبب وجوباً إلى ما لا يصرح بإيجابه وليس فيها اعتراض على أصل آخر سوى ما ذكرناه من التصريح والتلويع وقد مثلناها بوضع ^(١) الشرع النكاح ^(٢) (المشروع) ^(٣) لتحسين الزوجين .

قال : والضرب الخامس من الأصول - ما لا يلوح فيه للمستنبط معنى أصلاً (ولامقتضى) ^(٤) من ضرورة وحاجة ^(٥) ولا استحداثاً ^(٦) على مكرمة .

وهذا يندر تصوره ^(٧) جداً ؛ فإنه إن امتنع استنباط معنى [جزئى] ^(٨) فإنه لا يمتنع تخيله ^(٩) كلياً .

ومثال هذا القسم العبادات (البدنية المحضة) ^(١٠) ، فإنه لا يتعلق بها

(١) فى (ف) «موضع»

(٢) فى جميع النسخ «النكاح»

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى جميع النسخ «لامقتضى» وما أثبتناه موافق لما فى البرهان . وقد أشار محققه إلى أن فى بعض نسخه «لامقتضى»

(٥) فى (س) «وحاجة»

(٦) فى (س) «والاستحباب» وفى البرهان «أو استحداث» وهو الصحيح .

(٧) فى (ف) «تصوره»

(٨) فى جميع النسخ «ضرورى» والصحيح ما أثبتناه من البرهان .

وقد أشار محققه إلى أن فى بعض نسخ «ضرورى»

(٩) فى (ف) «عليه» وفى (س) «تخليه»

(١٠) فى (ف) «البديله والمحضة»

أغراض^(١) دفعية ولانفعية ، ولكن لايبعد أن يقال تواصل الوظائف يديم
مرون العباد على حكم الانقياد ، وتجديد العهد بذكر الله عزوجل ينهى
عن الفحشاء والمنكر . وهذا يقع على الجملة^(٢) .

ثم قال : فأما الضرب الأول - وهو ما^(٣) يستند إلى الضرورة ، فنظر
القائس فيه ينقسم إلى اعتبار أجزاء الأصل بعضها ببعض ، وإلى اعتبار غير
ذلك بذلك الأصل (إذا)^(٤) اتسق له معنى .

فأما اعتبار الجزء بالجزء مع استجماع القياس لشرائط^(٥) الصحة ، فهو
يقع في الطبقة العالية * من أقيسة المعانى ، ومن خصائص هذا الضرب أن
القياس الجزئى - وإن كان جلياً - إذا صادم القاعدة (الكلية)^(٦) ترك
القياس الجزئى للقاعدة الكلية .

ومثال ذلك : أن القصاص من حقوق الآدميين ، وقياسها رعاية^(٧)
انتمائل (عند التقابل)،^(٨) وهذا القياس يقتضى أن لا يقتل الجماعة
بالواحد ، ولكن فى طرده والمصير إليه هدم القاعدة الكلية ؛ لأن الاستعانة

(١) فى (ف) « الأغراض »

(٢) البرهان جـ ٢ ص ٩٢٦

(٣) فى (جـ) و (ف) « مما » والمثبت من (س) مطابق للبرهان

(٤) سقط من (س)

(٥) فى (ف) « شرائط » ، وفى (س) « اشتراط » والمثبت من (جـ) مطابق لما فى البرهان

* بداية (١٥٤ / جـ)

(٦) سقط من (ف)

(٧) فى (جـ) و (س) « غاية »

(٨) ما بين القوسين سقط من (س)

بالظلمة فى القتل ليس بعسير^(١) ، وفى درء القصاص عند وجود الاجتماع^(٢) خرم أصل الباب .

وحاصل القول فى هذا يؤول إلى أن مقابلة الشئ بأكثر منه ليس يخرم أمراً ضرورياً ، فهذا معنى تسميتنا^(٣) لهذا جزئياً ، وإلا فالتماثل فى الحقوق التى للآدميين من الأمور الكلية فى الشريعة ، غير أن القاعدة التى سيمناها فى هذا الضرب مستندها أمر ضرورى ، والتماثل فى التقابل أمر مصلحى ، والمصلحة إذا لم تكن ضرورة ، جزء بالإضافة إلى الضرورة ، وهذا يعتضد بما^(٤) ضربناه مثلاً من (أمر)^(٥) القصاص بأمر آخر ، وهو أن مبنى القصاص على مخالفة الأعواض أجمع ؛ فإن أعواض المتلفات مبناها على جبر^(٦) الفئات كالمثلّى إذا ضمن بالمثل ، وكالقيمة إذا أوجبت جبراً للمتقوم^(٧) المتلف ، والقصاص لا يجبر الفئات فإنما* الغالب عليه^(٨) أمر الزجر ، وحظ مستحقه منه شفاء الغليل ، فلما خرج أصله عن مضاهاة الأعواض هذا الخروج احتمال فيه الخروج عن قياس التماثل^(٩)

(١) فى (ف) « بعسر »

(٢) فى (ف) « الإجماع »

(٣) فى (ف) « تسميته »

(٤) فى (ج) و (س) « فيما »

(٥) سقط من (ف)

(٦) فى (ف) « حزان » وفى البرهان « جبران »

(٧) فى (ف) « للمتقوم »

* بداية (٢٢٨ : ١ / ف)

(٨) فى (ج) و (س) « عليها »

(٩) فى (س) « المائل »

لدى^(١) التقابل ، وإذا قسنا الأطراف عند وجود الاشتراك في قطعها على النفوس كان واقعاً جلياً معتضداً بالمعنى الأصلي ، وهو الضرورة مع اجتماع الأطراف والنفوس في كونها مصنونة^(٢) بالقصاص^(٣) .
وذكر بعد هذا تخريج مسألة تَمَيَّز الفعلين^(٤) .

واعلم أن هذا الذي ذكره المشايخ في المسألة التي أشار إليها .
وعندى أن هذا غير معتمد ، وقياس الطرف على النفس – وإن كان جلياً في الصورة^(٥) – ولكن افتراق * النفوس والأطراف في الأحكام غير ممتنع في الشرع ، فلا بد^(٦) من بيان اجتماع النفوس والأطراف في المعنى الذي يجب به القصاص على العدد في مقابلة الواحد ، والذي أشار إليه من قوله : إن في نفي القصاص على الجماعة بقتل الواحد خرم القاعدة .
مثل هذا لا يصلح لبيان السبب ، والأسباب لا تترك بأمثال هذا*
الكلام ؛ فإن حفظ الأسباب لإيجاب الأحكام من أهم الأمور .
وكذلك قوله : إن القصاص عوض يخالف سائر الأعواض . فقد^(٧)

(١) في (ج) و(س) « كذا » وفي (ف) « لذى » والصحيح ما أثبتناه ، وهو مطابق لما في البرهان .

(٢) في (ج) و(س) « مضمونة »

(٣) انظر البرهان ج ٢ ص ٩١٩ – ٩٢٩

(٤) وهى ما إذا فرض صدور قطع طرف إنسان من شخصين وتَمَيَّز فعل كل واحد منهما فهل يقتص منهما بقطع طرف كل منهما ؟ البرهان ج ٢ ص ٩٢٩ .

(٥) في (ج) و(س) « الضرورة »

* بداية (١٤٣ : أ/س)

(٦) في (ج) و(س) « ولا بد » بالواو .

* بداية (١٥٥ /ج)

(٧) في (ج) « قد » بدون الفاء ، وفي (س) « وقد » بالواو

ذكرنا ^(١) أن العوض الأصلي عندنا هو المال في القتل - وأعني ^(٢) بقولي :
الأصلي هذا ^(٣) العوض الذي يصح على أصول الشرع قياساً . وجاء الشرع
وراء ذلك بعوض آخر وهو القصاص ، فالدية ^(٤) عوض قياسي ، والقصاص
عوض شرعي لغرض زائد لا يوجد في العوض القياسي ، فخير ولي
القتيل ^(٥) بينهما لاختلاف الغرضين ، ولم يجمع بينهما لاتفاقهما في
العوضية .

وهذه كلمات قد حققناها في خلافيات الفروع ، فلا ^(٦) معنى
لشحن أصول الفقه من ذلك .

ثم تكلم ^(٧) على الضرب الثاني - وهو فصل الإجارة ^(٨) بكلام
طويل ^(٩) ، يخالف القياس - وهذا (قد) ^(١٠) سبق بيانه من قبل . ^(١١)
وذكر تقريراً في إلحاق المنافع بالأعيان . ونحن قد دللنا أنها مال ، وأن
العقد عليها كالعقد على المال ، وقد ألحقت المنافع بالأعيان الموجودة
شرعاً ، وجعل العقد عليها كالعقد على الأعيان .

(١) في (ف) زيادة « عندنا » بعد « ذكرنا »

(٢) في (ف) « أعني » بدون الواو

(٣) في (ج) و (ف) « هو » ولعل الأصح ما أثبتناه من (س)

(٤) في (ج) و (س) « والدية » بالواو .

(٥) في (ف) « القتل »

(٦) في (ف) « ولا »

(٧) في (س) « نتكلم »

(٨) انظر البرهان ج ٢ ص ٣٣٠ ، ٣٣١

(٩) في (ج) و (س) زيادة « بل »

(١٠) سقط من (ج) و (س)

(١١) انظر ص ٢٩٠

وذكر الضرب الثالث ، وأعاد فصل الطهارة بزيادة تقاريرات ، (و ذكر عبارات)^(١) رائقه في ذلك ^(٢) .

والتعليل في ذلك بعيد جداً .

وذكر ^(٣) الضرب الرابع ، وأعاد فصل الكتابة ، وحكى عن مالك أنه يوجب الكتابة ^(٤) .

وعندى : أن هذه النسبة إلى مالك خطأ ، وإنما القول بوجوب الكتابة قول داود على الخصوص . ومذهب مالك أن الكتابة مستحبة وهو مذهب الكافة ^(٥) ، وجواز الكتابة خارج عن قياس سائر العقود ، وإنما جَوَزَ لنوع نظر وإرفاق للعبد ، ولهذا لزم ^(٦) في حق السادة ، ولم يلزم في جانب العبيد ؛ لأن ^(٧) إلزام العقد في جانب العبيد يخالف ^(٨) النظر

(١) في (ج) « وذلك عبارات » ، وفي (س) وذلك بعبارات .

(٢) انظر البرهان ج ٢ ص ٩٣٧

(٣) في (ج) و (س) « وذلك »

(٤) انظر البرهان ج ٢ ص ٩٤٧

(٥) مذهب مالك في الكتابة هو أنها مستحبة مندوبة كما ذكر المصنف وهذا مذهب الجمهور منهم الشافعي والحنفية . وعن أحمد رواية بوجوبها إذا طلبها المملوك وكان مكتسباً صدوقاً ، وهو مذهب داود وبعض السلف . انظر المذاهب في المسألة في المغنى ج ١ ص ٤٤٢ وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٨٨ والمنهاج وشرحه نهاية المحتاج ج ٨ ص ٤٠٤ وتكملة فتح القدير ج ٩ ص ١٥٥ وشرح منتهى الارادات ج ٢ ص ٦٦

(٦) في (ج) و (ف) « ألزم »

(٧) في (ج) و (س) « ولأن » بالواو

(٨) في (ج) « مخالف »

لهم ، وترك إلزامه فى جانب السادة يخالف ^(١) ماوضع عقد الكتابة لأجله ، ولأجل هذا الأصل جاز أن يبذل كسبه مع أنه كسب ^(٢) سيده (فى تنجز) ^(٣) العتق من سيده ، فدل أنه مشروع لمحض النظر للعبيد وبهذا الوجه نُدبَ السادة إلى فعل هذا العقد ، وكُره لهم تركه إذا طلب العبيد ذلك ، ولهذا الأصل وجب الإيتاء* ؛ لأن العجز من العبيد فى أداء المال على التمام والكمال متوهم ، فأوجب ^(٤) حط ^(٥) بعض ذلك البذل عنهم ليتمحض ^(٦) العقد مرفقاً ^(٧) للعبيد بكل وجه .

وذكر تعلق أصحاب أبى حنيفة فى البيع ^(٨) الفاسد بالكتابة* ^(٩) وهو تعلق معروف . ثم قال ^(١٠) : وقال الشافعى رحمه الله : لا يقبل هذا القياس ، فإن الكتابة الصحيحة خارجة عن قياس المعاملات ، والفسادة متفرعة عليها ، فإذا انحسم مسلك القياس فى الأصلين - يعنى البيع

(١) فى (ج) و(س) « مخالف »

(٢) فى (ف) « عبد »

(٣) فى (س) « فى تنجز » ، وفى (ف) « وتنجز »

* بداية (٢٢٨ : ب / ف)

(٤) فى (ف) « وأوجب »

(٥) فى (ج) و(س) « ترك »

(٦) فى (ج) و(س) « ليتحقق »

(٧) فى (ج) و(س) « موقفاً »

(٨) فى (س) « بيع » بدون أ ل .

* بداية (١٥٦ / ج)

(٩) غير واضحة فى (ج) وفى (ف) « فى الكتابة »

(١٠) انظر البرهان ج ٢ ص ٩٥١

الصحيح والكتابة الصحيحة - ترتب عليه امتناع القياس في الفرعين .
وقال أصحاب أبى حنيفة إذا ثبتت الكتابة ، والتحقت بالمعاوضات
الصحيحة ^(١) فلا ينظر بعد ذلك إلى خروجها عن قياس المعاوضات ،
ولكنها يقضى فيها وعليها بقضايا المعاوضات حتى نقول : يشترط فيها
من التراضى وإعلام العوض واتصال الإيجاب بالقبول ما يشترط في
المعاوضات ، فاعتبار البيع الفاسد بالكتابة الفاسدة أولى من النظر في
التفاصيل بعد تسليم الأصل ، والفاسد في كل باب حائد ^(٢) عن موجب
أصله ، ولذلك فسد ، فإذا لم يمتنع إلحاق الفاسد بالصحيح في الكتابة مع
حيد ^(٣) الفاسد عن الجهة الصحيحة ، فلا ينبغي أن يمتنع (مثل) ^(٤) ذلك
في البيع ، وإلحاقه بالكتابة .

وقال ^(٥) : ونحن الآن نقول : هذا الجمع لا ينتظم في منازم المعاني
ولا يجمعه قياس معنوي ؛ من قبل أن شرط المعنى انقداحه واتجاهه ^(٦) في
الأصل ، ثم إذا تقرر في الأصل معنى واطرد في الفروع ^(٧) ، فحينئذ
يجمع الجامع بالمعنى ، وليس مَعْنَا معنى يتضمن تنزيل ^(٨) الكتابة الفاسدة

(١) في (ف) « المحضة » وما أثبتناه مطابق لما في البرهان

(٢) في (س) « جاز »

(٣) في (ج) و (س) « وحيد » بل « مع حيد »

(٤) سقط من (س)

(٥) انظر البرهان ج ٢ ص ٩٥٣

(٦) في (س) « وإلحاقه »

(٧) في (ج) و (س) « الفرع »

(٨) في (ف) « لتنزيل »

منزلة الكتابة الصحيحة ، فإن الذى لا يتمارى فيه الناظر من نظره أن
الفاسد ليس مطابقاً للشرع، والأحكام تثبت إذا جرت أسبابها موافقة
للشرع، ويهون على الرشيد الفطن تقرير خروج الكتابة الفاسدة فى نزولها
منزلة الكتابة الصحيحة عن القياس المعنوى والاعتبار الكلى ، فإذا فعل
ذلك انحسم مطمع الخصم فى قياس المعنى ، ولكن بالنظر^(١) إلى
التشبيه، فإن سلم الخصم انحسام^(٢) المعنى واجتزأ بالشبه ، فقال : البيع
الفاسد بالإضافة إلى الصحيح يشبه الكتابة الفاسدة بالإضافة إلى
الصحيحة ، (ولا يلتزم أبداء معنى فى الأصل وإجراؤه فى الفرع)^(٣) فالذى
يدرأ ذلك النقضُ الصريحُ ؛ فإنّا لم ننزل كل فاسد منزلة الصحيح، بدليل
النكاح ، وأقرب من ذلك البيع ؛ فإن فاسده من غير قبضٍ لم ينزل منزلة
صحيحه .

قال : والشبه لا بد* من طرده ، فإذا لم يطرد وانتقض انحل* ، ولم
يبق له عمل^(٤) ، وإذا سقط الشبه طولبوا بالمعنى وإلحاق الفاسد
بالصحيح .

(١) فى (ف) « النظر »

(٢) ف (س) « إعدام »

(٣) ما بين القوسين ورد فى (ج) و (س) « ولا يلزم إبداء معنى فى الأصل وإجراؤه » وفى

(ف) « ولا يلتزم أبداء معنى فى الأصل وآخر فى الفرع »

وما أثبتناه مطابق لما فى البرهان جـ ٢ ص ٩٥٤

* بداية (١٤٣ : ب / س)

* بداية (١٥٧ : ج)

(٤) فى (ج) و (س) « تحمل »

قال (١): ومما نذكره في هذا أيضاً : أن الكتابة الفاسدة في وضعها مخالفة للبيع الفاسد على رأى المخالف ، فإن المكاتب بالكتابة الفاسدة يتسلط على اكتسابه بنفس العقد تسلطاً (صحيحاً) (٢) وتنفذ تصرفاته فيها على الصحة نفوذها في الكتابة الصحيحة ، وليس البيع الفاسد كذلك وإن اتصل به القبض .

ثم قال (٣) : ومن دقيق القول في ذلك : أن تحصيل (٤) العتاقة بوجود الصفة* مما (٥) يوجب القضاء بصحته ؛ فإن تعليق العتق على أداء العوض الفاسد صحيح وإن فسد العوض ، ثم التعليق إذا صح فحقه أن لا يرفع ، وأثر فساد الكتابة في دفع وجوب التعليق ، والكتابة عقد أخذ من قياس بابين وعقدين : أحدهما- المعاوضة . والثاني - تعليق العتق (٦) .

والعتق (٧) أنفذ التصرفات وأغلبها ؛ فإن مؤقته يتأبد ، ومبعضه يتم فالوجه استيلاء (٨) حكمه ، فلم يكتسب معنى التعليق صفة الفساد من فساد المعاوضة ، وإذا لم يفسد عتق بجهته .

(١) البرهان ج٢ ص ٩٥٥

(٢) سقط من (ف)

(٣) البرهان ج٢ ص ٩٥٥

(٤) في (س) « تحصيل »

* بداية (٢٢٩ : أ / ف)

(٥) في (ف) « ما »

(٦) في (جـ) و (ف) « القول »

(٧) في (س) « القول »

(٨) في (س) « ابتلاء »

ثم قال ^(١): وهذا منتهى كلام الفقهاء ، وأنا أذكر مسلكاً أصولياً يغنى عن جميع ذلك ، فأقول : قد مهدت أن القوانين المبنية على المكارم الكلية لايجرى فيها تمهيد أصل قياساً على أصل ، وإنما تجرى الأقيسة من الأصول على الأصول إذا لاحت المعانى .

قال : والمعنى المخيل فى الكتابة هو الاستحاثات على مكرمة من المكارم مثل الطهارات ؛ (فالطهارة واجبة) ^(٢) مكرمة ، والكتابة مستحثة ^(٣) مكرمه .

قال : وإنما تظهر المعانى فى الضرورات والحاجات .

قال : فالبيع من الضرورات ، والكتابة من المكرمات ، فكيف ينقدح تشبيهه فاسد هذا بفساد البيع .

وهذا القائل مع هذا التطويل لم يخرج عن إشكال الكتابة ^(٤) فإن الإشكال فى الكتابة أنه لا بد من انعقاد الكتابة ليقع بها العتق ، والفساد لم يمنع (من) ^(٥) انعقادها ، فينبغى أن لا يمنع أيضاً من انعقاد البيع وإذا انعقد وجب أن يفيد موجهه ؛ لأن العقد ^(٦) لا ينعقد إلا لموجهه فالملك موجب ^(٧) البيع ، والعتق موجب ^(٧) الكتابة ، فإذا انعقدت ^(٨)

(١) المرجع السابق ج٢ ص ٩٥٦

(٢) فى (ج) و(س) «الطهارة واجب»

(٣) فى (س) «مستحقة»

(٤) فى (ج) و(س) «المسألة»

(٥) سقط من (ج) ومشطوب عليه فى (س)

(٦) فى (ج) و(س) «العتق»

(٧) فى (س) «يوجب» فى الموضعين .

(٨) فى (ج) «انعقد» ، وفى (س) «انعقدة» والصحيح ما أثبتناه ، والمراد عقد الكتابة .

الكتابة الفاسدة لإفادة موجهه^(١) ، فلينعقد البيع الفاسد لإفادة موجهه^(١).

وعلى الجملة : ما ذكره * (عن الأصحاب)^(٢) فى دفع قياس البيع على الكتابة كان أبين وأظهر من الذى اعتمد عليه واستخرجه بفكره . وقد قال على هذا الإشكال الذى ذكرناه : إن الوجه فى دفعه مسلكان : أحدهما - أن يدعى أن الكتابة صحيحة فى جهة مقصودها ، أى فى العتق .

والمسلك الثانى - وهو الأصولى^(٣) - أن لا يلتزم^(٤) فى أقيسة المعانى النقض^(٥) .

واعلم أن فصل الكتابة فى البيع الفاسد فى نهاية الإشكال ، ولا أعرف فى جملة مسائل الخلاف ما يقارب هذا الإشكال إلا اليسير القليل ، ومن أراد دفع هذا الفصل فأولى الفصول أن يبين فساد البيع ، ويبين أن الفاسد غير مشروع ، وإذا كان غير مشروع لا يثبت به حكم مشروع ؛ لأن الحكم المشروع لا يبتنى إلا على (سبب مشروع)^(٦) ، ثم الكتابة لا ترد على هذا ؛ لأن هذا أصل من الأصول ، وقاعدة كلية من قواعد الشرع ،

(١) فى (ف) «موجبة» فى الموضعين .

(٢) فى (ف) «للأصحاب»

* بداية (١٥٨ / ج)

(٣) فى (ج) و(س) «الأصول» وفى (ف) «الأصل» وما أثبتناه من البرهان ج٢ ص ٩٥٨

(٤) فى (ف) «يلزم»

(٥) البرهان ج٢ ص ٩٥٧ - ٩٥٨

(٦) فى (ج) و(س) «السبب المشروع»

فلایجوز الاشتغال بإيراد النقض عليه ، وهذا كما أنه لايجوز إيراد النقض على الكتاب والسنة ، فلايجوز إيراد النقض على مثل هذه القواعد والأصول الثابتة بالدلائل القطعية .

نعم ، وقد اعتنيت فى كتاب الاصطلام زيادة اعتناء فى الكلام على هذا الفصل ، واعتضت على كل ماقاله الأصحاب ، ثم اعتمدت فى آخر الأمر على فصل (١) ، وهو نهاية الإمكان ، وأحببت إيراد فى هذا الموضع فقلت * : الكتابة عقد عتاقة ، والعتق (٢) مبنى فى الشرع على أنه يجب السعى فى تحصيله ، ويطلب وجوده بالتمسك بأدنى شىء يمكن التمسك به من وجه ؛ ولهذا يكتفى فى سببه ومحله بما (٣) لا يكتفى به فى سائر عقود الأملاك .

أما المحل فالدليل عليه أنه لو اعتق جزءاً من عبد - وإن قل - سرى (٤) إلى جميع الأجزاء ، مع ترك مباشرة العتق فى سائر الأجزاء واقتصاره (٥) على عتق هذا القدر .

وأما السبب فلأن الشرع قد (اكتفى فى تحصيله) (٦) بمجرد القرابة،

(١) فى (ج) و(س) « فعل »

※ بداية (٢٢٩: ب/ ف)

(٢) فى (س) « والعتاق »

(٣) فى (ج) « ما » بدون الباء .

(٤) فى (ج) و(س) « يسرى »

(٥) فى (ج) « واحتصاره » وفى (س) « واختصاره »

(٦) فى (ج) « اكتفى تحصيله » ، وفى (ف) « اكتفاه فى تحصيله »

وبعقد من السيد ^(١) مع عبده ^(٢) فى الكتابة ، وبأداء ماله إليه فى قوله :
 إن ^(٣) أديت إلى كذا فانت حر ، وأيضا فإن الشرع حقق سببه بتحصيله
 من غير وجود تحصيل لذلك من الإنسان . ألا ترى ^(٤) أن فى قوله : اعتق
 عبدك عنى ألف درهم . فإن الشرع حكم* بتحصيل الملك فيما
 يعود إلى تحصيل ^(٥) العتق من غير أن يوجد ^(٦) من الذى يعتق عليه
 تحصيله ، ومثل هذا لا يوجد فى حكم ما .
 وأيضا فإنه احتمل فيه من الغرر والخطر ما لا يحتمل فى شيء من
 المواضع .

وإذا عرف هذا الأصل فى العتق ، فنقول فى الكتابة : باشر سبب
 العتق وأخل بشرطه ^(٧) ، فيجعل الشرط المتروك كالمذكور فيما* يرجع إلى
 العتق ، كما جعل ^(٨) السبب المتروك ^(٩) فى بعض المحل ^(١٠)

(١) فى (ج)و(س) « السبب »

(٢) فى (ج)و(س) « عقده »

(٣) فى (ج)و(س) « إذا »

(٤) فى (س) « كذلك » بدل « ألا ترى »

* بداية (١٥٩ / ج)

(٥) فى (ج)و(س) « تنفيذ »

(٦) فى (ج) « وجد »

(٧) فى (ج)و(س) « بشرط » بدون الهاء

* بداية (١٤٤ : أ / س)

(٨) فى (ج)و(س) « يجعل »

(٩) فى (ف) « المذكور »

(١٠) فى (س) « المحلات »

كالمفعول^(١) الموجود وإن^(٢) لم يفعله ، فيجعل هاهنا أيضا الشرط المتروك من إعلام العوض وغيره كالمذكور والمشروط ، وكذلك جعل السبب المتروك تحصيله كالمحصل فى المسألة التى قلناها . وأما^(٣) سلامة الأكساب والأولاد وفك الحجر وغيره فاتباع^(٤) فى هذا العقد ، فإذا اعتبر هذا العقد شرعاً فيما هو الأصل ألحق به^(٥) به الأتباع .

والحرف أن الإعراض عن حكم الفساد فى الشرع وقع لأجل العتق كما حصل الإعراض عن باقى المحل فى المعتق بعضه لأجل العتق .

وتبين^(٦) صحة هذا الجواب بأصلهم ؛ فإن عندهم – البيع الفاسد لا يوجب الملك بنفسه ، وإذا أوجب أوجب ملكاً^(٧) مستحق النقض (والفسخ) .^(٨) وأما عقد الكتابة فيوجب العتق على ما يوجبها الصحيح منها ، ووجب بها عتق مستقر لا ينقض ولا يرفع ، وليست هذه المفارقة عندهم إلا لأن^(٩) العقد عقد عتق .

وهذا الجواب نهاية الإمكان ، ولا يعرف معنى فى الكتابة ووقوع العتق فيها عندنا وعندهم على الوجه الذى قالوه ، وجعلهم ذلك أسوة

(١) فى (س) « كالمفعول »

(٢) فى (س) « فإن »

(٣) فى (ف) « فأما »

(٤) فى جميع النسخ « اتباع » بدون الفاء .

(٥) فى (ف) « ألحق »

(٦) فى (س) « وسنبين »

(٧) فى (ج) « مسلماً »

(٨) سقط من (ج) و(س)

(٩) فى (س) « أن »

الصحيح من كل وجه إلا هذا^(١) المعنى الذى (ذكرناه) .^(٢) قلت ولا بد لقبوله^(٣) من فضل نظر ، وتمام عناية وتأمل على الجهة الحسنى ، والله المعين بمنه .

وعلى الجملة فالفقه عزيز جداً ، وقد غلب الجدليون غلبة عظيمة واقتنعوا بدفاع الخصوم ، ورضوا بعبارات مزوقة ، فاضلة عن قدر الحاجات .
والعبارات قوالب المعانى ، فإذا زادت على المعانى كانت من فضول القول ، والواجب على الفقيه أن يكون جل عنايته مصروفاً إلى طلب المعانى ، ثم إذا هجم عليها فلا بأس بأن يكسوها بالكسوة الحسنة ويبرزها* عن خدرها فى أحسن مبرز ، فيصير المعنى كالعروس ، ترفل^(٤) فى حُلِيِّه وحُلِّله ، فأما إذا اشتغل بالعبارات* ، وأعرض عن المعانى ، وكان جُل سعيه فى التهويل على الخصوم وإيقاعهم فى الأغاليط بعباراته ، خفى الحق والصواب فيما بين ذلك . وجواب واحد (يقام عليه)^(٥) برهان يكشف (عن الحق)^(٦) ، ويسكن إليه القلب ، ويزول به تلجلجه ، خير من ألف جواب جدلى ، وإن كان يقع به دفاع الخصوم وإسكاتهم . والله يعين على ذلك بمنه وطوله إن شاء الله تعالى .

(١) فى (ف) «لهذا»

(٢) سقط من (ف)

(٣) فى (جـ) «قبوله» ، وفى (ف) «فى قبوله»

* بداية (٢٣٠: ١/ف)

(٤) فى (جـ) و(س) «فل»

* بداية (١٦٠/جـ)

(٥) فى (جـ) «يقام عليها» ، وفى (س) «مقدم عليها»

(٦) فى (جـ) و(س) «عن قناع الحق»

مسألة

تخصيص العلة

وقبل^(١) أن نشرع فى هذه المسألة ، نذكر طرفاً^(٢) مما تفسد به العلة .
(اعلم أنه قد ذكر الأصحاب ما تفسد به العلة^(٣)) وعدوا وجوهاً
عشرة (وأكثر ، وذكروا)^(٤) :

الوجه الأول – هو أن لا يدل الدليل على صحتها .

الوجه الثانى – أن تكون العلة منصوبة لما لا يثبت بالقياس ، كأقل
الحيض وأكثره ، وإثبات الاسماء واللغات ، وغير ذلك ، وقد ذكرنا
(قبل)^(٥) هذا^(٦) اختلاف الأصحاب فى ذلك .

والوجه الثالث – أن تكون العلة منتزعة^(٧) من أصل^(٨) لا يجوز
انتزاع العلة منه ، مثل أن يقيس على أصل غير ثابت ، كأصل منسوخ ، أو

(١) فى (ف) « العمل » بدل « وقبل »

(٢) فى (س) « طرقا » بالقاف .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ج) و (س)

(٤) فى (س) « واكثر »

(٥) سقط من (ف)

(٦) فى (ف) « ذلك »

(٧) فى (ف) « مشروعة » بدل « منتزعة »

(٨) فى (ف) « الأصل » بزيادة « أل »

أصل لم يثبت الحكم به ^(١) ، وكذلك لو كان الأصل (قد) ^(٢) ورد بتخصيصه الشرع ، ومنع القياس عليه ^(٣) ، مثل قياس أصحاب أبي حنيفة غير الرسول على الرسول ﷺ في جواز النكاح بلفظ الهبة .

والرابع - أن يكون الوصف الذى (جُعل علة) ^(٤) لايجوز التعليل به ، مثل أن يجعل العلة اسم لقب ، أو نفى شىء - على قول من لايجيز ذلك - أو شبهاً - على قول من لايجيز قياس الشبه - أو وصفاً لم يثبت وجوده فى الأصل أو فى الفرع .

والخامس - (أن لاتكون العلة مؤثرة فى الحكم ، وهذا قد سبق .
والسادس) ^(٥) - أن تكون (العلة) ^(٦) منتقضة ^(٧) ، وهى أن توجد ولاحكم معها . والكلام فى هذا سيأتى .

والسابع - أن يمكن قلب العلة ، وهو أن يعلق عليها نقيض ذلك الحكم ، ويقاس على الأصل ، والكلام يأتى فى هذا أيضاً .
والثامن - أن لاتوجب العلة حكماً فى الأصل . وذلك أن تفيد الحكم فى الفرع بزيادة أو نقصان عما تفيده ^(٨) فى الأصل ، فيدل ذلك

(١) فى (ج) و(س) « فيه » بدل « به »

(٢) سقط من (ج) و(س)

(٣) فى (س) « علته »

(٤) فى (ف) « علل به »

(٥) مابين القوسين سقط من (س)

(٦) سقط من (ج) و(س)

(٧) فى (س) « مقتضية »

(٨) فى (ج) و(ف) « عما تفيدها » ، وفى (س) « كما يفيدها »

على فسادها ، وذلك مثل أن يقول الحنفى فى إسقاط تعيين النية فى رمضان « لأنه مستحق العين ، فلا يفتقر إلى تعيين كرد الوديعة » وهذا لا يصح ؛ لأنه (يفيده)^(١) فى الفرع غير حكم الأصل ؛ لأنه يفيد فى الأصل إسقاط التعيين مع * (النية رأساً وفى الفرع إسقاط التعيين مع)^(٢) وجوب أصل النية . ومن حكم العلة أن يثبت الحكم فى الأصل ، ثم يتعدى إلى الفرع فينقل حكم الأصل إليه .

والتاسع - أن يَعتَبرَ حكماً بحكم مع اختلافهما فى الوضع ، وهو الذى تسميه الفقهاء فساد (الوضع و)^(٣) الاعتبار ، وذلك مثل أن يعتبر مابنى على التخفيف ، (بما بنى على التغليظ فى إيجاب التغليظ ، أو مابنى على التغليظ بما بنى على التخفيف فى إيجاب التخفيف)^(٤) ومابنى على التضعيف أو التأكيد بما بنى على خلافه ، وسيأتي هذا أيضاً .
والعاشر - أن يعارضها بما هو أقوى منها ، فيدل ذلك على فسادها .
وهذه الوجوه ذكرها الشيخ أبو إسحاق رحمه الله تعالى فى اللمع^(٥) أوردها (على سبيل الاختصار)^(٦) ، وحين أذكر وجوه الاعتراض الصحيح على * العلة ، ووجوه الاعتراض الفاسدة ، يدخل أكثر هذه

(١) فى (ف) « لا يفيد »

* بداية (١٦١ / جـ)

(٢) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٣) سقط من (جـ) و (س)

(٤) ما بين القوسين من قوله « بمابنى » إلى قوله « التخفيف » سقط من (ف)

(٥) انظر اللمع مع شرحه نزهة المشتاق ص ٧١٧ وما بعدها .

(٦) فى (جـ) و (س) « على اختصار »

* بداية (٢٣٠ : ب / ف)

الوجه في أثناء ذلك (١) .

فأما المسألة التي قصدناها ، (وهي) (٢) مسألة تخصيص العلة
وهي داخلة فيما تفسد به العلة فنقول : اختلف العلماء في تخصيص
العلل الشرعية ، وهي المستنبطة ، دون المنصوص عليها (٣) .

* فعلى مذهب الشافعي وجميع أصحابه إلا القليل منهم : لا يجوز
تخصيصها ، وهو قول كثير من المتكلمين . وقالوا : تخصيصها نقض لها
ونقضها يتضمن إبطالها .

وقال عامة العراقيين من أصحاب أبي حنيفة : يجوز تخصيصها .
وأما عامة الخراسانيين فإنهم أنكروا تخصيصها ، وذهبوا إلى ما ذهبنا
إليه .

قال (٤) أبو منصور الماتريدي السمرقندي : (القول بتخصيص
العلة) (٥) باطل ، ومن قال بتخصيص العلة فقد وصف الله تعالى بالسفه
والعبث .

وأما (٦) أبو زيد فإنه قال بتخصيص العلة ، وادعى أنه مذهب أبي

(١) انظر ص ٣٤٢

(٢) سقط من (ج) و(س)

(٣) انظر مسألة تخصيص العلة في اللمع وشرحه نزهة المشتاق ص ٧٢٥ والبرهان
ج ٢ ص ٩٩٨ والتبصرة ص ٤٦٦ وإحكام الآمدى ج ٣ ص ٢٠٢ والعدة ج ٤ ص ١٣٨٦
وتيسير التحرير ج ٤ ص ٩ والمعتمد ج ٢ ص ٨٢٢ وشرح تنقيح الفصول ص ٣٩٩ .

* بداية (١٤٤) ب/س

(٤) في (ف) «وقال»

(٥) في (ج) و(س) «تخصيص العلة» بدون «القول بـ»

(٦) في (ف) «فأما»

حنيفة وأصحابه (١) .

واختلف أصحاب مالك في ذلك أيضا ، فقال بعضهم بجوازه وأنكر بعضهم جوازه ، وقال بما ذهبنا (٢) إليه (٣) .

ومثال (٤) التخصيص في العلة ما صار إليه أصحاب أبي حنيفة ، فإنهم قالوا : إن علة جريان الربا في الذهب والفضة هو الوزن ، وجعلوا لذلك فروعا من الموزونات ، ثم جوزوا إسلام الدراهم في الزعفران والحديد والنحاس مع اجتماعهما في الوزن ، فحكموا (٥) بتخصيص العلة فانتقضت (علة الوزن) (٦) عندنا بهذا ، وعندهم لم تنتقض .

واحتج* من أجاز تخصيص العلة وقال : إن العلة الشرعية
أمارات وليست بموجبات ، وإنما صارت أمارات بجعل جاعل ونصب
ناصب فجاز أن تجعل أمانة للحكم في (٧) عين دون عين ، كما جاز أن
تجعل أمانة في وقت دون وقت .

وربما عبروا عن هذا وقالوا : العلة أمانة على الحكم ، فجاز وجودها
في موضع ولا حكم ، كما جاز وجودها قبل الشرع ولا حكم . بَيَّنَّتْهُ أَنْ

(١) انظر تقويم الأدلة ج ٢ ص ٤٣٨ .

(٢) في (س) «ذهب»

(٣) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٩ ونشر البنود ج ٢ ص ٢١٠ ، ٢١١

(٤) في (س) «فقال»

(٥) في (ف) «فحكم»

(٦) في (ف) «فانتقضت العلة»

* بداية (١٦٢ / ج)

(٧) في (س) «عن» بدل «في»

الدليل الشرعى الظنى يجوز أن يكون دليلاً فى موضع دون موضع. ألا ترى أن خبر الواحد يكون دليلاً عند عدم نص القرآن (ولا يكون دليلاً مع نص القرآن ؟)^(١).

قالوا : ولأن تخصيص العلة المنصوصة (جائز)^(٢) ، فكذلك العلة المستنبطة ؛ وهذا لأن مايجوز على الشئ أو ما يستحيل جوازه على الشئ لا يختلف بحسب اختلاف طرقه ، ولم يوجد فى العلتين إلا اختلاف الطريق ، فإن الطريق فى أحدهما النص ، و(الطريق)^(٣) فى الآخر الاستنباط ، وليس هذا مما يوجب الاختلاف بعد أن يكون كل واحد علة . ومما اعتمده الأصوليون فى جواز تخصيص العلة هو : أن العلة الشرعية أمانة ، فوجودها^(٤) فى بعض المواضع من دون حكمها لا يخرجها عن كونها أمانة ؛ لأن الأمانة ليس يجب وجود حكمها معها على كل حال ، وإنما الواجب أن يكون الغالب مواصلة حكمها لها ،^(٥) وليس يبطل هذا الغالب بتخلف حكمها عنها فى بعض المواضع . والدليل عليه أن وقوف مركوب^(٦) القاضى على باب الأمير أمانة لكونه فى دار الأمير ولا يخرجها عن كونه أمانة على ذلك أن لا يكون القاضى فى بعض الحالات فى دار الأمير ويرى مركوبه* على بابه . ألا ترى أنا نرى مرة مركوب

(١) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٢) سقط من (س)

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى (ف) « بوجودها »

(٥) هكذا فى (ج) و(س) وغير واضحة فى (ف)

(٦) فى (ف) « مركب »

* بداية (٢٣٢ : أ / ف)

القاضى على باب الأمير ولا يكون القاضى هناك ، فإن رأينا مرة أخرى
مركوبه على باب الأمير غلب على ظننا كونه فى داره ، ولم يمنع تخلف المرة
الواحدة من وجود الظن وغلبته ؟

وكذلك ^(١) الغيم الرطب فى الشتاء (أمانة) ^(٢) للمطر ، وقد
يُخلف ^(٣) فى بعض الأحيان ، ولا يدل إخلافه ^(٤) (فى بعض
الأحيان) ^(٥) أنه ليس بأمانة .

قال أبو زيد فى تقويم الأدلة ^(٦) : زعمت الطردية أن العلل القياسية
لا تقبل الخصوص ، وسموا الخصوص نقضاً ، لزعمهم أن الحكم ^(٧) متعلق
بعين * ^(٨) الوصف ، فلم يجز وجوده بلامانع ولا حكم معه .
وهذا غلط لغة وشريعة وإجماعاً وفقهاً .

أما اللغة ؛ فلأن النقص اسم لفعلٍ يَرُدُّ فعلاً سبق على سبيل المضادة
كنقض البنيان ، ونقض كل مؤلفٍ ، ونقض العقد كل قول بخلافه .
والخصوص بيان أنه لم يكن فى العموم . ألا ترى أن نقض الخصوص

(١) فى (ج) و(س) زيادة «على هذا»

(٢) سقط من (ج) و(س)

(٣) فى (س) «يختلف»

(٤) فى (س) «اختلافه»

(٥) سقط من (ج) و(س)

(٦) انظر تقويم الأدلة ج٢ ص ٤٣٨

(٧) فى (ج) و(س) «الحق»

* بداية (١٦٣ / ج)

(٨) فى (ج) و(س) «بغير»

العموم ، ونقيض النقض البناء والتأليف ؟

وأما الشريعة ؛ فلأن التناقض غير جائز على الكتاب والحجج كلها والخصوص جائز على عموم النص ، فتبين أنه لم يكن دخل تحت الجملة ولم يرد به من^(١) الابتداء إلا مابقى بعد الخصوص ، لا^(٢) أنه نقض بعد الثبوت .

وأما الإجماع ؛ فلأن القائسين أجمعوا أن من الأحكام ماثبت بالنص بخلاف القياس ، فخصت^(٣) بالنص عن موجب القياس ، (ولولا النص لكان الحكم بالقياس بخلاف ذلك . والشافعي يسميها مخصوصة عن القياس^(٤)) ونحن نسميها معدولابها عن القياس .

وأما الفقه ؛ فلما ذكرنا أن المعلن^(٥) ما ذكر شيئاً غير أن سماه علة^(٦) ، ويمكنه الثبات عليه من غير رجوع مع انعدام الحكم ، بأن يضيف العدم إلى مانع ودليل قام عليه ، دون فساد العلة .

وربما عبروا عن هذا ، (وقالوا :)^(٧) إذا علمنا وصفاً من جملة المنصوص عليه أنه علة ، ثم وجدناه في موضع ولاحكم معه ، فنعلم ضرورة أن مانعاً منع من الحكم ، وهذا كما أن ما يصاد العبادات وجدناه

(١) فى (ف) « فى »

(٢) فى (جـ) و (س) « إلا »

(٣) فى (ف) « فخص »

(٤) ما بين القوسين سقط من (س)

(٥) فى (س) « العلل »

(٦) فى (جـ) و (س) « علته »

(٧) سقط من (جـ) و (س)

مبطلا للعبادة ، ثم إنا وجدنا أكل الناسى - وهو مضاد للصوم - لا يبطل الصوم ، علمنا ضرورة أن مانعاً منعه من العمل ، وكذلك وجدنا بيع من هو من أهل البيع مزيلاً (ملك البائع)^(١) فإذا وجدنا بيعاً فيه خيار للبائع^(٢) ولايزيل^(٣) الملك مع صدوره* من أهله ، ومصادفته محله ، علمنا ضرورة أن (هاهنا)^(٤) مانعاً منعه من العمل ، ببينة^(٥) أنا نرى فى العلل المحسوسة أنها توجد ولاتوجب الحكم لمانع لها من العمل ؛ فإن النار علة الإحراق ، والنار توجد ولاإحراق^(٦) لمانع منعها من العمل ؛ فإن النار لم تحرق إبراهيم صلوات الله عليه ، وكذلك لا تحرق الطلق^(٧) ولا تحرق الذهب والفضة ، فإذا جاز هذا فى العلل الحسية فلأن يجوز فى العلل الشرعية أولى .

وأما دلائلنا فى منع تخصيص العلة ، فنبدأ بما* ذكره الأصوليون من المتكلمين^(٨) :

قالوا : معنى قولنا إنه لايجوز تخصيص العلة هو أن تخصيصها يمنع

(١) فى (ف) « للملك عن البائع »

(٢) فى جميع النسخ « البائع » بدون اللام .

(٣) فى (س) « يزيد »

* بداية (١٤٥ : أ / س)

(٤) سقط من (ف)

(٥) فى (س) « بينته »

(٦) فى (س) « بلا »

(٧) الطلق بفتح الطاء واللام دواء إذا طلى به منع حرق النار ، والمشهور فيه سكون اللام

أوهو - بالسكون - معرب « تَلَّكَ » القاموس ج ٣ ص ٢٦٧

* بداية (١٦٤ / ج)

(٨) انظر المعتمد ج ٢ ص ٨٢٢

من كونها أمانة وطريقاً^(١) إلى الحكم ، وإذا بيّنا أن تخصيصها* يمنع من كونها طريقاً إلى الحكم فقد تم ما أردناه .

وبيان أنه يمنع (أنا)^(٢) إذا قلنا : إن علة تحريم بيع الذهب بالذهب متفاضلاً (هى)^(٣) كونه موزوناً ، ثم قلنا : إن بيع الرصاص بالرصاص متفاضلاً يجوز مع وجود الوزن ، فالقائل لذلك لا يخلو إما أن يقول بنص أو يقول ذلك بعلة تقتضى^(٤) إباحته ، هى أقوى^(٥) من علة تحريم بيع^(٦) الذهب بالذهب . فإن قال : علمت ذلك بعلة وهى أن^(٧) أقيس الرصاص على أصل مباح . فيقال له : بأى معنى^(٨) تقيس ؟

فإن ذكر وصفاً من أوصاف الرصاص ، وقاسه على سائر الأصول التى يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً ، (فإننا إنما نعلم حينئذٍ)^(٩) حرمة بيع الذهب بالذهب متفاضلاً بالوزن وبعدم ذلك الوصف الذى جعله علة للإباحة ، فتبين [أنا لانعلم بعد التخصيص]^(١٠) تحريم شىء بكونه موزوناً

(١) فى (س) «وطريقنا» وفى هامشها تعليق «لعله هكذا : وطريقه»

※ بداية (٢٣١ : ب/ف)

(٢) سقط من (ج) و(س)

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى (س) «يعنى»

(٥) فى (س) «أمرى» بدل «أقوى»

(٦) سقط من (ج) و(س)

(٧) فى (ف) «أنى»

(٨) فى (ج) «نعنى»

(٩) فى (ج) «فإننا حينئذٍ نعلم» وفى (س) «فإننا حينئذٍ نعلم»

(١٠) فى (ج) «أنا نعلم بعد التخصيص لانعلم» ، وفى (ف) «أنا نعلم بعد التخصيص

أنا لانعلم» وفى (س) «أن بالعلم بعد التخصيص لأعلم» والمثبت من المعتمد .

فقط، وأنت جعلت العلة هي الوزن .
فإن قال الخصم : الأمر كما قلتم ، غير أنى لأشترط نفى ذلك
الوصف في كون الوزن علة .

يقال له : سلّمت أن العلة (ليست هي الوزن) ^(١) فقط ، وهو الذى
نريده، فإنه لا بد من اعتبار نفى وصف آخر ، فنقول لك : هلاً اشترطت
نفى ذلك الوصف ؛ فإنك إذا لم تشترط أوهمت أن العلة هي الوزن فقط
وقد سلّمت فساد كون ذلك علة فقط .

فإن قال : أنا ^(٢) أشترط ، غير أنى لأسميه جزءاً من العلة ، وإن كان
التحريم لا يحصل بدونه .

يقال له : قد ناقضت في هذا الكلام ؛ لأنك قد اشترطته في التحريم
ثم نقضت ذلك بقولك لأسميه جزءاً من العلة ، مع أنك وافقت في
المعنى ، وخالفت في الاسم .

فإن قال : علمت إباحة بيع الرصاص (بالرصاص) ^(٣) بنص ^(٤) .
يقال له : فهل علمت علة ^(٥) إباحته ؟ فإن قال : علمت . فالحقول
في ذلك قد تقدم ، وإن قال : لا أعلم ^(٦) علة إباحته . فمعلوم أن علة

(١) فى (جـ) و (س) « ليس الوزن »

(٢) فى (ف) زيادة « لا »

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى (س) « ماص »

(٥) فى (س) « علته »

(٦) فى (جـ) و (س) « أعلمه »

مقصورة على الرصاص لاتتعداه ^(١) ؛ لأنها لو تخطته لوجب فى الحكم أن ينصب الله تعالى علماً على ذلك لنعلم ثبوت حكمها فيما عدا الرصاص ، وإذا كان كذلك لم نعلم تحريم (بيع) ^(٢) الذهب بالذهب إلا (لأنه) ^(٣) موزون وأنه* ليس برصاص ، فيبطل بهذا الوجه أيضا أن تكون العلة هي ^(٤) الوزن فقط ، فثبت أن التخصيص يخرج العلة عن ^(٥) كونها أمانة (على الحكم) ^(٦) .

والذى يبين هذا أيضا- أن الإنسان لو استدل على طريقه فى برية بأميال منصوبة ، ثم رأى ميلا لايدل على طريقه ، وعلم أنه لايدل على طريقه ^(٧) لأنه أسود ، فإنه لايستدل بعدُ على طريقه بوجود ميل دون أن يعلم أنه غير أسود . فقد صح ما ^(٨) أردناه أن تخصيص العلة يخرجها عن كونها أمانة على الحكم .

ثم الذى يؤيد صحة هذه الطريقة العَلَلُ العقلية ، فإن تخصيصها لايجوز بالإجماع ، والعلل الشرعية مع الشرع كالعقلية مع العقل ، فلما لم يجز تخصيص العلة العقلية ، (كذلك العلة الشرعية .

(١) فى (ف) «يتعداه»

(٢) سقط من (ج) و(س)

(٣) فى (س) «أنه» بدون اللام

* بداية (١٦٥ / ج)

(٤) فى (ج) «هو»

(٥) فى (س) «من»

(٦) سقط من (ف)

(٧) فى (ج) و(س) «الطريق»

(٨) فى (ف) «بما» والمثبت هو الصحيح المطابق لما فى المعتمد .

فإن قالوا : إنما لم يجرز تخصيص العلة العقلية ، لا^(١) لأن الدلالة دلت على تعلق^(٢) الحكم بها ، (بل)^(٣) لأنها موجهة بنفسها* فلا يجوز (أن لا يتبعها)^(٤) حكمها إذا وجدت ، وأما العلة الشرعية فأمانة^(٥) والأمارات قد يتبعها حكمها ، وقد لا يتبعها .

قالوا : ولانسلم أن العلة الشرعية مع الشرع كالعقلية مع العقل . ويمكن أن يجاب عن هذا ، فيقال : إن العلة الشرعية موجهة أيضا مثل العلة العقلية ، ولا فرق عندنا بين العلة الشرعية و(العلة)^(٦) العقلية ، فإن العلة قط لا تكون علة بنفسها ، إنما تكون علة بالشرع ، ولولا الشرع لم يعرف ثبوت شيء ولا انتفائه ، ولا تحليل شيء ولا تحريمه بالعقل بحال .

وعلى قول من يقول : إن العقل موجب ، يقال لهذا السائل أيضا : إنكم تقولون إن الشرائع مصالح ، والعلة الشرعية وجوه المصالح ، ووجوه المصالح موجبات أيضا . فلا يجوز تخصيصها أيضا ، كما سلمتم [في]^(٧) العلة العقلية .

(١) ما بين القوسين سقط من (جـ) و(س)

(٢) في (ف) « تعليق »

(٣) سقط من (جـ) و(س)

* بداية (٢٣٢ : ١ / ف)

(٤) في (جـ) « أن يتبعها » ، وفي (س) « أن يمنعها »

(٥) في جمع النسخ « أمانة » بدون الفاء .

(٦) سقط من (جـ) و(س)

(٧) في جميع النسخ « من »

وقد قال الأصحاب : إن العلل الشرعية - وإن صارت عللاً بالشرع إلا أنها بعد ماصارت عللاً - بمنزلة العقلية في وجوب الحكم* بوجودها فوجب أن تكون بمنزلتها في أن تخصيصها يوجب فسادها .

دليل آخر ، وهو - أن العلة طريق إلى ^(١) إثبات الحكم في الفرع ، فإننا إذا علمنا أن الوصف علة الأصل ، ودل الدليل على التعبد بالقياس فإن الوصف يكون طريقاً إلى ^(٢) إثبات الحكم (في الفرع) ^(٣) ، فإذا اختص هذا الطريق بفرعين ^(٤) لم يجز كونه طريقاً إلى العلم (بحكم أحدهما) ^(٥) وأن لا يكون طريقاً إلى العلم بحكم الآخر ؛ لأن طريق العلم بالشئ أو الظن به ^(٦) لايجوز حصوله* ^(٧) في أشياء ^(٨) ، فيكون طريقاً إلى العلم أو الظن بأحدهما ، ولا يكون طريقاً إلى ذلك في الآخر .

والدليل على أن الطريق لا يختلف ؛ [أن] ^(٩) من ظن أن زيدا في الدار بخبر رجل بعيد من الكذب ، فإنه لايجوز أن يخبر ذلك الرجل بكون عمرو في الدار ثم لا يظنه صادقا . فإذا وجب ذلك في الأخبار فلأن يجب

* بداية (١٤٥ : ب/س)

(١) في (ف) «في»

(٢) في (ف) «في»

(٣) سقط من (ف)

(٤) في (س) و(ف) «بغير عين»

(٥) سقط من (ف)

(٦) في (ج) و(س) «له»

* بداية (١٦٦ : ج)

(٧) في (ج) و(س) «بحصوله»

(٨) هكذا في جميع النسخ ، ولعل صحته «شيعين» ليستقيم الكلام الذي بعده .

(٩) في جميع النسخ «فإن»

ذلك فى الأمارات التى دل عليها الدليل أولى .

دليل آخر^(١) ثالث للفقهاء - وهو أن وجود العلة مع عدم حكمها مناقضة ، والمناقضة من أكد ماتفسد به العلة ؛ لأنه يفضى^(٢) إلى العبث والسفه . والدليل على أن هذا مناقضة : أن العقلاء يعدونه مناقضة مفسدة ، حتى العوام منهم ؛ لأن قائلًا لو قال : سامحت فلاناً لأنه بصرى (ثم لم يسامح غيره من البصريين ، يقول له الخواص والعوام : زعمت أنك سامحت فلاناً لأنه بصرى)^(٣) فهذا بصرى ، فهلاً سامحته ؟

فإن قيل : لواعتذر عن هذا ، وقال : لم أسامح فلاناً - وإن كان بصرياً - لأنه عدوى ، صح عذره ، ولم يكن لأحد أن يلزمه نفى العداوة وعلته^(٤) الأولى .

قيل له : يجوز أن يلزم ذلك ، فيقال (له)^(٥) هلاً قلت : سامحت فلاناً ؛ لأنه بصرى ، ولأنه صديقى ؟
فإن^(٦) قيل : العلة المؤثرة لايتصور انتقاضها .

(قيل له : انتقاض العلة وجود العلة ولاحكم لها ؛ فإن المنتقض من الأشياء ماله صورة وليس له معنى ، وليس لنقض العلة حد سوى هذا ، فأما

(١) سقط من (ج) و (س)

(٢) هكذا فى جميع النسخ ، والأولى « لأنها تفضى »

(٣) مابين القوسين سقط من (ج) و (س)

(٤) فى (س) « وعليه » ، وفى (ف) « فى غلبة »

(٥) سقط من (ف)

(٦) فى (س) « قال » بدل « فإن »

قوله : إن العلة المؤثرة لا يتصور عليها النقض ^(١) .

قلنا : إذا ورد عليها النقض دل أنها ليست بمؤثرة .

فإن قال : إن الحكم فى صورة النقض ثبت بخلاف هذا الحكم بعلة أخرى ، لابهذه العلة .

قلنا : إذا دفعت ^(٢) بهذا ، فقد أنتقلت إلى علة أخرى من علة ^١ والانتقال من علة إلى علة أمانة ضعف المعلن .

ونصور صورة : إذا علل فى جواز صوم رمضان بالنية قبل الزوال وقال : صوم يتأدى بنية* متقدمة على وقت الشروع فيه ، فيتأدى بنية متأخرة عن وقت الشروع .

فيقال : ينتقض بالقضاء .

فمن يقول بتخصيص العلة يقول : فى القضاء منع مانع من الجواز .

فإذا قيل له : ما المانع ؟ يقول : المانع هو أن الإمساك موقوف على الصوم المشروع فى ذلك الوقت وهو النفل ، فلا يجوز تنفيذه على صوم آخر ، بخلاف صوم رمضان ، فإنه يوقف ^(٣) الإمساك على الصوم* المشروع فيه ، وهو صوم الفرض ^(٤) فيجوز تنفيذه عليه ، وهذه علة أخرى سوى العلة الأولى وقد بطلت تلك العلة .

(١) مابين القوسين من « قيل له » إلى « النقض » سقط من (ف)

(٢) فى (ف) « وقف »

* بداية (٢٣٢ : ب / ف)

(٣) فى (س) « توقف »

* بداية (١٦٧ / ج)

(٤) فى (س) « القرض »

فمن ارتكب مثل هذه المناقضة ، ولم يبال بمثل هذا الانتقال دلنا من فعله على ضعف خبرته ^(١) وقلة بصيرته فى معنى الفقه .

والجملة أن النقض لا يلزمه إلا الضعف .

وقد قيل أيضا : إن من لم يبال بانتقاض علتة يلزمه القول بتكافئ الأدلة وهو ساقط بالاتفاق .

وبيان ذلك (بالمثال) ^(٢) أن من قال فى محاولة تحليل النبيذ : هو (مائع) ^(٣) فيحل شربه كالماء . والمعلل غير مبال بلزوم الخمر نقضاً ، لأنه يقول بتخصيص العلة . فللمعترض (أن يعارض فيقول :) ^(٤) مائع فيحرم كالخمر ، ولا يبالى بالنقض بالماء ؛ (لأنه يقول) ^(٥) بتخصيص العلة فيتكافأ الدليلان ، وليس أحدهما بأولى من الآخر .

وقد اعترضوا على هذا وقالوا : بطلان هذين التعليلين إنما كان لوقوعهما طردين خارجين عن مسلك المعانى والأشياء المعتبرة ، والتعلق ^(٦) بمثل هذا باطل .

ونحن نقول : إن ما ^(٧) قلتم معنى مبطل ، وما قلناه أيضاً معنى مبطل ، فبطلت العلة من وجهين .

وقد قال أصحابنا : إن القول بتخصيص العلة يؤدى إلى ما ذكرناه من

(١) فى (ج) « خبرته » وفى (ف) « بجبرته »

(٢) سقط من (ف)

(٣) سقط من (ج) و (س)

(٤) فى (ف) « أن يقول »

(٥) فى (ج) « يقول لانه »

(٦) فى (ف) « والنطق »

(٧) فى (ف) « إنما »

تكافئ الأدلة ، ويؤدى أيضا (إلى) ^(١) أن (يتعلق بالعلة) ^(٢) الواحدة حكمان متضادان ؛ وذلك أنه إذا وجدت العلة فى أصلين ، واقتضت التحليل ^(٣) فى أحدهما دون الآخر ، لم ينفصل من علق عليها التحليل فى الفرع اعتباراً بأحد الأصلين ممن علق عليها التحريم فى ذلك الفرع اعتباراً بالأصل الآخر . فيتكافأ الدليلان ، ويستوى القولان ، وهذا لا يجوز .

وفى المسألة كلام كثير ، ونحن رأينا الاعتماد على هذه الدلائل الثلاثة ^(٤) وهى أقوى ما يعتمد عليها .

وقد أيد ما قلناه قولُ الله تعالى ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ^(٥) والنقض من الاختلاف .

فدلت المناقضة على أن الدليل ليس من عند الله تعالى ، وما لا يكون من عند الله لا يكون حجة فى حكم .

أما الجواب ^(٦) : أما قولهم ^(٧) : إن العلل الشرعية أمارات (وهى أمارات) ^(٨) بجعل جاعل .

(١) سقط من (س)

(٢) فى (س) «تعلق العلة»

(٣) فى (جـ) و(س) «التحليل»

(٤) فى (جـ) و(س) «الثلاث» بدون التاء والأولى ما أثبتناه من (ف) ؛ لأن المقصود

بالدلائل الأدلة ، وهو مذكّر . وإن كان فى التعبير عن الأدلة بالدلائل نظر عند أهل

اللغة . انظر نهاية السؤل للأسنوى ج١ ص ١٨ .

(٥) الآية (٨٢) من سورة النساء .

(٦) يعنى على أدلة المخالفين ، وهم القائلون بجواز تخصيص العلة .

(٧) فى (ف) «الجواب : قلنا : أما قولهم»

* بداية (١٤٦ : أ/س)

(٨) سقط من (ف)

قلنا : من (تعنى بالجاعل ؟)^(١) إن عنيت المعلل ، فلانسلم أنها صارت علة بجعل المعلل^(٢) ، بل هى علة* شاء المعلل أم أبى ، وقد يقصد المعلل إثارة حكم ، فيظهر العلة المؤثرة لغير ذلك الحكم .
وإن عَنِيَتْ بجعل الشرع ، فمن أين لكم أن الشرع جعل هذا أمانة فى موضع دون موضع ؟

ثم نقول : الأمانة المعتبرة لبناء الحكم عليها ، الأمانة المقوية^(٣) للظن ، وبالنقض تذهب قوة الظن .

أو يقال : هو أمانة بشرط أن لاينتقض ، كما هو أمانة بشرط أن (لا)^(٤) يعارضها نص كتاب أو نص خبر .
وأما تعلقهم* بالعلة المنصوصة^(٥) .

قلنا : من أصحابنا من قال : لايجوز تخصيص العلة المنصوص عليها^(٦) ، كما لايجوز تخصيص العلة المستنبطة ، ومتى وجدناها مع عدم الحكم علمنا أنها^(٧) بعض^(٨) العلة ، (غير أننا لانقول : إن العلة

(١) فى (جـ) و (س) « معنى الجاعل » ، وفى (ف) « تعنى الجاعل »

(٢) فى (ف) « الجاعل »

* بداية (١٦٨ / جـ)

(٣) فى (س) « القوية »

(٤) سقط من (جـ) و (س)

* بداية (٢٣٢ : أ / ف)

(٥) فى (ف) « المنصوبة »

(٦) انظر البرهان ج ٢ ص ٩٩٨ ، ٩٩٩ والبحر المحيط ج ٥ ص ٢٦٢ والإبهاج ج ٣ ص ٨٥

(٧) فى (جـ) و (س) « أنه »

(٨) فى (س) « نقض »

الشرعية منقوضة (١) ؛ لأن الشرع لا يناقض (٢) في كلامه ، فإذا كان مخصوصاً علمنا أنه لم يرد كل العلة .

وأما المعلن فيجوز أن يُناقض ، فإذا أطلق التعليل ، ودخل التخصيص - وهو مناقضة كما بينا - علمنا أن ما ذكره ليس بدليل أصلاً .

وإن سلمنا أن تخصيص العلة التي نص عليها يجوز ، ولا يجوز تخصيص (العلة) (٣) المستنبطة ، فالفرق بينهما أن العلة المنصوصة دليل صحتها النص فحسب ، وقد وجد فصحت . وأما العلة المستنبطة فدليل صحتها التأثير (و) (٤) الجريان - على ما سبق - وبالتخصيص يبطل الجريان ، ويبطل التأثير أيضا ؛ لأنه تبين أنه ليس بأمانة ، أو تبين أنه لا يفيد قوة الظن ، وإنما صارت العلة علة بقوة (٥) الظن ، فإذا فات الظن فأتت العلة .

وأما كلامهم الذي اعتمدوا عليه (٦) .

قلنا : لاننكر أن توجد الأمانة في بعض المواضع من غير حكمها لكن إذا علمنا أنتفاء حكمها في بعض المواضع لعللة من العلل ، شرطنا في

(١) في (ج) « غير أنا نقول إن العلة الشرعية منقوضة » وفي (س) « غير أنا نقول ان العلة الشرعية غير منقوضة »

(٢) في (ج) و (ف) « تناقض » وهو صحيح أيضا ، لكن ما أثبتناه مناسب لما سيذكره بعده .

(٣) سقط من (ج) و (س)

(٤) في (ج) و (س) « أو » بدل « و »

(٥) في (ف) « لقوة »

(٦) يشير إلى ما استدل به القائلون بتخصيص العلة من جواز وجود الأمانة في الحسيات مع تخلف ماهي أمانة عليه ، كالغيم الرطب بدون مطر ونحو ذلك .

كونها أمانة انتفاء تلك العلة، أو انتفاء الموضع الذى لم (يوجد فيه حكمها)،^(١) ولا تكون العلة المذكورة طريقاً إلى الحكم إلا إذا علمنا انتفاء ما شرطنا انتفائه . وعلى أن بطلان العلة لمكان التخصيص إنما أثبتناه بوجود المناقضة فى كلامه ، أو لفوات التأثير الذى هو المعتمد فى صحة العلة .
وفى المواضع التى استشهدوا بها فى الحسيات ليس الموجود بكلام حتى يكون مناقضاً .

وأما على قولنا : إن التأثير يفوت بالتخصيص ، فإنما أردنا بالتأثير قوة الظن وكذلك * نقول فى تلك المواضع : إن قوة الظن تفوت ، خصوصاً إذا تكرر رؤية دابة القاضى على باب الأمير من غير أن يكون القاضى (ثم)^(٢) وكذلك إذا تكرر الغيم (ولا مطر)^(٣) ، والإشكال^(٤) مع ما قلناه قائم ؛ لأنه (لا)^(٥) يمكن دعوى زوال الأمانة فى الغيم الرطب ولا فى الموضع الآخر بوجود الإخلاف^(٦) مرة أو مرتين ، فكذلك فى مسألتنا وجب أن لاتزول الأمانة بوجود التخصيص فى موضع أو موضعين إلا أنا نقول : لا بد أن تضعف الأمانة بما ذكرنا ، ولا بد من توفر^(٧) القوة من كل وجه ؛ لأن هذا ظن يثير حكماً شرعياً ، فلا بد من بلوغه نهاية القوة ، وأن لا يتوهم فى

(١) فى (ف) « يوجد حكم العلة فيه حكمها »

* بداية (١٦٩ / جـ)

(٢) سقط من (س)

(٣) سقط من (س)

(٤) فى (جـ) و (س) « ولا إشكال »

(٥) سقط من (ف)

(٦) فى (س) « الاختلاف »

(٧) فى (س) « توفير »

الظن قوة وراء قوته حتى يصحح تعليق الحكم الشرعى به ، وذلك بوجود الاطراد ، حتى لا تخلف^(١) هذه الأمانة فى موضع ما ، فإذا أخلفت^(٢) (لم تتوفر القوة)^(٣) من كل وجه .

وهذا جواب حسن ، اعتمدته ، و هو بمحل الاعتماد .
فإن قال قائل : أليس أنكم لم تجعلوا الاطراد دليلاً على صحة العلة ؟
قلنا : الدليل الأصلى فى صحة العلة هو التأثير ، إلا أن الاطراد شرط .
لما ذكرنا ، وهو أن لا يضعف الظن ، فيوجب^(٤) ترك تعليق الحكم به .
وأما الذى ذكره أبو زيد فليس فيه (كبير دليل)^(٥) وقد * بينا
دلائل سوى ما ذكره^(٦) ، وبيننا وجه تأثير التخصيص فى العلة .
والذى تعلق به من جواز تخصيص العموم .

فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما - أنانقول : إن تخصيص العام المطلق لا يجوز ، كما لا يجوز
تخصيص العلة المطلقة ؛ لأن كل واحد منهما دليل من أدلة الشرع ، والدليل
(إذا اختلفت^(٧) عدالته بطلب شهادته)^(٨) ، وإنما يجوز تخصيص

(١) فى (س) «تختلف»

(٢) فى (س) «اختلفت» وفى (ف) «اختلف»

(٣) فى (ف) «لم يتوفر الحكم بقوة»

(٤) فى (ف) «فوجب»

(٥) فى (ج) و (س) «كثير كلام»

* بداية (٢٢٣ : ب / ف)

(٦) فى (ف) «ما ذكرناه»

(٧) هكذا فى جميع النسخ ، ولعل الصحيح «اختلفت»

(٨) فى (ج) و (س) «إذا اختلفت شهادته ، بطلت عدالته»

العام المقيد ، ويتبين عند وجود عَلمِ التخصيص أنه كان مقروناً (به) ^(١) في الابتداء ، ولا يكون ذلك نقضاً لدلالته ، وإنما ^(٢) النقض أن يقول ؛ : كان مطلقاً فقيّد .

وهذا الجواب فيه نظر على المذهب ^(٣) .

والجواب الثاني - أن لفظ العموم لفظ لغوى ، يجوز أن يشتمل على كل ما يصلح أن يكون اسماً له ، ويجوز أن يشتمل على بعضه .

ألا ترى أن أهل اللغة يستعملون ذلك على كلا الوجهين ؟

ولهذا نقول : إذا ورد في الابتداء لابد من النظر في الأدلة ، ثم إذا لم نجد (شيئاً) ^(٤) مخصصاً يعتدّ عمومه ، فصار اللفظ العام صيغة ^(٥) محتملة ، لا يستقر قرار المراد (به) ^(٦) بنفسه إلا بعد السبر والنظر في * الأدلة ، فلم يمتنع بذاته على الخصوص (به) ^(٧) . وأما المعنى فشئء له

(١) سقط من (ف)

(٢) في (ف) زيادة « كان » بعد « إنما »

(٣) لأن مذهب الشافعية جواز تخصيص العام بدليل مستقل متراخ عنه ولا يشترطون اقتران دليل التخصيص بالعام كما يشترطه الحنفية .

انظر نهاية السؤل للأسنوى ج ٢ ص ١١٧ وجمع الجوامع بحاشية البناني ج ٢ ص ١٤٤ ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ج ٢ ص ١٤٧

(٤) سقط من (ف)

(٥) في (ج) و (س) « ضد »

(٦) سقط من (ف)

* بداية (١٤٦ : ب / س)

* بداية (١٧٠ / ج)

(٧) في (ج) و (س) « له »

مقصود خاص ، متى قام الدليل على (صحته بالتأثير)^(١) استقر المراد به فلا يجوز أن يُخلف^(٢) المعنى المؤثر ، وإذا أخلف^(٣) تغيرت صفته ، وإذا تغيرت صفته تغيرت سمته .

وعندى أن الجواب بحرف^(٤) واحد - وهو أن العام كان حجة فيما يتناوله بنفس تناول اللفظ له ، وذلك التناول فيما وراء المخصوص لا يبطل بالتخصيص ، وعلى هذا يظهر الجواب عن العلة المنصوصة أيضا لأن صحتها بالنص ، فلم يضره التخصيص الواقع عليه ، وأما المستنبطة فصحتها بالتأثير، وشرطها الجريان، لئلا تضعف قوة الظن الواقع بها ، فيمتنع تعليق الحكم به ، وعلى أن طائفة من أصحابنا سورا بين العلتين في المنع من التخصيص ، وعلى التسليم ، قد ظهر الجواب ظهوراً قوياً .

وقد سلم أبو إسحاق المروزي^(٥) وأبو العباس ابن القاص^(٦) وفرقا^(٧) بشيء طويل ، على ماهو سمت^(٨) كلام المتقدمين ، وحرف الجواب ماقدما ، وفيه بلاغ ومقنع .

(١) فى (ج) و (س) « صحة التأثير »

(٢) فى (س) و (ف) « يختلف »

(٣) فى (س) و (ف) « اختلف »

(٤) فى (س) « عرف »

(٥) سبقت ترجمته ج ٢ ص ١٥٢

(٦) سبقت ترجمته ج ١ ص ١٤

(٧) فى (س) « وفرقا »

(٨) فى (س) « سلمت »

وقد قال بعضهم : إن الشافعى فى إنكاره تخصيص العلة مناقض لأنه قال (بتخصيص العلة)^(١) فى مسائل كثيرة :

منها - أنه يقول : إن الواجب على متلف اللبن ^(٢) مثله ، قياساً على إتلاف كل ما له مثل ، ثم (إنه) ^(٣) خص هذا الأصل فى المصرة ^(٤) ، فأوجب فى اللبن المستهلك فيها صاعاً من تمر .

ومنها - أنه علل تحريم الخمر بالشدة ، وقاس عليها تحريم النبيذ وللخمر ثلاثة أحكام : التحريم والتفسيق والحد ، فطرد ^(٥) علته فى الفرع فى الحد ، ولم يطرد فى التفسيق ، فإنه لم يرد شهادة شارب النبيذ ، ولم يحكم بفسقه .

(١) فى (ج) و (س) « بالتخصيص بالعلل »

(٢) فى (ج) و (س) « الكر »

(٣) سقط من (ف)

(٤) المصرة : هى الشاة أو الناقة التى يجمع لبنها فى ذرعها بترك حلبها أو بربط إخلافها عند إرادة بيعها ، وقد ورد حكم ذلك فى حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : لاتصروا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ، فإن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر « متفق عليه

انظر البخارى مع الفتح ج٤ ص ٣٦١ ومسلم بشرح النووى ج١٠ ص ١٦ وقد اختلف العلماء فى حكمها ، فذهب إلى القول بظاهر الحديث الأئمة الثلاثة مالك والشافعى واحمد وأبو يوسف من الحنفية ، ولم يأخذ به أبو حنيفة ومحمد لمخالفته الأصول . انظر حاشية ابن عابدين ج٥ ص ٤٤ وحاشية الدسوقى ج٣ ص ١١٥ ، ١١٦ والمنهاج مع شرحه نهاية المحتاج ج٤ ص ٧٠ وشرح منتهى الإرادات ج٢ ص ١٧٣ ، ١٧٤

(٥) فى (ف) « وطرد » بالواو

وأيضاً، فإنه خص علة الربا في مسألة العرايا^(١) وجوز* العقد من غير وجود المماثلة كيلاً .

وكذلك قد خص ضمان الجنين بالغرة مع مخالفته سائر أجناسه . وكذلك الديه على العاقلة ، قد خص من بين المواضع ، ولا يوجد لها نظير في موضع ما . وأمثال هذا كثير ، وما زال الفقهاء يقولون : خص موضع كذا بدليل كذا . وقل ما يوجد أصل من أصول الشرع لم يخص منه^(٢) موضع .

والجواب ، وبالله التوفيق : أنا لاننكر وجود مواضع في الشرع وتخصيصها بأحكام تخالف سائر أجناسها بدليل* شرعيّ يقوم (عليه)^(٣) في ذلك الموضع على الخصوص ، فيقال : إنه موضع ممتاز من (بين)^(٤) سائر المواضع ، مختص (بحكم)^(٥) (فيسلم)^(٦) من غير أن

(١) يشير بذلك إلى ما رواه عدد من الصحابة منهم أبو هريرة وسهل بن أبي حثمة ورافع بن خديج عن رسول الله ﷺ أنه نهى المزانية ، ورخص في العرايا ، أخرجه مسلم وغيره . انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٠ ص ١٨٥ . والعرايا جمع عرية ، ولها عدة تفسيرات منها ماورد في حديث سهل : النخلة والنخلتان يأخذها أهل البيت بخرصها تمرأ يأكلونها رطباً » وانظر مذاهب الفقهاء في المسألة في : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٣ ص ١٧٩ ومغنى المحتاج ج ٢ ص ٩٣ وشرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ١٩٧

* بداية (٢٣٤ : ١ / ف)

(٢) في (س) « فيه »

* بداية (١٧١ / ج)

(٣) سقط من (ج) و (س)

(٤) سقط من (ف)

(٥) سقط من (ج) و (س)

(٦) سقط من (ف)

يتعرض له معنى أصلاً ، فيكون ذلك (الموضع) ^(١) مسلماً لذلك الدليل لا يصطدمه (أصل) ^(٢) ولا يصدم هو أصلاً ، ولا يطلب له معنى مثل ما يطلب لسائر المواضع ، وهذا مثل عوض اللبن في المصرة ، ومثل مسألة المزابنة ^(٣) ، ومسألة تحمل العقل ، ومسألة الجنين ، وأمثال هذا ، فكما لانقول : إنه يقاس عليها غيرها ^(٤) من المواضع بمعنى ، لانقول : إنه تَخَصَّصَ ^(٥) به أصل عرف بمعنى .

والقول الملخص فى الباب : أن ماتَخَصَّصَ ^(٦) به العلة المعنوية إذا عرف معناها ، ولا بد للمخصص من فارق معنوى بين الموضعين ، فهذا التخصيص ممنوع منه ، لأنه إذا افترق الموضعان بعلة معنوية مؤثرة فى التفريق ، تبين لنا أن المعلن فى نصبه ^(٧) العلة التى خص منها هذا الموضع لم يستوف الحجة ، ولم يكمل نظره فى بيان العلة ؛ لأنه لم يكن له بد من استثناء المعنى الذى خص به الموضع المذكور .

ونظيره من جعل الوزن علة بانفراده فى تحريم النساء ، ثم قال : يجوز أن تُسَلِّمَ الدراهم فى الزعفران والحديد والرصاص ، وبَيَّنَّ معنى مؤثراً فى جواز ذلك ، فخص هذا الموضع فى الجواز مع وجود الوزن فى الجانبين فحين

(١) سقط من (ف)

(٢) سقط من (ج) و(س)

(٣) التى استثنى منها بيع العربية كما مر قريباً .

(٤) فى (ج) و(س) « غيره »

(٥) فى (ج) و(س) « تخص »

(٦) فى (س) « تختص »

(٧) فى (س) « نفسه »

ذكر لها^(١) معنى مؤثراً فى جوازه دل أنه بجعله مجرد الوزن علة لم يستوف النظر ، ولم يدرك تمام الحجة .

وكذلك من جعل الطعم علة فى تحريم الربا ، ثم قال : الدليل (أن الجنس مؤثر مع الطعم)^(٢) حتى أن الحنطة مع الشعير يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً مع وجود علة الطعم فيهما^(٣) ، دل أنه لم يستوف النظر فإن لم يبيّن المعلل معنى مؤثراً فى الجنس^(٤) تبين^(٥) عند ذلك أن الجنس محل وشرط ، وليس بعلة ، وكذلك نقول .

وقد ذكرنا فى مسألة علة الربا أنه لا تأثير للجنس بوجه ما ، وأن التأثير للطعم على الخصوص . فمن^(٦) عرف الأصل الذى قدمناه سهل له الكلام ، وهذا لأن التخصيص عمله فى تفويت قوة الظن بالأمانة^(٧) وإنما تفوت قوة الظن إذا كان التخصيص من ذوات المعانى ، واستند إلى معنى ، مثل ما يستند التخصيص منه إلى معنى ، فأما إذا لم يستند إلى معنى أصلاً فلا تفوت بذلك قوة الظن ، وهذا مثل من يقول : إن اللبن من ذوات الأمثال ؛ لأن المثل أعدل الواجبين ، وكونه أعدل من* القيمة لا يشكل

(١) فى (جـ) « ذكرها » فى (ف) « ذكرنا »

(٢) فى (ف) « أن الطعم مؤثر مع الجنس »

(٣) فى (س) و (ف) « فيها »

(٤) فى (ف) « الجنس »

(٥) فى جميع النسخ « فتبين » بزيادة الفاء ، والأولى حذفها كما أثبتناه .

(٦) فى (جـ) « فمتى » وفى (س) « التى »

(٧) فى (ف) « فى الأمانة »

* بداية (١٧٢ / جـ)

على ناظر ، فبان [أن] ^(١) استثناء لبن المصرة من هذا الأصل بنص خصه* لا يفوت قوة الظن في سائر المواضع .

وكذلك إذا قلنا : إن غير الجاني لا يؤخذ بضمان الجناية . فإذا خص هذا الأصل* بإيجاب الدية على العاقلة ، وتحميلهم ^(٢) إياها ، وسلم للنص ^(٣) (لا) ^(٤) تفوت قوة الظن في سائر المواضع .

وعلى عكس هذا إذا قال : إن الوزن علة الربا ، ثم قال : إن إسلام الدراهم في الموزونات يجوز ، ورام التفريق بين الوزن والكيل في أن الكيل بانفراده يحرم النساء ، والوزن بانفراده لا يحرم النساء في هذه الصورة ، (وفرق بما ذكروا من أن الوزن) ^(٥) في أحدهما يشبه الكيل والوزن في الآخر لا يشبه الكيل ، أو ^(٦) قال : إن الوزن في أحدهما وزن ^(٧) الأثمان ، وفي الآخر وزن المثلثات ، ثم كان قد جعل أصل الوزن علة . فعلى ^(٨) القطع نعلم أنه تزول قوة الظن في كون الوزن علة .

(١) سقط من جميع النسخ وإثباته تستقيم الكلام .

* بداية (٢٣٤ ب / ف)

* بداية (١٤٧ أ / س)

(٢) في (س) « وتحميلهم »

(٣) في (ف) « ذلك النقص » بدل « للنص »

(٤) سقط من (ج) و (س)

(٥) مابين القوسين سقط من (س)

(٦) في (س) « و » بدل « أو »

(٧) في (س) « دون »

(٨) في (س) « فعل »

وقد ذكر بعضهم ^(١) الكتابة الفاسدة في مسألة البيع الفاسد من هذا الجنس، وقال : إذا قلنا : إن البيع الفاسد ليس بسبب شرعى فلا يفيد الملك الشرعى . فإذا ألزم ^(٢) الخصم عليه الكتابة ، فيقال للملزم : أتعترف بخروج الكتابة الفاسدة عن قاعدة المعانى، أم تدعى جريانها على سمت المعانى ؟ فإن ادعى جريانها على المعنى ، فلا شك أنه لا يمكنه الوفاء بذلك ^(٣) وإن سلم أنها خارجة عن قاعدة المعانى الشرعية ، وصار يطلب فارقاً معنوياً بين البيع الفاسد والكتابة (الفاسدة) ^(٤) فيقال ^(٥) للمعلل : إن النقض إنما يلزم المعلل من جهة أننا نطالبه بطرد المعنى فى كل موضع يوجد فيه ، فإذا سلمت أن النقض خارج حائد عن مسلك المعانى ، لم يدخل على الأصل المعنوى ، ولم يبطل به ذلك المعنى ، ولا [فأت] ^(٦) (به) ^(٧) قوة الظن . وهذا مثل إيجاب الدية على العاقلة ، لا يرد نقضاً على الأصل الذى قلناه من قبل ؛ وهذا لأن الشاذ لا يورد نقضاً على الأصول الكلية ، بل يترك الشاذ على شذوذه ، ويحكم بخروجه عن المنهاج المستقيم على قواعد الشرع بدليل دل على ذلك ، ولا يحكم بمصادمته ^(٨) أصلاً ، كما لا يحكم

(١) هو إمام الحرمين ، وما ذكره المصنف هنا هو كلامه فى البرهان بتصرف . البرهان

ج ٢ ص ٩٩٣

(٢) فى (جـ) و (س) « لزم »

(٣) فى (فـ) « به »

(٤) سقط من (فـ)

(٥) فى (فـ) « فقال »

(٦) فى جميع النسخ « فات »

(٧) سقط من (جـ) و (س)

(٨) فى (س) « بمضاد فيه »

بمصادمة^(١) أصل إياه .

وعلى هذا مسألة المزانية ، وجعل الخرص سبباً لمعرفة الماثلة
والخلاص به عن الربا .

وعلى هذا مسألة الجنين ، وإيجاب الغرة ، من غير أن يعرف*
(للجنين حياة) ،^(٢) (و)^(٣) من غير أن يبلغ بالواجب ضمانات النفوس .
ومن أحكم ما قدمناه سهل عليه الخروج عن مثل هذه المسائل^(٤)
وعلم^(٥) أن هذه المسائل ليست ترد على الأصل الذى قدمناه^(٦) .

وقد اختار أبو زيد فى هذه المسألة جواز القول بتخصيص العلة
واستدل بما قدمناه ، ثم سأل نفسه سؤالاً (وقال)^(٧) فإن قيل : لو جاز
القول بتخصيص العلة ما اشتغل أهل النظر بالجواب عن^(٨) النقوض كما
فى العمومات ، ولاكتفوا بقولهم : كانت^(٩) علتى توجب كذا
فخصصتها بدليل . وبالإجماع لا يكتفى بذلك .

وأجاب ، وقال : إنما لم يكتفوا ؛ لأن دعواهم أن هذا الوصف علة

(١) فى (س) « بمصادته »

* بداية (١٧٣ / ج)

(٢) فى (س) « الجنين جاء »

(٣) سقط من (س)

(٤) فى (ج) و(س) مكانها كلمة غير واضحة .

(٥) فى (س) « واعلم »

(٦) إلى هنا انتهى ما حكاه عن إمام الحرمين بتصرف .

(٧) سقط من (ف) وانظر كلام أبى زيد فى التقويم ج٢ ص ٤٤٠

(٨) فى (ف) « بالجواز من »

(٩) فى (س) « كان »

قول بالرأى ، ويحتمل الغلط ، فإذا وجدنا الوصف ولاحكم* معه واحتمل عدم الحكم لفساد العلة ، واحتمل المانع ، لم تثبت^(١) جهة الانعدام بمانع^(٢) بنفس الدعوى حتى يقيم الدلالة عليه بإظهار المانع فى تلك الحادثة دون هذه . وأما النص^(٣) فلا يحتمل الغلط ، فلا يبقى لانعدام الحكم مع وجود النص إلا الخصوص الذى يليق بكلام الشرع ، فلم يحتج إلى إثبات^(٤) هذا الوجه .

ثم قال^(٥) : وفرق ما بيننا وبينهم فى الخروج عن المناقضة أنا خرجنا عن المناقضة بمعنى فقهى ، وهم خرجوا بلفظ سمعى ، إلا أن الدفع باللفظ يسير؛ لأنه^(٦) ظاهر محسوس ، وبالمعنى^(٧) عسر ؛ لأنه باطن معقول فمالت النفوس^(٨) بهواها إلى الظاهر المتيسر ، ولعمري لو أنصفوا وعذلوا^(٩) أنفسهم على ترك المعنى الفقهى بسبب الحرج الذى يلحقهم لشكروا من تحمل المشقة ، وجاهد هواه حتى وصل إليه . وذكر فى هذا كلاماً طويلاً^(١٠) ، ولا حاجة إليه .

* بداية (٢٣٥/ف)

(١) فى (س) «يثبت»

(٢) فى (ف) «لمانع»

(٣) فى (ج) و(و) (س) «النهى»

(٤) فى (ف) «أن تثبت»

(٥) التقويم ج٢ ص ٤٤١

(٦) فى (س) «أنه» بدون اللام .

(٧) فى (ف) «والمعنى»

(٨) فى (س) «القوس»

(٩) فى (ج) و(و) (س) «عذروا»

(١٠) انظر تقويم الأدلة ج٢ ص ٤٣٨ وما بعدها .

ونحن قد بينا الدلائل المعتمدة في منع تخصيص العلة ، فينبغي أن يكون الكلام على ذلك ، والله أعلم .

فصل

[تعلييل الحكم بعله لم يثب بها حكم الأصل] ^(١)

قد ذكر بعض أصحاب أبي حنيفة أنه يجوز تعلييل الحكم بالعله التي لم يثبت الحكم بها في الأصل ^(٢)، وقالوا ^(٣) : كما يجوز أن يثبت الحكم في الأصل بالنص ثم ^(٤) يستخرج معنى من الأصل ، ويعدى إلى الفرع . (-) وان كان الحكم لم يثبت بذلك المعنى ، بل ثبت بالنص - كذلك يجوز أن تذكر علة في الأصل لايثبت بها الحكم في الأصل وتعدى إلى الفرع ^(٥) وهذا مثل من يقول في أن الشهادة على السرقة لا تقبل *

(١) ما بين المعقوفين زيادة من المحقق

(٢) هكذا نسبة المصنف إلى الحنفية ، ونسبه الزركشى في البحر المحيط ج٥ ص ١٤٦ إلى أهل الرأي - الحنفية - لكن الأمدى في الإحكام ج٢ ص ١٧٨ . نسبه ضمناً إلى الحنابلة وأبى عبدالله البصرى . وقد استبعد ابن الهمام صدوره من يعقل القياس وحمله على أصل ليس فرعاً لقياس آخر ، بل ثبت بنص أو إجماع وأمانة خفية وفرع لم ينصب لثبوت حكمه إلا تلك الأمانة الخفية ، فيلحق الفرع بالأصل بتلك الأمانة ولا محذور فيه انظر تيسير التحرير ج٣ ص ٢٨٨

(٣) في (ج) و (س) « قالوا » بدون الواو .

(٤) في (ف) « و »

(٥) ما بين القوسين سقط من (ف)

* بداية (١٧٤ / ج)

عند تقادم العهد ، بأنه حد من حدود الله تعالى (كحد الزنا)^(١) وليست العلة فى الأصل هذا ، لكن العلة فى الأصل توهم الضغن^(٢) فى شهادتهم ؛ لأنهم لما لم يشهدوا فقد اختاروا الستر ، فإذا شهدوا بعد ذلك فالظاهر أنه حملهم على ذلك ضغن^(٣) . وهذا لا يوجد فى البينة على السرقة ؛ لأنه لا بد من الدعوى . ولكن قاسوا السرقة على الزنا بغير المعنى الذى ثبت^(٤) به الحكم فى الأصل .

وأما عندنا فالتعليل بمثل هذا باطل ؛ لأن إقامة الدليل على صحة* العلة لا بد منه – على ماسبق من قبل – ولا يمكن إقامة الدليل على صحة هذه العلة ؛ لأن التأثير لا يوجد بحال ؛ فإنه إذا لم يكن الحكم ثبت فى الأصل بتلك العلة فكيف يوجد تأثيرها ؟ ولا يجوز أن يستدل على صحتها بفساد ما عداها ؛ لأن العلة الأخرى صحيحة ، فلم يفسد ما عداها . ولا يمكن أن يستدل على صحتها^(٥) بأن^(٦) الحكم يوجد بوجودها فى الأصل ، وينتفى بانتهائها .

(١) سقط من (ج) و(س)

(٢) فى (س) «الظعن» بالطاء والعين المهملتين ، وفى (ف) «الظعن» بالطاء المعجمة والعين المهملة والمثبت هو الصحيح ، والمراد به العداوة .

(٣) فى (ف) «ظعن» بالطاء المعجمة ، والعين المهملة .

(٤) فى (س) «يثبت»

* بداية (١٤٧ ب/س)

(٥) فى جميع النسخ توجد كلمة « عليها » بعد « صحتها » وهى زيادة تخل باستقامة الكلام ، فلزم حذفها .

(٦) (ج) و(س) « فإن »

لأننا نعلم أنها لو وجدت في الأصل بدون العلة الأخرى لم يثبت بها الحكم ، وإذا لم يثبت بها الحكم لم ينتف بانتفائها . فدل أنه لادليل على صحة العلة ، (و) ^(١) إذا لم يدل الدليل على صحتها (لم تثبت صحتها) ^(٢) فبطلت ^(٣) من هذا الوجه ، والله المعين بمنه .

فصل

[وجوه الاعتراض الصحيح والفاقد على العلة] ^(٤)

وحين ذكرنا (الكلام) ^(٥) في العلل ، وأوردنا ما يصح منها ، نذكر الآن وجوه الاعتراض الصحيح على العلل الشرعية ، ووجوه الفساد من ذلك ^(٦) .

اعلم أن العراقيين من أصحابنا ذكروا أن ما يعترض به على

(١) سقط من (س)

(٢) سقط من (ف)

(٣) في (ف) « فبطل »

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من المحقق .

(٥) سقط من (ف)

(٦) وتسمى أيضا قوادح العلة ، والاسئلة الواردة على العلة والقياس .

وانظر كلام الأصوليين في قوادح العلة في : اللمع وشرحه للشيرازي ج٢ ص ٧٨١

والبرهان ج٢ ص ٩٦٥ والإحكام للآمدي ج٤ ص ٦٠ ، وروضة الناظر ج٣ ص ٩٢٩

وشرح تنقيح الفصول ص ٣٩٩ ، وتيسير التحرير ج٤ ص ١١٤ ، وشرح الكوكب

المنير ج٤ ص ٢٢٩

القياس من وجوه :

أحدها - الاعتراض بأن الحكم الذى نصبت^(١) له العلة لايجوز إثباته بالقياس .

والثانى - الاعتراض (عليه)^(٢) بأن ما جعله أصلاً لايجوز أن يكون أصلاً* .

والثالث - الاعتراض بأن ما جعله علة لايجوز أن يكون علة .

والرابع - الاعتراض بالمانعة فى الأصل .

والخامس^(٣) - الاعتراض بالمانعة فى الوصف .

والسادس - الاعتراض بطلب تصحيح العلة .

والسابع - الاعتراض بالقول بموجب العلة .

والثامن - الاعتراض بعدم التأثير .

والتاسع - الاعتراض بالنقض .

والعاشر - الاعتراض بالكسر .

والحادي عشر - الاعتراض بفساد الوضع .

* والثانى عشر - الاعتراض بالقلب .

والثالث عشر - (الاعتراض)^(٤) بالمعارضة .

وقالوا : إن أول ما يبدأ به السائل من الاعتراض ، أن ينظر فى

(١) فى جميع النسخ نصب ، والصحيح ما أثبتناه

(٢) سقط من (ج) و(س)

* بداية (٢٣٥ ب / ف)

(٣) هنا زيادة « أن » فى (س)

* بداية (١٧٥ / ج)

(٤) سقط من (ج) و(س)

المختلف فيه ، هل يجوز إثباته بالقياس ؟ فيمنع من القياس ، إن كان لايجوز إثباته بالقياس .

ثم ينظر فى الأصل ، هل يجوز أن يعلل ؟ ثم ينظر فى العلة ، هل يجوز أن يكون مثله علة ، ثم يذكر المانعة فى الأصل إن لم (يكن مسلماً)^(١) ثم (يطالب بتصحيح)^(٢) العلة فى الأصل ، ثم يقول بموجب العلة إن أمكنه ، ثم ينقض .

ومن الناس من يقدم النقض على (القول بموجب)^(٣) العلة ، ثم يأتى على مابقى من عدم التأثير ، والكسر ، وفساد الوضع ، ثم يأتى بالقلب ، والمعارضة .

قالوا : وإن خالف ماذكرناه ، وبدأ بغير ماقلناه جاز ، وإن كان قد ترك الأحسن ، إلا فى الممانعة والنقض ؛ فإنه لايجوز أن ينقض ثم يمانع لأن (المناقض يعترف)^(٤) بوجود العلة ، وأما الممانع فيمنع وجود العلة ، فإذا مانع بعد المناقضة فقد رجع فيما سلم ، وهذا لايجوز .

ثم قد ذكروا لكل واحد من هذه الاعتراضات أمثلة ، نحن نذكر طرفاً من ذلك .

فذكروا فى وجه الاعتراض بأن المختلف فيه لايجوز إثباته بالقياس
أمثلة :

(١) فى (س) « يسلم »

(٢) فى (ف) « يطلب تصحيح »

(٣) فى (ف) « على موجب »

(٤) فى (ف) « التناقض يعرف »

(منها - أن يستدل على ما طريقه ^(١) النص بالقياس ^(٢))
 ومنها - أن يستدل على أمر طريقه العادة والوجود بالقياس .
 ومنها - إثبات اللغة بالقياس . وهذا على قول بعض أصحابنا .
 (وقالوا : مثال) ^(٣) الأول - (تعلييل) ^(٤) من يعلل في أن التسمية
 من الفاتحة أو يعلل لنفيها من الفاتحة .
 ومثال الثاني - إثبات الحيض للحامل بالقياس .
 ومثال الثالث - إثبات اسم الخمر للنبيذ ، (وإثبات اسم الزنا
 للواط) ^(٥) ، وإثبات اسم السارق للنباش .
 و(قد) ^(٦) قال بعض أصحاب أبي حنيفة : إن التعليل لإثبات كون
 الفراق والسراح صريحين لتعليل لإثبات اللغة بالقياس ، ولا يصح .
 وكذلك التعليل لإثبات أصل ، مثل المساقاة ، لا يصح ؛ لأن الأصول
 لا تثبت بالقياس (وكذلك قالوا : إن الحدود والكفارات لا يجوز إثباتها
 بالقياس ، وكذلك الأبدال لا يجوز إثباتها بالقياس) ^(٧) ، مثل استدلال
 الشافعي رضي الله عنه أن المحصر ينتقل إلى الصوم عند عدم الهدى ^(٨) .

(١) في (س) «طريقة» بالتاء المربوطة بدلا من «ما طريقه»

(٢) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٣) في (ج) و(س) «وقال مثل»

(٤) سقط من (ف)

(٥) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٦) سقط من (ف)

(٧) ما بين القوسين سقط من (ج) و(س)

(٨) انظر مذهب الشافعية في هذا الفرع في المنهاج مع مغنى المحتاج ج١ ص ٥٣٤

ونحن نقول فى الأول - وهو مسألة الفراق والسراح (١) : إن التعليل لإثبات حكم بالقياس ، والحكم هو وقوع الطلاق بهذا اللفظ من غير نية . ونقول فى الثانى : إن إثبات الأصول والجمل يجوز بالقياس ، كما يجوز إثبات* التفاصيل (٢) . وأما الحدود والكفارات فقد بينا الكلام فيها (٣) .

وأما الأبدال ، فعندنا يجوز إثباتها بالقياس إذا* أمكن إثباتها على الشريطة التى (قلناها و) (٤) قدمناها من قبل (٥) .
وأما الاعتراض بأن ما (٦) قاس عليه لا يجوز أن يجعل أصلاً .
فمثاله أن يقيس (٧) على أصل منسوخ ، مثل صوم عاشوراء ؛ فإنه لا يجوز القياس عليه . وكذلك إذا قاس غير الرسول على الرسول ﷺ .
وكذلك القياس على أصل مركب . وقد ذكرنا الكلام فيه (٨) .

(١) فى (ف) « الصراح »

* بداية (١٧٦ / ج)

(٢) انظر المذاهب فى إثبات الأسباب والجمل بالقياس فى المعتمد ج ٢ ص ٨٩٤ وإحكام الآمدى ج ٤ ص ٥٦ ومسلم الثبوت وشرحه فوائذ الرحموت ج ٢ ص ٣١٩ والروضة ج ٣ ص ٩٢٠ .

(٣) انظر ص ٨٨ وما بعدها

* بداية (٢٣٦ / ف)

(٤) ما بين القوسين سقط من (ج) و (س)

(٥) انظر ص ١١٩

(٦) فى (س) و (ف) « من »

(٧) فى (س) « نقيس »

(٨) ص ٢٠٢-٢١٥

وقد قال أصحاب أبي حنيفة : إن القياس على المخصوص من الأصل لا يجوز . وقد بينا من قبل جوازه ^(١) إذا أمكن القياس (عليه) ^(٢) وذلك بأن عرف له معنى يمكن قياس غيره (به) ^(٣) عليه .

وأما الاعتراض بأن يقول : ما جعلته ^(٤) علة ، لا يجوز (أن يجعل علة) ^(٥) . فمثال هذا أن يقول : جعلت الاسم علة ، أو جعلت ^(٦) الشبه علة ، أو يقول : جعلت صورة المسألة علة ، أو يقول : جعلت نفى صفة علة ، أو يجعل الاختلاف أو الاتفاق علة * . والصور ^(٧) في هذه الأشياء معلومة .

وأما مثال قولنا : إنه جعل الاختلاف علة فهو ^(٨) قول القائل في ذكاة مالا يؤكل لحمه : حيوان مختلف في جواز أكله فيطهر جلده بالذكاة ، كالضبع . والتعليل للكلب .

وأما مثال جعل الاتفاق علة ، فهو مثال ما قاله الأصحاب في المتولد بين ^(٩) الظباء والغنم : حيوان منفصل من حيوان تجب فيه الزكاة بالإجماع

(١) ص ١٣٢ وما بعدها

(٢) سقط من (ج) و(س)

(٣) سقط من (ج) و(س)

(٤) في (ج) و(س) « جعله »

(٥) ما بين القوسين سقط من (س)

(٦) في (ج) و(ن) « و »

* بداية (١٤٨ / أ) (س)

(٧) في (ف) « والصورة »

(٨) في (ج) و(ف) « هو »

(٩) في (ج) و(س) « من »

فأشبه المتولد بين ^(١) السائمة والمعلوفة .

واعلم أنا قد بينّا من قبل أنه لابد من إقامة الدليل على صحة العلة
فكل ^(٢) علة يمكن إقامة الدليل عليها ^(٣) بالوجه الذى قلنا فتلك العلة
صحيحة ، (وما لا فلا) . ^(٤)

وأما الاعتراض بأن ما جعله حكماً للعلة لا يجوز أن يجعل حكماً
فمثاله أن يقول فى حكم العلة « فأشبه » ولا يبين الحكم (المختلف) ^(٥)
فيه . ومنها أن يقول « فاستوى » ولا يصرح بالحكم . وقد ذكرنا اختلاف
الأصحاب فى هذا من قبل ^(٦) .

وأما الاعتراض بالممانعة فى الأصل ، فمثاله - أن يقول القائل فى
موت أحد المتعاقدين فى الإجارة : عقد على المنفعة ، فبطل بموت المعقود
له كالنكاح . فيقول السائل : لانسلم أن النكاح يبطل بالموت ، بل يتم . وقد
يكون المنع * بأحد القولين للشافعى ، أو بإحدى الروایتين عن أبى حنيفة .
وقد ذكر بعض أصحاب أبى حنيفة منع ^(٧) الأصل (بالقياس الذى
يخالف الاستحسان على مذهب أبى حنيفة . وهذا منع باطل) ؛ ^(٨) لأن

(١) فى (ج) و (س) « من »

(٢) فى (س) « بكل »

(٣) فى (ف) « عليه »

(٤) سقط من (س)

(٥) سقط من (ف)

(٦) ص ٢٧١

* بداية (١٧٧ / ج)

(٧) فى (س) « مع »

(٨) ما بين القوسين سقط من (س)

المذهب عندهم هو الاستحسان .

والكلام فى هذا الأصل يكثر ، وسنبين من بعد .

وأما الاعتراض بمنع الوصف ^(١) فمثاله ^(٢) أن يقول القائل فى

الاستئجار على الحج : فعل يجوز أن يفعله الغير عن الغير ؛ فيجوز
الاستئجار عليه ، فيمنع السائل ، ويقول : لا يجوز عندى أن يفعله الغير
عن الغير فإن الحج يقع عن النائب .

وكذل قول القائل فى ترتيب الوضوء : عبادة يبطلها الحدث ، فيكون
الترتيب من شروطها . فيقول السائل : عندى لا تبطل الصلاة بالحدث
وإنما تبطل الطهارة (به) ، ^(٣) ثم الصلاة تبطل ببطلانها .

وأما الاعتراض بطلب تصحيح العلة ، وهذا قد بيناه من قبل وقلنا
إن المطالبة صحيحة ، وذكرنا وجه تصحيح العلة ^(٤) .

ومثاله ^(٥) قول القائل فى تحريم النبيذ * : إنه شراب مسكر أو مشد
يدعو قليلة إلى كثيره ، كالخمر . فإذا طولب بتصحيح العلة وجب عليه
تصحيحها ، على ما عُرِف .

وأما الاعتراض بالقول بموجب العلة فمثال ^(٦) ذلك مايقول

(١) فى (س) « الوصول » بدل الوصف

(٢) فى (ج) و (س) « ومثاله »

(٣) سقط من (ج) و (س)

(٤) ص ٢١٩

(٥) فى (س) « ومثال »

* بداية (٢٣٦ ب / ف)

(٦) فى جميع النسخ « ومثال » والصحيح ما أثبتناه .

الحنفى فى مسألة بيع الغائب : عقد معاوضة ، فلا يبطل بعدم الرؤية (كالنكاح . فيقول السائل : أنا قائل بموجب هذه العلة ، فإن عندى لا يبطل العقد بعدم الرؤية) ،^(١) وإنما يبطل بالجهالة . وسنين بعد هذا فى هذا الفصل ما يتصل به .

وأما الاعتراض على العلة بعدم التأثير – فمثاله : مانقول فى الثيب الصغيرة : حرة سليمة ، ذهبت بكارتها بالجماع ، فلا يجوز^(٢) بغير رضاها كالبالغة . فيقول المخالف : ذهاب البكارة لا تأثير له فى الأصول ؛ ألا ترى أن فى المال وفى الولاية على الغلام لافرق بين الثيب والبكر ؟ وقد بينا أن بيان تأثير^(٣) العلة واجب . وسبيل المجيب أن يبين التأثير .

ومثال^(٤) آخر . وذلك قول القائل فى الاستنجاء ، وأنه^(٥) لا بد فيه من العدد ، فيقول : عبادة تتعلق بالأحجار ، لم تتقدمها معصية ، فوجب فيها التكرار ، كرمى الجمار . فيقول السائل : لا تأثير* لقولك : لم تتقدمها معصية ؛ لأن ماتقدمته معصية ومالم تتقدمه معصية فى باب العدد سواء ؛ ألا ترى أن الاستنجاء لافرق فيه بين أن تتقدمه معصية أو لا تتقدمه معصية فى أن العدد معتبر فيه عندكم ؟ وكذل فى رمى الجمار . وقد عد المشايخ المتقدمون هذا السؤال فى نهاية القوة

(١) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٢) أى إنكاحها .

(٣) فى (ف) « إثبات » بدل « بيان تأثير »

(٤) فى (ف) « وفى مثال » بدل « ومثال »

(٥) فى (ف) « إنه » بدل « وأنه »

* بداية (١٧٨ / ج)

وأبطلوا به العلة^(١) .

ونحن نقول : إن أمثال هذه العلة من نوع الطرديات والصور ولايجوز تعليق الحكم بها بوجهٍ ما .

وقد ذكر الجدليون في هذا النوع من السؤال كلاماً كثيراً . وكتب الجدل مملوءة من ذلك^(٢) ولم أر للإتيان^(٣) بذلك كبير فائدة؛ لأننا إذا قلنا بطرح^(٤) كل وصف لا يخیل في الحكم ولا يناسبه سقط أمثال هذه الأوصاف إذا أدخلت في العلل .

وأما الاعتراض بالنقض : فهو أن توجد العلة في مسألة ولا حكم . ومثاله قول القائل في مسألة [الإجارة]^(٥) : عقد على المنفعة ، فلا يجب فيه تعجيل العوض بنفس العقد ، كالمضاربة . فيقول السائل : ينتقض^(٦) بالنكاح . وسنبين الكلام في النقض وجوابه^(٧) .
وأما الاعتراض بالكسر . فقد سموه نقضاً من حيث المعنى .

(١) ومن ذهب إلى ذلك من الشافعية ابن الصباغ ، فقد نقل الزركشى عنه قوله « وهو

أى عدم التأثير من أصح ما يعترض به على العلة . . » انظر البحر المحیط ج ٥ ص ٢٨٣

(٢) انظر مثلاً الملخص فى الجدل للشيرازي ج ٢ ص ٦٥٤-٦٧١ والكافية لإمام الحرمين

ص ٢٩١-٢٩٧

(٣) فى (س) «الإتيان»

(٤) فى (ف) «بطرد»

(٥) فى جميع النسخ «الأجرة»

(٦) فى (س) «تنقض»

(٧) ص ٣٧٣ ومابعدھا

ومثاله (قول) ^(١) القائل فى بيع مالم يره المشتري : مبيع ^(٢) مجهول
الصفة عند العاقلين فلا يصح بيعه ، دليله : إذا قال : بعثك عبداً .
فيقول السائل : ينكسر بالنكاح ، وذلك أن يتزوج امرأة (لم يرها
فالمنكوحة) ^(٣) مجهولة الصفة عند العاقد ومع ذلك جاز النكاح .
وأما الاعتراض ^(٤) ببيان فساد الوضع . - فهو ^(٥) أن يتعلق بما
يوجب التخفيف تغليطاً ، أو بما يدل * على التغليظ تخفيفاً .
ومثاله قول الحنفى فى (مسألة) ^(٦) قتل العمدة : إنه كبيرة
فلا يوجب الكفارة ، كالردة . فيقول السائل : علقت (بالوصف خلاف
ما يقتضيه ؛ لأن كونه كبيرة يقتضى التغليظ ، وقد علقت) ^(٧) بها حكم
التخفيف وهو سقوط الكفارة .
وقد يذكر بلفظ (فساد الاعتبار) ^(٨) ومثاله - قول الحنفى فى
النكاح بلفظ * الهبة : لفظ ينعقد به نكاح النبى ﷺ ، فينعقد به نكاح
أمته .

(١) فى (جـ) و (س) « ما يقول »

(٢) فى (س) « بيع »

(٣) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٤) فى (جـ) : « الاعتراضات »

(٥) فى (جـ) : « فهى »

* بداية (١٤٨ ب / س)

(٦) سقط من (ف)

(٧) ما بين القوسين سقط من (ف) و (س)

(٨) فى (ف) « إفساده » بدل « فساد الاعتبار »

* بداية (٢٣٧ / ف)

فيقول السائل : هذا اعتبار فاسد ؛ لأن الله تعالى خص النبي ﷺ *
بهذا اللفظ ، فقال تعالى ﴿ خَالِصَةً لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١) فمن
جمع بينه وبين غيره بالتعليل فسد اعتباره ؛ لأنه تعليل منصوب لإبطال
التخصيص الثابت (بنص القرآن) ^(٢) .

وأما الاعتراض بالقلب ؛ فمثاله - مايقول القائل في أنه يعتبر
الصوم شرطاً لصحة الاعتكاف : لبث في مكان مخصوص ، فلا يكون قربة
بنفسه . دليله الوقوف بعرفة .

فيقلب السائل ، فيقول : (وجب أن لا يكون الصوم شرطاً في
صحته . دليله ما قاسوا عليه .

وأما ^(٣) الاعتراض بجعل المعلول علة ، والعلة معلولاً - فمثاله
قول القائل في ظهار الذمي : من صح طلاقه صح ظهاره . (دليله
المسلم) ^(٤) .

فيقول السائل : لا يصح ظهار المسلم لأنه يصح ^(٥) طلاقه ، ولكن
يصح طلاقه ؛ لأنه (يصح) ^(٦) ظهاره .

وأما الاعتراض بالمعارضة - قالوا : قد ^(٧) يكون بعلة مبتدأة .

* بداية (١٧٩ / ج)

(١) الآية (٥٠) من سورة الأحزاب .

(٢) سقط من (ف)

(٣) ما بين القوسين سقط من (س)

(٤) في (ف) « كالمسلم »

(٥) في (ف) « صح »

(٦) في (ف) « صح »

(٧) في (ج) و (س) « وقد » بزيادة الواو .

وقد يكون بالمعارضة في علة الأصل .

فأما المعارضة بالعلة المبتدأة ، فمثاله - أن يقول (القائل) ^(١) في إزالة النجاسة بغير الماء : طهارة تراد للصلاة ^(٢) ، فلا تصح بالخل كالوضوء . فيعارض السائل ، فيقول : هذا معارض بمثله ، فأقول : عين تصح ^(٣) إزالتها بالماء ، فتصح ^(٤) إزالتها بالخل ، كالطيب عن ثوب المحرم .

وأما المعارضة في علة الأصل ، فتكون بالفرق .

ومثال هذا يكثر ، وقال بعض أصحابنا ^(٥) : الفرق أفقه شيء يجري في النظر، وبه يعرف فقه المسألة .

فهذا الذي ذكرناه جملة ما ذكره مشايخنا من وجوه الاعتراض على العلة ، وبعضهم يزيد ، وبعضهم ينقص . وقد نقلت ما وجدت في الجدل الذي صنفه بعض المتأخرين ^(٦) . وقد استكثر الأصحاب في ذكر الأمثلة لهذه الأسئلة .

(وذكروا عنها أجوبة جدلية ، وكتب الجدل مشحونه بذلك .

واعلم أنه لا يجوز للفقهاء أن يعتمد على جميع هذه الأسئلة) ^(٦)

(١) سقط من (س)

(٢) في (س) « الصلاة » بدون اللام .

(٣) في (س) « يصح » في الموضعين .

(٤) هو أبو إسحاق الشيرازي . انظر الملخص ج ٢ ص ٧٦٢ وانظر الاعتراضات الواردة على القياس في الكافية في الجدل ص ١٤٨ وما بعدها .

(٥) هو أبو إسحاق الشيرازي . انظر كتابه « الملخص » في الجدل ج ٢ ص ٥٥٢ وما بعدها

(٦) ما بين القوسين سقط من (ف)

ولا يعتقد صحة هذه الاعتراضات ؛ فإن هذه اعتراضات أرباب الظاهر اقتنع بها من يقتنع بظاهر من الكلام ، (وقل وقوفه)^(١) على حقائق المعاني (في المسائل) ،^(٢) ولا بد من تَنخُلُ الأسئلة ووجوه الاعتراضات حتى يُعرف الصحيح من ذلك ، ويُعرف الفاسد ، ونذكر وجه الجواب (عن)^(٣) الصحيح من الأسئلة ، ونذكر الاعتراضات الفاسدة* أيضاً ، ووجه فسادها . والله المعين على ذلك والموفق بمنه .

فصل

[في بيان الصحيح والفاسد من أوجه الاعتراض على العلة]^(٤)

اعلم أن الاعتراض على العلة ينقسم إلى الصحيح والفاسد .
فالصحيح يكون بالمانعة ، وهي السؤال الأول ، ويكون ببيان فساد^(٥) الوضع ، ويكون بالمناقضة ، ويكون بالمعارضة .
فهذه أربعة من وجوه الأسئلة ، وهي أسئلة صحيحة ، وأحسنها

(١) في (جـ) « وقل وقوفه » ، وفي (س) « وقبل وقوفه »

(٢) سقط من (ف)

(٣) سقط من (ف)

* بداية (١٨٠ / جـ)

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من عمل المحقق .

(٥) في (ف) « بفساد » بدل « ببيان فساد »

سؤال الممانعة ، وسؤال المعارضة . وأما المناقضة ، فقد قال كثير من المحققين : إنه لامناقضة على العلل المؤثرة . وكذلك فساد الوضع . وسنبين وجه الكلام فى جميع ذلك ، ونبين كيف يوجه ذلك .

أما الممانعة : فاعلم أن الممانعة أوقع سؤال على المعلن ^(١) . وقيل : إنها أساس المناظرة ، وبها يتبين العوار ^(٢) ، والمجيب من السائل ، والملمزم* من الدافع . والسائل منكر ، فسبيله أن لا يتعدى عن دفع حجة الخصم (عن) ^(٣) نفسه ما أمكنه ، وعلى هذا ثبتت ^(٤) الخصومة فى الدعاوى الواقعة (فى حقوق الناس ، فالمنكر دافع ، فكان سبيله دفع المدعى عن نفسه) ^(٥)

ثم الممانعة (على) ^(٦) أقسام :

أولها - منع ما يدعيه الخصم أنه علة (كونه علة) ^(٧) ؛ فإن من الناس من يتمسك بما لا يصلح أن يكون علة فيجعله علة . وهذا مثل ^(٨) ما يتمسك به المعلن بالطرء . وقد بينا أن الطرد لا يصلح أن يكون علة : أو

-
- (١) فى (ج) و (س) غير واضحة
(٢) أى الخلل والضعف فى العلة .
* بداية (٢٣٧ ب / ف)
(٣) سقط من (س)
(٤) فى (س) « يثبت »
(٥) ما بين القوسين سقط من (ف)
(٦) سقط من (ف)
(٧) سقط من (ف)
(٨) فى (ف) « مثال »

يتمسك بالنفى . وقد ذكرنا أن النفى لا يصلح (أن يكون)^(١) علة .
وكذلك قول الحنفى فى مسألة تبسيت النية : إنه صوم عين^(٢) . لكنه
(صوم)^(٣) فرض .

فيقول السائل : لمَ قلت : إن صوم العين متى كان فرضاً يصلح أن
يكون علة فى هذا الحكم ؟

وكذلك من قال من أصحابنا فى هذه المسألة : إنه صوم فرض .
فيقول السائل : هو وإن كان صوم فرض ، لكنه عين فلمَ قلت : إن صوم
الفرض متى كان (صوم عين)^(٤) يصلح أن يكون علة لهذا الحكم ؟
وكذلك من يعلل فى نفى الكفارة عن غير الواطئ فى الصوم
فيقول : إن الكفارة متعلقة بعين الجماع ، فلا يشارك غير الجماع الجماع فى
إيجابها ، كالقضاء فى الحج (والحد)^(٥) فيمنع السائل ، ويقول :
لأُسلّم^(٦) أن الكفارة متعلقة (بعين الجماع)^(٧) وإنما هى متعلقة بإفطار
كامل ، لا بالجماع .

ومن ذلك قول القائل فى مسألة الثيب الصغيرة* : ثيب ترجى

(١) سقط من (جـ) و (س)

(٢) فى (جـ) و (ف) زيادة « فيقول السائل : إنه صوم عين » ووجودها هنا يخل بالمعنى
المراد ، وبصحة الكلام .

(٣) سقط من (جـ) و (س)

(٤) فى (ف) « عينا »

(٥) فى (جـ) و (س) « أو الحد »

(٦) فى (جـ) و (س) « تسلم »

(٧) فى (جـ) و (س) « بالجماع »

* بداية (١٨١ / جـ)

مشاورتها . فيقول الخصم : ترجى مشاورتها برأى قائم ، أو برأى يحدث أو بأيهما كان ؟ فإن قال * : بأيهما كان . يبطل بالمجنونة ؛ فإن حدوث رأيها غير مأبوس [منه] ^(١) . وإن قال : برأى ^(٢) قائم لم يجد في الفرع . ويتبين بهذا حرف المسألة ؛ فإن القاطع هو رأى قائم (لارأى) ^(٣) سيحدث ؛ (فإن) ^(٤) ماسيحدث من علة أو مانع لا يوجب حكماً قبل الحدوث . والرأى هو القاطع ، فلم يجوز أن يتعجل القطع على الرأى . ونحن نجيب عن هذا ، فنقول ^(٥) (إنه) ^(٦) وإن لم يوجد رأى فى الحال ، (لكن وجد) ^(٧) سبب حدوث الرأى ، فقام سبب الرأى مقام ^(٨) حقيقة الرأى .

وأما المجنونة ، فقد ذكرنا فى المسألة على وجه ^(٩) يخرج فصل المجنونة .

وربما يقولون : قولكم : فلا يجوز تزويجها كرهاً . أيش

* بداية (١٤٩ / س)

(١) فى جميع النسخ « عنه »

(٢) فى (جـ) و(س) « رأى » بدون الباء

(٣) سقط من (جـ) و(س)

(٤) سقط من (س)

(٥) فى (جـ) و(س) « ونقول »

(٦) سقط من (ف)

(٧) فى (ف) « ولكن يوجد »

(٨) فى (جـ) و(س) زيادة « وجود »

(٩) فى (ف) « وجوه »

تعنون به^(١)؟

إن قلت : نعني بدون رأيها . ^(٢)ولها^(٣) رأى معتبر شرعاً (أوليس لها رأى معتبر شرعاً؟) ^(٤) فلا بد أن تقولوا برأى معتبر ثم لا تجدونه في الفرع . ويتبين عند ذلك حرف المسألة .

وهذه ممانعات عائدة إلى محض الفقه ، وبهذا السؤال يتبين المحقق من الفقهاء من [غيره] ^(٥) .

وهذه الممانعة بعد أن يقع التسليم لأصل القياس في أنه معلل ؛ فإن الأحكام لا بد أن تنقسم إلى ما يعلل ، وإلى ما لا يعلل ، فمن استمسك بأصل ، فلا بد أن يثبت كونه معللاً ، إلا أنه يقال : (على) ^(٦) هذا : إنما يتبين كون الأصل معللاً بأن يتجه للشئ معنى يصلح كونه علة ، أو يدل الدليل على أنه علة ، فالسؤال الصحيح هو الأول ، ومتى أثبت المعلل صلاحية كون الوصف علة ، فقد ثبت أن الأصل معلل ، وتبين ^(٧) الجواب عن المطالبة ، وخرج المعلل عن السؤال وهذا* أيضاً بعد أن يُسلم الحكم في الأصل ؛ فإنه ربما يمنع السائل الحكم في الأصل ، (فإذا اتجه للسائل منع

(١) في (ج) و(س) «بقولكم»

(٢) في (ج) و(س) زيادة «نقول بدون رأيها» وحذفها أصح .

(٣) في (س) «ولهذا»

(٤) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٥) في جميع النسخ «غيرهم»

(٦) سقط من (ف)

(٧) في (ف) «ويتبين»

* بداية (٢٣٨/١ ف)

الحكم^(١) في الأصل ، فلا بد للمسؤول من إثباته ، والبناء مقبول من المسؤول ، مثل أن يقول المسؤول إن لم يسلم الأصل^(٢) : فهذا الفرع مبنى على تسليم هذا الأصل ، فإن لم يسلم^(٣) ، أثبتته بالدليل .

والقسم الثانى من المنع - ما يتجه فى العلل المركبه ، وقد ذكرنا وجه ذلك . وقد سبق أن المركبات هى من الطرديات التى (لا تصلح للإعتماد عليها)^(٤) إلا فى بعض الوجوه، وهى التى تؤول إلى المعنى^(٥) .

القسم الثالث - منع الحكم وهو عائد إلى القول بموجب^(٦) العلة . ومثاله : أن يقول الحنفى فى مسألة بيع الغائب : عقد^(٧) معاوضة فلا يشترط فى صحته رؤية المعقود عليه . فيمنع السائل ، فيقول^(٨) : عندى لا يشترط رؤية المعقود عليه ، إنما يشترط^(٩) إعلامه .

وكذلك يقول شفعوى المذهب فى مسألة مسح^(١٠) الرأس : المسح ركن فى الوضوء ، فيسن^(١١) تثليثه ، كالغسل . فيقول : لا أسلم أن

(١) فى (س) «واذا منع الحكم»

(٢) فى (ف) «الفرع»

(٣) فى (ف) «يسلمه»

(٤) فى (ج) و(س) «لا يصلح الاعتماد»

* بداية (١٨٢ / ج)

(٥) انظر ص ٢٠٢، ٢٠٦ وما بعدها

(٦) فى (س) «بموجبه»

(٧) فى (ف) «عند»

(٨) فى (ج) و(س) «ويقول»

(٩) فى (س) «تشرط»

(١٠) فى (س) «رأس» بدل «مسح»

(١١) فى (س) «قيس»

الغسل يسن تثليثه (بل) ^(١) إنما يسن إكماله ، إلا أن إكمال الغسل بال تكرار يكون لضيق المحل ، وإكمال المسح بالاستيعاب لسعة المحل .

وقد يمانع الحنفى فى هذه العلة الحكم من وجه آخر ، فيقول فى هذه العلة : عندى يسن تثليث المسح ؛ لأن المفروض قدر ربع الرأس ، وعندى يسن مسح جميع الرأس ، فكان التثليث مسنوناً وزيادة .

ومن منع الحكم ، قول القائل فى مسألة بيع الطعام بالطعام : ما لان جمعتهما ^(٢) علة ربا الفضل ، فيشترط القبض فيهما ^(٣) إذا بيع أحدهما بالآخر ، (كالذهب بالذهب) . ^(٤) فيقول الخصم : (القبض) ^(٥) ليس بشرط فى الأصل ، وإنما الشرط هو التعيين حتى لا يكون ديناً بدين ، فرجع (الكلام) ^(٦) إلى حرف المسألة . وهذا مثال المنع فى الأصل .

والقسم الرابع - منع الوصف ؛ فإن التعليل قد يقع بوصف مختلف فيه ، مثل قول الحنفى فى مسألة الإيداع من الصبى «إنه مسلط على الاستهلاك» . فيمنع ، ويقال : ليس بمسلط (إذ الإيداع) ^(٧) ليس بتسليط .

وكذلك شفعوى المذهب ، يقول فى يمين الغموس : (يمين) ^(٨) معقودة . فيمنع السائل ، ويقول : (لا أسلم) ^(٩) إنها معقودة . ويقول

(١) سقط من (ف)

(٢) فى (ف) «جمعها»

(٣) فى (ف) «بينهما»

(٤) سقط من (ج) و(س)

(٥) سقط من (س)

(٦) سقط من (ف)

(٧) فى (ف) «والإيداع»

(٨) سقط من (ف)

(٩) فى (س) «أنا لانسلم»

الحنفى فى مسألة الجنس : إن الجنس أحد وصفى^(١) علة تحريم الفضل .
فيقول السائل لأسلم أن الجنس علة ، بل هو شرط محض ، أو محل^(٢)
على ما عرف .

قال القاضى أبو زيد : أقسام الممانعة الصحيحة أربعة^(٣) :

أولها - الممانعة فى نفس الحجة التى يذكرها المجيب ، أهو حجة أم
ليس بحجة ، ثم نفس الوصف الذى يدعيه المجيب علة ، أموجود^(٤) أم لا ؟
ثم فى شروطه ، ثم فى كينونته واجب العمل به .

ثم بعد ذلك يحتاج إلى مدافعة الحجة ، لا الممانعة .

قال : أما الممانعة فى نفس الحجة . فما مر من قبل أن كثيراً من وجوه
حجج الناس يرجع إلى لا دليل ، فإذا ثبت أنه من جملة ما هو صالح
دليلاً* ، فلا بد من إثبات الوصف فى الأصل والفرع ؛ لأنه ركنه ، ثم
شروط الصحة ؛ لأنه تكون سابقة على دليل وجوب العمل به ، ثم دليل
التأثير الذى يجب به العمل فتتم* العلة عاملة عندها ، وكل هذه
الممانعات تتم بالإنكار ومطالبة دلالة العلة .

قال : والممانعة فى الشرط ، فقد ذكرنا شروط التعليل* .

(١) فى (ج) و(س) « وضع »

(٢) فى (ج) و(س) « محله »

(٣) تقويم الأدلة ج ٢ ص ٥٠٩ وما بعدها .

(٤) فى (ف) « موجودة »

* بداية (١٨٣ / ج)

* بداية (٢٣٨ ب / ف)

* بداية (١٤٩ ب / س)

قال : ومنع الشرط (فى منع)^(١) شرط يكون ثابتاً بالإجماع فيقول :
قد عدم فى الفرع أو الأصل . وهذا مثل قول الشافعى فى السلم الحال : إنه
أحد عوضى البيع فيثبت حالاً ومؤجلاً ، كالثمن فى البيع .
فيقول السائل لاختلاف أن من شرط التعليل أن لا يغير حكم النص
وأن لا يكون الأصل^(٢) معدولاً به عن القياس بحكمه ، (وأنا لا أسلم
وجود هذا الشرط .

قال : وأما الممانعة فى المعنى^(٣) الذى صار به الدليل دليلاً فهو
الممانعة فى التأثير ؛ لأن مجرد الوصف بلا تأثير ليس بحجة ، فلا يصلح
الاحتجاج به^(٤) حتى يتبين تأثيره . وإن قال (المستدل)^(٥) فى موضع
الخلافاً : ليس بشرط عندى . فيقول المعارض : عندى هو شرط فلا يصلح
الاحتجاج به على من لا يراه دليلاً^(٦) .

وأما القول بموجب العلة ، فهو سؤال صحيح ، إذا أخرج^(٧)
مخرج الممانعة ، وقد بينا نظيره . ولا بد فى توجه^(٨) القول بالموجب من
شريطة ، وهى أن يسند الحكم الذى نصب له العلة إلى شىء ، مثل ما يقول

(١) فى (ف) « من شرط » بدل « فى منع »

(٢) فى (جـ) و (س) زيادة « به » بعد كلمة « الأصل »

(٣) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٤) سقط من (ف)

(٥) سقط من (ف)

(٦) إلى هنا ينتهى كلام أبى زيد فى الممانعة

(٧) فى (س) « خرج »

(٨) فى (س) « وجه »

حنفى المذهب فى ماء الزعفران : ماء خالطه طاهر ، والمخالطة لاتمنع صحة التوضئ. فيقول السائل : المخالطة لاتمنع ، إنما المانع أنه ليس بماء مطلق . وكذلك يقول شفيعوى المذهب فى مسألة تمكين العاقلة البالغة : جنون أحد الواطئين لايجب درأ الحد عن الموصوف بالعقل كجنون الموطوءة . فيقول السائل : أقول بموجبه ، فإن عندى : الجنون غير مانع ، إنما ^(١) المانع خروج الوطاء عن كونه زناً . ففى مثل هذه المواضع يتوجه هذا السؤال ، فأما مع إثباته الحكم من نفى أو إثبات [فلا] ^(٢) يستقيم إلا أن ينتقل السائل إلى مذهبه .

وقد قال جماعة من الأصوليين : إن القول بالموجب ليس بسؤال ولا(تبطل به العلة ؛ لأنه إذا صحت العلة وحكمها متنازع فيه ، فلأن تصح وحكمها متفق عليه أولى ، وسبيل صحته أن يكون الخروج) ^(٣) على مسلك المنع .

والجملة فى القول بموجب العلة : أن السائل إذا أمكنه القول بموجب العلة مع الاستقرار على الخلاف فى الحكم ، فيتبين به أن المعلن لم * يدل فى موضع الخلاف .

ومثاله : أن يعلل المعلن فى الاعتكاف ، فيقول : لبث فى مكان مخصوص ، فكان من شرطه معنى ما . دليله الوقوف . فيقول ^(٤) : أنا

(١) فى (س) «أما» بدل «إنما»

(٢) زيادة من المحقق تفتضيها صحة الكلام .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ج) و(س)

* بداية (١٨٤ / ج)

(٤) أى السائل أوالمعترض

أقول من شروطه معنى ما ، وهو النية ^(١) فعلى (المعلل أن يستدل) ^(٢) فى موضع الخلاف .

فصل

[فى الاعتراض بفساد الوضع] ^(٣)

وأما السؤال بفساد الوضع : فاعلم أنه سوال يمكن إيراده على الطرود ^(٤) ، ويضطربه المعلل إلى إظهار التأثير ، وإذا ظهر التأثير بطل السؤال .

وهذا طريق سلكه كثير من أصحابنا المتقدمين ، وأورده كثير من الأصوليين . ويرد عند اختلاف موضع الأصل والفرع ، وذلك مثل أن يكون الأصل مبنياً على التخفيف كالتييم والمسح على الخفين ، ويكون الفرع مبنياً على التغليظ كالوضوء وغسل الرجلين ، فيروم القائس أن يثبت فى الفرع حكماً مخففاً . أو يكون الأصل مبنياً * على التغليظ (كالوضوء وغسل الرجلين) ^(٥) ويكون الفرع مبنياً على التخفيف ، كالتييم والمسح

(١) فى (ج) و(س) مرسومة هكذا « السه »

(٢) فى (ج) و(س) « المستدل أن يدل »

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من المحقق .

(٤) فى (س) « المطرود »

* بداية (٢٣٩ / ف)

(٥) ما بين القوسين سقط من (ف) ، وفى (س) « كالوضوء ومسح »

على الخفين ، ويروم القائس أن يثبت في الفرع حكماً مغلظاً .
وقد يأتي فساد الوضع أيضاً من اختلاف موضوع العلة والحكم ، وهو
أن يكون (أحدهما)^(١) مبنياً على التغليظ ، والآخر على التخفيف .
وقد يأتي فساد الوضع أيضاً من وجه (آخر)^(٢) وهو أن يتقدم
حكم الفرع على حكم الأصل . ومثاله الوضوء ، إذا قيس على التيمم في
اشتراط النية ، وذلك أن الوضوء وجب بمكة ، والتيمم (وجب)^(٣) بعد
الهجرة ، فلا يجوز أن يكون شرط^(٤) ماتقدم وجوبه مستفاداً مما تأخر
وجوبه ؛ لأن الدليل لا يجوز تأخره عن المدلول عليه .

وكذلك في مسألة الإفلاس ، إذا قاسوا الثمن على المبيع ، فهو فاسد
وضعاً ؛ لأن البيع شرع في المبيع لإيجاب الملك [بشرط]^(٥) ، لا ابتداءً
وفي الثمن لإيجاب الملك ابتداءً في الذمة على المشتري للبائع ، فلما كان
البيع^(٦) لإيجاب الملك واليد في العين للمشتري ، كان شرطه قيام الملك
(في المحل)^(٧) .

قال أبو زيد :^(٨) فساد الوضع من الشهادة يجري مجرى فساد

(١) سقط من (ف)

(٢) سقط من (س)

(٣) سقط من (ف)

(٤) في (ج) و (س) « شرطه »

(٥) سقط من (ج) و (س) وفي (ف) « شرط » بدون الباء ، وما أثبتناه بزيادة الباء يصح
به الكلام لغة وفقهاً .

(٦) في (س) « البائع »

(٧) سقط من (ج) و (س)

(٨) انظر تقويم الأدلة ج ٢ ص ٦٤٠ وما بعدها .

الأداء، وهو قبل النقض ، لأنه إنما يشتغل باطراده بعد (صحته علة) ^(١) كالشهادة إنما يشتغل بتعديل الشهادة بعد صحة الأداء ، وهو أقوى من النقض ؛ لأن الوضع إذا فسد لم يبق إلا الانتقال ، والنقض [خجل مجلس ^(٢)] يمكن الاحتراز عنه في مجلس آخر .

قال : وبيان فساد الوضع أن الشافعى متى علل لوجوب الفرقة بإسلام ^(٣) أحد الزوجين أنها فرقة وجبت لاختلاف الدين [فأشبهت] ^(٤) الفرقة بالردة . كان * فاسد الوضع ؛ لأن الاختلاف إنما يثبت فيما نحن فيه بإسلام المسلم منهما ، وقد كان الاتفاق ثابتاً قبله ، (وإنما حدث) ^(٥) الاختلاف بالحادث من الدين ، وهو الإسلام ، والإسلام فى الشرع جعل عاصماً للأحكام والحقوق ، لامبطلا . فكان الوصف نابياً ^(٦) عن الحكم . قال : وكذلك الطعم إذا جعل علة ؛ لأنه به القوام . فهذا فاسد فى الوضع لأن المال خلق بُذلةً لحاجتنا ^(٧) إليه ، وأشد الحاجات حاجة البقاء ، فيزيد هذا فى ابتداله ، وسعة (وجهة) ^(٨) كسبه ، لا أن تزيد تضيقاً ، حتى حل أكل طعام الغنيمة قبل أن يُخمس ، بخلاف سائر الأموال .

(١) فى (جـ) و (س) « صحة علة »

(٢) فى (جـ) و (س) « محل مجلس » ، وفى (ف) « مجلس » والمثبت من التقويم .

(٣) فى (ف) « بعد اسلام »

(٤) فى جميع النسخ « فأشبه » وما أثبتناه مطابق لما فى التقويم ص ٦٤١

* بداية (١٨٥ / جـ)

(٥) فى (جـ) و (س) « إنما وحدت » وما أثبتناه من (ف) مطابق لما فى التقويم .

(٦) فى (س) و (ف) « ثانياً » وفى بعض نسخ التقويم « ثابتاً »

(٧) فى (ف) « لحاجته »

(٨) سقط من (جـ) و (س) ، فى (ف) « وجه »

قال : ^(١) وكذلك من علَّل حرمة نكاح الأمة بوجود طَوْل الحرية بأنه ^(٢) مستغن عن تعريض جزء ^(٣) منه لرق* ، فلا تحل له (الأمة) ^(٤) كما لو (كان) ^(٥) تحته حرة . قال : وهذا يفسد وضعاً ؛ لأنه يثبت حجراً عن النكاح بسبب الحرية ^(٦) ، والشرع جعل الحرية ^(٦) مؤثرة في الإطلاق دون الحجر .

وكذلك اعتبار العجز عن تسليم الثمن بالعجز عن تسليم المبيع في (ثبوت حق الفسخ) ^(٧) . فإن البيع شرع لنقل الملك في العين ، فاليد للبائع ليعمل العقد عمله ^(٨) ، فلم يصح العقد قبل أن [يَقْدِر] ^(٩) ملكاً ويداً ، ولما كان الشراء لإيجاب الثمن ابتداءً في ذمة المشتري ، لافى عينٍ (اشترط لصحته) ^(١٠) قيام ذمة قابلة لثمن ^(١١) يجب فيها بحيث

(١) سقط من (ج) و(س) والصحيح إثباتها كما هي في (ف) لأن مابعدا مأخوذ من كلام أبي زيد بتصرف . انظر التقويم ج-٢ ص ٦٤٥

(٢) في (ج) و(س) « فإنه »

(٣) في (ف) « خبر »

※ بداية (١٥٠ / أ / س)

(٤) سقط من (ف)

(٥) سقط من (ج) و(س)

(٦) في (س) « الحرمة » في الموضعين

(٧) في (ج) و(س) « في حق ثبوت الفسخ »

(٨) في (ف) « عليه »

(٩) في (ج) و(ف) « تقدم » وفي (س) « يقدم » وفي بعض نسخ التقويم « يفيد » وما أثبتناه هو الصحيح المطابق لما اختاره محقق التقويم .

(١٠) في (س) « اشتراط لصحته » ، وفي (ف) « اشتراط في صحة »

(١١) في (ج) و(س) « لمن »

يقبل القبض ^(١) بمثلها من غير شرط القدرة على التسليم بالمثل ؛ لأنه لا قدرة إلا بملكه ، ولم يشترط للجواز قيام الملك ولايد* في عين مثله ، ولما لم تكن ^(٢) القدرة على التسليم شرطاً للجواز ابتداءً ، لم يوجب العجز عن التسليم خللاً ، فصار فاسداً وضعاً ؛ لما فيه من اعتبار مالٍ يجعل شرطاً لصحة عقد [بما] ^(٣) جعل شرطاً .

قال ^(٤) : وكذلك إذا قال القائل في الأثمان : إنها أموال تتعين في التبرعات ، فتتعين في المعاوضات . فهذا فاسدٌ وضعاً ؛ لأن التبرعات ما شرعت لإيجاب الأموال في الذم ، بل [للإيثار] ^(٥) بعين المال ^(٦) والمعاوضات شرعت لإيجاب الأثمان في الذم ؛ لأن المتعارف بين الناس فعلاً هو المتعارف شرعاً ، والمتعارف في الأثمان بين الناس هو العقد بلا إشارة في الأثمان ، بل بمجرد التسمية ، وهي موجبة في الذمة ؛ فلما كان الإيجاب في الذمة ، كانت الذمة محل هذا* الإيجاب ، فلم تصح الإضافة إلى عين كما لو أضاف هبة الألف إلى ذمته ، فإنه لا يصح . وإذا عرف هذا صار

(١) في (ف) «النقض»

* بداية (٢٢٩ ب/ف)

(٢) في (س) و(ف) «يكن»

(٣) في جميع النسخ «ما» والمثبت من التقويم .

(٤) انظر تقويم الأدلة ج٢ ص ٦٥١

(٥) في (ج) «السان» غير منقوط ، وفي (س) «الإثبات» وفي (ف) «للإثبات» وما

أثبتناه هو الصحيح معني ، والمطابق لما في التقويم

(٦) في (ف) «ماله» بزيادة الهاء .

* بداية (١٨٦ ج/)

اعتبار البيع بالهبة فى التعيين وإثبات المحل فاسداً وضعاً^(١) .
وقد أجبنا عن هذا وأمثاله فى الخلافات .
وقد ذكر بعض متأخرى أصحابنا^(٢) أن حاصل القول يحصره
نوعان :

أحدهما - أن يبين المعترض أن القياس موضوع على خلاف
ما يقتضيه ترتيب الأدلة . ومثال ذلك - أن يقول : إن التعليل على خلاف
الكتاب ، أو على خلاف السنة ، ومن هذا (أيضاً)^(٣) أن يقول : إنه
بالقياس حاول الجمع بين شيئين^(٤) فرق الشرع بينهما ، أو (حاول
التفريق)^(٥) بين شيئين^(٦) جمعت الشريعة بينهما . والملخص فى هذا
النوع أن يكون القياس يخالف^(٧) وضعه موجب متمسك فى الشرع هو
مقدم على القياس فإذا كان كذلك ، فيكون القياس (مردوداً)^(٨) فاسد
الوضع .

والنوع الثانى - أن يكون الوصف^(٩) مشعراً بخلاف الحكم

(١) إلى هنا انتهى مانقله بتصرف عن أبى زيد فى هذه المسألة . انظر التقويم جـ ٢

ص ٦٤٠-٦٥٢

(٢) هو إمام الحرمين . انظر البرهان جـ ٢ ص ١٠٢٨

(٣) سقط من (س)

(٤) فى (جـ) و (س) « الشيئين »

(٥) فى (ف) « فرق »

(٦) فى (جـ) و (س) « الشيئين »

(٧) فى (س) « بخلاف »

(٨) سقط من (ف)

(٩) فى (جـ) و (س) « الوضع »

الذى^(١) ربط به^(٢) . وهذا زائدٌ في الفساد على فساد الطرد؛ لأن الطرد مردود من جهة أنه لا يناسب الحكم ، ولا يشعر به ، فالذى لا يشعر به ويخيل خلافه يكون أولى بالرد .
ومثاله^(٣) ما ذكرنا ، وهو ذكر وصف يشعر بالتغليظ في روم تخفيف ، أو على العكس من ذلك .

قال : وإذا اعتبر القائص القصاص بالدية في الثبوت على الشركاء (أو اعتبر)^(٤) الدية بالقصاص في السقوط ، أو قاس الحد على المهر في طلب الثبوت ، أو قاس المهر على الحد في (محاولة)^(٥) السقوط . فقد ذهب جماعة من الجدليين إلى فساد هذا القياس ؛ لأن العقوبات تدرأ بالشبهات . وأما (المال)^(٦) الواجب بالجنايات [فيثبت]^(٧) مع الشبهات فاعتبار^(٨) أحدهما بالآخر في السقوط أو الثبوت يكون فاسداً في الوضع^(٩) .

(١) في (ج) و(س) زيادة «بمناسبة» بعد كلمة «الذى»

(٢) في (س) «فيه» بدل «به»

(٣) في (ج) و(س) «ومثله»

(٤) في (ج) و(س) «واعتبر»

(٥) سقط من (ج) و(س) والمثبت من (ف) مطابق لما في البرهان .

(٦) سقط من (ف)

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ ، وأثبتناه ليستقيم الكلام وعبرة البرهان

«... أروش الجنايات تثبت بالشبهات» ج٢ من ١٠٣٠ .

(٨) في (س) «باعتبار»

(٩) في (ف) «الموضع» وإلى هنا انتهى مانقله عن إمام الحرمين في هذه المسألة .

وقد منع^(١) بعضهم قياس الرخص على الوظائف التامة ، وكذلك قياس الوظائف التامة على الرخص .

وقد أجابوا عن السؤال^(٢) من كل هذه الوجوه بإظهار التأثير والإخالة فى القياس ، والجمع بين الفرع والأصل ، أو الجمع بين العلة والوصف .
وقد قال أبو* زيد وكثير ممن تبعه : إن هذا السؤال لا يرد إلا على الطرد ، والطرد ليس بحجة . وأما العلة التى ظهر تأثيرها وقام* الدليل على صحتها فلا يرد هذا السؤال^(٣) .

ونحن نقول : نعم ، وإن كان الطرد ليس بحجة - (على)^(٤) ماسبق - وإظهار التأثير لا بد منه ، ولكن السؤال يبقى ، وهو أن يقول السائل : لا يجوز أن يدل على صحة^(٥) مثل هذه العلة ، أو يقول : لا يجوز أن يظهر له تأثير . فلا بد فى الجواب من نقل الكلام إلى ذلك وبيان^(٦) أن الدليل قد قام على صحة هذه العلة ، فبهذا الوجه صححنا هذا السؤال .

(١) فى (س) « يمنع »

(٢) أى سؤال الاعتراض بفساد الوضع .

* بداية (٢٤٠ / ف)

(٣) قال السرخسى « وأما فساد الوضع فهو اعتراض فاسد على العلة المؤثرة ، لأنه دعوى لا يمكن تصحيحها ، فإن تأثير العلة إنما يثبت بدليل موجب للحكم ، كما بينا ومعلوم أنه لا يجوز دعوى فساد الوضع فى الكتاب والسنة والإجماع » أصول الفقه ج ٢ ص ٢٣٣ . وانظر تقويم الأدلة ج ٢ ص ٥٠٥ .

(٤) سقط من (س)

(٥) فى (س) « صحته »

(٦) فى (ف) « وبيانه »

فصل

[فى الاعتراض بالنقض]^(١)

وأما الاعتراض بالنقض ، فهو سؤال تبطل به العلة .
والنقض أن توجد العلة فى موضع (من)^(٢) دون حكمها .
وقد ذهب معظم الأصوليين إلى أن النقض سؤال صحيح ، تبطل به العلة .

(وحكى أصحاب معرفة الاختلاف عن جماعة من أصحاب أبى حنيفة أنهم قالوا : إن النقض ليس من مبطلات العلة) ،^(٣) ولكن من ألزم عليه نقضٌ فعليه تعليل تلك المسألة التى نقضت علته^(٤) بها ، وبيان^(٥) الفصل بينها وبين المسائل التى يدعى اطراد العلة فيها .

قال أبو زيد^(٦) : النقض لا يرد على العلة المؤثرة ؛ لأن تأثيرها لا يثبت إلا بدليل مجمع عليه ، ومثل ذلك الدليل لا ينقض ، وإنما تجئ المناقضة على الطرد ؛ لأن أصحاب الطرد إنما جعلوا العلة علة

(١) مابين المعقوفين إضافة من المحقق

(٢) سقط من (ف)

(٣) مابين القوسين سقط من (ف)

(٤) فى (س) « عليها »

(٥) فى (ف) « بيان » بدون الواو .

(٦) تقويم الأدلة جـ ٢ ص ٥٩٥

باطرادها فإذا* لم تطرد بطلت . قال : فأما ^(١) المؤثرة ، فلا ^(٢) يرد عليها النقض ولكن يرد عليها الخصوص . فيبين المعلن أن الذى جاء (ناقضاً فى الظاهر) ^(٣) ، (لا) ^(٤) يدخل تحت ما جعله المعلن علة من حيث المعنى . وبيان ذلك بطرق أربعة :

من حيث اعتبار معنى الوصف الذى هو ركن العلة .
ثم باعتبار معنى دلالة التأثير الذى صار الوصف به حجة يجب العمل بها .

ثم باعتبار الحكم الذى وقع التعليل لإثباته .
ثم بالغرض الذى قصد التعليل لأجله وأثبت الحكم بقدره .
أما الوصف ، فنحو قولنا : إن وظيفة الرأس المسح ^(٥) ، فلا يُثَلَّث كوظيفة الخف . ولا يلزم الاستنجاء بالحجارة ؛ لأن تلك الوظيفة ليست بمسح بل هى إزالة النجاسة الحقيقية . ألا ترى أن الإزالة بالماء أفضل (منها) ؛ ^(٦) لأنها أتم ؟ ولو كانت (الوظيفة) ^(٧) مسحاً لكره التبديل بالغسل ، كما فى وظيفة الرأس . [قال] ^(٨) : وكذلك قولنا فى الدم

* بداية (١٥٠ ب/س)

(١) فى (ف) «وأما»

(٢) فى جميع النسخ «لا» بدون الفاء

(٣) فى (ج) «ناقضاً فى الكلام» وفى (س) «ناقضاً فى الكلام» .

(٤) سقط من (ج) و(س)

(٥) فى (ج) و(س) «مسح» بدون أل .

(٦) سقط من (ج) و(س)

(٧) سقط من (ج) و(س)

(٨) سقط من (س) ، وفى (ف) «قالوا» والصحيح ما أثبتناه ؛ لأن ما بعده مأخوذ من

كلام أبى زيد .

السائل : إنه* نجس خارج ، فأشبهه البول . ولا يلزم الدم إذا لم يسيل ؛ لأنه ظاهر^(١) ، وليس بخارج ؛ لأن الخروج بالانتقال من مكان^(٢) (باطن)^(٣) إلى مكان ظاهر ، وتحت كل جلدة رطوبة ، وفي كل عرق دم ، فالذى هو على رأس الجرح ظهر بزوال الجلدة عنه ، وقد كانت سترة له ، ولم ينتقل عن مكانه إلى مكان ظاهر من بدنه خلقة ، فهو مثل رجل (فى البيت)^(٤) ظهر بفتح الباب ، أو بنقض البناء ، وآخر ظهر بالخروج عن الباب ، فالأول ليس بخارج ، والثانى خارج .

وأما التأثير ، وبيان دفع النقض به ، قال : (هو)^(٥) مثل قولنا فى مسألة تثليث المسح : مسح . وإيراد الخصم الاستنجاء عليه .

ووجه دفعنا* ذلك بالتأثير ، هو^(٦) أن صفة المسح إنما صار علة لمنع التثليث ؛ لأنه قد ظهر أثره فى نفسه من حيث التخفيف ، لأنه إذا قوبل المسح بالغسل كان المسح فى نهاية التخفيف ، وكذلك يثبت^(٧) التخفيف له قدر التادية ببعض المحل ، وهذا المعنى معدوم فى الاستنجاء لأن الأصل المأمور (هو)^(٨) مسح موضع النجاسة بإزالته ، فيكون على

* بداية (١٨٨ / ج)

(١) فى (س) « طاهر » بالطاء المهملة .

(٢) فى (ج) « كان »

(٣) سقط من (ج) و (س)

(٤) سقط من (ف)

(٥) سقط من (س)

* بداية (٢٤٠ ب / ف)

(٦) فى (ف) « وهو »

(٧) فى (ج) و (ف) « ثبت »

(٨) سقط من (ف)

وصف التغليظ مثل الغسل ، ولايتأدى أيضا ببعض محل النجاسة ، مثل مايتأدى فرض مسح الرأس ببعض المحل .

قال : وكذلك المسألة الثانية ؛ فإن النجاسة الخارجة إنما كانت حدثاً لأنها (أوجبت تطهيراً) ^(١) في نفسها . ألا ترى أنه يجب غسلها إذا سالت عن رأس الجرح ، كما وجب الغسل إذا سال البول عن رأس القضيب ، فلما ساوت النجاسة البول في إيجاب الحقيقة ، ساوته في الحكمية . ولا يلزم النجاسة التي لم تسلم ؛ لأنها (لا) ^(٢) تصير كالبول في إيجاب الطهارة في محلها ^(٣) ، فكذلك في غيره ، فتبين بدلالة التأثير أنها لم تدخل تحت التعليل ، بل يزيد قوة بانعدام الحكم إذا (انعدم) ^(٤) دلالة التأثير .

وأما الحكم ، وبيان الدفع به - فنحو قولنا فيمن نذر صوم يوم النحر: إنه يوم ، فلا يفسد النذر بالإضافة إليه ، قياساً على سائر الأيام . ولا يلزم إذا نذرت المرأة صوم يوم حيضها ؛ لأن الفساد بالإضافة إلى الحيض ، والحيض صفة لها ، لاليوم ^(٥) .

قال : وكذلك ^(٦) قولنا : إن الغصب سبب ملك بدل أصل المال فيكون سبباً للملك الأصل ، قياساً على البيع . ولا يلزم المدبر ؛ لأننا عللنا

(١) في (ف) «أوجبت تطهراً» وفي (س) «وجبت تطهيراً»

(٢) سقط من (ف)

(٣) في (ج) و(س) «كلها» بدل «محلها»

(٤) في (س) «أو لا يقدم»

(٥) في (ج) و(س) «لا اليوم»

(٦) في (ف) زيادة «على» بعد «وكذلك»

لنجعل الغضب سبب ملك ، ولم نعلل لبيان المحل الذى يعمل فيه ، وفى المدبر الغضب سبب للملك إلا* أن التدبير منع عمله ، كما لو باعه .

(قال) ^(١) : وكذلك قولنا : إن الكتابة عقد يحتتمل الفسخ فلا يوجب ما يمنع التكفير (به) ^(٢) ، كالإجارة . ولا يلزم إذا أدى بعض البذل ؛ لأن المانع أخذ العوض عن العتق ، لا الكتابة ، وهو ^(٣) معنى قول بعض أهل النظر : إن العلة المنصوبة للجملة لاتنقض بالأفراد .

وأما الغرض ، فوجه الدفع به نحو ^(٤) قولنا : إن ^(٥) التأمين يُخافَت به ؛ لأنه ذكر . ولا يلزم التكبيرات من الإمام ؛ لأن غرضنا أن نجعل كونه ذكراً علة لشرع المخافته (به) ، ^(٦) وأنه كذلك فى التكبيرات ، فإن أصل الشرع [فيها] ^(٧) المخافته بها ، ^(٨) وإنما وجب ^(٩) الجهر لعلة أخرى وهى أنها شرعت إعلاماً ، والعلة مع كونها علة ، قد يجب ضد حكمها بمعارضة ^(١٠) أخرى أولى منها .

قال : وكذلك قولنا فى الدم السائل : إنه حدث ؛ لأنه نجس خارج

* بداية (١٨٩ / ج)

(١) سقط من (س)

(٢) سقط من (ج) و (س)

(٣) فى (ج) و (س) « فهو »

(٤) فى (ج) و (س) « فنحو »

(٥) فى (س) « لأن »

(٦) سقط من (ف) ، وفى (ج) و (س) « بها »

(٧) فى (ج) و (س) « به » وما أثبتناه من التقويم ص ٦٠٢

(٨) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٩) فى (س) « وإن وجب »

(١٠) فى (ف) « بمعاوضه »

فأشبه البول . ولا يلزم ^(١) دم الاستحاضة ؛ لأن الغرض أن نجعل النجس الخارج علة ناقضة للطهارة ، وهو علة ناقضة للطهارة في الاستحاضة بعد الوقت ، ولكن امتنع ^(٢) النقض في الحال لعل أخرى مانعة ، وهي أنها مخاطبة بالأداء ، فيجب أن تكون قادرة ، ولا قدرة إلا بسقوط ^(٣) حكم الحدث فسقط ، ومنع العلة أن تعمل ^(٤) عملها لدفع ضرورة* العجز في الإمكان ، فلاتخرج عن كونها ^(٥) علة بتأخير العمل إلى مدة ، كالبيع بشرط الخيار ثلاثة أيام . وأهل النظر لقبوا هذا الدفع بأنه لا يفارق حكم أصله ، ونحن لقبنا بالغرض ؛ لأن الغرض أوجب القصر على تلك الجملة وبين ^(٦) أن العموم لم يدخل ^(٧) تحت التعليل .

قال : وجملة الحد في الخروج عن المناقضة : أن المعلن متى أمكنه الجمع بين حكم علقته (وهذا الذي جاء) ^(٨) مناقضاً لم يكن نقضاً ومتى* لم يمكنه يكون نقضاً ، كما في تناقض الدعاوى ؛ وهذا لأن الجمع

(١) في (س) « ولم »

(٢) في (ج) « اتسع »

(٣) في (ج) و (س) « سقوط » بدون الباء

(٤) في (ف) « تمنع »

* بداية (٢٤١ / ف)

(٥) في جميع النسخ « كونه »

(٦) في (ف) « وهي »

(٧) في (ج) و (ف) « تدخل »

(٨) في (ج) « هذا جاء » ، وفي (س) « هذا ما »

* بداية (١٥١ / س)

بين النقيضين لا يتصور . وبهذه الوجوه من البيان يمكنه ^(١) الجمع بينهما من غير رجوع عن الأول .

وذكر بعد هذا كلاماً آخر في آخر الفصل ، لا يحتاج إليه ، فهذا سرد مذكره في تقويم الأدلة ^(٢) ، في دفع النقض ، وبيان قوله : إن النقض لا يرد على العلة المؤثرة .

ونحن نقول : إن سؤال النقض بناء على أن تخصيص العلة لا يجوز وإذا لم يجز [تخصيصها] ^(٣) على ما سبق ذكره ، فلا بد أن يكون النقض مبطلاً للعلة .

وقولهم : إن العلة إذا* كانت مؤثرة لا تنقض .

قلنا : بالنقض يتبين فقد تأثير العلة ، وهذا قد سبق بيانه ^(٤) ، ببينة ^(٥) أن الناصب للعلة بنصبه العلة قد التزم طردها ، وادعى أن هذه العلة متى وجدت فالحكم يتبعها ، فإذا لم يف بقوله ، (وَوَجَّهْ عَلَيْهِ مَنَاقِضَةٌ) ^(٦) بطلت علتة ؛ لعدم وفائه بدعواه وصحة ما يزعمه .

فأما دفع النقض – فقد اشتغل الجدليون بدفع النقض بمجرد اللفظ وليس ذلك بشيء ، والأولى أن يدفع النقض ببيان أنه لا ^(٧) (يرد على) ^(٨)

(١) في (ف) « يمكن » بدون الهاء .

(٢) التقويم ج ٢ ص ٥٩٥ - ٦٠٧

(٣) في جميع النسخ « تخصيصه »

* بداية (١٩٠ / ج)

(٤) ص ٣٧٢

(٥) في (س) « بينته »

(٦) في (ف) « وَوَجَدَ عِلَّةً مَنَاقِضَةٌ »

(٧) في (ج) و (س) « لم »

(٨) في (س) « يزد في »

المعنى الذى جعله علة إن كانت العلة معنوية ، وإن ^(١) كان قد وقعت له ضرورة إلى ^(٢) جواز العلة حكمية واستقام تعلقه [بها] ^(٣) من (الوجه التى سبقت) ^(٤) فسبيل دفعه أن يدفع ببيان أنه لا يرد ^(٥) على ذلك الحكم الذى تعلق به ، فإن ورد ولم يمكنه دفعه ، انتقضت علته وبطلت . وقد يوجد موضع يظن المتناظران توجه النقض [فيه] ^(٦) ، وهو مما ليس يتوجه .

وقد قيل : إن الإثبات المجهول لا ينقض بنفى مفصل ، والنفى المفصل لا ينقض بإثبات مجمل ، والنفى (المفصل) ^(٧) ينقض بإثبات مفصل وكذلك الإثبات المفصل ، ينقض بالنفى المجهول ، يعنى المطلق . ومثال الأول - أن يقول القائل فى قتل المسلم بالذمى : محقون الدم على التأبيد ، فيثبت ^(٨) بينهما القصاص ، كالمسلمين . فينقض الآخر بما إذا قتله خطأ .

وهذا لا يرد نقضاً ؛ لأن نفي القصاص فى موضع الخطأ لا يمنع من صحة التعليل من المعلن بقوله : فوجب أن يكون بينهما (قصاص) ^(٩) .

(١) فى (س) « فإن »

(٢) فى (جـ) و (س) زيادة « أن » بعد « إلى »

(٣) فى جميع النسخ « به »

(٤) فى (جـ) « الوجه الذى سبق » ، وفى (س) « الوجه الذى سبق »

(٥) فى (جـ) و (س) « لم »

(٦) إضافة من المحقق ليستقيم الكلام

(٧) سقط من (س)

(٨) فى (جـ) و (س) « فثبت »

(٩) سقط من (جـ) و (س)

فلا ينتفى (١) حكم العلة بما يقوله من قول : « الخطأ » فلم يكن نقضاً .
وأما مثال الثاني – [فأن] (٢) يقول المعلل : مكلفان ، فلا يثبت
بينهما قصاص . فإذا نوقض بالمسلمين انتقض ؛ لأن ثبوت القصاص
بينهما في موضع يمنع صحة التعليل بقوله : فوجب أن لا يجرى
(بينهما) (٣) القصاص .

وقد احترز (٤) بعضهم من النقض بقول المعلل : أنا أقول في الأصل
مثل* ما أقوله في الفرع ، ومثاله – أن يقول قائل في مسألة المسلم يقتل
ذمياً : قَتْلٌ (٥) ، فيوجب القود ، كالمسلم إذا قتل مسلماً .
فينقض (٦) بالخطأ .

فيقول : أنا أقول في الفرع مثل ما قلته في الأصل ، وفي الأصل إنما
أوجب القصاص في العمد دون الخطأ .
وقد أشار أبو زيد في كلامه إلى هذا الاحتراز (٧) .
وهذا الاحتراز (٨) باطل ؛ لأن العلة (٩) ما صرح به المعلل ، دون ما

(١) في (س) « يبقى »

(٢) في جميع النسخ « أن » بدون الفاء .

(٣) سقط من (ف)

(٤) في (ج) « أحب » ، وفي (س) « اجتنب »

* بداية (٢٤١ ب / ف)

(٥) في (س) « قيل »

(٦) في (ف) « فينتقض »

(٧) في (س) « الاجزا »

(٨) في (س) « الاجزا »

(٩) في (ف) « العلل »

أضمره، وكذلك الحكم . وقد علل بالقتل ^(١) وصرح (فى الحكم) ^(٢) بوجوب* القصاص ، وقد ورد النقض على هذا ، (ولم يعلل لاستواء المسلم والكافر فى حكم القتل ، حتى يدفع النقض به ، فليس هذا) ^(٣) الدفع بشئ .

وقد دفع بعضهم النقض بذكر الاحتراز ^(٤) فى الحكم . مثاله - أن يقول القائل : محقونا الدم على التأبيد ، فوجب ^(٥) أن يثبت بينهما القصاص إذا قتل أحدهما صاحبه عمداً . فإذا نوقض بالخطأ . قال : ^(٦) قد احتزرت بقولى فى الحكم «إذا قتل أحدهما صاحبه عمداً» .

وقد قيل أيضاً : إن هذا ليس بدفع ؛ لأن المعلن قد حكم بأن ^(٧) علة القصاص كونهما محقونى الدم على التأبيد فحسب ، وأنه ^(٨) لا مزيد ^(٩) على العلة التى ذكرناها ^(١٠) . فإذا قال : وجب أن يوجب القصاص إذا كان عمداً . فقد اعترف بانتقاض العلة ؛ (لأنه أقر أن العلة توجد فى

(١) فى (ف) « بالنسخ »

(٢) فى (ف) « بالنسخ »

* بداية (١٩٠ / ج)

(٣) مابين القوسين سقط من (س)

(٤) فى (ف) « الأحرار »

(٥) فى (س) « نوجب »

(٦) فى (ف) « وقال »

(٧) فى (س) « أن »

(٨) فى (ج) و (س) « ولانه »

(٩) فى (س) « مزية »

(١٠) هكذا فى (ج) و (س) وفى (ف) « ذكرتها » ولعل الأصح « ذكرها » أى المعلن .

موضعين) (١) ، والحكم يتبع العلة في أحد الموضعين دون الآخر .
 فإن قال هذا المعلن : لا يمتنع أن يكون حقن الدم على التأييد يؤثر (٢)
 في إيجاب القصاص في العمد دون الخطأ .
 قيل : إن كان ذلك يؤثر (٣) في أحد الموضعين (دون الآخر) (٤)
 لمعنى يختص به أحدهما . فينبغي أن يذكر ذلك المعنى في جملة العلة
 لأن له تأثيراً في إيجاب القصاص ، وإن لم يكن لذلك المعنى تأثير
 وكانت الأوصاف المذكورة تؤثر في أحد الموضعين دون الآخر لا الأمر
 (معنوي) (٥) . يفترق لأجله الموضعين فقد اعترف أن العلة تقتضي الحكم
 في موضع دون موضع مع وجوده فيهما على السواء (٦) .

والجواب الصحيح عن السؤال - أن الشرط المذكور في الحكم
 متأخر في اللفظ ، متقدم في المعنى ؛ لأن معنى القياس أنهما محقونا الدم
 على التأييد ، قتل أحدهما صاحبه عمداً ؛ لأن صفة العمدية مؤثرة في
 القصاص . فإذا قلنا على هذا الوجه يتم الدفع .
 وقد دفع بعضهم النقض بوجه آخر - وهو أن يحذف الحكم حذفاً
 فيقول في الثيب الصغيرة : إنها مختبرة للأزواج ، فأشبهت الكبيرة . فلو (٧)

(١) في (س) «لأنه اقتران العلة يوجد في موضعين» ، وفي (ف) «لأن اقتران الحكم

يُوجد من الموضعين»

(٢) في (س) «مؤثر»

(٣) في (س) «مؤثر»

(٤) سقط من (ف)

(٥) سقط من (ف)

(٦) في (ف) «السؤال»

(٧) في (ج) و (س) «ولو»

قال المعلل « فلم تجبر على النكاح » ، ينتقض بالثيب المجنونة ، والثيب الأمة ، فإذا قال : فأشبهت الكبيرة ، ونوقض ^(١) بهاتين المسألتين .
 فيقول : (أنا) ^(٢) إنما شبهت الصغيرة بالكبيرة ، فعليّ أن أقول في الثيب الصغيرة ما أقول في الثيب الكبيرة ، (وفي الثيب) ^(٣) الكبيرة لا تجبر على النكاح إذا لم تكن مجنونة ولا مملوكة ، وأجبرت إذا كانت مملوكة أو مجنونة ، فلم ينتقض قولي : فأشبهت * ^(٤) الكبيرة * . وإنما عللت لهذا .
 وهذا دفع حسن ، غير أن بعض الجدليين قد قال : إنه لا يجوز التعليل مالم يصرح بالحكم . وقد ذكرنا هذه * المسألة من قبل وبينا جوابه ^(٥) .
 وأحسن وجوه الدفع (هو الدفع) ^(٦) بالمعنى ، (على الوجه الذي تقدم) . ^(٧)

وقد قال أبو زيد في موضع من كتابه ^(٨) : إن النقض يلجئ إلى إظهار التأثير ، والقول به ، مثل من يقول في النية في الوضوء وقياسه على

(١) في (ف) « نوقض » بدون الواو

(٢) سقط من (ف)

(٣) هكذا في جميع النسخ ، ولعل الأصح « والثيب »

* بداية (١٥١ ب)

(٤) في (س) « واشبهت »

* بداية (١٩١ ج)

* بداية (٢٤٢ ف)

(٥) في (ج) و (س) « جوازه » وانظر ما أشار إليه في ص ٣٨٣

(٦) سقط من (ج) و (س)

(٧) في (ف) « كما تقدم وجهه » وانظر ص ٣٨٠

(٨) انظر التقويم ج ٢ ص ٦٥٧ - ٦٦٤

التيمم : طهارة (للصلاة . فإذا نقض « طهارة » بطهارة النجاسة فلا بد من ذكر التأثير ؛ ليتخلص عن النقض ، وهو أن يقول : طهارة^(١)) حكمية ، أى حصولها عرف حكماً وشرعاً ، لاحقيقة .

وكذلك قول من قال : إن النكاح (ليس)^(٢) بمالٍ فلا يثبت بشهادة النساء مع الرجاء .

وهذا يبطل بالبكارة فلا يجد بدأً من الرجوع إلى طلب التأثير ، وهو أن الأصل أن لاشهادة للنساء ؛ لنقصان عقلهن ، وكثرة غفلتهن^(٣) ، لكن جواز فى باب المال ؛ لكثرة حاجة الناس إليه ، وتكرر المعاملات فيه فى^(٤) الأسواق وغيرها ، فجوّز^(٥) شهادة النساء مع الرجال حتى لا يضيق الأمر على الناس ، ولا يقعوا فى الحرج العظيم ، وهذا معدوم فيما ليس بمال فلم تقبل^(٦) فيه هذه الشهادة ، وهذا كما تثبت^(٧) الولادة بشهادة النساء وحدهن ، لضرورة أن الرجال لا يحضرونها ، ولم تكن^(٨) حجة فيما يطلع عليه الرجال ؛ لعدم الضرورة .

وكذلك قول القائل فى أن الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة ؛ لأنه وطء رجمت عليه ، والنكاح عقد حمدت عليه .

(١) ما بين القوسين سقطا من (ف)

(٢) سقط من (س)

(٣) فى (س) « عقلهن »

(٤) فى (جـ) و (س) « من » بدل « فى »

(٥) فى (جـ) و (س) « يجوز »

(٦) فى (س) و (ف) « يقبل »

(٧) فى (ف) « يثبت »

(٨) فى (س) « يكن »

فإن قال المعلن : وجب^(١) أن لا يشارك هذا فى حكم هذا بطل بوجوب^(٢) الاغتسال والمهر . فإن قال : فى حكم المصاهرة . قلنا^(٣) : ولمَ (قُلْتَ؟)^(٤) فإن قال : لأن الصهرية نعمة ، والزنا حرام ، فقد رجع إلى بيان التأثير . (ولا يبطل هذا بالوطء فى النكاح الفاسد ؛ لأن الصهرية هناك إنما تثبت لما فيه من جهة الحل .

قال^(٥) : ونحن نقول : إن الزنا معصية ، والمصاهرة كرامة ولا تضاف الكرامة إلى المعاصى ، ولكن تثبت الصهرية لحراثة الولد فى هذا المحل ، على ما (عرف و^(٦)) بينا فى موضعه ، ولا معصية من حيث (الحراثة ؛ فإنه أمر مشروع بسببه^(٧)) .

قال : وكذلك قول القائل : إن الغصب عدوان ، فلا يكون سبباً للملك كالقتل ، فإذا نقض باستيلاء^(٨) أحد الشريكين جارية بينهما . يقول : إنما أوجبنا الملك فى هذا الموضع للشريك ؛ (لما فيه)^(٩) من تأويل

(١) فى (ف) « فوجب » بزيادة الفاء . وما أثبتناه من (ج) و (س) مطابق لما فى التقويم .

(٢) فى (ج) و (س) « وجوب » بدون الباء

(٣) فى (ج) و (س) « فقال » وفى (ف) « يقال » والمثبت من التقويم .

(٤) سقط من (ج) و (س) « ومن التقويم »

(٥) ما بين القوسين سقط من (ج) و (س) وعبرة التقويم « .. فبطل بالوطء عن نكاح

فاسد . فإن قال : ثمَّ إنما يثبت لما فيه من جهة الحل ، على حسب اختلاف الناس فيه ، فقد رجع عن الطرد إلى طريقتنا من بيان التأثير »

(٦) سقط من (ج) و (س) « ومن التقويم .

(٧) فى (س) « الحداثة فأما أمر مشروع بسببه »

(٨) فى (ف) « بالاستيلاء » بدل « باستيلاء »

(٩) سقط من (ج) و (س)

(الحل^(١)) شرعاً ، لامن حيث العدوان ، فقد رجعوا إلى تأثير العلة .
 قال : ونحن نقول : (إنما أُوجب^(٢)) الملك في * الغصب ، لأنه
 سبب ملك البدل ، وهذا حكم شرعى ، وليس^(٣) بعدوان .
 وكذلك قول القائل فى مسألة المنافع : إن المنافع أموال فتضمن^(٤)
 بالإتلاف . دليله الأعيان . فإذا نقض هذا بالمتلف إذا كان معسراً ، قال :
 هناك يضمن لكن الاستيفاء يتأخر إلى الميسرة ، فهذا رجوع إلى التأثير
 وهاهنا المتلف ضامن ، لكن الاستيفاء يتأخر بعذر^(٥) العجز ، والعدوان
 موجب ضمان المثل ، فلا يمكن الاستيفاء إلا بعد القدرة على المثل .
 وعندنا : الأعيان أجود من المنافع ماليةً ، وليساً بمثلين ، وعندهم
 مثلاً ، فيرجع الكلام إلى هذا .

وكذلك قول * القائل فى إسلام (الهروى فى الهروى^(٦)) : أسلم
 مذروعاً فى مذروع ، كما لو أسلم الهروى فى المروى ، فيقول الخصم :
 يبطل هذا بما إذا شرط شرطاً فاسداً . فيقول المعلن : إنما يبطل بالشرط
 الفاسد ، لا بالوصف الذى قلنا . فيكون هذا رجوعاً إلى حرف المسألة ؛ فإن

(١) سقط من (ف)

(٢) فى (ج) و(س) «انا نوجب»

* بداية (١٩٣ / ج)

(٣) فى (ف) «ليس» بدون الواو

(٤) فى (س) «فيضمن»

(٥) فى (س) «بقدر»

* بداية (٢٤٢ ب / ف)

(٦) فى (ف) «المروى فى الهروى» وما أثبتناه هو الصحيح المطابق لما فى التقويم

عنده : الجنس ليس بعلة محرمة . وعندنا : علة محرمة ، فيكون الفساد بالعلة المحرمة ، لا بالذرع ، ويرجع الكلام إلى أن الجنس علة أم لا ؟ ويبطل الطرد (١) .

فهذا كلام حسن . ونحن لانرى (الطرد حجة) (٢) ، ولا بد من بيان التأثير ، غير أن ورود النقض في موضعه يخل بالتأثير ، فإنما كان وروده من هذه الجهة ، ولا بد من معرفة بطلان القول بتخصيص العلل ؛ فإن إيراد النقض (٣) شرع لذلك . والله المعين بمنه .

فصل

وقبل أن نصل إلى سؤال المعارضة ، قد بقيت بقية فيما يرجع إلى القول بموجب العلة .

وتفسيره : التزام ما أوجبه العلة .

وقد ذكرنا مثاله وصورته (٤) . وقد ذكر في تقويم الأدلة (٥) : أنهم إذا قالوا في صوم النفل : قرية لا يجب (المضى في فاسدها) (٦) ، فلا يجب

(١) إلى هنا انتهى مانقله عن أبي زيد - بتصرف - في هذه المسألة

(٢) في (ف) «الطرد صحة»

(٣) في (ف) «العلل»

(٤) ص ٣٦٣-٣٦٤

(٥) انظر ج ٢ ص ٦١٥ - ٦٢٠

(٦) في (ج) «لا يمضى في فاسدها»

القضاء فى إفسادها ، قياساً على الوضوء .
قلنا لهم : نقول بموجب العلة ؛ فإنه لا يجب القضاء بإفسادها ، بل
وجب بالشروع ^(١) .
فإن قيل : فلا يجب بالشروع ولا بالإفساد ^(٢) .
قلنا : (ولا) ^(٣) يجب بالشروع المضاف إلى عبادة لا يمضى فى
فاسدها ، بل بالشروع فى عبادة تلتزم بالنذر ، ولا بد من اعتبار إضافة الحكم
إلى ما ذكرنا من الوصف ؛ لأن الأوصاف تذكر عللاً ، وبما ^(٤) ذكر من
الوصف لاتصير العبادة محلاً يلتزم بالشروع فيه ، بل بوصف آخر . فلا بد
(له) ^(٥) من رجوعه إلى * نصب العلة فى بيان أن (الشروع ليس) ^(٦)
بسبب الإلزام ^(٧) الذى فيه النزاع .
قال : وكذلك قولهم فى إسلام المروى * ^(٨) فى المروى : إنه جائز
لأنه أسلم مذكرواً فى مذكروع . فنقول ^(٩) : من حيث إنه مذكروع فى

(١) فى (ج) و (س) « الشرع »

(٢) فى (ف) « والافساد »

(٣) سقط من (ج) و (س)

(٤) فى (ج) « ومما »

(٥) سقط من (ف) ومن التقويم

* بداية (١٩٤ / ج)

(٦) فى (ج) و (س) « الشرع ليست »

(٧) فى (ج) و (س) « الالتزام »

* بداية (١٥٢ / س)

(٨) فى (ف) « الهروى فى المروى » والمثبت هو الصحيح المطابق لما فى التقويم .

(٩) فى (ف) « فيقول »

مذروع (يجوز العقد) ^(١) ، وتعلق ^(٢) الجواز بهذا الوصف ، لا ينفي ^(٣) تعلق الفساد بأمر آخر . ألا ترى (أنه) ^(٤) لو شرط شرطاً فاسداً ، أو لم ^(٥) يقبض الجنس ؛ فإنه ^(٦) علة مفسدة ، وهو كالشرط الفاسد فى الإفساد فيلزمه الرجوع إلى بيان (أن) ^(٧) الجنس ليس بعلة محرمة . وكذلك قول من قال فى المطلقة الرجعية : إنها ^(٨) مطلقة ، فيحرم وطؤها كالمطلقة بمال .

فيقال : من حيث إنها مطلقة ، محرمة ^(٩) ، ولكن من حيث إنها منكوحة ، محللة ، كما لو أبانها ثم تزوجها ، فكان قيام النكاح مع الطلاق المحرم محللاً . فيضطر إلى الرجوع إلى بيان خلل فى النكاح أوجب التحريم ، وهو حرف المسألة .

قال : وكذلك قولهم فى المبثوثة ^(١٠) : لا يلحقها الطلاق ؛ لأنها منقطعة النكاح . فنحن نقول : (إن) ^(١١) الطلاق لا يلحقها (من

(١) فى (جـ) « يجوز القصد » ، وفى (س) « يحرز القصد »

(٢) فى (ف) « ويعلق »

(٣) فى (ف) « بنفى » بالباء الموحدة

(٤) سقط من (ف)

(٥) فى (ف) « ولم »

(٦) فى (ف) « بأنه »

(٧) سقط من (جـ) و (س)

(٨) فى (جـ) و (س) « إنه »

(٩) فى (س) « بحرمته »

(١٠) فى (س) « المبيونة » ، وفى (ف) « المبثوثة »

(١١) سقط من (ف)

حيث^(١) انقطاع النكاح ، ولكن من حيث العدة الواجبة عن النكاح
التي هي * أثره .

قال : وكذلك إذا قالوا فى تحرير الكافر عن كفارة اليمين : إنه تحرير
فى تكفير ، فأشبه كفارة القتل .

وعندنا ^(٢) : لا يجوز (لأنه تحرير)^(٣) فى تكفير ، ولكن من حيث
(إنه)^(٤) ائتمر بالأمر ، كما يجوز إذا كسا مساكين ، ولا يجوز بالكسوة
فى كفارة القتل . فيضطر إلى الرجوع إلى بيان أن المطلق يحمل على
المقيد أولا ؟

قال : وكذلك إذا قال : إن السرقة توجب الضمان ؛ لأنه أخذ مال
الغير بلا تدين ولا تأويل ، كالغصب .

فيقال : إنا نقول : إن هذه العلة موجبة للضمان ، لكننا نقول إن
القطع ينفيه كما ينفيه الإبراء . فيضطر إلى بيان أن القطع لا ينفى الضمان .
وهو حرف المسألة .

قال : وقد يجيء هذا السؤال على أكثر العلل الطردية ؛ لأن
[أصحابها]^(٥) تعلقوا بأوصاف محتلمة أن لا تكون عللا .
فهذا السؤال يردُّهم إلى القول بالتأثير^(٦) .

(١) سقط من (س)

* بداية (١٢٤٣/ف)

(٢) أى عند الحنفية ، فالكلام ما يزال لأبى زيد فيما ينقله عنه المصنف .

(٣) سقط من (ج) و(س)

(٤) سقط من (ف)

(٥) فى جميع النسخ «أصحابهم»

(٦) إلى هنا انتهى ما نقله المصنف - بتصرف يسير- عن أبى زيد فى هذا الموضع .

وفى هذا السؤال تكلف عظيم . ومن يجعل الطرد حجة يستجيز أن يكون بمجرد (١) أمانة على الحكم ، فلا يرضى بمثل هذا السؤال ؛ لأنه يقول : إن علتى صحيحة بوجود الاطراد . وصلاحيته علة من حديث إنه لم يقم دليل على * فسادها ، أولأنه صالح أمانة ، وعلل (٢) الشرع أمارات وهذا القدر لى كاف ، ولا يبالى (٣) بمثل هذا السؤال ؛ لأنه يقول : أنا أعلم أنك لا تثبت (هذا) (٤) الحكم لهذه العلة ، بل تثبته بعلة أخرى (ومرجع هذا السؤال ليس إلا هذا (٥)) القدر ، لكنى مع منعك أجعله علة ولا أحتاج إلى إقامة دليل على كونه علة ، ولا إظهار تأثير لها سوى الوفاء بالاطراد الذى (٦) ضمنته ، وسوى وجود المعنى فى الأصل وصلاحيته كونه أمانة شرعاً .

وأما من يقول : إن الطرد لا يكون حجة - وهو الذى نختاره - ولا بد من كون العلة موثرة ، فمتى طولب بالدلالة على صحة العلة فهو لا يترك إقامة الدليل عليها ، ويظهر تأثير العلة ومناسبة (٧) الحكم وإخالته . فلامعنى لهذا التكلف الشديد ، واستخراج السؤال بهذا الاستقصاء ، بل المطالبة كافية ، والله المعين بمنه .

(١) فى (س) « بمجرد » بدون الهاء

* بداية (١٩٥ / ج)

(٢) فى (س) . « ويحلل »

(٣) فى (ج) و (ف) « نبالى » بالنون

(٤) سقط من (ف)

(٥) فى (س) « ويرجع هذا السؤال إلى ليس إلا هذا »

(٦) فى (ج) و (س) « والذى » بزيادة الواو .

(٧) فى (ج) و (س) « ومناسبته »

فصل

السؤال الرابع من الأسئلة الصحيحة

المعارضة

وقبل أن نشرع فيه نقول : قد ذكر كثير من أصحابنا سؤال عدم التأثير، ولست أرى لذلك وجهاً بعد أن يبين المعلن التأثير لعلته . وقد ذكرنا أن العلة الصحيحة ما أقيم الدليل على صحتها بالتأثير بالوجه الذى قدمناه ^(١) . وقد ذكر مشايخ أصحابنا فى سؤال عدم التأثير وتصحيحه كلاماً كثيراً ، وعدوه سؤالاً قوياً واقعاً على العلل ، وقالوا : إذا أورد السائل هذا السؤال فينبغى ^(٢) أن ينظر المعلن ، فإن وجد له تأثيراً (فى الحكم بين التأثير ، وإن لم يجد له تأثيراً ، فله أن يجيب ، ويقول : إن له تأثيراً) ^(٣) فى طرد العلة ، والمأخوذ على (طرد العلة ، لا العكس) ^(٤) وعلل الشرع (من) ^(٥) شرطها الاطراد ، دون الانعكاس . بل ^(٦) إذا كانت

(١) فى (جـ) و (س) « قدمناها » وانظر ص ٢٤٥ ، ٢٤٦

(٢) فى (ف) « فيجب »

(٣) ما بين القوسين سقط من (جـ) و (س)

(٤) فى (جـ) و (س) « الطرد دون العكس »

(٥) سقط من (جـ) و (س)

(٦) فى (ف) « بلى »

مطرودة منعكسة تترجح به ^(١) العلة . ومثاله ما يحتج به في زكاة* الحلى فيقول : إنه مال مصروف من جهة النماء إلى غير جهة النماء بوجه مباح فتسقط عنه الزكاة ، كما لو جعل مال التجارة للْقُنْيَةِ ^(٢) .

فقالوا : قولكم « بوجه مباح » لا تأثير له في الأصل ؛ فإنه وإن كان بوجه محظور تسقط الزكاة أيضا ؛ فإنه لو كان له إِبْلٌ سائِمةٌ فصيرها معلوفة بعلف مغصوب تسقط عنه الزكاة ، وإن كان بوجه محظور ^(٣) . والمعْلَل يقول : له تأثير في الطرد ، والعكس غير مأخوذ عليّ ، بل إذا كانت تطرد يكفى .

وأجيب عنه أيضاً ، فقليل : إن عدم التأثير هو نقض لعكس العلة ولا يلزم نقض العكس ، وبيان هذا : أنى إذا قلت : مالٌ مصروف من جهة النماء إلى غير جهة النماء بوجه مباح . فإذا ادعيتَ عدم التأثير ، صار كائنك* قلت لى : إذا عللت بهذه العلة تصير كائنك عللت بعكسه وقلت : إن المال إذا كان مصروفاً من جهة النماء إلى غير جهة النماء بوجه محظور تجب فيه الزكاة ، ثم نقضت هذا العكس بالإِبِل السائِمة إذا جعلها معلوفة بعلف مغصوب ، أو جعلها عوامل فى* قطع الطريق ؛ فإنه مال مصروف من جهة النماء إلى غير جهة النماء بوجه محظور والزكاة ساقطة .

(١) فى (ج) و (س) « صحة » بدل « به »

* بداية (٢٤٣ ب / ف)

(٢) فى (س) « لنفسه »

(٣) ما بين القوسين سقط من (ج) و (س)

* بداية (١٩٦ ج)

* بداية (١٥٢ ب / س)

فيكون هذا نقضاً لعكس العلة، ونقض عكس العلة لا يقدح في العلة بعد أن سلّم الطرد .

والأصل في الجواب عن هذا السؤال أن التأثير إذا ذكر للعلة ^(١) فقول ^(٢) القائل : « لا تأثير له » غير مسموع ، والعكس الذي يورده ^(٣) السائل ، فسبيل المعلل أن يبين المعنى فيه ، ويخرجه على المعنى الذي اعتمده .

وأما الكلام في المعارضة : فقد قال أبو زيد : ليس للسائل بعد الممانعة إلا المعارضة ^(٤) ونحن قد بينا (بعد) ^(٥) الممانعة ، قبل المعارضة سؤالين واقعين ، [وهما] ^(٦) النقض ، وفساد الوضع ، وذكرنا وجه توجههما على العلة .

واعلم أن المعارضة قد تكون بعلة أخرى ، وقد تكون بعلة المعلل بعينها .

فالمعارضة بعلة المعلل تسمى ^(٧) قلباً ، وتسمى ^(٧) مشاركة في الدليل . ومثاله : أن يقول المخالف : عضو من أعضاء الطهارة فلا يكفي في

(١) في (س) « العلة »

(٢) في (ف) و (س) « فيقول »

(٣) في (س) كلمة غير واضحة مكان « يورده »

(٤) انظر التقويم ج ٢ ص ٥٠٢ وعبارته فيه « ... فإذا ذهبت الممانعة ، وصحت العلة مؤثرة ثبتت حجة بدليلها المجمع عليه ، ولا يبقى إلا الاعتراض بقلب مبطل ، أو عكس كاسر ، أو معنى مانع من العمل ، أو معارضة بقياس آخر »

(٥) سقط من (ف)

(٦) في جميع النسخ « هو »

(٧) في (س) « يسمى » في الموضعين .

إيصال الماء إليه مايقع عليه الاسم ، دليله الوجه (١) . فيقول (له) (٢)
خصمه : وجب أن لا يكون مقدراً بالربع ، قياساً على الوجه وسائر
الأعضاء .

ويقول القائل في الاعتكاف : بُثُّ في مكان مخصوص ، فلا يكون
بمجرده (٣) قرينة ، قياساً على الوقوف بعرفة . فيقول (له) (٤) خصمه :
وجب أن لا يكون الصوم شرطه . دليله الوقوف بعرفة .
واختلف أصحابنا في هذه المعارضة (٥) .

فمنهم من قال : هذه المعارضة غير صحيحة ؛ لأنها معارضة في غير
الحكم الذي علله ، فلا يلزم الجواب عنه . ألا ترى أنه إذا استأنف قياساً في
حكم آخر لم تكن معارضة ، وأيضاً فإن أوصاف علة المعلن لاتصلح (٦)
للحكم الذي ذكر (٧) القلب فيه . فلم يصح القلب .
وقال أبو علي الطبري (٨) : القلب من أطفل ما يستعمله المناظر

(١) في (ج) و(س) «الوجه»

(٢) سقط من (ف)

(٣) في (ف) «بمجرد» بدون الهاء

(٤) سقط من (ف)

(٥) في (ج) و(س) «هذا» بدون لفظ المعارضة .

وانظر آراء الشافعية في المعارضة بالقلب في : اللمع وشرحه للشيرازي ج٢ ص ٩١٦
وما بعدها . البرهان ج٢ ص ١٠٣٢ وما بعدها .

(٦) في (س) و(ف) «يصلح»

(٧) في (ف) «ذكره»

(٨) سبقت ترجمته ج١ ص ١٢٧

وهو معارضة صحيحة ؛ لأن المعلن لا يمكنه الجمع بين * (موجب) (١) علته وبين موجب قلبه ، فصارا متعارضين (٢) ، ونزل ذلك منزلة المعارضة* من أصل آخر . (٣)

وقد استدلل المخالف فى المنع من نقض البناء لرد الساجة (٤) بأن فى الأمر بالرد (٥) إضراراً ، والضرر والضرار منفى فى الشرع .

فيقال له : وفى المنع من الرد أو إطلاق المنع إضرار (٦) - يعنى لصاحب الساجة ؛ فإن منع الملك من المالك ضرر ، فيتعارض (٧) الضرر والضرر (٨) وتحصل (٩) المشاركة فى نفس ما جعله المعلن دليلاً لنفسه . وكذلك يستعمل مثل هذا فى (مسألة) (١٠) الملتجئ إلى الحرم .

* بداية (٢٤٤ / ف)

(١) سقط من (ف)

(٢) فى (س) « معارضين »

* بداية (١٩٧ / ج)

(٣) إلى هنا انتهى مناقله عن أبى على الطبرى . وانظر شرح اللمع للشيرازى ج ٢ ص ٩١٧ .

(٤) الساجة واحدة من الساج ، وجمعها ساجات ، والساج نوع عظيم من الشجر ، قال الزمخشري : الساج خشب أسود رزين ، يجلب من الهند ، لاتكاد الأرض تبليه . انظر المصباح المنير ص ٣٩٩ .

(٥) فى (ف) « الرد » بدل « الأمر بالرد »

(٦) فى (ج) و (س) « اضراراً » بالنصب .

(٧) فى (س) « فيعارض »

(٨) فى (ف) « والضرار »

(٩) فى (ج) و (س) « جعل »

(١٠) سقط من (ج) و (س)

فإن المخالف يقول : وجب أن يصير آمناً في نفسه . فيقول الخصم له :
 وجب أن يصير آمناً على حقه ^(١) ، حتى لا يلحقه الفوات .
 والذي قاله من دَفَع ^(٢) القلب بأن المعارضة وجدت في غير الحكم
 الذي ^(٣) علَّل له المعلَّل ، فليس بشيء ؛ لأن الجمع بين موجَبِي العلَّتَيْن إذا
 تعذر تبين وجود المعارضة قطعاً .

وأما قوله : إن الأوصاف ليست بمؤثرة في القلب .
 قلنا : قد تكون مؤثرة ، وقد لا تكون ، مثل أصل العلة من المعلل
 وعلى أنا بينا أن طلب التأثير واجب ، فإذا بين المعلل التأثير فيجب ^(٤) أن
 يطلب من القلب التأثير أيضاً ، وعلى هذا ينبغي أن يصحح ماله التأثير .
 وأما ^(٥) قلب التسوية ^(٦) فقد اختلف فيه الأصحاب .
 والأصح أن لا يكون متوجهاً ؛ لأنه لا يمكن فيه التصريح بحكم العلة .
 ويقال في توجيه سؤال القلب : إنه إذا علَّق على العلة ضد ماعلقه
 المعلل من الحكم فلا يكون (تعليق) ^(٧) أحد الحكمين أولى من الآخر

(١) في (ف) « نفسه »

(٢) في (جـ) « يدفع » ، وفي (س) « تدافع »

(٣) في (جـ) و (س) « والذي » بزيادة الواو .

(٤) في (جـ) و (س) « فيجوز »

(٥) في (ف) « وإذا »

(٦) هو : ما لم يصرح فيه بحكم ، بل يكون الحكم فيه مبهماً وهو أحد قسمي القلب .

ومثاله أن يقول الحنفى في إسقاط النية في الوضوء : إنها طهارة ، فاستوى حكمها
 وحكم الجامد في النية كإزالة النجاسة » وقد ذكر الشيرازي الخلاف فيه عن

الشافعية ، ورجح صحته ، انظر للمع بشرحه جـ ٢ ص ٩١٢

(٧) سقط من (جـ) و (س)

فبطل تعليقهما بها ^(١) .

وهو على أضرب :

أحدها - أن يكون الحكمان مفصلين .

والآخر - أن يكونا مجملين .

والثالث - أن يكون أحدهما مجملاً ، والآخر مفصلاً .

أما المفصلان : فضربان :

أحدهما - أن يتناقضا بأنفسهما ، حتى يقول المعلن : وجب أن

يجوز . والآخر يقول : وجب أن لايجوز . وهذا شيء لاوجود له .

وأما ^(٢) إذا لم يتناقضا بأنفسهما ، بل بواسطة ، مثل أن يقول

فى استيفاء القصاص بغير السيف ^(٣) : قُتِلَ على جهة القصاص ، فيجوز

بالآلة التى وقع القتل بها ، كما لو قتل بالسيف .

وقد بيّنا توجه ^(٤) هذا السؤال ؛ (لأن) ^(٥) أحد الحكمين إذا ثبت

انتفى (الآخر) ^(٦) ، فليست العلة بأن تدل على أحد الحكمين بأولى من

أن تدل على الآخر .

وأما إذا كانا مجملين ، فيجوز أن يقول أحدهما : وجب أن يكون

من شرط هذه العبادة معنى ما ، والآخر أن يقول : وجب أن لا يكون من

(١) فى (ج) و(س) « بهما »

(٢) فى (س) « وهذا »

(٣) فى (ف) « حق » بدلاً من « السيف »

(٤) فى (س) « بوجه »

(٥) سقط من (س)

(٦) سقط من (ج) و(س)

شرطها معنى من * المعانى . وهذا أيضا لوجود له .
وأما إذا كان أحدهما مجملا ، والآخر مفصلا فضربان :
أحدهما – أن يكون المجلل على حكم التسوية . نحو أن يقول
القائل : وجب أن يستوى حكم كذا وكذا . وقد بينا .
(والآخر) ^(١) – أن لا يكون على وجه التسوية . مثل تعليل المعلل
فى الاعتكاف :
« لبث فى مكان مخصوص ، فكان من شرطه اقتران معنى من المعانى
دليله الوقوف » .

فيقول الخصم : وجب أن لا يكون الصوم من شرطه .
وهذا سؤال متوجه ؛ لما بينا من قبل .
فإن اعترض على قلب (العلة) * ^(٢) وجه من وجوه الفساد ، فسد
القلب ، وصح التعليل للمعلل .
ومن القلب أيضا جعل المعلول علة ، وجعل العلة معلولا .
ومثاله فى ظهار الذمى ؛ فإن أصحابنا قالوا : من صح طلاقه صح
ظهاره . فقلبوا ، وقالوا : فى الأصل إنما * صح (طلاقه) ^(٣) لأنه صح
ظهاره . ونظائر هذا تكثر .

* بداية (١٩٨ / ج)

(١) سقط من (س)

* بداية (٢٤٤ ب / ف)

(٢) سقط من (ف)

* بداية (١٥٣ / أ / س)

(٣) سقط من (ج) و (س)

وقد قيل : إن القلب نوعان :

أحدهما - جعل الأسفل أعلى ، وجعل الأعلى أسفل . كقلب الإناء
بجعل أسفله أعلاه ، وأعلاه أسفله .

والقلب الآخر - أن يجعل باطنه ظاهراً وظاهره باطناً . مثل قلب
(الجراب) ^(١) فمثل الأول - أن يجعل المعلول علة ، والعلة معلولاً . وهو
(مبطل للتعليل) ^(٢) لأن العلة موجبة ، والمعلول هو حكمه ^(٣) الواجب
(به) ^(٤) كالفرع من الأصل ، فلم يجز أن يكون الحكم علة ، والعلة
حكماً . فلما احتمل الانقلاب دل على بطلان التعليل . ومثاله ^(٥) كثير .

من ذلك - أن يقول القائل في مسألة إيجاب الرجم (على
الكفار) ^(٦) : إن الكفار جنس يجلد أبكارهم مائة ، فيرجم ثيبتهم
قياساً ^(٧) على المسلمين . فيقال في الأصل : جنس رجم ثيبتهم ، فجلد
أبكارهم .

وكذلك في قول القائل : إن القراءة تكررت فرضاً في الأوليين
فتكررت في الآخرين ، كالركوع والسجود . فيستعمل في الأصل على

(١) في (ج) و(س) «الجواب» ، وفي (ف) «الجرات» ، والصحيح ما أثبتناه «
والجراب» ، بكسر الجيم هو : المزود أو الوعاء . انظر القاموس جـ ١ ص ٤٧ باب الباء
فصل الجيم

(٢) في (س) «يبطل التعليل»

(٣) في (ف) «حكم» ولعل الأصح «حكمها» أي العلة

(٤) سقط من (س) والأصح «بها»

(٥) في (ج) و(س) «ومثال»

(٦) سقط من (ف)

(٧) في (س) «قياس»

الوجه الذي بَيَّنّا .

وقد أجابوا عن هذا ، وقالوا : هذا القلب لا يضر ؛ لأن الشيء يصلح أن يكون دليلاً على الشيء ، وذلك الشيء يكون دليلاً عليه كما في العقليات ؛ فإنه يجوز أن يقال : موجود فتجوز ^(١) رؤيته ويقال : تجوز ^(٢) رؤيته فيكون موجوداً .

وكذلك تكون النار دليلاً على الدخان ، والدخان دليلاً على النار . ويتأيد ^(٣) هذا الجواب بقول من قال : أنا أجعل ^(٤) أحد الحكمين دليلاً على الآخر ، ولا أخرج الكلام مخرج التعليل . وهذا كلام صحيح إذا ثبت أن الشيئين ^(٥) نظيران شرعاً ^(٦) فيدل ثبوت (أحدهما) ^(٧) على ثبوت الآخر أيهما كان . (كالتوأمين ؛ فإن عتاق (أحدهما) ^(٨) أيهما كان - يدل على عتاق الآخر .

وأما القلب الآخر - فهو أن تجعل العلة شاهداً لك على خصمك

(١) في (س) « فيجوز »

(٢) في (س) « يجوز »

(٣) في (س) « ويتأيد »

(٤) في (ج) و (س) « نجعل »

※ بداية (١٩٩ / ج)

(٥) في (ج) « للشيء » ، وفي (س) « الشيء »

(٦) في (س) « غيرها » بدل « شرعاً »

(٧) سقط من (ج) و (س)

(٨) سقط من (ج) و (س)

وهو من قلب الجراب ، فإنها كانت لخصمك ^(١) عليك ظاهراً ، فانقلبت وصارت لك على خصمك ، وقد كان ظهرها إليك ، فصار وجهها إليك .
وإنما توجه هذا السؤال ؛ لأن العلة لما شهدت ^(٢) لك وعليك في حكم واحد ، فصار أحدهما يعارض الآخر ، ونقض كل واحد منهما صاحبه ، فبطلاً جميعاً .

وذكروا لهذا نظيراً ، وقالوا في قول من قال من أصحابنا : إنه صوم فرض ، فيشترط لصحته نية [التعين] ^(٣) قياساً على صوم القضاء .
فيقال في قلبه : صوم فرض ، فلا يشترط له نية التعيين بعد التعيين قياساً على قضاء رمضان ، فإن صوم [القضاء] ^(٤) متى تعين لم يشترط بعده نية التعيين ، إلا أنه يتعين بعد الشروع وهذا يتعين قبل الشروع . ^(٥)
والملخص ^(٦) من القلب : بذكر ما هو الوصف في الحكم الذي علل له دون الحكم الذي قاله خصمه .

وقد ذكروا العكس عند ذكر القلب ، (ووجود) ^(٧) عكس حكم

(١) في (س) « خصمك » بسقوط اللام .

(٢) في (ج) و(س) « شهدت »

(٣) في (ج) « التعين » وفي (س) « التعبير » وفي (ف) « العين »

وما أثبتناه هو المناسب لما يذكر في سياق الكلام بعده . والمطابق لما في التقويم ص

(٤) في (ج) و(س) « الفرض » وفي (ف) « رمضان » وما أثبتناه مطابق لما في تقويم

الأدلة ص ٥٢٢

(٥) انظر تقويم الأدلة ج ٢ ص ٥١٤ - ٥٢٢

(٦) في (ف) « والملخص »

(٧) في (ف) « وجود »

العلة بقلبها وهو ضد الطرد . ونظيره قول * القائل : جنس يجلد أبقارهم مائة ، فيرجم ثيبهم ، وعكسه العبيد . وكما ^(١) قال المخالف في الصوم : إنه عبادة تلتزم بالنذر ، فتلتزم ^(٢) بالشروع ، كالحج ، وعكسه الوضوء .

وهذا مما ^(٣) يقوّى الاستدلال (بحكم لحكم) ^(٤) ، ويدل أنه نظيره حيث استويا طرداً وعكساً وثبوتاً وسقوطاً . ^(٥)

وأما المعارضة بعلة أخرى ^(٦) فنوعان :

أحدهما - معارضة في حكم الفرع .

(والآخر - معارضة في علة الأصل

أما المعارضة في حكم الفرع ^(٧) - فالصحيح ^(٨) من ذلك أنه إذا

ذكر المعلن علة في إثبات حكم في الفرع أو نفى ^(٩) حكم في معارضه

* بداية (٢٤٥ ب / ف)

(١) في (ف) «كما» باسقاط الواو .

(٢) في (س) «فيلزم»

(٣) في (س) «كما»

(٤) في (س) «بحكم محكم» ، وفي (ف) «بالحكم»

(٥) انظر تقويم الأدلة ج٢ ص ٤٢٥

(٦) هذا هو القسم الثاني من قسمي المعارضة الذين ذكرهما المصنف ، والأول معارضة

بعلة المعلن ، وتسمى قلباً ، أو المشاركة في الدليل ، وقد سبق ص ٣٩٥

(٧) مابين القوسين سقط من (س)

(٨) في (س) «والصحيح» بالواو

(٩) في (ج) و(س) «و» بدل «أو»

خصمه بعلّة أخرى توجب^(١) (ضد)^(٢) ماتوجبه^(٣) علة المعلل
فتتعارض العلتان^(٤) ، فيمتنعان من العمل إلا أن تترجح إحدى^(٥)
العلتين على الأخرى ، فحينئذٍ يعمل بالعلّة^(٦) الراجحة .
وهذه المعارضة تجيء على كل علة يذكرها المعلل .
مثاله - مايقول في تكرار مسح الرأس : إن هذا ركن في الوضوء
فيسن تثليثه ، كغسل الوجه . فيعارض الخصم ، فيقول :
مسح^(٧) فلايسن تثليثه ، كالمسح* على الخفين .
وأما المعارضة في علة الأصل فإن^(٨) يبين^(٩) في الأصل علة سوى
علة المعلل ، وتكون^(١٠) تلك العلة معدومة في الفرع ، ويقول : إن الحكم
في الأصل (يثبت بهذه العلة التي ذكرتها ، لا بالعلّة التي ذكرتها)^(١١) .
مثاله - مايقول الحنفى في تبَيُّت النية : إن هذا صوم عين فيتأدى

(١) في (س) « يوجب » بالمشناة التحتية .

(٢) سقط من (ج) و (س)

(٣) في (ف) « يوجبه » بالمشناه التحتية .

(٤) في (س) « القلبان »

(٥) في (س) « أحد »

(٦) في (س) « بالعلل »

(٧) في (ف) زيادة « الرأس »

* بداية (٢٠٠ / ج)

(٨) في جميع النسخ « أن » بدون الفاء

(٩) في (س) « سل »

(١٠) في (ف) « ويكون »

(١١) في (ف) « ثبت بهذه العلة التي ذكرتها في الأصل لا بالعلّة التي ذكرتها »

بالنية قبل الزوال ، كالنفل . فيقال : ليس المعنى فى الأصل ما ذكرت لكن المعنى فى الأصل : أن النفل بنى^(١) على السهولة والخفة ، فلما بنى أمره على الخفة والسهولة جاز أدائه بنية متأخرة عن الشروع ، بخلاف الفرض فإنه لم يبين (أمره)^(٢) على السهولة والخفة ، فلا يجوز بنية متأخرة .

وهذا هو الفرق الذى جعله (كثير)^(٣) من فقهاء الفريقين أقوى سؤال ، وظنوه فقه المسألة ، وبه تمسك^(٤) المناظرون^(٥) من فقهاء غزنة وكثير من بلاد خراسان ، وزعموا أن الفقه هو الفرق والجمع .

وعند المحققين - هذا أضعف سؤال يذكر ، وليس مما يمس^(٦) العلة التى نصبها المعلق بوجه ما ؛ لأن نهاية ما فى الباب أن الفارق بين الفرع والأصل يدعى معنى فى الأصل ، عُدِمَ ذلك المعنى فى الفرع ، ولم يتعرض للمعنى الذى نصبه المعلق ؛ ويجوز أن يكون الأصل معلولا بعلتين وكل علة موجبة للحكم بانفرادها ، ووجدت إحدى العلتين فى الفرع ، وعدمت الأخرى ، وإحدى العلتين كافيه لوجوب الحكم .

والحرف أن يقال : بأن وجد فى الأصل معنى لا يوجد فى الفرع ، من أين ينبغى أن تفسد هذه العلة؟ بيينة^(٧) أنا ذكرنا معنى فى الفرع ووجد هذا المعنى فى الأصل ، وهو ذكر معنى فى الأصل ، وعدم ذلك المعنى فى

(١) فى (س) «هى» بدل «بنى»

(٢) سقط من (ف)

(٣) سقط من (س)

(٤) فى (ج) و(س) «يتمسك»

(٥) فى (ج) «المناظرين» ، وفى (ف) «المناظر»

(٦) فى (س) «بحسن» ، وفى (ف) «تمس»

(٧) فى (س) «بينته»

الفرع ، والعدم لا يكون حجة ، والعلة الموجودة لا تُعارض بما عُدِم من العلة .
ويعبر عن ما ذكرنا بعبارة أخرى ، فيقول : ليس فيما ذكر من الفرق
إلا وجود علتين في الأصل ، وجدت إحدى علتين في الفرع ، ولم * توجد
الأخرى . فيقول : إذا وجدت إحدى * علتين في الفرع وجب وجود
حكمها فيه ، ولم يلزم انتفاؤه لانتفاء العلة الأخرى ؛ لأن انتفاء العلة
لا يقتضى انتفاء حكمها إذا خلفتها ^(١) علة أخرى .

وأيضاً - فإن الفارق بَيَّن مفارقة الأصل والفرع ، ووجود المفارقة دليل
صحة العلة ؛ فإن الأصل يكون مفارقاً للفرع * في بعض الوجوه ، ولولا
تلك المفارقة لم يكن الجمع بينهما ببعض الوجوه مفيداً للحكم ؛ لأن
الشيء لا يدل على نفسه ؛ ولأن القياس إلحاق فرع بأصل . فلا بد من وجود
المفارقة بينهما ، ليكون أحدهما أصلاً ، والآخر فرعاً .

وصورة هذا - أنا نقيس الأرز والذرة على الخنطة والشعير في حكم
الربا ، وعلى قَطْع بعلم وجود المفارقة بينهما في أوصاف كثيرة ، والمفارقة
في تلك الأوصاف لم تمنع صحة القياس .

وقد ذكر بعضهم نوعاً آخر من الفرق - وهو أن يبين الخصم في
الأصل علةً غير علة صاحبه ، ويُعَدِّيه إلى فرع آخر .

* بداية (١٥٣ ب/س)

* بداية (١٢٤٦ أ/ف)

(١) في (س) « تعلقتها »

* بداية (٢٠١ ج)

واختلفوا^(١) فيه ، وسموا هذا فرق تعديه .

فبعضهم حكم بصحته ، وبعضهم (حكم)^(٢) بفساده .

مثاله - مايقوله الحنفى فى نكاح الأخت فى عدة الأخت :

معتدة عن طلاق ، فيمنع زوجها عن نكاح أختها ، دليله المعتدة عن

طلاق بائن .

فيقول خصمه : ليس المعنى فى الأصل أنها معتدة ، بل المعنى أنها

منكوحة ؛ لأن عندنا : الطلاق البائن لا يقطع النكاح^(٣) .

وفى هذه الصورة لا يمكن كل واحد من الخصمين أن يقول بالمعنيين

فيعارض كل واحد من المعنيين صاحبه ، فيبطلان ، ويبقى الأصل بلا

معنى ، فلا يكون حجة .

واعلم أنه إذا فرق على هذا الوجه ، فلا بد أن يبين المعلن صحة علته

وفساد علة الخصم ، فإذا بيّن ذلك بطل السؤال .

والفرق مع التعدية فى مسألة الثيب الصغيرة وإجبار البكر البالغة

أبين .

ولابد من الرجوع إلى حرف المسألة ، وبيان الإخالة فى الوصف الذى

يدعيه المعلن علة . فثبت^(٤) أن الفرق اعترض فاسد . وكذلك إراءه

الحكم مع عدم العلة اعترض فاسد ؛ فإن الحكم يثبت^(٥) بعلى . ألا ترى

(١) فى (جـ) و (س) « اختلفوا » باسقاط واو العطف

(٢) سقط من (ف)

(٣) فى (س) « بالنكاح »

(٤) فى (س) « فيثبت »

(٥) فى (جـ) « ثبت »

أن ملك اليمين يثبت بالشراء والإرث والهبة وأسباب آخر ، فثبت الملك بلاشراء لايدل على أن الشراء ليس بعلة (الملك ، فكذلك ثبوت الحكم بدون علة جعلها المعلن علة ، لايدل على أن ما جعله من العلة ليس بعلة)^(١) بل هو علة^(٢) وغيره علة ، فإن وجدت هذه العلة يثبت^(٣) الحكم ، وإن وجد غيرها وانعدمت^(٤) هذه يثبت الحكم أيضا ، وقد ذكرنا من قبل طرفاً من هذا^(٥) .

فصل

ونقول : إن العلة قد (لا)^(٦) يجتمع كونها عللاً ؛ لتنافي أحكامها ، (وقد لا يجتمع كونها عللاً [لا]^(٧) لتنافي أحكامها)^(٨) .
فالتنافية أحكامها لابد أن يكون أصلها أكثر من واحد ، ويستحيل أن يكون أصلها واحداً ؛ لأنه لو كان أصلها واحداً على وجه واحد *

(١) ما بين القوسين سقط من (ج) و(س)

(٢) تكررت في (س)

(٣) في (ج) « ثبت » .

(٤) في (ج) و(س) « وانعدام » وفي (ف) « وانعدم »

(٥) ص ٢١٣

(٦) سقط من (ج) و(س)

(٧) في (ج) و(س) « إلا » والجملة كلها ساقطة من (ف) وما أثبتناه هو الصحيح الموافق

لسياق الكلام

(٨) ما بين القوسين سقط من (ف)

* بداية (٢٠٢ / ج)

لكان^(١) قد اجتمع فى الأصل حكمان متنافيان ، وذلك محال .
ومثال التنافى فى العلتين المردودتين إلى أصليين - وجوب النية فى
التييم ، ونفى وجوبها فى إزالة النجاسة ، وردُّ الوضوء* إلى إزالة النجاسة
بعلة أنها طهارة بالماء ، وردُّه إلى التييم بعلة أنها طهارة عن حدث .
فالتنافى موجود فى هاتين العلتين ، لتنافى حكميها ، وإنما تحقق^(٢)
التنافى لاختلاف الأصليين . فأما مع (اتفاق الأصل)^(٣) فلا يتصور .
وقد يمتنع كون العلل عللاً لوجه سوى تنافى الحكمين .
وذلك بأن لا يكون فى الأمة مَنْ عُلِّلَ ذلك الأصل بعلتين ، بل تكون
الأمة قد افرقوا ، فكل فريقٍ منهم علله بعلة واحدة . وهذا كتعليل من
علل تحريم التفاضل فى البر^(٤) بالطعم^(٥) ، وتعليل من علل بالكيل
وتعليل من علل بالقوت . وليس أحد^(٦) من هؤلاء من يعلله بجميع هذه
العلل . فوجب القول بتنافى هذه العلل (ولا يمكن القول بجميع
هذه المعانى)^(٧) فمن عُلِّلَ مَنْعُ^(٨) القليل من البر بأنه مطعوم جنسٍ
فأشبه الكثير .

(١) فى (س) «فكان»

* بداية (٢٢٦ ب/ف)

(٢) فى (ج) و(س) «حقق»

(٣) فى (ف) «الاتفاق الأصلى»

(٤) فى (ف) «الربا»

(٥) فى (ج) و(س) «بالطعام»

(٦) فى (ف) «واحد»

(٧) سقط من (ف)

(٨) فى (ج) و(س) «فى»

فإذا فَرَّقَ الخصم ، وقال : المعنى فى الكثير أنه مكيل جنس فلا يمكن للمعلل ^(١) أن يقول : أنا أقول بالمعنيين جميعاً ، لما ذكرنا ^(٢) .

فلا بد من بيان الترجيح ، أو بيان ^(٣) التأثير لإحدى العلتين ، دون الأخرى ، حتى تصح العلة المؤثرة ، وتبطل الأخرى .

واعلم أن بعض الجدليين ذهب إلى أن المعارضة غير مقبولة من السائل ؛ لأنه ينتهض مستدلاً ، والذي يقتضيه رسم ^(٤) الجدل أن يحصر السائل كلامه كله فى الاعتراض المحض .

يدل عليه - أن العلة لا تكون مخيلة صحيحة إلا بعد إقامة الدليل على صحتها . وإذا انتصب السائل لذلك تصور بصورة البانين ^(٥) المبتدئين ، لا بصورة الهادمين المعترضين .

وهذا فصل تعلق به طائفة من الجدليين . وهو باطل عند ذوى التحقيق ، من جهة أن المعارضة اعترض . وإنما قلنا إنها اعترض ؛ لأن العلة التى يتمسك بها (المجيب) ^(٦) لا تكون ^(٧) حجة مالم تسلم ^(٨) عن المعارضة ؛ فإن المعارضة توجب وقوف الحجة . بدليل البينات ، وبدليل أن

(١) (ج) و (س) « المعلل »

(٢) فى (ف) « كما »

(٣) فى (ف) « وبيان »

(٤) فى (ج) و (س) « رسوم »

(٥) فى (ف) « البانين »

(٦) سقط من (س)

(٧) فى (ج) و (س) « يكون »

(٨) فى (ف) « يسلم »

القرآن إنما صار حجة عند [سلامته] ^(١) عن المعارضة .
وإذا ثبت أن المعارضة تمنع ثبوت الحجة فكان ^(٢) إيراد المعارضة
اعتراضاً صحيحاً .

ولأن الدليلين إذا تعارضا في محل واحد بحكمين مختلفين فلا يكون
أحد الحكمين بأولى * ^(٣) من صاحبه .

وأيضاً - فإنه إنما يعتمد * في القياس قوة الظن ، وإذا تعارض
الدليلان ، ولم يظهر ترجيح ، تفوت ^(٤) قوة الظن ؛ لأن الظن إذا قابله
(ظن) ^(٥) مثله يقع بينهما التعارض ، وتفوت ^(٦) الحجة من كل واحد
منهما حتى يترجح أحد الظنين على صاحبه ، فتصير ^(٧) القوة له على
الآخر ، ويكون الحكم له .

فإن قال قائل : (إن) ^(٨) السائل - وإن قصد الاعتراض - ولكنه قد
أتى بصورة الدليل المبتدأ ، فيكون ممنوعاً من ذلك .

قلنا : صورة الأدلة ما امتنعت من السائلين من حيث إنها تسمى

(١) في جميع النسخ « سلامتها »

(٢) في (ف) « وكان »

* بداية (١٥٤ / س)

(٣) في (ج) و(س) « أولى »

* بداية (٢٠٣ / ج)

(٤) في (س) و(ف) « يفوت » ، وفي (ج) الباء غير منقوطة

(٥) سقط من (ف)

(٦) في (ف) « يفوت » ، وفي (ج) و(س) الباء غير منقوطة

(٧) في (ف) « فيصير » وفي (ج) و(س) الباء غير منقوطة .

(٨) سقط من (س)

أدلة ، وإنما امتنعت إذا كان السائل مضرباً^(١) عن قصد الاعتراض ، آتياً بكلام مبتدئاً ، لامعترضاً^(٢) . وقد بيّنا أنه بهذه المعارضة معترض . ببينة (أنه)^(٣) لما سُمع منه اعتراض لا يستقل في نوعه^(٤) كلاماً مفيداً ، فإذا كان يستقل في نوعه^(٤) كلاماً مفيداً ، ويقدم في كلام * الخصم اعتراضاً (أولى أن يقبل)^(٥) .

والجواب عن المعارضة أن يعترض عليها المجيب بمسلك من المسالك المذكورة في الاعتراضات الصحيحة ، أو يبين ترجيح علته على علة صاحبه ، فإن لم يتأت له واحد من المسلكين كان منقطعاً . وإن رجح المجيب علته^(٦) فللسائل أن يبين ترجيح علته ، فيعارض الترجيح بالترجيح ، كما عارض العلة بالعلة .

ومن نزق السائل وقلة فهمه أن يتشوف^(٧) إلى الازدياد على قصد المساواة ؛ فإنه إذا فعل ذلك يكون على منهج المبتدئين^(٨) ، لاعلى منهج المعارضين ، فيكون حينئذٍ منسوباً إلى الجهل بمراسم الجدل ،^(٩) ولم يقبل

(١) في (س) « مصراً »

(٢) في (جـ) و (س) « معرضاً »

(٣) سقط من (س)

(٤) في (س) « فرعه » في الموضعين .

* بداية (٢٤٧ / ف)

(٥) في (جـ) و (س) « فلأن يقبل يكون أولى وأحرى »

(٦) في (س) « عليه »

(٧) في (جـ) و (س) « يتشرف »

(٨) في (جـ) و (س) « المبتدئ »

(٩) في (جـ) و (س) « الجهل »

منه قصده إلى شيء وراء المساواة . وإن^(١) ذكر المعلن ترجيحاً واحداً وذكر السائل ترجيحين ، فهو مجاوز لسواء القصد ، وإن عارض بترجيح واحد ، ولكنه أوقع من ترجيح المسؤل فهذا يقبل (منه)^(٢) ؛ فإنه قد لا يوجد^(٣) غيره .

فصل

[بعض الشافعية يرى صحة الاعتراض بالفرق بناء على

التزام السبر والتقسيم وعلى منع تعليل الأصل بعلمتين]^(٤)

و(قد)^(٥) زعم بعض أصحابنا^(٦) أن الفرق اعتراض صحيح واستدل في ذلك بأن شرط صحة علة الخصم خلوها (عن)^(٧) المعارضة . فإذا عارض معارض^(٨) امتنعت صحتها . قال : وحقيقة هذا الكلام راجعة إلى أن المعلن لا يستقر كلامه مالم يُبطل بمسلك السبر كل ماعدا

(١) في (ف) « فإن »

(٢) سقط من (ج) و(س)

(٣) في (ج) و(س) « يجد »

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من المحقق .

(٥) سقط من (س)

(٦) ذكره أيضاً إمام الحرمين . انظر البرهان ج٢ ص ١٠٦٧

(٧) سقط من (ج) و(س)

(٨) في (س) « بفارض »

علته مما يُقدَّر التعليل به ، (فيانه إذا)^(١) عََلَّ ولم يسبر ، فعورض^(٢) معنى^(٣) الأصل . فكأنه طوِّب بالوفاء بالسبر ، ويتتبع كل ماسوى علته بالنقض والإبطال . ثم قالوا : هذا راجع إلى (أن)^(٤) تعليل الأصل بعلتين لا يجوز^(٥) .

واعلم أن هذا باطل . أما* قوله : إن شرط صحة التعليل خلوها عن المعارضة ، فليس بشيء ؛ لأن المعارضة إنما تكون قاذحة إذا وجدت في حكيمين على التضاد ، وأما إذا ذكرت علتان لحكم واحد فلا يكون (هذا)^(٦) قاذحاً ، ولا يسمى معارضة .

وقوله : إنه لا يصح تعليل المعلل مالم يبطل (كل ما)^(٧) عدا علته . يقال لهذا القائل : ومن قال هذا ؟ ولأى معنى يجب ؟

وإنما يجب عليه أن يذكر علة مخيلة في الحكم ، مناسبة له . ثم إذا وجد لها فرعاً ألحقه بالأصل الذى استنبط منه العلة في حكمه^(٨) فأما السبر والتقسيم وإبطال كل علة سوى العلة المذكورة فليس بشيء .

(١) فى (جـ) و (سـ) « فإذا »

(٢) فى (فـ) « بعوض »

(٣) فى (جـ) و (سـ) « بمعنى » بزيادة الباء .

(٤) سقط من (فـ)

(٥) البرهان جـ ٢ ص ١٠٥٨ ، ١٠٥٩

* بداية (٢٠٤ / جـ)

(٦) سقط من (فـ)

(٧) فى (جـ) و (سـ) « كلامه »

(٨) فى (فـ) « حكم »

وقد نسب هذا إلى أبى بكر الباقلانى ^(١) .
ومن كلف المعلل هذا ، أو رام تصحيح العلة بهذا الطريق ^(٢) ، فقد
أعلمنا من نفسه أن الفقه ^(٣) ليس من نأبته ^(٤) ولا من شأنه (وأنه دخيل
فيه مدع له) ^(٥) .

وقد بينا من قبل بطلان قول من يطلب تصحيح العلة بهذا
الطريق ^(٦) ، وبلغنا فيه شفاء (النفس و) ^(٧) ثلج الصدر .
وقولهم : إنه التزم ذلك . من يقول إنه التزم ذلك ؟ وأين فى تعليل
المعلل (التزم) ^(٨) إبطال كل علة سوى علته ؟ ! فهذا من الترهات
والخرافات .

وكذلك قول من يقول : إن تعليل الأصول لا يجوز بعلمتين .
وقد بينا هذا من قبل ، وذكرنا جوازه ، ومتى يمتنع فى عقل أو
شرع ^(٩) أن تكون على الحكم الواحد دلائل ، وهذا أيضا قد سبق فلا
معنى للإعادة .

(١) البرهان ج ٢ ص ٨١٥

(٢) فى (ف) « من نفسه » بدلاً من « بهذا الطريق »

(٣) فى (س) « الفقد »

(٤) هكذا فى (ف) ورسمها كذلك فى (جـ) و (س)

(٥) فى (ف) « وإنما دخل فيه مدعياً له »

(٦) انظر ص ٢٣٩

(٧) سقط من (ف)

(٨) سقط من (ف)

(٩) فى (ف) « شرع أو حكم » بدل « عقل أو شرع »

وهذا لأن الجامع لم يلتزم بجمعه مساواة الفرع والأصل في كل القضايا ، وإنما مغزاه ومقصده اجتماع الفرع* والأصل في الوجه الذي يبغيه ، فإذا استتب له ما يريده من ذلك لم يلزمه سواه . بينه^(١) أن كل سؤال استمكن المعلن من الاعتراف بمقتضاه مع الاستقرار على مقصده من العلة فليس هو بقادح ، وإنما الاعتراض القادح ما يرد مناقضاً لمقصود المستدل .

نعم يجوز أن يُمكن من إبطال الجمع بأن يخرم ما جاء به المعلن زاعماً أنه مناسب مخيل ، فَيُبَيِّن أن الذي تعلق به غير مشعر بالحكم ، فيكون هذا سؤالاً واقعاً ، يُستغنى به عن الفرق .

وحكى الشيخ (الامام)^(٢) أبو المعالي عن القاضي أبي بكر أن الفرق سؤال صحيح،^(٣) واحتج في ذلك بأن السلف الذين تبعناهم في أمر القياس والاحتجاج به قد كانوا يفرقون ويجمعون ، وثبت اعتناؤهم^(٤) بالفرق حسب ثبوت تعلقهم بالجمع ، وقد نقل* ذلك في وقائع جرت في مجامع من أصحاب النبي ﷺ .

منها القصة المعروفة^(٥) في إجهاض المرأة وإلقائها الجنين، واستشارة

* بداية (٢٤٧ ب/ ف)

(١) في (س) «بينته»

(٢) سقط من (ف)

(٣) البرهان ج٢ ص ١٠٦١

(٤) في (ف) «اعتبارهم»

* بداية (٢٠٥ ج/ ج)

(٥) في (ج) و(س) «الجارية»

عمر الصحابة رضى الله عنهم فى ذلك ، فقال عبدالرحمن بن عوف : إنما أنت مؤدب ، ولا أرى عليك شيئاً . فقال على : إن لم يجتهد فقد غشك وإن اجتهد فقد أخطأ ، أرى عليك الغرة ^(١) .

وكان عبدالرحمن بن عوف حاول * تشبيه تأديبه بالمباحات التى لاتعقب ضماناً ، وجعل الجامع أنه فَعَلَ ماله أن (يفعل ، فاعترض عليه على ، وتشبث بالفرق ، وأبان أن المباحات) ^(٢) المضبوطة (النهايات) ^(٣) ليست كالتعزيرات التى يجب الوقوف بها دون ما يؤدى إلى الإلتلاف . قال : (ولو) ^(٤) تتبعنا معظم ماخاض فيه الصحابة من المسائل علمنا أنهم كانوا يفرقون ويجمعون .

ثم قال ^(٥) بعد (ماحكى) ^(٦) هذا : ولايين مدرك الحق إلا بتفصيل نبديه ^(٧) وبه يتبين ^(٨) المختار ومدرك الحق فى الفرق . فنقول ^(٩) : رب فرق (يلحق جمع الجامع) ^(١٠) بالطرد؛ وإن كان

(١) سبق تخريجه

* بداية (١٥٤ ب / س)

(٢) ما بين القوسين سقط من (س)

(٣) سقط من (ف)

(٤) سقط من (س)

(٥) يعنى إمام الحرمين . انظر البرهان ج ٢ ص ٦٣ . ١٠٦٣

(٦) سقط من (ف)

(٧) فى (ف) « يبدیه » وفى (ج) و (س) غير منقوط . والصحيح ما أثبتناه كما فى البرهان

(٨) فى (س) « يبين »

(٩) فى (س) « فيقول »

(١٠) فى (س) « يلحق جميع الجامع » ، وفى (ف) « ملحق للجامع »

لولا^(١) لكان الجمع مؤثراً مُخَيَّلاً ، فما كان كذلك فهو مقبول لامحالة غير معدود من الفروق التي لاتقبل . ومن آية^(٢) هذا القسم أن الفارق يعيد جمع الجامع^(٣) ، ويزيد فيه^(٤) ما يوضح بطلان أثره .
ومثال ذلك - أن الحنفى إذا قال فى البيع الفاسد : معاوضة جرت على تراضٍ ، فتفيد الملك ، كما فى البيع الصحيح .
فيقول الفارق : المعنى فى الأصل أنه معاوضة جرت على وفق الشرع فنقل الملك بالشرع ، بخلاف البيع الفاسد .
(فإنه ينتهض)^(٥) هذا الكلام مبطلاً لإخالة المعلن^(٦) ، وما ادعاه من إشعاره بالحكم [فهذا النوع]^(٧) مقبول ، ومن خصائصه إمكان البوح منه^(٨) بالغرض على سبيل الفرق ، بأن يقول السائل : لاتعويل على التراضى ، بل المتبع الشرع^(٩) فى الطرق الناقلة للملك .
قال : ومما يقع مدانياً لهذا أن^(١٠) الحنفى إذا قال : طهارة بالماء

(١) فى (س) «أولاه»

(٢) فى (ج) «أنت» وفى (س) «انت»

(٣) فى (ج) و(س) «الجمع»

(٤) فى (ج) «علته فيه» وفى (س) «عليه فيه»

وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما فى البرهان جـ ٢ ص ١٠٦٣

(٥) فى (ج) و(س) «فينهض»

(٦) فى (ج) و(س) «العلن»

(٧) ما بين العقوفين زيادة من المحقق أخذاً من البرهان ، وقد اسقطت فى جميع النسخ وإثباتها لازم لرفع اللبس ، ولأنه من قول الجوينى الذى يحكيه المصنف عنه .

(٨) فى (ف) «فيه» بدل «منه» وما أثبتناه من (ج) و(س) مطابق لما فى البرهان

(٩) فى (ف) «الشرعى»

(١٠) فى (ج) و(س) «لأن» بزيادة اللام .

فلا تفتقر إلى النية كإزالة النجاسة .

فالفارق يعيد كلامه (ويزيد قليلاً)^(١) ويقول : المعنى فى الأصل أنه طهارة عينية^(٢) بالماء ، والوضوء طهارة حكمية . ومقصوده أن يخرم فقه الجامع ، ويلحقه بالطرد . وهذا دون الأول .

وذكر مثلاً آخر فى مسألة مع * مالك .^(٣)

ثم قال : إن الفرق إذا أبطل فقه الجمع * فلا شك فى كونه اعتراضاً والفرق والجمع إذا ازدحما على فرع (وأصل)^(٤) فى محل النزاع فالخيار فيه^(٥) عندنا اتباع الإخالة ، فإن^(٦) كان الفرق أخيل بطل الجمع ، وإن كان الجمع أخيل سقط الفرق ، وإن استويا أمكن أن يقال : هما كالعلتين المتناقضتين إذا ثبتا على صيغة التساوى ، وأمكن أن يقال : إن الجمع مقدم من جهة وقوع الفرق^(٧) بعده غير مناقض له ، والجامع يقول : لم التزم انسداد مسالك الفروق (جملة)^(٨) .

(١) سقط من (ف)

(٢) فى (س) « عينه »

(٣) فى (ف) « ملك » والمسألة هى قوله : إذا قال المالكى : الهبة عقد تمليك ، فيترتب على صحة الإيجاب والقبول فيها الملك كالمعاوضة .. انظر البرهان ج ٢ ص ١٠٦٤

* بداية (٢٠٦ / ج)

* بداية (٢٤٨ / ف)

(٤) سقط من (ف) ، وفى البرهان ج ٢ ص ١٠٦٥ « فرق » وذكر محققه أن فى إحدى نسخه « فرع وأصل » .

(٥) فى (س) « منه »

(٦) فى (س) « وإن »

(٧) فى (ف) « الفرع »

(٨) سقط من (ج) و (س) .

قال : وحاصل القول فى مذاهب الجدليين يؤول إلى ثلاثة مذاهب .
أحدها : رد الفرق (جملة)^(١) ورد المعارضة أيضا فى الأصل والفرع
(جميعاً)^(٢) .

والمذهب الثانى : وهو منسوب إلى ابن سريج ، وهو اختيار الأستاذ
أبى إسحاق : أن الفرق ليس بسؤال على حياله واستقلاله .

(وأما المعارضة فى الفرع فمقبوله ^(٣) ، وهى سؤال متوجه ^(٤)) .
والمذهب الثالث – وهو الصحيح – أن الفرق مقبول ، وليس الغرض
منه مقابلة علة الأصل بعلة ، وإنما الغرض منه مناقضة الجمع .
ثم المقبول منه ينقسم إلى :

ما يبطل (فقه)^(٥) الجمع ، ويلحقه بالطرد أصلا .
ومنه مالا يبطل فقه الجمع بالكلية ، ولكنه يشتمل على فقه آخر
مناقض لقصد الجامع .

ثم ذلك ينقسم إلى زائد فى الإخالة على العلة . وإلى مساوئها .
قال : والقول الوجيز (أن قصد الجمع)^(٦) ينتظم بفرع وأصل ومعنى

(١) سقط من (ف)

(٢) سقط من (جـ) و (س)

(٣) فى (س) « فمقولة »

(٤) عبارة إمام الحرمين « ... وإنما هو معارضة معنى الأصل بمعنى ، ومعارضة العلة التى
نصبها المسؤل فى الفرع بعلة مستقلة ، ومعارضة العلة بعلة مقبولة ... » البرهان

ج ٢ ص ١٠٦٧

(٥) سقط من (ف)

(٦) سقط من (جـ) و (س)

رابط بينهما على شرائط معلومة .

والفرق : معنى يشتمل على ذكر أصل وفرع وهما يفترقان . وهذا يقع على نقيض غرض الجمع ، ومن ضرورته معارضة الأصل والفرع ولكن^(١) الغرض منه مضادة الجامع بوجه فقهي ، أو بوجه تشبيه إن كان القياس من فن^(٢) الشبه^(٣) .

فعلى هذا لو سُمِّيَ مسمي الفرق معارضة لم يكن مبعداً^(٤) ولكن ليس الغرض منه الإتيان بمعارضتين على الطرد والعكس، بل المقصد منه فقه ينتظم من معارضتين، يشعر بمفارقة الفرع الأصل على مناقضة الجمع . فهذا سر الفرق ، ومن وفر حظه من الفقه ، وذاق حقيقته استبان أن المعارضة الكبرى التي عليها يتناجز الفقهاء هو^(٥) الفرق والجمع .

والجامع أبداً يأتي بما يخيل اقتضاء الجمع ، والفارق يأتي بأخص منه مع الاعتراف* بالجمع الذي أبداه الجامع ، ويبين الفارق^(٦) (أن) الفرع والأصل إذا فترقا في الوجه الخاص كان الحكم بافتراقهما أوقع من الحكم (بالجمع الذي أبداه^(٧)) باجتماعهما في الوصف ، ثم يتجاذب الجامع والفارق أطراف الكلام .

(١) في (س) «ويمكن»

(٢) في (ف) كلمة غير واضحة . وفي البرهان كما أثبتنا .

(٣) في (ف) «التشبيه»

(٤) في (ج) و(س) «بعيداً»

(٥) في (ف) «وهو»

* بداية (٢٠٧ / ج)

(٦) سقط من (ف)

(٧) سقط من (ج) و(س)

هذا سرد كلامه ^(١) مع اختصار ^(٢) اخترته لئلا يطول .
ونحن نقول : أما الذى حكاه عن أبى بكر الباقلانى ، فقد حاول شيئاً بعيداً ؛ لأن الفرق والجمع على الوجه الذى نخوض فيه مانقل عن الصحابة أصلاً ، وإنما كانوا يتبعون التأثيرات ، ومن تأمل فيما نقل عنهم علم ^(٣) مغزاهم فى كلامهم ، وتيقن أنهم كانوا يطلبون ^(٤) المعانى المؤثرة . والذى نقل عن عبدالرحمن بن عوف أنه أشار (إلى أن عمر مؤدب) ^(٥) وأن مافعله حق ، فهو معنى صحيح ، والذى أشار إليه على فى * وجوب الضمان عليه معنى هو أطف (من المعنى) ^(٦) الأول ، وإن كان لم يصرح به ، فقد بينا أن المراد من كلامه رضى الله عنه أنه وإن كان يباح (له) ^(٧) التأديب ، ولكنه مشروط بالسلامة ؛ لأنه أمر ليس بحتم ، بل هو جائز فعله ، وجائز تركه (وماجاز تركه) ^(٨) ولم يكن على حد مضبوط فى الشرع وتقدير * قدره ، فيطلق فعله بشرط السلامة .

(١) انظر البرهان ج ٢ ص ١٠٦٠ - ١٠٦٩

(٢) فى (ف) «اختصاره» بزيادة الهاء .

(٣) فى (ج) و(س) «على»

(٤) فى (ف) «ينقلون»

* بداية (٢٤٨ ب/ف)

(٥) مابين القوسين جاء فى (ف) «إلى عمر أنه مؤدب»

(٦) فى (س) «معنى» بدون «أل»

(٧) سقط من (ف)

(٨) سقط من (ف)

* بداية (١٥٥ أ/س)

فليس هذا الكلام من الفرق والجمع الذى نحن فيه بسبيل^(١) ، فلا ندرى كيف وقع هذا الخط من هذا القائل ؟ وأين وقع الفرق ؟ فنحن لاننكر الفرق بالمعاني المؤثرة ، وترجيح المعنى على المعنى ، وإنما الكلام فى شىء وراء هذا ، وهو أن المعلن إذا ذكر علة قام له الدليل على صحتها بالوجوه التى قلناها ، فإذا فرق فارق بين الأصل والفرع بمعنى أبداه ، فإن كان فرقاً لا يقدح فى التأثير الذى لوصف المعلن فى الحكم فيكون الفرق فرق الصورة ، ولا يلتفت إليه ، وإن^(٢) فرق بمعنى مؤثر فى حكم الأصل فنهاية مافى الباب أن الحكم فى الأصل يكون معللاً بعلتين مؤثرتين وإحدى العلتين وجدت فرعاً أثرت فيه ، وألحقته^(٣) بالأصل ، والأخرى لم تجد فرعاً تؤثر^(٤) فيه . فكيف يقدح هذا فى الجمع الذى قصده المعلن ؟ وإن بين الفارق معنى مؤثراً فى التفريق بين الفرع والأصل ، فالذى يقدح هو بيان معنى مؤثر فى الفرع يفيد خلاف الحكم الذى أفاده المعنى الأول ، فلا بد لهذا من إسناده إلى * أصل ، فحينئذ يكون معارضة ولا يكون الفرق الذى يقصد بالسؤال . ونحن قد بينا أن المعارضة قاذحة .
والتقسيم الذى قسمه فى الفرق يبين أن الفرق على (ما يقصده بعض الناس)^(٥) ليس بصحيح ، بل إنما يصح الفرق على وجه يكون فيه

(١) فى (ف) « ولا »

(٢) فى (س) « فإن »

(٣) فى (جـ) و (س) « والحقيقة »

(٤) فى (ف) « يؤثر »

* بداية (٢٠٨ / جـ)

(٥) فى (ف) « ما يقتضيه بعض التأثير »

إبداء سقوط فقه المعلن من العلة ، لكن أخرجه على صيغة الفرق .
والمثال الذى ذكره من ^(١) مسألة البيع الفاسد ليس مما نتكلم فيه من
شئ ؛ لأن البيع الذى لا يمكن إثبات المشروعية فيه ^(٢) لا يكون مفيداً
للملك عند أحد من العلماء ، وهم لا يعتمدون على مجرد المعنى الذى
ذكره ، لكن يثبتون وصفاً من المشروعية فى ^(٣) البيع الفاسد الذى وقع فيه
الاختلاف ، فيقولون : هو مشروع بأصله ، غير مشروع بوصفه ؛ فلهذا
أوجبوا الملك .

ونحن ننفيها من كل وجه ، فنقول : لا يفيد الملك ؛ لأن المشروع من
الملك لا يثبت إلا بسبب مشروع ^(٤) ، فعلى هذا يقع تنازع الخصوم
وتحالب ^(٥) المعانى .

وأما مسألة النية فى الوضوء ، فعندنا قولهم « طهارة بالماء » علة باطلة
، مالم يثبتوا المعنى المؤثر فى ذلك . وقول من قال من أصحابنا « طهارة
حكومية » أيضاً باطلة ، مالم يُبين (التأثير) ^(٦)

(و) ^(٧) على الجملة : لا يتصور توجه سؤال الفرق بمعنى بيان علة
أخرى فى الأصل للحكم .

(١) فى (جـ) و (س) « فى »

(٢) فى (س) « منه »

(٣) فى (جـ) و (س) « وفى »

(٤) فى (ف) « مجروح »

(٥) فى (س) « وغالب »

(٦) سقط من (جـ) و (س)

(٧) سقط من (ف)

نعم إذا عكس ذلك المعنى فى الفرع^(١) ، وبَيَّن تأثيره فى الحكم على خلاف ماتوجهه^(٢) العلة (الأولى)،^(٣) وبَيَّن أصلاً له ، فحينئذ تكون^(٤) معارضة . وقد بيَّنا الكلام فى المعارضة .

ونحن لانبألى بغضب من يغضب بسبب إفساد الفروق على مايعتاده^(٥) المتفقهة الذين لا يرجعون إلى تحقيق ورضوا* بـصور (ينتصبون للذب)^(٦) عنها والدفاع^(٧) عن حريمها ، ويتصالحون^(٨) عليها من الجانبين ، ويظنون أن ذلك هو (الفقه)^(٩) المطلوب فى المسائل، والفقه منهم فى البعد كبعد الإنسان من مناط الثريا .

والذى ادعاه هذا الذى حكينا قوله أن فيما [قاله]^(١٠) بيان سر الفرق^(١١) . فلا ينكشف من سره إلا الذى قدمناه .

ومن حاول توجيه سؤال الفرق إلا بمعارضة المعنى فى الفرع^(١٢) بمعنى

(١) فى (ف) «الفرق»

(٢) فى (ف) «يوجه»

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى (س) «يكون»

(٥) فى (ج) و(س) «اعتاد به»

* بداية (٢٤٩/أ ف)

(٦) فى (س) «ينتصبون للذب»

(٧) فى (ف) «والدفع»

(٨) فى (ف) «ويتصالحون»

(٩) سقط من (ف)

(١٠) فى جميع النسخ «قلته» وما أثبتناه أصح .

(١١) فى (ف) «المسألة»

(١٢) فى (ج) و(س) «فى الأصل»

آخر ، وتمسكه بأصل آخر فقد رام شيئاً بعيداً ، وطلب مالا يوصل إليه بحيلةٍ ما .

فليفهم المعارض وجوه ^(١) الاعتراضات على النمط الذى قلناه وليعلم أن السؤال الصحيح على * العلة الموثرة : الممانعة ، ثم المعارضة ويورد النقض وفساد الوضع على بيان أن الوصف غير مؤثر ، ويظهر بالوجه الذى قلناه عدم تأثيره بتوجهه ^(٢) هذين السؤالين . والله ولى المعونة فى التمييز بين الحق والباطل بمنه .

وقد ذكر الأصحاب فيما يتصل بالفرق كلاماً طويلاً كثيراً ، ونحن [إذ] ^(٣) لم نره صحيحاً إلا فى المعارضة بجانب الفرع ؛ لم نر لذكر ذلك فائدة ، فأعرضنا عن جميعه .

وذكروا أيضاً كلاماً كثيراً وأمثلة فى وجوه الاعتراضات الفاسدة ^(٤) وفيما نذكره كفاية ، فلا معنى لتسويد البياض ، وإملال الناظر فيما لا يعود بفائدة . والله العاصم بمنه .

(١) فى (س) «وجه»

* بداية (٢٠٩ / ج)

(٢) فى (ج) و(س) «بتوجيه»

(٣) سقط من (ج) و(س) وفى (ف) «إذا»

(٤) انظر البرهان ج٢ ص ١٠٨٠ - ١٠٩٨ والمستقصى ج٣ ص ٧٤٤ - ٧٤٧ وشرح

اللمع ج٢ ص ٨٧١ - ٩٣٦ والبحر المحيط ج٥ ص ٢٦٠ - ٣٤٥

فصل

[فى وجوه الترجيحات بين العلل]^(١)

ولما ذكرنا توجه سؤال المعارضة ، فلا بد أن نذكر الكلام فى الترجيحات ونبين وجوه ذلك .

فنقول أولاً : إن تعارض العلتين على ضربين .

أحدهما - أن تتعارض فى حق المجتهدَيْن ، فلا يوجب التعارض فسادهما لأن كل واحد منهما يأخذ^(٢) بما أداه إليه اجتهاده .

والضرب الثانى - أن يتعارضا فى حق مجتهد واحد . فيوجب التعارض فسادهما ، إلا أن يوجد ترجيح لإحدى^(٣) العلتين على الأخرى .

ثم اعلم أن الترجيح لا يقع بين * دليلين موجبين للعلم ؛ لأن العلم لا يتزايد^(٤) ، وإن كان يجوز أن يكون بعضه^(٥) أقوى من بعض . وكذلك^(٦) لا يقع الترجيح بين دليل موجب للعلم وبين دليل

(١) مابين المعقوفين إضافة من المحقق .

(٢) فى (ف) « مكلف باطل » بدل « يأخذ »

(٣) فى (س) « لأحد »

* بداية (١٥٥ ب / س)

(٤) فى (ج) و (س) « يتولد »

(٥) فى (س) « بعينه »

(٦) فى (ج) و (س) « ولذلك »

موجب للظن ؛ لأن المفضى إلى الظن لا يبلغ رتبة الموجب للعلم^(١) ولو رُجِّحَ الدليل المفضى إلى الظن بكل ترجيح ، لكان الدليل الموجب للعلم مقدماً عليه .

ثم متى تعارضت علتان المفيدتان^(٢) للظن ، فلاشك أن العلة القياسية لاتفيد إلا الظن ، فإذا لم يكن بد من ترجيح إحداهما^(٣) على الأخرى فنقول^(٤) : **الترجيح يكون من وجوه :**

أحدها : أن تكون^(٥) إحداهما^(٦) منتزعة من أصل مقطوع به والأخرى منتزعة من أصل غير مقطوع به . فالمنتزعة من المقطوع به (أقوى و^(٧)) أولى ؛ لأن (أصلها أقوى ، فتكون هي أقوى)^(٨) .

والثانى : أن تكون^(٩) إحداهما^(١٠) عرفت^(١١) بنطق ، والأخرى عرفت^(١١) بمفهوم واستنباط ، فما^(١٢) عرفت بالنطق أقوى^(١٣) فيكون

(١) فى (ف) « للظن »

(٢) فى (ف) « المقربتان »

(٣) فى (س) « أحدهما » وفى (ف) « إحديهما »

(٤) فى (ف) « فيقول »

(٥) فى (س) « يكون »

(٦) فى (جـ) و (س) « احديهما »

(٧) سقط من (جـ) و (س)

(٨) فى (س) « أصلها أقوى ويكون أولى » ، وفى (ف) « أصلها أولى فيكون أقوى »

(٩) فى (س) و (ف) « يكون »

(١٠) فى (س) « أحدهما »

(١١) فى (جـ) و (س) « عرف » فى الموضعين .

(١٢) فى (ف) « فيما »

(١٣) فى (جـ) و (س) « أولى »

المنتزع [منها] ^(١) أقوى .

والثالث : أن (يكون أصل إحداهما عموماً لم يخص) ^(٢) ، وأصل الأخرى يكون عموماً قد دخله التخصيص ، فالمنتزع مما لم يدخله التخصيص أولى ؛ لأن مادخله التخصيص * أضعف ؛ فإن من الناس من قال : قد صار مجازاً بدخول التخصيص فيه * .

والرابع : أن يكون أصل إحدى العلتين قد نص بالقياس عليه وأصل الأخرى ^(٣) لم ينص بالقياس عليه . فما ورد النص بالقياس عليه يكون أولى .

والخامس : أن يكون (أصل) ^(٤) إحداهما من جنس الفرع فقياسه عليه أولى من القياس على ما ليس من جنسه .

والسادس : أن تكون ^(٥) إحداهما مردودة إلى أصل واحد والأخرى ^(٦) مردودة إلى أصول ، فتكون المردودة ^(٧) إلى أصول أولى . ومن أصحابنا من قال : هما سواء . والأول أصح ؛ لأن ما كثرت

(١) فى جميع النسخ « منه » والصحيح ما أثبتناه ، لأن الضمير عائد إلى العلة .

(٢) فى (ف) « يكون إحداهما عموماً لم يخص »

* بداية (٢٤٩ ب / ف)

* بداية (٢١٠ ج)

(٣) فى (ف) « الآخر »

(٤) سقط من (ج) و (س)

(٥) فى (س) « يكون »

(٦) فى (س) « والأصول » بدل « الأخرى »

(٧) فى (س) « فيكون الردة » بدل « فتكون المردودة »

أصوله يكون أقوى .

والسابع : أن تكون إحداهما صفة ذاتية ، والأخرى صفة حكمية
فالحكمية تكون أولى ^(١) . ومن أصحابنا من قال : الذاتية أولى ؛ لأنها
الزرم .

والأول أصح ؛ لأن الحكم بالحكم أشبه ؛ فيكون بالدليل عليه أولى .
والثامن : أن تكون ^(٢) إحداهما منصوباً عليها ، والأخرى غير
منصوص عليها ^(٣) . فالعلة المنصوص عليها أولى ؛ لأن النص أقوى من
الإستنباط .

والتاسع : أن تكون ^(٤) إحداهما نفياً ، والأخرى إثباتاً . فالإثبات
أولى ؛ لأن النفي لا يكون علة على الأصح .
والعاشر : أن تكون إحداهما ^(٥) اسماً ، والأخرى صفة .
فتكون الصفة أولى من الاسم ؛ لأن الأصح أن الاسم لا يجوز أن يكون
علة .

والحادى عشر : أن تكون إحداهما أقل أوصافاً ، والأخرى أكثر
أوصافاً . فمن أصحابنا من قال : (إن) ^(٦) القليلة الأوصاف أولى ؛ لأنها
أسلم . ومنهم من قال : التى كثرت أوصافها أولى ؛ لأنها أكثر شبهاً

(١) فى (ج) «أقوى» ، وفى (س) «قوى»

(٢) فى (س) «يكون»

(٣) فى (س) «عليه»

(٤) فى (س) «يكون»

(٥) فى (س) «يكون أحدهما»

(٦) سقط من (ف)

بالأصل .

والثاني عشر : أن تكون إحداهما أكثر فروعاً من الأخرى . فمن أصحابنا من قال : ما كثرت فروعها أولى ؛ لأنها أكثر فائدة . ومنهم من قال : هما سواء .

والثالث عشر : أن تكون إحداهما متعددة ، والأخرى واقفة فالمتعدية أولى ؛ لأنه مجمع على صحتها ، والواقفة مختلف في صحتها .
والرابع عشر : أن تكون إحداهما تطرد وتنعكس ^(١) ، والأخرى تطرد ولا تنعكس . فالتى تطرد وتنعكس أولى ؛ لأن التى تطرد وتنعكس تكون أقوى في الظن ؛ ولأن الاطراد ليس بدليل لصحة ^(٢) (علة) ^(٣) وأما الاطراد والانعكاس فدليل ، على ما سبق ^(٤) .

والخامس عشر : أن تكون إحداهما تقتضى احتياطاً في الفرض والأخرى لا تقتضى احتياطاً . فالتى تقتضى الاحتياط أولى ؛ لأن القلب يكون عليه أسكن .

والسادس عشر : أن * تكون إحداهما ^(٥) تقتضى الحظر والأخرى تقتضى الإباحة . فمن أصحابنا من قال : هما سواء . والأصح أن التى تقتضى الحظر أولى ؛ لأنها أحوط .

(١) فى (س) «يطرد وينعكس» بالمشناه التحتية .

(٢) فى (س) «الصحة»

(٣) سقط من (س)

(٤) ص ٢٣٠

* بداية (٢١١ / ج)

(٥) فى (س) «أحدهما»

والسابع عشر : أن تكون إحداهما تقتضى النقل من الأصل إلى الفرع الشرعى ، والأخرى تقتضى ^(١) التبقية على الأصل . فالناقلة أولى ومن أصحابنا من قال : المبقية ^(٢) أولى . والأول أصح ؛ لأنها ^(٣) تفيد حكماً شرعياً [لاتفيده] ^(٤) هذه .

والثامن عشر : أن تكون إحداهما توجب حداً ، والأخرى تسقطه أو إحداهما توجب العتق ، والأخرى تسقطه * . فمن أصحابنا من قال : التى توجب العتق والتى تسقط الحد أولى ؛ لأن العتق مبنى على الإيقاع والتكميل ، والحد مبنى على الإسقاط والدرء . ومن أصحابنا من قال : لا يترجح بما بيننا ؛ لأن إيجاب الحد وإسقاطه والعتق والرق فى حكم الشرع على السواء .

والتاسع عشر : أن تكون إحداهما يوافقها ^(٥) عموم ، والأخرى لا يوافقها (عموم) . ^(٦) فما يوافقها العموم أولى . ومن أصحابنا من قال : (لاتكون) ^(٧) أولى . والأول أصح ؛ لأن العموم دليل بنفسه ، فإذا انضم إلى القياس يقويه .

(١) فى (س) « يقتضى »

(٢) فى (س) « التبقية »

(٣) فى (س) « لا » بدل « لأنها »

(٤) فى جميع النسخ « لاتفيد » بدون الهاء .

* بداية (٢٥٠ / ف)

(٥) فى (س) « موافقاً »

(٦) سقط من (ج) و (س)

(٧) سقط من (س)

والعشرون : أن يكون مع إحداهما قول صحابي ، ولا يكون مع الأخرى . فالتى معها قول الصحابي أولى ؛ لأن قول الصحابي حجة فى قول بعض العلماء ، فإذا انضم إلى القياس قوَاه ، فالأقوى يكون أولى .

والحادى والعشرون : أن* تكون إحداهما تعم^(١) حكم أصلها . والأخرى تخص حكم أصلها كتعليل (الربا فى)^(٢) البر بالطعم ، يعم ثبوت الربا فى جميع البر قليله وكثيره ، وتعليله بالكيل ينفى ثبوت الربا فيما لا يكال من البر ، وهو القليل منه ، فيرجح التعليل بالطعم لأنه عم حكم أصله ، على التعليل بالكيل ؛ لأنه خص حكم أصله .

والثانى والعشرون : أن تكون إحداهما مأخوذة من أصل متفق على تعليله ، و(علة)^(٣) الأخرى مأخوذة من أصل مختلف فى تعليله . فتكون المأخوذة من أصل متفق على تعليله أولى .

والثالث والعشرون : أن تكون إحداهما تدخل فروعها فى فروع الأخرى فتكون^(٤) الأعم أولى . وهذا مثل تعليل الربا بالطعم ، يكون أولى من التعليل بالقوت ؛ لأن القوت يدخل فى الطعم ، والطعم لا يدخل فى القوت .

* بداية (١٥٦/س)

(١) فى (س) « يعم » بالمشناه التحتية .

(٢) سقط من (ف)

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى (س) و(ف) « فيكون »

والرابع والعشرون - أن* تكون إحداهما تفيد (١) حكماً هو (٢)
أزيد من الآخر ، كالندب والإباحة ، فيترجح الندب على الإباحة ، وكذلك
الوجوب والندب .

والخامس والعشرون : أن تكون إحداهما موافقة للأصول والأخرى
مخالفة للأصول (٣) .

فهذا جملة مذكره (٤) العراقيون من أصحابنا في الترجيح .
ذكرها القاضي أبو الطيب ، والقاضي أبو الحسن الماوردي ، والشيخ أبو
إسحاق الشيرازي (٥) .

واعلم بعد هذا أن الترجيح في اللغة (٦) : (عبارة عن) إثبات
الرجحان : وهو الزيادة لأحد المثلين على الآخر صفةً يقال : هذه الدراهم

* بداية (٢١٢ / ج)

(١) في (س) « مفيد »

(٢) في (س) « وهو »

(٣) في (ف) « لها »

(٤) في (ف) « ذكرها »

(٥) انظر ما ذكره من الترجيحات في شرح اللمع ج ٢ ص ٩٥٠-٩٦٥ وأكثر كلام
المصنف هنا مأخوذ منه بنصه تقريباً .

(٦) انظر معنى الترجيح لغة في : المصباح المنير ص ٢٩٨ والصحاح ج ١ ص ٣٦٤

واصطلاحاً في : البرهان ج ٢ ص ١١٤٢ والمحصل ج ٢ ق ٢ ص ٥٢٩ وإحكام الأمدى

ج ٤ ص ٢٠٦ ومنهاج البيضاوي مع شرحه نهاية السؤل للأسنوي ج ٣ ص ١٥٦

وتيسير التحرير ج ٣ ص ١٥٣ وأصول السرخسي ج ٢ ص ٢٤٩ . ومختصر الروضة

وشرحه للطوفي ج ٣ ص ٦٧٣ ومختصر البعلی ص ١٦٨ ومختصر ابن الحاجب بشرح

العضد ج ٢ ص ٣٠٩

(٧) سقط من (ج) و (س)

راجحة ، إذا مالت كفة الدراهم على كفة السنجات (قليلاً ، لأنها زادت على كفة السنجات)^(١) صفة وهي صفة الثقل . فرجحان إحدى^(٢) علتين على الأخرى زيادة قوة إحدى علتين ، وتلك القوة رجحان . قال أبو زيد^(٣) : وأما انضمام علة إلى علة أخرى فلا يوجب رجحان تلك العلة . (وقد)^(٤) قال بعض أصحابنا : تترجح بذلك ، إلا أن الأول أصح ؛ لأن الشيء لا يتقوى إلا بصفة توجد في ذاته ، (وأما بانضمام غيره)^(٥) إليه فلا يقوى . الدليل عليه المحسوسات .

فكذلك العلة ، لا يتصور تقويها بانضمام علة أخرى إليها ، وإنما تتقوى^(٦) بوجود صفة فيها ، ولهذا قلنا : إن الشهادة* لا تترجح بكثرة العدد . حتى أن شهادة [الأربعة]^(٧) تساوى شهادة الإثنين . وهذا قد منعه بعض أصحابنا^(٨) .

(١) ما بين القوسين سقط من (ج) و (س)

(٢) في (ف) « أحد »

(٣) التقويم ج ٢ ص ٥٤٩ ، ٥٥٤

(٤) سقط من (س)

(٥) في (ف) « وأما بغير انضمام غيره »

(٦) في (س) و (ف) « يتقوى »

* بداية (٢٥٠ ب / ف)

(٧) في جميع النسخ « الأربع » والصحيح ما أثبتناه ؛ لأن المقصود الترجيح بين شهادة اثنين من الرجال وأربعة من الرجال أيضا . فالكثرة في هذه الحالة لا توجب الترجيح .

أما شهادة أربع نسوة فلامجال للترجح بينها وبين شهادة إثنين من الرجال .

(٨) في (ج) و (س) زيادة « وقال أصحاب أبي حنيفة » وحذفها أولى لاخلالها بترابط الكلام .

ولهذا الأصل قلنا : إن صاحب النصيب القليل وصاحب النصيب الكثير فى الشفعة على السواء ؛ لأن كل جزء من العرصة ^(١) والشقص ^(٢) علة تامة فى (استحقاق الشفعة) ^(٣) ، فلا يترجح أحدهما بزيادة نصيبه لأنه انضمام علة إلى علة (أخرى) ^(٤) . قالوا : ولهذا لا يصير صاحب الكثير أولى بالاستحقاق من صاحب القليل ، ولكن يثبت استحقاقه بقدر النصيب ، ولا يقال إن لصاحب الكثير طرقاً فى الاستحقاق ، ولصاحب القليل (طريقاً واحداً) ^(٥) ، فيجب أن يقدم صاحب الكثير الذى له طرق كثيرة فى الاستحقاق . فدلّت هذه المسألة* أن انضمام علة (إلى علة) ^(٦) لا يوجب رجحان العلة .

قالوا : ولهذا نقول : إذا ماتت المرأة ، وتركت ابني عم ، أحدهما زوجها أو أحدهما أخ لأم ، فإن صاحب القرايتين لا يترجح فى الاستحقاق على الآخرة . بل يكون لابن العم الذى هو زوج نصف المال بالزوجية والباقى بينه وبين ابن العم الآخر ^(٧) نصفان . وكذلك فى المسألة الثانية

(١) العَرَصَةُ بفتح العين وسكون الراء ، وتجمع على عِرَاص وعَرَصَات ، وعرصة الدار ساحتها ، وهى البقعة الواسعة التى ليس فيها بناء ، انظر المصباح المنير ص ٥٥٠ .
 (٢) الشقص بكسر فسكون ، وجمعه أشقاص ، وهو الطائفة من الشيء . المصباح المنير ص ٤٣٥

(٣) فى (ف) «الاستحقاق للشفعة»

(٤) سقط من (ج) و(س)

(٥) فى (ج) و(س) «طريق واحد»

* بداية (٢١٣ / ج)

(٦) سقط من (س)

(٧) هنا زيادة «بينهما» بعد كلمه «الآخر»

يكون لابن العم الذى هو أخ (لام) ^(١) سدس المال ، والباقي بينهما نصفان بالعصوبة ؛ لأن [كلاً من] ^(٢) الأخوة والزوجية علة على حدة ^(٣) فانضمامها ^(٤) إلى العصوبة لا يوجب رجحان العصوبة . والأصل ما بيننا أن انضمام علة (إلى علة) ^(٥) لا يوجب زيادة قوة فى العلة .
 قالوا : وإنما تترجح ^(٦) العلة (بزيادة) ^(٧) التأثير ، والعلة تصير علة بالتأثير ، فما ^(٨) كان أكثر تأثيراً يكون أولى بالعمل .
 وضرب ^(٩) لهذا مثلاً فى طول الحرة ، وذكر ما بيننا لهم فى تلك المسألة ، وزعم أن الذى قالوه أكثر تأثيراً .
 وذكر أيضاً مسألة غصب المنافع ^(١٠) ، وحكى عن أصحاب الشافعي أنهم قالوا : (لو) ^(١١) لم يجب ضمان المنافع إذا أتلقت لم يجب ؛ ^(١٢) لأن

(١) سقط من (ج) و(س)

(٢) زيادة من المحقق ليتضح المراد

(٣) فى (س) « حقه »

(٤) فى (س) « فانضمامهما »

(٥) سقط من (ف)

(٦) فى (ف) « يترجح »

(٧) سقط من (س)

(٨) فى (س) « فلما »

(٩) يعنى أبا زيد الدبوسى . انظر التقويم ج٢ ص ٥٥٧

(١٠) انظر تقويم الأدلة ج٢ ص ٥٧٦ - ٥٨١

(١١) سقط من (ف)

(١٢) فى (ف) « يجبر »

التضمنين يتضمن إيجاب (زيادة ضمان على المتلف) ^(١) وفيه إلحاق الضرر به ، ولكن ^(٢) مع هذا الإيجاب أولى ؛ لأن في الإيجاب إبطال بعض حق المتلف ، وفي الامتناع من الإيجاب (إبطال جميع حق المتلف عليه وفي الإيجاب إلحاق الضرر بالظالم ، وفي الامتناع من الإيجاب) ^(٣) إلحاق الضرر بالمظلوم ، وإلحاق الضرر بالظالم أولى .

قال : إلا أننا نقول : إن الإمتناع عن إيجاب الضمان - مع كون المتلف متقوماً - مشروع ، بدليل إتلاف الحربى الباغى ، وأما القضاء بزيادة الضمان فغير مشروع ، فكان الامتناع من إيجاب الضمان أولى ، ولأن في الامتناع عن القضاء بإيجاب الضمان تأخيراً إلى الآخرة ، وفي القضاء بزيادة الضمان إبطال الحق أصلاً ورأساً ، فالتأخير أهون من الإبطال * فكان التأثير فيما قلناه أكثر . فيكون أولى ^(٤) .

ونحن نقول : إن انضمام العلة إلى العلة يجوز أن يقال يُرجح ^(٥) العلة [لأنه] . ^(٦) يزيد قوة الظن . والحكم فى المجتهديات بقوة الظن ، فإذا زادت قوة الظن ظهر الترجيح . ببينة أن الفائدة بالترجيح ليست ^(٧) إلا

(١) فى (ف) «زيادة على المتلف فى الضمان»

(٢) فى (س) «ويمكن»

(٣) ما بين القوسين سقط من (ف)

* بداية (١٥٦ ب/س)

(٤) إلى هنان انتهى مانقله بتصرف عن أبى زيد فى هذا الموضع .

(٥) فى (جـ) و(ف) «ترجح» ، وفى (س) غير منقوطة والأصح ما أثبتناه .

(٦) فى جميع النسخ «لأنها»

(٧) فى (جـ) و(س) «ليس»

وجود قوة الظن بإحدهما دون الأخرى ، وحد الترجيح (هو) ^(١) تقوى ^(٢) الظن (الصادر*) ^(٣) عن إحدى* الأمارتين عند تعارضهما بيينة أن العلة المنتزعة من أصول تكون أقوى من العلة المنتزعة من أصل واحد ، وكذلك العلل المنتزعة من أصول وكلها يدل على حكم واحد تكون ^(٤) أقوى من العلة الواحدة المنتزعة من (أصل واحد .

يدل عليه أن العلة المنتزعة من الأصول دون العلل المنتزعة من ^(٥) الأصول وكلها دالة على حكم واحد ، فإذا ترجح الأول فالثاني أولى ؛ وهذا لأن في الفصل (الأول) ^(٦) تَقَوَّتْ ^(٧) العلة بكثرة أصولها ، وفي الفصل الثاني بكثرتها في نفسها وكثرة أصولها ، فيكون أحكم وأقوى ، ويصير كأن العلل شهد بعضها لبعض في القوة ، فيكون ذلك أولى من العلة المتجردة عن شهادة شيء لها أصلا .

وأما مسألة الشفعة ، ومسألة طول الحرية ، ومسألة إتلاف المنافع فقد ذكرنا في الخلافيات لهذه المسائل طرقاً لا يأتى عليها شيء مما ^(٨) ذكره

(١) سقط من (ف)

(٢) فى (ج) و(س) « يقوى »

* بداية (٢٥١/ف)

(٣) سقط من (ج) و(س)

* بداية (٢١٤/ج)

(٤) فى (س) « يكون »

(٥) مابين القوسين سقط من (س)

(٦) سقط من (ج) و(س)

(٧) فى (س) « تفوت »

(٨) فى (ف) « فما »

فاستغنينا عن إعادة شيء من ذلك ؛ لأن من نظر في هذه الأصول وأحكمها ، لابد أن ينظر في تلك الفروع ، ومن نظر في تلك الفروع لابد أن ينظر في هذه الأصول ؛ فإن الكلام في الأصول والفروع آخذ بعضها برقاب بعض ، وهى كأنها مشتبكة ، وصحة البعض فيها ^(١) منوطة بصحة البعض .

فصل

[مراتب الأقيسة] ^(٢)

وقد ذكر بعض متأخرى أصحابنا ^(٣) عند ذكره الكلام فى ترجيحات الأقيسة بعضها على بعض مقدمة تشتمل على ذكر مراتب الأقيسة وسمى البعض قياس المعنى ، وسمى البعض قياس الشبه ، وسمى البعض قياس الدلالة .

ونحن رأينا أن نذكر طرفاً من ذلك ، ونتكلم على بعض ما يكون موضع الكلام عليه .

(١) فى (س) «فإنها»

(٢) مابين المعقوفين زيادة من المحقق

(٣) يعنى إمام الحرمين، انظر البرهان ج٢ ص ١٢٠٢

قال : ^(١) ونحن نرسم مراسم فى الإخالات ، وننزل كل مرتبة منزلتها، ونرى أن مداركها على حقائقها مشرفة ^(٢) على طريق المعانى، فإذا عسر الوفاء باستيعاب (أمثلة) ^(٣) الأقيسة المعنوية فى هذا المجموع فالوجه أن نتخير أصلاً من أصول الشرع يشتمل على مجامع القول فى وجوه الإخالة ، ونبين وجوه الترتيب فيها ، وما يقع فى الرتبة العليا والرتبة التى تليها ، إلى استيعاب مدارك الفقه ^(٤) ومعانيها ثم يقيس الفطن على مانرسمه منها مايدانيها . فليقع الكلام فى القصاص . وما يقتضى ^(٥) إيجابه ، ويوجب ^(٦) اندفاعه .

قال : أوجب * الله تعالى القصاص فى كتابه زجراً للجنة وكفاً لهم فأشعر بذلك نص قوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِى الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ^(٧) واتفق المسلمون على هذه القاعدة، لم ينكرها من طبقاتهم منكر ، ثم قال أئمة الشريعة : كل مسلك يُطرق إلى الدماء السفك ، ويخرم قاعدة الزجر فهو مردود، فإن المقصود المتفق عليه من القصاص صيانة الدماء ، وحفظ المهج ، فما ^(٨) يخالف هذا - ولو قدر

(١) المرجع السابق ج٢ ص ١٢٠٧

(٢) فى (ف) « مشرقة »

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى (ف) « القول »

(٥) فى (ج) و (س) « يقضى »

(٦) فى (س) « ويجب »

* بداية (/ ٢١٥ ج)

(٧) الآية (١٧٩) من سورة البقرة

(٨) فى (ج) و (س) « مما »

ثبوته - كان مناقضاً لهذا الأصل فلاسييل إلى قبوله وإثباته .

فإذا تمهد هذا ، فكل معنى يستند إلى هذه القاعدة ، ويوافقها من غير اختلاف في مجراه ، فهو على المرتبة العليا من أقيسة المعاني ، وهذا يُمثّل بالقول ^(١) في القتل بالمثل * ، فلاشك أن من نفى القصاص في القتل بالمثل مناقض للقاعدة ، من جهة أن القصد بالقتل ^(٢) بهذه الآلات التي اختلف فيها ثابت ، وهو ممكن لا عسر في إيقاعه ، ثم ليس القتل بها مما يندر ، فإذا لم يتعسر ، ولم يندر ، كان نفى القصاص عن القتل بها مضاداً لحكمة الشريعة في القصاص . وإذا ناكراً ^(٣) الخصم العمدية في هذا القتل سَفَه ^(٤) ، ولم يستفد به إيضاح عسر القتل . (ولئن تشبث) ^(٥) بتعبد في آلة القصاص كان ذلك في حكم العبث ؛ فإن تقدير ^(٦) التعبد (مع ماتمهد) ^(٧) من الحكمة يناقض الحكمة المرعية في العصمة . فليفهم الفاهم مواقع التعبد .

وإن تمسك بصورة من العكس، وقال : الجرح ^(٨) الذي لا يغلب

(١) في (ف) «في القول»

* بداية (٢٥١ ب/ف)

(٢) في (ج) و(س) «بالقصد»

(٣) في (س) «تأكد» وفي (ف) «أنكر» وما أثبتناه من (ج) . وهو المطابق لما في

البرهان جـ ٢ ص ١٠٢٩ .

(٤) في (س) «بنفسه»

(٥) في (ج) «ولم يتشبث» وفي (س) «ولم يثبت»

(٦) في (س) «تقرير»

(٧) في (ج) «ماتمهد» باسقاط «مع» وفي (س) «بالمهد»

(٨) في (س) «الجرح»

إفضاؤه إلى الهلاك إذا أهلك أوجب القصاص .

كان هذا غاية في خلاف الحق ؛ فإن الجرح ^(١) لا اختصاصه بمزيد الغور ^(٢) وإمكان السريان إذا اقتضى القصاص حسماً لمادة الجناية ، وردعاً للمعتدين فكيف يستجيز (ذو الدين أن يبنى) ^(٣) عليه إسقاط القصاص بالقتل الذى يقع بالأسباب التى تقتل لامحالة .

فهذا قياس المعنى ، (فإنه) ^(٤) لاحاجة فى ربطه بالقاعدة إلى تكلف نظر أو تحرير أو تقريب أو تقرير ، ومخالف مايقع ^(٥) فى هذه الرتبة مائل عن الحق على قطع ، وليس القول فى ذلك دائراً فى فنون الظن ، ومايكون بهذه الصفة لايتصور أن يعارضه معارض .

هذا كلامه فى هذا الفصل ^(٦) . وعندى : أن هذا الكلام بهذا التقرير حائد عن نكتة الخلاف فى * مسألة القتل بالمثل ؛ (لأن الخلاف) ^(٧) بيننا وبين الخصم : أن سبب القود هل وجد فى مسألة المثل أم لا ؟

فالخصم يقول : لم يوجد ؛ لأنه يدعى شبهة فى السبب .

(١) فى (س) « الجرح »

(٢) فى (س) « العود »

(٣) مكانها بياض فى (ف)

(٤) سقط من (ف)

(٥) فى (ف) « وقع »

(٦) انظر البرهان ج ٢ ص ١٢٠٧ ومابعدها

* بداية (/ ٢١٦ ج) وبداية (١١٥٧ / س)

(٧) سقط من (ج) و (س)

ونحن ندعى أن السبب (قد) ^(١) وجد ، وأنه لاشبهة .
 وإذا كان موضع الخلاف هذا ، ومنه نشأ منشأ ، فتقرير ^(٢) وجه
 الحكمة في إيجاب القود ، وبيان وجودها في هذا المحل لا ينفع ^(٣) . وإنما
 ينبغي أن يكون الكلام في بيان السبب ، ونفى ما يدعونه من الشبهة ، ثم
 إذا ثبت ذلك وعرف استمر وجوب القصاص بالسبب المعهود ^(٤) في
 الشرع للفائدة التي ذكرها ^(٥) .

وأما التعبد في آلة القصاص ، فلست أعرف أن أحداً من المخالفين
 ذكر هذا اللفظ في آلة القصاص ، وإنما ادعوا الشبهة عند وجود القتل
 بالثقل . وفي استيفاء القصاص ، قالوا : إنه ^(٦) آله القتل حساً وشرعاً
 بدليل المرتد . ومن حيث المعنى : ادعوا أن القتل به أيسر وأسهل ، فكان
 أولى .

وليس المذكور للذب عن المخالفين ، ولكن نبين وجه كلامهم في
 المسألتين ^(٧) حتى يكون كلامنا على هذا . ونحن قد ذكرنا في خلافيات
 الفروع فساد دعواهم الشبهة في القتل (بالثقل) ^(٨) . وقلنا : إن اعتبار

(١) سقط من (جـ) و (س)

(٢) في (ف) « فتقرر »

(٣) في (س) « ينتفع »

(٤) في (جـ) و (س) « المعداد »

(٥) في (ف) « ذكرناها »

(٦) الضمير في « إنه » عائد إلى غير مذكور في الكلام ، والمراد به المحدد في آلة القتل .

(٧) في (جـ) و (س) « المسلمين » وفي (ف) كما أثبتنا « المسألتين » ولعل الصحيح

« المسألة » بالإنفراد ، حيث إن الكلام في مسألة القتل بالثقل .

(٨) سقط من (ف)

المماثلة فى الاستيفاء من كل وجه ممكن مشروع ، ودللنا ^(١) على ذلك بدلائل تزيل الإشكال ، وتنفى الشبهة ^(٢) . فليكن الاعتماد على ذلك .

وقد ذكرنا أن الفعل يصير قتلا بتفويت الحياة ، وتفويت الحياة بالمحدد ^(٣) والمثقل واحد . والخصم يدعى شبهة عدم* القتل ، إما (بعدم الجرح) ^(٤) أو لعدم آلة القتل . ومتى عرف حد القتل سقط دعوى شبهة عدمه ، وسقط ^(٥) أيضاً قولهم : إن آلة القتل لم توجد ؛ لأن آلة الشيء ما يوجد به الشيء ، فلا يتصور (وجود القتل) ^(٦) بغير آلة القتل .

وأيضاً : فإن القتل فعل محسوس ، والفعل المحسوس متى وجد لا يتصور أن لا يوجد من وجه ، بل إذا وجد من جهٍ ما يصير موجوداً من كل الوجوه .

والمسألة فى نهاية الظهور على المخالفين ، لكن من هذا الوجه ، لامن طريق بيان فائدة القصاص .

وقد بينا أنه إنما يُنظر فى وجوب القصاص إلى سبب القصاص ، لا إلى حكمة ^(٧) القصاص .

(١) فى (ف) «وقد ذكرنا ودللنا» ، وفى (س) «ودللنا»

(٢) فى (ج) و (س) «الشبه»

(٣) فى (ج) و (س) «بالمحدد»

* بداية (١٢٥٢/ف)

(٤) فى (س) «بعدم بالجرح»

(٥) فى (س) «ويسقط»

(٦) سقط من (ف)

(٧) فى (ج) و (س) «حكم»

ثم ذكر المرتبة الثانية ، وقال : ^(١) هي مشتملة على قياس معتضد بالأصل ، لكن الجامع لا بد له من مزيد تقرير* وتقريب ، وقد يعن للخصم تخيل فرق ، وإن كان إفساده هينا .

مثال ذلك أنه قد ثبت ^(٢) وجوب القصاص على المشتركين في القتل ، وهذا مستند إلى قاعدة الشرع في تحقيق العصمة وزجر الجناة ، فإن الاستعانة في أمثال هذا ليس بالعسير ، والقتل على الاشتراك غالب الوقوع ، فاقتضى معنى القصاص في الأصل إيجاب القصاص على الشركاء وهذا يتطرق إليه الكلام قليلاً من جهة أن كل واحد منهم بالانفراد ليس بقاتل ، وقتل غير القاتل مخالفة (لموضوع الشرع) ^(٣) في تخصيص القتل بالقاتل . وفيه وجه آخر : وهو أن إمكان القتل بالإستعانة دون إمكان القتل (بالمثقل) ^(٤) .

وعن هذا تردد بعض العلماء في إيجاب القصاص على المشتركين في القتل ، وقال بعض أصحابنا : إن قتل الشركاء في القتل الواحد خارج عن القياس ، وإنما هو ثابت بقول عمر رضى الله عنه « لو تما لأعليه أهل صنعاء لقتلتهم به » ^(٥) .

(١) البرهان ج٢ ص ١٢١١-١٢١٨

* بداية (/ ٢١٧ ج)

(٢) في (ج) و (س) « يثبت »

(٣) في (ج) « الموضوع المشروع » ، وفي (س) « الموضوع في المشروع »

(٤) سقط من (س)

(٥) انظر البخارى مع الفتح ج١٢ ص ٢٢٧ ولفظ البخاري « لو اشترك » أما « لو تما » فقد

وردت في رواية الموطأ بسند آخر . انظر الموطأ ٧٣/٣ .

قال : والمسلك الحق عندى أن المشتركين يُقْتَلون ^(١) بحكم قاعدة القصاص . ولانظر إلى خروج آحادهم ^(٢) عن الاستقلال بالقتل إذا كان يظهر بسبب درء القصاص عنهم هَرَجٌ ^(٣) ظاهرٌ ومفسدة عظيمة ولانظر مع هذا إلى انحطاط مكان الاشتراك ^(٤) قليلاً عن الانفراد بالقتل (بالمثقل) ^(٥) ؛ فإنه يعارض ذلك أن المنفرد لا يستمكن استمكان المشتركين ، فيعتدل المسلكان .

وإذا تمهدت هذه القاعدة (فنقول فى الطرف إلحاقاً بالنفس : إنه صينَ بالقصاص على المنفرد) ^(٦) فليصن بالقصاص ^(٧) على المشتركين كالنفس .

وذكر بعد هذا كلاماً طويلاً ، ومد النفس مداً عظيماً ، وصار فى آخر الكلام إلى الفرق بين المشتركين فى السرقة والمشاركين فى (قطع) ^(٨) اليد بما ذكره المشايخ فى الفرق . وكل ذلك موجود فى مسائل الفروع . ولم

(١) فى جميع النسخ زيادة كلمة « آحادهم » وحذفها أولى . ، وهى غير موجودة فى البرهان . انظر ج ٢ ص ١٢١٣ .

(٢) فى (س) « أحدهم »

(٣) فى (س) « تبرج » والهَرَجُ يفتح أوله وسكون ثانيه ، الفتنة والقتل واختلاط الأمر . انظر القاموس ج ١ ص ٢٢٠ ومختار الصحاح ص ٦٩٤ .

(٤) فى (س) الاستراط .

(٥) سقط من (ف)

(٦) ما بين القوسين سقط من (جـ) و (س)

(٧) فى (س) « بالقياس »

(٨) سقط من (ف)

أرلذكر ذلك وجهاً هاهنا ، فتركته .

واعتماده على مااعتمد عليه في ^(١) قتل الجماعة بالواحد من جنس ما اعتمد عليه في القتل بالمثل ، والكلام عليه مثل ماتكلمنا به في تلك المسألة ، وهو أن الأحكام إنما تناط بالأسباب ، لبالحِكم ^(٢) ، وكل ما ^(٣) أشير إليه حكْمَةٌ ^(٤) وجوب القود ، وبالحكمة في الواجب لا يجب الواجب* ، إنما يجب بالسبب الواجب .

ونحن بينا طريقين :

أحدهما – أن كل واحد منهما قاتل بمعونة غيره ، ببينة ^(٥) أنه لاجزاء من النفس إلا ولكل واحد من المشتركين فيه عمل في تفويته* ، إلا أنه وجد بمعونة غيره ، ومن استعان بغيره في شيء فقد تمهد في الشرع أنه يجعل فعل المعين فعل ^(٦) المستعين ، فيجعل كل واحد (منهما) ^(٧) كأنه قاتل من هذا الوجه .

ويمكن أن يقال ^(٨) : إنهم إذا اشتركوا جعلوا بمنزلة الشخص

(١) في (ف) «من»

(٢) في (ج) و(س) زيادة «في الاحكام» بعد كلمة «الحِكم»

(٣) في (ج) و(س) «من»

(٤) في (ج) و(س) «حكمه»

* بداية (٢٥٢ب/ف)

(٥) في (س) «بينته» وفي (ج) «يبينه»

* بداية (٢١٨/ج)

(٦) في (ج) «وفعل» بزيادة الواو

(٧) سقط من (ج) و(س)

(٨) هذا هو الطريق الثاني من الطريقين الذين أشار إليهما آنفاً لبيان وجه قتل الجماعة بالواحد .

الواحد * حكماً .

والسبب أنا إذا لم نجعله ^(١) كذلك أدى إلى ماقاله من الهرج وسفك الدماء . وإذا جُعِلوا كالشخص الواحد حكماً ، وقد تحقق السبب منه فيقابل بالقصاص .

وعلى كلا المعنيين وجب القود في الطرف على الجماعة أيضاً إذا قطعوا طرفاً واحداً .

وأما فعل ^(٢) السرقة فإنما ^(٣) لم نجعل كل واحد كأنه انفراد بسرقة النصاب لأن المقصود من السرقة تحصيل المال ، فإذا سرقا نصاباً واحداً فالنصاب يقصد لتحصيله ، ولم يحصل مقصود كل واحد ، وهو تحصيل نصاب كامل ، حتى يجعل صاحبه معيناً له في تحصيل مقصوده ، ويجعل فعله كفعله ، وأما هاهنا فإن مقصود كل ^(٤) واحد من المشتركين في القتل والقطع هو إهلاك هذا الإنسان في القتل ، وإهلاك اليد في القطع وقد حصل مقصود كل واحد منهما ، وقد أعانه صاحبه في تحصيل مقصوده وفعل المعين فعل المستعين ، فيصير كل واحد (منهما) ^(٥) كالمنفرد ^(٦) بالقتل والقطع ، ويجعل كل واحد (منهما) ^(٧) قاطعاً قاتلاً .

* بداية (١٥٧ ب/س)

(١) في جميع النسخ « نجعل » والمثبت هو الصحيح .

(٢) في (ف) « فصل »

(٣) في (س) « فإنما »

(٤) في (ف) « المقصود لكل »

(٥) سقط من (ج) و(س)

(٦) في (ج) و(س) « كأنه منفرد »

(٧) سقط من (ج) و(س)

ولأن الاشتراك فى سرقة نصاب واحدٍ يندر ، فإسقاط القطع عنهما لا يؤدى إلى المفسدة العظيمة ، فلم يُجعلوا كلهم كالشخص الواحد .
وأما هاهنا فإن اجتماع القوم على قتل واحد يوجد غالباً ، بل الأصل أن الواحد يقاوم الواحد وإنما يعجز فى صده ^(١) إذا استعان بغيره ، فلو أسقطنا القود أدى ^(٢) إلى المفسدة العظيمة ، فطلبنا سبباً لإيجاب القود عليهم ، فكان ذلك بأن نجعل الجماعة بمنزلة الشخص الواحد حكماً ، وهذا فرق بين ^(٣) وخرج على ما ذكرناه إذا قطعاً وتميز فعلاهما الذى عده مشكلاً ؛ لأننا إنما (ادعينا ما) ^(٤) ادعينا فى الموضع الذى وجد لفعل كل واحد منهما عمل فى جميع اليد . وفى هذه الصورة لم يوجد فلم * يمكن أن يجعل كل واحد قاطعاً لجميع ^(٥) اليد .

وهذا بخلاف النفس فى هذه الصورة ؛ لأن التمييز لا يتصور فى النفس ؛ لأن الإهلاك بتفويت الحياة ، ولا يتصور تمييز فعل كل واحد من

(١) فى (ج) و (س) « يده » بدل « صده »

(٢) فى (ف) « يؤدى »

(٣) فى (ج) و (س) زيادة « وقد يلزم عليه تعدد الكفارة ، إلا أنا ندعى هذا فى القصاص ؛ لأن القصاص إذا وجب تبعه الكفارة ، فهذا ينبغى أن يكون وجه الكلام فى المسألة الذى قاله »

وقد جاءت هذه العبارة نفسها بعد ذلك بعدة أسطر فى جميع النسخ ، وفى موقعها الصحيح ، سليمة من بعض الأخطاء التى وقعت هنا كما يلاحظ القارئ .

(٤) سقط من (ف)

* بداية (٢١٩ / ج)

(٥) فى (ف) « بجميع »

فعل صاحبه (فى تفويت) ^(١) الحياة . فصار فعل كل واحد منهما عاملاً
فى جميع ماتفوت ^(٢) (به) ^(٣) الحياة ، مثل ما إذا لم يتميز فعلاهما ^(٤) .
وأما فى اليد فيتصور تميز فعل كل واحد منهما عن صاحبه فى قطع
اليد . وحين يتميز فى صورة ، ولا يتميز فى صورة ، يقع الفرق المعنوى
على ^(٥) الوجه الذى قدمناه .

وقد يلزم عليه تعدد الكفارة ، إلا أنا ندعى هذا فى * القصاص ،
ولأن القصاص إذا وجب على كل واحد تبعته الكفارة .

فهذا ينبغى أن يكون وجه الكلام فى المسألة ، (لا) ^(٦) الذى قاله .
والله اعلم .

قال : ^(٧) والمرتبة الثالثة ، تمثلها ^(٨) بالقول فى المكره على القتل .
وفيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن القصاص على المكره دون المكره .

(والثانى - وهو قياس بَيِّنٌ - أن القصاص على المكره دون المكره) ^(٩)

(١) فى (س) « وتعريب » هكذا مع أن النسخة معجمة الحروف إلا نادراً .

(٢) فى (س) « بقرب » ، وفى (ف) « يفوت »

(٣) سقط من (س)

(٤) فى (ف) « فعلاهم »

(٥) فى (س) « وعلى »

* بداية (٢٥٣ / ف)

(٦) سقط من (س)

(٧) البرهان ج ٢ ص ١٢٢٣

(٨) فى (ف) « فمثلها »

(٩) ما بين القوسين سقط من (س)

وهو مذهب زفر .^(١) .

الثالث - أن القصاص عليهما . وهو مذهب الشافعي .

وأبعد المذاهب عن الصواب هو إيجاب القصاص على المكره دون المكره ، فإنه زعم أن فعل المكره منقول إلى المكره ، وكأنه آله له . وهذا ساقط^(٢) مع المصير إلى أن النهي عن القتل مستمر^(٣) على المكره القاتل فكيف يتحقق كونه آله مع تكليف الشرع إياه ، ومن ضرورة كونه آله انقطاع التكليف عنه ؟ فتخصيص المكره بالتزام القصاص مع ما ذكرناه لا أصل له .

ووجه مذهب زفر في القياس لائح ، وهو أنه^(٤) رأى المحمول ممنوعاً ولم ير للإكراه أثراً في سلب المنع والنهي . والمباشرة تغلب على السبب إذا استقلت وارتبط بها التكليف والتصريف من الشارع .

والذي يختاره أصحاب الشافعي يَنْبَنِي^(٥) على ما ذكرناه لزفر من استقلال المباشرة . وهذا يقتضي إيجاب القصاص على القاتل المحمول ولكن لم ير هؤلاء إحباط الإكراه وإسقاط أثره بالكلية ؛ فإنه يوقع القتل غالباً ، والإكراه من أسباب (تقرير)^(٦) الضمان ، فَبَعْدَ تعطيله

(١) هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري ، كان أبرز أصحاب الإمام أبي حنيفة في القياس . ت ١٥٨ هـ وفيات الأعيان ٧١ / ٢ . وشذرات الذهب ١ / ٢٤٣ . والأعلام ٤ / ٧٨ .

(٢) في (ف) زيادة « له » بعد كلمة « ساقط »

(٣) في (ف) « يستمر »

(٤) في (ف) « إذا » بدل « أنه »

(٥) في (ف) « يُبْتَنَى »

(٦) سقط من (ف)

وإخراجه من البين ، وبُعْدَ إحباط المباشرة ، (فالوجه تنزيلهما منزلة الشريكين)^(١) ولا شك أن فعل كل واحد من الشريكين يضعف فعل صاحبه ، من جهة أنه يخرج (٢) عن كونه قتلاً^(٣) ، ثم لم يُسقط الاشتراك القصاصَ عنهما فإذا لم يسقط القصاص عن * الحامل والمحمول - لضعف^(٤) ماصدر عنهما - أما ضعف المباشرة فمن جهة كون المباشر محمولاً ، وأما ضعف الإكراه فمن جهة كون المكره المحمول منهياً واستمرار التكليف عليه يوهن أثر الإكراه ، وليس أحدهما أولى بالضعف من الثاني ، فلا سبيل إلى تخصيص القصاص^(٥) بأحدهما ، فنزلناهما منزلة الشريكين^(٦) .

ولكن القول في * هذا ينحط عن القول في الشريكين من جهة اختلاف السبب والمباشرة ، وخروج كل واحد منهما على^(٧) قياس بابه ثم إنه يتعارض مذهب أبى حنيفة وزفر ، والترجيح لزفر . ومذهب إيجاب القصاص عليهما يتشوف^(٨) إلى جمع نكتتي

(١) فى (س) « والراحة بتنزيلها منزلة المشركين »

(٢) فى (ف) « يخرج »

(٣) فى (س) « فعلاً »

* بداية (٢٢٠ / ج)

(٤) فى (ف) « الضعف »

(٥) فى (ج) « القياس » ، وفى (س) « الثانى »

(٦) فى (ج) و (س) « المشتركين »

* بداية (١٥٨ / س)

(٧) فى (ف) « عن »

(٨) فى (س) « يتشوف » وفى (ف) « منسوب »

المذهبيين ، مع امتناع (إسقاط القصاص عنهما) ^(١) جميعاً .
قال : وإيجاب القصاص على شهود الزنا إذا رجعوا (بعد إقامة الرجم
أظهر من إيجاب القصاص على المكره والحامل من جهة أن الإكراه يضعف
ببقاء التكليف على المحمول ، ولاخيرة ^(٢) للقاضي بعد إقامة البينة ،
وليس ممنوعاً منع المكره المحمول ، بل البينة أوجب ^(٣) على القاضي
الرجم . وكذلك لم يختلف قول الشافعى فى وجوب القصاص عليهم
اختلافه فى المكره .

وأما شهود القصاص إذا رجعوا ^(٤) فإن فرض رجوع المدعى
واعترافه ، فلا وجه لوجوب القصاص على الشهود . والطريق القطع بتغليب
المباشرة ، وإن فرض الكلام فى استمراره على دعوى الاستحقاق ، فهذا
ينحط فى مرتبة الاجتهاد عن شهود الزنا ، فإن المدعى على خيرته .
قال : ولو ذهبنا نستقصى هذه المسائل لطال الكلام ، وإنما غرضنا
التنبيه ، ولم يوجب الشافعى عقوبة فى هذا المساق أبعد من إيجابه حد
الزنا على * المرأة إذا نكلت عن ^(٥) اللعان بعد لعان الرجل ، فإن هذا سفك
دم بقول المدعى ، وهو فى مسلك القياس يدانى ^(٦) إيجاب القصاص بقول

(١) فى (ج) و(س) « ايجاب القصاص عليهما »

(٢) فى (س) « خبرة »

(٣) فى (س) « النية أوجب »

(٤) ما بين القوسين سقط من (ف)

* بداية (٢٥٣ ب/ف)

(٥) فى (س) « على »

(٦) فى (س) « بدا فى »

المدعى فى لوٲ^(١) القسامة ، ولولا الخبر لما اقتضى قياس ذلك .

قال : واللعان أبعد من القسامه من جهة أن الشرط فى القسامة ظهور اللوٲ عند الحاكم ، وهذا غير مشروط فى اللعان ، غير أن المعتمد فى القسامة الخبر الصحيح^(٢) والمعتمد فى اللعان يستند إلى شيئين أحدهما : أنا لانجد بدأ من الخروج عن قانون* الحجج^(٣) ، فالاستمساك بظاهر القرآن أقرب ، وهو قوله تعالى ﴿ وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ ﴾^(٤) وحمل^(٥) العذاب على الحبس^(٦) بعيد . وفى الجملة نفى إيجاب الحد ، وتغليب (حقن دمها)^(٧) أقرب إلى مأخذ الشريعة عندى .

قال : ومن عجيب الأمر أن قول الشافعى اختلف (فى)^(٨) أن القصاص هل يجب بأيمان القسامة؟ ولم يختلف قوله فى وجوب الحد على المرأة مع تعرض الحد الواجب لله تعالى للسقوط بما لا يسقط به القصاص .

وسبب هذا أن خبر القسامة ورد فى الغرم ، وآية اللعان اشتملت على

(١) فى (س) «كون»

(٢) يعنى خبر القسامه ، الذى أخرجه البخارى وغيره . انظر البخارى مع الفتح ج٢ ص ٢٢٩ .

* بداية (٢٢١ / ج)

(٣) فى (س) «الحج»

(٤) الآية (٨) من سورة النور .

(٥) فى (س) «وحمله»

(٦) فى (س) و(ف) «الجنس» بالجيم والنون كما هو فى البرهان . والمثبت هو الصحيح .

(٧) فى (ف) «حقوقها»

(٨) سقط من (ج) و(س)

ذكر العذاب وهو الحد . فهذا عبرة في أمثال ما ذكرناه من قواعد الشرع .
ونحن نختتم بأمر بدع يقضى الفطن العجب منه .

فالمرتبة الأولى تكاد (أن) ^(١) تقضى بالقطع ، والمرتبة الأخيرة ^(٢)
أعنى اللعان والقسامة لا يستقل ^(٣) المعنى فيها ، ولم نرسمها مرتبة في
القياس من حيث لم نرها مستقلة .

فهذه جملة كافية في التنبيه على المراتب ، ضابطها القرب من
القاعدة ، والبعد منها .

هذا سرد كلامه في هذا الفصل ^(٤) . ونحن قد تكلمنا على
ما جعله في المرتبة الأولى والثانية ^(٥) .

وأما هذه التي سماها المرتبة الثالثة - فاعلم أن ما صار إليه في
مسألة المكره على القتل ، من جعل المكره والمكره بمنزلة الشريكين في
القتل فليس بشيء ؛ لأن مباشرة جملة ^(٦) الفعل ^(٧) محسوساً وجد من
المكره ، فإذا جعلنا المكره شريكاً له في المباشرة : فإما أن يجعل ذلك لأننا
نجعل المكره آلة له ، أو لأنه سبب سبباً (للقتل يفضى إليه غالباً) ^(٨) .

(١) سقط من (ف)

(٢) في (ف) «الثانية» والصحيح ما أثبتناه من (ج) و(س) المطابق للبرهان .

(٣) في (ف) «نستقل» بالنون في أول الكلمة .

(٤) انظر البرهان ج ٢ ص ١٢٠٧-١٢٢٨ .

(٥) في (س) «والثالثة»

(٦) في (ف) «حملة»

(٧) في (ج) و(س) «للقتل»

(٨) في (ف) «يفضى اليه القتل غالباً»

فإن جعلنا شريكاً له (بالأول)^(١) ، فإذا صار المكره آلة للمكره في بعض القتل وجب جعله آلة له في جميعه ؛ لأن الذي يجعله آلة له في بعض القتل موجود في كله ، وإن جعلناه شريكاً بالتسبب فباطل أيضاً ؛ (لأن التسبب)^(٢) للقتل ومباشرة القتل^(٣) فعلاّن مختلفان ، وينفصل أحدهما عن الآخر^(٤) ، وكل واحد من المكره والمكره يستقل بما فعله . فكيف نجعلهما شريكين في القتل ؟ وإذا لم يكن التسبب إلى القتل قتلاً عند هذا القائل ، فمتى يتصور^(٥) أن نجعله شريكاً للمكره في القتل ؟ فالقضاء بأنهما شريكان^(٦) في القتل كلام قاله بعض المشايخ من غير تأمل في غائلته .

والذي قال بأن الخصم يحكم بنقل الفعل ، فهم لا يرتضون* هذه اللفظة ، وإنما يقولون : إن المكره آلة للمكره ، وليس للمكره فعل أصلاً فيما يعود إلى الجنائية على محل الفعل ؛ لأنه في ذلك يصلح أن يكون آلة المكره . ووجد^(٧) (حد)^(٨) كونه آلة ، وهو استعماله في فعله على اختيار

(١) سقط من (ف)

(٢) في (س) «ان السبب»

(٣) في (ف) «الفعل»

(٤) في (ج) و(س) «الأخرى»

(٥) في (ج) و(س) «تصور»

(٦) في (ج) و(س) «شريكين»

* بداية (٢٢٢ / ج)

(٧) في (ف) «ووجه»

(٨) سقط من (ف)

نفسه بحمله^(١) عليه* (مثل ما يستعمل السيف فى قطعه على اختيار نفسه بتحامله عليه)^(٢) ، ويقولون هذا فى الإثم^(٣) لا يتصور ؛ لأن الإثم بجنايته على دينه ، وهو بجنايته على دينه لا يصلح أن يكون آلة للمكره وأما^(٤) فى جنايته على محل الفعل صورة^(٥) فيصلح^(٦) أن يكون آلة (له)^(٧) .

وأما نحن فنقول^(٨) : إن الحكم بكونه آلة للمكره مع بقاء اختياره وإمكانه الصبر والكف إلى أن يقتل وورود الشرع بذلك باطل ، وجعل المكره والمكره شريكين فى القتل باطل ، لكن يجب القود على المكره بمباشرة القتل ، وعلى المكره بالتسبب للقتل ، ونقول : كل واحد منفرد بفعله من القتل والتسبب (له)^(٩) من غير مشارك (له)^(٩) والقود واجب على المكره بالمباشرة ، وعلى المكره بالتسبب ؛ لأن التسبب أخذ شبهاً من القتل ، والقتل أخذ شبهاً من التسبب - أما الأول ؛ فلأنه

(١) فى (ج) «وبحمله»

* بداية (١٢٥٤/ف)

(٢) ما بين القوسين سقط من (س)

(٣) فى (س) زيادة «ثم» بعد كلمة «الإثم»

(٤) فى (ف) «وإنما»

(٥) فى (س) «ضرورة»

(٦) فى جميع النسخ «يصلح» بدون الفاء

(٧) سقط من (ج) و(س)

(٨) فى جميع النسخ «نقول» بدون الفاء .

(٩) سقط من (ف) فى الموضعين .

يفضى إلى زهوق ^(١) الروح غالباً . وأما الثانى فلأن القتل بإزهاق الروح وإزهاق ^(٢) الروح لا يدخل تحت قدرة العباد ، فلا يكون منه إلا التسبب فلما أخذ كل واحد منهما شبهاً من صاحبه جعلناهما علتين صحيحتين فى إيجاب القتل غير أننا نعتبر فى التسبب أن يكون مفضياً إلى القتل غالباً حتى يأخذ شبهاً من القتل .

ويخرج على هذا حفر البئر فى طريق ^(٣) المسلمين ، ويعتبر أيضاً أن يكون معتبراً فى أحكام الشرع حتى يُخْرَجَ عليه الإمساك ، ويظهر الاعتبار فى المآل . وإذا عرف هذا بطل قول زفر ، وسقط ما حمله ^(٤) هذا القائل (على زعمه) ^(٥) .

وعلى هذا الأصل الذى مهدناه يبنى ^(٦) وجوب القود على شهود القصاص وشهود الرجم إذا رجعوا ، وسواء فى وجوب القصاص (على شهود القصاص) ^(٧) رجع المدعى أم لم يرجع ، بعد أن تم رجوع الشهود . وذلك التفريق الذى قاله ^(٨) ليس بمذهب ^(٩) ، ولا هو صحيح على المعنى

(١) فى (ف) «إزهاق»

(٢) فى (س) «إزهاق»

(٣) فى (ف) «بئر»

(٤) فى (س) «حملة»

(٥) سقط من (ف)

(٦) فى (س) «مبنى» ، وفى (ف) «يبتنى»

(٧) سقط من (ف)

(٨) فى (ف) «قال» والمراد تفريق إمام الحرمين بين رجوع الشهود وحدهم فيلزمهم القود ورجوعهم مع الولي فليزم الولي وحده لكونه المباشر .

(٩) مذهب الشافعية فيما إذا رجع شهود القصاص عن شهادتهم ، وقالوا تعمدنا =

بعد أن يكون المشهود على قتله قد قتل ، فأما إذا أقمنا الدليل على أن السبب موجب للقتل (صار) ^(١) مثل القتل ^(٢) ، وعلى القطع نعلم وجود السبب ^(٣) القوى * من الشهود ^(٤) فيكون علة لوجوب القود عند رجوعهم ، مثل القتل من الولي يكون علة لوجوب القود عند رجوعه ، فإذا وجب القتل على الولي عند رجوعه واعترافه (أنه قتله بغير حق) ^(٥) وإن أقام الشهود على شهادتهم فيكون التسبب علة لوجوب القود على الشهود إذا رجعوا وإن كان الولي مقيماً على زعمه وأنه ^(٦) قتل بحق . وبأمثال هذا الكلام تعرف ^(٧) مقادير الرجال ، وتظهر ^(٨) مراتبهم

= الشهادة بالكذب . وكان رجوعهم بعد الاستيفاء ، أنه يلزمهم القصاص ، إن لم يرجع الولي ، وإن رجع الولي معهم ، فعليه القصاص وحده ، وقيل هو والشهود شركاء ؛ لتعاونهم في القتل ، فعليهم القود جميعاً . انظر المنهاج مع شرحه مغنى المحتاج ج ٤ ص ٤٥٧ .

وعلى هذا فإنكار المصنف على إمام الحرمين التفريق بين رجوع الولي مع الشهود وبين عدم رجوعه ، ونفى كون وجوب القصاص على الولي وحده في حال رجوعه ورجوع الشهود مذهباً للشافعية فيه نظر ظاهر ، كما ترى .

(١) سقط من (ج) و (س)

(٢) في (ج) و (س) « القطع » بدل « القتل »

(٣) في (ج) « التسبب » وفي (س) « التسبب »

* بداية (٢٢٣ / ج)

(٤) في (س) « المشهود »

(٥) سقط من (ف)

(٦) في (ف) « وأن »

(٧) في (س) و (ف) « يعرف » بالمثلثة التحتية .

(٨) في (س) و (ف) « يظهر » بالمثلثة التحتية .

والفقه أعز علم خاض فيه الخائضون ، ومنه مدارك الأحكام ، وهو البحر ذو التيار ، وفيه المغاصات على درر المعاني ، فلا يقع عليها إلا من أيد بنور من الله تعالى ، ومنه قيل : إن العلم نور يقذفه الله تعالى في قلب من يشاء من عباده . وقد كنا ذكرنا في خلافيات الفروع أن شهود القصاص قتلة^(١) حكماً ، ودللنا عليه ، وهذا الذي ذكرناه هاهنا أحسن .

وأما مسألة إيجاب الحد على المرأة إذا نكلت عن اللعان ، فهو ينبغي على أن اللعان حجة شرعية لتحقيق الزنا على (المرأة)^(٢) ، ولعانها حجة شرعية لدفع الحد عنها ، وكذلك الإيمان في القسامة ، حجة شرعية على تحقيق القتل* على المدعى عليه .

نعم يجوز أن يقال إن هذه الحجة لاتشبه سائر الحجج ، ونحن لم نعرف الحجج في جميع المواضع إلا بالشرع البحث ، والتعبد الخالص ، من غير خلط ، وإذا كان اللعان حجة ، سقط استبعاد إيجاب الحد على المرأة . ومن نظر في كلمات اللعان وتأملها عرف أنه ماوضع إلا لتحقيق الزنا على المرأة ، وما وضع (في)^(٣) الشرع لتحقيق شيء فلا بد أن يتحقق ، وإذا تحقق الزنا عليها سقطت الاستبعادات والإنكارات جملة^(٤) .

وأما اختلاف القول في القسامة ، واتحاد القول في مسألة اللعان^(٥)

(١) في (س) « مثله »

(٢) سقط من (س)

* بداية (٢٥٤ ب / ف)

(٣) سقط من (ج) و (س)

(٤) في (س) « حجة »

(٥) يشير إلى ما ذكره إمام الحرمين من اختلاف قول الشافعي في القسامة وجزمه بإقامة الحد على المرأة إذا نكلت في اللعان .

فيجوز أن يقال : إنه لاتحاد الواجب فى الزنا واختلاف الواجب فى القتل^(١)
ويجوز أن يكون كما قال . والله أعلم .

واعلم أننا لاننكر مراتب المعانى ، وأن يكون بعض المعانى أرجح^(٢)
من البعض، لكن لاعلى هذه الوجوه التى قالها، والإخالة والتأثير قد تترتب
فإننا نعلم أن الإخالة فى الطعام^(٣) لتحريم البيع دون الإخالة فى الشدة
لتحريم المسكر ، والإخالة فى الثيابة لإيجاب^(٤) الإذن ، والإخالة للبكاارة
فى إفادة الإجمار مثل الإخالة فى الطعام أو دونه بيسير* ، إلا أن كل واحد
من المعانى له عُلقة بالقلب ، وإشعار بالحكم الذى علق به . وقد سبق من
هذا ما فيه غنية .

(١) فى (س) « العقل »

(٢) فى (ف) « أوضح »

(٣) فى (جـ) و (س) « الطعام »

(٤) فى (جـ) و (س) « فى ايجاب »

* بداية (٢٢٤ / جـ)

فصل

[فى مراتب قياس الشبه]^(١)

قال هذا القائل الذى حكينا عنه ما حكينا فى قياس المعنى : ^(٢) ونحن الآن نذكر (مراتب) ^(٣) قياس الشبه ، فنقول : مجال ^(٤) هذا القسم عند انحسام المعنى الخيل المناسب ^(٥) ، فإذا لم نجد معنى للحكم الثابت ، أو صادفنا ما يخيّل ^(٦) غير صحيح على السبر ، فالوجه رد النظر إلى التشبيه .

ثم مراتب الأشباه ^(٧) تنقسم إلى القريب والبعيد انقسام مراتب (قياس) ^(٨) المعنى .

فالواقع فى المرتبة العليا هو الذى يسميه الأصوليون فى معنى ^(٩)

(١) مابين المعقوفين زيادة من المحقق .

(٢) يعنى امام الحرمين . وانظر كلامه فى مراتب قياس الشبه . فى البرهان جـ ٢ ص ١٢٢٨

(٣) سقط من (جـ) و(س)

(٤) فى (جـ) «قحال» ، وفى (ف) «محال»

(٥) فى (جـ) و(س) «المناسبة»

(٦) فى (ف) «الخيل» وما أثبتناه مطابق لما فى البرهان .

(٧) فى (س) «الاستباه»

(٨) سقط من (ف)

(٩) فى (ف) «المعنى»

الأصل ، ولا يريدون به المعنى المخيّل . وهذا إذا وقع كان ^(١) فى المرتبة العليا . وقد سبق الاختلاف أنه هل يسمى قياساً ، أو هو متلقى من اللفظ والنص .

والوجه عندنا فى ذلك أن يقال : إن كان فى اللفظ إشعار [به] ^(٢) من طريق اللسان فلانسميه قياساً . كقوله عليه الصلاة والسلام «من أعتق شركاً له فى عبد قوم عليه» ^(٣) .

فهذا ، وإن كان فى العبد (فالعبودية مستعملة) ^(٤) فى الأمة ، وقد يقال للأمة عبدة . وأما إذا لم يكن لفظ الشارع مشعراً فى وضع اللسان بما ألحق به فهو قياس معنى ، وقد يكون مفضياً إلى العلم . مثل إلحاق ^(٥) عرق الكلب بلعابه فى * التعبد برعاية العدد والتعفير .

فأما إذا زال العلم ، وكان الظن هو المستفاد ، ولم يفسد عند السبر والعرض على الأصول ، فإن لم يفد غلبة الظن فهو الطرد ^(٦) المردود عند المحققين . فالأشباه ^(٧) بين طرفى قياس المعنى والطرد .

فالذى لاح من كلام الشافعى رحمه الله أن أقرب الرتب من المرتبة

(١) فى (س) «لأن»

(٢) سقط من جميع النسخ ، وأثبتناه من البرهان ج٢ ص ١٢٢٩

(٣) سبق تخريجه ص ١٥٢

(٤) فى (ف) «فإنه يستعمل»

(٥) فى (ف) «قياس»

* بداية (١٥٩/س)

(٦) فى (ج) و(س) «الظن»

(٧) فى (س) «فالأشباه» ومن (ف) «والأشباه»

المعنوية إلحاق الزبيب بالتمر فى الربا ، وأبعد منه قليلاً بحيث لا يخرج من المرتبة إلحاق الأرز بالحنطة والذرة بالشعير .

ثم يلى (١) هذه المرتبة إلحاق الوضوء بالتيمم فى النية .

ولهذا قال الشافعى - مستبعداً - : طهارتان ، فكيف يفترقان ؟

قال : ونحن نقول فى هذا : إن كل شَبَه كَلِّى يعتضد بمعنى فهو بالغ

فى فنه (٢) وذلك إذا* كان المعنى لا يستقل بنفسه مخيلاً مناسباً (٣) .

وبيان ذلك مما وقع المثل به : أن التيمم ليس فيه غرض ناجز ، وقد

بَيَّنَّا من كُلِّى الشريعة أنها مبنية على إستصلاح العباد* ، فإذا لم يَلْحُ

صلاح ناجز ظهر من المآخذ الكلية (أنه الصلاح) (٤) فى العقبى ، وهو

التعرض للشواب ، ولا سَبِيل إليه إلا بقصد التقرب ، فإذا وجدنا الطهارة

كذلك متفقاً عليها (٥) ، ثم كان المختلف فيه غير معقول المعنى ، ظهر وقع

الشبه فى الافتقار إلى النية المحصلة لغرض العقبى .

فليجعل الناظر هذا معتبراً فى المرتبة الأولى من الأشباه المظنونة، ولم

تبلغ مرتبة العلم ، للاختلاف الواقع بين الطهارتين فى أحكام وشرائط .

قال : وإلحاق المطعومات التى لا تُقَدَّر بكيل ولا وزن طريقه الشبه

(١) فى (س) «على» بدل «يلى»

(٢) فى (س) «فيه» بدل «فى فنه»

* بداية (٢٥٥/ف)

(٣) فى (ج) و(س) «قياساً» بدل «مناسباً»

* بداية (٢٢٥/ج)

(٤) فى (ف) «أنها إصلاح»

(٥) فى (ج) و(س) «عليه»

عندنا؛ فإن مسالك الإخالات مُفسّدة ، فلا يبقى إلا التشبيه ^(١) ثم سبيل هذا التشبيه ^(١) النظر إلى مقصود المنصوص عليه ، وقد لاح أن المقصود هو الطعام ، وبطل اعتبار القوت ، لمكان الملح ، وسقط اعتبار القدر ؛ لأنه في الجنسين والجنس الواحد على وتيرة ^(٢) واحدة والحكم مختلف ، فلاح النظر إلى المقصود ، وأنه العلة . وهذا مع الاعتراف أنه غير مستند إلى معنى معقول . وهذا ينحط عما يتعلق بغرض في العقبي . كما ذكرناه في القسم الأول ، ولولا ما ثبت عندنا من الاضطراب إلى تعليل المنصوصات في الربا لما لاح لنا ^(٣) فيها معنى ولا شبه ، ولكن (إذا) ^(٤) اضطررنا إليه لإجماع القائسين ، وجدنا إتباع المقصود أقرب مسلك . وهذا واقع في المرتبة الثانية ^(٥) .

واعلم أن (هذا) ^(٦) الذي قاله هذا القائل ليس على ما ظنه في هذه المسائل ، وليس على مارتبه .

أما إلحاق الأمة بالعبد في مسألة العتق ، وإلحاق ^(٧) العبد بالأمة في الحد المنصف عن (حد) ^(٨) الحر ، فقد سبق الكلام في ذلك ^(٩)

(١) في (س) «التشبه» في الموضعين .

(٢) في (ج) «وترة» ، وساقط من (س)

(٣) في (س) «لما»

(٤) سقط من (س)

(٥) إلى هنا انتهى مانقله المصنف عن إمام الحرمين في هذا الموضع .

(٦) سقط من (ف)

(٧) في (س) «بالحاق»

(٨) سقط من (ف)

(٩) ص ١٥٢

فلامعنى للإعادة .

وأما مسألة النية فى الوضوء ، ومسألة الربا ، فليس الأمر على ما زعمه فى المسألتين ، أما النية فى الوضوء فليس وجوبها بالجهة ^(١) التى ظنها من قصد ^(٢) التقرب به إلى الله تعالى ؛ لأن تحقيق ^(٣) التقرب إلى الله تعالى به - وهو لا يثبت مستقلاً بنفسه (بحال) ^(٤) - يبعد جداً ، وإنما الوضوء محض تعبد ، وسبيل التعبد (هو) ^(٥) أن ينظر فيه إلى الحد الذى ورد به الشرع فيه فلا يتجاوز عنه ، والشرع أمرنا بالوضوء للصلاة لقوله تعالى ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾ ^(٦) أى فاغسلوا للصلاة ، مثل قول القائل إذا جاء الشتاء فتأهب * ، أى للشتاء . وإذا قدم فلان فاستعد ، أى لقدومه . فعندنا : يجب الوضوء للصلاة ، . وهذا هو معنى قولنا إن النية واجبة فيها ^(٧) ، إلا أن الدليل قد قام [على] ^(٨) أن الوضوء لفعل (سائر ما) ^(٩) لا يستباح إلا بالوضوء ^(١٠) ينزل ^(١١) منزلة الوضوء للصلاة . (وإذا

(١) فى (س) « بالجمعة »

(٢) فى (ف) « فضل »

(٣) فى (س) « التحقيق »

(٤) سقط من (ف)

(٥) سقط من (ف)

(٦) الآية (٦) من سورة المائدة .

* بداية (٢٢٦ / ج)

(٧) فى (ج) و(س) « فيهما »

(٨) زيادة من عمل المحقق ليستقيم الكلام .

(٩) سقط من (ف)

(١٠) فى (ج) و(س) « بالصلاة » بدل « بالوضوء »

(١١) (ج) و(س) « وينزل » بزيادة الواو العاطفة .

ثبت ماقلنا عرف محل الخلاف . فعندهم التيمم يجب للصلاة^(١) والوضوء لا يجب للصلاة ، وفرقوا بما عرف : وهو أن الماء مفيد للطهارة بطبعه لأنه خلق لذلك ، فإذا استعمل أفادها بذاته ، ولم يفتقر إلى إرادة الصلاة ، وأما التيمم فلا يفيد الطهارة بذاته ؛ لأنه لم يخلق لذلك ، وإنما يفيدها * بالشرع ، والشرع جاء بكونه مفيداً للطهارة إذا أراد به الصلاة فهذا^(٢) فرق القوم^(٣) .

وأما عندنا فالواجب^(٤) : طهارة شرعية لاحسية ، ألا ترى أنها تجب في موضع ليس فيه تطهير المحل عن شيء محسوس ؟ وإذا كان طهارة شرعية ، فيتبع مورد الشرع ، والشرع أمر^(٥) به للصلاة ، فيكون طهارة شرعية إذا أريد به الصلاة ، وإذا لم يرد به الصلاة لا يكون طهارة أصلاً مثل ما سلموا في التيمم .

ومن نظر في هذا عرف أنه المعنى الصحيح والدليل المعتمد ، وأما^(٦) ما سواه فليس فيه طائل .

وأما مسألة علة الربا ، فليس الأمر على ما زعم أنه ليس فيه معنى مخيل مؤثر يدل على حكم النص . والكلام في مسألة علة الربا لا يمكن إلا بعد معرفة حكم النص ؛ فإن

(١) ما بين القوسين سقط من (س)

* بداية (٢٥٥ ب / ف)

(٢) في (ج) و (س) « فلهذا »

(٣) انظر المسألة الفقهية في فتح القدير ج ١ ص ٣٢

(٤) في (ف) « قالوا » بدل « فالواجب »

(٥) في (ف) « يأمر »

(٦) في (ج) و (س) « وإذا كان » بدل « وأما »

التعليل له .

فعندنا حكم النص (هو)^(١) تحريم بيع المطعوم بجنسه^(٢) غير متساويين فى معيار الشرع .

فالتحريم^(٣) أصل ، والإباحة بعارض دليل ، وهو المماثلة فى معيار الشرع ، وعلة الطعم مخيلة فى الحكم الثابت بالنص ؛ لأنه * مشعر بشرف المحل ، لما تعلق به من القوام ، وشرف المحل مؤثر فى التحريم ؛ لأنه لما تعلق به من القوام والبيع ابتذال جعل الأصل فيه الحظر^(٤) ؛ ليظهر شرف ما تعلق به من القوام ، وليكون مبقى مصوناً عند مالكة ، فيستعمله فى قوام حياته فى وقته ، وهذا كالأبضاع ، فإن الأصل فيها الحرمة ؛ لأن قوام النسل بها فجعل الشرع أصلها على الحرمة ، وصانها عن الابتذال والإمتهان ، ثم أباحها^(٥) بعارض دليل .

وهذا أصل كبير ، وعليه أسئلة للمخالفين ، أجبنا عن ذلك فى كتبنا^(٦) ، وإنما أشرنا إلى هذا لقدر فى هذا * الموضع ليُعلم بطلان قول من زعم أنه ليس فيه معنى مخيل^(٧) .

(١) سقط من (ف)

(٢) فى (ج) و (س) « جنسه » بدون الباء .

(٣) فى (ف) « والتحريم » بدل « فالتحريم »

* بداية (١٥٩ ب / س)

(٤) فى (ج) و (س) « الحرمة »

(٥) فى (ج) و (س) « أباح »

(٦) التى منها الاصطلام ، والبرهان وغيرهما .

* بداية (٢٢٧ / ج)

(٧) فى (س) « مختلف »

وأما كون الطعم مقصوداً فى المحل ، فليس يشعر بتحريم العقد عليه
ألا ترى أن من علق الإباحة بهذا الوصف يكون مثل من علق التحريم به فى
أن الوصف لا يدل على واحد منهما ؟

والشبه معوز ، ومثل ^(١) هذه المسألة ، التى أجمع القائلون على
الخوض ^(٢) فيها بالتعليل [لا] ^(٣) تترك ^(٤) كذلك خالية عن ^(٥) المعنى
الذى يدل على الحكم ، فالمعنى موجود ، لكن العاثر عليه يعز . نعم يجوز
أن يجعل كون الطعم مقصوداً ^(٦) فى المحل أولى من الكيل ، لكن ليس
الكلام فى الترجيح ؛ لأنه لا بد أولاً من تصحيح العلة ، ثم إذا عارضها
(علة) ^(٧) يطلب من المعلن تصحيحها ، فإذا صحت حينئذ يصار إلى
الترجيح . فأما أن يبدأ أولاً فى كلامه بإظهار الترجيح ، ويشتغل به
فليس هذا من دأب ^(٨) أهل المعانى فى شىء ، وإن اشتغل بإبطال علة
الخصم فلا تصح علة بهذا أيضاً ، وقد سبق بيانه . وعلى أن الخصم يقول :
ليس حكم النص عندى ما قلتم ، إنما حكم النص وجوب المماثلة ، وربما
يقول : حرمة الفضل قدراً ^(٩) .

(١) فى (ف) « مُصَوَّرٌ مثل » بدل « معوز ومثل »

(٢) فى (ف) « الخصوص »

(٣) زيادة من المحقق ليصح المعنى المراد .

(٤) فى (ف) « بترك »

(٥) فى (ف) « على »

(٦) فى (جـ) « مفقوداً » ، وفى (س) « معقوداً »

(٧) سقط من (جـ) و (س)

(٨) فى (جـ) و (س) « باب »

(٩) هكذا فى جميع النسخ .

وعلى اللفظ الأول معلولهم^(١). قالوا^(٢): والمؤثر فى المائة الكيل والجنس، ولهم فى هذا كلام طويل عريض .

والذى قال : أن النبى ﷺ^(٣) أباح الفضل عند اختلاف الجنس وتوحد الكيل والوزن عند اختلاف الجنس واتفاقه على وتيرة واحدة . (فهم)*^(٤) يزعمون أن الجنس مؤثر فى إثبات الماثلة التى هى حكم النص مثل تأثير الكيل ، وذلك لا يوجد عند اختلافه .

وعلى أن هذا الكلام^(٥) - إن صلح - إنما يصلح للترجيح ، وقد بينا أن الكلام فيه باطل إلا بعد أن يقوم المعلن بتصحيح العلة ، ويعارض أيضاً بعلّة صحيحة ، ثم حينئذ يكون الكلام فى الترجيح . فليفهم الفقيه كل ما أشرنا إليه ، وليكن^(٦) مُعَوَّلُهُ عليه ، وتمسكه به ، وليعض عليه بناجذه ؛ فإنه من الأعلاق النفسية وقَلَّ ما يظفر بمثله . وقد قال صاحب^(٧) فى بعض مانقل عن رسائله « وإذا كان الذهب يناقده

(١) فى (س) « بقولهم »

(٢) فى (س) زيادة « وأما » بعد « قالوا »

(٣) أى الذى قاله إمام الحرمين من أن النبى ﷺ أباح الفضل عند اختلاف الجنس ... الخ .

* بداية (٢٥٦/أ ف)

(٤) سقط من (ف)

(٥) يعنى كلام إمام الحرمين .

(٦) فى (ج) و(س) « ليكون »

(٧) هو صاحب بن عباد ، اسماعيل بن عباد بن العباس ، أبو القاسم الطالقانى ، وزير مؤيد الدولة ابن بويه الديلمى ، ثم أخيه فخر الدولة ، وقد غلب عليه الأدب ، =

فما أعزَّ صَيَّرَ فِيَّ الكلامَ» مضى هذا ورجعنا إلى نقل كلام من كنا في نقل كلامه .

قال : ومن أبواب الشبه (١) ما يتعارض فيه المعنى والشبه على التناقض، وهو كالتردد (٢) في أن قيمة العبد هل * تضرب على العاقلة أولاً؟

فالذى يقتضيه القياس المعنوى عدم الضرب ، والذى يقتضيه الشبه الضرب إعتباراً بالحر .

ومما (٣) يلحق بهذا : القول في تقدير أروش أطراف العبيد بالسبب الذى يقدر به أروش أطراف الأحرار . فالذى يقتضيه القياس المعنوى نفى التقدير (واعتبار ما ينقص) (٤) من القيمة ، نظراً إلى المملوكات ، وهذا مذهب ابن سريج . والرأى الظاهر للشافعى رحمه الله أنها تتقدر ومعتمده الشبه .

وهذا أولى من الأول ؛ لأن الشارع أثبت للحر بدلاً حتى لا يهدر إذا

= فكان من نوادر الدهر علماً وفضلاً وتديباً وجودة رأى، ولقب بالصاحب لصحبته مؤيد الدولة من صباه ، فكان يدعوه بذلك ، ولد فى الطالقان ، من أعمال قزوين وإليها نسبته ، وتوفى بالري سنة ٣٨٥ هـ ودفن بأصبهان . له تصانيف جليلة . انظر الأعلام ج١ ص ٣١٦ .

(١) فى (ف) « التشبيه » وانظر كلام إمام الحرمين فى البرهان ج٢ ص ١٢٣٢

(٢) فى (س) « كالتردد »

* بداية (٢٢٨ / ج)

(٣) فى (ج) و (س) « وما »

(٤) فى (ف) « واعتباره بما ينقص »

قتل خطأً ، ثم قاس أطرافه بجملته لمعان^(١) لانتتهى أفهام المستنبطين إلى ضبطها ، وكان من الممكن أن لا تتقدر أروش أطراف الحر ، فإننا وجدنا في جراحات الأحرار حكومات غير مقدرة ، فلو اقتضى شرف الحر تقدير ديته ، فهذا لا يطرد في أطرافه ، فلما تأصل في الطرف تقدير ، وطرف العبد من العبد كطرف الحر من الحر اعتبر به ، ولم يلتفت إلى خروج قيمة العبد عن التقدير . وعلى هذا خرج أطراف البهائم ؛ لأننا لم^(٢) نتحقق فيها أنها تقع من البهائم مواقع أطراف الأحرار من الأحرار . فأما في العبد [فقد]^(٣) علمنا قطعاً أن أطراف العبيد من العبيد مثل أطراف الأحرار من الأحرار مرفقاً^(٤) ومنفعة .

قال : وأما ضرب القيمة على العاقلة ، فالأولى في ذلك سلوك المعنى وأن لا تضرب (على العاقلة ؛ لبعد)^(٥) تحميل العاقلة عن مدارك العقول فلا جرم أن يكون الضرب على العاقلة في (حق)^(٦) الأحرار خاصة .
قال : ومما يعده الفطن قريباً^(٧) من هذا ، إلحاق القليل من الدية بالكثير في الضرب على العاقلة . ونحن نرى ذلك في المسلك^(٨) الأعلى

(١) في (ف) « بمعاني » بدل « لمعاني »

(٢) في (جـ) و(س) « لا »

(٣) زيادة من المحقق .

(٤) في (ف) « رفقاً »

(٥) ما بين القوسين سقط من (جـ) و(س)

(٦) سقط من (جـ) و(س)

(٧) في (ف) « فرعاً »

(٨) في (ف) « المسئلة »

من (١) الشبه من (٢) جهة أن أصل الضرب ثابت ، وهو جار (٣) في القليل عند كثرة الشركاء جريانه في الكثير . وليس هذا مبنياً (٤) على صرف (٥) الإجحاف والإضرار عن المحمول عنه ؛ فإن الدية محمولة عن الموسرين مثل حملها عن الفقراء ، وكان الضرب [ثبت] (٦) في الشرع مسترسلاً على الأقدار من غير (٧) اعتبار مقدار (٨) .

وهذا الذي قاله * هذا القائل في (هذا) (٩) الفصل (١٠) لا بأس به ، ويجوز أن يعول عليه ، وهو كلام الأصحاب ، وقد قرره ، وأحسن تقريره ، وأورده بالفاظ حسنه ، فليؤخذ بها .

ثم ذكر في آخر كلامه سؤالاً * ، وأجاب (١١) عنه . والسؤال : فإن قيل : إذا تعلق المتعلق بوجه * شبه ، ونوقش فيه ، فكيف وجه تقريره ؟

(١) في جميع النسخ زيادة « جهة » بعد « من » وهي غير مثبتة في البرهان .

(٢) في (ف) « ومن » بزيادة الواو .

(٣) في (ف) « جرى »

(٤) في (ف) « مبتناً »

(٥) في (س) « ضرب »

(٦) في جميع النسخ « ثابتاً » والمثبت من البرهان

(٧) في (ف) « غيره »

(٨) انظر كلام إمام الحرمين في البرهان ج ٢ ص ١٢٣٢-١٢٣٥

* بداية (١٦٠ أ / س)

(٩) سقط من (ف)

(١٠) في (ف) « الفضل »

* بداية (٢٢٩ ج)

(١١) في (ف) « فأجاب »

* بداية (٢٥٦ ب / ف)

فإن قال المتعلق بالشبه : لأنه يفيد غلبة الظن ونوزع فيه ، كيف يبين ^(١)
وجه وجود ^(٢) غلبة الظن ؟

أجاب عن هذا السؤال ، وقال : لاشك أن غلبة الظن لا تحصل إلا
مستندة إلى سبب يقتضيها ^(٣) ، ولا بد من ذكره ، وبه يتميز الشبه من
الطرد .

فالشبه مستند إلى مأخذين ، هما الأصل ، وبعدهما أمر ثالث
ينبه ^(٤) عليه .

فأحدهما - [الأمثلة و] ^(٥) جريانها على مقتضى الشبه . وهذا
كإلحاق اليسير بالكثير فى الضرب على العاقلة . والمستند فيه ضرب حصّة
آحاد الشركاء مع تناهيهما فى القلة ، وينضم إليه بطلان اعتبار المواساة
المشروعة بسبب خيفة الإجحاف ؛ فيخرج مما ^(٦) ذكرناه أن ضرب العقل
لا ينتهى إلى توقيف ^(٧) فى قلة ولا كثرة ، وليس هذا بمعنى ^(٨) مخيل
مناسب ، ولكنه متلقى من أصل الوضع بالمسلك الذى ذكرناه .

والوجه الثانى - وهو الذى يدور عليه معظم الأشباه ، وهو أن يثبت
معنى على الجملة فى قصد الشارع ، ولا يدخل فى الإمكان ضبطه بعبارة

(١) فى (ج) « يتبين »

(٢) فى (ج) و (س) « وجوب »

(٣) فى (س) « نقيضها »

(٤) فى (ج) و (س) « نبيه » والمثبت من (ف) مطابق للبرهان ج ٢ / ١٢٣٦ .

(٥) سقط من جميع النسخ وأثبتناه من البرهان

(٦) فى (ف) « بما »

(٧) فى (ج) و (س) « توقف »

(٨) فى (ف) « المعنى »

وهذا كعلمنا بأن الشارع قَدَّر^(١) أرش الحر بنصف الدية بنسبة^(٢) لها مخصوصة من الجملة . فهذا مما نعلمه ، ونطلع عليه ، و^(٣) على الوجه الذى لأجله (وقع التنصيف لم نقف عليه . وعلى هذا علمنا بأن الشارع فرق بين التافه والنفيس فى القطع فى السرقة ، ثم قَدَّر النفيس بربع دينار أو بدينار فالأصل معلوم ، والإطلاع على المعنى الذى لأجله)^(٤) قُدِّر النفيس بهذا القدر^(٥) غير معلوم .

وإذا تمهد هذا كان اعتبار يد العبد بيد الحر شبيهاً صحيحاً (فإننا نعلم أن غَنَاء^(٦) يد العبد من جملته كَغَنَاء يد الحر من جملته . والشبه فى هذا راجع إلى معنى معلوم من قصد الشارع ، ولكن لاسبيل إلى التنصيص عليه .

وإذا اتجه هذا النوع كان بالغاً جداً مقدماً^(٧) . قال : وأما الأمر الثالث^(٨) – فهو اعتبار المقصود ، وهذا لا استقلال له . إلا بأن نضطر إلى التمسك بعلّة للمنصوص عليه . مثال ذلك – الأشياء الستة فى الربا ، فلو هجم الناظر عليها

(١) فى (ف) « قد » بدل « قدر »

(٢) فى (جـ) و (س) « فنسبته »

(٣) سقطت الواو من (ف)

(٤) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٥) فى (ف) « التقدير »

(٦) فى (ف) « فإننا عنا » بدل من « فإننا نعلم أن غناء »

(٧) فى البرهان زيادة « على المعانى الكلية المناسبة »

(٨) فى (ف) « الثابت » والمراد بالأمر الثالث ما وعد إمام الحرمين بالتنبيه عليه .

(ولم يتقدم عنده وجوب) (١) طلب * علةٍ أو عَلمٍ للحكم لم يعثر (على
فقه) (٢) قط ولا شبه .

فإن (٣) : الفقه مناسب جارٍ مطَّردٌ سليمٌ على السبر ، والشبه يتلقى
من أمثلة أو تخيل معنى جُملى ، والرأى لا يقضى بواحد منهما فى نصب
الطعم عَلماً ، ولكن إذا ثبت طلب العَلم (٤) وانحسم المعنى
[المسبور] (٥) والمجمل فلا وجه (٦) إلا أن يقال : إذا لم يثبت الحكم
لأعيان هذه لأشياء ثبت لمعانيها ، ومعانيها هى المقصودة منها ، ثم
ينتصب (٧) على ذلك شاهدان - أحدهما من قبيل التمثيل ، وهو
اختلاف الحكم باتحاد الجنس واختلافه ، والمقصود فى الجنسین مختلف
والكيل على وتيرة واحدة ، فدل هذا أن المقصود هو العَلم على الحكم .

والشاهد الثانى - قوله ﷺ « لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا مثلاً بمثل »
فهذه (٨) معاقد (٩) الأشباه ، وإذا عرف هذا ، فلا حاجة إلى تكلف

(١) فى (ف) « ولم يتقدر عنده وجوبه » وفى (ج) و (س) « ولم يتقدم عنده وجوده » .

والمثبت من البرهان ١٢٣٨ / ٢

* بداية (٢٣٠ / ج)

(٢) سقط من (ج) و (س)

(٣) فى جميع النسخ زيادة « قيل » بعد « فإن » وحذفها هو الصحيح كما فى البرهان .

(٤) فى (ج) و (س) « العلة » والمثبت من (ف) مطابق للبرهان .

(٥) فى جميع النسخ « المستور » والمثبت من البرهان . وهو الصحيح .

(٦) فى (ج) و (س) « فلا بد من وجه » بدل « فلا وجه »

(٧) فى (ف) « ينصب »

(٨) فى جميع النسخ « فهذا » وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما فى البرهان .

(٩) فى (ف) « معاندة »

التمييز بينها^(١) وبين الطرد^(٢) .

واعلم أننا تكلمنا من قبل على فصل الشبه ، وبيننا الموضع الذى يكون حجة فيه ، فليعتمد المعتمد على ذلك .

وإذا قررر على هذا الوجه الذى بيناه فعلى القطع^(٣) نعلم وجود قوة الظن .

وأما رجوعه إلى مسألة (علة)^(٤) الربا ، فلا أرى لذلك وجهاً . وجعل الطعم علة بمجرد كونه مقصوداً فى المحل لاوجه له بحال* ، اللهم إلا أن يقول هذا القائل : إنَّ الطعم ليس بعلة ، لكنه عَلمٌ^(٥) منصوب على الحكم . ويقال له : من نصبه ؟ وماالدليل على نصبه فى هذا الحكم ؟ وما الفصل بينه وبين من يقول : إنه منصوب على ضد^(٦) هذا الحكم ؛ إذ ليس (له)^(٧) من المناسبة فى التحريم ما ليس له ذلك^(٨) فى التحليل .

وأما اختلاف (الحكم عند اختلاف)^(٩) الجنس فلايدل أن العلة

(١) فى (ج) و(س) «بينهما»

(٢) انظر كلام الجوينى فى البرهان ج٢ ص ١٢٣٥-١٢٣٩

(٣) فى (ف) «السع»

(٤) سقط من (ف)

* بداية (١٢٥٧/ف)

(٥) فى (س) «علة»

(٦) فى (س) «قصد»

(٧) سقط من (ف) و(س)

(٨) فى (س) «كذلك»

(٩) ما بين القوسين سقط من (ف)

هى الطعم . وإنما يقول الخصم إن الجنس مؤثر - مثل الكيل - فى الحكم المنسوب له العلة ، فإذا عدم فات الحكم .

وأما عندنا - فنحن نقول : إن الطعم علة مؤثرة بالوجه الذى بينا إلا أنه أباح الفضل عند اختلاف الجنس ووجود الطعم ؛ لأن الطعم عندنا علة ، والجنس محل أو شرط بالشرع ، والعلل يطلب تأثيرها ، فأما الشرط فلا يطلب له تأثير ، بدليل سائر الشروط . فصار الطعم مؤثراً ؛ لأنه علة والجنس شرطاً شرعياً غير مؤثر ؛ لأنه شرط محض ، وليس بعلة . ولهذا قلنا : لا يحرم النساء بانفراده ، لأن الشرط بانفراده لا عمل* له .

قال هذا القائل ^(١) : ونحن نختم هذا الفصل ^(٢) بمسألة يتعارض فيها شبهان* ونقول : اختلف العلماء فى أن العبد هل يملك . ومأخذ الكلام فيه من طريق الشبه [مانصفه] ^(٣) :

أما من يقول : إنه يملك فيشبهه بالحر ، فإن العبد خلق آدمياً مختاراً طلبوا لما يصلحه ، دفعوا لما يضره ، لبيباً ، أريباً ، فطناً ، وهو فى هذا كالحر ، فهذا شبه خلقى ، غير عائد إلى الصور ، وإنما هو راجع إلى المعانى التى يتهىأ بها الإنسان (لمطالبه ومآربه) ^(٤) .

وأما من منع كونه مالكاً فشبهه ^(٥) بالبهايم من جهة أنه مسلوب

* بداية (٢٣١ / ج)

(١) البرهان ج ٢ ص ١٢٤٢

(٢) فى البرهان « الأصل »

* بداية (١٦٠ ب / س)

(٣) ساقطة من جميع النسخ ، وزدناها من البرهان ليستقيم الكلام .

(٤) فى (جـ) « لمطالبه فى مآربه » ، وفى (س) « بمطالبه فى مآربه »

(٥) فى جميع النسخ بدون الفاء

القصد والاختيار ، مستوعب المنافع باختيار مالكه ، حتى كأنه لا اختيار له .

والتعلق بهذه الأشياء أقرب ؛ فإن القائل الأول تمسك بالأمر الخلقية . ومن منع من الملك تمسك بمآخذ الأحكام . فكان هذا القول أقرب وأصوب^(١)؛ فإن الرق حكم غير راجع^(٢) إلى صفات حقيقية خلقية فإن حاصله سقوط استبداد شخص في أمر نفسه ، وتهيؤه لتصرف غيره وهذا يناقض صفات المالكين ، فإن حكم المالك الاستقلال . ثم أقام الشرع [المالك]^(٣) طالباً للمملوك فيما يسد حاجته ، ويكفى مؤنته . والحاجة^(٤) التي لاتتصور الكفاية فيها أثبتها الشرع للمملوك بإذن مالكه وهو حق المستمتع^(٥) في النكاح .

فإن قيل : السيد إذا ملك عبده فالحق لا يعدوهما ، فإن كان استغراق السيد لحقه يمنعه من صفة المالكين ، فإذا ملكه المولى وجب أن يملك . قلنا : التملك^(٦) لم يخرجْه عن كونه مملوكاً مُحْتَكِماً (عليه)^(٧) فلا يجتمع معه الملك . وهذا لأنه مملوك في نفسه ، فلا يكون مالكاً . وأما إذا (أثبت السيد حق الاستقلال)^(٨) ، بأن كاتبه ، فيتصور له

(١) في (جـ) و (س) « والأصوب »

(٢) في (ف) « واجب »

(٣) سقط من جميع النسخ وأثبتناه من البرهان

(٤) في (جـ) و (س) « الحاجة »

(٥) في (ف) « المتمتع » والمثبت من (جـ) و (س) مطابق لما في البرهان .

(٦) في (ف) « التملك »

(٧) سقط من (ف)

(٨) في (ف) « ثبت للسيد حق استقلال »

ملك على حسب مايليق به ، على ماعرف ^(١) .
واعلم أن المعتمد فى نفى ملك العبد كونه مملوكاً ، ولو كان أهلاً
الملك لكان أولى ما يظهر فيه الأهلية ملكه نفسه ، (ولو ملك نفسه) ^(٢)
عتق فصار الملك مضاداً لثبوت الملك (له) ^(٣) فهذا وجه ^(٤) نفى الملك له .

فصل

ثم ذكر سؤال المطالبة و(ذكر) ^(٥) جوابه عنها على ماعرف من
(طريق) ^(٦) الجدليين ^(٧) ونحن قد ذكرنا (هذا) ^(٨) من قبل ، وبيننا وجه
الجواب . ^(٩)

وذكر الترجيحات ^(١٠) وقد سبق وجوه * ذلك ^(١١) .

(١) انظر البرهان جـ ٢ ص ١٢٤٢-١٢٤٤

(٢) سقط من (جـ) و (س)

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى (ف) « وجوه »

(٥) سقط من (ف)

(٦) سقط من (ف)

(٧) انظر البرهان جـ ٢ ص ١٢٤٧

(٨) سقط من (ف)

(٩) انظر ص ٢١٩ وما بعدها .

(١٠) البرهان جـ ٢ ص ١٢٥٨

* بداية (٢٥٧ ب / ف)

(١١) ص ٤٢٨ وما بعدها

وذكر العلة القاصرة* مع العلة المتعدية إذا تعارضتا^(١) قال :
وحاصل ما قيل ثلاثة مذاهب :^(٢)

أحدها - وهو اختيار الأستاذ أبي إسحاق - : ترجيح العلة القاصرة .
والثاني - وهو المشهور - : ترجيح العلة المتعدية .

والثالث - وهو اختيار القاضي أبي بكر - : أن إحداهما (لا)^(٣)
تترجح على الأخرى بالقصور ولا بالتعدي .

قال : وهذا إنما يرد إذا لم نر تعليل الأصل بعلتين أصلاً ، وإذا اتفق
القائسون أن الصحيحة إحداهما ولا يجوز تعليله^(٤) بهما جميعاً .

فأما (الذي)^(٥) رجح المتعدية ، فكلامه ظاهر ، وهو أن العلل تراد
لفوائدها ، والفائدة للمتعدية ؛ فإن النص يغني عن القاصرة ؛ فكان^(٦)
التمسك بالمتعدية أولى .

(وأما من رجح القاصرة قال : لأنها متأيدة بالنص ، وصاحبها آمن
من الزلل في حكم العلة)^(٧) .

(وأما وجه قول القاضي أبي بكر ، فهو أن طلب الفوائد يكون بعد

* بداية (٢٣٢ / ج)

(١) في (س) « تعارضنا »

(٢) انظر البرهان ج ٢ ص ١٢٦٥

(٣) سقط من (ج) و (س)

(٤) في (ف) « تعليقه »

(٥) سقط من (س)

(٦) في (ف) « فليكن »

(٧) مابين القوسين سقط من (ج) و (س)

صحة العلل) ^(١) فإذا دل الدليل على صحة العلل حينئذٍ تطلب الفوائد والعوائد .

قال : والترجيح بحكم العلة بعيد و(إنما) ^(٢) الترجيح الحقيقي يكون بما ينشأ من مثار الدليل عليها ؛ لأنه يفيد زيادة قوة الظن ، فأما الترجيح بالنظر إلى الفوائد فلا وجه ^(٣) له ؛ لأنه ليس مما يرجع إلى زيادة قوة الظن . وقد قيل : إن هذه المسألة تقديرية ، وهى غير واقعة فى الشرعيات . فإن قال قائل : إن أبا حنيفة قد علل الربا فى النقدين ^(٤) بالوزن ، وهو متعدٍ إلى كل موزون . وعلل الشافعى بكونهما جوهرى النقدين . وهذا مقتصر على محل النص ، فما قولكم فى ذلك ؟

قلنا : علة الوزن باطلة عند الشافعى ، كبطلان علة الكيل ، وعلة الثمنية صحيحة . وقد قام الدليل عليها . والترجيح إنما يكون بعد أن [تصح] ^(٥) العلتان جميعاً بقيام الدليل عليهما ^(٦) .

فإن قيل : علة الشافعى فى تثبيت الخيار للمعتقة تحت العبد

(١) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٢) سقط من (ف)

(٣) فى (س) «حاجه»

(٤) فى (س) «التقدير»

(٥) فى (ج) و(س) «يصحح» ، وفى (ف) «يصح»

(٦) فى (ف) «عليها»

قاصرة^(١) ، وقد متموها على العلة المتعدية لأبى حنيفة .^(٢)

قلنا : هذا باطل من أوجه :

منها - أن ماعتمده أصحاب أبى حنيفة من تعليل الخيار باطل فى نفسه ، فلا ينتهى القول إلى مقام الترجيح .

ومنها - أن الرأى الظاهر (أن)^(٣) لا يعلل خيار المعتقة تحت العبد كما حققنا فى الفروع .

ومنها - أن من يُثبت الخيار للمعتقة تحت الحر يزعم أن قصة بريره كانت واقعة والزوج حر ، فيكون الأصل - على هذا - ماورد فيه النص ويكو غيره فرعاً ، فكيف يعلل* الأصل ، ويقاس على الفرع حتى* يقال : إنها^(٤) متعدية ، أو غير متعدية .

واعلم أننا (قد)^(٥) التقطنا كلمات له فى هذه المسألة ، ولم نحكمها على الوجه^(٦) .

(١) حيث علل الشافعى لذلك بعدم الكفاءة بين الزوج الرقيق وبين زوجته المعتقة . فكانت العلة قاصرة على المعتقة تحت الرقيق ، وإن شملت القن والمبعض .

انظر المنهاج وشرحه مغنى المحتاج ج٣ ص ٢١٠ .

(٢) حيث علل بملك البضع ، فتشمل المعتقة تحت العبد ، والمعتقة تحت الحر وغيرهما . انظر الهداية وشرحها فتح القدير ج٣ ص ٤٠٢ .

(٣) سقط من (س)

* بداية (١٦١/س)

* بداية (٢٣٣/ج)

(٤) فى (س) «إنه»

(٥) سقط من (ف)

(٦) انظر كلام إمام الحرمين فى البرهان ج٢ ص ١٢٦٥-١٢٧١

وعندى : أن التعددية والقاصرة سواء بعد أن يقوم الدليل على صحتها، وأن طلب الترجيح بوجه آخر .

وأما مسألة خيار المعتقة فقد ذكرنا فى كتاب النكاح أن النكاح وقع لازماً ، وقد استرسل لزومه على إختلاف التارات ^(١) والحالات ، ولادليل يدل على ثبوت الخيار عند العتق ، وأبطلنا مايزعمونه من الدليل ، وإذا بطل ذلك بقى النكاح لازماً على ماوقع ؛ لأن الباقي ^(٢) بعد الثبوت هو ^(٣) الثابت ابتداءً ، فإذا ثبت لازماً بقى * لازماً .

وذكر ^(٤) فصلاً آخر فيما يرجع إلى الترجيح ، وقال :

وإذا تعارض قياسان ، وأعتضد أحدهما بمذهب صحابى ، فمن يقول إن مذهب الصحابى حجة عد هذا من إنضمام دليل إلى أحد القياسين وهو ^(٥) يقتضى تقديم المذهب الذى يدل عليه القياس ، ويدل عليه قول الصحابى .

ويقع الكلام فى أن هذا هل يسمى ترجيحاً أولاً ؟

وإذا كنا لانرى التعلق ^(٦) بمذهب الصحابى ، فلا أثر له فى الترجيح ، وقوله كقول بعض علماء التابعين ومن بعدهم .

(١) فى (س) « التاثرات »

(٢) فى (جـ) « النافى »

(٣) فى (جـ) و (س) « وهو »

* بداية (٢٥٨ / ف)

(٤) يعنى إمام الحرمين . انظر البرهان جـ ٢ ص ١٢٨٢

(٥) فى (ف) « وهذا »

(٦) فى (جـ) و (س) « التعلق »

(وإن أعتضد القياس بمذهب صحابي شهد له الشارع^(١) بمزية العلم فى ذلك الفن كقوله عليه السلام «أفرضكم زيد»^(٢) فهذا على المذهب الظاهر يقتضى ترجيحاً – وإن كنا لانرى قول الصحابي حجة – وذلك لما فى هذا من وجود قوة الظن فإنه^(٣) وإن لم يكن قوله بانفراده حجة ، لكن إذا انضم قوله إلى القياس ، وقد شهد له^(٤) النص بمزية^(٥) علم فى هذا الفن الذى نصب فيه القياس أفاد انضمامه زيادة قوة فى الظن، قال الشافعى: قول زيد (فى الفرائض)^(٦) أرجح من قول معاذ رضى الله عنهما، وإن كان قد قال الرسول ﷺ «أعلمكم بالحلل والحرام معاذ»^(٧) وذلك لأن شهادة رسول الله ﷺ لزيد أخص فى الفرائض ، وأدل على اختصاصه بمزيد الدرك فيها .^(٨)

وكذلك مذهب زيد مع إنضمام قياس إليه أرجح من مذهب على مع انضمام قياس إليه . وإن كان قد قال رسول الله ﷺ «أقضاكم»^(٩)

(١) فى كلا النسختين «الشاهد» والصحيح ما أثبتناه وهو الموافق لما فى البرهان

(٢) سبق تخريجه

(٣) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٤) سقط من (ف)

(٥) فى (ف) «بمزيد» والمثبت من (ج) و(س) موافق لما فى التقويم.

(٦) سقط من (ف)

(٧) سبق تخريجه ج ٣ ص ٣٣٠

(٨) انظر البرهان ج ٢ ص ١٢٨٣

(٩) فى (ج) «أفضلكم»

على»^(١) . وهذا (أوضح)^(٢) وأبين مما قدمناه في معاذ ؛ فإن شهادة الشارع له بمزية*^(٣) البصيرة في القضاء يشير إلى التفطن لقطع المشاجرات وفصل الخصومات ، والتهدى إلى تمييز الحق من المبطل .
والشهادة بمزية العلم في الحلال والحرام أوقع^(٤) في^(٥) مظان الإجتهد ، والشهادة بمزية العلم في الفرائض أخص من الجميع .
فهذه إذاً ثلاث مراتب . وإذا لم يكن في الواقعة قياس ، واجتمعت هذه المراتب^(٦) الثلاث ، فالقول في تقليد من يقلد^(٧) يأتي في غير هذا الموضع^(٨) .

(١) أخرج البخارى فى كتاب التفسير . باب قوله تعالى ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها ﴾ عن ابن عباس من قول عمر ، ما نصه « أقرؤنا أبي وأقضانا على ... » قال الحافظ فى الفتح ، وأما قوله « وأقضانا على » فورد فى حديث مرفوع أيضا عن أنس رفعه « أفضى أمتى على بن أبى طالب » أخرجه البغوى . وعن عبدالرزاق عن معمر عن قتادة عن النبى ﷺ مرسلا « أرحم أمتى بأمتى أبو بكر ، وأقضاهم على . وذكر أنه روى موصولا من حديث أبى سعيد الخدرى مثله . وعن ابن مسعود : كنا نتحدث أن أفضى أهل المدينة على بن أبى طالب رضى الله عنه ، رواه البزار . انظر فتح البارى ج ٨ ص ١٦٨ .

(٢) سقط من (ف)

* بداية (٢٣٤) / ج

(٣) فى (ج) و(س) « بمزيد » والمثبت من (ف) مطابق لما فى البرهان .

(٤) فى (ف) « وقع »

(٥) فى (س) « فيه » بدل « فى »

(٦) فى جميع النسخ « المذاهب » والصحيح ما أثبتناه ، الموافق لما فى البرهان .

(٧) فى (س) « نقلد » ، وفى (ف) « يقلده »

(٨) قد صرح إمام الحرمين بالموضع الذى أحال عليه ، حيث قال : « ... فالقول فى تقليد

من يقلد يتعلق بكتاب الفتوى وبيان المفتى والمستفتى » البرهان ج ٢ ص ١٢٨٣

فإن قيل : إذا اعتضد أحد المذهبين بقول أبي بكر وعمر رضى الله عنهما فما قولك فيه ؟ وقد قال رسول الله ﷺ « اقتدوا بالذين من بعدى أبي بكر وعمر » (١) .

قلنا : هذا عندنا أعم من الشهادة لعلى بمزيد فى العلم فى القضاء فإننا نجوز أن النبى ﷺ أشار بهذا (٢) إلى الإستحاثات على إتباعهما فى الخلافة، وإبداء (٣) الطاعة . فإذا انضم إلى المراتب الثلاث فى الشهادات للصحابة مرتبة رابعة ، فأولاهما بالتعلق أخصها ، وهى الشهادة لزيد، وتليها الشهادة لمعاذ . (ثم يلى الشهادة لمعاذ) (٤) الشهادة لعلى ، ثم يلى ما ذكرناه ما ذكر النبى ﷺ فى (أمر) (٥) أبى بكر وعمر رضى الله عنهم . ثم قال الشافعى : قول على [رضى الله عنه] فى الأقضية كقول زيد رضى الله عنه . فى الفرائض ، (وقول معاذ رضى الله عنه فى التحليل والتحریم إذا لم يتعلق بالفرائض كقول زيد فى الفرائض) (٦) . فهذا الذى وجدته من زيادة فائدة فيما نقله فى (٧) أصوله (٨) . وأما سائر ما ترجع به العلل فقد (٩) ذكرنا الكلام فيه .

(١) سبق تخريجه جـ ٣ ص ٣٢٩

(٢) فى (ف) « بهذه »

(٣) فى (س) « وإبطا »

(٤) سقط من (جـ) و (س)

(٥) سقط من (س)

(٦) ما بين القوسين سقط من (جـ) و (س)

(٧) فى (جـ) و (س) « من »

(٨) انظر البرهان جـ ٢ ص ١٢٨٢ - ١٢٨٤

(٩) فى جميع النسخ « قد » بدون الفاء

واعلم^(١) أنه قلَّ ما يوجد علتان متعارضتان وقد قام الدليل على صحتها ثم يصار إلى الترجيح في ذلك ، بل أكثر الكلام إنما يقع في طلب التأثير الذي به تصح العلة ، فإن اتفق ماقلناه من تعارض علتين* وقد قام الدليل على صحتها ، ووقعت الحاجة إلى الترجيح فالوجه ماقدمنا.^(٢)

وحين فرغنا من هذا ، نذكر الكلام بعد هذا في التعليق^(٣) بالاستدلال .

ونبين عند ذلك الفرق بينه وبين التعليل (ونبين مرتبة)^(٤) كل واحد منهما ، ووجه ترجيح أحدهما على صاحبه ، ثم نذكر بعده الكلام في السبب والشرط^(٥) ، والفرق بين العلة وبينهما^(٦) .

(وهذان الفصلان - أعنى الكلام في الاستدلال ، والكلام في السبب والشرط ، ومعرفة الفرق بينهما وبين العلة)^(٧) مما يجب الاهتمام بذلك^(٨) لكثرة ماتقع الحاجة إليه في المسائل .

وسنذكر ذلك جميعه بعون الله تعالى وتوفيقه ، ونبرأ إلى الله

(١) في (ف) « ثم اعلم » بدل « واعلم »

(٢) انظر ص ٤٢٩ وما بعدها

* بداية (٢٥٨ ب / ف)

(٣) في (جـ) و (س) « التعليق »

(٤) في (جـ) و (س) « وبين مرتبة » ، وفي (ف) « وبين قرينة » .

(٥) في (جـ) و (س) « زيادة » معرفة « بعد » الشرط .

(٦) في (ف) « بينها » .

(٧) مابين القوسين سقط من (جـ) و (س) .

(٨) في (ف) « لذلك » .

عزوجل من حولنا وقوتنا ، ونعتصم ونلوذ بحوله وقوته ؛ فإن الكل منه وبه وإليه .

القول في * الاستدلال ^(١)

قد ذكرنا أن الاستدلال (طلب الحكم بالاستدلال) ^(٢) بمعاني * النصوص . وقيل : إنه استخراج الحق وتمييزه من الباطل . ذكرهما أبو الحسن الماوردي .
وقيل : ^(٣) إنه معنى مشعر ^(٤) بالحكم المطلوب مناسب له فيما يقتضيه الفكر العقلي من غير وجدان أصل (له) ^(٥) متفق عليه ^(٦) .

* بداية (٢٣٥ / ج)

(١) انظر بحث الاستدلال في البرهان ج ٢ ص ١١١٣ وما بعدها .
والإحكام للآمدي ج ٤ ص ١٠٤ وشرح تنقيح الفصول ص ٤٥٠ وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٨٠ وتيسير التحرير ج ٤ ص ١٧٢ وشرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٣٩٧ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ج) و (س) .

* بداية (١٦١ ب / س) .

(٣) في (س) « وقد قيل » .

(٤) في (س) « يشعر » .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) انظر تعريف الاستدلال في المراجع السابقة .

واختلفوا فى هذا :

فذهب جماعة إلى رد الاستدلال ، وقالوا : لا يجوز أن يكون المعنى دليلا حتى يستند إلى أصل . وذهب إليه ^(١) القاضى أبو بكر وجماعة من المتكلمين ^(٢) .

وأما الذى يدل عليه مذهب الشافعى رحمة الله عليه فهو ^(٣) كون الإستدلال حجة ^(٤) ، وإن لم يستند إلى أصل ، ولكن من شرطه قربه من معانى الأصول المعهودة المألوفة فى الشرع .

وقد ذهب طائفة من أصحاب أبى حنيفة إلى جواز الاستدلال وإن لم يستند إلى حكم متفق عليه فى أصل ^(٥) ، ومن شرط ^(٦) ذلك أن يكون الثابت مصالح شبيهة ^(٧) بالمصالح الثابتة فى أصول الشرع ، غير خارجة ^(٨) عنها .

وأفرط مالك فى جواز القول بالاستدلال ، وجوز مصالح بعيدة عن المصالح المعهودة والأحكام المعروفة فى الشرع . وحكى عنه جواز القتل وأخذ المال بمصالح يقتضيها غالب الظن ، وإن لم يوجد لتلك المصالح

(١) فى (ف) « وذكره » بدل « وذهب إليه » .

(٢) انظر البرهان ج ٢ ص ١١١٣ .

(٣) فى جميع النسخ « هو » بدون الفاء .

(٤) انظر البرهان ص ١١١٤ .

(٥) انظر تيسير التحرير ج ٤ ص ١٧٢ ، ١٧٦ والبرهان ج ٢ ص ١١١٤ .

(٦) فى (ف) « شرح » بدل « ومن شرط » .

(٧) فى (س) « سبهه »

(٨) فى (س) « خارج » .

مستند إلى أصول (١) .

وربما يقول أصحاب مالك بجواز (٢) اتباع وجوه المصالح والاستصواب قربت من (٣) موارد النصوص أو بعدت . إذا لم يصد منها أصل من الأصول الثلاثة : الكتاب والسنة والإجماع (٤) .

واحتج من نفي الاستدلال لاعلى وجه القياس بأن الدلائل محصورة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة والقياس على أحدها، والاستدلال الذى يذكرونه خارج عن هذه الأقسام ، ومن (٥) هذه الدلائل أجمع ، فلم يصح أن يكون دليلاً . (٦)

قال القاضى أبو بكر : (٧) إن المعانى إذا حصرتها الأصول وضبطتها المنصوصات كانت منحصرة فى ضبط الشرع . وإذا لم يشترط استنادها إلى الأصول لم تنضبط ، واتسع الأمر ، وصار الشرع مرجوعه إلى وجوه (٨) الرأى من الناس ، من غير اعتماد واستناد إلى أصل شرعى ، فيرى كل إنسان وجهاً ، ويعتمد شيئاً سوى ما يراه ويعتمده * (٩) صاحبه ، ويصير

(١) هذه عبارة إمام الحرمين بنصها تقريباً فى البرهان ج ٢ ص ١١١٣ .

(٢) فى (ج) و (س) « يجوز »

(٣) فى جميع النسخ « عن » .

(٤) انظر شرح تنقيح الفصول للقرا فى ص ٣٩٤ ، ٤٤٦ .

(٥) فى (ج) و (س) « من » بدون الواو .

(٦) هذا استدلال القاضى أبى بكر الباقلانى ، كما فى البرهان ج ٢ ص ١١١٥

(٧) هو الباقلانى ، سبقت ترجمته ، وانظر قوله هذا فى البرهان ، المرجع السابق .

(٨) فى (ف) « وجود » .

* بداية (٢٨٩ / ف) .

(٩) فى (ف) « ويعتمد » بدون الهاء .

إذاً أهل الرأى فى هذا بمنزلة الأنبياء ، فيفعل كل إنسان مايراه ويعتقده صلاحاً فى المعنى الذى* سنع له ، فيصير ذلك ذريعة إلى إبطال أبهة الشريعة ورونقها ، ويذهب طراوتها وبهاءها ، وينسكب مأوها ، ثم مع ذلك يختلف ما يرونه ^(١) من المصالح ^(٢) والاستصوابات بالمكان والزمان وأصناف الخلق ، فتختلف أحكام الله نهاية الاختلاف ، ويكون حكم الله تعالى اليوم خلاف ما كان عليه أمس ، وحكم الإنسان خلاف حكم جاره وشريكه ، وهذا أمر يخالف ماعهد عليه ^(٣) قوانين الشرع ، ومادرج عليه الأولون من هذه الأمة . وما أدى القول به إلى مثل هذا فهو باطل .

وهذا لأن ما لأصل له فى الشرع فهو فى نفسه لا^(٤) أصل له . وأيضاً يقولون ^(٥): إن معاذاً رضى الله عنه لم يذكر إلا الكتاب والسنة والقياس فدل أن ماسوى ذلك باطل .

وأما دليل مثبتى الاستدلال فهو ^(٦) أنا نعلم قطعاً أنه لايجوز أن تخلو حادثة عن حكم لله تعالى ، منسوب إلى شريعة نبينا محمد ﷺ . ببينة ^(٧) أنه لم يرد عن السلف الماضين أنهم أعروا وأخلوا واقعة عن بيان

* بداية (٢٣٦ / ج) .

(١) فى (س) « ما يرويه » .

(٢) فى (ف) « الاستصلاح » .

(٣) فى (ج) و (س) « إليه » .

(٤) فى (ف) « مالا » بزيادة « ما » .

(٥) فى (ف) « نقول » .

(٦) فى جميع النسخ « هو » بدون الفاء .

(٧) فى (س) « بينته » .

حكم فيها لله تعالى وتقدس ، ونحن نعلم كثرة الفتاوى وازدحام الأحكام . وقد استرسلوا فى بث الأحكام استرسال واثق بانبساطها على جميع الوقائع ، وقد تصدّوا لإثباتها فيما وقع ، وتشوفوا ^(١) إلى ^(٢) إثباتها فيما سيقع ، ولا يخفى على منصف أنهم (ماكانوا) ^(٣) يفتون فتوى من تنقسم الوقائع عنده إلى ما يعرى عن حكم وإلى ما لا يعرى عنه . وإذا عرفنا هذا فنقول : لو انحصرت مآخذ الأحكام فى المنصوصات والمعانى المستثارة ^(٤) منها لما ^(٥) وسع القياس لكل ذلك ؛ فإننا نعلم أن المنصوصات ومعانيها لا تنسحب ^(٦) على كل الوقائع ^(٧) ؛ ولو لم يتمسك الماضون بمعانٍ (فى) ^(٨) وقائع لم يعهدوا أمثالها لكان يزيد وقوفهم فى الأحكام على فتاويهم ^(٩) وجريانهم فيها .

قال الشافعى رحمه الله : من سبر أصول الصحابة رضى الله عنهم - وهم الأسوة والقدوة - لم يرَ لواحدٍ منهم تمهيد قياس ، على ما يفعله القائلون ^(١٠) ، بل كانوا يخوضون فى وجوه الرأى من غير التفات

(١) فى (س) « وتشوفوا » .

(٢) فى (ف) « فيما » بدل « إلى » .

(٣) سقط من (جـ) و (س) .

(٤) فى (جـ) و (س) « المستثارة » .

(٥) فى (س) « إلى » بدل « لما » .

(٦) فى (جـ) « نسحب » ، وفى (س) « سحب » .

(٧) فى (ف) « المعانى » .

(٨) سقط من (ف)

(٩) فى (س) « تساويها » بدل « فتاويهم » .

(١٠) فى (جـ) و (ف) « القياسون » .

إلى أصول^(١)، كانت أو (لم)^(٢) تكن^(٣) .

فثبت بمجموع ما ذكرناه صحة القول بالاستدلال .

ومما يدل على صحة (ما تمسك به الشافعي)^(٤) رحمة الله عليه

أنه يقول : إذا استندت المعاني إلى الأصول فالتمسك بها* جائز ، وليست

الأصول^(٥) وأحكامها حججاً ، وإنما الحجة في المعنى ، وأعيان المعاني^(٦)

ليست بمنصوصة ، وهي المتعلقة بها ، بل نقطع بخروج بعض المعاني عن

ضبط النصوص ، فدل أن المعاني حجة كافية ، ولو راعينا ردها إلى الأصول

لقصرت^(٧) الأصول عن كثير* من المعاني .

ومن يتتبع كلام الشافعي لم يره متعلقاً بأصل ، ولكنه يبنى

(الكلام في)^(٨) الأحكام على المعاني المرسلة ، فإن عَدَمَهَا حينئذٍ شبه

بالأصول .

(١) في (ف) « الأصول » .

(٢) سقط من (ج) و (س) .

(٣) ذكر هذا أيضاً إمام الحرمين في البرهان ج ٢ ص ١١١٧ .

(٤) في (ف) « ما ذكره الشافعي رحمه الله وتمسك به » . وعبرة البرهان « ومما يتمسك

به الشافعي رضي الله عنه أن يقول » .

* بداية (٢٣٧ / ج) .

(٥) في (ف) « النصوص » .

(٦) في (ف) « المعنى » .

(٧) في (ف) « تنصرف » .

* بداية (١٦١ ب / س) .

(٨) سقط من (ج) و (س) .

وأما الذى تعلقوا به من كلامهم الأول^(١) فقد ظهر الجواب
(عنه)*^(٢) فيما قلناه .

ولو قال قائل : لم يصح عن أحد من السلف استعمال القياس على
ما يعتاده أبناء الزمان من تمثيل أصل أو استثارة معنى فيه وربط فرع به كان
ذلك حقاً صواباً .

فأما الكلام الثانى (الذى قاله)^(٣)، وزعمه أن القول بهذا يؤدي
إلى خروج الأمر عن الضبط، وانحلال أمر الشرع ، ورد الأحكام إلى آراء
الرجال .

فهذا لا يلزمنا ؛ لأننا نعتبر وجود معنى لا يدفعه أصل من أصول
الشرع من كتاب أو سنة أو اجماع .

والجملة (أنه)^(٤) يعتبر وجود معنى مناسب^(٥) للحكم^(٦)
نبنيه^(٧) عليه ، من غير أن يدفعه أصل (من كتاب)^(٨) أو

(١) يعنى ما ذكره القاضى أبوبكر الباقلانى من أن أدلة الشرع منحصرة فى الكتاب والسنة
والقياس، وأن الاستدلال خارج عنها . انظر ص ٤٩٣ .

* بداية (٢٥٩ ب / ف) .

(٢) سقط من (س) .

(٣) سقط من (ج) و (س) والضمير فى « قاله » المقصود به أبى بكر الباقلانى كما
يدل عليه ما حكاه عنه من كلامه قبل قليل .

(٤) سقط من (ج) و (س) .

(٥) فى (ج) و (س) « سالب » .

(٦) فى (ج) و (س) زيادة « الذى » بعد كلمة « للحكم » .

(٧) فى (س) « بينه » .

(٨) سقط من (ج) و (س)

سنة أو إجماع.

وقد قال بعض أصحابنا ^(١) في العبارة عن هذا : إنه قد ثبت أصول معللة ، اتفق القائلون على عللها ، فقال الشافعي رحمه الله : تُتَّخَذُ تلك العلل ^(٢) معتصماً ، ويجعل الاستدلال قريباً منها ، وإن لم تكن أعيانها ، حتى كأنها مثلاً (أصول) ^(٣) ، والاستدلالات معتبرة بها واعتبار المعنى بالمعنى تقريباً أولى من اعتبار صورة بصورة لمعنى جامع . فإذا قرب معنى المجتهد والمستدل فيما يجتهد إلى الشرع ، ولم يردّه أصل ، كان استدلالاً مقبولاً .

مثال ذلك : أن الرجعية محرمة الوطء عند الشافعي رحمه الله عليه مباحة الوطء عند أبي حنيفة رحمه الله ، واستدل الشافعي بأنها مترتبة في تبرئة الرحم ، وتسليط الزوج على شغل رحمها في الزمان الذي يؤمر فيه بالتبرئة متناقض . ثم هذا يعتضد بأن الزوج لو اعتزل امرأته قبل الطلاق مدة العدة ، ثم طلقها لم يعتد بما كان منها عدة ، ولو كانت تحل قبل الطلاق وبعد الطلاق لما كان لاختصاص العدة بما بعد الطلاق معنى .

وهذا نوع استدلال حسن ، مستخرج من العدة . ولم يطلب الشافعي لهذا أصلاً يقيس عليه .

(١) هو إمام الحرمين . انظر البرهان ج ٢ ص ١١٢١ ، ١١٢٢ .

(٢) في (س) « العلة »

(٣) سقط من (ج) و(س) .

وذكر بعض متأخري الأصحاب ^(١) في هذا كلاماً طويلاً* لم أرفى حكايته فائدة فتركته .

وقد سرد المسألة من أولها إلى آخرها إلا القليل ^(٢) على طريقة المشايخ .

وأما نحن فعلى طريقة التحقيق ^(٣) ، لانرى الاعتماد على العدة وإن كان هو متعلقاً حسناً من حيث الحكم .

وأقل غائلة في هذا التعلق على أصل الخصم ، أنه لا يجتمع العدة وشغل الرحم من الزوج ، فإنه قد صار مراجعاً بالوطء . ولهم على العدة كلام واقع على ما ذكرناه في الخلافات .

وإنما المعتمد عندنا وقوع الطلاق ، وهو تصرف ناجز ، عملة الإسقاط والإزالة ، فلا بد أن يزيل شيئاً ، وليس ذلك إلا ملك الحل .

وقد بينا وجه الاعتماد على هذا وتمشيته .

وقد أورد بعض أصحابنا أمثلة للاستدلال سوى هذا ، وقال :

مثال الاستدلال - ماقال أصحابنا : إن الخارج من غير السبيلين ليس بحدث ؛ لأنه لو كان حدثاً لاستوى قليله وكثيره (وعينه وأثره) ^(٤) في حكمه ^(٥) .

(١) يعنى إمام الحرمين . وقد نقل عنه في هذا الموضع كثيراً من كلامه انظر البرهان ج ٢

ص ١١١٣ - ١١٣٠ .

* بداية (٢٣٨ / ج) .

(٢) في (س) « التملك » بدل « القليل » .

(٣) في (ف) « المحققين » .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في (ف) « وحكمه » بدل « في حكمه » .

وكذلك قالوا : لو كانت القهقهة حدثاً ينقض الطهارة لاتفق في ذلك حال الصلاة وحال غير الصلاة .

ومثال ذلك أيضاً ما قالوا في التيمم إذا رأى الماء : إنه لا تكون رؤية الماء* حدثاً؛ لأنه لو كان (رؤية الماء)^(١) حدثاً ، لم يختلف مجبه في وجوب الغسل تارة والوضوء أخرى .

ومن ذلك قولهم في توسيع وقت الحج : إنه لو كان مضيقاً لكان المؤخر له عن عام وجوبه إذا أتى (به)^(٢) بعد ذلك يكون قاضياً ، لا مؤدياً فلما كان مؤدياً ، دل على أنه موسع الوقت .

ومن ذلك أيضاً ما قاله الشافعي : أنه لو كان اللعان شهادة لكان حكمه كيت وكيت^(٣) ، على ما عرف .

ومنها ما استدل (به)^(٤) الشافعي على إبطال علة الوزن ، فقال : العلة الموجبة لتحريم التفاضل لو كان هو الوزن مآجاز إسلام الذهب والورق في سائر الموزونات على ما هو المعروف .

وعندي : أن هذا كله قياس ، لا اعتبار^(٥) شيء بشيء بمعنى مستخرج . ويجوز أن يقال : إنه قياس من حيث المعنى ، لا من حيث الصورة .

* بداية (٢٦٠ / ف) .

(١) سقط من (ج) و (س) .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر الأم ج ٥ ص ٢٨٦ ط كتاب الشعب .

(٤) سقط من (ج) و (س) .

(٥) في (ف) « لا اعتبار » بدل « لا اعتبار » .

والدليل على أنه لم يخرج من قسم القياس : أنه استند في كونه دليلاً إلى غيره وما استند إلى غيره ، واعتبر به فلا بد أن يكون غير خارج من قسم القياس .

ويجوز أن يقال : إنه نوع بحث يثير^(١) حكماً شرعياً .
وقد قالوا : إنه يجوز أن يوجد في الأحكام الشرعية ما لأصل له بعينه وذلك^(٢) نحو العمل القليل في الصلاة وما شاكله ، وذلك * لأن الدليل لما دل أن كثير العمل يفسد الصلاة ، وأن قليله لا يفسدها ، ولم يثبت بالنص القدر الذي يفسد والقدر الذي لا يفسد ، وجب^(٣) الرجوع إلى الاجتهاد .

و(قد)^(٤) قال بعضهم : إن قدر ما يفسد الصلاة على التقريب ما إذا شاهده المشاهد لم يظن أنه في الصلاة . وعلى الجملة فلا شك أن العمل في ذلك على ما ظن المصلي أنه قليل فلا يفسد ، أو كثير فيفسد وليس * ذلك (براجع إلى أصل بعينه)^(٥) من أصول الشرع .

وقد ألحق بعض أصحاب أبي حنيفة بهذا الباب انكشاف ساق المرأة فإنه يقول : إذا انكشف ربع الساق فما فوقه فسدت صلاتها ، وإن كان قد

(١) في (س) « مثير » .

(٢) في (س) « وكذلك » .

* بدنة (٢٣٩ / ج) .

(٣) في (س) « فوجب » بدل « وجب » .

(٤) سقط من (ف) .

* بداية (١٦٢ ب / س) .

(٥) في (س) « براجع بعينه إلى أصل » .

انكشف مادون الربع لا تفسد .

وذكروا لهذا التقدير وجهاً على التقريب - وهو أن الناظر إلى ساق المرأة إذا كانت الساق مكشوفة إنما يبصر جانباً منها ، وللشيء أربعة جوانب ، فإذا رأى جانباً منها فيكون قد رأى الربع ، فجرى الربع في هذا مجرى الكل في فساد الصلاة ^(١) .

وهذا أيضاً شيء قالوه على (وجه) ^(٢) التقريب من غير أن يستند إلى أصل .

وعلى هذا من مذهبهم مقادير النجاسات المعفو عنها ، وقدر ما ينزح من الدلاء من البئر عند وقوع الحيوانات فيها .

وقد قدر الشافعي أيضاً في المتابعة (بين الإمام والمأموم ، فقال : إذا سبق الإمام المأموم بركن واحد أو ركنين لم تفسد المتابعة ، وإن سبق بثلاثة أركان فسدت المتابعة) ^(٣) .

وهذا تقدير على وجه التقريب ، ليس له أصل بعينه .

وكذلك قال في المسافة بين الإمام والمأموم ^(٤) : إذا زاد على مائتي ذراع أو ثلاثمائة فسدت المتابعة ، وفيما دون ذلك لا تفسد ، وكان ^(٥) هذا تقديراً على وجه التقريب ، غير مستند إلى أصل بعينه .

(١) انظر مذهب الحنفية في مسألة عورة المرأة في الصلاة ، شرح فتح القدير ج ١ ص ٢٥٩

(٢) سقط من (ج) و (س) .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ج) و (س) .

(٤) في (ج) و (س) زيادة « وقال » بعد كلمة « المأموم »

(٥) في (ف) « وإن كان » .

وعلى هذا نفقة الموسر * والمعسر ، ينظر فى ذلك على حسب ماهو المعتاد ، فيعرف بذلك الموسر من المعسر ، ويجرى الحكم على ذلك وهو غير مستند إلى أصل بعينه .

وكذلك القول فى جهة الكعبة ، ومقدار ما يعرف أنه على جهة الكعبة أو ليس على جهة الكعبة .

وكذلك مايتوصل به إلى معرفة قيم المتلفات ، وإيجاب قدر القيمة حكم شرعى وقد تعلق بأماره غير مستندة إلى أصل .

وقد قيل : إن الأماره فى هذا عقلية وهى ^(١) النظر إلى عادات الناس . ألا ترى أن من قوم الثوب بعشرة ، لو قيل له : لم قومته بذلك ؟ يقول : إن عادة الناس أن يبيعوا مثل هذا الثوب بعشرة .

ويمكن أن يُسأل على هذا ، فيقال : إذا جعلتم الأماره* فى هذا عقلية فهلاً قلتم : إذا خرق زيد ثوب عمرو ، يكون الواجب تخريق ثوبه ؟ والجواب عنه : أن زيدا إذا خرق ثوبه ، فقابل ^(٢) بتخريق ثوب الجانى ، فقد ^(٣) أضر بنفسه حين لم يتعوض ^(٤) من ماله التالف بماله ولا يجوز أن يضر الانسان نفسه بنفسه من غير فائدة .

فإن قال قائل : فائدته التشفى .

* بداية (٢٦٠ ب / ف) .

(١) فى (جـ) و (س) « وهو »

* بداية (٢٤٠ جـ)

(٢) فى (ف) « يقابل »

(٣) فى (ف) « وقد »

(٤) فى (ف) « يتعرض »

قيل (له) ^(١) : التشفى تبع ^(٢) لحسن تخريق ثوب الجانى ، فإذا لم يحسن ^(٣) التخريق ، لم يحسن التشفى .
ذكر هذا السؤال عبد الجبار الهمدانى ^(٤) فى العمدة ^(٥) ، وأجاب بما بينا .

وعندى : أن هذا ليس بشيء ؛ لأن السائل يقول : إن التشفى حسن ؛ بدليل القصاص : فإن اعتبار التشفى (فيه) ^(٦) قد حسن فليحسن هاهنا (أيضاً) ^(٧) وإذا حسن التشفى وجب أن يحسن التخريق ويصير حسن التخريق لثوب الجانى تبعاً لحسن التشفى .

والأولى أن يقال فى هذا : إنا لم نجوز تخريق ثوب الجانى ؛ لانعقاد الإجماع أنه لا يجوز . وإنما فرقنا بين النفس وبين المال بمحض اتباع الشرع . وعلى أن الأصل المعلوم فى الضمانات الواجبة للآدميين هو أن ينظر لما فيه صيانة حقوقهم عليهم وحفظها ، ألا ترى أن فى الأعيان القائمة وجب صيانتها وحفظها على أربابها بوجوب الإحراز ^(٨) عما يؤدى إلى إهلاكها وإتلافها ؟ فإذا أتلقت ^(٩) وجب أيضاً ضمانها على ما يكون فيه حفظ

(١) سقط من (ج) و (س)

(٢) فى (ج) و (س) « يتبع »

(٣) فى (ج) و (س) « يكن »

(٤) سبقت ترجمته ج ١ ص ١٧٢

(٥) لم أجده فى الجزء المطبوع من شرح العمدة ، ولا فى المعتمد لآبى الحسين البصري .

(٦) سقط من (س)

(٧) سقط من (ف)

(٨) فى (ج) و (س) « الاحتراز » .

(٩) فى (س) « تلفت »

حقوق الملاك عليهم بقدر الإمكان ، وذلك بإيجاب المثل فى المثليات وإيجاب القِيم فى غير المثليات ، فيقوم المثل مقام المثل ، وتقوم القيمة مقام العين المقومة ، ويصير كأن المُتَلَف باق لمالكه محفوظ ^(١) عليه ، وكأنه لم يتلف . وهذا هو المعنى المعقول فى إيجاب الضمان وأما * الإِتلاف فى مقابلة الإِتلاف فخارج عن هذا المعنى ، وفيه تقرير ^(٢) الإِهلاك السابق ومقابلة إِهلاكه ^(٣) بإِهلاكٍ مثله ، إلا أن الشرع ورد بالقصاص (على خلاف هذا الأصل لغرضٍ قائم فيه ، لا يوجد فى الضمان) ^(٤) من حيث المآل ؛ وهو زجر الجناة وإحياء النفوس ، ومعلوم قطعاً أنه يوجد فى القصاص من الزجر والردع المؤدى إلى حياة النفوس ما لا يوجد فى الدية ^(٥) فصار القصاص ضماناً شرعياً ^(٦) للنفس لغرضٍ تختص به ، وصارت الدية ضماناً قياسياً للنفس ، من حيث إن فيه إبقاء حق صاحب الحق عليه وحفظه له بقدر الإمكان ، فإن ^(٧) الدية * (قامت) ^(٨) مقام نفسه فى

(١) فى (ج) « محفوظة » ، وفى (س) « محفوظة » ، وفى (ف) « بمحفوظ »

* بداية (٢٦١ / ف)

(٢) فى (ف) « تقدير »

(٣) فى (ج) و (س) « إهلاك »

(٤) ما بين القوسين سقط من (س)

(٥) فى (ف) « النفوس » بدل « الدية »

(٦) فى (س) « شرعا »

(٧) فى (ف) « وان »

* بداية (٢٤١ / ج)

(٨) سقط من (س)

السلامة لصاحب الحق إن كانت الجناية فى قطع اليد ، أو وارثه ، إن كانت الجناية بقتل النفس ، وسلامة العوض لمن ^(١) يقوم مقام صاحب الحق ينزل منزلة سلامته لصاحب الحق ، فاستقام كون القصاص ضماناً بالشرع واستقام ^(٢) كون الدية ضماناً بالقياس ، ولم يجز الجمع بينهما ؛ لأن كلا الواجبين بدل النفس وإن اختلفت جهة إيجابهما ، ولا يجوز إيجاب واجبين ^(٣) عن متلف واحد .

فأما فى تخريق* الثوب ، وقتل البهيمة فليس فى مقابلة التخريق بالتخريق وقتل الدابة غرض صحيح ؛ لأن نهاية ما فى الباب أنه يوجد بذلك إتلاف مالٍ عليه ، وفى أخذ الضمان يوجد هذا مثل ^(٤) ما يوجد إذا أهلكنا ماله عليه ؛ فإننا إن قدرنا أنه يتلف عليه بهيمته بإتلافه (عليه) ^(٥) بهيمته ، أو قدرنا أنه يخرق عليه ثوباً بإزاء ما خرق عليه ^(٦) ثوبه ؛ فإنه لا يجوز أن يعرض بهائمة ، فيتلف عليه أى بهيمة شاء ، أو يخرق أى ثوب شاء ، بل ينبغى أن يخرق ثوباً مثل ثوبه ، أو يتلف بهيمة مثل بهيمته ، فإذا فعل ذلك كان ذلك فى المعنى وأخذ الضمان سواء .

وأما القصاص ، ففيه إتلاف نفسه ، وإزهاق روحه ؛ ولا شك أن فيه

(١) فى (س) « لم »

(٢) فى (ج) و (س) « وأقام » .

(٣) فى (ج) و (س) « وأحسن »

* بداية (١٦٣ / س)

(٤) فى (س) « بمثل »

(٥) سقط من (ج) و (س)

(٦) فى (ف) « وعليه » بزيادة الواو

معنى زائداً على (أخذ) ^(١) الدية ؛ وقد لا يبالى الإنسان بإعطاء الدية بقتل عدوه ، وإذا عرف أنه يُقتل إذا قُتل ينكف ^(٢) عنه .
فهذا المعنى الصحيح ، والحكمة المعقولة الشرعية .
وعلى مثل هذا يكون المعوّل فى هذا وأمثاله . وأمثال هذه المعانى تكثر ^(٣) فى الشرع .

وقد يكون نظير هذا إيجاب الكفارة فى القتل ؛ فإن الله تعالى خلق ^(٤) (العباد) ^(٥) ليعبدوه ، على ما نص عليه . فإذا قتل إنسان إنساناً (هو بالقتل) ^(٦) قد أبطل عليه معنى التعبد ، والتعبد من العبد لله تعالى مقصود كُلّ من العباد ، فصح بناء إيجاب ضمان ^(٧) على هذا المعنى ^(٨) يليق به ، وليس ذلك إلا * الكفارة بإعتاق رقبة إذا قَدِرَ عليها لأن العبد مسلوب النفس بالرق ، فكأنه هالك عن صفة الآدمية ، وقد قَدِمَ الله (حق) ^(٩) السادة على حقه فى كثير من المواضع ، فأوجب الله على القاتل عتق رقبة ، على معنى أنه يزيل عنه صفة الرق ، فيكون قد أحيا

(١) سقط من (ف)

(٢) فى (ف) « انكف »

(٣) فى (س) و(ف) « يكثر »

(٤) فى (ج) و(ف) « لما خلق »

(٥) سقط من (ف)

(٦) سقط من (س)

(٧) فى (ف) « الضمان »

(٨) فى (ف) زيادة « الذي »

* بداية (٢٦١ ب / ف)

(٩) سقط من (ج) و(س)

نفساً بقدر الإمكان ، فأقامها ^(١) مقام النفس التي أتلّفها ؛ لتعبد الله مكانها ، فيكون قد * (أقام لله عبداً) ^(٢) يعبدّه مكان العبد الذي أهلك فيها، فبهذا الوجه يضمن ^(٣) حق الله ، وصار ^(٤) الضمان كضمان النفس بالدية أو القود .

فعلى هذا يستوى فيه القتل عمداً وخطأً ؛ لأن حق الله (مضمون) ^(٥) في جهتي العمد والخطأ ، مثل ما يكون حق الآدمي مضموناً في الجهتين أيضاً .

ويستوى في هذا أيضاً قتل المسلم والكافر والحر والعبد والبالغ والصبي ، ونُظِرَ ^(٦) إلى أصل ما كان عليه الخَلْقَة ، وقد خلق الكل في الأصل (ليعبده) ^(٧)

ثم يتصل بهذا الفصل أن الواجب باسم الكفارة ، والكفارة اسم معنوي و هو التغطية ، فيكون واجباً لتغطية الذنب ومحوه ^(٨) . والذنب متى صار مغطىً مَمَحُوًّا التحق المذنب بمن لم يذنب ، فصارت الكفارة كفارة بهذا المعنى . ولانقول : إنه عبادة ؛ لأنه ليس القصد منها

(١) في (ج) و(س) «أقامها»

* بداية (٢٤٢ / ج)

(٢) في (س) «أقام عند الله» ، وفي (ف) «أقام الله عبداً»

(٣) في (س) «يتضمن»

(٤) في (س) «وبيان»

(٥) سقط من (ف)

(٦) في (ف) «وينظر»

(٧) سقط من (ف)

(٨) في (س) «ونحوه»

(التقرب) ^(١) إلى المعبود . ولانقول : إنه عقوبة ؛ لأنه ليس فيها ^(٢) إخزاء وتنكيل ، والعقوبات هي ما يختص بصفة الإخزاء والتنكيل ، فكان شيئاً غير العبادة والعقوبة ، وهي أنها كفارة . ومعناها : أنها ماحية للذنوب مغطية له ، والشئ إذا أمحى ^(٣) ذهب ، ولم يبق ، وإذا غُطّي لم يبق له أثر ، وإذا كان كذلك استقام إيجابها (بما هو عدوان محض وليس بعدوان محض ، وكذلك استقام إيجابها) ^(٤) على الكافر كما يستقيم إيجابها على المؤمن .

فهذا الذي ذكرناه وما يشبهه استدلالات حسنة ، ومعانٍ بالغة مناسبة للأحكام المبنية عليها ، يعلق ^(٥) بقلب كل فقيه أن هذا هو المعنى الذي ينبئ ^(٦) عليه الحكم .

ومن هذا الباب أيضاً ، (مايقول من) ^(٧) نفى وجوب الكفارة بغير الوطء في الصوم ، وإيجابها بالوطء ، وهو أنا نقول : إن الجماع ^(٨) محظور الصوم ، والأكل والشرب منافي للصوم ؛ لأن الصوم عبادة كف عن قضاء شهوة على خلاف (هوى) ^(٩) النفس ؛ فينبغي أن يكون التعبد بالكف

(١) سقط من (س)

(٢) في (ج) و(س) «فيه»

(٣) في (ج) و(س) «امحق» ، وفي (ف) «امحا»

(٤) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٥) في (س) «تعلق»

(٦) في (ف) «يبتنا»

(٧) في (ف) «مانقول فيمن»

(٨) في (ج) و(س) «الأكل»

(٩) سقط من (ف)

فى (زمان الفعل [عادة] ^(١)) ، حتى يكون بخلاف هوى النفس ؛ فإنه إذا لم يكن زمان الفعل عادة ، لم يحصل الكف ^(٢) عبادة . والنهار زمان (فعل) ^(٣) الأكل والشرب عادة . فكان الكف عنه فى هذا الزمان عبادة . (وليس بزمان فعل الوطء [عادة] ^(٤)) . نعم هو محذور العبادة ، لأن الحظر والتحريم للعبادة ^(٥) يكون متحققاً فى زمان الفعل عادة أولاً فى زمان الفعل* عادة . وإذا ثبت أن الأكل والشرب مناف للصوم ، فيصير بفعله تاركاً للصوم فى المستقبل ، وترك الصوم [فى المستقبل] ^(٦) لا* يوجب الكفارة كتركه فى الابتداء .

وأما الوطء لما كان محذور الصوم ، فيكون بالكف عن الأكل والشرب مقيماً على فعل الصوم ، غير أنه يكون جانباً عليه بفعل المحذور . فإيجاب الكفارة بفعل محذور الصوم لا يكون دليلاً على إيجاب الكفارة بترك الصوم ، وانقطع أحدهما عن الآخر ^(٧) صورة ومعنى ،

(١) فى (ف) « عبادة » وساقط ضمن ماسقط من (ج) و (س) وما أثبتناه هو الصحيح .

(٢) مابين القوسين سقط من (ج) و (س)

(٣) فى (س) « جعل » ، وسقط من (ف)

(٤) فى (ج) و (س) « عبادة » ، وساقط ضمن ماسقط من (ف) وما أثبتناه هو الصحيح .

(٥) فى (ج) و (س) « للفعل » بدل « للعبادة »

* بداية (٢٦٢ / ف)

(٦) زيادة من المحقق ليتضح المعنى .

* بداية (٢٤٣ / ج)

(٧) فى (ج) و (س) « صاحبه »

وبطل بهذا ^(١) استدلالهم [بإيجاب] ^(٢) الكفارة في الوطاء على إيجاب الكفارة في * الأكل ^(٣) ، وهم يدعون أنما أوجب ^(٤) الكفارة في الأكل والشرب بطريق الاستدلال ، لا بطريق القياس . ^(٥)

ومن وجوه الاستدلال مانقوله في مسألة الاستيلاء .

فإن عندنا : لا يملك الكفار ما استولوا عليه من أموال المسلمين بخلاف المسلمين إذا استولوا على أموال الكفار ملكوها .

وإنما قلنا : إن المسلمين يملكون أموال الكفار إذا استولوا عليها ويملكون رقابهم إذا أسروها ؛ لأن المشركين في معنى العبيد (للمسلمين) ^(٦) فإن حريتهم غير ثابتة ثبات تمكن واستقرار ، وأما أموالهم التي في أيديهم فإنما ^(٧) هي للمسلمين ، وهي في أيديهم بمنزلة الغصب ؛ لأن الله تعالى إنما خلق الدنيا وما فيها من أصناف الأموال والقُنِيَّاتِ لعبيده الذين يؤمنون به ، ويعملون ما خلقهم له من عبادته وجعل سائر الأملاك معاونات ^(٨) لهم على إقامة طاعته ؛ فمن كفر وعبد غيره فلا شيء له ليستعين به على كفره وعبادة غيره ، فما حصلوه في

(١) في (ف) «فهذا»

(٢) في جميع النسخ «في إيجاب» والمثبت هو الصحيح المناسب للمعنى المراد .

(٣) في (جـ) و(س) «الصوم»

* بداية (١٦٣ ب/س)

(٤) في (جـ) و(ف) «أنا أوجبنا»

(٥) انظر أصول السرخسى ج١ ص ٢٤٤

(٦) سقط من (ف)

(٧) في جميع النسخ «إنما» بدون الفاء .

(٨) في (جـ) و(س) «معاون»

أيديهم واحتوا عليها فهي غصب^(١) ، وسبيله أن يرد على^(٢) من يستعين به على طاعة الله ؛ ولهذا سُمي المال المأخوذ من المشركين فيئاً يقال : فاء الله (علينا)^(٣) مال المشركين . أى رده علينا بعد أن كان المشركون غصبونا إياه . وما هذا وصفه فهو مردود على صاحبه ، فصار ملك المسلمين أموال الكفار بهذا الوجه ، وهذا لا يوجد في الكفار إذا أخذوا أموال المسلمين ؛ لأنها أموال في أيدي مُلّاكها وعليها حماية الإسلام (وإذا كانت في حماية الإسلام)^(٤) لم تزل بغلبة أهل الشرك عليها ، وصارت أموالهم كرقابهم ، فهم أحرار حقيقة ، وأملاكهم لهم حقيقة .

وأما الكفار فهم في المعنى عبيد المسلمين ، وأموالهم التي في أيديهم للمسلمين ، فالكل يكون فيئاً ، لأنهم عبيد أَبَقَّةٌ ، رُدوا إلى مواليهم ، وأموالهم^(٥) غصبٌ ، أعيدت إلى ملاكها .
فهذه الأمثلة التي ذكرناها في الاستدلال . أمثلة^(٦) حسنة يشهد * الشرع والعقل بصحتها ، ومن عرف قواعد الشرع وقوانينها^(٧) يشهد

(١) في (ف) زيادة « في أيديهم » بعد كلمة « غصب »

(٢) في (ف) « إلى » بدل « على » وكلاهما صحيح .

(٣) سقط من (ف)

(٤) سقط من (ف)

(٥) في (ف) « وأملاكهم »

(٦) في (ج) و(س) « أمثال »

* بداية (٢٤٤ ج)

* بداية (٢٦٢ ب/ف)

(٧) هكذا في جميع النسخ ، والأولى « وقوانينه » أى الشرع .

له قلبه وما أدركه من معانى الشريعة بصحتها ، ولم يرده أصل مجمع عليه من كتاب أو سنة أو إجماع . فيجوز أن (يسمى)^(١) أنواع هذا استدلالاً؛ فأما (٢) الأمثلة التى ذكرناها من قبل^(٣) حكاية عن بعض المتأخرين من أصحابنا^(٤) ، فإنما^(٥) هى أقيسة حكمية منقولة من الأصحاب ، غير هذا القائل العبارة عنها ، فسمّاها استدلالاً . وعلى^(٦) أنا نقول : لا عبرة بالاسم . فإن سُمّي^(٧) القياس استدلالاً ، أو سُمّي^(٨) الاستدلال قياساً فالوجه الذى قدمناه ؛ لأن جميع ذلك طلب الحكم من معانى النصوص ؛ إذ^(٩) الكل نوع بحثٍ عن معنى مناسب للحكم صحيح على السبر ، فهذا صحيح ، ولا مبالاة بأى اسم سُمّي .

وحين وصلنا إلى هذا الموضع ، فنذكر الاستحسان ، وهل يجوز أن يكون حجة ، على ما ذكره أصحاب أبى حنيفة أو لا ؟

-
- (١) سقط من (س)
(٢) فى (ف) «فإن»
(٣) فى (س) «قبيل»
(٤) يعنى ما حكاه عن إمام الحرمين .
(٥) فى (ف) «فإنها»
(٦) فى (ف) «على» بدون الواو
(٧) فى (ف) «سموا»
(٨) سقط من (ف)
(٩) فى (ف) «والكل» بدل «إذ الكل»

القول فى الاستحسان

ذكر الأصحاب أن القول بالاستحسان فى أحكام الدين فاسد^(١) .
وذهب أصحاب أبى حنيفة إلى القول به .
وكذلك القول بالمصالح والذرائع والعادات من غير رجوع إلى
دليل شرعى باطل .
فأما مالك . فإنه يقول بذلك ، ويعتمده .
واعلم أن الكلام فى الاستحسان يرجع إلى معرفة الاستحسان الذى
يعتمده أصحاب أبى حنيفة :
فإن كان الاستحسان : هو القول بما يستحسنه الإنسان ويشتهي من
غير دليل ، فهو باطل (قطعاً)^(٢) ولا نظن^(٣) أن أحداً يقول بذلك .
فنذكر الآن ما ذكره أبو زيد فى كتابه^(٤) فى معنى الاستحسان
لغة وحكماً .
قال : أما اللغة : فالاستحسان هو اعتقاد حسن الشئ . يقال :

(١) انظر معنى الاستحسان والمذاهب فيه وأدلتها فى : المعتمد ج٢ ص ٨٣٨ - ٨٤٠
اصول السرخسى ج٢ ص ١٩٩ وتيسير التحرير ج٤ ص ٧٨ وفوائذ الرحموت ج٢
ص ٣٢٠ وشرح تنقيح الفصول ص ٤٥١ ، والمستصفى ج٢ ص ٤٦٧ وإحكام الآمدى
ج٢ ص ١٣٦ ، والإيهاج ج٢ ص ١٨٨ ، والعدة ج٥ ص ١٦٠٧ ، والتمهيد ج٤
ص ٩٣ ، وروضة الناظر ج٣ ص ٥٣١ ، وشرح الكوكب المنير ج٤ ص ٤٢٧ .

(٢) سقط من (ج) و (س)

(٣) فى (س) « يظن »

(٤) انظر تقويم الأدلة ج٢ ص ٨١٤ - ٨١٨ .

إستحسننت^(١) كذا : أى اعتقدته حسناً ، واستقبحت كذا : أى اعتقدته كذلك .

وعلى ظن بعض الفقهاء^(٢) أن من قال بالاستحسان (فقد ترك القياس والحجة الشرعية)^(٣) باستحسانه . تركها من غير دليل يطلق (الترك) ،^(٤) وطعن بهذا على علمائنا ، وإنما هو تفسير^(٥) الاستحسان لغة . فأما عند الفقهاء الذين قالوا بالاستحسان فاسم^(٦) لضرب دليل يعارض القياس الجلى ، حتى كان القياس غير الاستحسان على سبيل التعارض . وكأنهم سموه بهذا الاسم لاستحسانهم ترك القياس* أو الوقف^(٧) عن^(٨) العمل (به)^(٩) بدليل آخر فوقه فى المعنى المؤثر أو مثله ، وإن كان أخفى^(١٠) منه إدراكاً ، ولم يروا القياس الظاهر حجة

(١) فى (س) « اعتقدت »

(٢) يشير إلى الإمام الشافعى ومن وافقه ممن صرحوا بإنكار الاستدلال بالاستحسان . فقد قال الشافعى فى الرسالة « وإنما الاستحسان تلذذ » انظر رساله ص ٥٠٧ .

(٣) فى (جـ) « فهو ترك القياس والحجة الشرعية » ، وفى (س) « فهو ترك القياس فالحجة الشرعية »

(٤) سقط من (ف)

(٥) فى (ف) « وإن ماتغير » بدل « وإنما هو تفسير »

(٦) فى جميع النسخ « اسم » بدون الفاء . وقد زدناها لأن إثباتها أولى ، ثم هى مثبتة فى تقويم الأدلة جـ ٢ ص ٨١٥ .

* بداية (٢٤٥ / جـ)

(٧) فى (س) « الوقت »

(٨) فى جميع النسخ « على » والصحيح ما أثبتناه وهو المطابق لما فى تقويم الأدلة .

(٩) سقط من (ف)

(١٠) فى (ف) « الخفى » بدل « أخفى »

قاطعة لظهوره ، (ولارأوا الظهور رجحاناً) ،^(١) بل نظروا^(٢) إلى قوة الدليل في نفسه من الوجه^(٣) الذى تعلق به صحته .

ولم يكن غرضهم من هذه التسمية إلا ليميزوا بين حكم الأصل الذى يدل عليه القياس ، وبين الحكم الممال عن* ذلك السنن الظاهر بدليل أوجب الإمالة ، فسموا الذى يبقى على الأصل قياساً ، والذى مال^(٤) استحساناً .

وهذا كما ميّز أهل النحو بين وجوه النصب ، فقالوا : هذ نُصِبَ على التثنية ، وهذا نُصِب على الظرف ، ونُصِب على* المصدر . وكذلك أهل العروض ، ميزوا بين الطويل والمديد والمتقارب . قال محمد بن الحسن فى كثير من المواضع : القياس كذا والاستحسان كذا .

وبالقياس نأخذ . وأخذ فى عامة^(٥) المواضع بالاستحسان . فعلم^(٦) أنهما (اسمان لدليلين)^(٧) متعارضين .

(١) ما بين القوسين بدله فى (س) « ولارأوا لظهورها ما »

(٢) فى (س) « نظر »

(٣) فى (س) « الوجوه »

* بداية ٢٦٣ / ف)

(٤) فى (ج) و (س) « أمال »

* بداية ١٦٤ / س)

(٥) فى (س) « عليه »

(٦) فى (س) « ليعلم »

(٧) فى (ف) « يستويان كدليلين »

قال : (١) : فصار العمل المستحسن (٢) هو المال بحكمه عن (٣) طريق الظاهر إلى الخفى بدليل شرعى ؛ لابهوى النفس ؛ فإنه كفر .

وإنما سموه بهذا الاسم لاستحسانهم ترك الظاهر بالخفى الذى ترجح عليه ، فلما كان العمل به مستحسناً شرعاً سمو الدليل بهذا الاسم ، فكان اسماً مستعاراً كاسم الصلاة والصوم وغير ذلك .

قال : ثم الاستحسان قد يكون نصاً ، وقد يكون ضرورة ، وقد يكون إجماعاً وقد يكون قياساً خفياً .

أما النص - فنحو قول أبى حنيفة فيمن أكل ناسياً لصومه : لولا قول الناس (٤) لقلت يقضى (أى) (٥) القياس الظاهر يوجب القضاء إلا أنى استحسنت تركه بنص خاص ورد فيه . وهذا لأن النص فوق الرأى فاستحسن ترك الرأى به .

وأما الإجماع - فنحو جواز الاستصناع ؛ فإنه قد ظهر تعامل الأمة به قديماً وحديثاً من غير تكبير ، والقياس أن لا يجوز ؛ لأنه بيع معدوم .

(١) يعنى أبا زيد . انظر التقويم ج٢ ص ٨١٧

(٢) فى (ف) « بالاستحسان » وفى التقويم « الفصل المستحسن »

(٣) فى (ف) « من »

(٤) هكذا فى جميع النسخ « لولا قول الناس » ، وهو كذلك فى التقويم ٨١٨ ، كذا فى كشف الأسرار ج٤ ص ١١ ، وهو خطأ ظاهر ، فإن الظن بالإمام أبى حنيفة ومنهجه فى الاجتهاد ، وتقواه وورعه أن تكون العبارة هكذا « لولا النص .. » فيكون المانع له من عدم الإلزام بالقضاء الموافق للقاعدة الشرعية العامة فى هذه العبادة هو النص ، وليس كلام الناس . ومنذ متى كان كلام الناس مانعاً للأئمة من التزام ما يعتقدونه صواباً ؟ .

(٥) سقط من (ف)

(قال) ^(١) : وأما الضرورة : فنحو الحكم بطهارة الآبار ^(٢) والحياض بعد تنجسها ، والقياس يأبى ذلك ؛ لأن الدلو ينجس بملاقاة الماء فلا يزال يعود وهو نجس ، فلا يمكن الحكم بطهارة الماء ، إلا أن الشرع (حكم) ^(٣) بالطهارة للضرورة ^(٤) ؛ لأنه لا يمكن غسل البئر ولا الحوض وإنما غاية ما يمكن هذا ، وهو نزع الماء النجس ، وحصول الماء الطاهر* فيه . فاستحسنوا ترك العمل بموجب القياس ^(٥) لأجل الضرورة (والعجز) ^(٦) ؛ فإن الله تعالى جعل العجز عذراً في سقوط العمل بكل ^(٧) خطاب .

وأما ترك القياس بدليل ^(٨) أخفى منه : فهو مثل المتبايعين إذا اختلفا في الثمن والسلعة قائمة بعينها في يد البائع لم تُقبض : لا يتحالفان ، قياساً ، لكن القول قول المشتري ، وفي الاستحسان يتحالفان . (ووجه القياس هو أن محصول هذا الاختلاف أن البائع يدعى على

(١) سقط من (ج) و(س) والصحيح إثباته كما في (ف) لأن ما بعدها من كلام أبي زيد

الذي ينقله عنه المصنف . انظر التقويم ج٢ ص ٢٨٠

(٢) في (ج) و(س) «البيار

(٣) سقط من (س)

(٤) في (س) «الضرورة» ، وفي (ف) «الضرورة»

* بداية (٢٤٦ / ج)

(٥) في (ف) «بالقياس» بدل «بموجب القياس»

(٦) سقط من (س)

(٧) في (س) «به» بدل «بكل»

(٨) هكذا في جميع النسخ ، والمراد «بقياس» كما في التقويم ج٢ ص ٨٢١ ، وكما يدل عليه أول الكلام .

المشتري زيادة الثمن، والمشتري ينكر، وفي الاستحسان يتحالفان^(١) لأن كل (واحد)^(٢) مدعٍ ومدعى عليه؛ لأن البائع يدعى زيادة الثمن على المشتري، وأما المشتري فيدعى على البائع وجوب تسليم السلعة عند أداء ما يدعيه من الثمن، والبائع ينكره.

فأخذوا بدليل الاستحسان دون القياس؛ لأن تأثيره أكثر. وأخذ بالقياس في موضع*^(٣) آخر - وهو إذ تلا آية السجدة في صلاته، فركع في صلاته، ينوب الركوع عن السجود قياساً؛ لأن الواجب عليه عند قراءة السجدة الخشوع والخضوع لله تعالى، وذلك يحصل بالركوع، وفي الاستحسان لا ينوب؛ لأن الواجب عليه السجود، والركوع غير السجود، ولا يعرف أنه مثله في الخضوع والخشوع.

وبالقياس^(٤) أخذ، لأن الواجب الخشوع، والركوع خشوع تام مثل السجود بخلاف القيام^(٥)؛ فإنه^(٦) ليس بخشوع تام^(٧). ونحن أوردنا ما قالوه في الاستحسان، ليعرف حقيقة مذهبهم (فيه)^(٨).

(١) ما بين القوسين سقط من (س) و(ف).

(٢) «واحد» سقط من (س)

* بداية (٢٦٣ ب/ف)

(٣) في (س) «مواضع»

(٤) في (س) «في القياس» بدل «وبالقياس»

(٥) في (ف) «القياس»

(٦) في (ف) «لأنه»

(٧) إلى هنا انتهى ما حكاه عن أبي زيد في مسألة الاستحسان.

(٨) سقط من (ف)

فيقال لهم : إن كان ^(١) الاستحسان هو الحكم بما يهjis ^(٢) في النفس ويستحسن في الطبع ، فلاشك ^(٣) أنه باطل ، والأحكام إنما تنبنى على أدلة الشرع ، لا على الهواجس والشهوات ، وما يقع في الطباع .
وإن كان هو الحكم بأقوى الدليلين من كتاب أو سنة أو إجماع (أو قياس) ^(٤) (أقوى من قياس) ^(٥) ، فلامعنى لتسميتهم ذلك استحساناً . وإن كان هذا النوع استحساناً ، فكل الشرع استحسان ، فلا معنى لتخصيص ذلك ببعض المواضع دون البعض .
وأعلم ^(٦) أن مرجع الخلاف معهم في هذه المسألة إلى نفس التسمية .

فإن الاستحسان على الوجه الذى ظنه ^(٧) بعض أصحابنا من مذهبهم لا يقولون به ، والذى يقولونه لتفسير مذهبهم : إنه العدول في الحكم من دليل إلى دليل هو أقوى منه ، فهذا لانكره ^(٨) . لكن هذا

(١) في (س) «كل»

(٢) في (س) «يجس»

(٣) في (ف) «أشك»

(٤) سقط من (ف)

(٥) سقط من (ج) و(س)

(٦) في (س) «ولا أعلم»

(٧) في (س) «بينه»

(٨) في (ج) «مما سكره» غير منقوطة ، وفي (س) «إنما ينكره»

الاسم لانعرفه اسماً لما^(١) يقال به لمثل^(٢) هذا الدليل .
وقد^(٣) قال بعضهم : إنه تخصيص قياس بدليل أقوى منه .
وهذا باطل ؛ لأننا لانقول بتخصيص الأقيسة ، وقد أبطلناه من
قبل .

وقال بعضهم : هو عدول عن قياس إلى قياس أقوى منه^(٤) .
وهذا أيضاً باطل ؛ لأنهم يُسمُّون إذا عدلوا عن القياس إلى النص
استحساناً أيضاً .

وقال بعضهم : الاستحسان ترك طريقة الحكم إلى أخرى هي^(٥)
أولى منها ، ولولاها لوجب الثبات على الأولى^(٦) .
وحده أبو الحسن الكرخي من أصحابهم ، وقال : هو أن يعدل
الإنسان عن أن يحكم في المسألة بمثل ما يحكم به في نظائرها ؛ لوجه هو
أقوى من الأول ، يقتضى العدول عن ذلك^(٧) .
وهذا يلزم (عليه)^(٨) أن يكون القياس الذي يُعدّل^(٩) إليه عن

(١) في (ف) « اينما »

(٢) في (ج) و(س) « بمثل »

(٣) سقط من (ج) و(س)

(٤) انظر المعتمد ج٢ ص ٨٣٩ .

(٥) في (س) « هو »

(٦) انظر المرجع السابق .

(٧) كشف الاسرار على أصول البزدوى ج٤ ص ٧ ، ٨ ، والمعتمد ج٢ ص ٨٤٠ . وشرح

اللمع ج٢ ص ٩٦٩ .

(٨) سقط من (س)

(٩) في جميع النسخ كلمة « به » بعد « يعدل » وهي زائدة فحذفناها .

الاستحسان استحساناً . وقد قالوا فى مسائل : وبالقياص نأخذ . وعدلوا
عن الاستحسان إليه ، وسموه قياساً .

وعلى الجملة : لامعنى لهذه التسمية ، وهى تسمية لايمكن حدها
بحد صحيح تختص به . وأما تفسيرهم الذى يفسرونه ، فنحن قائلون
بذلك ، وليس مما يتحصل فيه خلاف .

وقد ذكر الشافعى لفظ الاستحسان فى مراسيل ابن المسيب^(١)
وقال * أيضاً فى المتعة : وأستحسن بقدر ثلاثين درهما^(٢) .

وليس^(٣) هذا اللفظ . بممتنع فى بعض المواضع . وإنما المستنكر أن
يجعل ذلك أصلاً من الأصول تبني عليه الأحكام ، ويخالف بينه وبين
سائر الأدلة ، ولايمكن تحقيق المفارقة والتمييز على ماسبق^(٤) .

(١) عبارة الشافعى فى الرسالة ص ٤٦٤ « وإذا وجدت الدلائل بصحة حديثه [يعنى
التابعى] بما وصفت أحببنا أن نقبل مرسله »

* بداية (١٦٤ ب / س) ، * بداية (٢٦٤ أ / ف)

(٢) انظر أحكام القرآن للشافعى ج ١ ص ٢٠١ ، والأم ج ٥ ص ٦٢ وج ٧ ص ٢٣٥ .

(٣) فى (ف) « ليس » بدون الواو .

(٤) فى (ف) زيادة « به » .

القول فى السبب والعلة والشرط

والفرق بين معانى ذلك ومواجبها

اعلم أن مما يكثر ذكره فى أقوال الفقهاء ، ويرد فى المسائل هو السبب والعلة والشرط ، ولا بد من معرفة ذلك ، والفرق بين معانيها (ومواجبها) ^(١) .

أما السبب : فاعلم أن السبب فى اللغة ^(٢) اسم للحبل الموصل إلى ما لا يوصل إليه إلا بتعلقه به ، ثم سُمى كل شيء يتوصل به ^(٣) إلى مطلوب ومرام ^(٤) باسم السبب تشبيهاً بالحبل الذى يتدلى به من يتوصل ^(٥) به إلى مرامه ومطلوبه ، مع أنه لا أثر للحبل فى إيجاد ذلك المطلوب و(لا) ^(٦) تحصيله .

وإذا كان السبب فى اللغة اسماً (لهذا) ^(٧) فنقول : حده ^(٨)

(١) سقط من (ج) و (س)

(٢) انظر القاموس جـ ١ ص ٨٢ ومختار الصحاح ص ٢٨١ والمصباح المنير ص ٣٥٦ .

(٣) فى (ج) و (س) « إليه »

(٤) فى (ف) « مرام » بدون الواو .

(٥) فى (ف) « يوصل »

(٦) سقط من (ف)

(٧) سقط من (ف)

(٨) فى (ج) و (س) « حدها »

مايوصل إلى المسبب مع جواز المفارقة بينهما .
وقيل : إن السبب مقدمة يعقبها مقصود لا يوجد إلا بتقدمها .
فلا* أثر لها فيه ولا فى تحصيله^(١) .

وهذا كالحبل سبب للوصول إلى الماء ، ثم الوصول بقوة النازح
لابالحبل ، وكذلك الطريق سبب للوصول إلى المكان الذى يقصده ، ثم
الوصول لا يكون بالطريق ، بل بقوة الماشى .
وكذلك الدلالة على الشئ سبب لأخذه ؛ وليس الأخذ بالدلالة
بل هو بقوة الآخذ .

وكذلك حلُّ قيد المُقَيَّد سبب لفراره؛ ثم (ليس)^(٢) الفرار بحل
القيد، بل هو بقوة الفار .

ويمكن الاستدلال على ما ذكرناه بقوله سبحانه وتعالى ﴿ فَقُلْنَا
اضْرِبُوهُ بَعْضَهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ
تَعْقِلُونَ ﴾^(٣) فجعل الله تعالى ضرب القتيل (ببعض لحم)^(٤) البقرة
سبب الحياة ، [ولا]^(٥) أثر لذلك فى الحياة .

(١) انظر التعريف الاصطلاحي للسبب فى : المستصفى ج١ ص ٣١٢ ، والإحكام للآمدي
ج١ ص ١١٨ ، والعدة ج١ ص ١٨٢ ، وأصول السرخسى ج٢ ص ٣٠٤ ، وشرح
الكوكب المنير ج١ ص ٤٤٨ .

* بداية (٢٤٨ / ج)

(٢) سقط من (ج)

(٣) الآية (٧٣) من سورة البقرة .

(٤) فى (ج) « بلحم بعض »

(٥) فى جميع النسخ « فلا » ولعل الصحيح ما أثبتناه .

وكذلك ضرب موسى عليه السلام البحر بالعصا ، صار سبباً^(١) لصيرورته يبساً .

وضربه^(٢) الحجر صار سبباً لانفجار العيون (منه)^(٣) من غير أن يكون ضرب العصا موثراً في تخفيف البحر وتفجير^(٤) الماء من صخرة صماء .

وتبين بهذه الأمثلة^(٥) صحة قولنا في الحد الأول : إنه موصل إلى المسبب مع جواز المفارقة بينهما^(٦) . ببينة^(٧) أن العصا بالضرب في البحر والحجر لم ينقلب طبعه عن ما كان إلى شيء آخر ، ليؤثر^(٨) في يبس البحر أو تفجير الحجر^(٩) بالعيون ، ولكنه صار سبباً بجعل الله تعالى ذلك سبباً ، فدل أن السبب للشيء سبب وإن لم يكن له تأثير^(١٠) في إيجاد ما بوجه ما .

ولأهل الكلام في هذ خوض كثير ، وقد جعلوا الطعام سبباً للشبع

(١) في (جـ) و (سـ) زيادة « لذلك »

(٢) في (جـ) و (سـ) « وضرب » بدون الهاء .

(٣) سقط من (فـ)

(٤) في (جـ) و (سـ) « وتفجير »

(٥) في (جـ) « عنده الأمثلة » ، وفي (سـ) « عنده والأمثلة »

(٦) في (سـ) « بينها »

(٧) في (سـ) « تبينه »

(٨) في (جـ) و (سـ) « ويؤثر »

(٩) في (جـ) و (سـ) « تفجير »

(١٠) في (فـ) « تأثير »

والماء سبباً للإرواء ، وليس هو بنفسه مشبعاً* ولا مروياً^(١) ، لكن المشبع والمروى هو الله تعالى (على الحقيقة)^(٢) .

وهذا من حيث الاعتقاد صحيح ، لكنه لا يشبه النظر الأول ؛ لأن في الطعام طبع الإشباع ، وفي الماء طبع الإرواء . والأولى (هو)^(٣) الاختصار على القدر الذى قلناه .

وذكر أبو سليمان الخطابي^(٤) - وقد كان من العلم بمكان عظيم وهو إمام من أئمة السنة ، صالح للاقتداء به ، والإصدار عنه- قال : السبب هو الوصلة التى يتوصل بها إلى الشيء ، ومن هذا قيل للحبل سبب وللطريق سبب ؛ لأنك^(٥) بسلوكه تصل^(٦) إلى الموضع الذى تريده^(٧) قال الله تعالى ﴿ فَاتَّبِعْ سَبَباً ﴾^(٨) أى طريقاً .

وقد يسمى السبب علة ؛ لأنه يتوصل به إلى معرفة الحكم كما يتنبه^(٩) بالعلة على الحكم ، إلا أنه ليس كل سبب علة ، ولكن كل علة

* بداية (٢٦٤ ب / ف)

(١) فى (جـ) و (س) « مروى »

(٢) سقط من (جـ) و (س)

(٣) سقط من (جـ) و (س)

(٤) سبقت ترجمته ج ١ ص ٣٨

(٥) فى (جـ) و (س) « لأنه »

(٦) فى (س) « يصل »

(٧) فى (س) « يريد »

(٨) الآية (٨٥) من سورة الكهف .

(٩) فى (س) « ينبه » ، وفى (ف) غير واضحة .

سبب ، كما أن كل علة دليل ، وليس كل دليل علة .

[الفرق بين العلة والسبب] ^(١)

و(قد) ^(٢) فرقوا بين العلة والسبب من وجوه : ^(٣)
فقليل : العلة (مالا يوجد إلا ومعلوله موجود) ^(٤) كالنار لا توجد
ولا إحراق . وقد * يوجد السبب ومسببه غير موجود ، كالسحابة ، توجد
ولامطر .
و(قد) ^(٥) قيل : إن السبب هو الحال التي ^(٦) يتفق بكونها ^(٧)
نزول الحكم ، كالوقت الذي يتفق فيه نزول الحكم ، (والعين التي يتفق
نزوله فيها) ^(٨) .
وقد يوجد السبب والحكم غير مقصور عليه ^(٩) بل يكون عاماً

(١) ما بين المعقوفين زيادة من المحقق .

(٢) سقط من (ف)

(٣) انظر البحر المحيط ج ٥ ص ١١٥ حيث حكى كلام بعض الأصوليين عن تمييز السبب عن
العلة من جهة الاصطلاح الكلامي والأصولي والفقهى واللغوى .

(٤) فى (ف) «لا توجد إلا ومعلولها موجود»

* بداية (٢٤٩/ج)

(٥) سقط من (ج) و(س)

(٦) فى (س) و(ف) «الذى»

(٧) أى بوجودها

(٨) فى (ج) و(س) «والعين الذى يتفق نزولها فيه»

(٩) فى (ج) و(س) «مقتصر به»

لأهل ذلك السبب وغيرهم ممن ^(١) لا يشاركونهم فيه ، وأما العلة فَتَطَرَّدَ مع الحكم بكل حال .

وقيل : إن العلة هي المعنى الجالب للحكم ^(٢) ، ومنه علة المريض وهي السبب الجالب ^(٣) للمرض .
وقد قال بعض الشعراء :

ألم تر أن الشيء للشيء علة * يكون بها كالنار تقدح بالزند ^(٤)
وقد قيل أيضاً : إن اشتقاق العلة في اللغة راجع إلى معنى التكرار والدوام ، وذلك أن العرب تسمى السقَى الثاني عِلَّاً ، وتسمى المرأة إذا ^(٥) نكحت على الأخرى عِلَّةً ، وذلك أنها تعل بعد صاحبته ، فكانت العلة - على هذا الاشتقاق - هي ^(٦) الشيء الذي يكثر ويديم بوجوده ما عُلِّقَ به .

واختلفوا في المعلول * ماهو ؟ ^(٧)

فقال بعضهم : هو الحكم : لأنه مجلوب العلة ، ويقال : علة هذا الحكم كذا ، فتضيف العلة إلى الحكم .

(١) في (ف) « فيمن »

(٢) سبق تعريف العلة لغة واصطلاحاً في ص ١٨٦ ، ١٨٧

(٣) في (ف) « والجالب » بزيادة الواو

(٤) لم أعثر على نسبة هذا البيت إلى شاعر بعينه .

(٥) في (جـ) و(س) « التي » بدل « إذا »

(٦) في (جـ) و(س) « هو »

* بداية (١٦٥ أ/س)

(٧) انظر اللمع بشرحه للشيرازي جـ ٢ ص ٨٣٤ ، والبحر المحيط جـ ٥ ص ١٢١ .

وقال آخرون : هو الشيء الذى وقعت فيه العلة ، بمنزلة المضروب^(١) الذى وقع فيه الضرب . ألا ترى أنا نقول : إن البرَّ معلولٌ بالأكل ، والخمر معلول بالشدة ؟
(وأما الشرط)^(٢) فأصله العلامة^(٣) .

قال أبو عبيد^(٤) : ومنه أشرط الساعة . أى علاماتها.^(٥)
وحد الشرط : ما يتغير^(٦) الحكم بوجوده^(٧)
وفارق السبب ؛ لأن الشرط يقتضى تغير الحكم بوجوده وعدمه والسبب قد لا يُوجب ذلك ، بل يوجب مصادقته وموافقته .
وقد أشار إلى هذا الذى قلناه الشيخ القفال الشاشي^(٨)

-
- (١) فى (س) «بمضروب» بدل «بمنزلة المضروب»
(٢) سقط هنا من (س) ، وقد أثبت قبل ستة أسطر تقريباً فى غير محله .
(٣) انظر معنى الشرط لغة فى : مختار الصحاح ص ٣٣٤ والمصباح المنير ص ٤٢١ والقاموس المحيط ج ٢ ص ٣٨١ .
(٤) سبقت ترجمته ج ٢ ص ٢١
(٥) انظر غريب الحديث ج ١ ص ٣٤ ، وفيه يحكى أبو عبيد ذلك عن الأصمعى .
(٦) فى (ف) زيادة «به»
(٧) انظر التعريف الإصطلاحى للشرط فى :
المستقصى ج ٣ ص ٣٩٥ ، والإحكام للآمدى ج ١ ص ١٢١ ، والحدود للباجى ص ٦٠ وشرح تنقيح الفصول ص ٨٣ ، وأصول السرخسى ج ٢ ص ٣٠٣ ، وروضة الناظر ج ١ ص ٢٤٨ ، وشرح الكوكب المنير ج ١ ص ٤٥٢ .
(٨) هو أبو بكر محمد بن على بن إسماعيل الشاشي القفال ، من أكابر علماء عصره بالفقه والحديث واللغة والأدب ، من أهل ما وراء النهر ، وهو أول من صنف فى الجدل الحسن من الفقهاء ، وعنه انتشر مذهب الإمام الشافعى فى بلاده . من مصنفاته : أصول الفقه ، ومحاسن الشريعة ، وشرح رسالة الشافعى . ولد سنة ٢٩١ وتوفى سنة ٣٦٥ =

قال القفال : والطريق في* التمييز بين العلة والسبب (والشرط)^(١): أنا ننظر إلى الشيء ؛ فإن جرى مقارنة للشيء (مع تأثير الشيء فيه دل أنه علته . وإن جرى مقارنة للشيء)^(٢) أو غير مقارنة ولا تأثير للشيء فيه دل أنه سببه .

وأما الشرط فهو ما يختلف الحكم بوجوده وعدمه ، وهو مقارنة غير مفارق للحكم كالعلة سواء ، إلا أنه لا تأثير له فيه ، وإنما هو علامة على الحكم من غير تأثير أصلاً^(٣).

ويقال أيضاً في الفرق بين السبب والعلة : إن السبب قد يوجد مع تراخي الحكم ، كالبيع بشرط الخيار ، سبب للملك ، وليس بعلة ، ولو كان علة لما تأخر حكمه ، ولكنه سبب* منعقد ، ويصير علة بارتفاع الخيار ، فيكون ارتفاع الخيار شرطاً ليصير علة لوقوع الملك ، فمتى وجد هذا الشرط انقلب السبب علة ، ولا يتراخي عنه حكمه .

ثم الحكم إذا وجد بانضمام الشرط إلى السبب يضاف إلى السبب لا إلى الشرط .

ولهذا قلنا بتضمنين شهود اليمين إذا رجعوا ، دون تضمنين

= انظر طبقات الشافعية لابن السبكي ج ٣ ص ٢٠٠ ، والأعلام ج ٦ ص ٢٧٤

* بداية (٢٦٥ / ف)

(١) سقط من (س)

(٢) ما بين القوسين سقط من (ج) و(س)

(٣) انظر كلام الشاشي هذا أيضاً في البحر للزركشي ج ٥ ص ١١٧

* بداية (٢٥٠ / ج)

شهود الشرط^(١) .

وكذلك حصول^(٢) الجرح فى المجروح من المكلف المختار سبب
لوجوب القصاص (عليه)^(٣) عند زهوق الروح ، و يصير عند زهوق
الروح علة للقصاص .

وكذلك^(٤) حصول (المال)^(٥) النامى فى يد الغنى المكلف فى
الزكاة^(٦) ، سبب لوجوب الزكاة ، وإذا حال الحول يصير علة موجبة
(مقررة)^(٧)

وكذلك اليمين قبل الحنث ، سبب لجواز أداء الكفارة ، و يصير عند
الحنث علة موجبة مقررة .

وكذلك الطلقة الواحدة سبب التحريم فى الرجعية ، وعند انقضاء
الرجعة تصير^(٨) علة لانقطاع النكاح .

وقد ذكروا مثال هذا الشرط ، فقالوا : إن الحياة شرط فى صحة
وجود^(٩) العلم والقدرة وغيرهما من صفات الحى ، ولا يصح وجود العلم

(١) فى (جـ) و (س) « الأصل »

(٢) فى (ف) « خضول »

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى (جـ) و (س) زيادة « عند »

(٥) سقط من (ف)

(٦) فى (جـ) و (س) « بالزكاة »

(٧) سقط من (جـ) و (ف)

(٨) فى (س) « يصير »

(٩) فى (جـ) و (س) « وجود صحة »

والقدرة بدون الحياة . وهذا فى العقلیات .
وفى الشرعیات : لاتصح الصلاة بدون الطهارة ، ولا یصح الصوم بدون النية .

وهذا الذى ذكرناه هو مذهبنا ، وقد أوردناه على ما ذكره
الأصحاب^(١) مع شىء من الزیادة فى تقريره^(٢) وتحقیقه .

وأما أبو زید ، فله كلام كثير فى السبب والعلة والشرط .
ونذكر طرفاً من ذلك ، ونتكلم على ما (لا)^(٣) یوافق مذهبنا .
قال فى تقويم الأدلة^(٤) : الأسباب التى تسمى أسباباً شرعاً أربعة
أقسام سبب (اسماً)^(٥) لامعنى ،^(٦) وسبب محض اسماً ومعنى
وسبب هو علة العلة معنى . وسبب هو علة معنى .

أما السبب اسماً لامعنى ولاحکماً ، فنحو اليمين بالله فى حق
الكفارة ؛ فإنها بعد الحنث تجب باليمين ، لبالحنث على ما عرف .

وكذلك النذر المعلق بالشرط ، فإنه يلزم بعد الشرط بالنذر
لبالشرط ، ويسمى النذر المعلق بالشرط سبباً ، وكذلك اليمين ، إلا أنه
اسم مجازاً ؛ لتصوره^(٧) بصورة الأسباب ، لاحقیقة ؛ لعدم معنى

(١) انظر شفاء الغلیل ص ٥٤٧ وما بعدها ، والبحر المحیط ج ٥ ص ١١٥ وما بعدها
والمستصفی ج ١ ص ٣١٢ وج ٣ ص ٣٩٥ .

(٢) فى (ف) « تقديره »

(٣) سقط من (ف)

(٤) انظر التقويم ج ٢ ص ٦٩٤ وما بعدها .

(٥) سقط من (س)

(٦) فى (ج) و (س) « أو »

(٧) فى (ج) و (س) « لتصور » بدون الهاء .

السبب؛ لأن معنى السبب : ما يكون مؤدياً إلى غيره * وطريقاً . واليمين تعقد للبر^(١) ، وأنه مانع من الحنث الذي تجب عنده الكفارة ، وليس بطريق ، ولكنه لما كان يعرض أن * يزول المانع فيصير علة ، كان في صورة السبب ، ويتخلل المانع ذهب^(٢) عنه معنى السببية ، ولهذا قال أصحابنا: لا يجوز تقديم الكفارة على الحنف .

قال : ونقول على هذا: إن تعليق الطلاق بالنكاح جائز ؛ لأنه ليس بطلاق ، ولا هو سبب للطلاق ، فلا يعتبر لانعقاده شرط الطلاق^(٣) وهو ملك النكاح ، كما لو حلف بشيء آخر ، وإنما تكلم هذا بما يصير طلاقاً وهو إذا وصل إلى المرأة التي هي [محلها]^(٤) بعد الشرط ، فإنما^(٥) يعتبر في الحال^(٦) كون الرجل من أهل التكلم به ، ومن أهل اليمين ؛ لأن السبب ما يتقرر عند الوصول إلى المقصود ، لا ما يرتفع . (واليمين يرتفع)^(٧) بعد الحنث ؛ لأنه يبقى بعد الحنث^(٨) قوله : أنت طالق ، أو

* بداية (٢٦٥ ب / ف)

(١) في (س) « البر »

* بداية (٢٥١ ج / ج)

(٢) في (س) « ذهبت »

(٣) في (ف) « شرطاً لطلاق »

(٤) في جميع النسخ « محلها » والمثبت من بعض نسخ التقويم .

(٥) في (ف) « وإنما »

(٦) في التقويم « للحال » بدل « في الحال »

(٧) سقط من (ج) و (س)

(٨) في (س) « فبقى » بدل « لانه يبقى بعد الحنث »

عَلَى كَذَا . وهذا القدر لا يكون يمينا .

وكذلك اليمين بالله قبل الحنث ، يمين منعقدة للبر ، وبعده يزول الانعقاد ، وهو كعقد [بيع] ^(١) قائم (من) ^(٢) مفسوخ ، فلا يكون البيع سبباً لحكم الفسخ بحال ، وبالفسخ يزول معنى البيع .

وكذلك بعد الحنث ، يزول معنى اليمين المنعقدة * لإيجاب البر فلا تكون المنعقدة سبباً لما يتعلق بثبوته بانفساخه .

قال : فالمعلقات ^(٣) بشروط ^(٤) ليست بأسباب حكماً ومعنى لما يجب عند الشرط ، وقد تسمى أسباباً تسمية ^(٥) مجازاً ^(٦) .

فهذا ضرب مجاز ، ولكنه معتبر شرعاً ؛ لأنها ^(٧) في الحال معتبرة أيماناً لحكم شرع اليمين له ، فكان ^(٨) عقداً صحيحاً لحكم ^(٩) صحيح وإنما أبطلنا كونه سبباً لحكم يتعلق بانفساخ العقد المنعقد في الحال .

قال : وأما السبب المحض ، فنحو حلّ قيد العبد منه حتى أبق . فإنه سبب محض ، ولا يضمن به العبد ؛ لأن الهلاك ^(١٠) كان بالإباق ،

(١) سقط من جميع النسخ ، والمثبت من التقويم .

(٢) سقط من (ف)

※ بداية (١٦٥ ب / س)

(٣) في (ف) «المعلقات»

(٤) في (س) «شروط» بدون الباء ، وما أثبتناه «مطابق لما في التقويم .

(٥) في (ف) «تسوية»

(٦) في (جـ) و (س) «ومجازاً» بزيادة الواو .

(٧) في (ف) «لأنه»

(٨) في (ف) «وكان»

(٩) في (جـ) و (س) «بحكم»

(١٠) في (ف) «الإهلاك»

والإباق كان باختيارٍ من العبد ، لابقوةٍ حدثت من الحَلّ .
وكذلك إذا دلَّ سارقاً على المال حتى سرق ، لا يضمن المال ؛ لأن أخذ
المال كان باختيار السارق لابقوةٍ حدثت من الدلالة .

قال : ولهذا قال علماءنا : إن الدابة إذا أتلقت زرع إنسان لم يضمن
صاحب الدابة ؛ لأن التلف كان بوطءٍ أو أكلٍ فعلته الدابة باختيارها
لابقوةٍ حدثت من تسبب صاحبها .

وكذلك من فتح باب إسطبل حتى خرجت الدابة ، أو باب قفص
حتى طار الطير ، لم يضمن ؛ لأن الخروج (والطيران) ^(١) كان باختيارٍ من
الطير والدابة ، لابقوة حدثت * من الفتح أوجبت له الاختيار ، ولا بإلجاء
الدابة إليه ليفسد الاختيار بالكره .

ولا يلزمنا - على هذا ^(٢) - المَحْرَمُ إذا دل على صيدٍ ، حيث يضمن
لأن الدلالة سبب محض في حق جناية الأخذ ، ولا ضمان عليه من حيث
الأخذ للصيد ، ولكنه يضمن من حيث (إنه) ^(٣) أزال أمنه عن الاصطياد
وقد لزمه بالإحرام أن لا يزيل أمنه ، فتكون ^(٤) الإزالة جناية عليه ، كما
يكون ترك الحفظ من المودع جناية على الوديعه يضمن به .
ويضمن في مسألة الدلالة من حيث إنه جنى بالدلالة على * إحرامه

(١) سقط من (ج) و(س)

* بداية (٢٥٢ / ج)

(٢) في (ج) و(س) زيادة «أن»

(٣) سقط من (ف)

(٤) في (س) «فيكون» .

* بداية (٢٦٦ / ف)

فإن إزالة ^(١) الأمن (عن الصيد محظورٌ إحرامه ، كالحلق ولبس المخيط والدلالة مباشرة مايزيل الأمن) ^(٢) عنه ؛ لأن أمنه بسبب تواريه عن العيون ، فأما بعد العلم بمكانه فلاينجيه إلا الفرار على خوف .

(قال) ^(٣) ولهذا قلنا : إن حافر البئر لا يضمن الكفارة ، ولا يُحرَم الإِرث ؛ لأنهما يجبان جزاءين بإزاء فعل القتل مباشرة ، والمباشرة من الحافر في حفره ، وقد انقضى قبل الإتصال بالساقط ، وإنما اتصل به عمق حادث بفعله ، فصار مشيه سقوطاً للعمق ^(٤) الحادث ^(٥) بفعله ، إلا أنه شرطٌ لسقوطه ، لا أنه علة لسقوطه ، فسقوطه بسبب ^(٦) ثقله الذي لا يحمله الهواء ، والأرض كانت تحمله ، ولما صار ^(٧) العمق الحادث بفعله شرطاً للتلف والكفارة جزاءً علة التلف لم يضمن صاحب الشرط .

وأما ضمان التالف فليس بجزاءٍ علة التلف ، لينعدم بعدمها ، بل إنما يضمن التالف لوجود تلف مضاف إليه ، والحكم مضاف إلى الشرط وجوداً ، وإن لم يضاف إليه وجوباً ، وإذا أضيف إليه ضمن ، إلا أنه (إذا) ^(٨) اجتمع علة التلف مع شرط التلف ، وصلاح كل واحد منهما أن

(١) في (ف) « فإنه أزال » بدل « فإن إزالة » .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ف) .

(٣) سقط من (ف) وإثباتها هو الصحيح ؛ لأن ما بعدها من كلام أبي زيد الذي ينقله عنه المصنف .

(٤) في (س) « لعمد » .

(٥) في (ج) « الجاذب » .

(٦) في (ج) « سبب لسبب » ، ومن (س) « سبب » .

(٧) في (س) « لما » بدون الواو .

(٨) سقط من (س) .

يجعل سبب ضمان ، كانت الإضافة إلى العلة أولى .
 وهاهنا العلة ثقله أو مشيه (١) وذلك لا يصلح سبب الضمان ؛ لأنه
 ليس بتعد ، فوجبت الإضافة إلى صاحب الشرط .
قال : وكذلك زوائد الغصب المتصلة والمنفصلة أمانة عندنا ؛ لأن
 ضمان الغصب ضمان فعل خاص ، وهو أخذ مال المملوك .
 ولا يتصور الأخذ على هذا الحد إلا بإزالة يد بيد (٢) عن الشيء
 وهذا الحد وجد في الأم ، ولم يوجد في الزوائد ؛ لأنها حدثت في يد (٣)
 الغاصب ، فلا يجب ضمان الغصب به .
 ولو سلمنا (أن) (٤) البقاء تعد * حكماً ، فهو تعد غير الغصب
 ولما كان تعدياً آخر لم يجب به ضمان الغصب . وإن ادعى ضماناً آخر غير
 ضمان الغصب تكلمنا فيه .

قال : وعلى هذان نقول : إن شهود القصاص إذا رجعوا بعدما قُتل
 المشهود عليه بشهادتهم لا يضمنون الكفارة ، ولا يحرمون الإرث
 ويضمنون الدية ، كالكافر سواء ؛ لأن المباشرة منهم بأداء الشهادة ، وقد
 انقضت بالفراغ [من] (٥) الأداء ، ثم حكم الحاكم وما (وجب به

(١) في (ج) و (س) « مسبيه »

(٢) في (ف) « يده » والمثبت من (ج) و (س) مطابق لما في التقويم .

(٣) في جميع النسخ « يدي » .

(٤) سقط من (ج) و (س) .

* بداية (٢٥٣ / ج) .

(٥) في جميع النسخ « عن » والمثبت من التقويم .

مضاف) (١) إليهم ؛ لأنهم ألزموا الحاكم ذلك ، إلا أن التلف الواقع بالحكم تلف حُكْمِي ، والكفارة جزاء الإتيان حقيقة ، (وذلك بمباشرة الولي ، وهو فيه مختار ، غير ملجأ ، فيقتصر (٢) فعله ، ولا ينتقل إلى الشهود فلا يلزمهم ضمان القتل حقيقة) (٣) .

وكذلك الرجل تكون له (٤) امرأتان ، صغيرة وكبيرة ، فترضع (٥) الكبيرة الصغيرة حتى بانثا ، فإن (٦) الزوج يغرم للصغيرة نصف الصداق ، ويرجع بما غرم على الكبيرة إن تعمدت الفساد ، ولا يرجع إن لم تتعمد (٧) الفساد ؛ لأن المرضعة مسببة للفرقة ، وليست بصاحبة علة كالحافر سواء ؛ لأن (٨) فعلها في التمكين من الارتضاع لا غير ، والفرقة تتعلق بوصول اللبن إلى الجوف ، وذلك إنما يحصل بارتضاع الصغيرة وهي مختارة في ذلك ، غير أن مص الصغيرة إنما يكون ارتضاعاً ببقاء أثر فعل الكبيرة ، وهو بقاء الثدي في فمها بإلقامٍ كان منها ابتداء ، فإن كان الإلقام تعدياً (كان البقاء تعدياً) (٩) وإن لم يكن تعدياً فكذلك *

(١) في (س) « وجب مضاف به » .

(٢) في (ف) « فتقتصر » .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ج) و (س) .

(٤) في (س) « يكون » .

(٥) في (س) « فيرضع » وفي (ف) « فأرضعت » .

(٦) في (ج) و (س) « كان »

(٧) في (س) « تعمد » .

(٨) في (ف) « ولأن » بزيادة الواو .

(٩) سقط من (س) و (ف) .

* بداية (٢٦٦ / ف) .

البقاء، وهو كالحفر سواء .

وإذا لم يكن تعدياً لم يكن وجوب نصف المهر على الزوج بتعدٍ كان منها ، فلا يكون سبب ضمان؛ لأن الوجوب لا يكون فوق التلف والتلف إذا* لم يكن بتعدٍ^(١) من الحافر لم يضمن ، فكذلك الوجوب هاهنا .
وعندنا^(٢) : الضمان إنما يجب لإيجاب المهر ، لا بإتلاف ملك النكاح ؛ فإنه^(٣) غير متقوم عندنا ، ولو شهد الشهود بالفرقة بعد الدخول ثم رجعوا لم يضمنوا شيئاً .

ومتى^(٤) كان البقاء تعدياً وارتضاع الصغيرة مباحاً^(٥) [لها]^(٦) أضيف الضمان^(٧) إلى ما هو تعدٍ ، فوجب الضمان على مامر .
(و)^(٨) من الأسباب [المحضة]^(٩) وجود^(١٠) بعض ما يتم علة^(١١) بانضمام معنى آخر إليه ، كأحد شطرى البيع ، وأحد وصفى علة الربا

* بداية (١٦٦ أ / س) .

(١) فى (س) « يتعدى » .

(٢) أى عند الحنفية ، والكلام ما يزال لأبى زيد .

(٣) فى (س) « لأنه » .

(٤) فى (ج) و (س) « ومن »

(٥) فى (ج) و (س) كما فى التقويم « مباح » بالرفع ، وهو صحيح أيضاً على اعتبار الواو استثنائية ، لا عاطفه .

(٦) سقط من جميع النسخ ، وأثبتناه من التقويم ج ص ٧٠٨ .

(٧) فى (ج) و (س) « الإيجاب »

(٨) سقطت الواو من (ف)

(٩) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ ، وأثبتناه من التقويم .

(١٠) فى (ف) « ووجود » بزيادة واو العطف .

(١١) فى (س) « علية »

فهو من الأسباب المحضة ^(١) ؛ لأن الحكم لا يجب ما لم تتم ^(٢) العلة .
 وذكر أن البعض من العلة لا يكون له حكم العلة .
قال : وعلى هذا نقول : لا تجب صدقة الفطر عن نصف عبد ؛ لأن
 علتها الرأس ، فلا يكون للبعض حكم العلة .
 وكذلك الحفنة بالحفنتين * ^(٣) لاربا فيها ؛ لأن العلة هي الكيل
 وهذا ^(٤) بعض ما يكال ، وليس بمكيل ^(٥) .
 وذكر أمثالا . لهذا .
قال ^(٦) : وأما السبب (الذي) ^(٧) هو علة العلة ، فهو السبب
 الموجب ، لأنه أوجب علة الحكم ، (فمن حيث لم يوجب) ^(٨) إلا بواسطة
 علة ، [كان] ^(٩) سبباً ، ومن حيث حدثت العلة الموجبة للحكم به أضيف
 الوجوب إليه ، فصار ^(١٠) موجباً .
 ولهذا السبب حكمُ العلة من كل وجه ؛ لأن علة الحكم لما حدثت

(١) فى (س) « المختصة »

(٢) فى (س) و (ف) « يتم »

* بداية (٢٥٤ / ج)

(٣) فى (ف) « بالحفنة »

(٤) فى (ج) و (س) « وهذه »

(٥) فى (س) « بمكيل »

(٦) انظر تقويم الأدلة ج ٢ ، ص ٧١٤ .

(٧) سقط من (ف) .

(٨) فى (س) « فمن لا يوجب » وفى (ف) « ومن حيث إنها لم يوجب » .

(٩) فى جميع النسخ « كانت »

(١٠) فى (ف) « صار » بدون الفاء

بالأولى صارت (١) العلة الأخيرة مع حكمها (حكماً) (٢) للأولى (٣) .
ومثاله : الرمي المصيب القاتل ؛ فإنه سبب للموت ؛ لأن (٤) فعل
الرمي ينقطع قبل الإصابة ، لكنه أوجب حركة فى السهم ، وصل بها إلى
الرمي وأوجب نقض بنيته ، ثم انتقاض البنية أحدث (٥) آلاماً قتلتها
فكان الرمي سبباً موجباً ، وله حكم (حز) (٦) الرقبة من كل وجه ، فصار
الموت وسراية الآلام وانتقاض البنية ونفوذ السهم أحكاماً (للمرمى) (٧) .
قال : وقلنا نحن : إن شراء القريب إعتاقٌ ، ويجوز به التكفير
لأنه (٨) سبب موجب للعتق ؛ لأن الشراء علة الملك ، والملك للقريب علة
العتق (فكان الشراء علة علة العتق) (٩) ، فكان له حكم العلة ، وصار
الملك مع العتق حكماً للشراء .
قال : ولهذا قلنا : إن الحكم يضاف (١٠) إلى آخر أوصاف العلة

(١) فى (س) « فصارت »

(٢) سقط من (ف)

(٣) فى (ف) « للأول »

(٤) فى (جـ) و (س) « لأنه »

(٥) فى (س) « أحدثت »

(٦) سقط من (جـ) و (س)

(٧) سقط من (س)

(٨) فى (ف) « لا » بدل « لأنه »

(٩) ما بين القوسين سقط من (س) ، وفى (جـ) لم يكرر لفظ « علة »

(١٠) فى (س) « انضاف »

لأن مامضى ^(١) إنما يصير موجباً بالأخير ^(٢) ثم الحكم يجب بالكل
فيصير الوصف الأخير ^(٢) كعلة العلة .

ومن هذه الجملة قطعُ حبل القنديل حتى ينكسر ، وشقُّ الزَّق حتى
يسيل ^(٣) ؛ لأن قوامه بمسكته ، ومسكة القنديل بالحبل ، ومسكة الدهن
بالزَّق ، والقطع أو الشق علة مزيلة للمسكة ، وزوال المسكة علة التلف .

قال ^(٤) : وأما السبب الذى هو علة ، فهو الموجب للحكم بنفسه فى
ثانى ^(٥) الحال بلا واسطة علة ، لكن الحكم فى الحال لم يجب ؛ لعدم
تمامه ، لالعدم بعض ماهو علة ، بل لعدم وصف ماهو علة .

فمن حيث لم يوجب بنفسه حتى تم بوصفه كان سبباً وطريقاً إليه
ومن حيث إن الحكم فى الثانى ^(٦) يضاف ^(٧) إلى العلة ، دون وصفها لأن
الأوصاف أتباع ، لم يكن سبباً محضاً ، بل كان سبباً ابتداءً وعلة
انتهاءً* ، وهذا أدق وجوه الأسباب .

ومثاله ^(٨) - النصاب ؛ فإنه سبب الوجوب ، وعلة إذا تم الحول ؛ لأن

(١) فى (س) « يمضى »

(٢) فى (ف) « بالآخر » فى الموضعين .

(٣) أى الدهن . وفى التقويم « وشق زق الدهن حتى سال »

(٤) انظر التقويم ج ٢ ص ٧١٦ .

(٥) فى (س) « باقى »

(٦) فى (س) « الباقي »

(٧) فى (س) « مضاف »

* بداية (٢٦٧ / ف)

(٨) فى (س) « ومثال » بدون الها .

الزكاة تجب بسبب الغنى ، والغنى فى النصاب دون* الحول ، ولما لم تجب الزكاة بالنصاب نفسه علم أن معه معنى آخر علق^(١) التمام به ، وهو أن يوصف بأنه حولى فى ملكه ؛ لأن الشرع علق الزكاة (بمالٍ نام)^(٢) معنىً والنمو^(٣) لا يكون إلا بمدة ،^(٤) فشرط صفة البقاء حولاً ليتحقق^(٥) النمو فصار (المال المرصد للنمو)^(٦) أصل العلة ، والحول وصفاً ، فلم يعمل أصل العلة مالم يتم بوصفه^(٧) .

قال : ولا يقال إن حولان الحول^(٨) شرط الوجوب .

لأنه سبب بقوله عليه الصلاة السلام (« لازكاة فى مال حتى يحول [عليه] »^(٩) الحول^(١٠)) و « حتى » ليست بكلمة شرط ، إنما هى توقيت .

* بداية (٢٥٥ / ج)

(١) فى (ج) و (س) « علم »

(٢) فى (ج) و (س) « بحال نامى »

(٣) فى (ف) « والنمو »

(٤) فى (ج) « بهذه » ، وفى (س) « بهد »

(٥) فى (ج) و (س) « لتحقيق »

(٦) فى (س) « الملك النمو »

(٧) فى (ف) « وصفه »

(٨) فى (ج) و (س) « زيادة علة »

(٩) سقط من جميع النسخ . وأثبتناه من التقويم ، حيث إن المصنف مازال ينقل كلام أبى زيد ، ثم إن هذه الكلمة جزء من الحديث ، وهى ثابتة فى مراجعه .

(١٠) أخرجه ابن ماجه ج ٢ ص ٥٧١ والبيهقى فى سننه ج ٤ ص ٩٥ والدارقطنى ج ٢ ص ٩١ ، وأبو داود ج ٢ ص ١٠١ ، وانظر تلخيص الحبير ج ٢ ص ٣٠٥ .

ولا يقال : إن الحول أجلٌ مانع .

لأن الأجل لو منع لكان^(١) رخصة لصاحب الحق ، فكان ينبغي أن يسقط بإسقاطه ، بأن^(٢) يأخذ بالعزيمة ، ويعجل الأداء ، كما في صوم المسافر ؛ لما كان المانع من الوجوب أجلُ الله تعالى صح التعجيل .
وهاهنا إذا عجل لا يكون فرضاً ، (بل)^(٣) يقع موقوفاً إلى أن تتم العلة بوصفها على مامرٍ بيانه ، فعلم^(٤) أن عدم الوجوب لعدم تمام العلة وأن التعجيل ليس على وجه الرخصة .

وهذا لأن الحول متى تم واتصف^(٥) النصاب بما قلناه - (والوصف لا يقوم بنفسه بل بالموصوف وهو المال من حين صار سبباً ، لأنه لا يتصف)^(٦) المال بالحولى^(٧) إلا إذا بقى حولاً - [استند]^(٨) الوصف إلى أصل المال ، وصار ذلك المال من أول الحول متصفاً بأنه حولى ، كالرجل يعيش مائة سنة فيكون الموصوف بهذا البقاء ذلك الوليد نفسه ، لاشخص آخر ، فإذا استند الوصف إلى أول النصاب ، استند الحكم والوجوب إلى أوله أيضاً ، فيصير المعجل مؤدياً بعد الوجوب ، فيجزئه .

(١) ما بين القوسين من بداية الحديث « لازكاه » إلى قوله « لكان » سقط من (جـ) و (س) .

(٢) فى (جـ) و (س) « أن » بدون الباء

(٣) سقط من (جـ) و (س)

(٤) فى جميع النسخ « علم » بدون الفاء .

(٥) فى (س) « وصف » .

(٦) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٧) فى (ف) « بالحول »

(٨) فى جميع النسخ « فاستند » بزيادة الفاء . والصحيح ما أثبتناه من التقويم .

وأما بعض العلة فلا يستند إلى ما قبله ، بل يقتصر على حين وجوده لأنه ليس بتبع لما قبله ، وإذا اقتصر على حين التمام ^(١) فيبقى الأداء (قبله) ^(٢) إذا قبل الوجوب ، فلا يجزئه .

قال : وهذا كما قيل في المريض ، صاحب الفراش ، إذا وهب جميع ماله : إنه ينفذ ، ويصير ملكاً للموهوب له ، إذا سلم إليه ، كما لو كان صحيحاً ، وإذا مات نُقضت الهبة في الثلثين ^(٣) ؛ لأن العلة الحاضرة عن هبة الثلثين مرض مميت ^(٤) ، لانفس المرض . وقولنا : مميت ^(٤) صفة للمرض ، والوصف معدوم وقت * الهبة ، فنفذت الهبة من غير حجر ^(٥) ، فلما دام المرض حتى مات تم الوصف ، فصار (أصل المرض متصفاً بالإماتة) ^(٦) لا آخره ؛ لأن الموت يضعف القوى ، وكل جزء من المرض (بعد ماخرج من عداد ^(٧) الأصحاء يضعفه) ^(٨) بمنزلة جراح ^(٩) متفرقة سرت إلى الموت

(١) في (س) « التزام »

(٢) سقط من (س)

(٣) في (ف) « العلتين »

(٤) في (س) « بحيث » في الموضعين .

* بداية (١٦٦ ب / س)

(٥) في (ف) « حجز »

(٦) في (ف) « أول الوجوب متصفاً بالاضافة »

(٧) في (ج) و (س) زيادة « عدد » ولم نثبتها لعدم مناسبتها في الجملة .

(٨) مابين القوسين ورد في (ف) بلفظ « بعده أخرج عن عدد الاصحاء يضعف »

(٩) في (س) « احراج »

فإنه يضاف^(١) إلى الكل*^(٢) دون الأخير ، فتمت علة^(٣) الحجر من حين أصل المرض الذى أضناه ، والتصرف وجد بعده فصار محجوراً عليه فينقض^(٤) عليه إذا لم يجزه صاحب الحق .

قال : وعلى هذا قال علماؤنا : إذا جرح رجل رجلاً خطأ وكفر ، ثم مات المجروح أجزأه بالمال والصيام جميعاً ؛ لأن علة الوجوب هي^(٥) القتل وذلك اسم لجرح يسرى^(٦) إلى النفس فتموت ، والسراية صفة لأصل الجرح ، فعدم الوصف يمنع الوجوب ولا يمنع التعجيل موقوفاً* على تنمة^(٧) العلة بوصفها فى الثانى .

هذا كلام أبى زيد فى أقسام السبب : ذكرت أكثره ، وتركت بعضه والمذكور كافٍ لبيان أصولهم ، وأكثر هذا الكلام إنما هو على أوضاعٍ لهم فى أصولهم - (على ما يزعمه هو ، لا على ما زعمه مشايخهم)^(٨) وأصحابهم .

(١) فى (س) «بيان» ، وفى (ف) «أضاف»

* بداية (٢٥٦ / ج)

(٢) فى (س) «الكيل»

(٣) فى (س) «عليه»

(٤) فى (ج) و(ف) «فنقض»

(٥) فى (س) «وهى» بزيادة الواو .

(٦) فى (س) «زيادة» إلى

* بداية (٢٦٧ ب / ف)

(٧) فى (س) «قيمة» بدلا من «تنمة»

(٨) ما بين القوسين جاء فى (ف) هكذا «على ما يزعمه ها ولا على ما زعم مشايخهم»

والذي ذكر أولاً - أن اليمين (ليس بسبب للكفارة)^(١) حقيقة^(٢)، إنما هي سبب تسمية ومجازاً .

فالأصل أن الشيء إذا حكم بثبوته يكون حقيقة ، ومن ادعى كونه مجازاً فعليه الدليل ، وقد ذكرنا في كثير من المواضع أن الكفارة لقضاء حق الاسم ، (واليمين سبب صحيح في قضاء حق الإسم والوجوب إنما تأخر لقضاء حق الإسم^(٣)) (وذلك)^(٤) في الحال واقع بالبر^(٥) ، فلا يجب بالتكفير^(٦) مع حصوله في الحال بغيره ، ثم إذا حثت فقد فات قضاء حق الاسم بالبر ، فيجب الآن قضاؤه بالكفارة ، إلا أن السبب لذلك هو اليمين ؛ لما بينا من قبل فإذا كفر جاز ، (لأنه)^(٧) قد فعل بعد وجود سببه ، فإذا كان المفعول^(٨) لقضاء حق الاسم وسببه قد تحقق باليمين ، فلامعنى لمنع^(٩) الجواز .

وأما قوله : إن السبب ما يتقرر عند وجود حكمه ، فلما ارتفعت اليمين بالحنث وهو زمان وجوب الكفارة ، دل أنه لا يصلح سبباً للكفارة .

(١) في (ف) « ليست الكفارة »

(٢) في (س) « سفه »

(٣) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٤) سقط من (جـ) و (س)

(٥) في (جـ) و (س) « باكثر »

(٦) في (جـ) « التفكير »

(٧) سقط من (جـ) و (س)

(٨) في (س) « المعقول »

(٩) في (س) « ليمنع »

قلنا : الكفارة سببها اليمين - على ما قلنا - ولكن لما كان هذا الواجب كفارة^(١) ، فلا بد من اتصال هتكٍ باليمين ليستقيم الواجب كفارة .

ثم إذا اتصل الهتك باليمين باتصال الحنث^(٢) بها (وجبت و)^(٣) لم يمنع تأخر اتصال الحنث باليمين من تحقق السببية في الحال . مثل الموت مع الجرح ؛ فإن تأخر الموت عن الجرح لا يمنع من تحقق السببية في الحال حتى جازت الكفارة ، والمعنى ما بيننا في ذلك أنها لقضاء^(٤) حق الاسم عند الاستشهاد به* في عقد مخصوص ، والاسم في اليمين ، فكانت هي السبب .

وأما ارتفاعها عند الحنث ، فلانقول^(٥) بنفس الحنث ارتفع ، لكن إذا كفر ووقع قضاء حقها بالتكفير لم يبق لبقائها فائدة ، فارتفعت . كالرجل يقول : والله لا أكلم فلاناً يوم كذا . فمضى اليوم ولا يكلم ارتفع ، لعدم الفائدة في بقائها (فارتفعت)^(٦) .

وأما مسألة الدابة إذا أتلقت زرع إنسان .
فإنما أوجبنا الضمان إذا وجد بالليل لقضاء النبي ﷺ بإلزام أربابها

(١) في (س) «كفاية»

(٢) في (ج) و(س) «الهتك» بدل «الحنث»

(٣) سقط من (ف)

(٤) في (س) «للقضاء»

* بداية (٢٥٧ / ج)

(٥) في (ف) «يقول»

(٦) سقط من (ج) و(س)

الحفظ لها^(١) ، وإذا ألزمهم حفظها بالليل فقد ألزمهم ضمناً إذا أفسدت^(٢) .

وأما فتح باب القفص وباب الاسطبل . فهو سبب لطيران الطير وسبب لخروج الدابة ، وإنما جعلنا ذلك سبباً ؛ لأن السبب ما يوصل إلى الشيء ، ونحن نعلم قطعاً أن فتح الباب موصل إلى الطيران ، وطيران الطير هلاك له في حق مالكه .

وكذلك في حفر بئر : عُمُقُ^(٣) المكان مبطل لاستمساكه على الأرض في حال مشيه الذي هو مباح له ، وزوال المسكة في مثل هذه الصورة مهلك له . فصار بفتح الباب مهلكاً للطير بهذا الوجه وبحفر البئر مهلكاً^(٤) للواقع من هذا الوجه وضمن الهالك واجب على المهلك سواء كان الواجب حق الله تعالى أو حق آدمي ، وهذا لأن التسبب^(٥) قتل ؛ لأنه لا يمكن مباشرة إزهاق الروح ، فيكون تحصيله بالتسبب إليه إلا أن التسبب إذا قوى بأن* يؤدي إلى الهلاك غالباً أوجب القود، وإذا ضعف بأن لا يؤدي إلى الهلاك غالباً أوجب الدية ، وكان المعنى فيه أن القود وجب لحكمة الزجر، (فهو وإن كان ضمان المتلف شرعاً -على ما سبق- لكنه واجب لحكمة الزجر^(٦)) ، فإذا ضعف السبب استغنى عن الزجر ، فسقط

(١) في (س) «بها»

(٢) في (ف) «فسدت»

(٣) في (ج) و(س) «عميق»

(٤) في (ج) و(س) «مهلك» بالرفع

(٥) في (س) «التسبب»

* بداية (١٢٦٨/ف)

(٦) ما بين القوسين سقط من (ف)

القود ، وإذا قوى السبب افتقر إلى الزجر ، فوجب القود ، وإذا ثبت أنه قَتْلٌ وجبت الكفارة به . ببينة أن بالاتفاق وجبت الدية لحق آدمي .
وضمنان المتلف لا يجب إلا بالإتلاف ، دل أن حفر البئر * إذا اتصل به السقوط إتلاف .

وعلى هذا وجب القود على شهود القصاص إذا رجعوا؛ لأنه سبب قوى يؤدي إلى التلف ، فصاروا متلفين .

والدليل على أن فعلهم إتلافٌ وجوب الدية عليهم .
وقولهم : إنهم قتلة حكماً لاحقيقة .

قلنا : إذا كانوا قاتلين (بفعلهم) ^(١) فيكونون قاتلين حقيقة ، وإلا لم يكونوا* قاتلين .

ثم نقول : إنما صاروا قتلة بإثباتهم هلاك الشخص حقاً للمشهو دله وإذا جعلوا هلاكه حقاً (له) ^(٢) فقد أهلكوه .
فهذا وجه قولنا : إنهم قتلة .

ثم إذا صاروا قتلة ، فسواء أصاروا قتلة حكماً أو حساً بعد أن يستند إثبات قتلهم إلى فعل حسى يوجد منهم استقام إيجاب القود عليهم بذلك الفعل الحسى الذى أوجب (بسببه القود عليهم) ^(٣) . وهذا كالرمى

* بداية (١٦٧ / س)

(١) سقط من (ف)

* بداية (٢٥٨ / ج)

(٢) سقط من (ف)

(٣) فى (ف) «نسبة القول إليهم» وقد جاءت كلمة «إليهم» فى جميع النسخ، وما أثبتناه هو الصحيح المناسب لسياق الكلام فى (ج) و(س)

والجرح المؤدى إلى هلاكه .

وقولهم : إن الولي مختار للقتل .

قلنا : اختياره للقتل لم يمنع نسبة القتل إلى الشهود حكماً ، فلا يمنع أيضاً وجوب القود عليهم ، وهذا لأن جهة القتل فى حق الولي (والشهود)^(١) مختلفة ، فالولي صار قاتلاً بمباشرة جرحاً أو حزه رقبة والشهود إنما صاروا قاتلين بجعلهم هلاك الرجل حقاً للولي ، وإذا اختلفت الجهة لم يمنع اختيار الولي من نسبة القتل إلى الشهود .

وأما مسألة ولد الغصب ، فنحن قد ذكرنا أن الغصب إثبات (اليـد)^(٢) بعدوان على مال الغير ، وهذا القدر مستقل كاف (فى إيجاب)^(٣) الضمان ، ولانعتبر^(٤) وراءه شيئاً آخر ، وهذا لأن ما يستقل بإيجاب الضمان (بنفسه إذا وجد فلامعنى لضم شيء آخر إليه ، وإثبات اليد على مال الغير مستقل بنفسه لإيجاب الضمان)^(٥) ؛ لأن إزالة اليد التى يشيرون إليها لا تُراد^(٦) لعينها ، وإنما تُراد^(٦) لإثبات اليد ، فإذا كانت الإزالة وصلة وذريعة لم يعتبر وجودها بعد أن وجد المقصود . وتام هذا فى تلك المسألة^(٧) .

(١) سقط من (جـ) و(س)

(٢) سقط من (س)

(٣) فى (جـ) و(س) «لإيجاب»

(٤) فى (س) «فلا يعتبر»

(٥) ما بين القوسين سقط من (جـ) و(س)

(٦) فى (ف) «يراد» فى الموضعين .

(٧) يعنى فى بحث مسألة الغصب فى الفروع .

وأما مسألة إرضاع الكبيرة الصغيرة ، فاعتبار وجود^(١) (تعمد الفساد)^(٢) بعد أن (قد)^(٣) وجد الفساد^(٤) بعيد عن مسالك الشرع .
والذى ذكر من قوله : إن الإلزام^(٥) تعد .
فإثبات التعدى فى إلزام الصبى الثدى متعذر^(٦) ، إلا^(٧) باعتبار إفساد النكاح ، وفساد النكاح متصل بهذا الفعل ، سواء تُعمد الإفساد أو لم يتعمد ، وإذا اتصل^(٨) الإفساد به كانت المرأة المرضعة مفسدة للنكاح فشرط قصدها^(٩) التعمد (أو عدم قصدها التعمد)^(١٠) لا وجه له كالرمى ، فإنه لما كان تعدياً بإصابته آدمياً فبعد أن أصاب الآدمى ، وتحقق قتله فاعتبار تعمده وعدم تعمده لا يكون له وجه ، (ووجب^(١١) الضمان فى * الحالاتين .

وأما الذى قاله فى المرض وملك النصاب . فهو تكلف شديد

(١) فى (ج) و(س) « وجوه »

(٢) فى (س) « بعمد الفساد » وفى (ف) « التعمد إلى الفساد »

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى (ف) « للفساد »

(٥) فى (ج) و(س) « الالتقام »

(٦) فى (س) « متقدر »

(٧) فى (ج) و(س) « لا » بدل « إلا »

(٨) فى (س) « انفصل »

(٩) فى (س) « فعندها »

(١٠) سقط من (ج) و(س)

(١١) سقط من (ف)

* بداية (٢٦٨ ب / ف)

والحق يجب للورثة قطعاً بعد الموت ، واستناد^(١) وجوب هذا الحق إلى ابتداء المرض غير ممكن ؛ لأنه إن كان (المرض سببُ الموت بضعف*)^(٢) القوى فتركيب الآدمي على طبائع مختلفة وأمشاج متباينة سبب للمرض وكل العلل ؛ فإن ثبوت الاعتدال في المتباينات عسر جداً ، فالتركيب المختلف آيل إلى الانتقاض ، كما أن الضعف آيل إلى الفناء .

ومن دخل في أمثال هذا فلاشك أنه ينقطع عليه (الكلام)^(٣) ويبقى فهمه حسيراً في بعض المداخل .

وإنما المنع من التبرع^(٤) فيما زاد على الثلث من قبل الشرع (لحق)^(٥) يجب للورثة من بعدُ ، لالحق واجب لهم في الحال .

والدليل على هذا : أن النبي ﷺ قال : «إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس»^(٦) فأشار في المنع إلى معنى^(٧) بعد موته ، لا إلى أمر قائم في الحال .

وأما النصاب ، فهو موجب للزكاة عند اتصال صفة النماء به ،

(١) في (س) «وإفساد»

* بداية (٢٥٩ / ج)

(٢) في (س) «يثبت الموت بضعف»

(٣) سقط من (ف)

(٤) في (ج) و(س) «الشرع»

(٥) سقط من (ف)

(٦) أخرجه البخاري ومسلم . وأصحاب السنن . انظر صحيح البخاري مع الفتح ج ١٢

ص ١٤ وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٧٦ ومنتقى الأخبار ج ٤ ص ٤٣ .

(٧) في (ج) و(س) «أمر»

والنماء يتحقق بحول^(١) الحول ، فهو عندنا مثل اليمين التى سبق ذكرها .
 واتصال الحول بالمال مثل اتصال الحنث باليمين ، وجواز التعجيل
 لنوع نفع^(٢) للفقراء ، لكن جواز هذا النفع^(٣) بعد وجود السبب فى
 نفسه وإن تأخر الوجوب لتأخر الصفة ، فكأن الشرع لم يبلغ وجود السبب
 واعتبر ذلك فيما يتصل بنفع الفقراء من إخراج زكاة إليهم ، أو صرف عتق
 إلى عبيد^(٤) ، أو إطعام مساكين ومحاييج ؛ ولهذا لم يجوز الصوم فى
 الكفارة قبل الحنث ؛ لأن ليس بمتصل بنفع أحد ، والأصل أن كل معنى
 يمكن اعتباره فى حكم ورد به الشرع ، فإنه يعتبر ولا يعطل ، وإرادة الشارع
 نفع المحتاج معتبر ، وعدم تعطيل السبب بعد أن تحقق معتبر ،
 فبمجموع^(٥) هذا ورد الجواز فى تعجيل الزكاة ، وقد ورد^(٦) الجواز فى
 تعجيل الكفارة^(٧) .

فأما إن تعمد إنسان ويريد أن يحقق وجوب الزكاة بنفس
 النصاب-والشرع (قد)^(٨) ورد بنفى الوجوب قبل الحول - ويجعل نفس
 ملك النصاب كافياً لوجوب الزكاة- وقد وجدنا فى حول الحول اتصال^(٩)

(١) فى (ج) و (س) « بحؤل »

(٢) فى (س) « يقع »

(٣) فى (س) « البيع »

(٤) فى (ج) و (س) « عبد »

(٥) فى (ج) و (س) « فمجموع » بدل « فبمجموع »

(٦) فى (ج) و (س) « وورد » بحذف « قد »

(٧) فى (ج) و (س) « الزكاة »

(٨) سقط من (ف)

(٩) فى (س) « إيصال »

معنى بالنصاب، يصلح مؤثراً في إيجاب الزكاة من تحقق النماء فيه—
فمحال، وصار* هذا مثل اليمين والحنث ، فاليمين سبب ، والحنث يتصل
به ، فيستقيم بناء إيجاب الكفارة على اليمين في هذه الحالة؛ لأن المؤاخذه
في سببها فلا بد من اعتبار هتك ، كما أن الزكاة مواساة، فلا بد من (اعتبار
نماء ، ثم)^(١) هناك لم يعطل نفس السبب حتى اتصل به جواز الإخراج
وإن* تأخر الوجوب . كذلك لا يعطل السبب في الكفارة ، فيتصل به
جواز التكفير ، وإن تأخر الوجوب .

فهذا وجه الكلام على ما ذكره . وتام هذا مذكور في الخلافات
فلا يعدم الناظر في هذا الذي ذكرناه من مزيد فائدة ، على ما ذكرناه في
التعليق^(٢) والمصنفات .

* بداية (١٦٧ ب / س)

(١) في (ج) كلمة غير واضحة ، وفي (س) « سببها قائم »

* بداية (٢٦٠ ج / ج)

(٢) في (ج) و (س) « التعليق »

فصل (١)

ثم ذكر أنواع العلل المعتمدة شرعاً (٢).

فقال : العلل المعتمدة أربع (٣) :

علة موجودة اسماً ومعنى وحكماً .

وعلة موجودة اسماً ومعنى ، لاحكاماً .

وعلة موجودة حكماً ، لاسماً و(لا) (٤) معنى .

* وعلة موجودة اسماً ، لامعنى ولاحكاماً .

فأما المعتمدة من كل وجه : فنحو إعتاق المخاطب عبده وطلاقه امرأته وبيعه ماله ونذره بصدقة (٥) شيء . وهذا ضرب لا إشكال فيه ، فهو الأصل .

قال : وأما الموجود اسماً لامعنى ولاحكاماً : فنحو طلاق المرأة إن دَخَلَت الدار . كان عقد طلاق اسماً ، ولم يكن معنى ولاحكاماً ، على مامر من قبل .

وأما الموجود اسماً ومعنى لاحكاماً : فهو مثل النصاب قبل الحول

(١) ورد في (ج) بعد « فصل » هذه الجملة « كلام أبى زيد » وفي (س) « تم كلام أبو زيد »

(٢) تقويم الأدلة ج ٢ ص ٢٢٤

(٣) في جميع النسخ « أربعة » والصحيح ما أثبتناه ، وهو المطابق لما في التقويم .

(٤) سقط من (ف)

* بداية (٢٦٩ أ / ف)

(٥) في (ف) « لصدقة »

فإنه علة الوجوب اسماً ومعنى لاحقاً؛ لأن الزكاة لا تجب إلا بعد الحول .
وكذلك الجرح ، علة القتل ، وقد وجدت صورة ومعنى لاحقاً .
وكذلك البيع بشرط الخيار ، علة للملك اسماً ومعنى لاحقاً .
وكذلك الطلاق الرجعي ، علة لإبادة انعقدت اسماً ومعنى
(لاحكماً).^(١)

وأما الموجود حكماً ، لا اسماً ، ولا معنى : فكالسفر ، فإنه سبب
للرخصة ، والعلة هي المشقة ، فأثبت^(٢) حكم العلة وهي السقوط
ولامشقة ، وهي العلة على الحقيقة .

وكذلك الاستبراء (يجب)^(٣) باستحداث ملك الوطء بملك اليمين
وإن كانت الأمة بكرةً أو اشتراها من صبي أو امرأة . والعلة صيانة الماء عن
الاختلاط بماءٍ قد وجد ، ولأما في هذه المواضع .

وكذلك الوضوء ، يجب عن النوم وإن لم يوجد الحدث ، والعلة
خروج النجس عندنا ، أو خروج شيء من المخرج على أصل غيرنا .
وكذلك إذا باشر امرأته [وانتشرت]^(٤) آلته ، وليس بينهما ثوب
وجب الوضوء وإن لم يخرج شيء^(٥) . وبيقين . والعلة هي الخروج .
وكذلك الاغتسال ، يجب بالتقاء الختانين وإن تيقن بعدم الماء ، والعلة

(١) في (ف) « وحكماً »

(٢) في (ف) « فأثبتت »

(٣) سقط من (جـ) و (س)

(٤) في جميع النسخ « وإن انتشرت » والمثبت من التقويم .

(٥) في (ف) « منى »

خروج المنى عن شهوة .

والنسب ^(١) يثبت بالنكاح ، وأصله الماء ، ويثبت وإن لم يطأها
ويعلم أنه لم يخلق من مائه .

وهذا لأن السفر سبب ظاهر* للمشقة عادة، والمشقة أمر باطن
يتفاوت الناس فيها ، وليس لها حد معلوم ، ولو علق الحكم بحقيقة المشقة
لتعذر الأمر علينا ، فعلقها الشرع بسببها فى العادات، تيسيراً علينا فثبت
الحكم وإن عدت العلة ؛ لأن السبب حققها ، وصار علة شرعاً .

وكذلك خروج الحدث حال النوم ، (أمر)^(٢) باطن ، ولو علق الحكم
به لتعذر ، فتعلق بالسبب المؤدى إليه ظاهراً ، وهو النوم الذى يُرخى
مفاصله ، تيسيراً واحتياطاً لأمر العبادة أيضاً .

وكذلك الاستبراء ، لو علق بالماء - وهو أمر باطن - تعذر علينا
مراعاته فتعلق بالسبب المؤدى إلى خلط المياه ، وهو استحداث ملك الوطء
بملك اليمين ، (لأن)^(٣) هذا الاستحداث يصح من غير استبراء لزم
للمالك الأول ، فلو أبحننا للمالك الثانى بنفس الملك لأدى ^(٤) إلى الخلط
(فكان الإطلاق بنفس الملك سبباً مؤدياً إلى الخلط) ^(٥) بخلاف النكاح

(١) فى (س) «السبب»

* بداية (٢٦١ / ج)

(٢) سقط من (س)

(٣) سقط من (ج) و(س)

(٤) فى (س) «لايؤدى»

(٥) ما بين القوسين سقط من (ف)

فإن ملك النكاح إذا زال بعد الدخول لا بد من تربص (موجب للبراءة) (١)
فالإطلاق للثاني (٢) بنفس الملك لا يؤدي إلى الخلط .

وإذا كان كذلك ، أقيم سبب الخلط وهو الإباحة (٣) بنفس الملك
مقام الخلط حقيقة ، تيسيراً على العباد بتعليق الحكم بسبب ظاهر، دون
الماء الباطن (٤) .

واعلم أن هذا الذي ذكره ، أول ما فيه أنه يعمد في كل فصل يذكره
إلى تقسيم مقيد بأعداد الأربعة . ولا بد أن يبلغ هذا العدد ، ولا يزيد (٥)
(عليه) (٦) فيستخرج* بالمنقاش أقساماً حتى يبلغ هذا العدد .
ونعلم قطعاً أن هذا ليس من شأن المحققين .

ومابال هذا الفاضل وعدد الأربعة ؟ وكيف يستقيم أن (يصير) (٧)
هذا العدد مما لا بد منه ، والنقصان (والزيادة) (٨) جائز متوهم .
والدليل على أنه لم يكن من شأنه التحقيق في هذه الفصول
الذي (٩) يذكرها أنه قَسَمَ العلل والأسباب ، وجعل أحد الأقسام قسم

(١) في (ف) « من حيث البراءة »

(٢) في (س) « الثاني »

(٣) في (ف) « التأخير »

(٤) إلى هنا انتهى مانقله بتصرف عن أبي زيد في هذا الموضع .

(٥) في (جـ) « مزيد »

(٦) سقط من (ف)

* بداية (٢٦٩ ب / ف)

(٧) سقط من (ف)

(٨) سقط من (ف)

(٩) هكذا في جميع النسخ ، والأولى « التي »

علة) اسماً بلا معنى ولا حكم، وما كان بهذا السبيل كيف يكون علة؟ وذكر أحد الأقسام قسم علة^(١) توجد حكماً بلا معنى . وإذا كانت العلة علة تسمية بلا معنى ، فكيف ينبئ^(٢) عليها^(٣) حكم من أحكام الشرع . وسبيلها أن تتبع العلل الصحيحة ، ولا صحة لعلة ما حتى تكون معنوية .

وذكر أيضاً أحد الأقسام قسم علة لاحكم لها .
 وإذا لم يكن للعلة حكم ، فكيف تكون^(٤) علة ؟
 والمسائل التي ذكرها ، فليس على مازعم .
 (ونحن نقول : إن سبب الرخصة هو السفر؛ لأنه يوجب المشقة*
 في الغالب)^(٥) ولئن لم تكن مشقة فهو نادر .
 * وكذلك النوم ، يوجب خروج الحدث في الغالب ، فاعتبر الغالب
 في هذين الموضعين ، وأعرض عن النادر .
 وعلى أنه (قد)^(٦) قال بعض أصحابنا ، وبعض أصحابهم : إن نفس
 النوم حدث ، وهو طريق معتمد وصار نفس النوم حدثاً بالنص (مثل سائر

(١) ما بين القوسين سقط من (س) و(ف)

(٢) في (ف) « يبتنى »

(٣) في جميع النسخ « عليه » والصحيح ما أثبتناه لعود الضمير إلى العلة وهي مؤنث .

(٤) ما بين القوسين سقط من ((ج) و(س))

* بداية (٢٦٢ / ج)

(٥) ما بين القوسين سقط من (ف)

* بداية (١٦٨ / أ/س)

(٦) سقط من (ج) و(س)

الأحداث من البول والغائط والريح ، وإنما صارت أحداثاً بالنص^(١) .
وأما مسألة الاستبراء : فعندنا لا بد من ماء حقيقة أو توهم ماء حتى
لو عدم كلاهما لم يجب الاستبراء .

وكذلك فى النكاح ؛ لانقول : إن نفس النكاح يثبت النسب ، بل
النسب عندنا بتوهم الماء ، وهو إمكان الوطء ، ويثبت^(٢) بنفس الإمكان
احتياطاً للنسب ، ثم الزوج إذا علم أن الولد ليس منه ، فقد جعل الشرع
له سبيلاً إلى نفيه باللعان .

وإنما الشأن فى قولهم ؛ فإن عندهم يثبت النسب بلاماءٍ ولاتوهم
ماءٍ .

ثم نقول : لا يثبت اللعان إلا فى موضع مخصوص من شخص
مخصوص ، على ما عرف .

فثبت^(٣) (النسب لهذا)^(٤) الولد الذى نقطع أنه ليس من هذا
البائس ويصير ريقة فى عنقه ، ولا سبيل له إلى التخلص منه بحال .
وذلك^(٥) فى المواضع التى لا يرون اللعان (بحال)^(٦) ، وفى
الأشخاص الذى لا يرون إيجاب اللعان [عليهم]^(٧) .

(١) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٢) فى (ج) و (ف) « وثبت »

(٣) هكذا فى جميع النسخ . والأولى (فيثبت)

(٤) فى (ج) « نسب هذا » ، وفى (س) « بسبب هذا »

(٥) فى (س) و (ف) « وكذلك »

(٦) سقط من (ج) و (س)

(٧) سقط من (ف) وهو فى (ج) و (س) « عليه » والأولى ما أثبتناه .

وهذا من الحرج والضرر الذي لا يجوز أن تُطلق حكمةُ الرب وتفضُّله على عباده ، وحسنُ نظره لهم مثله . وكيف يأخذ الشرع ولدزنا ، فيضعه في حجر إنسان ، ويلحقه به ، ثم لا يجعل له سبيلاً إلى ^(١) التخلّص منه . ولا قبح ولا فظاعة ^(٢) فوق هذا ، ولا نفرة في القلوب ، ولا ضرر في النفوس أشد من هذا .

فدلت ^(٣) حكاية مذهبهم على [بطلانه] ^(٤) ، وما كانت حكايته ^(٥) مغنية عن إقامة الدليل على فساده فيعلم قطعاً خطأ قائله ^(٦) .

ويجوز أن يقال في مثل هذه المسألة : إن (المخالف قد أخطأ) ^(٧) ونحكم بخطئه ونقول : لو حكم حاكم بثبوت النسب في مثل (هذه المواضع) ^(٨) ينبغي أن لا ينفذ حكمه .

(١) في (ف) « في » بدل « إلى »

(٢) في (ف) « مضاعه »

(٣) في (ف) « فدل »

(٤) في جميع النسخ « بطلانها »

(٥) في (ج) و (س) « حكاية »

(٦) في (ف) « تأويله »

(٧) في (ف) « قائله أخطأ »

(٨) في (ج) و (س) « هذا الموضع »

فصل (١)

ثم ذكر أنواع الشرط ، وجعلها أقساماً أربعة ، فقال: (٢)
شرط محض ، وشرط (هو) (٣) فى حكم العلة (٤) ، وشرط هو فى
حكم العلامة المحضة، وشرط صورةً ، ماله حكم .
فأما الشرط المحض : فما يَمْتَنَعُ (٥) وجود الحكم إلا بوجوده .
والشرط المحض بكلمة « إن » نحو قولك : عبرى حر إن * دخل
الدار .

فإن التحرير قد انعدم حكماً ، وامتنع وجوده حتى يوجد الشرط * .
قال : ووجود العتاق يضاف إلى الشرط ، فأما وجوبه فيضاف (٦)
إلى قوله : أنت حر . وعلى هذا شروط العبادات ؛ فإن الوقت علة
الوجوب ، والعلم بالخطاب شرطه ، فلا يوجد ابتداء الوجوب إلا بعد العلم
أو ما يقوم مقامه ، ولكن يجب بالوقت .

(١) فى (س) «مسألة»

(٢) انظر تقويم الأدلة ج٢ ص ٧٣٣-٧٤٣ .

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى (س) «اللغة»

(٥) فى (س) «يمنع»

* بداية (٢٦٣ / ج)

* بداية (٢٧٠ أ / ف)

(٦) فى جميع النسخ «يضاف» بدون الفاء

وكذلك الأداء ، إنما يثبت بالفعل من قيام وقراءة وركوع ، ولكن الوجود شرعاً يتعلق بالطهارة والنية وسائر الشروط .

وكذلك فى المعاملات ، فإن عقد النكاح يكون بالإيجاب والقبول ولا يوجد شرعاً إلا بشهود .

وأما الشرط الذى هو فى حكم العلة ، فنحو شق زق الدهن . وقطع حبل القنديل ؛ فإن الشاق يضمن ، كأنه أكل الدهن أو أحرقه بالسراج وإن كان الشق مباشرة إتلاف الزق ، وأزالة لما يمنع ^(١) سيلان الدهن فيوجد السيلان عند الشق ، لابه ، بل بكون الدهن سيالاً مائعاً ، لكنه فى حكم العلة ؛ لأن تماسك الشيء يعتبر بقدر الممكن فى العادات وتماسك ^(٢) الدهن محفوظاً عن التلف فى العادة لا يكون إلا بالأوعية وكان صب الدهن فى الوعاء حفظاً ، فيكون شق الوعاء إتلافاً .

وذكر مثل هذا فى قطع حبل القنديل ؛ (لأن التعليق بالحبل حفظ فكان قطع الحبل) ^(٣) إتلافاً .

(قال) ^(٤) : وهذا كالقتل ؛ فإنه مباشرة ^(٥) إتلاف ، ومعلوم أن القتل اسم لما يزيل الحياة ، لالما يفيت ^(٦) جزءاً ^(٧) معيناً من شخص ، وإنما

(١) فى (س) « يمتنع »

(٢) فى (س) « وتمسك »

(٣) مابين القوسين سقط من (س)

(٤) سقط من (جـ) و (س)

(٥) فى (س) « مباشر »

(٦) فى (ف) « يفيد »

(٧) فى (س) « جزءاً »

كان كذلك ؛ لأن الحياة ليست بعينٍ يمكن أخذها بمد اليد إليها ، أو إتلافها بالقصد إلها بعينها ، ولكن علق بقاؤها محفوظة بسلامة البنية^(١) فكان نقض البنية - وبها قوامه - إتلافاً للحياة .

(قال)^(٢) : وأما الطلاق ، فمما يحفظ بترك التكلم به ، وبه يبقى ملك الطلاق للزوج ، فإذا تكلم به وعلق بالشرط ، لم يعتبر الشرط حافظاً بل اعتبر مانعاً من الوقوع ، واعتبر الإرسال عن لسانه إيقاعاً وعلة ، فلم يكن للشرط حكم العلة .

قال : وعن هذا الأصل قال أبو حنيفة في الطلاق المعلق بالولادة : إذا أنكر الزوج الولادة ، وشهدت القابلة لم تطلق ؛ لأن للشرط^(٣) حكم العلة في إيجاب الحكم ، فلا يثبت وجوب الطلاق بشهادة امرأة^(٤) .

وأما أبو يوسف ومحمد فيقولون : الوجوب لا يضاف إلى الشرط فيبقى علامة محضة في حق الوجوب ، فيثبت بشهادة النساء . وذكر مسائل له على هذا الأصل .

قال * وأما الشرط الذي هو في حكم العلامة فالإحصان بعد الزنا ؛ فإنه يتبين بالإحصان أن الحد رجماً ، فيصير ثبوت الإحصان علماً على موجود واجب قبله ، فلا يكون لهذا الشرط حكم العلة بوجه ، حتى أن أربعة لو شهدوا على الزنا ، واثنان على الإحصان ، ثم رجع شهود

(١) في (ف) «بنية» بدون «ال»

(٢) سقط من (ف)

(٣) في جميع النسخ «الشرط» وما أثبتناه هو الصحيح المطابق لما في التقويم .

(٤) في (ف) «امراته»

* بداية (٢٦٤/ج) وبداية (١٦٨/ب/س)

الإحصان وحدهم ، لم يضمنوا شيئاً .

قال : وأما الشرط الذى هو شرط صورةً لأمعنى : فالشرط الخارج عن ^(١) وفاق العادة ؛ كقوله ^(٢) تعالى ﴿ وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾ ^(٣) وقوله تعالى ﴿ فَكَاتَبُوهُمْ إِن عِلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ ^(٤) وقوله تعالى ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ * فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّن فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ^(٥) لأن العادة جارية بترك نكاح الإماء إلا عند عدم الحرية والعجز عنها ، وليس لهذا الشرط حكم ، ويكون ذكره والسكوت عنه بمنزلة .

والفائدة بتخصيص الله تعالى هذه الحالة (بالذكر ؛ لأن هذه الحالة) ^(٦) هى حالة الابتلاء بهذه الحادثة فى العادات ، فصارت هذه الحالة ^(٧) أولى بالبيان ؛ لأن الحاجة إليها أمس . ^(٨)

واعلم أن تقسيم هذه الشروط تقسيم باطل أيضاً ؛ والشرط لا يكون

(١) فى (ج) و (س) « على »

(٢) فى (س) و (ف) « لقوله »

(٣) الآية (٢٣) من سورة النساء .

(٤) الآية (٣٣) من سورة النور .

* بداية (٢٧٠ ب / ف)

(٥) الآية (٢٥) من سورة النساء .

(٦) سقط من (ف)

(٧) فى (ف) « الحادثة »

(٨) إلى هنا انتهى ماحكاه عن أبى زيد الدبوسى من كتابه التقويم ج ٢ ص ٧٣٣-٧٤٣ فى أقسام الشرط . مع بعض التصرف .

شرطاً حتى تكون له حقيقة ، وإنما يعدل إلى المجاز فيه بدليل .
وأما الفرق بينه وبين العلة فقد بيناه (١) .

وإذا ثبت الفرقان ، فقله : إن من الشروط ما يكون علة باطل .
وأما مسألة شق الزق ، وقطع الحبل ، فإتلاف عندنا بحكم التسبب
إليه وقد ذكرنا أن التسبب إتلاف .

وأما مسألة طول الحرية في قوله (٢) تعالى ﴿ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ
طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ فظاهر
الآية دل على أنه شرط ، ومن قال : ليس بشرط . فعليه إقامة الدليل .
وأما قوله تعالى ﴿ وَرَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ فإنما (٣) سقط
كونه شرطاً بدليل قام عليه (٤) ، وكان ظاهر الآية يقتضي أن يكون
شرطاً .

وقد ذكر أنواع العلامة وأقسامها (٥) . ولم أر في ذكرها فائدة
فتركتها .

فهذا جملة ما ذكره في أقسام السبب والعلة والشرط ، وقد ذكرنا
الكلام على جميع ذلك بحسب ما أذن الله تعالى .

(١) ص ٥٢٩

(٢) في (ج) و(س) « وقوله »

(٣) في (ج) و(س) « وإنما »

(٤) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٥) في (ج) و(س) « وإفسادها » وانظر ما ذكره أبو زيد في أنواع العلامة في التقويم ج ٢
ص ٧٤٦ - ٧٤٧ .

[مسألة فى أسباب الشرائع] (١)

ونذكر الآن مسألة أسباب الشرائع* ، وهى مسألة لا بد من ذكرها وللفقهاء (إلى ذلك) (٢) حاجة شديدة ؛ لأنها تدخل فى مسائل كثيرة .
اعلم أن الواجبات الشرعية عندنا بالخطاب (٣) المحض من الله تعالى فكل ماوجب فوجوبه بإيجاب الشرع ، وكلما حرم فحرمة بتحريم الشرع .
قال أبو زيد فى كتاب تقويم الأدلة (٤) : إن أصل الدين وفروعه من العبادات والكفارات والحدود والمعاملات مشروعة بأسباب عرفت (٥) أسباباً لها بدليل قام على ذلك ، وأما الأمر فإنه لإلزام أداء ماوجب علينا بسببه ، كما يقول البائع للمشتري : اشتريت فأدّ (٦) الثمن . كان الأمر طلباً للأداء ، لأسبباً للوجوب فى الذمة .

قال : وعندنا ، أن (أداء) (٧) الواجب فى الذمة لايجب بحق الوجوب ، بل بالطلب من مستحقه ، وذلك بالخطاب ، والوجوب بأسباب

(١) زيادة من المحقق ، وانظر بحث هذه المسألة فى أصول السرخي ج١ ص ١٠٠-١١٠ والتلويح على التوضيح ج٢ ص ١٤١ وكشف الاسرار لعبد العزيز البخاري ج٢ ص ٦١٩

* بداية (٢٦٥ / ج)

(٢) سقط من (س) وفى (ج) « فى ذلك »

(٣) فى (س) « الخطاب » بدل « بالخطاب »

(٤) ص ٢٠ وما بعدها . مخطوط

(٥) فى (س) « فرعت »

(٦) فى (س) « فأدّ »

(٧) سقط من (ف)

شرعية غير الخطاب ، وذلك لأننا نجد وجوب حقوق الله تعالى على من لا يصح خطابه ، نحو النائم والمغمى عليه والمجنون إذا قَصُرَ جنونه ، وإن استغرق (١) وقت العبادة ، وكذلك الصبي - على أصل الشافعى - تلزمه (٢) الزكاة وكفارات الإحرام وكفارة القتل ، وإن كان طفلاً لا يتصور خطابه . فعلمنا أن الوجوب بأسباب غير الخطاب ، حتى صحت في حقهم كما في حق غيرهم ، وهو كما يلزمه من حقوق العباد بمداينة* (٣) الولي وكما (٤) يعتق عليه (أبوه) (٥) إذا ورثه ؛ لأن السبب هو الملك ، وقد صح في حقه .

ألا ترى أن وجوب الأداء لما كان بالخطاب لم يلزم واحداً من هؤلاء أداء حقوق الناس ، كما لم يجب أداء حقوق الله تعالى ؟
والدليل عليه : أن الصلاة تجب متكررة ، وكذلك سائر الحقوق والأمر بالفعل لا يقتضى (٦) التكرار بحال ، أطلق أو علق بوقته .
فإن من قال لآخر : تصدق بدينهم من مالى . لم يملك إلا مرة واحدة . وكذلك إذا قال حين يصبح أو يمسي ، أو قال لحجئ غد (٧) .

(١) فى (ف) «قصر»

(٢) فى (ف) «تلزمهما»

* بداية (٢٧١/ف)

(٣) فى (س) «بهداية»

(٤) فى (س) «وكان»

(٥) سقط من (ج) و(س)

(٦) فى (ج) و(س) «يوجب»

(٧) فى (ف) «عَدُوٌّ»

ولما^(١) لم يجب التكرار بنفس الأمر ، علمنا أن التكرار لسبب موجب لتكرار الوجوب كل حين يتكرر .

قال : فنقول وبالله التوفيق :

إن سبب وجوب أصل الدين ، وهو معرفة الله تعالى هو الآيات * في العالم الدالة على حدث العالم ، وهي دائمة أبداً لا يمكن *^(٢) زوالها عنه ، فدام وجوب أصل الدين كذلك ، بحيث لا يحتمل النسخ والزوال والتبدل ، وإنما يسقط الأداء في بعض الأحوال للعجز ، كما يسقط أداء الصلاة عن النائم مع الوجوب عليه .

وسبب وجوب الصلاة أوقاتها ، بدليل تكرار الوجوب بتكرار الأوقات^(٣) ، فإنها لو كانت شروطاً ما تكرر الوجوب بتكررها بدون أسبابه ، ولا يعقل غير الخطاب سبب^(٤) آخر للوجوب مع الوقت . ولما بطل أن يكون الخطاب موجباً للتكرار بقى الوقت سبباً بنفسه ، وصار الخطاب سبباً ملزماً إذا (ما)^(٥) وجب في ذمته بسبب آخر .

ويدل عليه أنه يضاف إليه ، فيقال : صلاة الظهر والعصر ، ومطلق إضافة الحادث إلى شيء يدل على حدوثه ، كما يقال : كفارة القتل

(١) في (ف) «لما» بدون الواو .

* بداية (٢٦٦ / ج)

* بداية (١٦٩ / س)

(٢) في (ج) و (س) زيادة «يحتمل» بعد «يمكن»

(٣) في (ف) «الوقت»

(٤) في (ف) «سبباً» بالنصب . وكلاهما صحيح .

(٥) سقط من (ف)

وغرامة الإتلاف . والوجوب هو الحادث عند دخول (١) الوقت ، دل أن الوجوب كان بالوقت .

(قال :) (٢) وقد يضاف إلى الشرط أيضاً ، لكنه يكون على وجه المجاز ، لما أن الحكم وجد عنده ، والكلام لحقيقته إلى أن يقوم الدليل على المجاز .

ويدل عليه : أن الله تعالى قال : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ (٣) واللام يذكر للتعليل في مثل هذا الموضع ، كما يقول القائل : تطهر (٤) للصلاة ، وتأهب للشتاء .

فثبت أن (السبب هو الوقت) (٥) وكل جزء من الوقت سبب تام فإنه لو كانت السببية تتعلق بالجميع لوجب الصلاة بعد الوقت كالزكاة تجب بعد الحول .

قال : وأما الصوم ، فسببه الشهر ؛ لأنه يضاف إليه ، فيقال : صوم رمضان ، ويتكرر (بتكرره ، كالصلاة) (٦) مع الوقت . وقد قال عليه الصلاة والسلام «صوموا لرؤيته» (٧) كما قال تعالى ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ

(١) في (ف) «وجود»

(٢) سقط من (ف)

(٣) الآية (٧٨) من سورة الإسراء .

(٤) في (ف) «تتطهر» بتائين في أوله .

(٥) في (ج) و(س) «الوقت هو السبب»

(٦) في (ج) «بتكرر الصلاة» ، وفي (س) «تكرر الصلاة»

(٧) أخرجه البخاري ومسلم والإمام أحمد وأصحاب السنن بهذا اللفظ ونحوه . انظر

البخاري ج٤ ص ١١٩ . ومسلم ج٧ ص ١٨٨ ومنتقى الأخبار ج٤ ص ٢١٢ .

لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴿١﴾ وقال تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ ﴿٢﴾ علق إيجاب الأداء بشهود (٣) الشهر ، فعلم أنه (٤) سبب الوجوب حيث استقام طلب الأداء بعده . كالرجل يقول : من اشترى شيئاً فليؤد ثمنه ، أى ليؤد الواجب بالشراء .

قال : وسبب وجوب الزكاة النصاب من المال الذى عرف فى الزكاة بدليل تضاعف الوجوب بتضاعف النصب * فى وقت واحد ، وبدليل (٥) الإضافة إليه ، فيقال : زكاة * السائمة ، وزكاة مال التجارة . وقال عليه الصلاة والسلام « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » (٦) .

وقال لمعاذ حين بعثه إلى اليمن « ثم اعلمهم أن الله تعالى فرض عليهم صدقة ، تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى (٧) فقرائهم » (٨) . والغنى يكون بالمال .

(١) الآية (٧٨) من سورة الإسراء .

(٢) الآية (١٨٥) من سورة البقرة .

(٣) فى (ج) و(س) « بشهادة »

(٤) فى (ج) و(س) « أنها »

* بداية (٢٧١ ب / ف)

(٥) فى (ج) و(س) « بدليل » بدون الواو .

* بداية (٢٦٧ ج /)

(٦) أخرجه أبو داود من حديث جابر مرفوعاً بلفظ « ... خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى »

ونحوه من حديث أبى هريرة . انظر سنن أبى داود ج٢ ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٧) فى (ف) « على »

(٨) أخرجه البخارى ومسلم وأصحاب السنن والإمام أحمد . انظر منتقى

الأخبار ج٢ ص ١٣٠

وأما الحول (فإنما) ^(١) اعتبره الشرع تيسيراً للعباد ؛ وهذا لأن المال إنما يصير سبباً إذا أُعِدَّ للنماء بسببه من تجارة أو إسامة ، والنمو لا يكون إلا بمدة ، وقام الحول مقام النمو الذى يصير به المال سبباً ، ولما قام مقام السبب، تكرر الوجوب بتكرره .

قال : وسبب وجوب الجزية الرؤوس بأوصاف معلومة ، لأنه يقال : خراج الرأس ، وتتضاعف ^(٢) بعدد الرؤوس .

قال : وسبب العُشْر الأراضى النامية ، وكذلك الخراج .
بدليل أنه يقال : عشر الأرض ، وخراج الأرض .

(قال) ^(٣) : وأما الحج ، فسبب وجوبه البيت ، دون الوقت .

بدليل أنه لا يتكرر بتكرر الوقت ، وإنما يجب مرة واحدة ؛ لأن السبب هو البيت ، وهو مما لا يتجدد بتجدد الوقت ، لذلك يضاف الحج إلى البيت ، فيقال : حج البيت . قال الله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ ^(٤) .

قال : وأما الوقت فشرط فى هذا الموضع ، عنده يجب الحج . وأما الاستطاعة فصفة للعبد عندها يحل الوجوب (به) ^(٥) ، وكان اعتبارها تيسيراً على العباد لما فى السفر بلازاد ولأراحلة من المشقة ، وليست

(١) سقط من (ج) و(س) ، وفى (ف) «إنما» بدون الفاء .

(٢) فى (س) «يتضاعف» بدون الواو .

(٣) سقط من (ف)

(٤) الآية (٩٧) من سورة آل عمران .

(٥) سقط من (ف)

الاستطاعة بصفةٍ لما هو سبب ، فلم تجعل من السبب ، ولهذا قيل : إذا عَجَّلَ (العبد) ^(١) الحج قبل الاستطاعة أجزأه . وتفسير الاستطاعة : ملك الزاد والراحلة . وقد جاز الأداء قبل ملك ذلك ، دل أن السبب قد وُجِدَ كما يجوز للمسافر أن يصوم قبل الإقامة ؛ لأن السبب وهو الشهر قد وجد . ولذلك لا يتجدد الوجوب بتجدد ملك الزاد والراحلة ؛ لأنه ليس بسبب .

(قال :) ^(٢) وأما سبب وجوب صدقة الفطر على المسلم فرأسٌ تلزمه مؤنته ، فولايته عليه ، ووقت الفطر شرط عمل السبب في الإيجاب عنده بدليل تضاعف الوجوب ^(٣) بتضاعف الرؤوس ، وإن كان يوم الفطر واحداً .

وأما إضافة الصدقة إلى الفطر فمجاز ؛ لأنها تجب فيه لالأنه* سبب ، وهذا لأن الرأس ليس بسبب كل حين ؛ لأن صدقة الفطر لا تجب كل حين وكل ساعة ، وإنما هو سبب للوجوب في وقت خاص ، وهو انفجار الصبح يوم الفطر ، فإذا لم يكن أهلاً للوجوب فيه ، لم يجب كما لا يجب الحج على المستطيع إذا كان كافراً أو صبيّاً في أشهر الحج . ولا فرق بينهما إلا أن ذلك الوقت ممدود وهذا الوقت مقصور ، فعلى هذا : لا تجب صدقة الفطر على كافر يسلم بعد الصبح ؛ لأنه ليس بأهل

(١) سقط من (ج) و(س)

(٢) سقط من (ف)

(٣) هكذا في جميع النسخ ، ولعل صحته «الواجب»

* بداية (٢٦٨ / ج)

للولجوب عليه .

قال : وأما الكفارات ، فأسبابها ما أضيفت إليها (الكفارات كالقتل خطأً واليمين والظهار والإفطار عن صوم رمضان . وكذلك الحدود * وأسبابها ما أضيفت إليها ^(١) ، كالزنا والسرقه والقذف وشرب الخمر والمسكر.

وسبب وجوب (الطهارة) * ^(٢) الصلاة : لأنه يقال : طهارة الصلاة ، ويسقط في نفسه إذا سقطت الصلاة (ولكنه لا يجب إلا على المحدث كما لا يجب الحج إلا على المستطيع ، ^(٣) والصوم إلا ^(٤) على المقيم؛ ولأن الوضوء شرط لإقامة الصلاة ^(٥) والشروط ^(٦) لا تجب إلا بما علق صحتها ^(٧) بها ، كالشهادة في النكاح ، واستقبال القبلة في الصلاة.

وأما أسباب ^(٨) المعاملات : فتعلق بقاء المقدور بتعاطيها ^(٩) .

* بداية (١٦٩ ب/س)

(١) مابين القوسين سقط من (ف)

* بداية (٢٧٢ أ/ف)

(٢) سقط من (ج) و(س)

(٣) في (ج) و(س) زيادة «والشرط»

(٤) في (س) «لا»

(٥) مابين القوسين سقط من (ف)

(٦) في (ج) و(س) «والشرط»

(٧) في (ف) «صفتها»

(٨) في (ج) و(س) «سبب»

(٩) في (س) «بتقاضيها»

وبيان ذلك : أن الله تعالى خلق هذا العالم وقَدَّر بقاء (جنسه) إلى^(١) القيامة من طريق التناسل ، ولاتناسل إلا بإتيان الذكور النساء فى موضع الحرث^(٢) ، فشرع الله تبارك وتعالى له طريقاً يتأدى به ماقدَّر الله تعالى من غير أن يتصل به فساد وضياع ، وهو طريق الازدواج بلاشركة فى الوطاء^(٣).

ففى الوطاء على التغالب^(٤) فساد ، وفى الشركة ضياع النسل؛ فإن الأب متى اشتبه عليه الولد بقى على الأم، ومابها قوة كسب الكفايات^(٥) فى (أصل الجيلة)^(٦) ، كذلك^(٧) خلق^(٨) النفوس ، وقَدَّر بقاءها إلى آجالها ، ولا طريق (إلى البقاء)^(٩) غير إصابة المال بعضهم من بعض بقدر^(١٠) المحتاج إليه لكل شخص أن يتهيا له إلا بأناس آخرين ، وبما فى أيديهم فشرع لذلك أسباباً للإصابة على تراض ، ليكون طريقاً لبقاء ماقدَّر الله تعالى من غير فساد ، ففى الأخذ بالتغالب فساد.

(١) سقط من (س)

(٢) فى (ج) «الحدث» ، وفى (ف) «الحرف»

(٣) فى (ج) و(س) «الواطىء»

(٤) فى (ج) و(س) «الغالب»

(٥) فى (ف) «الكفارات»

(٦) فى (س) «أهل الحيلة»

(٧) فى (ف) «ولذلك»

(٨) فى (س) «علق»

(٩) فى (ج) و(ف) «للبقاء»

(١٠) فى (س) «فقدم»

ويدل عليه : أن الله تعالى خلق الدنيا دار محنة وابتلاء بخلاف هوى النفس على ما قال الله تعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(١) والعبادة أعمال بخلاف هوى النفوس ، وما خلق الدنيا دار نعمة واقتضاء شهوة للمؤمنين^(٢) ، (وإنما هذا^(٣) للمؤمنين)^(٤) فى الدار الآخرة .

فعلمنا أن الله تعالى ما شرع لنا طريق الأكل والوطء وما يستوفى من الشهوات بالأموال لأنفسها^(٥) ، (بل لحكم)^(٦) ابتلائنا^(٧) بإقامته . وفى الناس مطيع ، يعمل لله تعالى بلا شهوة له ، وعاص لا يعمل فخلق الشهوات مقرونة بها ؛ ليأيتها المطيع بحق الأمر ، والعاصى (بحق الشهوة)^(٨) فيتأدى بالفريقين جميعاً حكمٌ قدره^(٩) الله تعالى فيكونون جميعاً فيما فعلوا مُبْتَلَيْنِ بإقامة حكمه ، عاملين له بخلاف هوى نفوسهم .

* بداية (٢٦٩ / ج)

(١) الآية (٥٦) من سورة الذاريات .

(٢) فى (س) « المؤمنين » دون لام الجر .

(٣) فى (ف) « و (س) » هو

(٤) ما بين القوسين سقط من (س)

(٥) فى (ف) « لأنفسنا »

(٦) فى (ج) و (س) « لحكم محا » هكذا ، بدون « بل » وفى (ف) « بل بحكم »

(٧) فى (ف) « ابتلائنا »

(٨) ما بين القوسين سقط من (ف)

(٩) فى جميع النسخ « قدرة » بالتاء المربوطة .

فالكافر يهوى خلاف الله تعالى فيما أمره وقدره جميعاً ، وعلى هذا أفعال الكفرة جهلاً وتعنتاً لا يخرجون ^(١) عن كونهم مبتلين بها من الله تعالى بخلاف هوى نفوسهم ؛ فإن الله تعالى قد قدر أن يكون للنار خلق ^(٢) استوجبوها بما كان منهم ، وكذلك قدر أن يكون للجنة خلق استوجبوها بما كان منهم ، جزاءً وفاقاً ، فحفت النار بالشهوات والجنة بالمكاره فصار مرتكب الشهوة مع الصابر على المكروه مُبْتَلَيْنَ بإقامة حكم الله تعالى ، على ما قال ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ﴾ ^(٣)

وإنما كانوا لجهنم لما كان منهم من خلاف الأمر على سبيل الاختيار . وقال تعالى ﴿ فَسَنِيَسِرُّهُ لِّيُسْرَى ﴾ ^(٤) وقال ﴿ فَسَنِيَسِرُّهُ لِّلْعُسْرَى ﴾ ^(٥) وقال عليه الصلاة والسلام « كُلُّ ميسر لما خلق له » ^(٦)

(١) في (ف) «لا يخرجهم»

(٢) في (س) «خلقاً» بالنصب ، وفي (ف) «قوم»

(٣) الآية (١٧٩) سورة الأعراف .

(٤) الآية (٧) من سورة الليل .

(٥) الآية (١٠) من سورة الليل .

(٦) الحديث صحيح ، أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما . فقد أخرجه البخاري من

حديث عمران بن الحصين في كتاب القدر ، باب جف القلم على علم الله . وفي

كتاب التوحيد . ومن حديث علي في كتاب القدر ، باب وكان أمر الله قدراً مقدوراً .

انظر البخاري مع فتح الباري ج ١١ ص ٤٩١ ، ٤٩٤ و ج ١٣ ص ٥٢١ .

وأخرجه مسلم من حديث علي رضي الله عنه من عدة طرق ، ومن حديث جابر بن

عبدالله وأبي هريرة وعمران رضي الله عنهم . انظر صحيح مسلم بشرح النووي

ج ١٦ ص ١٩٥ - ١٩٨ .

فصار كلُّ منا مبتلى بما خلق له فى عاقبة أمره تقديراً . أطاع الأمر أوارتكب^(١) النهى ، إثباتاً^(٢) لقهر العبودية عليهم ، وعظمة الألوهية . تبارك الله الواحد * القهار ، فالمطيع فى طاعة ربه لأول أمره^(٣) مبتلى بخلاف هوى نفسه ، والآخر مبتلى فى طاعة نفسه لإقامة حكم الله تعالى فى عاقبة أمره بخلاف هوى نفسه ، إلا أن ابتلاء المطيع بالأمر وابتلاء الكافر بالقدر ، والحكم لله الأكبر .

هذا كلام أبى زيد^(٤) سرده بما فيه ، ولم أترك منه إلا القليل الذى لا يعبأ به .

واعلم أن الذى قاله خطأ واختراع ، ولاأظن أن أحداً قبله صار إليه . وإنما الناس كانوا على أحد قولين فى الإيمان :

فذهب^(٥) أهل السنه (إلى)^(٦) أن الوجوب بالخطاب من الشارع .

وذُهِبَتْ طائفة (إلى)^(٦) أن الوجوب بالعقل .

ولم يعرف (أن)^(٧) أحداً من الأمة قال * : إن وجوب الإيمان بنصب الدلائل من رفع السماء ، وبسط الارض ، ونصب الجبال ، وخلق

(١) فى (ف) « وارتكب »

(٢) فى (س) « أيننا »

* بداية (٢٧٢ ب / ف)

(٣) فى (س) « أمر » بدون الهاء .

(٤) انظر تقويم الأدلة . من ص ٢٠ / ٢٣ - ب

(٥) فى (ج) « فذهب »

(٦) سقط من (ج) و (س) فى الموضعين .

(٧) سقط من (ج) و (س) .

* بداية (٢٧٠ / ج)

الشمس والقمر والكواكب .

(فأول ما)^(١) فى هذا القول أنه خلاف الأمة ومكابرتهم باختراع قول ثالث لم يعرف .

وأما سائر العبادات ، وكل الأوامر والنواهي الواردة^(٢) من الشرع ، فقد قالت الأمة : إن عامتها سمعية ، وإنما قال من قال بإيجاب العقل وحظره فى أشياء يسيرة ، وذلك^(٣) مثل شكر المنعم ، وقبح الظلم وغير ذلك .

فأما العبادات المعروفة والكفارات والتحميدات ، وعامة الحدود فقد أجمعت الأمة أنها سمعية .

ومعنى قولهم : إنها* سمعية - أنها وجبت بالسمع ، وهو خطاب الله تبارك وتعالى بالإيجاب .

فإن قالوا : ونحن نقول : إنها سمعية ، على معنى أن الله تعالى وضع هذه الأسباب ، وجعلها موجبة .

قلنا : قولنا : واجبات سمعية - أنها وجبت بأقوال مسموعة ؛ لأن ما لا يسمع لا يكون سمعياً ، والسمع يختص بالأقوال . وإذا كان على ما قالوا لم تكن سمعية ولا عقلية ، أما [أنها]^(٤) لا تكون سمعية ؛ فلأنه لم يكن وجوبها بقول يسمع ، وأما [أنها]^(٤) لم تكن عقلية ؛ فلأن ما قلتم يقتضى

(١) فى (ف) « فاما »

(٢) فى (س) « الوارد » بدون التاء

(٣) فى (س) « وكذلك »

* بداية (١٧٠ / س)

(٤) « أنها » فى الموضعين زيادة من المحقق ليستقيم الكلام .

وجوبها على من لا يعقل . لتحقق هذه الأسباب في حق الكل على العموم
من العقلاء وغير العقلاء .

ثم ندل^(١) بدليلين واقعين في أن الوجوب بالخطاب ، فنقول :
[١] (٢) أمر الله تعالى مؤثر في الإيجاب ؛ لأن الله تعالى رب الخلق
وإلاهم ، والخلق عبيد له ، وأمر المالك مؤثر في الإيجاب على العبيد (٣)
مثل مانع^(٤) من أمرنا على عبيدنا ومماليكنا .
فأما زمان^(٥) يأتي ويمضي ، ومكان^(٦) يوجد ويذهب ، ومال
يملكه^(٧) العبد ويفنى فلا^(٨) يعرف لها تأثير في إيجاب شيء على
العبيد^(٩) .

ونعني بالأزمان أزمان الصلوات وزمان الصوم ، ونعني بالمكان
ماذكروه من البيت ، وأنه سبب الحجج ، ونعني بالمال مال النصاب .
فلا يعرف لهذه الأشياء تأثير في إيجاب شيء ما .
نعم^(١٠) يجوز أن يكون الزمان علامة وأمانة ، وكذلك المكان .

(١) في (ف) « يدل » وغير منقوط في (ج) و (س)

(٢) وضع الرقم زيادة من المحقق .

(٣) في (ف) « العبد »

(٤) في (ف) « تعرفه » بالتاء .

(٥) في (س) « فاني » بدل « يأتي »

(٦) في (ف) « وماكان »

(٧) في (س) « يملك » بدون الهاء

(٨) في (ج) و (ف) « لا » وفي (س) « ولا »

(٩) في (ف) « العبد »

(١٠) في (س) « يعم »

أو يقال : إن الزمان ظرف العبادة ، والمكان مكان العبادة ، والمال محل^(١) الواجب من الزكوات والكفارات .

والنصوص التي وردت في الكتاب والسنة بذكر هذه الأشياء فإنما هي على هذا المعنى لا غير .

[٢] وقد ورد النص في أن الله تعالى هو الموجب (لهذه الأشياء)^(٢) .

قال ﷺ * لمعاذ حين بعثه إلى اليمن « ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، فإن أجابوك فأعلمهم أن الله تعالى فرض * عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم »^(٣) .

والحديث الآخر ، حديث ضمام بن ثعلبة^(٤) أنه قال : يا رسول الله :

(١) في (س) « هل »

(٢) في (ف) « للأشياء » . وهذا هو الدليل الثاني من الدليلين الذين وعد المصنف بذكرهما .

* بداية (٢٧١ / ج)

* بداية (٢٧٣ / ف)

(٣) سبق تحزيجه

(٤) في (ف) « ثعلب » والمثبت هو الصحيح .

والمراد به الصحابي الجليل ضمام بن ثعلبة السعدي ، من بني سعد بن بكر . وذكر ابن حجر أن بعضهم قال عنه : إنه من تميم . قال : « وقوله من تميم وهم » قدم على النبي ﷺ سنة تسع من الهجرة . في أرجح الأقوال .

كان عمر بن الخطاب يقول عنه وعن وفادته إلى الرسول ﷺ : ما رأيت أحسن مسألة ولا أوجز من ضمام بن ثعلبة .

وفي الإستيعاب عن ابن عباس : ماسمعتا بوافد قط أفضل من ضمام بن ثعلبة . =

إن رسولك أتانا ، وأخبرنا أن الله تعالى فرض علينا كذا وكذا ..
الخبر^(١) ويدل عليه قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾^(٢)
وهذا نص في أن الله تعالى هو الذي أوجبه علينا .

فإن قيل : نحن نقول : إن الله تعالى فرض علينا ، لكن على معنى
أنه تعالى نصب (الأسباب ،)^(٣) وهذه الأسباب للإيجاب .

ثم قالوا : إن الأوامر الواردة في الشرع من قوله تعالى ﴿ أَقِيمُوا
الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(٤) وقوله عليه الصلاة والسلام « صوموا
لرؤيته »^(٥) وقوله عليه الصلاة والسلام « صلوا خمسكم »^(٦) وصوموا
شهركم ، وأدوا زكاة أموالكم طيبة بها أنفسكم ، وحجوا بيت ربكم »^(٧)

= قال البيهقي : كان يسكن الكوفة .

له ترجمة في الإصابة ج ٢ ص ٢٠٢ (٤١٧٧) والإستيعاب ج ٢ ص ٢٠٧ .

(١) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ١٦٦ .

(٢) الآية (٩٧) سورة آل عمران .

(٣) مابين القوسين سقط من (ج) و (س)

(٤) ورد قوله تعالى : « أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ » مقتربين في عدة سور من القرآن منها

الآية (٤٣) ، والآية (١١٠) من سورة البقرة . والآية (٧٧) من سورة النساء .

والآية (٧٨) من سورة الحج . والآية (٥٦) من سورة النور . والآية (١٣) من

سورة المجادلة ، والآية (٢٠) سورة المزمل .

(٥) سبق تخريجه ص ٥٧١

(٦) مابين القوسين سقط من (ف)

(٧) الحديث أخرجه الإمام أحمد والترمذي والنسائي والحاكم من حديث أبي أمامة

الباهلي رضي الله عنه مرفوعاً . انظر المسند ج ٣ ص ٢٣ وج ٥ ص ٢٥١ ، ٢٦٢

وجامع الترمذي ج ٢ ص ٥١٦ بتحقيق أحمد شاكر ، والمستدرک ج ١ ص ٩ . وسنن

النسائي . كتاب الصيام .

مفيدة فعل الأداء ، فأما أصل الإيجاب ، فكان الذى قدمناه^(١) ، وهذا لأن قوله : صلّ وزكّ وصمّ (وحج)^(٢) ، أمر بالفعل ، والأمر بالفعل ثانى الوجوب ، فإذا لم يتقدم الوجوب لم يتصور الأمر بالأداء .^(٣)
والجواب : أنا قد بينّا أن هذه الأشياء لاتصلح أسباباً ، وأما الخطاب فصالح للسببية .

وأما قولهم : إن الله تعالى جعل هذه الأشياء أسباباً للوجوب .
قلنا : هذه دعوى لابد عليها من دليل ، ومجرد الإضافة لا يدل على السببية ؛ لأن الشئ قد يضاف إلى سببه ، وقد يضاف إلى شرطه ويضاف إلى محله .

فإن قالوا :^(٤) إن الأصل ما قلنا .
قلنا : ليس كذلك ؛ لأن الإضافة لاتدل إلا على التعريف ، وكل ما يصلح تعريفاً للشئ ، يصلح للإضافة إليه حقيقة^(٥) .
(ثم)^(٦) نقول : إن (أصل)^(٧) الدين عندكم وجب بنصب الدلائل فأين الإضافة التى قلتم ؟

(١) فى (ج) و (س) « قدمناها »

(٢) سقط من (س)

(٣) انظر أصول البزدوى مع شرحه كشف الأسرار ج ٢ ص ٦١٩ وما بعدها .

وأصول السرخى ج ١ ص ١٠٠ والمغنى للخبارى ٨٠ .

(٤) فى (س) « قيل »

(٥) فى (ف) « حقيقتهم »

(٦) سقط من (ف)

(٧) سقط من (س)

وعلى أنه يقال : دين الله ، فيضاف إلى الله . فهل تقولون : ^(١) إن الله تعالى سبب للوجوب ؟

وأما قولهم : فى الدليل على ما ادعوه بثبوت تكرره عند تكرر الوقت .

قلنا : هو لقيام الدليل ، وهذا لأن الأمر لا يدل على التكرار بنفسه فأما عند وجود قرينة تنضم إليه تدل على التكرار ، فيدل عليه .

وعلى أنه قد قال جماعة من أصحابنا : إن الأمر المعلق بالوقت يتكرر بتكرر الوقت ، وهذه الأوامر متعلقة بالأوقات ، فتكررت بتكرر الأوقات فسقط ما قالوه جملة* .

وأما قولهم : إن الأوامر الواردة فى الكتاب والسنة إنما تدل على فعل الأداء .

قلنا : تدل ^(٢) على الوجوب أولاً ، ثم تدل ^(٣) على فعل الأداء . مثل السيد إذا قال لعبده : اسقنى . فإنه يدل على الوجوب عليه ، ويدل على فعل السقى ، ونحن نعلم قطعاً أن وجوب السقى فى هذه الصورة كان ^(٣) بقوله : اسقنى ، لا بشيء آخر تقدم ^(٤) عليه . فعلمنا أن الأمر

(١) فى (ف) « نقول »

* بداية (٢٧٢ / جـ)

(٢) فى (س) و (ف) « يدل » فى الموضعين

(٣) فى (س) « بان »

(٤) فى (ف) « فقدم »

المجرد (دل) * (١) على الوجوب الذي يعتقدونه بالسبب ، ودل (٢) على الفعل أيضاً .

وهذا فصل معتمد . وقد (كنا) (٣) ذكرنا في الخلافات : أن الواجب ليس إلا أداء (٤) الفعل ، وهو مستفاد بكتاب الشرع بالاتفاق والوجوب الذي يدعونه لا يمكن تحقيقه إلا بإيجاب الفعل ؛ وهذا لأن الصلاة فعل والصوم فعل ، وكذلك سائر * العبادات والكفارات في نظائر هذا .

والخصم يورد على هذا الواجبات التي تأخر أدائها . مثل الصوم على الحائض وعلى المسافر والمريض ، والصوم على المغمى عليه . وأجبنا عن هذا : بأن في هذه المواضع لانقول بالوجوب (٥) من قبل ، إنما يجب الصوم على الحائض إذا طهرت .

وأما المريض والمسافر فقد وجب الصوم عليهما ، والتأخير رخصة ونحن لاننكر أن يتوجه الوجوب ، ثم تعترض رخصة مؤخره . وهذا قد قررناه في مسائل الفروع ، ولكن اخترنا في الأصول الجواب الأول ، وهو أحسن وأبين وأقطع للخصومة والمنازعة .

* بداية (١٧٠ ب / س)

(١) سقط من (ف)

(٢) في (ج) و (س) « ودال »

(٣) سقط من (ف)

(٤) في (س) « دا »

* بداية (٢٧٣ ب / ف)

(٥) في (ج) و (س) « بالواجب »

وأما وجوب الزكاة والكفارات عندنا فى أموال الصبيان فذاك بأمر الشرع ، والأصل أن كل ما أدى إيجابه إلى إيقاع الصبى والمجنون فى كلفة وطلبه ^(١) فهو موضوع عنه رحمة من قبل الله تعالى .

وذلك كالعبادات البدنية ، فأما ما يكون وجوبه فى الذمة والأداء بالمال ، ويتأدى بفعل الغير فيإيجابها عليه لايوقعه فى كلفة ، فيجب فى ذمته (بخطاب الشرع وإيجابه) ^(٢) ، ثم الخطاب بالأداء يتوجه على الولي دون الصبى ^(٣) ، وهذا على ما (قد) ^(٤) عرف فى مسألة زكاة الصبى .

وقد اقتصرنا فى الجواب على هذا القدر ، لئلا ^(٥) يطول .

وفى كلامه الذى حكيناه خبط عظيم .

وصدقة الفطر لازمة ؛ لأنه إنما تعرف ^(٦) صدقة الفطر بالإضافة إلى الفطر ، ومع ذلك لم يجعلوا الفطر سبباً .

وفى الجزية يقال : خراج الرأس ، وفى صدقة* الفطر هم يضيفونها إلى الرأس ، فينبغى - على هذا- أن لا تتكرر ^(٧) كما أنهم لما قالوا إن

(١) هكذا فى جميع النسخ . والمراد : وطلب أداءه فى الحال . وهو مما لا يثبت فى الذمة ويلزم أدائه بالبدن لا بالمال . كما يفسره السياق واللاحق .

(٢) فى (ج) و (س) « بإيجاب الشرع »

(٣) فى (ج) و (س) « الوصى »

(٤) سقط من (ف) .

(٥) فى (س) « كيلا »

(٦) فى (س) و (ف) « يعرف »

* بداية (٢٧٣ ج)

(٧) فى (س) « المتكرر » وفى (ف) « يتكرر »

سبب الحج هو البيت بحكم الإضافة لم ^(١) يتكرر .
وفيما قلناه من قَبْلُ كفاية . والله أعلم .
وحين انتهى (بنا) ^(٢) الكلام في القياس ، فنذكر الكلام الآن في
الاجتهاد وما يتصل به .

انتهى الجزء الرابع من الكتاب
ويليه الجزء الخامس وأوله
« القول في الاجتهاد وما يتصل به »

(١) في (س) « لا » بدل « لم »
(٢) سقط من (ف)

فهرس الجزء الرابع

رقم الصفحة

الموضوع

٤٩٠ - ١	القول في القياس أحكام الشرع مأخوذة من وجهين:
١	وجه سمع، ووجه معقول
١	انقسام القياس إلى: عقلي، وشرعي
١	مسألة: القياس العقلي
٣	معنى القياس لغة
٤	حد القياس اصطلاحاً
٦	الفرق بين القياس والاجتهاد
٧	الفرق بين القياس والاستدلال
٨	الفرق بين القياس والأمانة
٩	حجية القياس
٩	المذاهب في حجية القياس
١١	الشبه العقلية لنفاة القياس
١٣	الشبه السمعية لنفاة القياس
٢٢	استدلال النظام على المنع من القياس
٢٣	ما ذكره أبو زيد الدبوسي من أدلة نفاة القياس
٦٠ - ٢٥	أدلة الجمهور المثبتين للقياس
٢٥	دليلهم من العقل
٢٥	دليل المتكلمين
٢٧	استدلال المصنف بالعقل على وجه يختلف عن طريقة

المعتزلة .

٣١	الرد على دليل النظام وموافقيه
٣٧	طريقة ثانية لإثبات القياس بالعقل
٤٢	طريقة ثالثة لإثبات القياس، وهي التمسك بالإجماع
٥٣	طريقة رابعة لإثبات القياس، وهي الاستدلال بالكتاب والسنة .
٧٥ - ٦١	الجواب على أدلة نفاة القياس
٨٧ - ٧٦	مسألة : اجتهد النبي ﷺ، واجتهاد الصحابة بحضرته
٧٦	اجتهاد النبي ﷺ
٨٦	اجتهاد الصحابة بحضرة النبي ﷺ
٨٧	فصل : فيما يجوز فيه استعمال القياس
٨٧	التعبد بالقياس في جميع الشرعيات لا يجوز
٨٨	لا يختص القياس ببعض الأحكام الشرعية دون بعض
٨٨	مسألة : إثبات الحدود والكفارات بالقياس
٨٨	مذهب الحنفية في القياس في الحدود والكفارات
٨٩	القياس في المقادير
٩٠	رد الشافعي على الحنفية في منعهم القياس في الحدود والكفارات والمقادير .
٩١	الحنفية والقياس في الرخص
٩٣	حجة من منع القياس في الحدود والكفارات
٩٤	دليل المجوزين للقياس في الحدود والكفارات
٩٦	الحد لا يثبت ابتداءً بالقياس
٩٧	ما ذكره أبو زيد الدبوسي في تقويم الأدلة مما يرجع

- إلى بيان ما يدخله القياس وما لا يدخله .
- ١٠٤ قال أبو زيد : إن شروط القياس الصحيح أربعة
- ١١٨ اشتمال كلام أبي زيد في شروط القياس على محل القياس وما يجوز استعماله فيه ، ولهذا أورده المصنف في هذا الموضع .
- ١١٨ فصل : ذكر فيه المصنف الجواب على بعض ما قاله أبو زيد في شروط القياس .
- ١١٩ ضابط ما يجري فيه القياس وما لا يجري فيه من الأحكام الشرعية
- ١٢٠ أقسام الأحكام الشرعية المعللة
- ١٢٤ مسألة : العلة القاصرة
- ١٣٢ مسألة : القياس على أصل يخالف سائر الأصول
- ١٤٤ فصل : ما يثبت به الحكم في الأصل المعلن
- ١٤٥ الكلام في تعليل إزالة النجاسات
- ١٤٦ كلام إمام الحرمين في المسألة
- ١٤٩ رأي المصنف في المسألة
- ١٥٠ فصل : في أقسام قياس المعنى
- ١٥٢ من الناس من خالف في القياس الجلي واعتبره من دلالة اللفظ .
- ١٥٧ الخلاف في تسمية القياس الجلي قياسا وعدمها خلاف لفظي .
- ١٥٧ أقسام القياس الجلي
- ١٥٩ معنى القياس الخفي

١٦٠	أقسام القياس الحقي
١٦٢	فصل: في أقسام طرق العلل الشرعية (مسالك العلة)
١٦٢	طرق العلة الشرعية، قد تكون من جهة اللفظ، وقد تكون من جهة الاستنباط.
١٦٢	الطريق من جهة اللفظ: صريح، وتنبيه
١٦٢	أمثلة الصريح
١٦٢	ضروب الألفاظ المنبهة على العلة
١٦٩	فصل: في أركان القياس الشرعي
١٦٩	كلام أبي زيد فيما يشتمل عليه القياس
١٧١	مناقشة المصنف لذلك
١٧٢	فصل: في الأصل
١٧٢	استعمالات الفقهاء للفظ «الأصل»
١٧٢	حد الأصل
١٧٣	انقسام الأصل إلى معلول، وغير معلول
١٧٣	كلام أبي زيد في تعدي العلة ووقفها ومناقشة المصنف لذلك.
١٧٦	القياس على أصل ثبت بالإجماع
١٧٧	القياس على أصل ثبت بالقياس
١٧٩	كلام أبي زيد في الأصل الذي يجوز القياس عليه
١٨١	مناقشة المصنف لما ذكره أبو زيد
١٨٣	فصل: في الفرع
١٨٣	معنى الفرع
١٨٣	الفرع نوعان: فرع معنى، وفرع شبه

١٨٤ الخلاف في فرع الشبه
١٨٤ رأي المصنف في فرع الشبه
١٨٥ فصل: في العلة
١٨٦ مأخذ العلة لغة
١٨٧ حد العلة في الاصطلاح
١٩٠ مسألة: الكلام في الطرد والاطراد
١٩١ المذاهب في حجيتها
١٩١ حجة القائل بالطرد
١٩١ حجة القائل بالاطراد
١٩٢ حجة المانعين - ومنهم المصنف -
١٩٧ الجواب على أدلة المجيزين للاحتجاج بالطرد والاطراد
٢١٥ - ٢٠٢ فصل: في المركبات
٢٠٢ قال أبو زيد: أقسام الطرديات الفاسدة أربعة
٢٠٦ كلام الشافعية في المركبات، وأمثلتها
٢٠٧ بعض الجدليين يصححون التركيب في بعض صورته
٢٠٩ مثال: التركيب في الوصف
٢١١ رأي المصنف في التركيبات
٢١٢ ما ذكره بعض الشافعية عن الأصل المركب بما سموه
	التعدية.
٢١٤ رأي المصنف في التعدية
٢١٥ ذكر أبو زيد من أقسام الطرديات شهادة رجل
	وامرأتين في النكاح.
٢١٧ جواب المصنف على ذلك

٢١٩	فصل: في لزوم الاستدلال على العلة
٢١٩	المحققون من الشافعية أنه لا بد من الدليل على صحة العلة.
٢١٩	بعض أهل الجدل ذكر أنه لا تصوغ المطالبة بالدليل على صحة العلة. ويكفي المعارض إبطال المعنى الذي أبداه المعلن.
٢٢١	قال القاضي أبو الطيب: الدليل على صحة العلة من أربعة طرق.
٢٢٦	المصنف يقرر أن الاستدلال على العلة يكون بالكتاب والسنة نصاً أو تنبيهاً أو إشارة أو مفهوماً.
٢٣٠	فصل: في الاستدلال على العلة بالطرد والعكس
٢٣١	المصنف يستشكل الاستدلال بهذا الدليل
٢٣٦	جواب المستدلين بالطرد والعكس على الاستشكال المذكور.
٢٣٧	إثبات العلة بالمناسبة والإخالة
٢٣٧	ما حكاه إمام الحرمين عن الأستاذ أبي إسحاق الأسفرائيني في ذلك
٢٣٧	تقرير إمام الحرمين للاستدلال بالإخالة والمناسبة
٢٣٨	سؤال أورده إمام الحرمين على الاستدلال بالإخالة، وقال: إنه عسر جداً. وجواب المصنف عليه.
٢٣٨	من طرق إثبات العلة السبر والتقسيم
٢٣٨	معنى السبر والتقسيم
٢٣٨	اختلاف الأصوليين في دلالة على العلة

- ٢٣٩ رأي المصنف في السبر والتقسيم، وجوابه على أدلة من يحتج به .
- ٢٤٠ ما ذكره أبو زيد عن بعض الأصوليين في معنى العلة المخيلة .
- ٢٤١ مناقشة أبي زيد للقائلين بالعلة المخيلة مناقشة أبي زيد في الطريق الصحيح في تصحيح العلل
- ٢٤٣ أن يكون الوصف ملائماً للحكم .
- ٢٤٥ رأي المصنف أن الدليل الصحيح على صحة العلة المستنبطة هو الإخالة والمناسبة .
- ٢٤٦ حد الإخالة والمناسبة المعتبرة، وشرط صحتها
- ٢٤٨ الاطراد ليس بدليل على صحة العلة . ولكنه شرط لصحتها .
- ٢٤٩ مسألة : القول في اشتراط الانعكاس لصحة العلة
- ٢٥٢ - ٢٦٧ فصل : في قياس الشبه
- ٢٥٣ المذاهب في حجية قياس الشبه
- ٢٥٥ الشبه ضربان : أحدهما في الأحكام، والثاني في الصورة .
- ٢٥٦ أدلة المانعين من حجية قياس الشبه
- ٢٥٩ أدلة من جعل قياس الشبه حجة
- ٢٥٩ الفرق بين قياس المعنى وقياس الشبه، وقياس الطرد
- ٢٦١ الدليل المعتمد عند المصنف لحجية قياس الشبه
- ٢٦٨ فصل : في التعليل بالأسماء
- ٢٧٠ الفصل الرابع : في بيان الحكم بصفته ركناً من أركان

القياس .

- ٢٧٠ انقسامه إلى مصرح به، ومبهم
- ٢٧٢ الخلاف بين الحنفية والشافعية في حكم العلة هل هو
ثبوت حكم الأصل في الفرع كما يقول الحنفية أو
تعلق حكم الأصل بها، ثم النظر في وجودها في
الفرع ... كما يقول الشافعية .
- ٢٧٤ أقسام ما يختلف فيه الفقهاء، كما ذكرها أبو زيد
الدبوسي في تقويم الأدلة .
- ٢٨٤ تعقب المصنف على كلام أبي زيد فيما يدخله
القياس وما لا يدخله .
- ٢٨٥ فصل : ذكر ما أورده إمام الحرمين فيما يتطرق إليه
التعليل من وجه ويتقاعد من وجه .
- ٢٨٧ تقاسيم العلل والأصول كما ذكرها الجويني وتعقب
المصنف لذلك .
- ٣٠٣ كلام المصنف عن إشكال الكتابة والبيع الفاسد
الواردان على قياس المعنى .
- ٣٠٨ مسألة : تخصيص العلة
- ٣٠٨ تمهيدٌ ذكر فيه المصنف بعض ما تفسد به العلة
- ٣١١ المذاهب في تخصيص العلة
- ٣١٢ حجة من أجاز تخصيص العلة
- ٣١٤ كلام أبي زيد في تخصيص العلة
- ٣١٦ أدلة المانعين من تخصيص العلة، ومنهم المصنف
- ٣١٦ الاستدلال على طريقة المتكلمين

٣٢٢ دليل ثالث على منع تخصيص العلة - وهو للفقهاء -
٣٢٥ الجواب على أدلة القائلين بتخصيص العلة
٣٣٢ ما أورده البعض من الاعتراض على الشافعي لقوله بمنع تخصيص العلة، مع ذهابه إلى التخصيص في بعض الفروع.
٣٣٣ جواب المصنف على ذلك الاعتراض
٣٤٠ فصل: في تعليل الحكم بعلة لم يثبت بها حكم الأصل
٣٤١ المذاهب في المسألة
 فصل: في وجوه الاعتراض على العلل الشرعية
٣٤٢ قواعد العلة
٣٤٣ ما ذكره الشافعية العراقيون من وجوه الاعتراض على العلة.
٣٤٣ ترتيب وجوه الاعتراضات على القياس
٣٤٤ أمثلة لوجوه الاعتراضات
٣٥٥ فصل: في بيان الصحيح والفاقد من أوجه الاعتراضات على العلة.
٣٥٥ الأوجه الصحيحة
٣٥٦ الاعتراض بالمانعة، وأقسامها
٣٦٢ كلام أبي زيد في أقسام الممانعة الصحيحة
٣٦٣ القول بموجب العلة
٣٦٥ فصل: في الاعتراض بفساد الوضع
٣٦٦ كلام أبي زيد في فساد الوضع
٣٧٠ كلام إمام الحرمين في فساد الوضع

- ٣٧٢ سؤال فساد الوضع لا يرد على العلة المؤثرة عند أبي زيد ومن تبعه .
- ٣٧٢ المصنف يرى أنه سؤال صحيح يحتاج إلى جواب
- ٣٧٣ فصل : في الاعتراض بالنقض
- ٣٧٣ كلام أبي زيد في الاعتراض بالنقض
- ٣٧٩ جواب المصنف على كلام أبي زيد عن النقض
- ٣٧٩ طريقة الجدليين في دفع النقض
- ٣٧٩ الطريقة الصحيحة لدفع النقض عند المصنف
- ٣٨٠ مواضع يظن فيها توجه النقض وهو غير متوجه
- ٣٨١ احتراز لبعض الأصوليين عن النقض، ورد المصنف على ذلك .
- ٣٨٢ الخلاف في دفع النقض بذكر الاحتراز في الحكم
- ٣٨٣ الجواب الصحيح على سؤال النقض عن طريق الاحتراز في الحكم عند المصنف .
- ٣٨٤ قول أبي زيد : إن النقض يلجئ إلى إظهار التأثير
- ٣٨٨ فصل : في تنمة تتعلق بموجب العلة
- ٣٨٨ صور وأمثلة للقول بالموجب ذكرها أبو زيد
- ٣٩٢ رد المصنف على كلام أبي زيد في ذلك
- ٣٩٣ فصل : السؤال الرابع المعارضة
- ٣٩٣ كثير من الشافعية يذكرون سؤال عدم التأثير والمصنف لا يرى له وجهاً .
- ٣٩٥ قول أبي زيد ليس بعد الممانعة إلا المعارضة، ورد المصنف عليه .

- المعارضة قد تكون بعلة أخرى، وقد تكون بعلة ٣٩٥
 المعلل وتسمى عندئذ قلباً. وتسمى مشاركة في
 الدليل.
- اختلاف الشافعية في صحة المعارضة بقلب التسوية ٣٩٦
 معنى قلب التسوية (هـ) ٣٩٦
 أضرب سؤال القلب ٣٩٩
 من القلب جعل المعلول علة وجعل العلة معلولا ٤٠٠
 المعنى اللغوي للقلب ٤٠١
 المعارضة بغير علة المعلل نوعان ٤٠٤
 أحدهما: المعارضة في حكم الفرع ٤٠٤
 والثاني: المعارضة في علة الأصل ٤٠٥
 الاعتراض بالفرق ٤٠٦
 نوع آخر من الفرق سماه بعض الأصوليين فرق ٤٠٧
 التعدية.
- قد يمتنع اجتماع العلل لتنافي أحكامها، وقد يمتنع ٤٠٩
 لغير ذلك.
- مثال عدم اجتماع علتين مع توافق أحكامها علل ٤١٠
 الربا
- بعض الجدليين يذهب إلى منع سؤال المعارضة وردّ ٤١١
 المصنف على ذلك.
- الجواب عن المعارضة يكون بأحد مسلكين ٤١٣
 فصل: بعض الشافعية يرى صحة الاعتراض بالفرق بناء ٤١٤
 على التزام السبر والتقسيم، ومنع تعليل الأصل

بعلتين.

٤١٥	رد المصنف على ذلك
٤١٨	كلام إمام الحرمين في الفرق
٤٢١	مذاهب الجدليين في الفرق كما يحكيها الجويني
٤٢٢	تقرير إمام الحرمين للاعتراض بالفرق، واعتباره صحيحاً.
٤٢٣	مناقشة المصنف لما ذكره إمام الحرمين
٤٢٨	فصل: في وجوه الترجيحات بين العلل
٤٢٨	تعارض العلتين على ضربين
٤٢٨	ما يقع فيه التعارض من الأدلة
٤٢٩	وجوه الترجيح بين العلل الظنية
٤٣٥	معنى الترجيح لغة
٤٣٦	كلام أبي زيد في ترجيح العلل
٤٣٩	تعقب المصنف لكلام أبي زيد في المسألة
٤٤١	فصل: في مراتب الأقيسة كما ذكرها إمام الحرمين
٤٤٣	المرتبة الأولى ومثل لها بإلحاق المثقل بالمحدد في القصاص.
٤٤٧	المرتبة الثانية من مراتب قياس المعنى
٤٤٩	مناقشة المصنف لما ذكره إمام الحرمين في هذه المرتبة
٤٥٢	المرتبة الثالثة من مراتب قياس المعنى كما ذكرها إمام الحرمين.
٤٥٧	مناقشة المصنف لما ذكره إمام الحرمين في المرتبة الثالثة
٤٦٤	فصل: في مراتب قياس الشبه كما ذكر إمام الحرمين

٤٦٧	تعقب المصنف لما ذكره إمام الحرمين
٤٧٣	قال إمام الحرمين: من أبواب الشبه ما يتعارض فيه المعنى والشبه على التناقض.
٤٧٥	سؤال أورده إمام الحرمين على الشبه، وأجاب عنه
٤٧٩	مناقشة المصنف لما ذكره إمام الحرمين
٤٨٠	مسألة: إذا تعارض شبهان أيهما يقدم؟
٤٨٥ - ٤٨٢	فصل: فيما ذكره إمام الحرمين من سؤال المطالبة وعارض العلة القاصرة مع العلة المتعدية.
٤٨٥	تعقب المصنف لذلك
٤٨٦	ترجيح أحد القياسين بقول الصحابي
٤٩٠	المصنف يقرر أنه قلماً توجد علتان صحيحتان متعارضتان.
٤٩١ - ٥١١	القول في الاستدلال
٤٩١	تعريفه
٤٩٢	المذاهب في حجيته
٤٩٣	حجة مانعي الاستدلال
٤٩٤	دليل مثبتتي الاستدلال
٤٩٦	ما تمسك به الشافعي في ذلك
٤٩٧	الجواب على أدلة مانعي الاستدلال
٤٩٨	كلام إمام الحرمين في الاستدلال
٤٩٩	مناقشة المصنف لما ذكره إمام الحرمين
٤٩٩	أمثلة للاستدلال، ذكرها بعض الشافعية
٥٠٠	المصنف يرى تلك الأمثلة من القياس، لا من

الاستدلال

- ٥٠٤ مزيد من أمثلة الاستدلال
- ٥١١ من وجوه الاستدلال ما يقوله الشافعية في مسألة الاستيلاء على أموال الكفار ورقابهم وعكسه.

القول في الاستحسان ٥١٤-٥٢٢

- ٥١٤ المذاهب في حجيته
- ٥١٤ ما ذكره أبو زيد في معنى الاستحسان وفي حكمه
- ٥١٧ أنواع الاستحسان كما ذكرها أبو زيد
- ٥١٩ مناقشة المصنف لما ذكره أبو زيد في الاستحسان
- ٥٢٠ الخلاف مع الحنفية في الاستحسان يرجع إلى التسمية.
- ٥٢١ تعريفات للاستحسان حكاه المصنف وردّها
- ٥٢٢ الشافعي استعمل لفظ الاستحسان في بعض المواضع
- ٥٢٢ استعمال لفظ الاستحسان ليس بمستنكر، إنما المستنكر جعله أصلاً مستقلاً.

القول في السبب والعلة والشرط ٥٢٣-٥٦٧

- ٥٢٣ تعريف السبب في اللغة
- ٥٢٤ تعريف السبب في الاصطلاح
- ٥٢٦ قد يسمى السبب علة
- ٥٢٧ وجوه الفرق بين العلة والسبب
- ٥٢٨ اختلفوا في المعلول ما هو؟
- ٥٢٩ تعريف الشرط
- ٥٢٩ ما يفارق فيه الشرطُ السببَ

- ٥٤٧ كلام أبي زيد الدبوسي في السبب والعلة والشرط
- ٥٥٦ أنواع العلل المعتبرة شرعاً كما ذكرها أبو زيد
- ٥٥٩ مناقشة المصنف لما ذكره أبو زيد في أقسام العلل
المعتبرة شرعاً.
- ٥٦٣ فصل : فيما ذكره أبو زيد في أنواع الشرط
- ٥٦٦ مناقشة المصنف لما ذكره أبو زيد في أنواع الشرط
- ٥٦٨ مسألة : في أسباب الشرائع
- ٥٧٩ مناقشة المصنف لما ذكره أبو زيد في المسألة